



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء الثامن والثلاثون

مصحف - مكوس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن
كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا
قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ۝ ﴾

(سورة التوبة/ آية ١٢٢)

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

(أخرجه البخاري ومسلم)

الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

مطبع دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص. ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

الألفاظ ذات الصلة:

انقرآن:

٢ - القرآن لغة التبرئة، قال ابن عباس: ﴿قَدْ أَقْرَأَ قُرْآنًا فَذُنُوبُهُ زُيِّدَ﴾^(١)

مُصْحَف

التعريف:

١ - المصحف بضم الميم، ويجوز المصحف بكسر هاء، وفي لغة نوبة، وهو لغة اسم الكلى مجسومة من المصحف المكتوبة ضمت بين دفتين، قال الأزهري، وإنما سمي المصحف مصحفاً لأنه أُنْصِفَ، أي جعل حامداً للمصحف المكتوبة بين الدفتين^(٢)

وهو في الاصطلاح، اسم للكلام الله تعالى المنزل على رسوله محمد ﷺ المتعدد في الآراء المكتوبة في المصاحف السنية ولنا عدة من تراجمه^(٣)

فما سرق منه وبين المصحف: أن المصحف اسم لكتوب من القرآن الكريم المجموع بين الدفتين والجلد، ولقرآن اسم للكلام الله تعالى المكتوب فيه^(٤)

والمصحف في الاصطلاح: اسم للكتوب، فيه كلام الله تعالى بين الدفتين

الأحكام المتعلقة بالمصحف:

تعلق بالمصحف أحكام منها:

لمس الجنب والحائض للمصحف:

٣ - ذهب الفقهاء إلى أنه لا يجوز للمحدث حدثاً أن يمس المصحف، روى ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما، والناسم بن محمد

ويصدق المصحف على ما كان حياً للقرآن كله، أو كان معاً يسمى مصحفاً عرفاً ولو قبله كحزب، على ما صرح به الشافعي، وقال ابن حبيب، يمسح ما كان مصحفاً جامعاً أو جزءاً أو ورقة فيها بعض سورة أو لرحاً أو كتبا مكتوبة^(٥)

(١) - زاد مثلاً ١٨٠

(٢) - انظر المحقق لغيره ١١١١، كوت، وزير الأوقاف

والشؤون الإسلامية ١٠٩٠٩، ونعنيهم شعاع ١١١١

المعجم، المجلد الثاني، فصول ١٢٨٨

١١١١، المجلد الثاني، ١١١١

(٣) - لسان شعاع، والمعجم، ١١١١

(٤) - غالباً المصحف على الشرح، كوت، ١١١١، ١١١١

الفتاوى على شرح المصحف ٣١١١

والحسن وقناعة وعطاء، والشعبي - قال ابن قدامة: ولا نعلم مخالفاً في ذلك إلا داود^(١). للمحدث حدثنا أحمد بن أبي يعقوب المصنف، وجملة ابن قدامة مما لا يعلم فيه خلافاً عن غير

وسواء، في ذلك الجنابة والحيض والنفس، فلا يجوز لأحد من أصحاب هذه الأحكام أن يعسّ العصف حتى يظهر، إلا ما يأتي استنائه.

وَأَسْمِنُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾^(١)

وبما في كتاب النبي ﷺ المعروفين حمز
 ورضي الله عنه إني أهد السجين^(٣) ، وهو قوله : لا
 يمسن القرآن إلا طاهر^(٤) ، وقال ابن عمر : قال
 النبي ﷺ : لا يمسن القرآن إلا طاهر^(٥) .

٤- ذهب جماعة الفقهاء إلى أنه لا يجوز

ولا يباح للمحدث من المصحف إلا إذا
 اتفق شهادته، ولو غفل بعض أعضاء
 لم يجر من المصحف به قبل أن يتم وضوءه،
 وفي قول عنه احتجته يجوز منه بالعضو
 الذي نه غسله^{١٧}

مسّ الجنب والمحدث للمصحف بغير
باطن اليد:

٥ - بسوي عامة الفقهاء بين من المصحف
ياكلن اليد، ومن مة يغيرها من الأعضاء، لأن
كي نمة لافي شيئا، فقد مة إلا الحكم
وحكامه، فقد قالوا: يجوز مة بظاهر اليد وبغير
اليد من الأعضاء، لأن آلة المسر آيد.

(١) ابن عبد من الله، ١١٦، ١١٥. والداري، ١١٦، ١١٥. وصفه الكثير مع حربة القوس، ١١٦، ١١٥. وصفه القزويني، ١١٦، ١١٥. وأيضاً، ١١٦، ١١٥. وصفه، ١١٦، ١١٥. شرح سهر، ١١٦، ١١٥. وصفه، ١١٦، ١١٥.

(T) مودة المودة (T)

(٤٢) نصير فارطى ٢٨٤/١٧، والمصرى ١٢٧/١، ونسج
قنداق بحاشية الحفصير ٢٥٠/١، ومنه الصحاح ٢٧/١
(٤٣) حلت إلا يسر التران إلا طرا

أحمد بن محمد بن أبي رزق (ت. ١٠٦١ هـ) وهو القسطنطيني (١٠٦١ هـ)
 وصحبه إسحاق بن راهويه كما دخل هذه المدينة مع أبيه
 (ت. ١٠٦١ هـ)

(٥١) « لا يجرى القرآن إلا بهم »

^۱ انظر في هذا الشأن أيضاً محمد بن أبي القاسم (ت ۲۸۳)، وفتن ابن حجر
في الملخص (۱۷۴)؛ إمام لا يأمر به.

وعطاء، وأنشئ، والتاسم، والحكم، وحمادة، أبي
 أنه لا يأس أن يحصل اجتناب أو الحدوث
 المتصنف بملاقه، أو مع حائل غير تابع له، لأنه
 لا يكون ما أنه فلا يقع منه كسائر جملة في
 متاعه. ولأن انتهى الوارد بما هو عن المني ولا
 من هنا، قال الحنفية: فلو جملة بخلاف غير
 مخبر به، أو في خريطة - وهي الكيس - أو
 نحو ذلك، لم يكره.

وذهب المالكية والشافعية والأوزاعي - وهو رواية خرجها القفاصي عن أحمد إلى أنه لا يجوز ذلك، قال المالكية: ولا يحمله غير الظاهر ولو على وفاة أو نحوه، ككرسي المصطفى، أو في علاف أو بدلالة، وكذا قال الشافعية في الأصح عندنا: لا يجوز له حمل مؤنس خريطة أو صندوق ليهما مبدون، أي إن أحدهما له، ولا يمنع من أو حمل صندوق آفة للأمة وفي مذهب.

ولو قلب غير التذهر ورق الصعب
بعد في يده جاز عند كل من الحنفية والحنابلة.
وهم يميزونه عند المالكية على الأراجيح. وعند
الشافعية صرح النووي جواز ذلك لأنه ليس
بشئ ولا حمل، قال: وبه قطع العراقيون من
أصحاب الشافعية

وجي قول عند الحنفية يمنع منه بأعضائه
الطهارة ولا يمنع منه بغيرها، ونزل في القساوي
الهندية عن الزاهدني أن الشعر أصح^(١).

مس' جند المصحف وما لا كتابة له من
ورقه:

٦- نعب جمهور الغتفاء من الحنفية والمالكية
والشافعية واخنايلة بائي انه يتنع على غير
التظهر من جلد امصصحت اتصل، و الحوائشي
المر لا كناية فيها من أوراق المصصحت،
والبايض بين السطور، وكذا ما فيه من
صحائف خالية من الكتابة مالكية، وذلك لأنها
ثابتة للمكتوب وحريم له، وحريم السب- تبع
له واخذ حكمه^(١٢)

وذهب بعض الخنثية والمثاقمة إلى جواز ذلك^{١٣٢}

حمل غير المتطهر للمصحف، وتلقيه لأوراقه وكنائسه له:

٧٤ ذهب الحنيفة واختابرة، وهو قول الجمهور.

(١) معنى: ١٧٠، ونسج شهر: ١٠١، والنفوس: الهدية
٢٩: ١، والشعر: ١٠١، والنفوس: الهدية

[illegible]

(۱۳) حاشیه‌ای در همین کتاب، ص ۱۹۵، و المصنوع الهندیة، ص ۲۴،
والمصنوع فی دمنه القصر، الکتاب ۱، ص ۱۲۵، و المصنوع فی جزع
والمصنوع فی جزع، ص ۲۳، و المصنوع فی جزع، ص ۲۳.

فصاحبه أو سرقته، ويجب عند رواية حسنة
التجزم أي ميت لا يجد الماء، وصرح مثل ذلك
المالكية^(١)

من يستغنى من تحريم من المصحف على
غير طهارة:
١ - الصغير:

٨ - ذهب اختبة وهو قول عند المالكية إلى أنه
يجوز للصغير غير المتطهر أن يمس المصحف،
قالوا: فما في مع الضبيان من مسه ولا بانظاهرة
من الخرج، لشقة استمرارهم على النظاهرة،
ولأنه لو منعوا من ذلك لأدى إلى تغييرهم من
حنيفة الشراة وتعليل، وتعليل في حال المصغر
أوسع وأثبت.

قال اختبة ولا يمس للكبير المتطهر أن
يدفع المصحف إلى صبي

ودفع المالكية لي قول آخر عنده إلى أن
الصغير لا يمس المصحف إلا سطحة،
كالباع^(٢)

وقال المالكية: لا يمنع الصبي المميز

(١) حاشية الشيبوس: ٣٥١ - ٣٥٢، ويعني احتياج ٣٧١،
وقد سبق: ١١٥٢، ١١٦٠.
(٢) شرح برقي: ١٧، ١١٦، وابن عابد: ١١٧، ١١٨، والناظر
الهندية: ٣٩، وشرح الشافعي وحاشية الخطيب: ١٧٧،
والناظر: ١١٥٩.

وقال الشافعي من المالكية لا يجب أن
يكون الذي يكتب القرآن على نظاهرة مشقة
الوضوء كل ساعة.

ونقل عن محمد بن الحسن أنه كره أن
يكتب المصحف المحدث ولو من غير من
حاذ، لأنه يكون ملكاً بالقلم.

وفي تنبيه النازي غير المتطهر أورد في
المصحف بكمه أو غيره من الثياب التي هو
لا يمسها عند اختبة اختلاف. قال ابن عابدين،
والمتع أولى لأن الشيبوس تابع للابسة، وهو قول
الشافعية

وقال الحنفية لو وضع على يده ندبلاً أو
نحوه من حائل ليس تابعة للمصحف ولا من
من ملابس الناس فلا بأس به، ومنعه المالكية
والشافعية ولو استخدم لذلك مسادة أو
نحوها^(٣)

عني أنه يباح لغير المتطهر عند المائتين حمل
المصحف ومنه للظن وره، قال الشافعية: يجوز
نسيحه، حمله خوف حرق أو غرق أو
تجس أو خيف وقوعه في يد كافر أو خيف

(٣) حاشية ابن عابد: ١١٨، ١١٩، ومناظر: ١١٥٢،
٣٥١، وقصير بقر: ١٧، ١١٧، وشرح الشافعي: ٣٩،
والناظر: ١١٥٩، وشرح مهدي: ٣٧١.

المصحف، سواء كان كاملاً أو جزءاً منه أو اللوح الذي كتب فيه القرآن، قال بعضهم: وليس ذلك لمصحف، لأن رفع حذقه يده ولا يتسل، كالوصوء، بخلاف الحائض فإن رفع حذقها ليس يبدعها، لكن المستند عندنا أن الخب وبخلاف كان أو امرأ، متبراً كان أو بالغاً يجوز له المس والحمل حال التعلم والتعميم للشفقة

وسواء كانت الحاجة إلى المصحف للمطالعة، أو كانت للتذكر بنية الحفظ^(١).

من أحدث كتب التفسير ونحوها مما فيه قرآن:

١٠ - اختلف الفقهاء في حكم من أحدث كتب التفسير، ذهب بعضهم إلى حرمة ذلك، وذهب غيرهم إلى إباحة والتفصيل في مصطلح (من أحدث).

من غير المتفهر المصحف المكتوب بحروف أعجمية، وكتب ترجمة معاني القرآن:

١١ - المصحف إن كتب على لغة العربي بحروف غير عربية فهو مصحف، وإن أخطأ المصحف، وسهوا صرح الحنفية، قضى الفتوى

المحدث ولو حداً أكبر من مس ولا من حمل لوح ولا مصحف، يتعمم منه، أي لا يجب منه من ذلك حاجة تعلمه وسلفه استمراره متطوياً، بل يستحب.

قالوا: وذلك في الحمل المتعلق بالدراسة، فإن لم يكن لغرض، أو كان لغرض آخر منع منه جزماً

أما النصبي غير المميز فيحرم تحكيته من ذلك فلا ينتهكه^(٢)

وذهب الحنابلة في المذهب إلى أنه لا يجوز للنصبي من المصحف، أي لا يجوز لرايه تحكيته من منه، وذكر القاضي رواية بالجواز وهو وجه في الرعاية وغيرها

وأما الألواح المكتوبة فيها القرآن فلا يجوز على الصحيح من المذهب، عندنا من النصبي مكتوب مس الألواح، وعنه يجوز، وأطلقهما في التلخيص.

وأما من التسي الألواح أو حملها بجوز على الصحيح من المذهب^(٣).

ب - المتعلم والمعلم ونحوهما:

٩ - يرى المالكية أنه يجوز للمرأة الحائض التي تتعلم القرآن، أو تعلمه حال التعاليم، من

١١ - في الحديث: ٢٨١

١٢ - الإجماع: ١١٤، وكذا: ١١٤

١٣ - في قوله: وحاشا عدوفاً ٢٢٠٠

للهندية وتنوير الأيصار: بكرة عند أبي حنيفة
لفير "لتظهر من المصحف ولو مكتوباً
بالفارسية، وكذا عند انصاريين على الصحيح.

وعند الشافعية مثل ذلك. قال القليوبي:
يجوز كتابة المصحف بغير العربية لا قرآنية بها،
ولها حكم المصحف في النسي والحمل
أما ترجمة معاني القرآن باللغات الأعجمية
فليست قرآن، بل هي نوع من التفسير على ما
صرح به المالكية، وعليه فلا يلزم أن يحسبها
الحادث. عند من لا يتبع من الحديث لكتب
التفسير^(١١).

ويحرم كتابة المصحف في ورق غمس أو
بمادة نجس^(١٢).

دخول الخلاء بمصحف:

١٣ - ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه بكرة -
ولا يحرم - أن يدخل الخلاء معه خاتم عليه
اسم الله تعالى أو شيء من القرآن تعظيماً له.
قال القليوبي: هو مكروه وإن حرم من حيث
الحديث، وهو ظاهر كلام الخنابلة، لما ورد أن
النبي ﷺ: "كان إذا دخل الخلاء وضع
خاتمه"^(١٣)، قال في شرح المنتهى: وجزم
بعضهم بتحريمه في المصحف، وقال صاحب

حيانة المصحف من الاتصال
بالتجاسات:

١٤ - يحرم تنجيس المصحف، فمن ألقى
المصحف في التجاسات أو القاذورات منعها
مختاراً بحكم يردنه، قال شافعية: يحرم وضع
أوراق المصحف على نجس، وسها بشئ نجس
ولو عضواً من أعضائه، ويجب غسل المصحف
إن تنجس ولو أدى غسله إلى تلفه، ولو كان

(١١) شرح المنهاج ومنايه القليوبي ٣٩١، واللب في أدب
صلاة القرآن لشودوي ص ١١٦، وشرح منتهى لإرادات

(١٢) حديث ٤٠٠٠ في ذلك، إذا دخل الخلاء وضع خاتمه
أخره أم ولد (١٥/١) وكان: هذا حديث مكر

(١٣) تفسير لغير طبر ٣٩٩، والاصح على شرح الكبير
(١٢/١)، وحاشية ابن حجر ١٥٨/١، وأما حاشية هندية
(٢٩/١)، والشمس ٢٠/١

جعله ليقرأ منه، قالوا: لأن الكراهة فيما يكره استنبأه في الصلاة باعتبار التشبه بمبادءه والمصحف لم يعيده أحد، واستنبأ أهل الكتاب مصاحفهم للقراءة منها لا لعبادتها ومن هنا كره أبو حنيفة القراءة في الصلاة من المصحف^(١).

القراءة من المصحف في الصلاة وغيرها:

١٥ - ذهب أبو حنيفة إلى أنه ليس للمصلي أن يقرأ من المصحف، فإن قرأ بالنظر في المصحف فسدت صلاته مطلقاً، أي قليلاً كان ما قرأه أو كثيراً، إماماً كان أو منفرداً، وكذا لو كان ممن لا يمكنه القراءة إلا أنه لكونه غير حافظ.

وقد اختلف الحنفية في تعليل قوله، فقيل: لأن حمل المصحف والنظر فيه ونشيط الأوراق عمل كسبر، وقيل: لأنه تفتن من المصحف، فصار كما إذا نظرت من غيره، وصحح هذا الوجه في الكافي تبعاً لتصحيح السرخسي، وعليه قلوا لم يكن قادراً على انقراء إلا من لمصحف فوصلى بلا قراءة فإنها تجزئه.

وذهب الصاحبان إلى تجويز القراءة

الإتصاف: لا شك في تحريمه قطعاً من غير حاجة.

وذهب المالكية إلى أنه يحرم دخول الخلاء سواء أكان كتباً أو غيره مصحفاً، كامل أو بعض مصحفاً، قالوا: لكن إن دخله بنا فيه بعض من الآيات لا يال له - أي من حيث الكثرة - فالحكم الكراهة لا التحريم.

قالوا: وإن خاف ضياعه جاز أن يدخل به معه بشرط أن يكون في مسائر يمنع وصول الرائحة إليه، ولا يكفي وضعه في جيبه، لأنه نظف منبه^(٢).

جعل المصحف في قبلة الصلاة:

١٤ - يكره عند المالكية اختلاطة جعل المصحف في قبلة المصلي لأنه يلهيه، قال أحمد: كانوا يكرهون أن يجعلوا في القبلة شيئاً حتى المصحف، لكن المكروه عند المالكية تعمد يجعله في القبلة ليصلي إليه، ولا يكره إن لم يتممه، كما لو كان ذلك موضعه الذي يعلق فيه عادة^(٣).

ولا يكره ذلك عند الحنفية إن لم يكن

(١) الفتاوى الهندية ١/٥٠٦، وابن عابدين: ١/١٦٩، ونسوي: ١/١٧٠، شرح كبري: ١/٧٠، والقليوبي على شرح الشهاج ١/٢٨١، وشرح سنن الإزماع ٣٠/١.

(٢) الفروع الكبير: حاشية لندوني ١/٢٥٥، وشرح مناهج الإزماع ١/٢٢٧.

(٣) ندر للفتاوى وحاشية على عابدين ١/٢٨١.

أما في غير الصلاة فإن القراءة من المصحف مستحبة لاشتغال البصر بالعبادة، وقد ذهب بعض الفقهاء إلى تفضيل القراءة من المصحف على القراءة عن ظهر قلب، لأنه يجمع مع القراءة النظر في المصحف، وهو عبادة أخرى، تكن كالأنشوي: إن زاد خشوعه وحضور قلبه لمي القراءة عن ظهر قلب فهو أفضل في حقه^(١).

اتباع رسم المصحف الإمام:

١٦- ذهب جمهور فقهاء الامة إلى وجوب الاتساع في رسم المصاحف برسم مصحف عثمان رضي الله عنه، لكونه قد أجمع الصحابة عليه^(٢).

سئل الإمام مالك: أرويت من استكتب مصحفاً اليوم، أرى أن يكتب على ما أحدث الناس من الهجاء اليوم؟ فقال: لا أرى ذلك، ولكن يكتب على الكيفية الأولى؛ وروي أنه سئل عن الحروف التي تكون في القرآن مثل الواو والالف، أرى أن تغير من المصحف إذا وجدت فيه كذلك؟ فقال: لا، قال الثاني: يعني

المصلي من المصحف مع الكراهة لما في ذلك من التشبه بأهل الكتاب^(٣).

وذهب المالكية إلى أنه يكره للمصلي القراءة من المصحف في فرض أو نفل لكثرة الشغل بذلك، يكن كراهته عندهم في النفل إن قرأ في ثباته، ولا يكره إن قرأ في أوله؛ لأنه يقتصر في النفل ما لا يقتصر في الفرض^(٤)، قال ابن خزيمة: ورويت الكراهية في ذلك عن ابن المسيب والحسن ومجاهد والربيع

وأجاز اختلاط القراءة في المصحف في قيام رمضان إن لم يكن حافظاً لما ورد عن عائشة بنت أبي بكر أنها سألت عن رجل كان يقرأ من المصحف^(٥)، ويكره في الفرض على الإطلاق، لأن العادة أنه لا يحتاج إليه فيه؛ ويكره للمحافظ حتى في قيام رمضان، لأنه يشغل عن الخشوع وعن النظر إلى موضع السجود^(٦).

وذهب الشافعية إلى أن المصلي لو قرأ في مصحف ولو كتب أوراقه أحياناً لم يفسد صلاته، لأن ذلك يسير أو غير مشاكال لا يشتر بالاعتراض^(٧).

(١) إسناده صحيح، في كتابه: حاشية القول في ٥٥، والفتاوى الهندية ١٧٣٥.

(٢) انظر في معرفة رسوم مصاحف أهل الأمصار لعلي. دمشق ١٩٤٠م. فسر هذا في علوم القرآن، لنجدي ١/ ٣٧٨، ط. نشر الشارح الحلي، ولانسان في علوم القرآن لسوطي ١٦٦/٢ وما بعدها.

(٣) حاشية ابن خزيمة ٤٦٩/١.

(٤) شرح الكفر وحاشية مدرسي ٢١٦/١.

(٥) إسناده صحيح ٤٧٤/١.

(٦) شرح منتهى الإرادات ٢٤٦/١.

(٧) إسناده صحيح ١٨٣/١.

الروا والأكلف الزائدين في الرسم المعلومين في اللفظ، نال ولا مخالف لذلك، في ذلك، من علماء الأمة، وقال أحمد: تحرم مخالفة مصحف الإمام في واو أو ياء أو آلف أو غير ذلك^(١١)

وأخلاف في حدة، أسانة مستقر من عز الدين بن عبد السلام فقد نقل عنه المزركشي قوله لا يجوز كتابة المصحف الآن على الرسم الأولي باصطلاح لأئمة لئلا يوقع في تغيير الخهل. وتتمية الزركشي بقوله: لا ينبغي إجراء هذا على إطلاقه لئلا يؤدي إلى خروس العلم، وشيء أحكمه القدماء لا يترك مراعاة الجهل ابدلين، ولن نخلو الأرض من قائم لله بالحق^(١٢)

ونقل عن أبي بكر الباقلي مثل قول ابن عبد السلام^(١٣)

آداب كتابة المصحف:

١٧ - استحباب العلماء كتابة المصحف، وتحسين كتابته وتجميلها، والتأنق فيها

واستحبوا تبين الحروف وإيضاحها وتغليظها، واستخرج بين السطور، وتحقيق

وقال البيهقي في شعب الإيمان: من كتب مصحفاً فينبغي أن يحفظ على الجلاء الذي كتبوا به هذه المصاحف ولا يخالطهم فيه، ولا يغير مما كتروا شيئاً، فإنهم كانوا أكثر علماً وأصدق لساناً وأعظم أمانة، فلا ينبغي أن نطعن بأنفسنا أسدراكاً عليهم^(١٤)

ومن هنا سرح احتيلة وغيرهم أنه لا ينبغي أن يشرأف في المصنفة بما يخرج عن مصحف عثمان كقراءة ابن مسعود رضي الله عنه وغيرها، لأن القرآن ثبت بالتواتر. وهذه لم تثبت التواتر بها، فلا يفتك بكونها قرأنا، واختلفوا في صحة صلاته إذا قرأ بشيء منها لما صحب به الرواية، كقصر ما روي من قراءة ابن مسعود رضي الله عنه^(١٥)

وصحح المحققون من أئمة القراءات بأن

(١١) انظر في القراءات العشر في القرنين ٩٠٠ هـ و٩٠٠ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١.
(١٢) انظر في: معجم من حقه لعمدة.
(١٣) انظر في: معجم من حقه لعمدة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١.
(١٤) انظر في: معجم من حقه لعمدة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١.
(١٥) انظر في: معجم من حقه لعمدة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١.

(١٦) انظر في: معجم من حقه لعمدة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١.
(١٧) انظر في: معجم من حقه لعمدة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١.
(١٨) انظر في: معجم من حقه لعمدة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١.
(١٩) انظر في: معجم من حقه لعمدة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١.

الحظ، وكان ابن سيرين يكره أن تُحدَّ الباء من
بسم الله الرحمن الرحيم إلى الميم حتى تكتب
السنة، قال: لأن في ذلك نقصاً.
ونقلت: كراهة كتابة المصحف بخط
دقيق، وتصغير حجم المصحف عن عمر بن
الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما.
ويحرم أن يكتب المصحف بمداد نجس أو
في ورق أو شيء نجس.

النقط والشكل ونحو ذلك في المصاحف:

١٩- نقل عن بعض السلف من الصحابة
والتابعين كراهة إدخال شيء من نقط ونحوه
وأمرؤا بتجريد المصحف من ذلك، فعن ابن
مسعود رضي الله عنه قال: جردوا المصحف
ولا تخططوه بلسان، وكره النخعي نقط
المصاحف، وكره ابن سيرين النقط والفواتح
والخواتم.

وكان المصحف العثماني خالياً من النقط
حتى إن الباء والفاء والهاء مثلاً كانت بصورة
واحدة لا تميز في الكتابة، وإنما يعرفها القارئ
بالعين.

وانسقط كان أولاً لبيان أعراب الحروف،
أي حركاتها، وهو الذي عمله أبو الأسود

وقال أبو عبيد بن مسعود عن ابن عباس
وأبي ذر وأبي الدرداء رضي الله عنهم أنهم
كروهوا كتابته بالذهب، ونقل السيوطي عن
الخرقي أنه استحسّن كتابته بالذهب، وأجاز
البرزلي والعلوي والأجهوري من المالكية
ذلك، والمشهور عند المالكية كراهة ذلك لأنه
يشغل القارئ عن التدبر.^(١٦)

إصلاح ما قد يقع في كتابة بعض المصاحف من الخطأ:

١٨ - ينص الحنفية والشافعية على أن إصلاح
ما قد يقع في بعض المصاحف من الخطأ في

(١٦) الإلهام: ١٢ - وعليه: ١٧٠/٢، وأما ابن أبي عمير: ٣٢٢/٥
وحاشية ابن عباس: ٢١٧/٥، واللمعوني: على فسر الكبير
١٦٣/٥، والشارح: في أدب حمله لقراء من ١١٣.

التعشير والتعزيب والعلامات الأخرى

في المصحف:

٢٠- التعشير أن يجعل علامة عند انتهاء كل عشر آيات، والتعزيب أن يجعل علامة عند انتهاء كل خمس، وتعزيب أن يجعل علامة عند مبتدأ كل حزب.

ومن أول العلامات التي أدخلت في المصحف جعل ثلاث نقاط عند رؤوس الآي. قال يحيى بن كثير ما كنس يعرفون شيئاً مما احصاه في المصحف إلا انشغلوا الثلاث عند رؤوس الآي. وقال غيره: أول ما تحاوي النقط عند آخر الآي، ثم الفواتح والخواتم، ثم فواتح السور وخواتمها. وقد أقره بعض السلف (انظر تمهيد ق ٢)، وخلص فيه غيرهم وذهب إلى جعل على إدخال تلك العلامات لتسهيل القراءة، وأدخلت أيضاً علامات السجدة والتوقيد، وشبهه السور وعدد الآراء وعند الآيات وغير ذلك، لكن يوضع بجزءها عما هو كلام الله تعالى^{١٩}

أخذ الأجر على كتابة المصحف:

٢١- أخلفه: نقل عن السلف في أخذ الأجرة

^{١٩} قال ابن جرير: سمعنا من أبي عبد الله عليه السلام: "من كتبه المصحف فليكن له أجره". وقال غيره: سمعنا من أبي عبد الله عليه السلام: "من كتبه المصحف فليكن له أجره". وقال غيره: سمعنا من أبي عبد الله عليه السلام: "من كتبه المصحف فليكن له أجره".

أخذوا في. ثم استعملت علامات لتسهيل في آخرها الخليل بن أحمد. واستخدم النقط لتسهيل القراءة والتشابه به شيئاً من، وفي كتابه الماء والذئ.

ورود عن بعض التابعين وتابعيهم الشرح في ذلك. قال: ربيعة بن أبي عبد الرحمن: لا بأس بتكلمه، وقد مال ذلك لا بأس بالنقط في المصحف انتهى. قد علم فيها العمياء، أما الإنهات فلا.

وقال ابن مجاهد والداودي: لا يشك إلا ما يشك.

وقال النووي: نشط المصحف وشكبه مستحب لأنه سبب له من الحس والتعريف، قال: وما كرامة الشعبي ولا غيره. ما نقض فيها كراهه في ذلك الزمان خوفاً من التمييز فيه، وقد أمن من ذلك اليوم فلا منع^{٢٠}

وعلى هذا استقر العمل منذ أنه فؤيد في المصاحف، وأما في غيرها فاعمل على قول ابن مجاهد وأما في

^{٢٠} قال ابن جرير: سمعنا من أبي عبد الله عليه السلام: "من كتبه المصحف فليكن له أجره". وقال غيره: سمعنا من أبي عبد الله عليه السلام: "من كتبه المصحف فليكن له أجره". وقال غيره: سمعنا من أبي عبد الله عليه السلام: "من كتبه المصحف فليكن له أجره".

وذهب الخنابلة إلى كراهة تحليله بشيء من
النفوس، وهو قول أبي يوسف من المنفية.
وذهب الشافعية في قول إلى تحريم تحليله
القرآن بالذهب، وقال ابن الزياتوني من
الحنابلة: يحرم سواء حلاه بذهب أو فضة^(١).

بيع المنصف وشراؤه:

٢٣- اختلف العلماء مطلقاً وخلفاً في بيع
المنصف وشراؤها، فذهب البعض إلى كراهة
بيعها وشراؤها تعظيماً لها وتكرماً، لما في
نفاذها بالبيع والشراء من الابتذال، وهو قول
المالكية وقول للشافعية، ورويت كراهة بيعها
عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم
وسيد بن جبير وإسحاق والتيمي، قال ابن
عمر: وددت أن الأيدي تقطع عي بيعها، وورد
عن عبد الله بن شقيق أنه قال: كان أصحاب
رسول الله ﷺ يشترون في بيع المنصف.

وذهب بعض المذاهب إلى إجازة بيعها،
منهم محمد بن الحنفية، والحسن، وعكرمة،
والشعبي، لأن البيع يقع على الورق والجلد.

على كتابة المنصف، فقد أخرج ابن أبي داود
في كتاب المصاحف عن ابن عباس رضي الله
عنهما أنه كره أخذ الأجرة على كتابة المصاحف،
ومثله عن أبيوب السخشيبي ومحمد بن
سهرين.

وأخرج عن سعيد بن جبير وابن المسيب
والحسن أنهم قالوا: لا بأس بذلك.

والى هذا الأخير ذهب الحنفية، ففي
الفتاوى الهندية: فو استأجر رجلاً ليكتب له
مصحفاً ويمن الخط جاز^(٢).

تحليله المصاحف:

٢٤- ذهب الحنفية والمالكية إلى جواز تحليل
المصاحف بالذهب والفضة سواء كانت للرجل
أو امرأة لما في ذلك من تعظيم القرآن، لكن
قال المالكية: إن الذي يجوز تحليله جلدته من
خارج لا كتابته بالذهب، وإجازة بعضهم،
وإجازوا أيضاً كتابته في الحرير وتحليله به.

وذهب الشافعية في المعتمد عندهم إلى
جواز تحليل المصحف بالنص مطلقاً، وبالذهب
للنساء والعبيد، وتحريمه بالذهب في
مصحف الرجال.

(١) الدرر النهمية ٢/ ٢٢٣، وابن عديم (٦٥٨/٢)، والمجموع
للشوكلي ١٢/ ٦، وشرح التتبع مع حاشية الشوكلي ١١/ ٢،
٦٤، وشرح انتهى الأركان ٢/ ٢٢٣.

(٢) الفتاوى الهندية ١/ ١٦٩، مثله في فتاوى لأصحابه معاصر
الهندية ٢/ ٢١٢.

التصاوير، أو يستأجر كَرَمًا لينظر فيه للاستئناس من غير أن يدخله، ومن أجل ذلك لا يجوز عندهم أيضا إجارة سائر الكتب.

وأما الخنابلة في الوجه المعتمد عندهم فقد بنوا تحريم إيجارته على تحريم بيعه، قالوا: ولما في إيجارته من الاتidal له

وأما ابن حبيب فقد منع إيجارته على الرغم من أنه يرى جواز بيعه، لأن الأجرة تكون كالمن للقرآن، أما بيعه فهو ممن للورق والمجلد واخط.

وتذهب المالكية إلى جواز إجارة المصحف للقرأة فيه، قالوا: ما لم يقصد بإيجارته التجارة، وإلا كرهت.

ووجه الجواز عندهم أنه نفع مباح يجوز الإجارة فيه، فجازت فيه الإجارة كسائر الكتب التي يجوز بيعها^(١).

رهن المصحف:

٢٢ - القاعدة: أن ما جاز بيعه جاز رهنه، وما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه، ولهذا يصح رهن المصحف عند كل من جوزه بيعه، لأنه يمكن بيعه واستبقاء الدين من ثمنه، وأما من لم

وبذل عمل يد الكاتب، وبيع ذلك مباح، قال الشعبي: لا بأس ببيع المصحف، إنما يبيع الورق وهمل يديه.

وفرق الشافعية في الأصح - ونقلوه عن نص الشافعي - والخنابلة في معندهم بين البيع والشراء، فكرهوا البيع - وفي رواية عند الخنابلة يحرم ويصح - وأجازوا الشراء والاستبدال، وروي عن ابن عباس قال: اشتر المصاحف ولا تبعها، ووجه ذلك أن في البيع ابتداء بخلاف الشراء، فبمع استنقاذ المصحف وبذل للمالك في مسيل اقتنائه وذلك إكرام، قالوا: ولا يلزم من كراهة البيع كراهة الشراء، كشرء دور مكة ورباعها، وشراء أرض السوك، لا يكره، ويكره للبائع^(٢).

إجارة المصحف:

٢٣ - ذهب الحنفية والخنابلة وابن حبيب من المالكية إلى عدم جواز إجارة المصحف

أما الحنفية فعلة المنع عندهم أنه ليس في القرأة في المصحف أكثر من النظر إليه، ولا يجوز الإجارة لمثل ذلك، كما لا يجوز أن يستأجر سقفا لينظر إلى مائه من الثروش أو

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/١٨٠، وشرح المنهاج بحاشية مقبوضي ١/١٥٧، والفتاوى للجبوني ١/١٧١، والفتاوى ٢/٢٦٧، وشرح المنهاج ١/١٤٢.

(٢) عند روى الهندية ١/١٤٩، والرسولي شرح المنهاج ١/١٧١، والفتاوى ١/١٥٧، وشرح المنهاج ١/١٤٢.

قاري» والأخر غير قاري». يعطى المصحف للقاري^(١).

يجوز يمه فلا يجوز عنده، وأنه لعدم الفائدة فيه ذلك، وهو المعتمد عند احتالة نص عليه أحمد^(٢).

القطع بسرقه المصحف:

٢٨- ذهب الحنفية، وهو قول أبي بكر والثقاتي أبي علي من الحنابلة إلى أن سرق المصحف لا يقام عليه الحد، قال فاس علمدين لأن أخذه يشك في أخذه لشرائه والنظر فيه، ولأنه لا ماله له لا اعتبار المكتوب فيه وهو كلام الله تعالى، وهو لا يجوز أحد العرض عنه، وإنما يشتري المصحف لأجله، لا لأجل ورثته أو حبه.

وسرى ذلك عند الحنفية على ما على لمصحف من الخطأ لكونه في حكم النسخ له. ونذناج حكم النسخ، كمن سرق صبيبا عليه آيات قبحتها أكثر من نصاب فلا يقام به الحد، لأنها دابة للصبي ولا تقطع في سرقته، وفي الثناوي الهندية نقل عن السراج التودج لا تقطع في سرقه المصحف ولم كان عليه حلة نسائي أنف وبنار.

واختار أبو الخطاب.. وهو ما استظهره ابن قدامة من كلام الإمام أحمد إلى أنه يشطع بسرقه المصحف، بموجب أية السرقة، ولأنه

وقف المصحف:

٢٦- يجوز وقف المصحف للقراءة فيها هنا. محمد بن الحسن، شفاء من عدم جواز وقف الموقوفات، جريد التعارف موقوف المصاحف، وأبو نويه هذا ذهب عامة مشايخ الحنفية، وعليه الثنوي عندهم، وهو مقتضى قول غيرهم بجواز وقف الموقوفات.

وذهب أبو حنيفة إلى عدم جواز وقفها كسائر الموقوفات غير آلات الجهاد.

ثم إن وقف على مسجد معين يجوز. وبقرأ به في هذا المسجد خاصة، نص عليه الحنفية، وفي قول عندهم لا يكون مقصوراً على هذا المسجد بمه^(٣).

إرث المصحف:

٢٧- يرث المصحف على القول المشي به عند الحنفية، وهو مقتضى قولهم غيرهم من أن كل مملوك يرث عن مالك.

وفي قول عند الحنفية لا يرث، وهو قول الشعبي، قالوا كان للميت ولدار أحدهم.

(١) سرق لشكرها بشر حاشية الزمخشري ١٥٨٩، والشافعي ١٦٠٣، والإمام التفسير ١٦٠٩.

(٢) نصي ٣٢٣، والثناوي ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦، ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦، ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٦، ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣٠، ٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣، ٢٣٣٤، ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٤٠، ٢٣٤١، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥، ٢٣٤٦، ٢٣٤٧، ٢٣٤٨، ٢٣٤٩، ٢٣٥٠، ٢٣٥١، ٢٣٥٢، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤، ٢٣٥٥، ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، ٢٣٥٨، ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٧، ٢٣٦٨، ٢٣٦٩، ٢٣٧٠، ٢٣٧١، ٢٣٧٢، ٢٣٧٣، ٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ٢٣٨٥، ٢٣٨٦، ٢٣٨٧، ٢٣٨٨، ٢٣٨٩، ٢٣٩٠، ٢٣٩١، ٢٣٩٢، ٢٣٩٣، ٢٣٩٤، ٢٣٩٥، ٢٣٩٦، ٢٣٩٧، ٢٣٩٨، ٢٣٩٩، ٢٤٠٠، ٢٤٠١، ٢٤٠٢، ٢٤٠٣، ٢٤٠٤، ٢٤٠٥، ٢٤٠٦، ٢٤٠٧، ٢٤٠٨، ٢٤٠٩، ٢٤١٠، ٢٤١١، ٢٤١٢، ٢٤١٣، ٢٤١٤، ٢٤١٥، ٢٤١٦، ٢٤١٧، ٢٤١٨، ٢٤١٩، ٢٤٢٠، ٢٤٢١، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٢٤، ٢٤٢٥، ٢٤٢٦، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨، ٢٤٢٩، ٢٤٣٠، ٢٤٣١، ٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٣٥، ٢٤٣٦، ٢٤٣٧، ٢٤٣٨، ٢٤٣٩، ٢٤٤٠، ٢٤٤١، ٢٤٤٢، ٢٤٤٣، ٢٤٤٤، ٢٤٤٥، ٢٤٤٦، ٢٤٤٧، ٢٤٤٨، ٢٤٤٩، ٢٤٥٠، ٢٤٥١، ٢٤٥٢، ٢٤٥٣، ٢٤٥٤، ٢٤٥٥، ٢٤٥٦، ٢٤٥٧، ٢٤٥٨، ٢٤٥٩، ٢٤٦٠، ٢٤٦١، ٢٤٦٢، ٢٤٦٣، ٢٤٦٤، ٢٤٦٥، ٢٤٦٦، ٢٤٦٧، ٢٤٦٨، ٢٤٦٩، ٢٤٧٠، ٢٤٧١، ٢٤٧٢، ٢٤٧٣، ٢٤٧٤، ٢٤٧٥، ٢٤٧٦، ٢٤٧٧، ٢٤٧٨، ٢٤٧٩، ٢٤٨٠، ٢٤٨١، ٢٤٨٢، ٢٤٨٣، ٢٤٨٤، ٢٤٨٥، ٢٤٨٦، ٢٤٨٧، ٢٤٨٨، ٢٤٨٩، ٢٤٩٠، ٢٤٩١، ٢٤٩٢، ٢٤٩٣، ٢٤٩٤، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٢٤٩٧، ٢٤٩٨، ٢٤٩٩، ٢٥٠٠، ٢٥٠١، ٢٥٠٢، ٢٥٠٣، ٢٥٠٤، ٢٥٠٥، ٢٥٠٦، ٢٥٠٧، ٢٥٠٨، ٢٥٠٩، ٢٥١٠، ٢٥١١، ٢٥١٢، ٢٥١٣، ٢٥١٤، ٢٥١٥، ٢٥١٦، ٢٥١٧، ٢٥١٨، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٢٥٢١، ٢٥٢٢، ٢٥٢٣، ٢٥٢٤، ٢٥٢٥، ٢٥٢٦، ٢٥٢٧، ٢٥٢٨، ٢٥٢٩، ٢٥٣٠، ٢٥٣١، ٢٥٣٢، ٢٥٣٣، ٢٥٣٤، ٢٥٣٥، ٢٥٣٦، ٢٥٣٧، ٢٥٣٨، ٢٥٣٩، ٢٥٤٠، ٢٥٤١، ٢٥٤٢، ٢٥٤٣، ٢٥٤٤، ٢٥٤٥، ٢٥٤٦، ٢٥٤٧، ٢٥٤٨، ٢٥٤٩، ٢٥٥٠، ٢٥٥١، ٢٥٥٢، ٢٥٥٣، ٢٥٥٤، ٢٥٥٥، ٢٥٥٦، ٢٥٥٧، ٢٥٥٨، ٢٥٥٩، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٦٦، ٢٥٦٧، ٢٥٦٨، ٢٥٦٩، ٢٥٧٠، ٢٥٧١، ٢٥٧٢، ٢٥٧٣، ٢٥٧٤، ٢٥٧٥، ٢٥٧٦، ٢٥٧٧، ٢٥٧٨، ٢٥٧٩، ٢٥٨٠، ٢٥٨١، ٢٥٨٢، ٢٥٨٣، ٢٥٨٤، ٢٥٨٥، ٢٥٨٦، ٢٥٨٧، ٢٥٨٨، ٢٥٨٩، ٢٥٩٠، ٢٥٩١، ٢٥٩٢، ٢٥٩٣، ٢٥٩٤، ٢٥٩٥، ٢٥٩٦، ٢٥٩٧، ٢٥٩٨، ٢٥٩٩، ٢٦٠٠، ٢٦٠١، ٢٦٠٢، ٢٦٠٣، ٢٦٠٤، ٢٦٠٥، ٢٦٠٦، ٢٦٠٧، ٢٦٠٨، ٢٦٠٩، ٢٦١٠، ٢٦١١، ٢٦١٢، ٢٦١٣، ٢٦١٤، ٢٦١٥، ٢٦١٦، ٢٦١٧، ٢٦١٨، ٢٦١٩، ٢٦٢٠، ٢٦٢١، ٢٦٢٢، ٢٦٢٣، ٢٦٢٤، ٢٦٢٥، ٢٦٢٦، ٢٦٢٧، ٢٦٢٨، ٢٦٢٩، ٢٦٣٠، ٢٦٣١، ٢٦٣٢، ٢٦٣٣، ٢٦٣٤، ٢٦٣٥، ٢٦٣٦، ٢٦٣٧، ٢٦٣٨، ٢٦٣٩، ٢٦٤٠، ٢٦٤١، ٢٦٤٢، ٢٦٤٣، ٢٦٤٤، ٢٦٤٥، ٢٦٤٦، ٢٦٤٧، ٢٦٤٨، ٢٦٤٩، ٢٦٥٠، ٢٦٥١، ٢٦٥٢، ٢٦٥٣، ٢٦٥٤، ٢٦٥٥، ٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨، ٢٦٥٩، ٢٦٦٠، ٢٦٦١، ٢٦٦٢، ٢٦٦٣، ٢٦٦٤، ٢٦٦٥، ٢٦٦٦، ٢٦٦٧، ٢٦٦٨، ٢٦٦٩، ٢٦٧٠، ٢٦٧١، ٢٦٧٢، ٢٦٧٣، ٢٦٧٤، ٢٦٧٥، ٢٦٧٦، ٢٦٧٧، ٢٦٧٨، ٢٦٧٩، ٢٦٨٠، ٢٦٨١، ٢٦٨٢، ٢٦٨٣، ٢٦٨٤، ٢٦٨٥، ٢٦٨٦، ٢٦٨٧، ٢٦٨٨، ٢٦٨٩، ٢٦٩٠، ٢٦٩١، ٢٦٩٢، ٢٦٩٣، ٢٦٩٤، ٢٦٩٥، ٢٦٩٦، ٢٦٩٧، ٢٦٩٨، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠، ٢٧٠١، ٢٧٠٢، ٢٧٠٣

الكافر مصحفاً للمقراض صح، لأنه للمقراض، ولا فلك للمضارب فيه^(١١).

ولا نسخ هبة الكافر مصحفاً ولا الوصية له به^(١٢).

ولا يصح وصف المصحف على كافر^(١٣) ويحرم أن يعطى كافرأ مصحفاً عارية ليقرا فيه ويردد. ولا تصح الإعارة، وقال الرملي: تصح لإعارة فيه مع الحرمة^(١٤).

مَنْ الكافر المصحف، وعمله في نسخ المصاحف وتصنيفها:

٣٠- ينسخ الكافر من مَن المصحف، كما يمنع عنه المسلم الجنب، بل الكافر أولى بالمنع، ويمنع منه مطلقاً، أي سواء اغتسل أو لم يغتسل، وفي الفتاوى الهندية: أن أبا حنيفة قال: إن غتسل جزأً من بجمه، وحكي في البحر عن أبي حنيفة وأبي يوسف المنع مطلقاً^(١٥).

ويمنع الكافر من النسخ في تصنيف المصاحف، ومن ذلك ما قال القليوبي: يمنع الكافر من تحليل المصحف وتاجيده، سكن

مقوم تبلغ قيمته نصفاً فوجب القطع بسرقة، ككتاب الثقة والتاريخ وغيرها^(١٦).

منع الكافر من فلك المصحف والتصرف فيه:

٢٩- لا يجوز أن يشتري الكافر مصحفاً، فأنه ذلك من الإهانة، فبان اشتراءه فاشترائه، وسد، واحتج الفقهاء بذلك، بحديث ابن عمر: انتهى النبي ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو محافة أن تأنه أيديهم^(١٧).

والشاذلية يرون حرمة بيع المصحف للكافر: لكن إن باعه له ففي صحة البيع عندهم وجهان. فظهرهما: لا يصح البيع، والثاني: يصح ويؤثر في الغل بإزالة ملكه عنه^(١٨).

قال القليوبي: ولو كان الكافر مستمراً بشراء مصحف لم يصح لأن الملك له يقع، ولو وكل المسلم كذا ما اشترى صح لأنه يبيع له مستمراً، وكذا لو قارض مسلم كافرأ فاشتري

(١١) الهدى جلد ١، ص ١٧٧، وفي حديث: ١٩٩/٣، والهدى ١٥٧/٦.

(١٢) الهدى جلد ١، ص ١٦٥، وفي ٢٩٢/٦، وفي الهدى جلد ١، ص ١٥٩.

(١٣) حديث: من لم يقرأ القرآن فهو كافر، وفي الهدى جلد ١، ص ١٥٩.

(١٤) شرح الهدى جلد ١، ص ١٥٩، وفي الهدى جلد ١، ص ١٥٩.

(١٥) الهدى جلد ١، ص ١٥٩، وفي الهدى جلد ١، ص ١٥٩.

(١٦) الهدى جلد ١، ص ١٥٩، وفي الهدى جلد ١، ص ١٥٩.

(١٧) الهدى جلد ١، ص ١٥٩، وفي الهدى جلد ١، ص ١٥٩.

(١٨) الهدى جلد ١، ص ١٥٩، وفي الهدى جلد ١، ص ١٥٩.

قال البيهقي: يجوز أن ينسخ الكافر المصحف دون سن أو حمل^(١)

السفر بالقرآن إلى أرض العدو:

٣١ - لا يجوز أن يخرج المسلم بالمصحف إلى بلد أعدو الكافر - سواء كان في جهاد أو غيره - تلا يق في أيديهم فيبيته أو يمسوه وهم على كسرهم، وإلى هذا ذهب الحنبلية والمالكية والشافعية وأخبايلة، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: لا تسانروا بالقرآن إلى أرض العدو؛ مخافة أن تناله أيديهم^(٢).

قال ابن عبد البر من المالكية أجمع أنه قهراً أن لا يسافر بالمصحف إلى السرايا والعسكر الضعيف المخوف عليه.

أما إن كان يؤمن على المصحف في ذلك انفسر من نيل أعدو له فقد اختلف الفقهاء في ذلك، فأجاز الحنفية السفر به. وذكرنا من ذلك صريحين:

الأولى: أن يكون أخرج به في جيش كبير يؤمن به ولا كرهه حيث

الثانية: إذا دس إليهم مسلم بأمن، وكانوا يوفون بعهده، جاز أن يحمل المصحف معه.

وقال المالكية: يحرم أيضاً نسخ الحديث ولو في جيش آمن، لأنه قد يسقط منهم ولا يشعرون به، فيأخذوا أعدو فتالته الإهانة، وقال المالكية أيضاً: ولو أن أعدو طلب أن يرسل إليهم مصحف ينسروه، حرم إرساله إليهم خشية إهانتهم له، ولو أرسل إليهم كتاب فيه أنه لو تحوفا لم يحرم ذلك^(٣)، وقد أرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل كتاباً في ضمة الآية: **ط قُرَيْشٌ أَهْلُ الْكِتَابِ نَعَلْنَا فِيهِمْ سِوَاكُمْ بَيْنًا وَبَيْنًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ اللَّهِ وَلَا تَشْرِكْ بِهِ، مَسِيحُ ابْنِ مَرْيَمَ** الآية^(٤).

استثناء المصحف من جزاء القتل بحرق متاعه:

٣٢ - إن على أحد الفاعلين في الجهاد شيئاً من مقتبسة قسده ذهب الأوزاعي والحاشية - خلافاً للجمهور - إلى أنه يحرق مدعه، لكن لا يحرق المصحف، لما روى صالح بن محمد ابن زائدة: قال: دخلت مع مسلمة بن عبد الملك أرض أسروهم، فأتني برجل قد هلك، فسأل سائلاً

(١) حاشية ابن عديم ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، والشرح فقه ١٠٥، ١٠٦.

فقهوني، ١٢٧، ١٢٨، وأبني ١١٩، ١٢٠، وشرح الشهر ١٢٧، ١٢٨.

وشرح السري ١٢٧، ١٢٨، ط ١٢٧، ١٢٨، ونداء ١٢٧، ١٢٨، سفة

القرآن ص ١٢٣

١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥،

عنه، فقال سمعت أبي يحدث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا وجدتم الرجل قد خَلَّ فأحرقوه» نضاعه واضربوه»^(١١)، قال: فوجدنا في نضاعه مصحفاً، فقال سألت عنه فقال: بهم وتصديق بشتمه^(١٢).

الردة بإهانة المصحف:

٣٣- إذا أهان المسلم مصحفاً متعمداً مختاراً يكون مرتكباً وشاماً عليه حد الردة.

وقد اتفق الفقهاء على ذلك، فمن سوز ذلك ما قال الحنفية: لو وطئ برجده المصحف استخفافاً وإهانة يكون كافراً، وكذا من أفر سوطه بكون كافراً^(١٣).

ولو كفى مصحفاً في قاذورة متعمداً قاذوا الإهانة فقد ارتد عند الجميع، قال الشافعية: وكذا لو منه بالقاذورة ولو كانت طاهرة كالبيتاني والمخاض.

فإن كان ذلك من سهو أو غفلة أو في نوم لم يكفر.

وكذا إن كان مكرهاً أو مضطراً فنعلمه

لا يكفر^(١٤).

الحلف بالمصحف:

٣٤- يرى الحنفية أن الحلف بالمصحف ليس يمين لأن الورق ووجلد وليس صفة له تعالى ولا شفعاً له، وقد قال النبي ﷺ: «من كان حائفاً فلا يحلف إلا بالله»^(١٥).

وعلى هذا لو حلف به لا تمتد يمينه وليس فيها كفارة بن لم ينف، وقال ابن عابدين: إن نعارف الناس الحلف بالمصحف ورش العقاب في الحلف به لم يكن يميناً أبداً، وإلا فكان الحلف بالنبي والكعبة عتاً لأنه متعارف، وكذا بحياة رافض ونحوه، ولم يقل ذلك أحد، قال ابن عابدين: لكن لو أقسم بما في هذا المصحف من كلام الله تعالى يكون يميناً^(١٦).

وقد ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الحلف بالمصحف يمين

قال النووي في الروضة: يندب وضع

(١١) حديث ابن مدين ١٠٦٩، وشرح الشافعي ١٧٧/١.

(١٢) حديث ابن مدين ١٠٦٩، وقال ابن مدين: لا ينف إلا بعد أن يقرأه المصحف فيجمع البيهقي ١٠٦٩، وصححه (١٧٧٩/١).

(١٣) وضع الصغير ١٠٦٩، وشرح الشافعي ١٧٧/١، وقال ابن مدين: لا ينف إلا بعد أن يقرأه المصحف فيجمع البيهقي ١٠٦٩، وصححه (١٧٧٩/١).

والصغير ١٠٦٩.

(١٤) حديث ابن مدين ١٠٦٩، وشرح الشافعي ١٧٧/١.

(١٥) حديث ابن مدين ١٠٦٩، وشرح الشافعي ١٧٧/١.

(١٦) حديث ابن مدين ١٠٦٩، وشرح الشافعي ١٧٧/١.

(١٧) حديث ابن مدين ١٠٦٩، وشرح الشافعي ١٧٧/١.

(١٨) حديث ابن مدين ١٠٦٩، وشرح الشافعي ١٧٧/١.

(١٩) حديث ابن مدين ١٠٦٩، وشرح الشافعي ١٧٧/١.

عزالدين بن عبدالسلام: هو بدعة لم تعهد في الصدر الأول^(١).

وذكر العلماء أنواعاً من تكريم المصحف.

فمن ذلك تطييبه وجعله على كرسي ثلاث يوضع بالأرض، وإن كان معه كتب أخرى يوضع فوقها ولا يوضع تحت شيء منها.

ولما توسد المصحف فقال الشافعية والحنابلة: يحرم توسد المصحف لأن ذلك إفذاء له، وأضاف الشافعية: ولو خاف مرفته أي فالحكم كذلك.

وقال الحنفية: بكروه وضع المصحف تحت رأسه إلا لحفظه من سارق وغيره.

وأما من رجليه إلى جهة المصحف فقال الحنفية: كما ذكر ابن عابدin - بكروه تحريماً من رجليه أو رجل واحد، سواء كان من البالغ أو الصبي عمداً ومن غير عذر.

وفي الفناوى الهندية: من الرجلين إلى جانب المصحف إن لم يكن بحذاءه لا بكروه، وكذلك لو كان المصحف معلقاً في الهواء.

المصحف في حجر الحائف به وإن يقرأ عليه^(٢) ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَتَبَوَّءُوا مِنْهُمْ مَنَاصِبًا﴾^(٣).

وقال ابن قدامة: ولم يكره ذلك إمامنا وإسحاق لأن الحائف بالمصحف إنما قصد الحنف بالمكتوب فيه وهو كلام الله تعالى، ونقل عن قتادة أنه كان يحلف بالمصحف^(٤).

آداب تناول المصحف وتكريمه وحفظه:

٣٥ - اختلف العلماء في تضييل المصحف، فقيل: هو حائر، وقيل: يستحب تضييله، نكرباً له، وقيل: هو بدعة لم تعهد عن السلف^(٥)، وانظر (تضييل ف ١٧).

وأما القيام للمصحف فكان النووي وصوبه السيوطي يستحب القيام للمصحف إذا قدم به عليه، لما فيه من التعظيم وعدم التهاون به، ولأن القيام مستحب للفضلاء من العلماء والأخيار، فالمصحف أولى. وقال الشيخ

(١) الفتح الكبير وحاشيته، ص ١٢٧/٢، وشرح المنهاج وحاشيته، ص ٢٧١/١، روضة المحتاج، ص ١٦٠/٦.

(٢) سورة آل عمران، ص ٧٧.

(٣) المعنى، ص ١٩٨/٦، وحاشية أبي الهيثم، ص ٣٦١/٦.

(٤) ابن هيثم، ص ١٩٢/١، ٢١٦/٥، والإمام النووي، ص ١٧٦/٢، وشرح المعنى، ص ٧٢/٢.

(٥) الإقناع للسيوطي، ص ١٧١/٢، والبيان في أدب حملة القرآن، ص ١١١.

وقال الشافعية: يجوز مد رجله إلى جهة المصحف لا يقصد الإهانة في ذلك.

وقال الحنابلة: لو بلى المصحف أو اتدرس دفن نصًّا، ذكر أحمد أن أبا الجوزاء بلى له مصحف فحضر له في مسجده فدفنه، وفي البخاري أن الصحابة حرقته لما جمعوه، وقال ابن الجوزي ذلك لتعظيمه وحبانته، وذكر القاضي أن أبا بكر بن أبي داود ووي

يأسده عن طلحة بن مصرف قال: دفن عثمان المصاحف بين النسر والخير، وبأسناده عن طاووس أنه لم يكن يرى بأسًا أن تحرق الكتب، وقال: إن الماء والنار خلق من خلق الله^(١).



وقالوا: ولا يجوز إحراقه بالنار، و. قال ذلك عن إبراهيم النخعي، ووافقه القاضي حين من الشافعية، وقال النووي: بكرة ذلك.

وقال المالكية: يجوز إحراقه، بل وربما وجب، وذلك إكرام له، وصيانة عن الوطء بالأقدام، قال القرطبي من المالكية: قد فعله عثمان رضي الله عنه حين كتب المصاحف وبعث بها إلى الأمصار، فقد أمر بما سواها من صحيفة أو مصحف أن يحرق، ووافقه

(١) انظر التهذيب ٢/٣٢١، وابن علقمة ١/١٩٩، ونعمير القرطبي ١/٥١.
(٢) انظر ابن تيمية ١/٥٩٩، وكتف الساج ١/١٢٧.

(١) ابن علقمة ١/١٩٩ - ٢٤١، والتهذيب ٢/٣٢١، ونعمير الساج ١/٥١، والتهذيب ٢/٣٢١، وكتف الساج ١/١٢٧.

هذا إذا كان عام الولاية في الصدقة:
جميعها وتفريقها على مستحقيها، فيعمل على
رأيه واجتهاده لا اجتهد الإمام، فيما اختلف
فيه الفقهاء، ولا يجوز للإمام أن ينص له على
أكثر ما يأخذه.

وإن كان المصدق من عمال التنفيذ عمل
فيما اختلف الفقهاء فيه على اجتهد الإمام
دون أرباب الأموال، وليس له أن يجتهد، ولزم
على الإمام أن ينص له على القدر المأخوذ،
ويكون رسولا من الإمام منفذا لاجتهاده^(١).

وللتفصيل في مصطلحي: (زكاة ف ١٤٤ -
وعادل ف ٦ وما بعدها).



مُصَدِّق

التعريف:

١- المصدق بتخفيف الصاد وتشديد الدال في
اللفظة: أخذ الصدقات من جهة الإمام، أي
يقبضها.

وفي الاصطلاح قال البركتي وعزاه لليسر:
المصدق بتخفيف الصاد: اسم جنس للعامي
والعائر^(١).

الحكم الإجمالي:

٢- يجب على الإمام أن يرسل المصدقين
لقبض الزكاة وتفريقها على الأصناف، لأن
النبي ﷺ كان يبعث السعاة والنجباء إلى
أصحاب الأموال وكذلك كان الخلفاء
الراشدون رضي الله عنهم من بعدهم يبعثون
مصدقين لذلك.

شروط المصدق إذا كان عام الولاية
ليها:

٣ - يشترط أن يكون المصدق مسلما، حرا،
عادلا، عالما بأحكام الزكاة^(٢).

(١) قواعد الفقه البركتي، وإسناد العرب.

(٢) قسيمي ٢/٣، والليسر ١/١٦٦، ١٦٧، والأحكام
السلطانية للمباردي ١١٦.

(١) لليسر ١/١٦٦، ١٦٧، والمجلي مع القليوبي ٢/١٠٤،
والأحكام السلطانية للمباردي ١١٦.

الموضع المسمى بمصر متصلاً
بالمصر^(١).

مصر

التعريف:

١ - مصر في اللغة: المدينة والقصر، والحاجز،
والحد بين شيئين أو الحد بين الأرضين، قال
الجوهري: مصر: هي المدينة المعروفة، والمصر
وحد الأمصار، والمصر: الكورة والجمع
أمصار، ومصرها الفوضع: جملة مصر^(٢)
والمصر اصطلاحاً: بلدة كبيرة فيها سكك
وأسواق ورمانيق وفيها وإن يقدر على إتصاف
الظلم من الظالم والناس يرجعون إليه في
الحوائج^(٣).

ما يلحق بالمصر من ثناء وتوايح:

٢ - المراد بالثناء المكان أو الموضع المسمى
لمصالح لبلد كبريت الدواب ودلن أنوتى
ولقاء الثريب، وفناء الشيء ما اتصل به معاً
لمصاحبه^(٤).

قال في الفتاوى الهندية: فناء مصر: هو

وأما توايح مصر فقد روي عن أبي
يوسف أن المنبر فيه سماع النداء إن كان
موضعا يسمع فيه النداء من مصر فهو من
توايح مصر وإلا فلا، وقال السافعي: إذا كان
في القرية كل من أربعين فعليهم دخول مصر
إذا سمعوا النداء.

وروي ابن سماعة عن أبي يوسف: كل
قرية متصلة بربض مصر فهي من توايحه، وإن
لم تكن متصلة بالربض فليست من توايح
المصر، وقال بعضهم: ما كان خارجاً عن عمران
المصر فليس من توايحه، وقال بعضهم: المنبر
فيه قدر ميل وهو ثلاثة فراسخ، وقال بعضهم:
إن كان قدر ميل أو ميلين فهو من توايح مصر
والأفلا. وبعضهم قدره بعنة أميال، ومالك
قدره بثلاثة أميال^(٥).

الألفاظ ذات الصلة:

أ - القرية:

٣ - القرية في اللغة: كل مكان اتصلت به الأبنية

(١) علوي الهندية ١/٢٥٠، واسطر بلاغ الصنائع ١/٢٦٠،
ونسب ١/٢٢٢.

(٢) بلاغ الصنائع ١/١٦٠، وروضة الصلح ٢/٣٧٠، وموامر
الإسبل ١/٢٦١.

(٣) سنن العرب والفايروس العبط

(٤) بلاغ الصنائع ١/٢٦٠، والخبيري ١/٢٥٠، والخواج

(٥) لشرى طبرجاني ص ١١٢

وانتخذ قراراً، وتقع على اقل من واحد والجميع
قري، والقرية الضيقة، كما تطلق على المساكن
والأبنية والضيق^(١).

والقرية اصطلاحاً: عرفها الكاشاني: بأنها
البلدة العظيمة لأنها اسم لما اجتمع فيها من
البيوت.

الأحكام المتعلقة بالمصر:

١ - حكم الأذان في المصر:
٥ - ذهب المالكية والحنابلة في التصحيح منهم
إلى أن الأذان فرض كفاية في المصر^(٢).
وقال في شرح الزرقاني: وجوب الأذان
في المصر كفاية، ووجوبه في المصر هو الذي
جزم به ابن عرفة وجعله للمذهب.

٢ - البلد:
١ - البلد في اللغة يذكر ويؤنث والجمع بلدان،
والبلدة أنبلد جسمها بلاد، والبلد: اسم للمكان
المحيط بالحدود المستأنس باجتماع قضاة
وقائمتهم فيه، ويسمى ببلد، ويسمى
المكان الواسع من الأرض ببلد^(٣).

٣ - البلد اصطلاحاً: كما عرفه القليوبي. ما
وصفها:

٤ - ذهب الحنفية إلى أن المصر الجامع شرط
وجوب الجمعة وشرط صحة أذانها.

(١) شرح الشافعي مع حاشية القليوبي وصورة ١٢٥/٣٤
(٢) حاشية شعبي ٢١١/١، وبلدية الجمعة ١١/١، ١٢، ١٣،
والفني لابن قدامة ١١٧/١، والإبصار ١٠٧/١
(٣) شرح الزرقاني ١٠٦/١

عائ: نعم قال، فاجب^(١١)، ولأن من سمع النداء دخل في عموم قور. له تعالى. طرحتها الذين آمنوا إذا تذكروا للصلوة من يوم الجمعة فاستمعوا له ذكر الله^(١٢).

وهذا بتناول غير أهل المصير إذا سمعوا النداء، ولأن غير أهل المصير يسمعون النداء وهم من أهل الجمعة، فزعمهم لم يسمعي إليها كأهل المصير^(١٣).

وروي عن ابن عمر وأبي هريرة وأبي رضى عن بعضهم ومنهم وهوكرمة والحكم وعلاء والأوزاعي أنهم قالوا: الجمعة على من آراه الليل إلى نعله^(١٤)، وهو من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم^(١٥).

وزعم أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه لا جمعة على من كان خارج المصير، لأن عثمان رضي الله عنه صلى الجمعة في يوم جمعة ثم قال لأهل العراق: من أراد منكم أن يتصرف فلينتصر، ومن أراد أن يقسم حتى يتصلي

ولم يشترط التمتع بالآخرى هذا الشرط^(١٦).

والتمصيل في مصطلح صلاة الجمعة نقرة ٧-٨)

ج - صلاة الجمعة على من كان خارج المصير:

٧ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه يجب الجمعة على من كان خارج المصير^(١٧). قال ابن تيمية: فأما غير أهل المصير ممن كان بينه وبين الجامع فرسخ فما دون فعلية الجمعة، وإن كان أبعد فلا جمعة عليه، روي هذا عن سعيد بن المسيب والليث وإسحاق^(١٨)، لما روي عن عثمان بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الجمعة على من سمع النداء^(١٩)، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال للأعمى الذي قال: ليس لي فائدة بقودني، أوسع النداء^(٢٠).

(١١) قال حسان: ٢٥٩: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣

الجمعة فليتهم، ولأنه خارج المصير فاشبه
خلل^(١٩).

مُصَرَّاة

د - إقامة الجمعة لي مصر واحد في
موضعين:

٨ - ذهب الجمهور إلى منع تعذر الجمعة في
أعمد الأحوال على اختلاف يميز بينهم في
ضابط ملكن الذي لا يجدوا التعمد فيه.

وللتفصيل في مصطلح: (عملية الجمعة ف
(٢٥)

مَصْلُحَة

هـ - إنشاء السفر من المصير يوم الجمعة:
٩ - اتفق الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة
على حرمة إنشاء السفر بعد الروا (وهو أول
وقت صلاة الجمعة) من المصير الذي هو فيه إذا
كان ممن تجب عليه وعلم أنه لا يترك أداءها في
مصر آخر، فإن فعل ذلك تضرأثم على الرجوع
مأنه يتضرر بتخلفه عن رفقته^(٢٦).

وأما قبل المزاك فتبدد اختلاف فيه الفقهاء،
والتمحيص في مصطلح: (سفر ف ١٩).



(١٩) يراجع التيسير ١١٠٠، ١١٠١.

(٢٥) زاد المسند حسن قدره ١٠١، ١٠٢، والصحاح في حسن
مر في التلخيص من ١٨٨، وهو من الخليل ١١٠١، وحاشية
الحقوقي ٣٨٧، ٣٨٨، وسهولة التصحيح ٢١١، ٢١٢، وفي
ومعبر ١١٠١، ١١٠٢، والقواعد في شرح التلخيص ١١٨، ١١٩،
والنسي لأن ثلاثة ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣.

والصلة بين المصلي والمسجد أن المصلي
أخص من المسجد.

الأحكام المتعلقة بالمصلي:

تتعلق بالمصلي أحكام منها:

- ١ - صلاة العبد بين يدي المصلي:
- ٢ - ذهب احتية عن تصحيح الصلاة إلى أن
الخروج بسلاة لعبد في المصلي سنة^(١)

واسئلوا ما من شيء يبيح^(٢) ترك الخروج يوم
الجمعة والأصحح إلى أن المصلي^(٣)، وكذلك
الخطأ بعده، ولا يترك شيء يبيح^(٤) الانفصال مع
قربه ويختلف فعل المصلي مع بعده، ولا يشرع
لأنه ترك الفضائل، ولأنه أمرًا باتباع شيء
يبيح^(٥) ولا قضاء به، ولم يفلح من النبي^(٦) مخرج
أنه صلى العبد بسجدة، إلا من عذر،
ولأن هذا إجماع المسلمين، فإن الناس في كل
عصر وعصر يخرجون إلى المصلي فيصنعون
لدينا، في أي عصر مع سعة المسجد وضيقه،

(١) صحيح البخاري، ١٦٦٠٠، وقد انفرد مع جماعة من علماء
هبة ١٦٦٠٠، والمصلي لأن ١٦٦٠٠، وقد انفرد به
١٦٦٠٠.

(٢) حديث أحمد، ١٦٦٠٠، وقد انفرد به جماعة من علماء
رواه البخاري في صحيحه ١٦٦٠٠، وقد انفرد به
المصلي.

مُصَلَّى

الترتيب:

- ١- المصلي انقضاء مرفوع الصلاة أو الدعاء^(١)،
قال تعالى: ﴿وَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾^(٢)
مُصَلَّى^(٣) إلى موضع الدعاء

واسئلوا عن الصلاة والصلاة، وهو
لجميع فيه لأعياد ونحوها^(٤)

الألفاظ ذات الصلة:

المسجد:

- ٢- المسجد في اللغة بيت الصلاة وموضع
السجود من بدن الإنسان، وأجمع مصاحداً،
وهو الموضع الذي يسجد به فيه، وقال الزجاج
كن موضع يعبد فيه فهو مسجد^(٥)

والمسجد في الاصطلاح كما قال امرؤ القيس
الأرض التي جعلها الله مسجداً، يشعنه
جعله مسجداً، وأقرطه طريقه، وقد انفرد
فيه^(٦)

(١) المصلي.

(٢) سورة الأعراف ١٦٥.

(٣) المصلي، قد انفرد به جماعة من علماء

(٤) المصلي، وقد انفرد به جماعة من علماء

(٥) قوله: «هو مسجد» من ٣١٥-٣١٦.

يزالوا يصلون صلاة العيد بمكة في المسجد، ولأن المسجد أشرف وأنظف، وأن أفضلية الصلاة في الصحراء بما إذا كان للمسجد ضيقاً، فإن كان للمسجد ضيقاً فصلى فيه ولم يخرج إلى المصلى كره ذلك لتأذي الناس بالزحام، وربما فأت بعضهم للصلاة، قال الشافعي: بلغنا أن رسول الله ﷺ كان يخرج في العيد إلى المصلى بالمدينة وكذلك من كان بعده وعامة أهل البلد إلا أهل مكة فإنه لم يبلغنا أن أحداً من السلف صلى بهم عيداً إلا في مسجدهم^(١).

ب - صلاة النساء في مصلى العيد:

٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى استحباب خروج النساء غير ذوات الحيضات منهن إلى مصلى العيد^(٢)، وكراهة خروج الشابات لصلاة العيدين، وإذا خرجن يستحب خروجهن في ثياب بنية.

وذهب الحنفية إلى أنه لا يرخص للشواب منهن الخروج في الجمعة والعيدين وشيء من الصلاة^(٣).

وكان النبي ﷺ يصلي في المصلى مع شرف مسجده^(١).

وقال المالكية: إن صلاة العيدين في المصلى مندوبة.

قال النسوتي: ونادب إقامتها أي صلاة العيد بالمصلى أي الصحراء وصلاتها بالمسجد من غير ضرورة داعية بدعة^(٢)، أي مكروهة، وقال: والحكمة في صلاة العيدين في المصلى لأجل المساعدة بين الرجال والنساء، لأن المساجد وإن كبرت وقع الازدحام فيها وفي أبوابها بين الرجال والنساء دخولاً وخروجاً فتتولد الفتنة في محل العبادة^(٣).

واستدل المالكية بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه «كان رسول الله ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى»^(١).

ونهب الشافعية إلى أن المسجد إن كان واسعاً فهو أفضل من المصلى، لأن الأئمة لم

(١) الحنفية لابن قدامة ٣٧٢/٢

(٢) حاشية طبرسي ٢٩٩/١، والقرنين فقهه ص ٩٠.

(٣) حاشية القدوري ٢٩٩/١

(٤) حديث أبي سعيد الخدري: «كان النبي ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى» سبق تقريره أعلاه.

(١) إمام الشافعي ٢٣٤/١، والمجموع ٢/٥، وشرح المنهاج ٣٩٤/١

(٢) مواهب الجليل ١٩٦/٢، وحاشية القدوري ٣٩٨/١، والأم للشافعي ٢٤١/١، وللصواعق ٨-٨، والفتاوى ١٧٥/١، والإحصاء ٤٦٧/٢

(٣) بدائع الصنائع ٣٧٥/١

للإجتماعات وتزول القوافل والركاب
الدواب ولعب الصبيان. ولم تمر عادة السلف
بجمع شيء من ذلك فيه. ولو اعتقدوه مسجداً
لصانوه عن هذه الأسباب ولغرض الإقامة سائر
الصعوبات، وصلوات العبادة تطوعاً وعملاً
يكثر ذكره ما ينسب لقصده الاجتماع. والصلاة
تقع فيه بالنسبة^(١).

وقد الخبايلة يحرم علي حسب وخلاف
ونفساء اتسع دمه لثبت في الفسجد ولو
مضى عبد لأنه مسجد لا مبدل الجائز
فك مسجداً (٢١)



وانفيل في مصطلح (عبارة اعبدين)
(ف ٤)

ج - إجراء أحكام المسجد على المصلي:
 ٥ - اختلف الفقهاء في إجراء أحكام المسجد على المصلي.

فقال الخليفة ليس لمضى العبد والمهنة
 حكم نجد في مع دخول الخالص. ومن كان
 نهما حكم المسجد في صحة الاقتداء مع عدم
 ابناء التفسير (١).

وقال الشاذلي: القسّ اتخذ للعبد وغيره
الذي نسى بمحله لا يحرم السكر فيه على
الحب والخائفين على المذهب، وبه قطع جمهور
المشافعية، وذكر الدارمي فيه وجهين^(١)

ونقل الرواة عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «من لم يصلي العشاء فقد كفر».

المجلد ٥٥، العدد ١، ١٩٩١

14. A. 200

(١١) ملازمین کے لئے انعام و عطا کردہ : نفسی صحت

© 1999 Blackwell Science Ltd, *Journal of Internal Medicine* 245: 117–124

مُصَوِّرٌ

انظر: تصوير

مُضَاجَعَةٌ

انظر: يفت

١- المضاجعة من قبيل مع الرجل المرأة إذا نام معها في شغل أو حرمان وهو في فحشيهما ومبي فحشيته^(١).

ولا يحرج مستعمل التثنية للكلمة
انضاجعة من المعنى اللغوي

احكام المضاجعة:

مضاجعة الرجل الرجل، وامرأة المرأة
٢- أفت أحد بضمة إلى أنه لا يجوز للرجل
مضاجعة لرجل في ثوب واحد متجردين لا
حاجز بينهما، لقول الرسول ﷺ: «لا ينضوي
ثوب رجل إلى امرأتين في ثوب واحد ولا تنضوي
المرأة إلى امرأتين في ثوب واحد»^(٢). وأما إن
كان بينهما حائل أبكره تنزيها^(٣).

وتصل الالف إلى الكلام على المضاجعة

مُصَيِّبٌ

انظر: استرجاع

مُصِيدٌ

انظر: صيد

(١) مجمع البحرين، ١/١٠٠، ولسان العرب، ١٠/١٠٠.

(٢) جامع بيان وافي بشرح أصول الفقه، ١/١٠٠.

مراجعة مستوفى، ١/١٠٠.

(٣) مجمع البحرين، ١/١٠٠.

مع الصربي وإن تعاون أو لم. اتحاد الجنس. وكان
محرمية كذب وأثم، أو وجدا. صغر. نكن مع
بلوغ عشر سنين¹⁵²

وذهب أحسنه إلى أنه بكرة ثم تحرد
 ذكرا أو اثنين في إزار أو طاف ولا شوب
 بحجر منعا^{١١}

مُضَاجَعَةُ النِّبْيَانِ الْعَبَّاسِ:

٣ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجب التفرير بين السيار في المشايخ وحسب أثناء عشر، واستدلوا بقوله عليه السلام: «وإذا قوتوا في المشايخ وحسب أثناء عشر» وقيل: سبع، وقيل: ست، سواء كان بين الحرس أو المشايخ، أو ما بين وأخت، أو ما بين أم وأبنة^١

وتعقب الحاشية هو الرابع عندهم إلى
أن الشرق من الصبيان مذوبة عند البحر،
والأشهر عندهم في معنى الشرق، أنه لابد أن

فقالوا: يحرم نلامق بالعين بصورتيهما مير
حائل مطمن، سواء قصدا لذو أو وجدا، أو
قصدا ووجدا، أو لا قصدا ولا وجدا، سواء
كانت بينهما قرابة أو لا

قالوا: ويحرم كذلك الملاصق بالغنم
يعوضيهما ولو كان بحال مع قصد لذة أو
وجرة، أو قصد المدة ووجودها، ولو كان
من أحاص في القصر الثلاث

وَأَمَّا إِذَا كَانَ تَلَاقُهُمَا حَاضِلًا بَدُونِ تَقْصِدٍ
لِلَّذِي يَبْدُونُ وَحُدُودًا فَيُكْرَهُ. وَكَذَلِكَ يَكْرَهُ إِذَا
كَانَ تَلَاقُهُمَا بِغَيْرِ غَوْرٍ لِيُحْمَا مَعَ غَيْرِ حَاضِلٍ.
وَالْأَقْصَى لَدُنَّا أَنْ يَحْدِثَا فِجْرًا فَيُحْمَا بِنَهْجٍ

وَأَمَّا نِصَابُ هَيْبٍ عَوْرَتُهُمَا مِثْلُ حَذَرِ
وَجَازِ اجْتِمَاعِ الرَّحْلَيْنِ أَوْ تَمَرَّانِ فِي
كَيْدٍ وَاحِدٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَسْطَ الْكَيْدِ حَاتِلًا
جَبَتْ لَمْ يَمُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ وَلَا
بِهَا

وذهب السلفية إلى أنه يجوز نوم نخل
فأكثر في فراش واحد أو نوب واحد، حيث
وجد حائلاً يمنع النمامة للأبدان، ويحرم ذلك

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

$$z_1^2 + z_2^2 + z_3^2 = 0 \quad (1)$$
[illegible]

المجلد ١٤، العدد ١، ١٩٩٠-١٩٩١، ص ١١٢-١١٣. وقد سبق في مجلة ١٩٩١،
والمجلد ١٤، العدد ١، ١٩٩٠-١٩٩١، ص ١١٢-١١٣. وقد سبق في مجلة ١٩٩١،
والمجلد ١٤، العدد ١، ١٩٩٠-١٩٩١، ص ١١٢-١١٣. وقد سبق في مجلة ١٩٩١،

^{١٠} «مجلس خبر، عصر»، ۱۳۷۰، و «خبر، عصر»، ۱۳۷۲.

يكون لكل واحد ثوب، بل فرائش مستقل:
خطاة ووطاة.
وحده، أو ألبست مع أمها وحدها

وفي قول آخر: تحمّل الثفرقة ولو بثوب
حائل بينهما.

وأما إن سم يلبسوا العشر فلا حرج، لأن
طلب الولي بالفرقة بين الأولاد في المضاجع
بعد بلوغ العشر على المعتد^(١)
في الفتنة بعد حين، ومن لم يحنط في الأمور يقع
في المحذور^(٢)

مضاجعة الصبيان الكبار:

٤ - نص الحنفية على أنه يفرض بين الصبيان
وبين الرجال والنساء في المضاجع، لأن ذلك
يدعو إلى الفتنة ولو بعد حين.

وذكر ابن عابدين نقلا عن البرازية: إذا بلغ
الصبي عشرة لا ينام مع أمه وأخته، وامرأة إلا
امراته، وحفا خوف من الوقوع في المحذور،
فإن الولد إذا بلغ عشرة غفل الجماع، ولا يمانه
له تروء، فربما وقع على أخته أو أمه، فإن النوم
وقت راحة، مهيج للشهوة، وترفع فيه أثياب
من العورة من القريش، فيؤدي إلى المحذور،
والى المضاجعة المحرمة.

وكذلك لا يترك الصبي ينام مع والدته في
فرائشهما، لأنه ربما يطلع على ما يقع بينهما،
مضاجعة الحائض:

٥ - نص الشافعية على أنه لا يجنب الزوج
مضاجعة زوجته الحائض إذا مسرت ما بين
السرة والركبة.

(١) ابن عابدين ٢١٤/٥

(٢) حاشية الهدوي مع شرح لمرجالة ١٤١/٢

(٣) الفتاوى الدرراني ١٠٩/٢

(١) حاشية الفرياني ١٥٠/١

وهي في اصطلاح الخفية: عقد شركة في الربح بآل من جانب، وعمل من جانب^(١).
من الربح، وهو منسرع بعمله، والربح كله لصاحب المال.

ولا تخرج تعريضات المذهب الأخرى عن هذا المعنى^(٢).

٣ - القرض في اللغة: ما تعطيه غيرك من المال

لتقاضاه، وهو اسم من الإقراض، يقال: أقرضته المال إقراضاً، واستقرض: طلب المقرض، واقترض: أخذ المقرض^(٣).

والقرض في الاصطلاح: دفع مال إرفاقاً لمن ينتفع به ويرد بقله^(٤).

والصلة بين المضاربة والقرض: أن في كل منهما دفع لئال إلى الغير، إلا أنه في القرض على وجه الضمان، وفي المضاربة على وجه الأمانة.

ج - الشركة:

٤ - الشركة في اللغة: عقد بين اثنين أو أكثر للتبام بعمل مشترك، وهي في الأصل مفصلر المفصل شرك، يقال: شركته في الأمر انشركه شركاً وشركة: إذا صرت له شريكاً، والاسم للشرك^(٥).

الانفاذ ذات الصلة:

١ - الإيضاع:

٢ - الإيضاع في اللغة: مصدر أبيض، يقال: أبيض الشيء أي جعله بضاعاً، وهي ما يتجر فيه، ويقال: أبيضته غيري: جعلته له بضاعة، واستبيضته: جعلته بضاعة لنفي^(٦).

والإيضاع في الاصطلاح: بحث المال مع من يتجر فيه متبرهاً^(٧).

والصلة بينهما أن كلا من المضاربة والإيضاع أخذ مال من مالكه ليتجر فيه آخذاً،

لكن أخذ المال في المضاربة له جزء من الربح بحسب ما انفق عليه، فهو شريك فيما يكون من ربح التجار، أما في الإيضاع فلا شيئ له

(١) رد المحتار ١/ ١٨٣

(٢) كشاف الخفاء ١/ ٨٠، وحاشية المدوني ١/ ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧،

والشركة في الإصلاح الحلقية وثبتت
الحصة^(١٠٠)، أو: ثبوت الحق في شيء لائتين
فأكثر على جنبة الشيء^(١٠١)

والصلة أن الشركة أعم من المضاربة.

مشروعية المضاربة:

٥ - انقل استفتاء على مشروعية المضاربة
وحواشها، وذلك على وجه الرخصة أو
الإباحة^(١٠٢)، بالنسبة إليها لا تجوز. لأنها
مستحددة بأجر معلوم، بل بأجر معنوم، وليس
بجهد، ولكن الدنفاء تركوا التماس وإجازوا
المضاربة مرفعة أو استحساناً لأدلة قامت
عندهم حار مشروعية المضاربة. منها ما ذكره
الكشاف حيث قال: تركوا التماس بالكاتب
العزير والسه والإجماع.

أما الكاتب، الكريم فتدله عز الله
في قوله: *يُضْرَبُونَ*، *بِأَرْبَعِ أَعْيُنٍ*، *يُضْرَبُونَ*
أمر^(١٠٣).

والمضارب يضرب به الأرض ينبغي من
فضل الله عز وجل.

وأما السنة: فقد روي عن ابن عباس رضي

الله عنه: *كان العباس بن عبد المطلب ياتيه
إد دفع مالاً مضاربة لشرطه على صاحبه أن لا
يسلك به حرج ولا ينزله به وأبداً، ولا يشترط
به ذات كبد، وطبقاً، فإن فعل فهو مباح.* فرفع
شرطه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم^(١٠٤) وكما
ثبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والناس يتعاضدون
المضاربة، فلم ينكر عليهم، وذلك تقرير أقيم
على ذلك، والتقرير أحد وجوه السنة.

وأما الإجماع: فإنه روى عن جماعة من
الصحابة رضي الله عنهم دعوا إلى التمسك بدلالة
منهم عمر وعثمان وعبيد بن عبد الله بن مسعود
وعبد الله بن عمر وشيبة بن عمر وعائشة
بنية، ولم ينقل أنه شكك فيهم من أقرانهم
أحد، وأنه يكون إجماعاً، وعليه هذا تعاضد
الناس من عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير إنكار
من أحد، وإجماع أهل كل عصر حجة، متراً
به تحقيق^(١٠٥).

وقد رافى حكمتنا، شرعت لأن الضرورة
دعت إليها. حاجة الناس إلى التمسك في
تبرائهم وتسلطها بالعادة فيها، وليس كل أحد
شعر على ذلك بنفسه، فاضطر فيها إلى

(١٠٠) ابن قدام، ١٠٠.

(١٠١) كشاف المصالح، ١٠٠.

(١٠٢) بدعي، ١٠٠، وصاحب المصالح، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥.

حاشية، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥.

(١٠٣) بدعي، ١٠٠.

(١٠٤) بدعي، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥.

مسألة التمسك في مضاربة.

أمر به المصالح، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥.

(١٠٥) بدعي، ١٠٠.

وقال الشافعية: لا يتوقف فسخ أحد طرفي المضاربة على حضور صاحبه أو رضاه، بل يجوز ولو في غيبة الآخر^(١١)

وقال المالكية: لكل من رب المال والمعامل فسخ عقد المضاربة قبل الشروع في شراء السلع بالمال. ولرب المال فقط فسخ عقد المضاربة إن نزود للمعامل من مال الثمرات ولم يشرع في انسفره، فإن عمل المضارب بالمال في الخضير أو شرع في السفر فيبقى المال تحت يد العاس إلى نقوض المال بيع، انفسخ، ولا كلام لواحد منهما في فسخ المضاربة^(١٢).

صفة عقد المضاربة والمثلية والتقليد:

١- قسم فقهاء الحنفية المضاربة قسمين:

أ- المضاربة المطلقة: وهي أن يدفع رب المال للمعامل من المضاربة رأس المال من غير تعيين المصل أو مكان أو الزمان أو صفة المصل أو من يعامله.

ب- المضاربة المثلية: وهي التي يمين فيها رب المال للمعامل شيئاً من ذلك.

وقالوا: إن تصرف المضارب في كل من

استنابة غيره، ولعله لا يجد من يعمل له فيها بإجارة، لما جرت عادة الناس فيه في ذلك على المضاربة، فخصص فيها لهذه المضاربة واستخرجت بسبب هذه العلة من الإجارة المجهولة على نحو ما رخص فيه في السابقة^(١٣)

وقال انكاساني: إن الإنسان قد يكون له مال لكنه لا يهتدي إلى التجاره، وقد يهتدي إلى تجاره لكنه لا مال له، فكان في شرع هذا العقد دفع الحاجتين، والله تعالى ما شرع المقود إلا لصالح العباد ودفع ضررهم^(١٤).

صفة عقد المضاربة:

٦- ذهب الحنفية والشافعية والمثلية إلى أن المضاربة من العقود الجائزة من الطرفين تنسخ بفسخ أحدهما أيهما كان؛ لأنه متصرف في مال غيره يردن فهو كالوكيل، ولا فرق بين ما قبل التصرف وبعد^(١٥).

ومشروط الحنفية لجواز الفسخ علم الطرف الآخر بالنسخ، وأن يكون رأس المال عيناً وقت النسخ دراهم أو دينار^(١٦).

(١١) مراتب خليل ٣٤٦/٥، وكشاف الشافعي ٥٠٧/٣.

(١٢) بدائع المحتاج ٧٩/٦.

(١٣) مفتي محتاج ٣١٩/٩، وروضة الطالبين ١١٧/٥.

(١٤) الشرح لمصير ٧٠٦/٥-٧٠٦/٦.

(١٥) بدائع المحتاج ١٠٩/٩، ومفتي المحتاج ٣١٩/٣، والمصير ١١٦/٥.

(١٦) بدائع المحتاج ١٠٩/٩.

النوعين ينقسم إلى أربعة أقسام:
١ - قسم للمضارب أن يعمله من غير حاجة إلى التخصيص صلبه ولا إلى قول: اعمل برأيتك

٢ - قسم ليس له أن يعمل ولو قيل له: اعمل برأيتك، إلا بالتخصيص عليه.
٣ - قسم له أن يعمل إذا قيل له: اعمل برأيتك، وإن لم يصح عليه.

٤ - قسم ليس له أن يعمله رأسا وإن نص عليه^(١).

وقال الموصلي: المضاربة نوعان: عامة وخاصة... والمعاملة نوعان:
أحدهما: أن يدفع المال إلى العامل مضاربة، ولا يشول له. اعمل برأيتك فيملك جميع المنصرفات التي يحتاج إليها في التجار، ويدخل فيه الرهن والارتهان والاستعجار والحط بالغيب والاحتياك بمال المضاربة وكل ما يعمله التجار - غير الثمرات - والمضاربة والشركة والخلط والاشتدانة على المضاربة.

والثاني: أن يقول له: اعمل برأيتك، فيجوز له ما ذكر من المنصرفات والمضاربة والشركة والخلط لأن ذلك مما يتعلقه التجار، وليس له

وفي كل ذلك بتقيد بأمره، ولا يجوز له مخالفته لأنه مقيد^(٢)

ولم ينقسم جمهور الفقهاء المضاربة إلى مطلق ومقيدة أو عامة وخاصة - كما فعل الخنسية - ولكنهم أوردوا ما شمله تقسيم الخنسية في أركان المضاربة وشروطها أو في مسائل أخرى، وخالفوا الخنسية أو وافقوها.

أو كان المضاربة:

٨ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن أو كان

(١) الأخير للمصنف (٢) الأخير للمصنف

(١) الأخير للمصنف (٢) الأخير للمصنف

لمضاربة هي: عاقدة، ورأس مال، وعمل، وربح، وصيغة.

وقال بعض المالكية: إن الصيغة ليست من أركان المضاربة، ولا شرطاً في صحتها، وإن المضاربة تصح دون تلفظ بالصيغة.

وقال بعض الشافعية: يكفي القبول بالتفعل، وذلك إذا كان الإيجاب ملفظ الأمر، كقوله: يكفي أخذ الدرهم مثلاً^(١).

وذهب الحنفية إلى أن ركن عقد المضاربة الإيجاب والقبول بالتلفظ تدل عليهما^(٢).

شروط المضاربة:

ذكر الفقهاء لصحة المضاربة شروطاً وهي:

٩ - يجب جبروت الفقهاء إلى أنه لا بد في المضاربة من الصيغة، وهي الإيجاب والقبول، وتعتد بلفظ يدل على المضاربة، مثل قول:

رب المال للمعامل - ضمن الصيغة - مضاربك أو قارضتك أو عامتلك، أو ما يؤدي معاني هذه الألفاظ، لأن لمقصود المعنى، أجاز التعبير بك ما يدل عليه، ولأنه ثنى بلفظ يؤدي معنى عقد المضاربة، والعبارة في العقود لمعانيها لا لصور الألفاظ، حتى يتعقد البيع بلفظ التسبك بلا خلاف.

وقبول العامل يكون بلفظ يدل على الرضا والموافقة، منصلاً بالإيجاب بالطريق المعبر شرعاً في عقد البيع وسائر العقود.

واشترط اللفظ في كل من الإيجاب والقبول في عقد المضاربة هو مذهب الحنفية، وقول جمهور فقهاء المالكية، والأصح عند الشافعية.

وذهب الحنابلة: وهو القول المقابل للأصح عند الشافعية إلى أنه لا يشترط في القول قول: قبلت ونحوه أو التلفظ به، بل القبول بالفعل، وتكون مبشرته قبولاً للمضاربة كالوكالة.

وقال بعض المالكية - منهم ابن الحاجب - إن المضاربة تعتد بصيغة دالة على ذلك ولم من أحدهما ويرضى الآخر، ولا يشترط للفظ في صيغة المضاربة إذا وجدت القرينة. لأن

(١) إصح وإكليل عامش مذهب تحليل ٢٠٤: ٢٠٥، والشوكة
الشرقية ١٧٤: ١٧٥، وفي المصنف ٣٠٣: ٣٠٤، وصحة الصلح
القرينة لمسانة على شرح لصوم ١٦٠: ١٦١، انبسي
(٢) إصح المصنف ٢٩٠: ٢٩١
(٣) إصح المصنف ٤٨٩: ٤٩٠، والشرح السبيل وحاشيته
المضاربة ٦٨٣: ٦٨٤، في المضاربة، والمواصفة للشرقية
١٧٥: ١٧٦، وروضة القاضين ١٦٩: ١٧٠، عماد، وكشاف
المصنف ٥٠٧: ٥٠٨.

يجوز إيداعه المال المدفوع إليه، سواء أكان الولي أباً أم جداً أم وصياً أم حاكماً أم أميناً، ومحل ذلك أن لا يتضمن عقد المضاربة الإذن في السفر، فإن تضمن الإذن في السفر تجب كونه كإعادة الولي السفر بنفسه.

وَأَمَّا الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ بِالْفَلَسِ فَلَا يَصِحُّ أَنْ
يُضَارَسَ، وَيَقْبَحُ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا

وتصح المضاربة من قرض، ولا يحسب ما زاد على أجرة مثل من الثمن، لأن المحسوب منه ما بقوته من ماله، والربح ليس بمحاصل حتى يقونه، وإنما هو شيء يتوقع حصوله، وإذا حصل كان بمنزلة المحصل^(١).

وقال الحنفية: يشترط في رب المال
والحارب أهلية استوكيل والوكالة، لأن
الضارب يتصرف بأمر رب المال وهذا معنى
الوكالة، فيشترط في أنوكل أن يكون ممن يملك
عمل ما وكل به بنفسه، لأن الوكالة تفويض ما
يمكنه من التصرف إلى غيره، فلا يصح التوكيل
من أحمق ولا من سفيه الذي لا يعقل أصلاً، لأن
الاعتقل من شرائط الأهلية، لا تراه أهلاً
لأنه كان التصرف بأنفسهما..

الفسادية عندهم إجابة على التجزئة - أي البيع والشراء - لتخصيص الربح - بجزء من ربحه، والإجابة تكفي فيها المداخلة كالبائع،⁽¹⁾ فتكفي المداخلة في التعاقد المضاربة كذلك.

ما يتعلق بالعائدين من الشروط:

١٠- يشترط في كل من طرفي عقد المضاربة - وهما رب المال والعامل - شروط لاسد منها لصحة المضاربة، وتفصيل ذلك فيما يلي:

قال المالكية والشافعية: يشترط لصحة المضاربة أن تنفع من أهل التصرف، وهو الحر البالغ الرشيد الذي يصح منه التوكيل والتوكل، أي المتأهل لأن يوكّل غيره ويتوكل لغيره، لأن العاقدَيْن كل واحد منهما وكيل عن صاحبه، وميركل لصاحبه، فمن جاز له أن يوكّل ويتوكل جاز له عقد شركة المضاربة، ومن لا فلا، وعلى ذلك لا تنصح المضاربة من عبث إلا بإذن سيّاه أو كان مأذوناً له في التجارة، وكذا غيره من المحجور عليهم.

وقال للملوك: ويحوز لولي الحجير عليه
من صبي ومجنون وسفيه من بضارب من

(١١) غايه المصانع ٨٠/٨، ٨١/٨، وقصر العصور وحياته
الاصناف ٨٢/٣، ٨٣/٣، راجع لموسم ٨٤/٣، ٨٥/٣،
ورجع القائلين ٨٦/٣ وما بعدها، ديوان العاج وحياته
الشمس ٨٧/٣، ٨٨/٣، وكذا، الفاع ٨٩/٣، وغير منهن
الآيات ٩٠/٣، ٩١/٣

[1] شرح العنبر وحاشية الصمد، 3: 137، 138، ونوع
الطبع، وحاشية القدوي، 6: 207، وأيدون، 5: 7، ومعي
استنار، 17: 11، وأيدون، 5: 7، 138، 139.

أخرب بأمان فعمل بالمال فهو جائز، لأنه دخل دار رب المال، فلم يوجد بينهما اختلاف الدارين. فصار كأنهما في دار واحدة.

وإن كان المضارب هو الحربي فراجع إلى داره: فإن كان بغير إذن رب المال بطلت المضاربة، وإن كان يأذنه فذلك جائز ويكون على المضاربة، ويكون الربح بينهما على ما شرطوا إن رجع إلى دار الإسلام مستعناً أو معاهداً أو بأمان آمنحساناً، والقياس أن يبطل المضاربة.

وجه الاستحسان: أنه لما خرج بأمر رب المال صار كأن رب المال دخل معه، ولو دخل رب المال معه إلى دار الحرب لم تبطل المضاربة، فكذلك إذا دخل بأمره، بخلاف ما إذا دخل بغير أمره، لأنه لما لم يأذن له بالدخول انقطع حكم رب المال عنه، فصار تصرفه لنفسه فملك الأمر به.

ووجه القياس: أنه لما عاد إلى دار الحرب بطل أمانه وعاد إلى حكم الحرب كما كان، فبطل أمر رب المال عند اختلاف الدارين، فإذا تصرف فيه فقد تعدى بالتصرف فملك ما تصرف فيه^(١).

ويشترط في الوكيل أن يكون عاقلاً، فلا تصح وكالة المجنون والعصبي الذي لا يعمل، وأما البلوغ والحرية فليس بشروط لصحة الوكالة، فتصح وكالة العصبي العاقل والعبد، مأثورين كانوا أو محبوسين^(٢).

وقال الخنابلة: لا يصح شيء من الشركة ومنها المضاربة - إلا من جائز التصرف، لأنه عقد على التصرف في المال فلم يصح من غير جائز التصرف كالبيع^(٣).

مضاربة هير للمسلم:

١- اختلف الفقهاء في مضاربة غير المسلم.

فذهب الحنفية والحنابلة إلى جواز مضاربة غير المسلم في الجملة. قال الكاساني: ولا يشترط إسلام رب المال أو المضارب، فتصح المضاربة بين أهل الذمة وبين المسلم والمسلمي والحربي المستأمن، حتى لو دخل حربي دار الإسلام بأمان، فدفع ماله إلى مسلم مضارب، أو دفع إليه مسلم ماله مضاربة فهو جائز، لأن المستأمن في دارنا بمنزلة الذمي، والمضاربة مع الذمي جائزة فكذلك مع الحربي المستأمن.

فإن كان المضارب هو المسلم فدخل دار

(١) بدائع الصنائع ١/ ١٠٠، ١٠١، ١٠٢.

(٢) المغني ١/ ١٥٠.

(٣) بدائع الصنائع ١/ ١٠١، ١٠٢.

الشرط، واستدل بعضهم عليه بالإجماع كما نقله الجسويني من الشافعية، أو بإجماع الصحابة كما قال غيره منهم^(١).

وللفقهاء أيضاً يخرج على هذا الشرط من محترقات وصور ومسائل... خلاف وتفصيل:

أ- المضاربة بالعروض:

١٣- ذهب الحنفية والمالكية والشافعية. وهو ظاهر المذهب عند الحنابلة إلى أنه لا تصح المضاربة بالعروض، مثلية كانت أو متقدمة، ولهم في الاستدلال على هذا الحكم والتفريع عليه بيان:

قال الحنفية: إن ربح ما يتعين بالتممين ربح ما لم يضمن، لأن العروض تتمين عند الشراء بها؛ والمعين غير مضمون، حتى لو هلك قبل التسليم لشيء على المضارب، فالربح عليها يكون ربح ما لم يضمن؛ وإن نهى رسول الله ﷺ عن ربح ما لم يضمن^(٢)، وما لا يتعين يكون مضموناً عند الشراء به، حتى لو هلك الثمن قبل التسليم

وقال ابن قدامة: وأما الجسويني فإن أحمد كره مشاركته ومعاملته، قال: ما أحب مخالطته ومعاملته، لأنه يستحل ما لا يستحل غيره^(٣).

وأما الشافعية والمالكية في المذهب فذهبوا إلى أن مضاربة غير المسلم أو مشاركته مكروهة، وعند المالكية قول بحرمة مضاربة المسلم للذمي.

وقال مالك: لا أحب للرجل أن يقارض رجلاً إلا رجلاً يعرف الحرام والحلال، وإن كان رجلاً مسلماً فلا أحب له أن يقارض من يستحل شيئاً من الحرام^(٤).

ما يتعلق برأس مال المضاربة من الشروط:

بشرط لصحة المضاربة شروط يلزم تحققها في رأس المال، وهي: أن يكون نقداً من الدراهم والدنانير، وأن يكون معلوماً، وأن يكون عينا لا ديناً.

أولاً: كون رأس المال من الدراهم والدنانير:

١٢- اتفق الفقهاء - في الجملة - على هذا

(١) بدائع الصنائع ٨٢/٦، والشرح المصباح ٦٨٢/٣، وسفر الحاج ٢١٠/٢، وكشاف القناع ٥/٥٠٧.

(٢) حديث: "أن النبي ﷺ نهى عن ربح ما لم يضمن".
ورد ضمن حديث عدة من صحرو الأهل سلف ربح، ولا شرط أن يربح، ولا ربح ما لم يضمن.
أخرجه الترمذي (٢٢٧/٢٧) وقال: حديث حسن صحيح.

(٣) انظر ٤/٥.

(٤) شرح المصباح راجعة لشمس الدين ١٥٥/٢، ١٥٨، والشرطي ٢٠٣/٦، والمغنية ١٠٧/٥، وسهلة الحاج ٢٢٢/٢، وسفر الحاج ٢١١/٢.

فبحسب أن يصرف العامل جميع ما اكتسبه في رد مثله إن كان له مثل، وفي رد قيمته إن لم يكن له مثل، وفي هذا إضرار بالعامل، وربما نصت قيمته فيصرف جزءه يسيراً من الكسب في رد مثله أو رد قيمته ثم يشارك رب المال في الباقي، وفي هذا إضرار برب المال، لأن العامل يشاركه في أكثر رأس المال، وهذا لا يوجد في الألمان لأنها لا تقوم بغيرها^(١١)

وظاهر المذهب عند الاختلاف أن المروض لا يجوز الشركة فيها، نص غنيه احمد في روية أبي طالب وحكاية عنه ابن المنذر، لأن الشركة إما أن تقع على أعيان المروض أو قيمتها أو أثمانها، لا يجوز وقوعها على أعيانها، لأن الشركة تنضمي الرجوع عن، المتأصلة برأس المال أو مثله، وهذه لا مثل لها فيرجع إليه، وقد تزيد قيمة جس أحداه دون الآخر فينوعب بذلك جميع الربح أو جميع المال، وقد تنشئ قيمته فيؤدي إلى أن يشاركه الآخر في ضمن ملكه الذي ليس يربح، ولا يجوز وقوعها على قيمتها لأن القيمة غير متحققة المقدار، فيؤدي إلى التنازع، وقد تقوم الشيء بأكثر من قيمته،

فعلى المشتري به ضمانه، فكان الربح على ما في الذمة، فيكون ربح المصمون، ولأن المضاربة بالمعروض تؤدي إلى جهالة الربح وقت التسليم، لأن قيمة المعروض تعرف بالخزير والفض، وتختلف باختلاف الثمنين، والجهالة تنضمي إلى التنازع، والتنازع تنضمي إلى الفساد، وهذا لا يجوز^(١٢).

وقال المالكية في تعطل عدم جواز المضاربة بالمعروض، إن المضاربة رخصة تقتصر فيها على ما ورد، ومنى ما سدها على الأصل، بل من المنع، ولا يجوز اعتبار قيمة المعروض رأس مال^(١٣)

وعلى الشافعية عدم جواز المضاربة على معروض، لأن المضاربة عقد عر، إذ العمل فيها غير مشروط بالربح غير موقوف به، وإنما حوزت للحاجة، فاختصت بما يروج عالمياً وشبهه الاجارة به وهو الأثمان^(١٤)، ولأن المقصود بالمضاربة رد رأس المال والاستراك في الربح، ومنى عقد على غير الأثمان ثم يحصل المنصود، لأنه ربح زادت قيمته،

(١١) إمام حاتم بن عمار

(١٢) شرح المصنف وادعية حاكم ١٠٠٠، ١٠٠٠، وشرح

المرقسي وكتب المصنف ١٠٠٠، ١٠٠٠

(١٣) مقرر ابن علقمة ١٠٠٠، ١٠٠٠

(١٤) مقرر ابن علقمة ١٠٠٠، ١٠٠٠

ولأن الشبهة قد ثوبه، في أحدهما قبل بيعه

فيستأركه الآخر في العين المملوكة له، ولا يجوز وقوعها على أئمتها لأنها معدومة حال العقد. ولا يملكها، ولأنه إن أراد شئها الذي اشتراها به فقد خرج عن مكانه وصار لغيره، وإن أراد شئها الذي يبيعها به فإنه قد سير شركة معتقة على شرط وهو بيع الأعيان. ولا يجوز ذلك.

وعن أحمد، رواية أخرى أن الشركة والمضاربة محوز بالعرض، وتجعل قسمتها وقت العقد رأس المال، قال أحمد: إذا اشتركت في تعرض يترتب عليه فربح على ما شرطوا، وقال الأئمة: سعد أبو عبد الله بسأل عن المضاربة بالبيع، قال: جائز، فظاهر هذا صحة الشركة به. وحياز هذا أو سكو وأبو الخطاب وسويه المرداوي، وهو يقول إن أبي ليلى، وبه قال في المضاربة طحاوي والأوزاعي وحسان بن أبي سليمان، لأن الميسرة لشركة جواز تصرفها في المال حصصاً، ويكون ربح المالكين بينهما، وهذا يحصل في العروض كحصوله في الأثمان، يجب أن تصح الشركة والمضاربة بها كالأثمان، ويرجع كل واحد منهما عند الفاصلة بقيمة ماله عند العقد، كما أنشأ

جسلاً مضارب زكاتها فيه^(١)

وقال الخفيف: لو دفع إليه عروضاً فقال له: بعتها وأحسن ببيعها مضاربة، فباعها بأبوابهم ودنانير ونصرف فيها جزء، لأنه لم يصف المضاربة بل العروض وإنما أنضافها إلى الثمن، وأنشأ تصح به المضاربة، وإن بعتها بتكبل أو موزون جزأه يبيع عند أبي حنيفة بناء على أنه يبيع في التوكيل بالبيع مطلقاً، أنه يبيع بالأثمان وغيره، إلا أن المضاربة خاصة بالأعيان، مضاربة إلى الألتصاح المضاربة به وهو الحنيفة والشعر. وإنما على أهلها فبيع لا يجوز لأن التوكيل بالبيع مطلقاً لا يثبت لبيع بعين الأثمان، ولا تصح المضاربة لأنها لم تصر مضاربة بل مالا يصلح به رأس مال مضاربة^(٢)

وقال المالكية: إن قال له: بعه، وأنشأ شئ رأس مال مضاربة فاسدة، لم يملك فيها غير ذلك في ثوبه ومضاربة مثله في ربح المال إن ربح، وإن لم يربح فلا شيء له في ذمة ربه، وقالوا: لا يجوز بيع نقد متاعين به، ولو القرد لمعامل به كالدفع، وقال بعضهم: الطاعير يجوز^(٣)

(١) مس ١٣، ١٤، ١٥

(٢) بيع تصاح ١، ٢

(٣) شرح المصنف وشرح القدر عليه ٢، ٣

به - المضاربة بالتبئر:

وهو كون السبكي من الشافعية^(١).

٤ - ذهب الشافعية واختابله إلى أنه لا يجوز المضاربة على تبر ولا حلي ولا سبائك باختلاف قيمتها.

وقال الشافعية في الصحيح عندهم، وهو قول ابن وهب من المالكية: لا تصح المضاربة بالغشوش من الأثمان، لأن الغشوش الذي فيها عرض، ولأن قيمتها تزيد وتنقص، أشبهت المروض.

وأضاف الشافعية: لا تصح المضاربة بالتدريهم والتدائير الغشوشة وإن راجت وعلم مقدار غشها وجوزنا التعامل بها^(٢).

وقال المختار: لا تصح المضاربة في الغشوش من التدين غشاً كبيراً عرفاً لأنه لا ينضبط غشه، فلا يتأدى رد منه، لأن قيمتها تزيد وتنقص فهي كالمروض^(٣).

وذهب المختار إلى جواز المضاربة بشبر الذهب والفضة بشرط تعامل الناس به، فإن كان الناس يتعاملون به فهو بمنزلة الدراهم والديناري فتحوز المضاربة به، وإن كانوا لا يتعاملون به فهو كالمروض فلا يجوز المضاربة به.

وأجاز المالكية المضاربة بالتبر ونحوه بشرطين:

الأول: أن يتعامل بالتبر ونحوه فقط في بلد المضاربة.

الثاني: أن لا يوجد مسكوك يتعامل به، فإن وجد مسكوك يتعامل به أيضاً لم يجز التبر ونحوه لوجود الأصل^(٤).

د - المضاربة بالفلوس:

١٦ - ذهب جمهور الفقهاء - أبو حنيفة وأبو يوسف والمالكية على المشهور، والشافعية واختابله - إلى أن المضاربة لا تصح

ج - المضاربة بالغشوش من التدين:

١٥ - ذهب الحنفية والمالكية في المشهور عندهم إلى جواز المضاربة بالغشوش من التدين،

(١) جامع مصنف ٩/ ٨٩، ورواها ١١٥/ ١٦، وماتني للشافعية ٣٤١/ ٢.

(٢) روضة تفتيح ١١٧/ ٤، وسلي الساج ٣٠١/ ٤، ومطلب ٣٨٥/ ١، ومطلب للشافعية ٣١٩/ ٢.

(٣) كشاف الشافعية ٤١٩/ ٢.

(٤) جامع مصنف ٩/ ٨٢، وشرح المسير ١٢٨٤/ ٢، ١٢٨٤، وشرح لبروقني ١١٣/ ١، وسلي الساج ٣١١/ ١، ومطلب للشافعية ٣١٩/ ٢، وكشاف الشافعية ٤١٩/ ٢.

مقصودة لذاتها حتى تمتنع بغيرها حيث انفراد التعامل بها، بل هي مشعومة من حيث النسبة^(١٦).

هـ- المضاربة بالمنفعة:

١٧- نص الشافعي على أنه لا تصح المضاربة على النفعة، وقالوا: لا يجوز حمل رأس المال سكنى دار. لأنه إذا لم يجعل العرض رأس مال فالنفعة أولى^(١٧).

و- المضاربة بالصرف:

١٨- نص المالكية على أن رب المال لم يدفع نقداً إلى العامل ليصرفه من غيره، ينشد آخر ثم به حمل بما يشبهه مضاربة فلا يجوز. فإن جعل بما قبضه من الصرف فله أجر مثله في توليه في ذمة رب المال ولو تلصّب أو خسّر، ثم له أيضاً مضاربة مثله في ربحه - أي المال - فإن تلف أو لم يربح فلا شيء له في ذمة رب المال^(١٨).

ثانياً: كون رأس مال للمضاربة معلوماً:

١٩- ذهب الفقهاء إلى أنه بشرطه في رأس مال المضاربة أن يكون معلوماً للعاقدين، قدراً

بالفلوس^(١٩) لأن المضاربة عتد غرر جواز للحاجة، فالنقص بما يروج غالباً وتسهيل التجارة به وهو الاثمان.

وفيد بعض الفقهاء جواز المضاربة بها

بقبوض:

قال الكاساني: إن كانت الفلوس كامدة فلا يجوز المضاربة بها لأنها عروض، وإن كانت نافقة فكذلك في الرواية المشهورة عن أبي حنيفة وأبي يوسف، وعند محمد يجوز^(٢٠).

وقال المالكية: الفلوس لا يجوز أن تكون رأس مال المضاربة ولو شمول بها على المشهور، لأن الثبر إذا كان لا يجوز المضاربة به إلا إذا انفرد التعامل به - وإذ إن لم يمس مظنة الكسب فأولى الفلوس أن يمس هي مظنة الكسب، فلا يجوز المضاربة بها إلا أن تنفرد بالتعامل بها، وإلا حاز. وقال الدردير: وظاهره ولو كان العامل يعمل بها في المحترقات التي الثمن فيها التعامل بها.

وقال بعض المالكية بجواز المضاربة بالفلوس، لأن الدرهم والدنانير ليست

١٦- شرح الكبير وصحيفة المدوني ٥١٦/٣ وخبر العنبر وحاشية العنبر ٥١٥/٣.

١٧- روضة المستبين ١١٩/٤.

١٨- جرم الإيضاح ١٧١/٩.

١٩- الفلوس جمع دين، وهو قطعة الفهر من النحاس يتداول بها. وهي الآن عندنا مطبوعة على ختمه الخواص أمته للركن. وذلك لفتح ١٩٦/٢.

٢٠- دية الشافعي ٤٩/١٦.

وصفة وجنساً؛ علماً أن رفع به الجهالة ويدرك النزاع، فإن لم يكن رأس المال معلوماً لهما كمثل ذلك تسدت المضاربة، وقالوا في تعليل ذلك: إن كون رأس مال المضاربة غير معلوم للمعاذين على النحو المذكور يؤدي إلى الجهل بالربح، وكون الربح معلوماً شرط صحة المضاربة^(١)

فتضمن للمضاربة، ولا بد أن يكون ما فيها معلوماً.

وقال الشافعية: يتفرع على القول الأول الأصح عندهم أن رب المال ليس ضارب العامل على دراهم أو صانير غير معينة ثم عينها في المجلس صح، وقيل: لا يصح^(٢)

للمضاربة بأحد الكيسين أو الصورتين:

٢٠ - نص الحنابلة والشافعية في الأصح عندهم وبعض الحنفية على أن رب المال إن دفع كيسين أو صورتين من النقد في كل من الكيسين أو الصورتين مال معلوم، وقال لمن دفع إليه ذلك: ضاربتك على أحد الكيسين أو على إحدى الصورتين.. لم تصح المضاربة لعدم التعيين، حتى لو تساوى ما ليهما للإيهام، وفيه قهراً لا ضرورة إلى اجتماعه.

٢١ - ذهب الشافعية إلى أنه يشترط لصحة المضاربة أن يكون رأس مالها عيناً، فلا يجوز على ما في الأئمة، بمعنى أن لا يكون رأس المال ديناً، فإن كان ديناً لم تصح.

والمضاربة بالدين لا تخلو إما أن تكون بالدين على العامل، وإما بأندين على غير العامل.

أ - المضاربة بالدين على العامل:

٢٢ - اتفق الحنفية والمالكية والشافعية ومذهب عند الحنابلة على أن المضاربة بالدين لرب المال على العامل لا تصح، وقال بعض الحنابلة بصحتها، وذلك على التخصيص التالي:

وفي وجه مقابل للأصح عند الشافعية وهو قول بعض الحنفية: إن المضاربة تصح على إحدى الصورتين المتساويتين في القدر والجنس والصفة، فيصرف العامل في أبعثهما شاء

(١) بدائع الصنائع ١/ ٥٩١، ومغنية ابن عبد البر ٤/ ٤٨٤، وحوار الإقنيل ١/ ١٦١، وحاشية الدرر ١/ ٥٨٨، والهدى ١/ ٣٨٥، نهاية المحتج ٢/ ٢٩٩، ومغني المحتج ١/ ٥٩١، ومغني المحتج ١/ ٥٩٢.

(٢) روضة البصير ١/ ١٦٨، ومغني المحتج ١/ ٥٩١، وقشور المحتج ٣/ ٥١٢، وروضة البصير ١/ ٥٨٢.

فيه مضاربه منصف وسعه مثلاً لأنه منصف
بزيادة، وإن قال له ذلك منصف الدين على حقه
في القضاء والخصائص المرس مبرحه إن كان
وعليه حظه، فالم منصف الدين من فدين،
فإن قبضه وبه منه ثم دفعه له مضاربه صح^(١).

ودفع، اشتغية إلى أن رب المال لو قال
لم له دين عليه مضاربتك على الدين الذي لي
عليك لم تصح المضاربة، بل لو قال له أنزل
ما لي الذي في ذمتك من مالك، وعزله ولم
ينصبه لم مضاربه عنه لم تصح المضاربة لأنه لا
يملك ما عزله بغير قبض، فإذا تصرف العامل
فيما عزله خطر، إن اشترى بعينه للمضاربة فهو
كالخصم، يوشترى لغيره بمن سانه، وإن
اشترى في لخدمة فوجهان، تصحها عند
البيعوي أنه للمالك لأنه اشترى له بإذنه،
وأصحها عند أبي حنيفة لعدم

وحيث كان معزول للمالك فالربح
ورأس المال له نفسه المضاربة، وعده الأجرة
للعامل^(٢).

ودفع المضاربة إلى أن رب المال لو قال

ذهب الخلبه إلى أنه يشترط له صحة
لمضاربة أن يكون رأس المال عيناً، فإن كان
ديناً فالمضاربة فاسدة، وإذا كان ثوباً قال على
رجل دين فقال له، اعمل بديني الذي في
ذمتك مضاربة بانصف فالمضاربة فاسدة بلا
خلاف، أي عندهم - فإن اشترى هذا المضارب
وساع منه وسعه ربحه وعليه وفده، فله أنه
خسارته أو أرباحه في ذمته عند أبي حنيفة، لأن
من وكل رجلاً بشيء له بالدين الذي في ذمته
لم يبيع عنده، حتى لو اشترى لأهراً عما في
ذمته عنه، وإذا لم يصب لأمر سائر، فبر
الذمة لم تصح إضافة المضاربة إلى ما في
الذمة

وقال الصاحبان ما اشترى المضارب - في
أصويرة السابقة - وأرجح حواش المال له ربحه
وعليه وضيعة، لأنه يبيع عندهما لتوكيل ولا
تصبح المضاربة لأن اشترى به بيع الموكل، فتصير
لمضاربة بعد ذلك مضاربة بالعموم، لأنه في
التقدير كأنه وكله بشيء فلم يبيع ثم دفعه إليه
مضاربة، فتصير مضاربة بالعموم فلا
تصح^(٣).

وقال المالكية لا تصح المضاربة بدين على
العامل، فليس لرب المال أن يقول شدي اعمل

(١) انظر الإيضاح في ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١

رابعا: كون رأس مال المضاربة مسلما إلى العامل:

٢٤- ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والغياضي وابن حامد من أحنابلة إلى أنه يشترط لصحة المضاربة أن يكون العامل مطلق التصرف في رأس مال المضاربة ومستقلا بالبد عليه، وغير بعضهم عن ذلك بالتخليفة بينه وبين رأس المال، وغير عنه آخرون بأنه تسليم رأس المال إليه، وللقهاء مع اختلافهم في التعبير خلاف في التعليل والتفصيل.

فقال الكاساني: يشترط تسليم رأس المال إلى المضارب لأنه أمانة، فلا تصح إلا بالتسليم وهو التخليف كالدفع، ولا تصح المضاربة مع بقاء يد المقلع على المال لعدم التسليم مع بقاء يده، حتى لو شرط بقاء يد المائلت على المال صدقت المضاربة.

ولو شرط في المضاربة عمل رب المال صدقت المضاربة، سواء عمل رب المال معه أو لم يعمل، لأن شرط عمله معه شرط بقاء يده على المال وهو شرط فاسد، وسواء كان المائلت عاقدا أو غير عاقدا، فلا بد من زوال يد رب المال عن ماله لتصح المضاربة، حتى إن الأب أو الوصي إذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط عمل الصغير لم تصح المضاربة لأن

لمدته: ضارب بالمدن الذي عليك ثم يصح وهو المذهب، وعن أحمد: يصح، وبناه القاضي على شراؤه من نفسه، وبناه في النهاية على قبضه من نفسه لو كله، وفيهما روايتان^(١)

ب- المضاربة بدين على غير العامل:
٢٤- ذهب جمهور الفقهاء - الشافعية والحنابلة وجمهور المالكية - إلى أن المضاربة بدين على غير العامل لا تصح، كما لو قال للعامل: قارضت على ديني على فلان قارضه وأجر فيه، أو نحو ذلك^(٢).

وقال الحنفية: تجوز المضاربة في هذه الصورة، وهذا يقول المخفي من المالكية، وصاحب الرهنية من الحنابلة

قال الكاساني: لو قال لرجل: اقض مالي على فلان من الدين وأعمل به مضاربة جازة لأن المضاربة هنا أضيققت إلى اقتبوض، فكان رأس المال عينا لا دينا^(٣).

(١) انظر ١٣٠ هـ

(٢) مؤلف (المجلد ٣) ١٧١، وروضة الطالبين ١١٧٥ - ١١٨٠، والزهدي ١٧١

(٣) مدني (المصالح ٨٢)، وبيضاوي (المجلد ٢) ١٧١، والزهدي ١٧١

يد الصغير باقية - لبقاء ملكه - فتصح التسليم^(١١)
وقال المالكية: يشترط في رأس مال

المضاربة بالوديعة:

٢٥ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن
المضاربة تصح بالوديعة في يد العامل أو في يد
غيره، كما لو قال رب الوديعة للمودع:

ضارب بالوديعة التي عندك والربح مناصفة
بيننا، أو قال لآخر: ضارب بالوديعة التي لي
عند فلان - مع العلم بقهرها - فقبل كل
منهما، فإن المضاربة تنقذ صحبة، لأن البدل
لم يتغير وصفها، فهي قبل المضاربة وحال
كونها وديعة بد أمانة، وهي بعد المضاربة يد
أمانة كذلك، ولأن الوديعة مملوك رب المال
فجاء أن يضارب عليها كما لو كانت حاضرة
في زاوية البيت، فإن كانت تلفت عنده على
وجه يضمنها لم يجوز أن يضارب عليها لأنها
صارت ديناً^(١٢)

وذهب المالكية إلى أنه لا تصح المضاربة
بالوديعة الموجودة في يد العامل، وذلك
لاحتمال كون المودع أنفقها فتكون ديناً،
والمضاربة لا تصح بالدين، إلا أن يحضر

المضاربة أن يكون مسلماً من ربه للعامل
بدون أئمن عليه، لا بدين عليه أو يرهمن أو
وديعة، وإلا فإن تسليمه حينئذ يكون كلاً
تسليم^(١٣).

وقال الشافعية: يشترط لصحة المضاربة أن
يكون رأس مالها مسلماً إلى العامل. قال
الشريفي الخطيب: ليس المراد اشتراط تسليم
المال إليه حال العقد أو في مجلسه، وإنما
المراد أن يستقل العامل باليد عليه والتصرف
فيها فلا يجوز ولا يصح الإنبان بما ينافي ذلك،
وهو شرط كون المال في يد المالك أو غيره
ليوفى منه نحن ما اشتراه العامل، ولا شرط
مراجعتة أو مراجعة مشرف تحبه في
التصرف، لأنه قد لا يجده عند الحاجة، ولا
شرط عمل المالك مع العامل لأن انتقام
التصرف ينضوي إلى انتقام البدل، ولأنه يتألف
مقتضاها من استقلال العامل بالعمل^(١٤).

وقال الحنابلة في المذهب أنه إن أخرج

(١١) مدافع المصنف ٩٤/٩ - ٩٥

(١٢) التلخيص الكبير ومسانيد المصنف ١٤٧/٣، ١٤٨/٣، شرح التلخيص

٩١٤/٩

(١٣) روضة المغالين ١١٨/٥، ١١٩/٥، وهبة المصنف ومغنية

فتاوى المصنف ١١١/٥، مغني المحتاج ٢/٢١٦، ٢١٧

(١٤) الإيضاح ٥/٣٧٢

(١٥) طبع المصنف ٨٣/٩، ورواه الطائفة ١١٨/٥، ومطالب

أولئ نهي ٥/٥١٢، ٥١٣

قال الكاساني: إن أضاف المضاربة إلى مضمونة في يده كالفراهم والفتاير المتصورة فقال لتعاصب: اعمل بما في يديك مضاربة بالضعف جاز ذلك عند أبي يوسف والحسن ابن زياد، لأن ما في يده مضمون إلى أن يأخذ في العمل، فإذا أخذ في العمل وهو الشراء نصير أمانة في يده فيحقق معنى المضاربة تنصح

وقال جمهور فقهاء الشافعية: تنصح مضاربة التعاصب على المتصوب لتعين المال المتصوب في يد العامل التعاصب، بخلاف ما في الذمة فإنه يتعين بالتقير، وتنصح مضاربة غير التعاصب على المال المتصوب بشرط أن يكون المالك أو العامل قادر على أخذه، ومرا التعاصب بتسليم المتصوب من العامل، لأنه سلمه بإذن ماله ولا زالت عنه يده، لا بمجرد المضاربة^(١).

وقال الشافعية: في وجه مقابل للأصح - وزم بعدم صحة المضاربة بالمال المتصوب، لأن المضاربة تقتضي كون المال أمانة في يد المضارب، والمغصوب مغصوب في يده

المودع الوديعة، ويشبهها المودع ويدفعها مضاربة تنصح، أو يحضرها المودع ويشهد على أن هذا المال الذي أحضر هو ودعة فلان عندي، ثم يدفعها المودع مضاربة فتجوز، فإن لم يحدث شيء من هذين الأمرين، وقال رب الوديعة للعامل: انجر بما عندك من ودعة على أن أبيع مناصفة بيتنا مضاربة، فانجر العامل بالوديعة، فإن ربحها لربها وخسرها عليه، وللعامل أجر مثله.

وقالوا: لا تنصح المضاربة بالوديعة عند أمين، فإن وكل رب الوديعة العامل على خلاصها ثم يضارب بها أو يشتمها بعد بيعها كانت المضاربة فاسدة بقرن رب عليها - بعد العمل فيها - للعامل أجر مثله في تولي تخليص الوديعة، وبها إن حدث، في ذمة ربها، ورج العامل أو ثم يبيع، وللعامل كذلك مضاربة مثله في ربح المال، فإن ربح أعطي منه مضاربة مثله، وإن لم يربح فلا شيء له لأنه لا شيء له ولا في ذمة ربها.

المضاربة بالمغصوب:

٢٦- ذهب الحنابلة والشافعية في الأصح وأبو يوسف والحسن بن زياد إلى أن المضاربة بالمغصوب تنصح.

(١) يدان المصنف ٨٤/٦، والمناظر الهندية ٢٨٦/٤، وروضة الطالبين ١١٨/٦، ولا يذهب ٣٨٥/٦، وأسنن تعاليق ٣٨٦/٤، ومضني الفتاوى ٣٦٠/٦، ومطالب أولي النهى ٤٢٣/٣

(٢) حرمم الاكامل ١٧١/٢، والشرح المبين ٦٨٥/٣، ٦٩٦، ونزهة الرواة ٢١٥/٦

وقال الخنفيه ولشافعية في الأصح
وإن خابله. مو دفع إبه التث درهم على أسهما
بشتركان في اربيع، ولم يبين مقدار اربيع،
جاز ذلك، ولربيع بينهما نصفان، لأن اشركة
تقتضي المساواة^(١)، قال الله تعالى: فَخُصِّمْ
شُرَكَاءَ فِي أَنْصَابٍ^(٢).

وقد المردد لوقال لربيع مشترك بين أو
شركة فهو صاهر في ثل له النصف، لأنه يفيد
المساواة عرفاً، بخلاف ما هو قال له: انصبل فيه
وناف في الربيع شرك، فإن المضاربة لا تجوز إلا
إن كانت هناك عادة تدل على إطلاق الشرك على
الامتداد متلاً فيص عليها^(٣).

ثانياً: كون الربيع جزءاً شائعاً:

٢٩ - ذهب الفقهاء إلى أنه بشرط أن يكون
الشروط لكل من المضارب ورب المال من
الربيع جزءاً شائعاً: نصوا أو تشا أو ربحاً، فإن
شرطه ما عداه اعتدوا أن شرطه أن يكون
لا أحد من مائة من ثوب أو أقل أو أكثر وأبدي
للاخر لا يجوز والمضاربة باسدة، لأن
المضاربة نوع من الشراكة، وهي الشراكة في

ليس كذلك، فلا يعتدق التصرف للمضاربة،
فلا تصح^(٤).

المضاربة بالمال الشائع:

٢٧ - ذهب الحنابلة والشافعية واختابله إلى أن
لمضاربة تصح بمال شائع، نحو دفع رجل مالاً
لرجل. بمضاربة، وبه ذهب غير
مضاربة، شائعاً في المال، فالمضاربة جائزة، لأن
الإشاعة لا تمنع من التصرف في المال. فإن
انقضاء يمكن من التصرف في المال الشائع،
والإشاعة إنما تمنع جواز المضاربة ومحتد إذا
كانت تمنع من التصرف ما كانت مع غير
العامل، أما مع العامل فلا تعد من التصرف
فتصح المضاربة^(٥).

ما يتعلق بالربيع من الشروط:

أولاً: كون الربيع معلوماً:

٢٨ - اتفق الفقهاء على أنه بشرط لصحة
المضاربة أن يكون مسبب كل من المتعاقدين من
الربيع معلوماً، لأن الله عز وجل عليه هو اربيع،
وجهالة المعلوم وعليه توجب فساد العقد^(٦).

(١) مدخل الفسخ ٢٢٧، وروضة المصنف ١١٨٠، وفتاوى
٣٨٩، وأمس العاقل وحاشا، ٢٠١، وشمس

الاعتقاد ٢١٠، ٢٢٠

(٢) قاله صاحب ٢٢٧، وروضة المصنف ١١٩٠، وشمس
الاعتقاد ٢١٠، ٢٢٠، وفتاوى ٢١٠، ٢٢٠

(٣) مدخل الفسخ ٢٢٧، وشمس المصنف ١١٨٠، وفتاوى
٢١٠، ٢٢٠، وروضة المصنف ١١٩٠، ١٢٠

ومعاليق ابن القيم ٢١٠، ٢٢٠

(٤) مدخل الفسخ ٢٢٧، وروضة المصنف ١١٨٠، وشمس
الاعتقاد ٢١٠، ٢٢٠، وفتاوى ٢١٠، ٢٢٠

(٥) سورة المائدة ١٠٩

(٦) شرح الفسخ ٢٨٧، ٢٨٨

للمساكين أو للمعج أو في الرقاب أو لامرأة المضارب أو مكاتبه صح العقد ولم يصح الشرط، ويكون المشروط لرب المال.

ولو شرط البعض لمن شاء المضارب، فإن شاء نفسه أو لرب المال صح الشرط، وإلا بان شاءه لأجنبي لا يصح.

ومضى شرط البعض لأجنبي .. إن شرط عمله صح، وإلا فلا، وفي القهستاني: يصح مطلقاً.

والشرط للأجنبي .. إن شرط عمله وإلا فله مال.

ولو شرط البعض للقضاء بين المضارب أو دين للمالك جائز، ويكون للمضارب له قضاء دينه، ولا يلزم بدفعه لغرمائه^(١).

وقال الشافعية: للربح أربعة شروط:

الأول: أن يكون مخصوصاً بالمتعاقدين، فلو شرط بعضه لثالث لم تصح المضاربة، إلا أن بشرط طلبه العمل معه فبكون قراضاً مع رجلين.

الثاني: أن يكون مشتركاً بينهما، لياخذ المالك بملكه والعمل بعمله فلا يختص به أحدهما، فلو شرط اختصاص أحدهما بالربح لم تصح المضاربة.

الثالث: أن يكون معلوماً، فلو قال:

الربح، وهذا شرط يوجب قطع الشركة في الربح، لجواز أن لا يربح المضارب إلا هذا القدر المذكور، فيكون ذلك لأحدهما دون الآخر فلا تتحقق الشركة، فلا يكون التصرف مضاربة^(٢).

قال الحكاشاني: وكذا إن شرطاً أن يكون لأحدهما النصف أو الثلث ومائة درهم، أو قالاً: إلا مائة درهم، فإنه لا يجوز لأنه شرط بقطع الشركة في الربح، لأنه إذا شرط لأحدهما النصف ومائة فمن الجائز أن يكون الربح مائتين فيكون كل الربح للمضارب له، وإذا شرط له النصف لإمالة فمن الجائز أن يكون نصف الربح مائة فلا يكون له شيء من الربح.

ولو شرطاً في العقد أن تكون الوضعية عليهما بطل الشرط والمضاربة صحيحة، لأن الوضعية جزء مالك من المال فلا يكون إلا على رب المال، ولأن المضاربة وكالة، والشرط الفاسد لا يعمل في الوكالة^(٣).

وقال الحنفية: لو شرط بعض الربح

(١) بلذع المستع ٨٥/٩ - ٨٦ - والشرح الصغير ١٨٢/٣ - ٦٥٧.

وروضة الطالبين ١٢٢/٥ - ١٢٤ - والسنن ٢٩/٥ - ٣٦.

(٢) بلذع المستع ٨٥/٩ - ٨٦.

(٣) زاد المغار ٢٨٥/٤ - ٢٨٦، ٢٨٧.

وفي الضمان فلا سلم بشرطه، كما لو صرح به فقال: خذ هذا قرضك ولا ضمان عليك، وإن قال: خذ فالجهر به والربح كله لي كأن يضاهي، وإن قال: خذ مضاربة والربح كله لك أو كله لي فهو عقد فاسد، وإلى هذا ذهب الشافعية في الأصح عندهم.

وفي قول منابيل للأصح عند الشافعية أن من قال: للمعامل قرضك على أن أكون الربح لك فهو مضاربة صحيحة، وإن قال رب المال: كل الربح لي فهو إضاع^(١)

خامساً: ما يتعلق بالعمل من الشروط:

٣١ - ذهب الشافعية في الخمسة - إلى أنه يشترط في العمل بالمضاربة شروط، نصح المضاربة بوجودها، ونفسد إن تخللت هذه الشروط أو بعضها، وهي أن يكون العمل تحارة، وأن لا يضيف رب المال على العامل شيء، وأن لا يخالف العامل مقتضى العقد.

تصرفات المضارب:

لا تخرج تصرفات المضارب عن أقسام أربعة

الأول: ماله عمله من غير نص عليه:

٣٢ - إذا لم يبين رب المال للمضارب العمل أو

ضاربتك على أن لك في الربح شريكاً صدقت المضاربة.

الرابع: أن يكون العلم من حيث اختيارية لا من حيث التقدير، فتو قال: لك من الربح، أقول: منه، درهم أو مائة أو لياقي بنتنا نضمان لم نصح المضاربة^(٢)

٣٠ - قال الحنفية: لو شرط جميع الربح للمضارب فالتقاضي، لأنه إذا لم يمكن نصحه مضاربة يصحح قرضك، لأنه متى بمعنى القرض، وانعيرة في العقود لمعاليها

وعلى هذا لو شرط جميع الربح لرب المال فهو إضاع فوجود معنى لإضاع^(٣)

وذهب من هذا مذهب المالكية، وقالوا: يجوز حمل الربح كله لأحد المتعاضدين أو لغيرهما، لأنه من باب التبرع، وظلاق القراض عليه حيثما محر^(٤)

وقد استنبطنا: إن قال رب المال: خذ هذا إلا أن تأخر به وربيحه كله لك فكان قرض لا قرضاً، لأن قوله: خذ فالجهر به يصحح له، وقد قرن به حكمه اشترط فالصرف إليه، وإن قال مع ذلك: ولا ضمان عليك، فهذا شرط فيه

(١) - حاشية: ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ومصر: ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤،

والثانية. أنه يجوز له البيع نساء - وهو اختيار ابن عقيل - لأن إذنه في التجارة وانضابة ينصرف إلى التجارة المعتادة، وهذا عادة التجار، ولأنه يقصد الربح، وهو في انشاء أكثر، وضارق الوكالة لظلمة فإنها لا تختص بقصد الربح وإنما المقصود تحصيل الثمن فحسب. فإذا أمكن لحصبيه من غير خطر كان أولى^(١)

وصرح الشافعية واختبة بأن للعامل شراء الغيب إن رأى ذلك لأن المقصود طلب الحاف، وقد يكون الربح في الغيب^(٢) وقال الشافعية للعامل الرد بعيب نقضه مصلحة، فإن اقتضت المصلحة إيساكه فلا يرده في الأصح لإحلاله بمقصود العقد^(٣).

٣٣ - واختلف الفقهاء في سفر العامل بمال المضاربة، والأصل عند الحنفية والمالكية والمناطقة في الصحيح من المذهب وهو قول عند الشافعية - نقله البيهقي - أن للمضارب السفر بمال المضاربة إن أطلق رب المال الإذن للعامل ولم يقده، لأن الإذن المطلق ينصرف إلى ما يجزئ به العادة، وهي جارية بالتجارة

للمكان أو الزمان أو صفة العمل أو من يعامله. بل قال له: خذ هذا المال مضاربة على كذا فله البيع، وأنه الاستتجار، وله التوكيل، وله الرهن، وله الإيضاع، والإحالة، لأن كل ذلك من عمل التجار.

بهذا قال الحنفية^(١)، ويشرب منه ما ذهب إليه جمهور الفقهاء.

فقد صرح الشافعية بأن للعامل البيع والشراء بمعرض وإن لم ياذن له المالك إذ المعرض الربح وقد يكون فيه^(٢).

ونص المناطقة على أن حكم المضاربة حكم الشركة فيما للعامل أن يفعله من ابيع والشراء أو النض والإقباض ونحو ذلك^(٣).

وإن أطلق رب المال فلا خلاف عندهم في جواز ابيع حالاً

وفي جواز البيع نسبة رويان: إحداهما: ليس له ذلك لأنه نائب في البيع، فلم يجز له البيع نسبة بغير إذن صريح كالوكيل وذلك لأن النائب لا يجوز له التصرف إلا على وجه الحفظ والاحتياط. وثى النسبة تغرير بالمال، وقرينة الحال نقيد مطلق الكلام، فيصير كأنه قال: بعه حالاً.

(١) خبر ٥/٣٩ - ٤٠

(٢) نهاية المحتاج ٢/٢٩٩ - ٣٠١، والمذهب ١/٢٨٧، والشمس

٤١/٥

(٣) الأربع عشرة

(١) مدح المحتاج ١/٩٧ - ٩٠، والمغرب ١/٢٠٣

(٢) نهاية المحتاج ١/٢٩٩ - ٣٠١، والمذهب ١/٢٨٧

(٣) كشاف القناع ١/١٣٣

يجوز أن لم يحجر عليه (أي لم يسمعه) رب
الملك أبى نصر الملك، فإن حجر عليه قبل
شغله ولو بما أمنا لم يجز، فإن خالف، وسافر
فمن، بخلاف ما خالف وسافر بعد شغله، إذ
ليس لرب الملك تبعه عن السفر بعده^(١)

وقال الجليلي: إن أتى رب الملك في السفر
أو نهي عنه أو وجدته، فربته دالة على أحد
الأمرين: نهي ذلك، وثبت ما أمر به وحرم
ما نهي عنه. وليس له السفر في موضع مخوف
على الوجهين، سواء كان ذلك لو أتى له في
السفر مضطرا له، يكن له السفر في طريق
مخوف ولا إلى بلد مخوف، فإن فعل فهو
صالح لما يتلف، لأنه منع فعل ما ليس له
فعله^(٢).

وقال الشافعي في المشهور عدمه وهو
وجه عند الجليلي وقول أبي يوسف - في وثبة
أصحاب الإغلاء عنه - أنه ليس له عمل أن
يسافر بالملك ولو كان السفر قريبا والظرف أما
ولا مؤنة في السفر بلا إذن من الملك، لأن
السفر مضطرا له.

وقال الشيرازي: محل امتناع السفر إلى
ما يقرب من بلد المضاربة إذا لم يمتعه أحد بله.

سفرا وحضرا، ولأن المتصور من عقد
المضاربة اشتعاق الملك، وهذا المتصور بالسفر
أوفر، ولأن العقد صادر مطلقا عن المكار
يجوز على إطلاقه، ولأن ما أخذ الاسم دليل
عليه، لأن المضاربة مشتقة من الضرب في
الأرض وهو السير عليها للتبذل، جعلت السفر
بمطلقها، قال تعالى: **أَوْ كَانُوا يَعْمَلُونَ** **فِي**
الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ أَفْعَالَهُمْ **فَإِنْ**

وقال أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه قال: إذا
دفع إليه الملك بالكوفاة وجد من أهلها وليس
للمالك أن يسافر بأحد، ولو كان الدفع في
مدر آخر غير الكوفة فله ضارب، أو يخرج به
حيث شاء، لأن المضاربة بالملك مضاربة به فلا
تجوز إلا بإذن رب الملك سواء أو دافعة، فإذا
دفع إليه الملك في بلد وجد فلم يأت به بالسفر
نفسا ولا دالة لم يكن له أن يسافر، وإذا دفع
إليه في غير بلد وجد فلا بد له من دالة الإذن
بالرجوع إلى موطنه، لأن العادة أن الإنسان لا
يأخذ الملك مضاربة ويترك بلده، فكان دفع
الملك في غير بلدهما رجا بالرجوع إلى الوطن
فكان إذا دالة^(٣).

وقال المالكي: سفر العامل معال المضاربة

(١) - رواه حريز.

(٢) - شرح ابن أبي عمير، ١٠٩، وشرح الصغير، ١٠٩، ورواه
الشافعي، ١٠٩، والإمام في الصلاة، ١٠٩، والشافعي، ١٠٩.

(٣) - شرح الصغير، ١٠٩.

(٤) - جعفر، ١٠٩، والإمام في الصلاة، ١٠٩.

محمول عليه، قاله الأذرعى وغيره والمراد بالبحر الفلج كما قاله الإسوي، وهل يلحق بالبحر الأنهار العظيمة كالنيل والفرات؟ قال الأذرعى: نعم أر فيه نصاً، وقال الشربيني: الخطيب الأحسن أن يقال: إن زاد خطرهما على خطر البر لم يجوز إلا أن ينص عليه كما قاله ابن شهيد^(١).

الثاني: ما ليس للمضارب عمله إلا بالنص عليه:

٣٤- ينقسم هذا النوع انصرفات التي لا تنفع من التجار عادة ولا ينظمه عقد المضاربة بوضا، ومن ذلك الاستدانة على مثل المضاربة بشراء المضارب شيئاً بدين ليس في يده من جنسه، فلو امتدان المضارب كان ديناً عليه في ماله ولم يجوز على رب المال، لأن الاستدانة إثبات زيادة في رأس المال من غير مضارب ثالث وفي إثبات زيادة ضمان على رب المال من غير مضارب، لأن ثمن المشتري برأس المال في المضاربة مضمون على رب المال، بسدليل أن المضارب لو اشترى برأس المال ثم هلك المشتري قبل التسليم فإن المضارب يرجع إلى

المضاربة المذموم إليه لبيع ويعلم المالك بذلك، وإلا جاز. لأن هذا بحسب عرفهم بعد من أسواق البلد.

وقال الشافعية: لو مضارب محل لا يصلح للإقامة - كالتجارة - فالضاهر كما قال الأذرعى أنه يجوز له السفر بالمال إلى مقصده المعلوم لهما، ثم ليس له بعد ذلك أن يحدث سفرًا إلى غير محل إقامته، فإن إذن له جاز بحسب الإذن، وإن أطلق الإذن سافر لما جرت به العادة من البلاد المأثورة، فإن سافر بغير إذن أو خالف فيما إذن فيه ضمن وأثم، ولم تستفح المضاربة ولو عاد من السفر، ثم إن كان المتاع بالبلد الذي سافر إليه أكثر قيمة، أو تساوت القيمتان، صح بيع واستحق تعبيه من الربح وإن كان متعلقاً بالسفر، ومضمن الثمن الذي يباع به مال الفراض في سفره وإن عاد الثمن من السفر، لأن حب الضمان وهو السفر لا يزول بالعود، وإن كان - المتاع هناك - أقل من القيمة لم يصح البيع إلا أن يكون للنقص قدراً يتغيب به.

وقالوا: ولا يسافر في البحر إلا إن نص له عليه لخطره، فلا يكفي فيه الإذن في السفر، نعم إن عين له بلدًا ولا طريق له إلا البحر - كما كن الجزائر التي يحيط بها البحر - كل نه أن يسافر فيه وإن لم ينص عليه والإذن

(١) معني الجناح ١٧/٢ "ونهما الجناح وحالتيه انبى مسمى ١٢٥٠، ١٢٥١، وروية في ١٢٤١، ونداء الجناح ١٢٤١، والإحصاء ١٢٤١، وفي ١٢٤١

ولا يجوز معامل من يشتري مسلحاً
تأخذه بنية بيعه وإن أذن له رب المال في
ذلك.

قال السدي: إنما صنع ذلك لأجل رب المال
 ورجع ماله بعضهم ونحوه، التي روي عنه ^(١) ثم
 من صنع مثله، بناد كان العامل غير مدبر، وأما
 المدبر فله البشارة بالمصاهرة سالدين كما في
 سماعة ابن شامة ^(٢).

وقال الشافعي لا شجر اعامل إلا فسد فؤاد فيه وبالله فإن فؤاد له في صنف لم يجر في غيره لأن تصرفه بالإذن ظلم يلت ماله ماؤنه به.

ولا يشتري العامل المعاصرة بأكثر من رأس
مثال وروبح إلا بأذن المالك، لأنه لم يرض بأن
يشغل العامل ذمته إلا بذلك، فإذا فعل لم يقع
الرائد لجهة العارية^{١٧}.

ولم يشارك في العمل شخصاً آخر بل إن الثالث
يشترك في العمل وأرباحه لم تكن في الأنسج،
لأن المضاربة على خلاف القياس. وموضوعه
أن يكون أحد المتعاقدين مالئاً لا عمالاً

ربان عسكليه. فهو جوازنا الامن. انه على
الضارية الاكرم، وزيادة ضمان لم يرس به وهذا
لا يجوز، وكذلك لا يجوز الانتفاة على
اصلاح من المتنازعة

وإذا أذن للمضارب أن يستأجر على ما
المضاربة جارية الاستئذان، وما يستأجره يكون
بيهما شركة وجوه، ولا يأخذ المضارب شفعة
لأن أخذ استئذان وهو لا يملكها إلا بالتعسر
عليها، وكذا لا يعطى شفعة لأن إعطاءه
اقتراض وهو لا يملكه إلا بالتعسر عليه.

وكذلك ليس له أن يشتري بمالاً يتغلان به
التاجر في مثله وإن قال: لا، أحمل بركتكم. ولو
اشترى بصير مخالفاً لأمر المضاربة سوكين
بائشراء، والتوكيل بائشراء مطلقاً يتصرف إلى
المشترى، وهو ما يكون بمنزلة التهمة أو بما
يتغلان التاجر في مثله، ولأن الشراء به لا
يتغلان في مثله محاباةً ولحدابة نزع، والبرء
لا يدخل في حقه المضاربة، فضلاً عن
الغش.^(١١)

وقال المالكية: للعالم أن يشترك بين رب
 العالم، أو يخاطب المال بقله أو يمال قراضه عنده،
 وللعالم أن يفتاع ماله من رب المال، وإذا شارك
 الناس في مال انصارية غيره غير إن رب المال
 قائم بضمه: لأن رب مال لم يمت غيره.

$$V = \frac{1}{2} \int_{-\infty}^{\infty} \left(\frac{1}{2} \dot{\phi}^2 + \frac{1}{2} \phi'^2 + \frac{1}{2} \phi^4 \right) dx$$

المعروف في تاريخه، وهو من أشهر علماء الفقه والحديث.

$$n_1 n_2 \dots n_r = 1, \quad r = 1, 2, \dots, m.$$
[illegible]
$$V(\mathbf{1} - \mathbf{P})^{-1}(\mathbf{1} - \mathbf{P})^{-1}(\mathbf{1} - \mathbf{P})^{-1} = \mathbf{V}(\mathbf{1} - \mathbf{P})^{-1}(\mathbf{1} - \mathbf{P})^{-1}(\mathbf{1} - \mathbf{P})^{-1}$$

* . . . 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 8

للمتاني أجره هو من زيادته من غير تمييز لأنه لم يعمل مجانا، وقيل: الربح كله للمتاني لأنه لم يتصرف بإذن المالك فأشبهه القاصب، واختاره السبكي، أما لو اشترى في الذمة لنفسه فبقي لنفسه، وإن اشترى بعين مال المضاربة فباطل شراؤه لأنه فصولي^(١).

وللعامل أن يبيع ويشتري بنسبة أو بفن فاعش إذا أذن له وب المال لأن المنة طهقه وقد زال بإذنه، ومع الجواز ينبغي أن لا يبلغ في ألفين فيبيع ما يساوي مائة عشرة، بل يبيع بما تدل القرينة على ارتكابه عادة في مثل ذلك، فإذا بلغ لم يصح تصرفه، ويجب الإشهاد في النسيئة ولا ضمن، بخلاف الحال، لعدم جريان العادة بالإشهاد في البيع الحال^(٢).

وقال أصحابنا: يجوز لرب المال أن ينص للمضارب على التصرف نقداً أو نسيئة ولم تجز مختلطة لأن المضارب متصرف بإذن، فلا يتصرف في غير ما أذن له فيه، ولأن ذلك لا يمنع مقصوده المضاربة، وقد يطلب بذلك القناعة في المادة^(٣).

وقالوا ليس للعامل أن يشتري بأكثر من

والآخر عاملاً ولو متعده لا ملك له، فلا يعدل إلى أن يعتقد عاملاً، وحصل المنة بالنسبة للمتاني أما الأول فالمضاربة باتية في حقها، فإن تصرف المتاني ذلك أجره المنة على المالك، والربح كله للمالك، ولا شيء للعامل الأول حيث لم يعمل شيئاً، قل الشيرازي: أما لو عمل فالاتقرب أن الربح يكون لهما حسب ما شرطاه، ومقابل الأصح: أنه يجوز كما يجوز للمالك أن يضارب شخصين في الإبتداء.

ولو أذن المالك للعامل في أن يضارب غيره لينتفع من المضاربة ويكون وكيلاً فيصح، ومحلّه - كما قال ابن الرقعة - إذا كان المال بما يجوز عليه المضاربة لأنه ابتداء مضاربة، فلو وقع بعد تصرفه وصيرورة المال عرضاً لم تجز ولو ضارب للعامل شخصاً آخر بغير إذن المالك فسدت المضاربة مطلقاً، سواء اتفقت المضاركة في عمل وربح ثم ربح فقط أم قصد الانسلاخ، لانقضاء إذن المالك فيها وانقضاء على المال غيره، فإن تصرف العامل الثاني بغير إذن المالك فتصرف غاصب فيضمن ما يتصرف فيه لأن الإذن صدر من ليس بمالك ولا وكيل، فإن اشترى للأول في الذمة ونقد الثمن من مال المضاربة وربح فالربح للعامل الأول في الأصح لأن الثاني تصرف بإذنه فأشبهه الوكيل، وعليه

(١) حاشية التحرير ٢٢٧/٥، ٢٢٨، ٢٢٩.

(٢) نهضة المصالح وحاشية الشيرازي ٢٢٩/٥ - ١٣١، وانتهت.

(٣) ٤٧/١، ومضى لصاحب ٢١٥/٢.

(٤) لمسي ٢٩١.

الثالث: ما للمضارب عمله إذا قبل له: **اعمل برأيك وإن لم ينص عليه:**
 ٣٥- قال المفتي: إن المضارب يجوز له أن يدفع مال المضاربة إلى غيره مضاربة، وأن يشارك غيره في مال المضاربة شركة عتاق، وأن يخلط مال المضاربة بغيره، وليس له أن يعمل شيئاً من ذلك إذا لم ينص له: **اعمل برأيك.**

فما المضاربة: فلان المضاربة مثل المضاربة، والشيء لا يستيع منه، فلا يستفاد مطلق عقد المضاربة مثله.
 وأما الشركة: فهي أوسع أن لا يملكها مطلق انعقد، لأنها أعم من المضاربة، والشيء لا يستيع مثله فما فوقه أولى.

وأما الخلط دلالة بوجوب ذي مال رب المال حثاً لغيره فلا يجوز إلا بهذنه^(١)
 وقد احتجنا: إذا قبل رب المال للمضارب: **اعمل برأيك** أو نصرف كيف شئت فذله البيع بالتسليم، لأنه داخل في عموم لفظه، وقرينة حاله تدل على رضاه برأيه في صفات البيع وفي أنواع التجارة وهذا منه، قال ابن قدامة: فإذا قلنا: له البيع بكذا فالبيع صحيح وبهما

رأس المال لأن الإذن ما تناول أكثر منه، فإن كان رأس المال ألفاً فاشترى مئة بثلث، ثم اشترى أخرى بالألف عينه فالشراء فاسد، لأنه اشترىها بمال يستحق تسيغه في البيع الأول، وإن اشترىها في ذمته صحح الشراء وحكي له، لأنه اشترى في ذمته لغيره مالم ياذن له في شرائه فوقع له^(٢)

وإن أذن رب المال في دفع المال مضاربة جز ذلك، قال ابن قدامة: نص عليه أحمد ولا تعلم فيه خلافاً ويكون المامل الأذن وكيلاً لرب المال في ذلك، فإن دفعه إلى آخر ولم بشرط تنفيه شيئاً من الربح كان صحيحاً وإن شرط نفسه شيئاً من الربح لم يبيع لأنه ليس من جهته مال ولا عمل، والربح إنما يستحق بواحد منهما^(٣)

وإذا قلنا: المضارب وقعن ماله في فعه فهو ضامن للمال لأنه منصرف في ماله غيره بغير إذنه، فزعمه الضمان كالتغاصب، ومضى فمضى ماله يؤذن فيه فربح فيه فامرئ لرب المال، قال ابن قدامة: نص عليه أحمد، وعن أحمد أنهما يتصدقان بالربح، قال القاضي قول أحمد يتصدقان بالربح على سبيل الورع وهو رب المال في القضاء^(٤)

(١) المحرر ١٧/٤

(٢) المحرر ٥١/٥

(٣) المرجع ص

١٠٦٠، تاريخ لصاحبه ١٥٠٦، وخاتمة بن أبي عمير ١٨٥/٥

حكم ما لو اشترى أو باع بغير ثمن المثل، وإن قال له: اعمل برأيتك فله ذلك^(١).

الرابع: ما ليس للمضاربة عمله أصلاً: ٣٦ - ذهب الفقهاء إلى أنه ليس للمعامل شراء الميتة والدم والخمر والخنزير^(٢)، لأن المضاربة تنصن الآن بالتصرف الذي يحصل به الربح، والربح لا يحصل إلا بالشراء والبيع، لما لا يملك بالشراء لا يحصل له الربح، وما يملك بالشراء لكن لا يقدر على بيعه لا يحصل فيه الربح أيضاً، فلا يدخل تحت الإذن، فإن اشترى شيئاً من ذلك كان مشترى لنفسه لا للمضاربة، فإن دفع فيه شيئاً من مال المضاربة يضمن^(٣).

الشروط القاسدة في عقد المضاربة:

٣٧ - قسم الخفية والحسابية الشروط القاسدة من حيث أثرها على المضاربة صحة أو فساداً. وانتقوا على أن الشرط القاسد في المضاربة إذا كان يؤدي إلى جهالة المربح فإنه يفسد عقد المضاربة، وإن كان لا يؤدي إلى جهالة المربح فإنه يبطل، وتصح المضاربة عند الخفية، وفي أظهر الروايتين عند الحسابية.

(١) حنفى ١٠/٥ - ١٣.

(٢) مدح المباح ٦/١٨. ورواه الشافعي ١١٧/٥، وإمامي ٥١/٤.

(٣) بفتح مصابح ٦/٩٨.

فات من الثمن لا يلزمه ضمانه، إلا أن يفرض بيع من لا يوفق به أو من لا يعرفه فيلزمه ضمان الثمن الذي انكسر على المشتري، وإن قلنا: ليس له البيع نساء فالبيع باطل، لأنه فعل عالم يؤذن له فيه فاشبه البيع من الأجنبي، إلا على الرواية التي تقول: يقف بيع الأجنبي على الإجازة فههنا مثله، ويحتمل قول الحنفى صحة البيع ... وعلى كل حال يلزم العامل الضمان لأن ذهاب الثمن حصل بتفريطه.

وليس له أن يبيع بأقل من ثمن المثل ولا أن يشتري بأكثر منه مما لا يشتان للناس بمثله، فإن فعل فقد روي عن أحمد أن البيع يصح ويضمن النقص لأن الضرر ينحسر بضمان النقص، قال ابن قدامة: والقياس أن البيع باطل لأنه بيع لم يؤذن له فيه فأنشبه بيع الأجنبي، وإن تعذر رد المبيع ضمن النقص أيضاً، وإن أمكن رد وجب رد إن كان باقياً أو قيمته إن كان ناقداً، ولرب المال مطالبة من شاء من العامل والمشتري.

وبيع المضارب أو شراؤه بغير نقد البلد على روايتين: الأولى: جواز، إذا رأى المصلحة فيه والربح حاصل به، كما يجوز أن يبيع عرضاً بعرض ومشتريه به، والثانية: لا يجوز، قال ابن قدامة: حين قلنا لا يملك ذلك ففعله فحكمه

الثالث اشتراط عا ليس من مصلحة العقد ولا مقتضاه، مثل أن يشترط على المضارب ضمان المال أو سهما من الموضوعة أو أن يضارب له في مال آخر، فهذه شروط فاسدة ومضى اشتراط شرطاً فاسداً يعود إلى جهالة الربح فسميت المضاربة، لأن الفساد لمعنى في الموصى بالمعقود عليه فأنسد العقد، ولأن اجهالة تمنع من تسليم قضبي إلى التنازع والاختلاف، ولا يعلم ما يدفعه إلى المضارب، وما عدا ذلك من الشروط انفسدة

والمنصوص من أحمد في أظهر الروايتين أن العقد صحيح، لأنه عقد يصح على مجهول فلم ينط له الشروط الفاسدة كالكساح والعناق والطلاق. ونقل القاضي وأبو الخطاب رواية أخرى أنها نقضت العقد، لأنه شرط فاسد فأنسد العقد^(١).

وقيل ما يلي تذكر بعض الأمثلة للشروط الفاسدة

١ - شرط اشتراك المالك في العمل:

٣٨ - ذهب الخنطية والمالكية والشافعية وابن حنبل والقاضي من الجنبلة إلى أن شرط عمل رب المال في عقد المضاربة يفسدها، لأن المال أمانة فلا يتم إلا بعد تسليم رأس المال إلى

قال الكاساني الأصل في الشرط الفاسد إذا دخل هذا العقد أنه إن كان يؤدي إلى جهالة الربح يوجب فساد العقد، لأن الربح هو المعقود عليه، وجهالة المعقود عليه توجب فساد العقد، وإن كان لا يؤدي إلى جهالة الربح يبطل الشرط وتصح المضاربة، لأن هذا عقد تخف صحته على التيقض، فلا يفسد الشرط الزائد الذي لا يرجع إلى المعقود عليه كالكهنة والرحمن، ولأن المضاربة وكالة والشرط الفاسد لا يعمل في الوكالة^(٢).

وقاد احتالة الشروط الفاسدة ثلاثة أقسام أحدها ما ينال مستضي العقد مثل أن يشترط لزوم المضاربة، أو لا يعزله مدة معينة، أو لا يبيع إلا من اشترى منه أو رأس المال أو أقل، فهذه شروط فاسدة لأنها تنافي المقصود من المضاربة وهو الربح، أو تمنع الفسخ الجائز بحكم الأصل.

إداني ما يرد إلى جهالة الربح مثل أن يشترط للمضارب جزءاً من الربح مجهولاً، أو ربح أحد الألفين أو إحدى السفرتين، فهذه شروط فاسدة لأنها تنضي إلى جهل من كل واحد منهما من الربح أو إلى فواته بالكلية، ومن شرط المضاربة كون الربح معلوماً

(١) الدرر ٧٠ - ٧١

(٢) بدائع الصغرى ٨٦٦

رب المال على العامل ضمان رأس المال إذا تلف أو ضاع بلا تفريط منه كان العقد فاسداً^(١)

وهذا ما يؤخذ من عبارات الشافعية والمخلاة، لأنهم صرحوا بأن العامل أمين فيما في يده، فإن تلف المال في يده من غير تفريط لم يضمن، فاشتراط ضمان المضارب يتنافى مع مقتضى العقد^(٢).

ثوقيت المضاربة أو تعليقها:

٤١ - اختلف الفقهاء في ثوقيت المضاربة أو تعليقها

فذهب الحنفية والمخلاة في المذهب إلى أنه يصح ثوقيت المضاربة بزمان معين، فلو قال رب المال للمضارب: ضاربتك على هذه الدراهم أو اللتاتير ستة جاز، لأن المقاربة تصرف بتقدير ينوع من الساع فجاز تشبيهه بالسوقت، ولأن المضاربة توكيل وهو يحتمل التخصيص بوقت دون وقت

وأضاف المخلاة: لو قال رب المال للعامل: ضارب بهذا المال شهراً، ومضى مضي الأجل فهو فرض صحيح ذلك، فإن مضى الأجل والمال

المضارب كالوديعة، وإذا شرط عمل رب المال معه لا يفتق التسلیم لأن يده تبقى على المحل، فيجوز من تمام التسلیم^(٣) والمذهب عند المخلاة أن من أخرج بالاً ليعمل فيه هو وأخو والريح بينهما صح^(٤).

ب - شرط قدر معين من الربح:

٣٩ - ذهب الفقهاء إلى أن اشتراط عند مقدار من الربح للعائدين أو أحدهما بفسد عقد المضاربة، فإن شرطاً أن يكون لأحدهما مائة درهم من الربح أو أقل أو أكثر والباقي للآخر لا يجوز والمضاربة فاسدة، لأن المضاربة نوع من الشراكة، وهي الشراكة في الربح، وهذا شرط بوجوب قطع الشراكة في الربح، لجواز أن لا يربح المضارب، لا هذا القدر المذكور فيكون ذلك لأحدهما دون الآخر، فلا تحقق الشراكة، فلا يكون التصرف مضاربة^(٥).

ج - اشتراط ضمان المضارب عند التلف:

٤٠ - نص الحنفية والمالكية على أنه لو شرط

(١) حاشية الفقيه بشار بن سعد ٥/٥٦، وشرح التبصر ٦٣/٦٠٩-٦٠٩، وروضة المصنفين ١٠٨/٤، ومنه احتجاج ٣٠٩/٣٠٩

(٢) الإيضاح ١٤١/٥

(٣) نتائج المستبح ٨٨/٦-٨٦، والمفرد لمصنف ٦٣/٦٨٢، وروضة المصنفين ١١٣/٤، ومنه المحتج ٣١٢/٩، والهي ٣٨/٥

(٤) الشارح الأقروية ٣٣٩/٢، وشرح نصيب ٦٣/٦٨٧، والكنز لأن حد ١٢/٢٧، ش. مطبوعة حبان (٥) المذهب ٢٩٨/٦، وكذا المصنف ٣٠٩/٣٠٩

الصغير: لا يشتري ثلاثت من مال المضاربة
شيئاً على الأصح^(١).

ب - المربحة في المضاربة:

٤٣ - قال الخليفة: الأصل الفقهي في ذلك أن
كل ما يوجب زيادة في الثمن - حقيقة أو حكماً
- فهو بمعنى رأس المال، ويضم إليه، وكل ما لا
يوجب زيادة في الثمن - حقيقة أو حكماً - فهو
ليس بمعنى رأس المال، ولا يضم إليه، وإذا
وجب الضم بقول المضارب عند بيعه مربحة،
قام على بكاء، تحملاً عن المكذب^(٢).

ونال التكماني: يجوز المربحة بين رب المال
والمضارب، بأن يشتري رب المال من مضاربه
فيبيعه مربحة أو يشتري المضارب من رب المال
فيبيعه مربحة، لكن يبيع على أقل الثمن، إلا
إذا بين الأمر على وجهه فيبيعه كيف شاء، وإنما
كان كذلك لأن جواز شراء رب المال من
المضارب والمضارب من رب المال ثبت معذراً
عن القياس، لأن رب المال اشترى ما نفسه
بمال نفسه، والمضارب يبيع ما رب المال من
رب المال إلا المالا له، والقياس يأبى ذلك، إلا
ما استحق الجواز لتعلق حق المضارب بالمال
وهو صلت انصرف، فجعل ذلك بيعاً في

المالك بمال المضاربة، أي لا يبيعه إياه، لأنه
يؤدي إلى بيع ماله بملكه، بخلاف ما لو اشترى
له منه بعين أو دين فلا يتمتع بكونه متضمناً
فسخ المضاربة، ولهذا لو اشترى ذلك منه بشرط
بقاء المضاربة طلق فيها يظهر، قاله انشعش
الرسولي، ولا فرق في منع بيع مال المضاربة
لئلا يملك بين أن يظهر في المال ربح أو لا
ويجوز للمضارب أن يعامل رب المال بشيء
مما المضاربة

ولو كان لرب المال ٥٠ مائة كل واحد منهما
مفرقاً عما فالأصح المتصل من الوجهين أنه لا
يجوز لأحدهما الشراء من الآخر^(٣).

وقال الخليفة: ليس للمضارب اشتراء من
مال المضاربة إن ظهر في المضاربة ربح لأنه
لربك لرب المال فيه، وإلا يال لم يظهر ربح
صحيح - قال المرادوي على الصحيح من
الذهب - كشراء الموكيل من موكله، فيشتري
من رب المال أو من نفسه فإن رب المال

وليس لرب المال أن يشتري من مال
المضاربة شيئاً نفسه - قال المرادوي هذا هو
الذهب - لأن مال المضاربة ملكه، وكشراء
الموكل من وكيله.

ونقل المرادوي عن الرعايتين والمرادوي

(١) كشف الشكوك ٤١٨، ٤١٩، والإيضاح ١٤٨، ١٤٩.
(٢) تنوير القدي ٢٠١.

(٣) نفس المصدر ٣١٦، ٣١٧، وجملة الشكوك ٢٣١، ٢٣٢، و...
مستخرج ١٠٦.

والوكيل يبيع الدار إذا باع لا يكون للموكل الأخذ بالشفعة، وإن كان فيها ربح: فأما حصة رب المال فكذلك هو وكيل بيعها، وأما حصة المضارب فلأنه لو وجبت فيها الشفعة نفرقت الصفقة على المشتري، ولأن الربح تابع لرأس المال، فإذا لم تجب الشفعة في المتبوع لا تجب في التابع.

ولو باع رب المال داراً لنفسه والمضارب شفعها بدار أخرى من المضاربة: فإن كان في يده من مال المضاربة وفاء بمنع الدار ثم تجب الشفعة، لأنه لو أخذ بالشفعة لوقع ثرب المال والشفعة لا تجب لبائع الدار، وإن لم يكن في يده وفاء: فإن لم يكن في الدار ربح فلا شفعة، لأنه أخذها الرب المال، وإن كان فيها ربح فلا شفعة، لأن المضارب أن يأخذها لنفسه بالشفعة، لأن له نصيباً في ذلك فجاز أن يأخذها لنفسه.

ولو أن أجنبياً اشترى داراً إلى حائط دار المضاربة: فإن كان في يد المضارب وفاء بالثمن فله أن يأخذها بالشفعة للمضاربة، وإن سلم الشفعة بطلت، وليس لرب المال أن يأخذها لنفسه، لأن الشفعة وجبت للمضاربة ومالك التصرف في المضاربة للمضارب، فإذا سلم جاز تعلبه على نفسه وعلى رب المال.

وإن لم يكن في يده وفاء: فإن كان في

حشهما لا في حق غيرهما، بل جعل في حق غيرهما ملحقاً بالعدم، ولأن المراجعة بيع يجزئه للبائع من غير بيتة فتجب صيافته عن الجناية وعن شبهة الجناية ما أمكن، وقد تمكنت التهمة في البيع بينهما، لجواز أن رب المال باعه من المضارب بأكثر من قيمته ورضي به المضارب، لأن الجود بمال منقير أمر سهل، فكانت التهمة الجناية ثابتة، والشفعة في هذا الباب ملحققة بالحقيقة، فلا يبيع مراجعة إلا على أقل الثمنين إلا إذا بين الأمر على وجه يبيحه كيف شاء، لأن الناتج هو التهمة وقد زالت^(١).

ج - الشفعة في المضاربة:

٤٤ - ذهب الحنفية إلى أن المضارب لو اشترى داراً ورب المال شفعها بدار أخرى يجنبها فله أن يأخذ بالشفعة، لأن المشتري وإن كان له في الحقيقة لكنه في الحكم كأنه ليس له، بدليل أنه لا يملك انتزاعه من يد المضارب، ولهذا جاز شراءه من المضارب.

ولو باع المضارب داراً من المضاربة ورب المال شفعها فلا شفعة له، سواء كان في الدار المبيعة ربح وقت البيع أو لم يكن، أما إذا لم يكن فيها ربح قبل أن المضارب وكيله بالبيع،

(١) يقع شفعان ١٠٢/٦، ومقر كذا الحار ورد تحت ٤١١/٤.

نزول النعمة، وعلى هذا فالمسألة مقيدة بحالة ظهور الربيع ولا بد^(١).

د - تعدد المضارب أو رب المال:

• اتفق الفقهاء على أن لرب المال أن يضارب أكثر من عامل على حدة، بأن يسلم إلى كل منهم مالا يتصرف فيه وحده دون أن يشرك معه غيره في هذا المال

واففقوا على أنه يجوز أن يضارب رب المال أكثر من عامل مجتمعين، بأن يسلم إليهم مالاً معيناً بشرط كونهم تحريراً في البيع والشراء والتصرف فيه بما يتناسب الظروف.

ونعيب جمهور الفقهاء إلى أنه يجوز أن
يتعدد في المضاربة الواحد رب المال، بأن
يضارب أكثر من واحد من أبواب المال عاملاً
واحد، وغيب المالكية واختلاف ذلك بأن لا
يكون في ذلك ضرر لرب المال الذي سبق في
المضاربة.

وذهب جمهور الفقهاء إلى أن تصيب كل عامل من الريح في حال تعدد العمال، يكون حسب شرط ثم العقد.

وقال المالكية في المشهور إن الربيع يكون بحسب العمل^(٢).

الدار ربيع فالثقمة للمشارب ولرب المال
 جميعا، فإن سم أحدهما قلنا آخر أن يأخذها
 جميعا لشه بالثقمة، وإن لم يكن في الدار
 ربيع فالثقمة لرب المال خاصة، لأنه لا نصيب
 للمضارب فيه^(١)

وقال المردوي من الغابة: لو استوى الضارب شققت للمضاربة وله فيه شركة فهل له الأخذ بالشيعة؟ فيه طريقتان:

أحدهما: ما فاته المصنف في المحني والشارح: إن لم يكن في المال ربع، أو كان وثلاثا، لا يملكه بالظهور، فله الأخذ بالشفعة منه، وإن كان فيه ربع وثلاثا، يملكه بالظهور، ففيه وجهان بناء على سراه المضارب من مال المضاربة بعد ملكه من الربح.

والصريح الثاني: ما قاله أبو الخطاب ومن
تابعه، وقه وجهان:

†حطهما: لا يملك الأخذ بالشبهة، واختياره
في ردوس المسائل.

والثاني: له الأخذ، وخبره من وجوب الزكاة عليه في حصته، فإنه يدير حيتته شريكاً يتصرف بنفسه ولشريكه، ومع تصرفه لنفسه

(١) الأبحاث ٤٤٥: ٤٤٧

(٢٦) *جائع الصائم* ١٩، ١٠، ١٠٠، *والتنزي* الهدية ١٩٦/٢.

والخبر ٢١٧: رمسي للمنتج ٢١٨. والمغني

(١٠) جدول الحساب: ١٠٤/٦٩

العامل أن لا ينزل وادياً أو لا يمضي بالماء ليلاً، أو لا ينزل يبحراً، أو لا يتناع به سلعة عينها له لغرض تجوز. وضمن العامل إن خالف في شيء من ذلك وتلف المال أو بعضه زمن انفالفة، وأما لو تجرأ واقتحم النهي وسلب، ثم حصل تلف بعد ذلك من غير الأمر الذي خالف فيه فلا ضمان، وكذا لو خالف اضطراراً بأن مشى في الوادي ثم نهي عنه أو سافر بالليل أو في البحر اضطراراً لعدم المندوحة فلا ضمان ولو حصل تلف^(١)

وقال الخليل: إذا تعدى لعنارب وفعل ما ليس له تمعه أو اشترى شيئاً يهي عن شرائه فهو ضامن للمال في قول أكثر أهل العلم، لأنه متصرف في مال غيره بغير إذنه فلم يره الضمان كالعاصب^(٢).

أنار المضاربة الصحيحة:

ما يستحقه المضارب في المضاربة الصحيحة:

ستحق المضارب بعمله في مال المضاربة الصحيحة شيئاً النفعة والرجح المسمى^(٣)

وذكر الخوردي صورة ثالثة: وهي تعدد طرفي عقد المضاربة، كأن يضارب رجلان بمالهما رجلين^(٤).

يد المضارب:

٤٦ - ذهب الفقهاء إلى أن يد المضارب عنى رأس مال المضاربة بحد أمانة، فلا يضمن المضارب إذا تلف المال أو هلك إلا بالتعدي أو التثريب كالكوكيل^(٥)

قال الموصلي: إذا سلم رأس المال إلى المضارب فهو أمانة لأنه قبضه بإذن المالك، فإذا تصرف فيه فهو وكيل فيه، لأنه تصرف في مال الغير بأمره، فإذا ظهر في المال ربح صار شريكاً فيه بقدر حصته من الربح، لأنه ملك الجزء المشروط له من الربح بعمله، وقال الشافعي: فإذا خالف المضارب شرط رب المال صار بمنزلة العاصب، ويصير المال مضموناً عليه، ويصير الربح كله له، لأن الربح بالضمان، لكنه لا يطلب له في قول أبي حنيفة ومحمد، ويطلب له في قول أبي يوسف^(٦).

وقال الشافعي: لو اشترط رب المال عنى

١٥ المضاربة لأبي حنيفة الماوردي ص ٦٥٨

١٦ بدعي المستع ١٠٦، وصحيفة الدعوى في ١١٣/٣، وأما...

١٧ ٣١٥/١، وأبي ٤١/٥

١٨ (١) الاخير ١٩٧/٢، ٢٠٠، والدر المختار ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤

أولاً: نفقة المضارب:

٤٧ - اختلف الفقهاء في نفقة المضاربة:

فان أتكاساني: يستحق المضارب النفقة بعمله في مال المضاربة على سبيل الوجوب، لأن الزوج في المضاربة يحتمل الوجود والعدم، والماتل لا يسافر بمال غيره لفائدة تحمل الوجود والعدم مع تعجيل النفقة من مال نفسه، فلو لم تحمل نفقته من مال المضاربة لامتنع الناس من قبول المضاربات مع مساس الحاجة إليها، فكان إقدام المضارب ورب المال على هذه العقد - والحال ما ذكر - إذا من رب المال للمضارب بالإنفاق من مال المضاربة، فكان مأذونا له في الإنفاق دالة، فصار كما لو أذن له به نصاً، ولأنه يسافر لأجل المال لا على سبيل التبرع ولا يبدل ويجب له لا محالة فتكون نفقة في المال.

وشرط الوجوب خروج المضارب بمال من المصّر الذي أخذ المال منه مضاربة، سواء كان مصراً أو لم يكن، فما دام يعمل به في ذلك المصّر فإن نفقته في مال نفسه لا في مال المضاربة، وإن أفق منه شيئاً ضمن، لأن دالة الإذن لا تثبت في المصّر، وكذا إقامته في الحضر لا تكون لأجل المال، لأنه كان مقيماً قبل ذلك، فلا يستحق النفقة ما لم يخرج من ذلك

لمصّر، سواء كان خروجه بمال مدّة سفر أو أقل من ذلك، حتى لو خرج من المصّر يوماً أو يومين له أن يتفق من مال المضاربة للوجود الخروج من المصّر لأجل المال، وإذا انتهى إلى المصّر الذي قصد، فإن كان ذلك مصّر نفسه أو كان له في هذا المصّر أهل سقطت نفقته حين دخل، لأنه يعتبر مقيماً بدخوله فيه لا لأجل المال، وإن لم يكن ذلك مصّره ولا له فيه أهل، لكنه أقام للبيع والشراء لا تسقط نفقته ما أقام فيه، وإن نوى الإقامة خمسة عشر يوماً فصاعداً، ما لم يتخذ ذلك المصّر الذي هو فيه دار إقامة، لأنه إذا لم يتخذ دار إقامة كانت إقامته فيه لأجل المال، وإن اتخذها وضاع كانت إقامته للوطن لا للمال فصار كالوطن الأصلي، ولو خرج من المصّر الذي دخله للبيع والشراء بنية العودة إلى المصّر الذي أخذ المال فيه مضاربة فإن نفقته من مال المضاربة حتى يدخله، فإذا دخله: فإن كان ذلك مصّره أو كان له فيه أهل سقطت نفقته، وإلا فلا.

وكل من كان مع المضارب ممن يعينه على العمل فنفقته من مال المضاربة، كأجير يخدمه أو يخدم ذنبه، لأن نفقتهم كنفقة نفسه، لأنه لا ينهاه للسفر ولا بهم^{١١١}

(١١١) انظر حاشية ١٠٦-١٠٧

المال دلالة، وأما ثمن الدواء والحجامة وانقضاء
والتسوية والادمان وسائر جمع إلى التداوي
وصلاح البدن فلي ماله خاصة، لا شيء مال
المضاربة، وذكر الكرخي خلاف محمد أنه في
مال المضاربة عنده، وذكر في الحجامة والأطباء
بالتسوية والحجامة قول الحسن بن زياد أنه يكون
في مال المضاربة على قياس قول أبي حنيفة،
والصحيح أنه يكون في ماله خاصة، لأن
وجوب الثقة للمضارب في المال لدلالة الإذن
الثابت عادة، وهذه الأشياء غير معتادة، وعسى
هذا إذا قسئ لمساخي بالنفقة بقضي بالطعام
والكسوة ولا يقضي بهذه الأشياء، وأما الفاكهة
فالمعتاد منها يجري مجرى انقطاع والإمام
وقال بشر: سألت أبا يوسف عن السهم
فقال: يأكل كما كان يأكل لأنه من المأكول
المعتاد

وإذا رجع المضارب إلى مصره فما فضل
عنده من الكسوة والطعام رده إلى المضاربة،
لأن الإذن له بالنفقة كان لأجل السفر، فإذا
انقطع السفر لم يبق الإذن، فيجب رد ما بقي
إلى المضاربة.

وقدر النفقة يكون بالمعروف عند التجار من
غير إسراف، فإن جاور ذلك ضمن الشئ،
لأن الإذن ثابت ما عداه فيعتبر التقدير المعتاد^(١).

وكل ما فيه الثقة فانفتحة في مال المضاربة.
وتعامل أن يتفق من مال نفسه ماله أن يتفق
من مال المضاربة على نفسه ويكون ديناً في
المضاربة، حتى كان له أن يرجع فيها، لأن
الإفتاح من المال وتديره إليه، فكان له أن يتفق
من ماله ويرجع به على مال المضاربة، لكن
بشرط بقاء المال، حتى لو هلك لم يرجع على
رب المال بشيء - كذا ذكر محمد - لأن نفقة
المضارب من مال المضاربة، فإذا هلك هلك بما
فيه، كاللبن يسقط بهلاك الرمح، والزكاة
تسقط بهلاك الثوب.

والمسبب النفقة من الرمح أولاً إن كان في
المال ربح، فإن لم يكن فهي من رأس المال، لأن
النفقة جزء ذلك من المال - والأصل أن تهلاك
يتصرف إلى الرمح، ولأنه لو جعلناه من رأس
المال خاصة أو في نصيب رب المال من الربح
لازاد نصيب المضارب في الربح على نصيب
رب المال.

والمراد من النفقة هنا الكسوة والطعام
والإدام والشراب وأجر الأجير، وقراش بنام
عليه، وعاش دابته التي يركبها في سفره
وتصرفه عليها في حوائجه، وغسل ثيابه،
ودهن السراج وخطب ونحو ذلك، وقال: ولا
خلاف بين أصحابنا في هذه الجملة، لأن
لمضارب لا بد له منها، فكان الإذن ثابتاً من رب

(١) في نسخة: التقدير المعتاد.

الثالث: أن يحتمل مال المضاربة الإنفاق بأن يكون كثيرا عرفا، فلا نفقة في اليسير.

الرابع: أن يكون سفره لأجل تنمية المال، أما لو كان سفره لزوجة مدخول بها وحج وغزو فلا نفقة له من مال المضاربة، لأن في حال ذهابه ولا في حال إقامته في البلد التي سافر إليها، وأما في حال رجوعه فإن رجع من قرية فلا نفقة له، وإن رجع من عند أهل بلد له بها أهل فله النفقة، لأن سفر القرية والرجوع منه له، ولا كذلك الرجوع من عند الأهل.

والنفقة بالمعروف تكون في مال المضاربة لا في ذمة رب المال، ولو اتفق من مال نفسه رجع به في مال المضاربة، فإن تلف فلا رجوع له على وجه، وكذا لو زادت النفقة على المال لا رجوع له على وجه بالرائد.

وللمعامل أن يتخذ خادما من المال في حال سفره إن كان أهلا لأن يخدم بالشروط السابقة، وليس للمعامل نفقة الدواء، وليس من الدواء الحجامنة والحمام ومعلق الرأس بل من النفقة.

وللمعامل أن يكتسي من مال المضاربة إن طأل سفره حتى امتنن ما عليه، ولو كانت ابنة لم يأنقأ بها غير بعيدة، فالمدار على إطول بيلد التجسر، والطول بالمعرف، وذلك مع الشروط السابقة.

وتكون نفقة المعامل في المضاربة الصحيحة لا القاسدة، لأنه أجبر في القاسدة فلا نفقة له، إذ إن نفقة الأجير على نفسه^(١).

وقال المائكة: يجوز لمامل المضاربة الإنفاق من ماله على نفسه في زمن سفره للتجارة وإقامته في البلد الذي يتجر فيه وفي حال رجوعه حتى يصل إلى وطنه، ويقضى له بذلك عند النزاع بشروطه.

الأول: أن يسافر فعلا للتجارة أو يشرع في السفر، أو يحتاج لما يسرع به فيه تنمية المال. ولو دون مسافة للقصر - من طعام وشراب وركوب وسكن وحمام وحجامة وغسل ثوب ونحو ذلك على وجه المعروف حتى يعود لوطنه.

ومفهوم التشروط أنه لا نفقة للمعامل في الحضر، قال اللخمي: ما لم يشغله عن الوجوه التي يفتات منها، أي بأن كانت له صنعة مثلا يشغله منها فمطلها لأجل عمل المضاربة، فله الإنفاق من ماله، قال أبو الحسن: وهو قيد معتبر.

الثاني: أن لا يبنى بزوجه التي تزوج بها في البلد التي سافر إليها لتنمية المال، فإن بنى بها سقطت نفقته لأنه صار كالحاضر، فإن بنى بها في طريقه التي سافر فيها لم تسقط.

(١) هذا اقتضاه ورد الشارح ٤/ ١٩٠، والاختيار ٢/ ٩١.

وقال الحنابلة: ليس للمضارب نفقة من مال المضاربة ولو مع اسفر بمال المضاربة، لأنه دخل على أن يستحق من الربح شيئاً فلا يستحق غيره، إذ لو استحقها لأفضى إلى اختصاصه به حيث لم يربح سوى النفقة إلا بشرط، قال نقي الدين ابن تيمية: أو عداً، فإن شرطها رب المال وتدرها فحسن قطعاً للمستزعة، فإن لم بقدرها واختلافه نفقة مثله عرفاً من طعام وكسوة، لأن إضلاق النفقة يقتضي جميع ما هو ضروراته المعتادة^(١)

ثانياً: الربح المسمى:

٤٨ - كما يستحق المضارب بعينه في المضاربة الصحيحة هو الربح المسمى إن كان في المضاربة ربح، وهذا ما لا خلاف فيه.

وإذا اختلصوا في الرقصة الذي يملك المضارب فيه حصته من ربح المضاربة^(٢).

فذهب الحنفية والمالكية والشافعية في الأظهر والحابلة في رواية إلى أن المضارب يملك حصته من الربح بالتسعة لا بالظهور

قال الكاساني: يستحق المضارب بعمله في المضاربة الصحيحة الربح المسمى - إن كان فيها ربح - وإنما يظهر الربح بالتسعة، ويشترط لجواز

ويوزع الإضفاق إن خرج العاس لحاجة ضير الأهل والقربة مع خروجه للمضاربة على قدر الحاجة والمضاربة، فإن كان ما يتفق عليه نفسه في حاجته مائة وفي المضاربة مائة فأنفق مائة كان نصفها عليه ونصفها من مال المضاربة، وإن كان ما ينفقه على نفسه في اشتغاله بالمضاربة مائتين وزع الاتفاق على الثلث والثلثين^(٣)

وقال الشافعية: لا ينفق العامل من مال المضاربة على نفسه حضراً جزءاً، وكلاً اسيراً في الأظهر كما في الأخضر، لأن له نصيباً في الربح فلا يستحق شيئاً آخر، ولأن النفقة قد تكون قدر الربح فيؤدي إلى انقراضه به، وقد تكون أكثر فيؤدي إلى أن يأخذ جزءاً من رأس المال وهو ينافي مقتضاه، فلو شرط له النفقة في العقد فسد، وفي مقابل: لأظهر أنه ينقل من مال المضاربة بالمعروف ما يزيد - يب - اسفر كالإجارة والحرف والسفرة والكراء لأنه حصة عن الكسب بالسفر لأجل المضاربة، فأشبهه حيس الزوجة بخلاف المخضر، ونحسب النفقة من الربح فإن لم يكن فهي خسرة لحق المال^(٤).

(١) الترمذ الكبير وحاشيته، ص ١٣، ٥٣١، ٥٣٦، ومراجع تصغير ٧٥٥/٣

(٢) مسر لمراجع ٣٦٧/٦، ونهاية المحتاج ٢٣٣/٥، ورويت تصغير ١٣٥/٥ - ١٣٦

(١) كذا. الساج ٤٦٦/٩، ٥١٧، وتلخيص ٧٢/٥

(٢) الساج تصحيح ١٠٧٠٦

ما في يد المضارب صار الذي اقتسمه هو رأس المثل، فوجب على المضارب أن يرد منه تمام رأس المثل^(١)

وقال المالكية: لا يقسم الربيع في المضاربة إلا بعد كمال رأس المثل، وما بقي بعد تمام رأس المثل يكون بيد رب المثل والمضاربة على ما شرطوا.

وقالوا: لا يقتسم رب المثل والعامل في المضاربة الربيع حتى يقضى رأس المثل، أو يتراضيا على قسمه، لأنه إذا قسم قبل نظوضه أو التراضي على قسمه قد نهك الساع أو تحول أسواقها فبقتص رأس المثل، فيحصل الضرر لرب المثل بعدم جبر رأس المثل بالربيع، وإن طلب أحدهما نظوضه فالحكم بخظر في تعجيل ذلك أو تأخير، فما كان صوابا فعله، ونحوز قسمة العروض إذا تراضوا عليها وتكون بيعا^(٢)

وقال الشافعية: الأظهر أن العامل في المضاربة يملك حصته من الربيع الخاص بماله بالقسمة للمال لا بظهور الربيع، إذ لو ملكت بالظهور لكان شريكا حتى لو هلك منه شيء هلك من المالكين، وليس كذلك، بل الربيع

القسمة قبض انسانك رأس المثل، فلا نصح قسمة الربيع قبل قبض رأس المثل، حتى لو دفع رجل إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فربيع ألفا، فاقسما الربيع ورأس المثل في يد المضارب لم يقبضه رب المثل، فهلكت الألف التي في يد المضارب بعد قسمتها بالربيع، فإن اقتسمة الأولى لم تصح، وما قبض رب المثل فهو محسوب عليه من رأس ماله، وما قبضه المضارب دين عليه يرده إلى رب المثل حتى يستوفي رب ماله، ولا تصح قسمة الربيع حتى يستوفي رب المثل رأس المثل والأصل في اعتبار ذلك ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مثل المصلي كمثل الناجر لا يخلص له ربحه حتى يخلص له رأس ماله، كذلك المصلي لا تقبل نافلة حتى يؤدي القرضة»^(٣)، فدل الحديث على أن قسمة الربيع قبل قبض رأس المثل لا تصح، ولأن الربيع زيادة، والزيادة على الشيء لا تكون إلا بعد سلامة الأصل، ولأن المالك إذا بقى في يد المضارب فحكم المضاربة بحائنها، فلو صححنا قسمة الربيع ثبتت قسمة انقزع قبل الأصل فهذا لا يجوز، وإذا لم تصح القسمة فإذا هلك

(١) حديث «مثل المصلي كمثل الناجر» .

أخرجه صحيحته في السنن (٢/٢٨٧) من حديث علي بن أبي طالب، وذكر أن به روي صحيحا.

(٢) دفعه صاحب (٢/٢٨٧) .

(٣) الخياط والزهري (٢/٢٨٧) . والبرهان للذهبي (٢/٢٨٧) .

يكن للعامل أخذ شيء منه إلا بئذ رب المال
لا نزاع عندهم في ذلك.

والفد - عند احتياطة، وهو قول مقابل
للأظهر عند الشائبة أن العامل يملك حصته
من الربح بالأظهر قبل القسمة.

وفي رواية أخرى عند المناصفة يملك العامل
حصته من الربح بالمناصفة والتفويض والتفويض
قبل القسمة والتفويض، وتصل عليه واختارها
بين تبعه وغيره.

وقال المرداوي، ويستقر ملك فيها بالمناصفة
عند التفاضي وأصحابه، ولا يستقر بدونها،
ومن الأصحاب - كالنبي موسى وغيره - من
قال: يستقر بالمناصفة ابتداءً، وبذلك جزم أبو
بكر، قال في استوعاب:

وهو المصوح صريحاً عن أحمد^(١)

الزيادة - حاصلة من مال المضاربة:

٤٩ - قال الشافعية: شاز الشجر والنتاج من
بهمة، وسائر الزوائد العينية حاصلة من مال
المضاربة بغزو بها المالك في الأصبع، لأنها
ليست من فوائد التجارة، فالحاصلة تنصرف
العامل في مال التجارة بالمبيع والشراء، بل هي
ناشئة من عمل المالك من غير فعل من العامل، أما
لو كانت الزيادة غير حاصلة من رأس المال،

وقاية لرأس المال، ومقابل الأظهر عندهم أنه
يملك بالأظهر قياساً على المسادة.

ولا يستقر ملك العامل في حصته من الربح
بالقسمة، بل بما يستقر بنسخه، فرب رأس المال
ونسخ العقد، لقاء العقد قبل الترخيص مع عدم
تنفيذ المالك، حتى لو حصل بعد القسمة
نقص جبر المالك المتصور، أو تنفذ المالك
والتفويض ولا قسمة لارتفاع العقد والتوثيق
بحصول رأس المال، أو تنفيذ رأس المال
نقطاً وانقسام الباقي مع أخذ المالك رأس المال،
وكالأخذ بالتفويض كما مر به ابن أبي عمير.

وإن طلب أحد العاقبين في المضاربة قسمة
الربح قبل الفاصلة فامتنع الآخر لم يجز، لأنه
إن امتنع رب المال لم يجز إجباره، لأنه يقول:
الربح وقاية لرأس المال فلا تعصيتك حتى نسلم
في رأس المال، وإن كان الذي امتنع هو العامل
لم يجز إجباره، لأنه يقول: لا تأمن أن نحسر
نتحتاج أن نرد ما أخذ.

وإن قاسمهما - أي قبل الفاصلة - جاز، لأن
لمع لحقهما وقد رتب، فإن حصل بعد القسمة
خسران لزم للعامل أن يجبر بما أخذ، لأنه لا
يستحق الربح إلا بعد تسليمه رأس المال^(٢)
وقال الخليل: إذا ظهر ربح في المضاربة لم

(١) مختار الصحاح ٢/١٢٥، ٢/١٢٦.

(٢) مختار الصحاح ٢/١٢٥، ٢/١٢٦.

أربح حتى يستوفى رأس المال، لأن الربح
فعل على رأس المال ولا يعرف انقضاء إلا
بعد سلامة رأس المال، فلا تصح قسمته
فيصرف الهلاك إليه، ولو فسخت المضاربة ثم
انقسم الربح، ثم عثا المضاربة فهلك رأس
المال لم يترد الربح، لأن هذا مضاربة جديدة،
والأولى قد انتهت فانتهى حكمها، واشترط
التوسعة على المضارب ما قبل^(١).

وقال النووي: لتقصي الخاسل برخص في
مال القراض هو خسران مجبور بالربح، وكذا
التقصي بالتعجب والمرض الحادثين، وأما التفتت
تسمى وهو تلف بعض المال، فإن حصل بعد
انقضاء في ماله يبيع وشراء مقطوع الجمهور
بأن الاحترق وغيره من الآفات السعدية
خسران يجبر بالربح، وفي التلف بالسرقة
والنقص إذا نذر أخذ البدن من التفتت
وجهاً، وطرد جماعة الوهبين في الألفة
لعداوة، والأصح في الجميع الجبر.

إذ حصل التقصير من النقص - فوجهاً
لعدمه أنه خسران فيجبر بالربح الحاصل معه،
لأنه بقبض العامل حار مال مضاربة،
وأصحها: يلف من رأس المال لا من الربح،
لأن المثل لم ينفك بالمثل

كما لو اشترى حبة من حانلاً أو شجرة عليه
ثمرة فلا وجه أن يولد وللمرة مال مضاربة
وتحق كل ما يحصل من هذه الفوائد مال
مضاربة، لمصونها بسبب شراء التماسل
الأمثل^(٢).

وقال الحنفية - على الصحيح كما ذكر
الردفوي - من جملة الربح: الثمر والثمرة
والأجرة والأرض وكذا انتفاع، وقال في
التمروغ: ويتوجه فيه وجه^(٣).

جبر تلف مال المضاربة وخسارته:

٥٠ - ذهب الحنفية والشافعية والمالكية إلى أنه
نوسف بعض مال المضاربة بعد تحريكه
والنصرف فيه أو خسرانه يجبر بالربح إن
كان، أي يكمل من الربح ما نقص بالتلف أو
الخسر من رأس المال. ثم إن لم يكن ربح أو زاد
التلف أو الخسر من الربح فإنه يكون من رأس
المال. ولهم تفصيل

قال الموصلي: ما هلك من مال المضاربة
فمن الربح لأنه نوع كالغزو في باب الزكاة، فإن
زاد من رأس المال لأن المضارب أمر فلا
شعاع عليه، إن انقسم الربح والمضاربة
بحلها ثم هلك رأس المال أو بعضه رجع في

(١) ٢٤٠٠، ٢٤٠١، ٢٤٠٢، ٢٤٠٣

(٢) ٢٤٠٤، ٢٤٠٥

(٣) ٢٤٠٦، ٢٤٠٧، ٢٤٠٨، ٢٤٠٩

الذي وقاية لرأس عامه لأنه لا يأمن الخسران فيجبره بالربح، ومع امتناع العامل لا يأمن أن يلزمه رد ما أخذ في وقت لا يقدر عليه، فلا يجبر واحد منهما^(١).

وذهب المالكية إلى أنه يجبر حرمان المضاربة بالربح، هذا في المضاربة الصحيحة أو الثامنة التي فيها فراض المثل، وأما التي فيها أجرة المثل فلا ينشئ فيها جبر، وضامه ذلك أن كل مسألة خرجت عن حقيقته المضاربة من أصلها ففيها أجرة المثل، وأما إن شاكلها المضاربة لكن أخل بها شرط فيها مضاربة المثل.

وبعد دخل المضارب ورأى المال على عدم خسر بالربح لم يعمل به والشرط ملغي، قال الصفاوي: هذا هو ظاهر ما مالئ وأبى الناس، وحكى بهرام مقابله عن جميع قتالوا سحل: يجبر ما لم بشرط حلالة ولا عمل بذلك: فخره في الجبر، واختاره غير واحد، وهو الأقرب لأن الأصل إحصاء الشرط لخبر الصالحين على شروئهم^(٢) ما لم يعارضه نص.

هذا، وإن تلف بعض مال المضاربة، أما إذا تلف كله بأفة ممدوية قبل التصرف أو بعده فنرفع المضاربة، وكذلك لو تلف المثل، لكن لو تلف أجنبي جميع مال المضاربة أو بعضه أحد منه مله واستمر - فيه المضاربة^(٣).

وقال البهوتي: إن تلف رأس المال أو تلف بعضه بعد تصرفه، أو تعيب رأس المال، أو خسر بسبب مرض، أو صغير صفة، أو نزل المهر به، ثم تصرف المضارب في رأس المال، جبرت الوضعية من ربح بانيه قبل قسمته، نافذة أو مع تنقيضه بالحدوبة، لأنه مضاربة واحدة فلا شيء للعامل إلا بعد كمال رأس المال.

وإن تلف بعض رأس المال قبل تصرف العامل به فسخ المضاربة في التالف، وقال رأس المال هو الباقي خاصة، لأنه مال ملك على جهة قبل التصرف، أشبه التالف قبل القبض، وفارق ما بعد التصرف لأنه دار في التجارة.

وقالوا: وسبب شيء العقد على رأس المال وجب جبر خسرانه من ربحه وإن اقتضا الربح لأنها مضاربة واحدة، ولجزم قسمته وتعدت ما في إلا ما ساقهما على ذلك، لأنه مع امتناع ربح

١. تلف المهر ٥١٧ - ٥٢٠.

٢. حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٣. راجع المصنف في ١٢٦٦ من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٤. راجع المصنف في ١٢٦٦ من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

١. راجع المصنف في ١٢٦٦ من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٥١٩

آثار المضاربة الفاسدة:

٥٣ - ذهب الخنفة والخنفة والخنابلة إلى أنه يتربى على فساد المضاربة:

أ - أن الربح - إن حدث - يكون كله لرب المال لأن الربح بماء ماله، والمال يستحق المضارب شطراً منه بالشرط، ولم يصح الشرط لأن المضاربة إذا فسدت قسد الشرط، فلم يستحق المضارب من الربح شيئاً، وكان كله لرب المال.

ب - أن المضارب له أجر مثله - خسر المازن أو ربح - لأن عمله إما كان في مقابلة المسمى، فإذا لم تصح التسمية وجب رد عمله عليه، وذلك معتذر، فوجب له أجره الفشل - ولأن المضاربة انقاسدة في معنى الإجارة الفاسدة، والإجير لا يستحق المسمى في الإجارة الفاسدة، وإنما يستحق أجر المثل^(١)

وعند الخنفة يكون للمضارب أجر مثل عمله مطلقاً، وهو طاهر الرزية، ربح المال أولاً، بلا ريباء على للشروط حللاً لا محذور، وعن أبي يوسف أن المال إذا لم يربح لا أجر للمضارب، وقال ابن عابد بن: إنه هو الصحيح، ثم لا تربو المضاربة الفاسدة على الأصحفة، ثم قال: بخلاف فيما إذا ربح، وأما إذا لم يربح

وقالوا بجبر أيضاً بالربح ما عطف من مال المضاربة بمساوي، وألحق به ما أخذه نص أو عشار، وإن وقع الثمن قبل العمل بالمال، ما لم يخص رب المال من العامل مال المضاربة، فإن قبضه نافعا عن أصله لم رده له فلا يجبر بالربح لأنه حيثئذ صار مضاربة مستأنفة، والجبر، غا يكون إذا بقي شيء من أصل المال، فلو تلف جميعه فأنى له ربه ببطله فلا حرج للأول بربح الثاني^(٢)

ما يستحقه رب المال في المضاربة الصحيحة:

٥١ - يستحق رب المال في المضاربة الصحيحة الربح المسمى إذا كان في المال ربح، وإن لم يكن فلا شيء له على المضارب^(٣).

زكاة مال المضاربة:

٥٢ - اتفق الفقهاء على أن زكاة رأس مال المضاربة على رب المال^(٤)

وأما زكاة الربح فمختلفة فيها خلاف وتصلب ينظر في مصطلح: (زكاة ف ٩٦)

(١) شرح المبسر ٣/ ٥٩٠، ٥٩٩، ٧٠٠

(٢) جامع المشققات ٢/ ٥٨

(٣) شرط لمصرسي ١/ ٢٠١، والمواعين السنية ١/ ١٠١، ولفظة ١/ ٩٨، والفتاوى ١/ ٢٠١، وأبني ٣/ ٣٨٢

(٤) جامع المبسر ٣/ ٥٩٨، ورواها طهالين ٢/ ٩٢، وكشاف ٢/ ٥٩٠، ٥٩١

توليء الصراف، وهذا الأجر يكون في ذمة رب المال.

وللمضارب في كل من هذه الصور مع أجر الفتل مضاربة مثل المال في ربحه - إن ربح - لا في ذمة رب المال، حتى إذا لم يحصل ربح لم يكن له شيء.

ب - يستحق المضارب مضاربة مثل المال. ومن ذلك ما إذا اشترى علم نصيب العامل من الربح، أو إذا أجهت المضاربة، أو أجلت ابتداء أو انتهاء، أو ضمن العامل، أو شرط عليه شراء ما بقل وجوده، فللمضارب في كل صورة مضاربة قلل في الربح إن حصل وربح المانة، وإلا فلا شيء. نه في ذمة رب المال.

ج - يستحق المضارب أجر مثله. وذلك في غير ما سبق - ونحوه - من المضاربات النكاحية، كاشتراط يدها أو مشاورته، أو أمعن عليه، أو كخياطة أو فرز، أو تعيين محل، أو زمن، أو شخصي، أو مشاركة، أو خلط.

وفرق المالكية بين ما فيه مضاربة المثل وما فيه أجر المثل من المضاربات الفاسدة من وجوه: أنه أن ما فيه مضاربة المثل لا شيء، فللمضارب فيه إن لم يحصل ربح، بخلاف أجرة المثل فإنها لا ترتبط بحصول ربح، بل تثبت في الذمة ولو لم يحصل ربح

فأجر المثل بانثاء ما بلغ، لأنه لا يمكن تقديره بنصف الربح المعلوم، تكن في استوائيات: ما قاله أبو يوسف مخصوص بما إذا ربح، وما قاله محمد أن له أجر المثل بانثاء ما بلغ فيما هو أعلم^(١).

والأصل عند المالكية: أن كل مسألة خرجت من حثيفة المضاربة من أصلها فبها أجرة المثل، وأما إن شملتها المضاربة لكن خلت منها شرط فبها مضاربة المثل. وقالوا: إذا قلت المضاربة فإن ما يستحقه المضارب يختلف باختلاف الأحوال، على ما يلي:

أ - يستحق المضارب أجرة مثله ومضاربة مثل المال في ربحه إن ربح. ومن ذلك ما إذا كان رأس المال عرضا دفعه رب المال وتولي المضارب بيعه وعمل ثمنه مضاربة، أو كان رأس المال ربحا أو ودية، أو ديناً وكل رب المال المضارب عنى تخليصه والعمل بما خلصه مضاربة، أو كان أحد التقدين دفعه رب المال إلى المضارب لمصرفه ثم يعمل بما صرفه مضاربة. فللمضارب إن عمل أجر مثله في تولي بيع العرض أو تخليص الرهن أو الوديعة أو الدين، أو في

(١) مائنة ابن عسك ١٨١/٩

٥٥ - وقال الخنابلة: لا ضمان على العامل في المضاربة الفاسدة، لأن ما لا ضمان في صحيحه لا ضمان في فاسده^(١).

اختلاف رب المال والمضاربة:
قد يختلف رب المال والمضارب في بعض المسائل منها:
أولاً - اختلاف رب المال والمضارب في العموم والخصوص:

٥٦ - فصل في المنفعة اختلاف رب المال والمضارب في العموم والخصوص فقالوا: إن اختلفا في العموم والخصوص فالقول قول من يدعي العموم، بأن ادعى أحدهما المضاربة في عموم التجارات أو في عموم الأمانة أو مع عموم الأشخاص، وادعى الآخر نوعاً دون نوع ومكاناً دون مكان وشخصاً دون شخص، لأن لو لم يدعي العموم موافق لمقتضى العقد، رغب الربح. وهذا في العموم أو فرد ولو اختلفا في الإطلاقي والتفصيلي فالقول قول من يدعي الإطلاق لأنه أقرب إلى المقصود بالعقد وهو الربح.

وقال الحسن بن زياد: إن القول قول رب المال في اتصلايين جميعاً، وقيل: إنه قول زفر،

ب - أن ما فيه مضاربة مثل يفسخ قبل العمل ويثبت بالعمل، وما فيه أجره مثل يفسخ متى انقطع عليه وله أجره ما عمل.

ج - أن العامل يكون أحق من المرمم إذا كان له مضاربة المثل، ويكون أسوأه إذا كان له أجر المثل. على ظاهر المدونة والخوكرية، ما لم يكن النسأ باشتراط عمل يده - كأن يشترط عليه أن يخط مثلاً - فإنه حينئذ يكون أحق به من المرمم لأنه صانع^(٢).

٥٧ - نقل في النواحي الهندية عن الفصول العمادة أن كل ما جاز للمضارب في مضاربة التصحيح من شراء وبيع أو إجارة أو بضاعة أو غير ذلك فهو جائز في المضاربة الفاسدة^(٣).
وقال الشافعية والحنابلة: تصرفات العامل في المضاربة الفاسدة نافذة كتصرفاته في الصحيحة، إلا أن رب المال له في التصرف.

وقال الشافعية إذا تعدت المعبارة وبقي إلا أن لصح فوات شرط - ككونه غير نقد - نفذ تصرفه العامل نظراً ببقاء الإذن كالموكالة الفاسدة، هذا إذا قارضه بمالك بماله، أما إذا قارضه بمال غيره بوكالة أو ولاية أو قسده لمقرضه لعدم الأهمية فلا ينفذ تصرفه^(٤).

(١) الفروع الفاسدة ر. د. غ. ١: ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١

ودعت أيضا، فالتقول قول العامل، لأنه مدعى عليه وهو أمين، ولأن القول في مقدار القرض للمقايض أمانة أو ضمانة كما لو أذكره، ولأن الأصل عدم، فيض فلا يلزمه إلا ما أقر به، ولأن رب المال يدعي عليه قرض شيء وهو ينكره، والقول قول المنكر.

ونقل ابن قدامة عن ابن المنذر قوله: أجمع من نحفظ عنهم من أهل العلم أن القول قول العامل في قدر رأس المال.

وقيد لمشاغبة المحكم السابق بما إذا لم يكن في المال ربح، فأما إن كان في المال ربح ففي المسألة وجهان: أحدهما أن القول قول العامل، والثاني أنها يتحالفان، لأنهما اختلفا فيما يستعدان من الربح فتعالفا كما لو اختلفا في قدر الربح المشروط، فإن الشيوخي والصحيح هو الأول لأن الاختلاف في الربح المشروط اختلاف في صفة العقد فتعالفا، كالتباين إذا اختلفا في قدر الثمن، وهذا الاختلاف فيما قبض، فكان الظاهر مع الذي ينكره كالتباين إذا اختلفا في قبض السهم فإن القول قول البائع

وأضاف المحضية أنه لو كان الاختلاف مع ذلك في مقدار الربح فاشترى رب المال في مقدار الربح فقد لأنه يستفاد من جهة، وأيهما

ووجهه أن الإذن يستفاد من رب المال فكان القول في ذلك قوله

فإن قامت بينة لهما فالبينة بينة مدعي العموم في الاختلاف في العموم والخصوص لأنها تثبت زيادة، وبينة مدعي التثنية عند الاختلاف في الإطلاق، واستتيب لأنها تثبت زيادة فيه بينة الإطلاق مكية.

ولو انتفا على الخصوص لكنهما اختلفا في ذلك الخاص، فقال رب المال: دعت إليك مضاربة في البر، وقال المضارب: في الضعام. فالتقول قول رب المال - باتفاقهم - لأنه لا يمكن الترجيح هنا بالمقصود من العقد لاستراجهما في ذلك فراجع بالإن، وأنه يستفاد من رب المال. فإن أقاما بينة - فالبينة بينة للمضارب لأن بينة مثبتة وبينة رب المال نافية، لأنه لا يحتاج إلى الإثبات والمضارب يحتاج إلى الإثبات لدفع انضمام عن نفسه، فالبينة مثبتة للزيادة أولى^(١).

ثانياً - اختلاف رب المال والمضارب في قدر رأس المال:

٥٧ - ذهب النقهاء إلى أنه إذا اختلف رب المال والعاس في قدر رأس المال استدفع للمضاربة فقال رب المال: دعت ألفين، وقال العامل: بل

(١) أخرجه المصنف (١٠١) ١٠١، وموسى ههنا ٢٢٢

ولو قال المضارب: دفعت إلي مضاربك وقال رب المال: بل أقرضتك، فالتقول قول المضارب لأنها اتفاقاً على أن الأخذ كان بإذن رب المال، ورب المال يدعي على المضارب الضمان وهو ينكر فكان لقول له، فإن قامت بينكما دليلة بينة رب المال لأنها ثبت أصل الضمان^(١)

وعند المالكية: لو قال رب المال: أعطيتك المال مضاربة، وقال العامل: بل سلفا فالتقول قول العامل، لأن رب المال هنا مدعي في الربيع فلا يصدق.

ولو أن رجلاً قال لرجل: لك عندي ألف درهم مضاربة، وقال رب المال بل هي عندك سلفا، فالتقول قول رب المال^(٢).

وعند الشافعية: كما قال الشهاب الرملي - لو قال المالك: مضاربة، وقال الآخر: قرضاً، عند بقاء المال ورجوعه، فالظاهر أن القول قول مدعي القرض لأمر منها: أنه قادر على جعل الربح له بقوله: اشتريت هذا لي فإنه يكون القول قوله، ولو انعكس فونهما بعد تلف المال في يد العامل صدق العامل - كما أنفي الانتصاري والبنغوي وابن الصلاح - لأنها اتفاقاً على جواز التصرف والأصل عدم انحصار، وإن

أقام بينة تثبت، وإن أقامها فالبينة بينة رب المال في دعواه الزيادة في رأس المال لأنها في ذلك أكثر إثباتاً، وبينه المضارب في دعواه الزيادة في الربح لأنها في ذلك أكثر إثباتاً^(٣).

ثالثاً - الاختلاف بين رب المال والمضارب في أصل المضاربة:

ذكر الشافعية للاختلاف بين رب المال والمضارب في أصل المضاربة صوراً منها:

١ - اختلافهما في كون رأس المال مضاربة أو قرضاً:

٥٨ - فصل الشبهة حكم اختلاف رب المال والمضارب في كون رأس المال كان مضاربة أو قرضاً.

فقال الحنفية: لو قال رب المال: دفعت إليك المال مضاربة، وقال المضارب: أقرضتني المال والربح لي، فالتقول قول رب المال لأن المضارب يدعي عليه التملك وهو منكر، فإن أقام بينة، فالبينة بينة المضارب لأنها تثبت التملك، ولأنه لا تنافي بين البيتين، لجواز أن يكون أعطاه مضاربة ثم أقرضه.

(١) قد أورد الحارثي ١/ ١٢٢، والدرية ٥/ ١٢٧، والمهذب ٢/ ٢٩٦، وروضة الطالبين ٥/ ١٢١ - ١٢٧، والمغني ٥/ ٢٤٨.

(٢) مطبوع طبع ٦/ ١١٠
(٣) الطائفة ٥/ ١٢٧

يسفها، الربح بشرطه وهو منكر فكان القول قوله أنه لم يشرط، ولأن المضارب بدعي استحقاقا في مال الغير فالتقول قول صاحب المال.

ولو قال المضارب: أفرضني المال والربح لي، وقال رب المال: دفعته إليك بضاعة فالتقول قول رب المال، لأن المضارب بدعي عليه التمليك وهو منكر، فإن أقام بینه فالبينة بینه المضارب^(١).

وقال المالكة: إن دعي استعمال أنه مضاربة، وقال رب المال: من أضمنت سمعت تتعين لي به، فإن القول حينئذ قول رب المال بعبئته أنه ليس بمضاربة، ويكون للمدعي أمر مثله ما لم يزد على ما ادعاء فلا يزداد، وإن نكح كان القول قول العاص مع بینه إذا كان ممن يستعمل حله في المضاربة^(٢).

وقال الحنابلة: إن قال رب المال: كان بضاعة فربحه لي، وقال العاص: كان مضاربة فربحه لنا. حلف كل منهما على إنكار ما ادعاء خصمه، لأن كلا منهما منكر لما ادعاء خصمه عليه، وانكار قول المنكر، وكان للمدعي أحجزة مثله، وبما بقي لرب المال لأنه عاص حاله تابع^(٣).

أقام كل منهما بینه بما ادعاء وجهان أو جههما تقديم بینه الثالث لأن معناه زيادة علم^(٤).

وقال الحنابلة: لو دفع إليه مالا سحريا لم يختلفا فقال رب المال: كان مضاربة على النصف - مثلا - فربحه بيننا، وقال المدعي: كان قرصا فربحه كله لي. فالتقول قول رب المال. لأن الأصح بقاء ملكه عليه، فيحلف رب المال. ويقسم الربح بينهما نصفين، وإن أقام كل واحد منهما بینه بدعيه تعارضت اليثان وسقطت، وقسب الربح بينهما نصفين، نص عليه في رواية بها، لأن الأصح بقاء ملك رب المال عليه وشبهه بالربح، لكن قد اختلف بتصنيف الربح لتعاقب فسخ الباقي على الأصحاب، وللذهب تقديم بینه العاص^(٥).

ب - اختلافهما في كون رأس المال مضاربة أو بضاعة:

٥٩ - للشعفاء تفصيل في اختلاف طرفي المضاربة في كون رأس المال مضاربة أو بضاعة:

فقال الحنفية: لو قال رب المال: دفعك إليك بضاعة، وقال المضارب: مضاربة، فالتقول قول رب المال، لأن المضارب

(١) دعي لصاحبه ١٠٠٩.

(٢) المضاربة ٢٧٥، ومعه ٢٧٤.

(٣) فسخه، فسخه ٢٧٤.

(٤) أنكر الملك وحده الرمي ٢١٠.

(٥) كذا في فسخه ٥٨٣ - ٥٨٤.

ج - اختلافهما في كون رأس المال مضاربة أو غصباً:

٦٠ - قال الحنفية لو قال المضارب دفعته إلي مضاربة، وقد ضاع المال قبل أن أصل به، وقال رب المال: أخذته غصباً، فلا ضمان على المضارب لأنه ما تكر بوجود السبب الموجب للضمان عليه وإنما أقر بتسليم رب المال إليه وذلك غير موجب للضمان عليه؛ ورب المال يدعي عليه القنصب الموجب للضمان وهو ينكر، فإن كان عمله به ثم ضاع فهو ضامن للمال، لأن عمله في مال الغير سبب موجب للضمان فيه ما لم يثبت إذن صاحبه فيه ولم يثبت ذلك لإنكاره، فلما إن أقام البينة فالبينة بين المضارب في الوجوهين لأنه يثبت تسليم رب المال والإذن له في العمل بینه

ولو قال المضارب: أخذت منك هذا المال مضاربة فضاع قيل: أن أصل به أو بعد ما عملت، وقال رب المال: أخذته مني غصباً، فالقول قول رب المال، والمضارب ضامن، لأنه أقر بما أخذ وهو سبب موجب للضمان، ثم ادعى المسقط وهو إذن صاحبه فلا يصدق في ذلك إلا بحجة^(١).

وقال المالكية، إذا قال العامل: المال بيدي

مضاربة أو وديعة، وقال رب المال: بل غصبته مني أو سرقته مني، فإن القول قول العامل مع يمينه واليمين على رب المال، لأنه مدع، ولأن الأصل عدم الغصب والسرقة ولو كان مثله يشبه أن يغصب أو يسرق^(٢).

د - اختلافهما في كون العقد مضاربة أو وكالة:

٦١ - قال الشافعية: إذا اختلف العامل ورب المال في أصل المضاربة فقال العامل ضاربتني وقال المالك: بل وكلتك صدق المالك بيمينه، لأن الأصل عدم مقابلة العمل بشيء، فإذا حلف أخذ المال وربيعة ولا شيء عليه للآخر، فإن أقام يمينين فالظاهر - كما قال الأنصاري - تقديم بينة للعامل لأن معها زيادة علم.

وقال الشهاب الرملي: صدق المالك بيمينه، إذ القاعدة أن من كان القول قوله في أصل الشيء كان القول قوله في صفته، مع أن الأصل عدم الائتمان الدفع للضمان^(٣).

هـ - جعود العامل المضاربة:

٦٢ - قال الحنفية، لو جحد المضارب المضاربة

(١) شرح الحرشي ٢٦٤: ٢٦٥.

(٢) أمسي الخشب ومنية الرملي ٢: ٢٩١، وروضة المحتسبين

١٤٧: ١٥.

١٤١: مسعود ٩٤: ٩٩، وشعري الهنكية ٢٢٥: ٢٢٦.

المال: اشترتها للمضاربة، أو قال العامل: اشترتها للمضاربة، وقال رب المال: بل لنفسك.. فأنقول قول العامل، لأنه قد يشري لنفسه وقد يشري للمضاربة ولا يتميز أحدهما عن الآخر إلا بالنية فوجب الرجوع إليه، ولأن الاختلاف هنا في نية المشتري وهو أهمل بما نواه لا يطلع عليه أحد سواء، فكان القول قوله فيما نواه.

وفرق النووي بين المسالكين فقال: إذا قال العامل: اشترت هذا للمضاربة، فقال المالك: بل لنفسك.. فأنقول قول العامل على الشهور، وفي قول: قول المالك، لأن الأصل عدم وقوعه عن المضاربة، ولو قال العامل: اشترتته لنفسي، فقال المالك: بل للمضاربة.. صدق العامل بيده قطعاً

وقال الشربيني الخطيب: يصدق العامل في قوله: اشترت هذا الشيء للمضاربة وإن كان خاسراً أو لم يكن وإن كان رابحاً، لأنه مأمون وهو أمرف بقصد، ولأنه في الثانية في يده.

وقال: محل قبول قوله إنه اشتراه لنفسه إذا وقع العقد على النعمة لأن التعويل فيه على النية، أما إذا ادعى أنه اشتراه لنفسه وأقام المالك بينة أنه اشتراه بعين مال المضاربة فبقي وجهان: رجح ابن القفري منهما أنه يبطل العقد، وبه صرح المناوردي والشافعي والغزالي وغيرهم..

أصلاً ورب المال يدعي دفع المال إليه مضاربة فالقول قول المضارب، لأن رب المال يدهي عليه قبض ماله وهو يتكرر فكان القول قوله، ولو جحد ثم أقر. فروى ابن سبعة عن أبي يوسف قوله في رجل دفع إلى رجل مالا مضاربة ثم طلبه منه فقال: لم تدفع إلي شيئاً، ثم قال: بلى استغفرتك العظيم قد دفعت إلي ألف درهم مضاربة.. هو ضامن للمال، لأنه أمين والأمين إذا جحد الأمانة ضمن كأنودع، ومعنا لأن عقد المضاربة ليس بعقد لازم، بل هو عقد جائز محتمل للفسخ، فكان جحدده فسخاً له أو رفضاً له، وإذا ارتفع العقد صار المال مضموناً عليه، فإن اشترى به مع الجحد كان مشترى لنفسه لأنه ضامن للمال فلا يبقى حكم المضاربة، لأن من حكم المضارب أن يكون المال أمانة في يده، فإذا صار ضامناً لم يبق أمناً، فإن أقر بعد الجحد لا يرتفع الضمان، لأن العقد قد ارتفع بالجحد فلا يعود إلا بسبب جديد^(١).

وأبعباً - اختلاف رب المال والمضارب في كون ما اشترى للمضاربة أو للعامل:

٦٢ - نحب الشافعية والحنابلة إلى أن العامل إن قال: اشترت هذه السلعة لنفسي، وقال رب

(١) بدائع الصانع ١/ ١٧١ - ١٧٢

المضارب من غير بينة ويضمن المضارب للبائع ألف درهم. ولا يرجع على رب المال بشيء، وكذلك الجواب في الوجه الثالث، وفي الوجه الرابع: ذكر أن المضارب يصدق على رب المال في حق تسليم ما في يده من رأس مال المضاربة إلى البائع، وإذا هلك في يده وأراد أن يرجع على رب المال بألف آخر فإنه لا يكون مصدقا.

ولو كان المضارب اشترى الدابة بألف المضاربة، ثم نقد شتمها من مال نفسه، وقال اشتريتها لنفسى، وكذبه رب المال فالتقول قول رب المال، وتأخذ المضارب ألف المضاربة قصاصا بما أداه، ولو كان اشترى الدابة بألف درهم، ولم يسم مضاربة ولا غيرها، ثم قال اشتريتها لنفسى فالتقول قوله.

وإن اتفقا أنه لم تحضر للمضارب نية وقت الشراء، فعلى قول أبي يوسف يحكم بالنقد إن نقد من مال المضارب كان الشراء للمضاربة، وإن نقد من ماله كان الشراء له، وعند محمد يكون الشراء واقعا للمضارب نقد من ماله أو من مال المضارب، كما في التوكيل الخاص^(٦١).

كما نقله عنهم الأذرعى وغيره لأنه قد يشترى نفسه بمال المضاربة هدوانا، ويرجع صاحب الثور أنه يحكم به للمضارب ثم قال: قال الإمام والخزالي والقشيري: كل شراء وقع بمال المضاربة لا شك في وقوعه لها ولا أثر لنية العامل، لأن المال له في الشراء.

ثم قال الشريفي الخطيب: والتقول بالبطلان أوجه كما اعتمدته الشهاب الرملي^(٦٢).

وقال الخنفي: من دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى دابة بألف درهم ولم يقل عند الشراء أنه اشترها للمضاربة، فلما قبضها قال: اشتريتها وأنا أنوي أن تكون على المضاربة، وكذبه رب المال فقال: اشتريتها لنفسك، هل يصدق المضارب فيما قال؟ فهذه المسئلة لا نخلو من أربعة أوجه: إما أن يكون مال المضاربة والعداة قائمين وقت إقرار المضارب، أو كانا هالكين، أو كانت الدابة قائمة ومال المضاربة هالكا، أو كان مال المضاربة قائما والدابة هالكة ففي الوجه الأول القول قول المضارب مع بينة، فإن هلك مال المضاربة في يده قبل التسليم إلى البائع فإنه يرجع على رب المال بثمنه وبمعلمه إلى البائع، وفي الوجه الثاني: لا يصدق

(٦١) مقتضى الهدية ٣٢٢/٤، ٣٢٣، وانظر روضة المفصل للمصنف ٥٩٥-٥٩٦.

(٦٢) الشهاب ٢٨٩/١، وروضة الطالبين ١٢٦/٥، ومنه المحتار ٥٩٦/٢، وكذلك للناع ٥٠٣/٣، والنفسي ٧٦/٥.

ويرى المالكية في قول أنه عند عبثة الفساد يكون القبول لم يصدق الفساد^{١١١}

سابعاً - اختلاف رب المال والمضارب في تلف رأس المال:

٦٦ - اتفق الفقهاء على أنه إذا اختلف العامل ورب المال في تلف المال، بأن ادعى العامل وأكذره رب المال، فاقول قولي انعامل لأنه أمين والأصل عدم الحجة.

قال النووي: بعدد اعمالي يمينه. هذا إذا لم يذكر عبث التلف ولا يكلف يمينه. أما إذا ذكر مسبب التلف وكان السبب خفياً كالسرقة صدق يمينه. وإن ادعى بسبب ظاهراً كالحريق والغرة والسيل فإن لم يعرف ما ادعى تلك البشة لم يقبل قوله في الهلاك به، وإن عرف بالمشكلة أو الاستفاضة، نظر إن عرف عمومه صدق بسلامته، وإن لم يعرف عمومه واحدة من أنه لم يتسبب قال المضاربة صدق بيمينه.

وأضاف القردوير واليهودى محل ذلك، إذا لم نعلم حتى كذبه أو شهد بخلاف ذلك فربنا أو بينة بن قصده بلا بينة نؤمن. ورواى اليهودى

خامساً - اختلافهما في انقضاء عقد الإذن:

٦٤ - ذهب الفقهاء إلى أن القبول لكون المضارب إذا قال رب المال له: كنت جهنك عن شراء هذا، وقال أم نهني، لأن الأصل في عدم النهي، ولأن قول رب المال دعوى خيانة على المضارب، فكان القول قوله^{١١٢}

سادساً - اختلاف رب المال والمضارب في صحة عقد المضاربة أو فساد:

٦٥ - ذهب حنفية والمالكية في المنع إلى أنه إذا ادعى المضارب فساد المضاربة فاقول قولي نعم انفس. وإذا ادعى رب المال فسادها فاقول للمضارب، معنى أن القول لمدي السعة من رب المال والمضاربة وزاد مالكية ولو طلب الفساد، لأن هذا انبات ليس من الأبواب التي يقلب فيها الفساد. وهذا هو المذهب.

واستثنى الحنفية من هذا الأصل ما إذا قال رب المال: رطت لك الثلث وزيادة عشر، وقار المضارب الثلث، فاقول للمضارب ويؤخذ من اقواعد استمرارية في شراء مية والخمسة أنه عند اختلاف في فساد عقد المضاربة أو صحته يكون القول لمدي السعة منهما

^{١١١} وأما من ادعى أن المضارب يمينه من ٢٢٢، وشيخ المصنف مع ٢٢٢. وأما من ادعى أن المضارب يمينه من ٢٢٢، وشيخ المصنف مع ٢٢٢. وأما من ادعى أن المضارب يمينه من ٢٢٢، وشيخ المصنف مع ٢٢٢.

^{١١٢} ورواية الفقهاء ٢٢٢، ورواية الفقهاء ٢٢٢، ورواية الفقهاء ٢٢٢، ورواية الفقهاء ٢٢٢.

وإن ادعى الهالك بأمر ظاهر كلف بيته تشهد به، ثم حلف أنه علف به.

وقال الصاري: توجع السمين هو الرجيع، وقيل: بقرمين، والحلف جار على الخلاف في إثبات التهمة، وفيها أنوال ثلاثة: قبل تنوجه مطلقاً وهو المتمد، وقيل: لا مطلقاً، وقيل: تنوجه إن كان منهما عند الناس وإلا فلا^(١).

ثامناً - اختلاف رب المال والمضارب في الربح الحاصل بالمضاربة:

٦٧ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه إذا اختلف العامل والمالك في الربح، فمال العامل: ما ربحته، أو ما ربحته إلا الفاء فقال المالك: أنفق، فالقول قول العامل، وصرح الشافعية بأن العامل يملك يمينه^(٢).

وقال الشافعية والحنابلة: إذا قال المضارب: ربحته الفاء، وادعى أنه غلط فيه، وأظهر ذلك خوفاً من نزاع المال من يده لم يقبل منه، لأن هذا رجوع عن إقراره بما هو غيره فلم يقبل في حصة الآخر^(٣).

(١) روضة البصائر للسبكي ١/ ٥٩٢، وشرح مصيبر وحانية العدوي ١/ ٧٠-٧١، وروضة الطالبين ١/ ١٤٨.

١/ ١٦٩، والمصنف ٥/ ٧٦.

(٢) روضة الطالبين ٥/ ١٤٥، وكتاب القناع ٣/ ٥٩٣.

(٣) روضة البصائر للسبكي ١/ ٥٩٨، وروضة الطالبين ٥/ ١٤٥.

ثامناً - اختلاف رب المال والمضارب في قدر الجزء المشروط من الربح:

٦٨ - ذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه إذا اختلف رب المال والمضارب في قدر الجزء المشروط من الربح فادعى العامل النصف - مثلاً - وقال رب المال: الثلث، فالتقول قول رب المال لأنه لو أنكر لم يرجع رأساً كذا يقولونه فكذلك قدره، فإن أقاما جميعاً البينة غالبية بينة المضارب.

وقال زفر القول قول العامل لأنها اتفاقاً على أنه يستحق المضاربة، وظاهر الحال التسوي في كان القول قوله^(١).

وقال المالكية: نقول للعامل يمينه في قدر جزء الربح إذا تنازعا بعد العمل وأما قبل العمل فلا فائدة لكون القول قول العامل لأن رب المال فسخه بشرطين:

الأول - إن ادعى شبهة، أي جزءاً يشبه أن يكون جزءاً فراض في العمدة كالثلث أو النصف وقد جرت بهما عادة الناس، سواء أشبهه رب المال أم لا، وأما لو انفرد رب المال بالشبه فيكون لقوله.

الثاني - أن يكون المال بيد العامل ولو

(١) روضة البصائر للسبكي ١/ ٥٩٤، والقنوي القلبية ١/ ٣٩٤، وكتاب القناع ٣/ ٥٩٣.

عاشراً - اختلاف رب المال والمضارب
في رد رأس المال:

٦٩- نعب الخنبة والشاعبة في الأصح وهو قول عند الاختلاف إلى أنه إذا اختلف رب المال والعامل في رد رأس مال المضاربة إلى مالكه أو عدمه، فإن القول هو قول العامل وقول المالكة: القول قول العامل فإنه رد مال المضاربة إلى ربه حيث نفسه غير بينة، وإذا فلا بد من بينة تشهد به بالرد على المشهور، لأن الشاعبة في كل شيء أخذ بإشهاد لا ببرأته إلا بإشهاد، ولأنه أن نكون البينة مقسومة فلننطق، ولأنه من حلفه على دعوى الرد وإن لم يكن متهماً اضطراراً في عندهم

وقالوا هذا فيما إذا ادعى العامل رد رأس المال وربعه، أو ادعى رد رأس المال وحصة رب المال من أرباح حيث كان فيه ربح، وأما إن ادعى رد رأس المال دون ربح حيث كان فيه ربح فقال السخمي: يقبل قوله، وقال القاضي: لا يقبل قوله، وخالف المدونة عدم قبول قوله ولو أشى العامل بده قدر حصته من الربح، وقار المدوني كلام ابن رشد بقضبي اعتماد القول الأول

ويرى الحنابلة في انهذهب وهو مثالب الأصح عند الشافعية أنه إن ادعى العامل رد

حكماء، فلو سلمه لربه على وجه المفاضلة لم يكن القول قول العامل ولو مع وجود شبهة إن بعد قياسه، فإن حرم فالقول قوله... كما قاله أبو الحسن.

وقالوا: القول لرب المال يبينه - سواء كان قائماً حين قبل العمل أو بعده إن ادعى في قدر جزء الربح الشبه ولم يشبه العامل، فإن لم يشبه ربه أيضاً فمضاربة المثل - أي جزء مضاربة المثل^(١)

وذهب الشافعية إلى أن طرفي عقد مضاربة إن اختلفا في قدر الربح المشروط للعامل - فقد العامل: النصف، وقال المالكي بل الثلث - تحلفا كالمساكين، فإذا حلفا فسخ العقد، واختص الربح والخسران سالكاً، ووجب عليه للعامل أجره مثله وإن زادت على مداه، لأن مقتضى استحسانه والتفويض رجوع كل من المبرزين لصاحبه، فإن قدر فتيته، وقد رجع المال وربعه للمالك وقياسه رجوع العمل للعامل لكنه تعلل، فأوجبنا قيسه وهي الأجرة، وفي وجه أن الأجرة إن كانت أكثر مما ادعاه

العامل فليس له إلا ما ادعاه^(٢)

(١) شرح القاموس وعالمه ١١١، ج ٢ - ٢٣٧، ٢٣٨.

(٢) دوسا الفضل ٢١٥ - ٢١٦، وأبى عبد ٢١٧.

حفظ موارثه من الريح، ولا يتنسخ عقد المضاربة بموت العامل ارتكاباً لأخف الضررين، وهما: ضرر الورثة في النسخ، وضرر رب المال في إبقائه عندهم، ولا شك أن ضرر الورثة بالنسخ أشد لضياع حقهم في عمل موارثهم.

وإن لم يكن وراث العامل أميناً أتى الوارث بأمين، كالعامل الأول الذي مات في الأمانة وال ثقة، يكمل العمل في مال المضاربة ويكون بصيراً بالبيع والشراء، بخلاف أمانة الوارث فلا يشترط فيها مساواتها لأمانة المورث، والفرق أنه يحتاط في الأجنبي مالا يحتاط في الوارث، قلل الدسوقي: وبعضهم اكتفى بمطلق الأمانة في الأجنبي وإن لم تكن مثل الأمانة في الأول. وإن لم يكن الوارث أميناً ولم يأت بأمين كالأول سلم للوارث المال فريه تسليمياً جديراً، أي بغير أخذ شيء من ربح أو أجرة في نظير عمل من مات، لأن المضاربة كالتجارة لا يستحق جعلها إلا بتمام العمل، أي فكل ذلك عامل للمضاربة لا يستحق شيئاً إلا بتمام العمل فيها، ولتقرر هنا أنه لم يتم^(١).

وفي المدونة - بعد مثل ما سبق من التفصيل للمالكية - إن مات رب المال فهو لاء على مضاربتهم بحال ما كانوا إن أراد الورثة ذلك،

المال فأنكر رب المال.. فالتقول قول رب المال مع يمينه، نص عليه أحمد لأن العامل قبض المال لتضع نفسه فلم يقبل قوله في رده، ولأن رب المال منكر والقول قول المنكر، ولأن المضارب لم يقبض رأس المال إلا لتضع نفسه ولم يأخذه لتضع رب المال^(٢).

انقضاء المضاربة:

المضاربة تنسخ بأسباب منها:

أولاً: موت رب المال أو المضارب:

لا ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أن المضاربة تنسخ بموت رب المال أو المضارب، لأن المضاربة كالوكالة، أو كتمثيل عيبتها، والوكالة تبطل بموت الموكل أو التوكيل، غير أنهم قالوا: إن رأس المال إذا كان عند المورث عرضاً فإن للمضارب البيع لتتطبضه^(٣).

وذهب المالكية إلى أنه: إن مات عامل المضاربة قبل نقض رأس مالها فلوارثه الأمين - لا غيره - أن يكمل العمل على حكم موارثه، فيبيع ما بقي من سلح المضاربة ويأخذ

(١) روضة البعية القسطنطيني ١/٢٠٩، والمدونة ١٢٨/٥، وحاشية الدسوقي ١/٥٣٠، وشرح الخرشي وحاشية الدسوقي ١/٢٤٦، وانها قد ١/٣٩٦، وروضة الطالبين ١/١٦٥، والمغني ١/١٧٧، والإحصال ١/١٥٥.

(٢) بفتح السين ١/١٦٦، وحاشية ابن عابدين ١/١٨٩، وفضي المحتاج ٢/٣١٩ - ٣٢٠، وسهارة المحتاج ١/٢٣٢، وكشف القناع ٣/٢٢٧.

(٣) حاشية الدسوقي ١/٣٩٦.

فإن أراد التوراة أخذ ما لهم ليس لهم ذلك عدد
باللذات، ولكن نظراً في السبع، فإن رأى السلطان
وجه بيع باع فأوفى رأس المال، وما بقي من
الربح عسى ما اشتهر، وإن لم ير السلطان وجه
بيع آخر تسلك حتى يرى وجه بيع.

وفيها: إن كانت رب المال والمال في يدي
المضارب وله يعمل به بعد، فلا ينبغي - تم قوله
ذلك - أن يعد من به ويؤخذ منه، فإن نسب يعلم
العامل موت رب المال حتى يشتري بدار بعد
موت ربه، فقام مالك هو على المضاربة حتى
يعلم موته.^{١٢١}

ثانياً: فقدان أهلية أحدهما أو نقصها:

قد يمرض لأهلية رب المال أو المضارب من
عوارض الأمانة ما يذهبها أو ينقصها، كما قد
يكره سائرهم إنهاء المضاربة، ومن هذه
العوارض:

أ- الجنون:

٧١ - ذهب الفقهاء إلى أن الجنون المطلق إذا
اعترض أحد طرفي عقد المضاربة فإنه يبطل
العقد.^{١٢٢}

ب - الإضمار:

٧٢ - نصي تشديده على أن لإلغاء سبب
تسريح به المضاربة، فقالوا: إذا أعمر علم لأحد
طرفي عقد المضاربة ففسخ العقد كما يفسخ
بالجنون والموث.^{١٢٣}

ج - الحجر:

٧٣ - نصي لخشية والمخاطبة علم أن المضاربة
بطل بأحضر طرفاً على أحد العقادين
وقال المختار: إذا توسس أحد العقادين
في المضاربة بحيث لا يحسن التصرف
انفجرت المضاربة، لأنه عقد حذر من الطرفين
بطل بذلك كالكسالة.^{١٢٤}

ثالثاً: فسخ المضاربة:

٧٤ - فسخ المضاربة يكون من اسعادين
بإرادتهما أو من أحدهما بإرادته الشراء.

وبعض الفسخ بدول فسخ المضاربة أو
رضعها أو أسقطتها، أو بتوالي المالك للعامل لا
تصرف بعد هذا، ونحو ذلك، وقد يحدث
بالفعل كاسترجاع رب المال رأس مال
المضاربة كله وغير ذلك.

وعند الفسامة من اعتماد الجائزة غير
اللازمة، والأصل فيه أنه يجوز لكل من رب

١٢١ - مذهب الجمهور.

١٢٢ - مذهب الجمهور، ١٢٣ - مذهب الجمهور، ١٢٤ - مذهب الجمهور.

١٢٥ - مذهب الجمهور.

١٢٦ - مذهب الجمهور، ١٢٧ - مذهب الجمهور.

إبطالاً لمقده في التصرف فلا يثبت ذلك، وإن كان رأس المال دراهم أو دنانير وقت الفسخ وانتهى صح الفسخ وانتهى، لكن له أن يصرف استدراهم رأس دنانير والدنانير إلى دراهم استحياساً، أي لتوافق جنس رأس المال - لأن ذلك لا يعد بيعاً - أي للعين - لاتحادهما في الثمنية^(١١).

وقال انشافية: وفلعمس بعد الفسخ بيع مال المضاربة إذا توفع فيه ربحاً كان فخر بسوق أو رغب، ولا يشترى لارتفاع عقد المضاربة مع انتفاء حظه فيه.

ويلزم للمعامل مسيغاً دين مال المضاربة إذا فسخ أحدهما، أو فسخ أو أصبح العقد، لأن الدين ناقص وقد أخذ للمعامل من المالك ملكاً تاماً غيرد كما أخذ، سواء أكان في المال ربح ثم لا، ولو رضي بقول أخواته جاز. ويلزم للمعامل ثبناً تنضيض رأس المال إن كان عند الفسخ عرضاً وطلب المالك تنضيضه، سواء أكان في المال ربح ثم لا^(١٢).

وقال المختار: إذا انقضت المضاربة والمال غاص لا ربح فيه أمئذ ربح، وإن كان فيه ربح قسماء غني ما شرطه، وإن انقضت والمال

المال والمضارب فسخ للعقد بإرادته المفردة متى شاء. وعلى هذا اتفق الفقهاء في الجملة، غير أنهم اختلفوا بعد ذلك.

فقال انشافية والمختار: لكل من العاقدين فسخ عقد المضاربة متى شاء دون اشتراط علم الآخر ويكون رأس المال ناشئاً وقال الحنفية: لكل من رب المال والمضارب الفسخ بشرط علم صاحبه ويكون رأس المال غنياً عند الفسخ.

وقال المالكية: حتى كفي منهما في الفسخ مقيد بكونه قبل شراء المبلغ بالمال^(١٣) ولهم في ذلك وغيره تفصيل.

قال المالكية: إذا نهى رب المال المضارب عن العمل بماله قبل العمل تحل عقد المضاربة ويصير المال كالودعة، فإذا عمل بعد ذلك، فله التبريع وحده وعليه الخسر، وليس لرب المال عليه إلا رأس المال^(١٤).

وقال الحنفية: لو نهى رب المال المضارب عن التصرف ورأس المال عروض وقت النهي لم يصح نهيه، شي ولا ينزل بهذا النهي - وله أن يبيع العروض لأنه يحتاج إلى بيعها بالدرهم والدنانير ليظهر التبريع، فكان النهي والفسخ

(١١) طالع نصاب ١٠٩٠، ١٠٩١، وحاشية ابن عابد بن ٤٨١، ٤٨٢.

(١٢) في نسخة ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢.

(١٣) طالع نصاب ١٠٩٠، ١٠٩١، والشرح لمصنف ١٠٩٠، ١٠٩١، ونظري ٣٨٠، ٣٨١.

(١٤) شرح لمصنف ١٠٩٠، ١٠٩١.

هلك، ويكون رأس مالها ما بقي بعد الهلاك..
وذلك عند بعض الفقهاء وفي أحوال ذكروها.

قال الكاساني: تبطل المضاربة بهلاك مال
المضاربة في يد المضارب قبل أن يشتري به شيئاً
في قول أصحابنا، لأنه تعين لعقد المضاربة
بالتقبض فيبطل العقد بهلاكه كالوديعة، وكذا
لو استهلكه المضارب أو أنفق أو دفعه إلى غيره
فاستهلكه، فإن أخذ مثله من الذي استهلكه
كان له أن يشتري به على المضاربة.. كذا روى
أحسن عن أبي حنيفة لأنه أخذ عوض رأس
المال فكان أخذ عوضه بمنزلة أخذ ثمنه فيكون
على المضاربة. وروى ابن رستم عن محمد أنه
لو أقرضها المضارب رجلاً فإن رجع إليه
للدارهم بعينها رجعت على المضاربة، لأنه وإن
تعدي بضمن لكن زال التعدي فيزول الضمان
المتعلق به، وإن أخذ مثله لم يرجع في
للمضاربة، لأن الضمان قد استقر بهلاك العين
وحكم المضاربة مع الضمان لا يجتمعان.

هذا إذا هلك مال المضاربة قبل أن يشتري
المضارب شيئاً.

إن هلك بعد انشراء بأن كان مال المضاربة
الفا فاشترى بها سلعة ولم يتعد المضارب
الضمن للبايع حتى هلكت الألف، فقد قال
أصحابنا: السلعة على المضاربة ويرجع على
رب المال بالألف فيسلمها إلى البايع. وكذلك

عريض فاتفقا على بيعه أو تسمه جاز، لأن الحق
لهما لا بعدوها.

وإن طلب العاس البيع وأبى رب المال - وقد
ظهر في المال ربح - أجبر رب المال على البيع؛
لأن حق العامل في الربح ولا يظهر إلا بالبيع،
وإن لم يظهر ربح لم يجبر.

وإن التفتحت المضاربة والمال دين نزم
العامل تقاضيه، سواء ظهر في المال ربح أو لم
يظهر^(١).

وأبعا: تلف رأس مال المضاربة:

٧٥ - ذهب الفقهاء إلى أن المضاربة تنسخ
بتلف مال المضاربة الذي نظم المضارب ولم
يحركه بعد نظمها بالشراء، وذلك لأن المار
الذي تعين للمضاربة وتعلق به عقدها قد هلك
وإلا.. وهذا إذا تلف المال كله، أما إذا تلف
بعض المال في هذه الحالة فإن المضاربة تنسخ
بقدر ما تلف من رأس المال ويظل باقيه على
المضاربة.

وقالوا: إذا هلك مال المضاربة كله بعد
تحريكه في عمليات البيع والشراء للمضاربة
ارتفع عقد المضاربة وانسخ.. وذلك في
أجمعت، وإذا هلك بعض مال المضاربة بعد
العمل فيها ارتفعت المضاربة بقدر ما تلف أو

(١) لم ي ٦٤/٥ ٦٥

العمس من اربح في حالة ايلاف امالك. ويبقى المضاربة في المثلل إن احدث في حالة ايلاف الأجنبي^(١).

وقال احتساباً إن تلف مخصص رأس مال المضاربة قبل تصرف العامل فيه انفسخت المضاربة في التلف. وكان رأس المال هو الباقي خاصة، لأنه ماله ذلك على جهته قبل لتصرف أثبه التلف قبل الشطب. وفارق ما حدد لتصرف لأنه دار في التجارة

وإن تلف المال قبل ان يرد رأسه اشترى المضارب سائمة في ذمته سلمة مضاربة فهي له ونسبها عليه، سواء علم تلف المال قبل نقد الثمن أو جهله، لأنه اشتراها في ذمته وبث من المضاربة لا، إذ أخذها بالتلف فاحتضنته، ولو كانت للمضاربة لكان مستأدياً ماني غيره، والاستدانة عنى الضمير بعير إذنه لا تجوز، إلا أن يجيره رب المان فيكون له.

وإن تلف مال المضاربة بعد الشراء قبل نقد الثمن، بان اشترى للمضاربة سلعة في ذمته لم تلف مال المضاربة قبل إخاضه، أو تلفه، مال المضاربة والصحة، فالمضاربة باقية بحالها، وإن لم يربح هو التلف ولم يوجد حين الشراء ولا فله، وانطعن عنى رب المال لأن حقوق الثغف

محدد، قال المدعي في: أي في كون رأس مال هو الباقي، ولا يحبر ذلك المرح وضع الأخذ بما أخذه واجاني بما جنى عليه. وهذا هو القوي^(٢).

وقال الشافعية في الأصح لو تلف بعض مال المضاربة بذمة سموية كحرق وغرق أو بغصب أو سرقة، ونمذو أخذه أو أخذه بعد تصرف لعامل فيه بالبيع والشراء، فهو محسوب من المرح لأنه نفس حصل فأنشبه نفس العيب والمريض.

وفي مضام الأصح لا يحسب من المرح، لأنه نفس لا يملك له تصرف العاس وتخارجه بخلاف الخاصل بالثمن نفس فليس كانت من نفس المال، بخلاف المرحض والعيب.

وإن تلف بما ذكر قبل تصرفه فيه بيع أو شراء فيحسب ما تلف من رأس المال لأمر المرح من الأصح، لأن الثغف لم يأكد بالعمل، والثاني، من المرح لأنه بنفس العامل صار حال مضاربة.

ولو تلف من المضاربة كمنه ارتضعت المضاربة، سواء تلف بذمة سموية أم بتلاف انكالت أم لعامل أم أجنبي، لكن يستقر تعريب

(١) المصنف في غير ذلك العمس في ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١

للمضاربة فشرأؤه به بعد ذلك يكون لنفسه، فلو
باع العروض بعروض مثلها أو بمكييل أو
مورون وبيع كان بينهما على ما شرطاً^(١).

وفصل الشافعية وقالوا: تترفع المضاربة
باسترجاع المالك رأس المال كله من المضارب،
ولو استرد المالك بعض المال قبل ظهور ربح
وخسران فيه رجع رأس المال إلى الباقي بعد
المسترد، لأنه لم يترك في يد المضارب غيره
فصار كما لو اقتصر في الابتداء على إعطائه
له، وانفسخت المضاربة فيما استرد.

وإن استرد المالك بعض رأس المال بغير
رضا العامل بعد ظهور الربح فالمسترد منه
شائع: ربها ورأس مال على النسبة الحاصلة
من جملة الربح ورأس المال، لأنه غير مميز،
ويستقر ملك العامل على ما خصه من الربح
فلا ينفذ تصرف المالك فيه ولا يسقط بخسر
وقع بعده، مثاله: رأس المال مائة من الدراهم
والربح عشرون واسترد المالك عشرين، فالربح
سدس جميع المال وهو مشترك بينهما، فيكون
المسترد وهو العشرون سدسه من الربح ثلاثة
دواهم وثلاث، فيستقر للمعامل المشروط منه -
وهو درهم وثلاثان إن شرط نصف الربح -

متعلقة به كالموكل، ويصير رأس المال للثمن
دون التناقص لفوائده، ولصاحب السلفة مطالبة
كل منهما بالثمن لبقاء الإذن من رب المال
والمباشرة العامل، فإن غرمه وب المال لم يوجع
على أحد، لأن حقوق المتمد متعلقة به، ويرجع
به للعامل إن غرمه على رب المال^(٢).

خاصة: استرداد رب المال رأس ماله
المضاربة:

٧٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن استرداد
رب المال رأس مال المضاربة كله يفسخ به
المضاربة لعدم وجود المال الذي تقوم عليه
المضاربة، وأن استرداده بعض رأس المال يفسخ
به المضاربة فيما استرد ونظير قائمة فيما سواه.

قال الخصمكي: إن أخذ المالك المال بغير أمر
المضارب وباع واشترى بطلت إن كان رأس
المال نقداً لأنه عامل لنفسه، وإن صار عرضاً لا
يبطل لأن النقض الصريح لها لا يعمل حيث
فهذا أولى، ثم إن باع بعرض بقيت وإن نفذ
بطلت، لأنه عامل لنفسه، وقال ابن عابدين نقلاً
عن البحر: لو باع رب المال العروض مستند ثم
اشترى عروضاً كان للمضارب حصته من ربح
العروض الأولى لا الثانية، لأنه لما باع العروض
وصار المال نقداً في يده كان ذلك نقضاً

(١) الدر المختار رد المحتار ١/ ٤٩٠، والحرش ١/ ١١٦.
ربانة الصاكن ٣/ ٦٩٧، وروضة الطالبين ١/ ١٤٢، ومغني
للعلناج ١/ ٣٢٦، ٣٢٦، ونصيف الفتاوى ٣/ ٥١٨، ٥١٩.

(٢) كتاب الشراء ٣/ ٦١٨.

مثله رأس المائتين والستين سترون؛ ثم استرد المائتين عشرين، فربح العشرين التي هي جميع الخمسين حصة المسترد منها خمسة، فكان المالك المسترد خمسة وعشرين، ويعود رأس المائتين الباقي بعد المسترد وبعد حصته من الخمسين إلى خمسة وسبعين، فلو ربح بعد ذلك شيء قسم بينهما على حسب ما شرطاه ^(١).

سادسا: ردة رب المالك أو المضارب:

٧٧ - قال الخصية: لو ارتد رب المالك فباع المضارب واشترى بالمال بعد الردة فذلك كله موقوف نسى قول أبي حنيفة إن رجوع إنسي الإسلام بعد ذلك مثله كله واشتقت رده بالعدم في جميع أحكام المضاربة وكأنه لم يرد أصلا، وكذلك إن خلى بالدار الحروب ثم عاد سلم قبل أن يحكم، فعدته بدار الحرب - على الفرواية النورية - فسترد حكم المالكم بلحقافه للحكم بموته وسيروية أمواله ميراثا نوريته - فإن مات أو قتل عن الردة أو خلى بدار الحرب وقضى الفاضلي بلحقافه بطأت المضاربة من يوم فوته، على أنسل أبي حنيفة أن ملك المسترد موقوف إن مات أو قتل أو خلى فحكمه بالحق يرول ملكه من وقت الردة إلى ورثته.

وباقه من رأس المائتين فيعود رأس المال إلى ثلاثة وستين وثلاثه فلو عد ما في يد المائتين إلى ثمانين لم تستط حصة المائتين من يأخذ منها - أي من الثمانين - درهمين وتلك الدرهم ويرد الباقي؛ والمضاربان المائتين تأخذ حصته - وهو ما استشكل عليه الإسنيوي تبعا لآمن المرفعة - لأن المالك لما تسبعا بالمسترد لا ما علم للمعامل فيه حزم ممكن المائل من الاستقلال بأخذ مثله ليحصل التكافؤ بينهما

واحكم كذلك، لو استرد المالك بعض رأس المال بعد ظهور المريح برضا المائل وصرحا بالثلاثة أو أضفا

وإن كان لاسترداده في المائتين المائتين برضا المائتين، وقصد هو المالك الأخذ من رأس المال استقص به، أو من المريح اختص به، وحينئذ يثبت للمعامل ما في يده قدر حصته مني الإشاعة - قال الشيرازي: وينبغي أن يكون له الاستقلال بأخذ ما في يده، وإن لم يقصد شيئا حصل من الإشاعة، ونقص المائتين فترض للمائتين لأجرة كما وجهه في المطلب ومثله الإسنيوي وأمره

وإن استرد المالك بعض رأس المال بعد ظهور الخمسين، فالحق أن يوزع على المسترد والباقي بعده، وحينئذ فلا يزم حيز حصة المسترد وهو عشرين نسى ربح المال بعد ذلك،

رد المحتار على الدرر المختار ١٠٢٤ هـ ج ١ ص ١٢١٠
مجموع الفتاوى ١٠٢٤ هـ ج ١ ص ١٢١٠

بلحاقه، لأن ذلك بمنزلة الموت بدليل أن ماله يصير ميراثاً لورثته فيظل أسره في المال وإن لم يرثه رب المال ولكن المضارب ارتد فانقضت المصاربة على حالها في قولهم جميعاً، لأن وقوف تصرف رب المال بنفسه لوقوف ملكه ولا ملك للمضارب فيما يتصرف فيه بل الملك لرب المال ولم توجد منه الردة بقيت انقضاضه إلا أنه لا عهدة على المضارب وإنما العهدة على رب المال.. في قياس قول أبي حنيفة، لأن العهدة تلزم بسبب المال فتكون على رب المال فأما على قولهما فالعهدة عنده، لأن تصرفه كتصرفه أسلم.

وإن مات المضارب أو نزل على الردة بطلت المضاربة لأن موته في الردة كموته قبل الردة وكذا إذا لحق بدار الحرب وقضى بلحاقه، لأن ردته مع النحاق والحكم به بمنزلة موته في بطلان تصرفه فإن لحق بدار الحرب بعد ردته قبض واشترى هناك ثم رجع مسلماً فجميع ما اشترى وباع في دار الحرب يكون له ولا ضمان عليه في شيء، لأنه لما لحق بدار الحرب صار كالحربي إذا استولى على مال إنسان ولحق بدار الحرب: أنه يملكه فكفا المرتد.

وارتداده امرأة وعدم ارتدادها سواء في قولهم جميعاً، كان المال لها أو كانت هي

ويصير كأنه مات في ذلك الوقت فيظل تصرف المضارب بأسره لبطان أممية الأمر، ويصير كأنه تصرف في ملك انورثة، فإن كان رأس المال يومئذ قائماً في يده لم يتصرف فيه، ثم اشترى بعد ذلك فالمشترى وريجه يكون له لأنه زال ملك رب المال عن المال فينصرف المضارب عن المضاربة، فصار متصرفاً في ملك انورثة بغير أمرهم، وإن كان صار رأس المال متاعاً فيبيع المضارب فيه وشراؤه جائز حتى ينقض رأس المال، لأنه في هذه الحالة لا يتعزل بالعزل وانتهى ولا يموت رب المال فكذلك ردته، فإن حصل في يده المضارب فأنير ورأس المال دراهم أو العكس فالقياس أن لا يجوز له التصرف فيه، لأن الذي حصل في يده من جنس رأس المال معني، لانحادهما في انتمية فيصير كأن عين المال قائم في يده إلا أنهم استحسنوا لقائلوا: إن باعه بجنس رأس المال جاز، لأن على المضارب أن يرد مثل رأس المال فكان له أن يبيع ما في يده كالعروض.

وأما على أصل أبي يوسف ومحمد فالرد لا تقدر في ملك المرتد فيجوز تصرف المضارب بعد ردته رب المال كما يجوز تصرف رب المال بنفسه حينهما، فإن مات رب المال أو قتل كان موته كموت المسلم في بطلان عقد المضاربة، وكذلك إن لحق بدار الحرب وحكم

مُضْفَةٌ

التعريف:

١ - المضفة في اللغة: القطعة من اللمع تدار ما يضيء وجميعها مضغ^(١).

قال الله تعالى: ﴿يُنَادِيهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَبِّكُمْ إِلَى الْبَعْسِ فَإِنَّ سُلْطَانَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ مِنْ نَظْمِهِمْ مِنْ عِلْفَةٍ ثَمَرِينَ مُصْعَدًا تَخْلُقُهُ وَتَحْمِلُهُ حَمَلَةً﴾^(٢).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

الانفاذ ذات الصلة:

الملقة:

٢ - الملقة في اللغة: قطعة من اللحم اجامد متكونة من اللحم^(٣).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

والصلة أن المضفة سور من تلوار الجنين وكذلك لعائلة، فالمضفة مرحلة بعد مرحلة

العلاقة قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ لَدُنِ اللَّهِ ثُمَّ بَعَثْنَاهُ نَظْفَةً فِي قرارٍ نَكِينٍ﴾^(٤) فخلقنا النطفة عاقبة فخلقنا العلاقة مضفة فخلقنا المضفة وعظمتا فكمبرنا فخلقنا كمبراً فخلقنا خلقاً ما عرفنا الله^(٥) أحسن الخلقين^(٦).

النطفة:

٣ - النطفة لغة ماء الرجل والمرأة، وجميعها نطفة^(٧)، وفي التنزيل: ﴿الَّذِينَ نَظَفْنَاهُمْ مِنْ بُيُوتِهِمْ﴾^(٨).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي. والصلة أن النطفة مرحلة من مراحل الجنين نسب العلاقة والمضفة.

الجنين:

٤ - الجنين في اللغة: كل مسنور وأجنته الحامل بسترته، والجنين وصف له مادام في بطن أمه^(٩).

والصلة أن الجنين يكون بعد مرحلة المضفة

(١) الصباح البير، والصحاح، والنهاية في غرب الخليل والأثر ١/ ٩٨.
(٢) سورة البقرة ٢٠٠.
(٣) الصباح البير، ونفس روح البير ١٧٧، ونفس البير ١٧٧.
(٤) سورة البقرة ٢٠٠.
(٥) سورة البقرة ٢٠٠.
(٦) سورة البقرة ٢٠٠.

(٧) سورة البقرة ٢٠٠، ٢٠١.
(٨) الصباح البير، ونفس روح البير ١٧٧، ونفس البير ١٧٧.
(٩) سورة البقرة ٢٠٠، ٢٠١.

الأحكام المتعلقة بالمُضَفَّة:

حكمها من حيث الطهارة والتجاسة:

٥ - ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية وهو الصحيح من المذهب عند الحنابلة إلى أن المُضَفَّة نجسة، لأنها دم والدم نجس^(١).

ودعб الشافعية في الأصح والحاشية هي الوجه الآخر وابن الهمام من الحنفية إلى أن المُضَفَّة ليست بنجس بل طاهرة، لأن المُضَفَّة أصل حيوان صاهر كالشيء^(٢).

عقوبة الجنابة على المُضَفَّة:

٦ - اختلف الفقهاء فيما يجب بالجنابة على امرأة حامل إذا ألقَتْ مُضَفَّة

فقال الحنفية: لو ألقَتْ مُضَفَّة ونم يتبين شيء من خلقه فشهدت نقات من التوالد أنه مبدأ خلق آدمي ولو بشئ لتصور فلا عرة فيه ونجب فيه حكومة عدل^(٣).

وقال المالكية: إذا ألقَتْ المرأة مُضَفَّة بضرب أو تعويظ أو شم رجع قلبه عشر دبة أمه أو عرقه، والتخير بين العشر والعره للجنابي

لا يستحقها، وهذا الواجب على التخيير إنما هو في جنين الخرف، أما جنين الأمة فيتعين فيه النقذ^(٤).

وقال الشافعية: إن صرت بطن امرأة فأكثت ومدة لم تظهر فيها صورة آدمي فشهد أربع نسوة أن فيها صورة آدمي وجبت فيها العرة لأنهن يدركن من ذلك ما لا يشرك غيرهن

قال النووي: ويكتفي الظهور في طرف ولا يشترط في كل الأطراف، ولو لم يظهر شيء من ذلك فشهد التوالد أن فيه صورة خفية بخصيص يعرفها أهل الخبرة وجبت العرة أيضا، وإن قلن: ليس فيه صورة خفية لكنه أصل آدمي ولو بقي لتصور لم تجب العرة على المذهب، وإن شككن هل هو أصل آدمي لم تجب قطعه^(٥).

وقال الحنابلة: وإن ألقَتْ مُضَفَّة وشهدت نقات من التوالد أن فيه صورة خفية فيه عرة، وإن شهدت أنه مبتدأ خلق آدمي لو بشئ تصور قلبه وجهان: أحدهما لا شيء فيه لأنه لم يتصور ذله يجب فيه كالمعلقة، ولأن الأصل برء الأمة فلا تشغلها بالشك

والثاني: فيه عرة لأنه مبتدأ خلق آدمي

(١) من حيثها من فاسدين ١٠٠٨ ط حواشي، وسمرقند من

٣٣٦، والأندلس من معرفة المراجع من حواشي ١.

٣١٨، ومكانه ١٠١، ١٨٦، وثقة المصنف ٢٤.

(٢) من حيثها من فاسدين ١٠١، وسمرقند من فاسدين ٣١٨، ومكانه ١٠١، ١٨٦، وثقة المصنف ٢٤.

(٣) من حيثها من فاسدين ١٠١، وسمرقند من فاسدين ٣١٨، ومكانه ١٠١، ١٨٦، وثقة المصنف ٢٤.

(٤) من حيثها من فاسدين ١٠١، وسمرقند من فاسدين ٣١٨، ومكانه ١٠١، ١٨٦، وثقة المصنف ٢٤.

(٥) حاشية السمرقندي ٣١٨.

(٦) روضة العرف ١٠١، ١٨٦.

المعلق^(١)

أشبه ما لو تصور^(٢)

وأما أثرها في التنفاس فتزال الحنفية
والحنابلة إذا أسقطت المرأة مضغة لم يظهر
شيء من خلقه فإن المرأة لا تصير به نكساء.
وزهد الشافعية وعمر المتمد عند المالكية
إلى اعتبارها نكساء ولو بالشاء مضغة هي
أصل آدمي أو بإلقاء علقه.
والتمصيل في مصطلح (إجهاض فـ
١٧).

أثر إسقاط المضغة في انقضاء العدة :
٧ - اختلف الفقهاء في انقضاء العدة بإسقاط
المرأة الحامل مضغة.
فذهب الجمهور إلى أنه تنضي العدة
بإسقاط مضغة فيها شيء من خلق آدمي ولو
صورة خفية ثبت بشهادة الثقات من القوابل.
وزهد المالكية إلى أن إسقاط العلقه فما
نوتها من المضغة أو غيرها تنضي به العدة.
والتمصيل في مصطلح (عنة فـ ٢٢).

أثر إسقاط المضغة في وقوع الطلاق المعلق
ولي التنفاس:

٨ - قال الحنفية والشافعية والحنابلة: المضغة
التي ليست فيها صورة آدمي لا يقع الطلاق
المعلق بها لأنه لم يثبت أنه ولد بالشاهدة ولا
بالبيضة، فإن كانت فيها صورة آدمي أو بها
صورة آدمي ولو خفية وشهدت الثقات بها
من القوابل بأنها لو ثبتت لتصور ولتخلق
فإنها يقع الطلاق المعلق على الولادة، ويعد
المالكية المضغة حملاً يقع فيها الطلاق

مَضْغُوط

انظر: إكراه



(١) روضة الطالبين ٤٧٦/٨. والمغليبي روضة ٤٤/٤.
وتنوير القرطبي ٨٠٩٢. وحاشية ابن علقم ١٠١/١

(٢) الفري ٨٠٦/٧

مَشْقُونٌ عَلَى أَنَّ الْمَضْمُضَةَ إِذْ خَالَ مَاءٌ إِلَى
 أَنْفِهِ، وَخَشِنُوا فِي إِثَارَةِ الْمَاءِ فِي الْفَمِ وَجْهَهُ
 وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ عِلْمُ اسْتِرْاضِهِمَا
 وَالْأَفْضَلُ عِنْدَهُ لَمَعْنُهُمَا
 وَمَذْهَبُ الْمَالِكِيَةِ لِنَشْرَافِهِمَا، وَلَا أَفْلا
 يَمُنُّ بِهِ^(١)

الحكم التكليفي:

٢ - اختلف الفقهاء في حكم المضمضة على
 ثلاثة أقوال

قال المالكية والشافعية وأحمد في رواية:
 إن المضمضة سنة في الوضوء والتمضمض وبه
 قال حنبلن البصري والزهري وأحمد وحده
 وعنده روي الأصبغري ولازمي والبيهقي
 ثقوبه فعلى * بِأَنَّهَا لَا يَرْتَدُّ أَمْرٌ إِذَا خَشِنَ
 إِلَى الْفَمِ لَوْ كَانَ غَلَاظًا وَخَوَّضًا وَإِنْ نَكَحَ إِلَى
 الْمَرِافِقَةِ^(٢) فالوجه عند العرب ما
 خصصت به الوجه، وداخل الفم ليس من
 الوجه، ولأن النبي ﷺ قال: «عشر من
 النظرة» وذكر منها: «المضمضة»^(٣)
 والاحتساب^(٤)، والنظرة سنة، وذكرها من
 الشطرة يدل على مخالفتيهما لاسائر الوضوء.

مَضْمُضَةٌ

التعريف:

١ - مضمضة في اللغة التحريك، ومنه
 مضمض النحاس في عينه إذا تحرك، وما
 بالعامية، ثم اشتهر باستعمالها في وضع الماء
 في الفم وتحريكه.

قال السيوطي: هو تحريك الماء في الفم
 بشمال منقسم الماء في فمي إذا حررت به
 لإدارة فمه، ونفسيت في وضوئي إذا
 حركت الماء في فمي^(٥).

واصطلاحاً قال القزويني والرومي أن يجرى
 الماء في فيه وينبرء فيه ثم يجره إلى فمه^(٦)
 وقال ابن عابدين: استعاب الماء جميع
 الفم ثم مضم^(٧).

وعرفتها ابن قدامة بأنها لإدارة الماء في
 الفم^(٨).

ويؤخذ من هذه أنه لا يعرف في الفقهاء

(١) قال ابن قدامة: «وذهب إلى أن المضمضة سنة» والجمهور

بوجوبها

(٢) حاشية ابن قدامة في ١٩٩٠، الجزء ١، ص ٢٤٦

(٣) حاشية ابن قدامة في ١٩٩٠، الجزء ١، ص ٢٤٦، وهو اصطلاح

حاشية ابن قدامة في ١٩٩٠، الجزء ١، ص ٢٤٦

(٤) حاشية ابن قدامة في ١٩٩٠، الجزء ١، ص ٢٤٦

(٥) حاشية ابن قدامة في ١٩٩٠، الجزء ١، ص ٢٤٦

(٦) حاشية ابن قدامة في ١٩٩٠، الجزء ١، ص ٢٤٦

(٧) حاشية ابن قدامة في ١٩٩٠، الجزء ١، ص ٢٤٦

(٨) حاشية ابن قدامة في ١٩٩٠، الجزء ١، ص ٢٤٦

الواجب هناك تطهير البدن لقوله تعالى: ﴿وَأَن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾^(١) أي طهروا أبدانكم فيجب غسل ما يمكن غسله من غير حرج، ظاهراً كان أو باطناً، وما يؤكد وجوب المضمضة والاستنشاق قوله ﷺ: «إن تحت كل شجرة حنابلة، فاغسلوا الشجر وأنشوا إبلية»^(٢)، وقالوا: في الأنف شعر وفي الفم بشرة»^(٣).

وقال الحنابلة في المشهور وابن المبارك وابن أبي ليلى وإسحاق وعطاء: إن المضمضة والاستنشاق واجبة في الطهارتين أي الغسل والوضوء لأروت عائشة رضي الله عنهما رسول الله ﷺ قال: «المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي لا بد منه»^(٤)، ولأن كل من وصف وضوء رسول الله ﷺ مستقصاً ذكر أنه لمضمض وأمنشق، ومدامته عليهما تدل على وجوبهما، لأن فعله يصلح أن يكون بياناً وتخصيلاً للوضوء المأمور به في

وقوله ﷺ للأعرابي: «وضوءاً كما أمرك الله»^(٥)، قال النووي: هذا الحديث من أحسن الأدلة، لأن هذا الأعرابي صلى ثلاث مرات فلم يحسبها، فعم النبي ﷺ حينئذ أنه لا يعرف الصلاة لأنى تعمل بحضرة الناس وتشاهد أعمالها، فعلمه واجباتها واجبات الوضوء، فقال النبي ﷺ: «وضوءاً كما أمرك الله»، ولم يذكر له سنن الصلاة والوضوء لتلا بكثر عليه فلا يضبطها، ولو كانت المضمضة واجبة لعلمه إياها، فإنه لما يخفى، لا سيما في حق هذا الرجل الذي خليت عليه الصلاة التي شاهد، فكيف للوضوء الذي يخفى»^(٦).

ويرى الحنفية وأحمد في رواية أخرى أن المضمضة واجبة في الغسل، وستة في الوضوء، وبه قال مفسران الثوري، لأن الواجب في باب الوضوء غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس، وداخل الفم ليس من جعلتها، أما ما سوى الوجه فظاهر، وكلما الوجه، لأنه اسم لا يواجه به الإنسان عادة، والتم لا يواجه به بكل حال فلا يجب غسله.

وأما وجوب المضمضة في الغسل فلأن

(١) حديث: «وضوءاً كما أمرك الله»

أخرجه غزالي (١/١٠٦) من حديث ربيعة بن رافع، وقال: حديث حسن.

(٢) حاشية المسبوق ٩/٩٧، وحول عمر: (١/٢٢)، والصريح (١/٣٣٦-٣٣٥)، والفني لابن قدامة (١/١٧٤).

(١) سورة المائدة: ٦.

(٢) حديث: «تحت كل شجرة حنابلة».

أخرجه أبو داود (١/١٧١) من حديث أبي هريرة، ثم ذكر أن لم يسنده رويها عينا.

(٣) بدائع الصنائع ١/١٠٦، وقدر الغريب شري - بيروت. الثاني وسامي السلاج من ٣٩، والذي لأن لفظة ١١٠ هـ الروابي.

(٤) حديث: «المضمضة والاستنشاق من الوضوء» الذي لا يه.

أخرجه الدارقطني (١/٨٤) من حديث عائشة، وصورت الدارقطني لإسناده.

كتاب، أنه ^(١)

قال: «اليمين تلوجه، واليسار للمتعبد» ^(٢)

كيفية المضمضة:

٣ - قال المالكية والشافعية والحنابلة: يستحب أن يتمضمض ويستنشق يميناً، لما ورد عن عثمان بن مازن أنه دعا بوضوء فأمرغ على كفه ثلاث مرار فغسلهما ثم أدخل يمينه في الإناء فتمضمض واستنثر ثم غسل وجهه ثلاث مرات... ثم قال: «قال رسول الله ﷺ: «من توفيت نحر وضوءي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه» ^(٣) وعن علي بن ربيعة: «أنه أدخل يده اليسرى في إناء فعلاصه فتمضمض واستنشق واستنثر يده اليسرى، فعمل ذلك ثلاثاً» ^(٤)

وقال الحنفية: المضمضة والاستنشاق باليمين سنة، لما روي عن الحسن بن علي بن فضال أنه استنثر بيمينه، فقال معاوية بن جهم: «جهلت السنة، فقال الحسن بن فضال: كيف أجهل والسنة خرجت من بيوتنا، أما علمت أن النبي ﷺ

وقال بعض الحنفية: المضمضة باليمين والاستنشاق باليسار، لأن الفم مطهرة، والأذن مقدرة، واليمين للأظهار، واليسار للاختار ^(٥)

٤ - قال الحنفية والمالكية: إن السنة في المضمضة والاستنشاق إلى حل بينهما بأن يتم كل منهما بثلاث عرفات، أي أن يتم المضمضة بثلاث والاستنشاق بثلاث، لأن الذين حكموا بوضوء رسول الله ﷺ أخافوا لكل واحد منهما ماء جديداً، ولأنهما عضوان مفردان ففرد كل واحد منهما بقاء على حدة كسائر الأعضاء ^(٦)

وقال الشافعية في الأصح والحنابلة: إن المضمضة والاستنشاق مستحبان من كل واحد بجمع بينهما، قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل: أيهما أحب إليك المضمضة والاستنشاق بفردة واحدة، أو كل واحد منهما على حدة؟ قال: بفردة واحدة، وذلك

(١) يحيى وتم طائفة ١١٨/١ - ١١٩، الترمذي، والجوزي ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥

(٢) حديث عثمان بن عفان، حديث حسن.

(٣) أخرجه البخاري وضعه الأثرم ١٠١، ومسلم ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤،

لأن الأنف والنفس من أجزائه، ولكن من المصعب أن يبدأ بهما قبل الوجه، لأن كل من وسف وضوء رسول الله ﷺ ذكر أنه بدأ بهما إلا شيئاً نادراً.

وقال النووي: اتفق أصحابنا على أن المضمضة مقدمة على الاستنشاق سواء جمع أو فصل بفرقة أو بفرقات، وفي هذا التقديم وجهان، أحدهما القاردي والشيخ أبو محمد الجويني وولده إمام الحرمين وآخرون، أصحهما أنه شرط وهو المتمد فلا يحسب الاستنشاق إلا بعد المضمضة لأنهما عصوان مختلفان فاشتراط فيهما الترتيب كالوجه واليد^(١).

٦ - أما الترتيب بين المضمضة وماء الأعضاء غير الوجه فعلى روايتين عند الحنابلة:

إحداهما: يجب وهو ظاهر كلام الحارثي لأنها من الوجه فوجب غسلها قبل غسل أيديي نلأية وثبناً على سائر أجزائه.

والثانية: لا يجب، بل لو تركها في وضوئه وحسب تحمضه وأعاد الصلاة ولم يمد الوضوء، لما روي المصنف ابن سعد

حدث عثمان وعلي رضي الله عنهما.

قال البيهقي من الشافعية وابن قدامة من الحنابلة: إن أفراد المضمضة بثلاث غرفات، والاستنشاق بثلاث جلاء، لأنه روي في حديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ: «أنه فصل بين المضمضة والاستنشاق»^(١)، لأن الفصل يمنع في الطاقة فكان أولى بالفصل.

ثم اختلف الشافعية في الأنضبة، فقالوا: إن فيها طريقين، الصحيح: أن فيها قولين. أظهرهما: الفصل بين المضمضة والاستنشاق أفضل. والثاني: الجمع بينهما أفضل^(٢).

الترتيب بين المضمضة والغيرها:

٥ - قال الحنابلة والشافعية: الترتيب بين المضمضة والاستنشاق سنة، وهو تقديم المضمضة على الاستنشاق، لأن النبي ﷺ كان يواظب على التقديم^(٣).

وقال الحنابلة وهو عند الشافعية: لا يجب الترتيب بينهما وبين غسل بقية الوجه،

(١) حديث: أن النبي ﷺ: «أنه فصل بين المضمضة والاستنشاق» أخرجه أبو داود (١٩٦٠/١) والبخاري (٢٢٠٠/١).

(٢) مجموع (٢٠٠٨/١)، وروضة الطالبين (٥٨٨/١)، والفتاوى (٢٠٠٨/١).

(٣) إجماع أصحابنا (١/٢٠٠)، وشرح الكبير مع حاشية لموسى (١/٢٠٠).

(١) المجموع (٣٦٩/١)، وغلبيين وهيب (١/٢٢)، والنووي (١٢٠/١).

بحال الصوم لما يمتنع من تعريض الصوم للفساد^(١١) وقال الأوردني والصبري من الشافعية: يباح الصائم في اصطحة دون الاستئذان لأن المنع من الصوم من رد الماء عن وصوله إلى جوفه، يضيّق حلقه، ولا يمكن دفعه بالخسوم^(١٢)

وقال المالكية: إنها مندوبة لغیر الامتناع. وأما الصائم فمكره له المدغلة لئلا يفسد صومه، وقال المالكية: إذا وقع ووصل إلى حلقه وجب عليه القضاء^(١٣)

المقصدية في الصوم:

٨ - قال الحنفية: إن تضيق الصائم فدخل الماء جوفه فسد صومه إن كان ذا كراة صومه وعليه القضاء^(١٤) وقال المالكية: إن وصل خلته أو ممدته شيء يذلل به إلى حلقه من أثر ماء مصص أو رضوة سواء أفسط وعليه القضاء في الغرض خاصة، وأما ومول كبر المقصدية بلحق في صوم التفل فلا يفسد^(١٥)

وقال الشافعية: إن تضيق الصائم لم يفسد

يكرب بمقتضى «أبى رسول الله ﷺ: بوضوء فوضأ ففسن كفيه ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا ثم على ذراعيه ثلاثا ثلاثا ثم تفضض واستنشق ثلاثا ثم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما»^(١٦) ولأن وجوبها بغیر الترتيب، وبما وجب الترتيب بين الأعضاء المذكورة لأن في الآية ما يدل على إرادة الترتيب ولم يوجد ذلك فيها^(١٧)

المبالغة في المقصدية:

٧ - قال شريبي الخطيب: المبالغة في المقصدية: أن يبلغ الماء إلى أقصى خشك ووجهي الأسنان واللثة^(١٨)

قال الحنفية والشافعية والمالكية: إن المبالغة في المقصدية والاستئذان منه لغیر الصائم لقوله ﷺ: «إذا توضأت فأبلغ في المقصدية والاستئذان مما لم تكن صائما»^(١٩) ولأن المدغلة فيهما من باب التكميل في التطهير فكانت مستثناة إلا في

(١١) حديث «القدم من معدني حرمة في صومك» (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩)

أخرج في «الدر المنثور» عن أبي داود والبيهقي في «المعجم» (١٦) (١٧) (١٨) (١٩)

(١٦) (١٧) (١٨) (١٩)

(١٦) (١٧) (١٨) (١٩)

(١٦) (١٧) (١٨) (١٩)

دعا بالأزواد فلم يؤت إلا بالنسوة، فأمر به
فقرى - أي بل بالماء المالحقة من اليبس - فأكل
رسول الله ﷺ وأكلنا ثم قام إلى المغرب
فضمض ومضمضنا، ثم صنى ولم
يتوضأ^(١).

وفي الحديث دليل على استحباب
المضمضة بعد الطعام، فائدة المضمضة قبل
الدخول في الصلاة من أكل للسويق وإن كان
لا دسم له أن تحبس بقاياها بين الأسنان
ونواحي الفم فيشغلها تتبعه عن أحوال
انصلا^(٢).

وكذلك تستحب المضمضة بعد شرب
الدين، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما
عن النبي ﷺ شرب لبننا فمضمض وقال: "إن له
دسماً"^(٣)، فقد بين النبي ﷺ الحيلة في
المضمضة من اللبن فيدل على استحبابها من
كل شيء دسم^(٤).

وقال ابن مفلح: تن المضمضة من شرب
الدين، لأنه ﷺ غضمض بعده ماء، وقال:

(١) حديث: سويد بن غسسان أنه خرج مع رسول الله ﷺ
عام خيبر.

أخرجه البخاري (فتح الباري ١/ ٢١٧).

١: فتح الباري ١/ ٢١٧، وهو طريق الحديث.

(٢) حديث: ابن عباس قال: رسول الله ﷺ شرب لبناً.

أخرجه البخاري (فتح الباري ١/ ٢١٧)، ومسلم.

(٣) ١/ ٢١٧.

(٤) فتح الباري ١/ ٢٧٤.

استنشق لسبق الماء إلى جوفه أو دماغه ثلاثة
أقوال: أحدها عند الأصحاب: إن بالغ أظفر
والأغلا، والثاني: يظفر مطلقاً، والثالث: لا
يظفر مطلقاً، والخلاف فبين هو ذاكر للمصوم
عالم بالتحريم فإن كان ناسياً أو جاهلاً لم
يظفر إلا خلاف^(١).

وقال الحنابلة: إن تمضمض الصائم أو
استنشق في الطهارة تسبى الماء إلى حلقه من
غير قصد ولا إسراف فلا شيء عليه، لأنه
وصل إلى حلقه من غير إسراف ولا قصد،
فأما إن أسرف فزاد على الثلاث أو بالغ فقد
فعل مكرهاً لأنه يتعرض بذلك بإيصال الماء
إلى حلقه، فإن وصل إلى حلقه فعلى وجهين
أحدهما: يظفر، والثاني: لا يظفر به لأنه وصل
من غير قصد فأنشبه بخيار الذهب والمكرم في
المضمضة لسهر الطهارة كالحكم في المضمضة
للطهارة إن كانت لحاجة^(٢).

المضمضة بعد الطعام:

٩ - المضمضة مستحبة بعد الفراغ من الطعام،
لما روى سويد بن غسسان رضي الله عنه أنه أخرج مع
النبي ﷺ عام خيبر، حتى إذا كانوا
بالصهبا - وهي أحدى خيبر - صلى العصر ثم

(١) التيسير ٦/ ٢١٦.

(٢) التيسير ٦/ ٢١٨.

دَيْنَ لَهُ دَسْمًا، وَثَبَّتَ لَهُ مَاءَ فَشْرَبَ، ثُمَّ قَالَ:
ابْنَ مَضْمُونٍ: ذَكَرَ مَعْشَرَ مَضْمُونِي أَصْحَابِي مَا
ذَكَرَهُ يَعْصِي الْأَطْيَاءَ مِنْ لَدُنِّ الْإِكْثَارِ مِنْهُ يَصِيرُ
بِالْأَسْتِزَانِ وَاللَّكْثِ، وَلَذَيْتٍ يَنْبَغِي أَنْ يَسْمَعُ مِنْهُ
بَعْدَهُ بِالْمَاءِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَيَّرَ أَنَّهُ سَلِيحُهُ الْفَسْلَةُ
وَالسَّلَامُ لِمَنْ يَعْصِي وَيَقُولُ: إِنَّ لَهُ دَسْمًا.

مَطَاف

انظر: صَوَف

وَقَالَ الْقُتُوبِي: كَذَلِكَ لِعَصْمَانٍ، ثُمَّ سَحَبَ مِنْ
غَيْرِ السَّحْبِ مِنَ الْمَكُولِ وَاسْتَرْوَاهُ، فَالْأَسْتِزَانِ
مِنْهُ بِشَيْءٍ يَسْمَعُهَا فِي الْفَسْلَةِ^(١)

مَضْمُونٌ

انظر: ضَمَانٌ



مَطَالِع

التعريف:

١ - المطالع في اللغة جمع مطلع .. مدح اللام
وأسرها - وهو موضع الطلوع أو الظهور^(١)
ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا فِي مَتَلُبِ﴾^(٢) أي متبى الأرض المضمرة من
جهة الشرق

ولا يخرج المعنى لاصطلاحه عن المعنى
اللفظي، وهو موضع الطلوع أو الظهور،
ويشبه به هنا - موضع طلوع الهلال من
الغرب^(٣).

الألفاظ ذات الصلة:

رؤية الهلال:

٢ - الرؤية إدراك الشيء بحاسة البصر، وقد
ابن سبيل: الرؤية النظر بالعين والغلب، وهي
مصدر رعى^(٤).

والمتصدر برؤية الهلال، معانيته ومثله
بالعين الباصرة بعد غروب شمس اليوم
ثامع والعشرين من الشهر السابق على اعتماد.

(١) مقتر الصبح شدة نور الحكمة بالفتح.

(٢) سورة مائدة: ٦٠.

(٣) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا فِي مَتَلُبِ﴾ ٢٩٣.

(٤) صرح الجوهري ٥: «الكتاب المعرب بصر، وسمان
الغرب لأن منظر»

خسره وقبل شهادته، فثبت دخول الشهر
برؤيته^(١).

اختلاف المطالع في رؤية الهلال:

٣ - إن اختلاف المطالع تعبير فقهي يراد به
عند الفقهاء ظهور القمر ورؤيته في أول
الشهر بين بلد وبلد، حيث يراه أهل بلد مثلاً،
بينما الآخرون لا يرونه، فتختلف مطالع
الهلال.

لذا تعرض الفقهاء لأحكام اختلاف
المطالع نظراً لتعلق فرضية أو صحة بعض
العبادات بها، فضلاً عن كثرة من الأحكام
المتعلقة بالمعاملات والأسرة وغيرها.

وتنصيص ذلك في (رؤية الهلال) ف ١٤،
ورمضان ف ٣.

أسباب اختلاف المطالع:

٤ - تثار مسألة اختلاف المطالع دائماً عندما
يتصور القول باعتبار رؤية بعض البلاد رؤية
لجميعها على سبيل الإلزام، وهذا مردود
بسبب اختلاف مطالع.

وذهب ابن تيمية إلى إثبات اختلاف
المطالع وذلك من وجهين:
أولهما: أن الرؤية تختلف باختلاف
الشرقي والغربي.

ثانيهما: اختلاف الرؤية باختلاف المسافة
أو الإقليم.

(١) حاشية في هادي ١٠٤.

اختلاف المطالع من حيث اعتبارها أو عدم اعتبارها، بعض النظر عن كونها من أمور الواقع المسموع كاختلاف مطالع الشمس ونصيب ذلك في (رؤية الهلال في ١٤٤٠ ورمضان في ٣٠).

حكم الأخت بالثبوت والحساب في إثبات الأمانة:

٦ - اختلف الفقهاء في الأخذ بقول الحامد، على نصيب ينظر في مصطلح (رؤية الهلال في ١٤٣٠ - ١٤٣١).

طلب الرؤية:

٧ - لقد حث النبي ﷺ على طلب رؤية الهلال، ونصيب في مصطلح (رؤية الهلال في ١٣٠٠).

أهم الآثار المترتبة على اعتبار اختلاف المطالع:

٨ - تترتب على اعتبار اختلاف المطالع آثار تتعلق ببعض العبادات كالتصوم، والزكاة، والخج، وبعض المعاملات كالبيع، الإيجار، والسيارة، ولاسارفة، وبعض أحكام الأسرة كالطلاق والعدة والحضانة والنفقة.

ونفصل ذلك في مصطلحاتها ومصطلح (رؤية الهلال).

وحسب بلا شك من أمور الواقع المشاهدة الذي لا ينكر على إنكاره إلا منكر، فهو اختلاف واقع بين البلاد البعدة كاختلاف مطالع الشمس^(١).

وفذلك لأن ليلان إذا روي في المشرق وجب أن يرى في المغرب، ولا ينعكس، لأن وقت غروب الشمس بالمغرب يتأخر عن وقت غروبها بالمشرق، فإذا كان قد روي بالمشرق زوالاً بالقرب ثورا، وبعداً عن الشمس وشعاعها قبل غروبها، فيكون أحق بالرؤية وليس كذلك إذا روي بالمغرب، لأنه قد يكون سبب الرؤية تأخر غروب الشمس عنهم، فتزاد بعداً وقسوة، ولما هربت بالمشرق كان غروبها لم يأتها لما روي بالمغرب كان قد غروب من أهل المشرق، فهذا أمر محسوس في غروب الشمس والهلال وسائر الكواكب، ولذلك إذا دخل وقت المغرب بالمغرب دعى بالمشرق ولا ينعكس، وكذلك الطلوع، إذا طلعت الشمس بالمغرب طلعت بالمشرق ولا ينعكس^(٢).

أقوال الفقهاء في اختلاف المطالع وأولئهم:

٩ - تعادلت أقوال الفقهاء وأولئهم في مسألة

(١) أحكام أهيم يحيى بن يحيى السجدة الأولى - ١٠
الكتاب الثاني - ١٣ وما بعده

(٢) أحكام أهيم يحيى بن يحيى السجدة الأولى - ١١، وقد ولي السجدة
٢٠٠٠ - ٢٠٠١

مُطْبِق

انظر: جنون

مُطْلَبِي

التعريف:

١ - المَطْلَبِي هو من ينسب إلى المَطْلَب بن عبد مناف، وهو أخم عاتق بن عبد مناف، الجد الثاني لرسول الله ﷺ.

الاحكام المتعلقة بالمطلبي:

وردت الاحكام المتعلقة ببني المطلب في مواضع من كتب الفقهاء منها:

١ - دفع الزكاة اليهم:

٢ - مختلف الفقهاء في حوز دفع الزكاة لبني المطلب بن عبد مناف.

فذهب الجمهور - وهم الحنفية والمالكية والشافعية في رواية - إلى أنه يجوز دفع الزكاة إلى بني المطلب.

والنصيب من هذا في مصطلح (أول ف ٧).

ب - حكم كون حامل الزكاة مطلبيا:

٣ - ذهب احنلية والمالكية إلى أنه يجوز دفع

مُطْرَز

انظر: كسبة



الكتاب الموضوع ١٠٠ - ١٢٠ - ١٣٠ - ١٤٠ - ١٥٠ - ١٦٠ - ١٧٠ - ١٨٠ - ١٩٠ - ٢٠٠ - ٢١٠ - ٢٢٠ - ٢٣٠ - ٢٤٠ - ٢٥٠ - ٢٦٠ - ٢٧٠ - ٢٨٠ - ٢٩٠ - ٣٠٠ - ٣١٠ - ٣٢٠ - ٣٣٠ - ٣٤٠ - ٣٥٠ - ٣٦٠ - ٣٧٠ - ٣٨٠ - ٣٩٠ - ٤٠٠ - ٤١٠ - ٤٢٠ - ٤٣٠ - ٤٤٠ - ٤٥٠ - ٤٦٠ - ٤٧٠ - ٤٨٠ - ٤٩٠ - ٥٠٠ - ٥١٠ - ٥٢٠ - ٥٣٠ - ٥٤٠ - ٥٥٠ - ٥٦٠ - ٥٧٠ - ٥٨٠ - ٥٩٠ - ٦٠٠ - ٦١٠ - ٦٢٠ - ٦٣٠ - ٦٤٠ - ٦٥٠ - ٦٦٠ - ٦٧٠ - ٦٨٠ - ٦٩٠ - ٧٠٠ - ٧١٠ - ٧٢٠ - ٧٣٠ - ٧٤٠ - ٧٥٠ - ٧٦٠ - ٧٧٠ - ٧٨٠ - ٧٩٠ - ٨٠٠ - ٨١٠ - ٨٢٠ - ٨٣٠ - ٨٤٠ - ٨٥٠ - ٨٦٠ - ٨٧٠ - ٨٨٠ - ٨٩٠ - ٩٠٠ - ٩١٠ - ٩٢٠ - ٩٣٠ - ٩٤٠ - ٩٥٠ - ٩٦٠ - ٩٧٠ - ٩٨٠ - ٩٩٠ - ١٠٠٠

جاء، وله أجرته، قال النووي رحمه الله: قال
أصحابنا الحنابلة: هذا الوجهان متباينان
عسى أن ما يأخذه العامل هل هو أجره أو
صدقة؟ وفيه وجهان فإن قلنا: هو أجره جاز
والأفضل، وهو يشبه الإجارة من حيث التقدير
بأجرة لئس، وشبه الصدقة من حيث أنه لا
يشترط عقد إجارة، إلا مدة معلومة ولا أصل
معلوم.

و خلافاً ليعز طلب على عمله مهما من
الزكاة، فاما إذا نزع بعمله بلا عوض، أو
دفع الإمام إليه أجرته من بيت المال فإنه يجوز
كونه هاشمياً، أو مطلبياً بلا خلاف، قال
النووي: يجوز كونه هاشمياً، ومطلبياً إذا
أعطاه الإمام من سهم المصالح.^(١١)

وعند احتياطة لا يجوز أن يكون للمطلب
عاملاً على الزكاة، إذ أخذ أجرته منها. أما إذا
دفع له أجرته من غير الزكاة فإنه يجوز أن
يكون عاملاً عليها.^(١٢)

ج - حق المطلب في خمس الخمس:

٤ - اختلف العلماء في تحديد نوي النحر
لذين يستحقون من خمس الخمس سبب

الزكاة لشيء المطلب، وعليه يجوز كونه عاملاً
وأخذ الأجرة من الزكاة.^(١٣)

واختلف أصحاب الشافعي - وهم الذين
حرموا على بني المطلب الزكاة - في ذلك على
وجهين مشهورين.

أحدهما - وهو الأصح عند جمهور
الأصحاب - لا يجوز.^(١٤) الحديث عند
المطلب ابن ربيعة بن فحارث بن، أنه
والفضل بن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ
فعلوا أن يؤمرهما على بعض الصدقات،
فيؤدبته إليه كما يؤدي الناس، ويحبها كما
يجبرون نكت ضريبة ثم قال: إن لصدقة
لا تنمي لأل محمد، إنما هي أوساخ الناس،
وفي رواية: إن هذه الصدقات إنما هي
أوساخ الناس وإياها لا تحمل ل محمد،
ولا لأل محمد.^(١٥)

والثاني: يجوز للمطلب أن يكون عاملاً
في الزكاة لأن ما يأخذه على وجه العرض،
فإن استعمله الإمام مثلاً في الحفظ أو النقل

(١١) - نسخة من طبعات ١٢٠٦، ومرفوعة المجلد ١٢٠٦،
والطبعة ١٢٠٦.

(١٢) - كذا في نووي ١٢٠٦، ١٢٠٦، ١٢٠٦، ونسخة المطبع
١٢٠٦.

(١٣) - حديث عند المطلب من رواية ابن عمر أنه قال: قال
عيسى (عليه السلام) الله يكثر.

المرفوعة، ١٢٠٦، ١٢٠٦، ١٢٠٦.

(١٤) - نسخة من نووي ١٢٠٦، ونسخة المطبع ١٢٠٦.

(١٥) - كذا في حاشية المطبع ١٢٠٦.

فرايتهم لرسول الله ﷺ وتفصيل ذلك في
مصطلحات (قراءة ف ٧ وما بعدها، ك
ق ١٤، ل ١، ف ١٢، خمس ف ٨).

مَطل

التعريف:

١ - المَطل لغة: المدافعة عن أداء حق، قال
الجزيري: وهو مشتق من مضت الحديد:
إذا ضربتها ومدتها لتطول، ومنه يقال: مَطله
بدينه مَطلاً، وماطله مَطالعةً: إذا سوفه بوعده
أنوفاه مرة بعد أخرى^(١).

وفي الاصطلاح: حكي التنوي وعليه
تقاري أن المَطل شرعاً: منع قضاء ما استحق
أداؤه^(٢)، فإن ابن حجر: وسدّخل في المَطل
كل من لزمه حق، كالزوج لزوجته، والحاكم
لوعيته، وبالعكس^(٣).



الأكفاظ ذات الصلة:

١ - الإنظار:

٢ - الإنظارُ والسَّظَرَةُ هي اللّغة الإمهال
والشّأخبر، يقال: أنظرت المدين، أي

(١): معجم مطلبس اللغة ٢، ٣٢٦، والمصباح المنير، وأساس
للاخلاق ١٢٢، ويزهر من ١٢٦، وتحرير اصحاب الفتاوى
للتنوي ص ١٠١، ودرر الفنايع ٣/ ٣٣٧
(٢): شرح التنوي ص ١٠١، ص ١٠١، ودرر الفنايع ٣/ ٣٣٧
(٣): الفنايع ٣/ ٣٣٧
(٤): فتح باقري ١/ ١٦٦

والصلة بين المظل والمظلم أن المظلم أعم من المظل.

الحكم التكليفي:

٥ - يختلف حكم المظل باختلاف حال الدين من يبرئ أو عسر فإن كان موسراً قادراً على قضاء الدين بعد المطالبة به كان مظه حراماً وذلك لما ورد أن رسول الله ﷺ قال: **مظلل الغني ظلم**^(١).

وإن كان الدين معسراً لا يجد وفاء بدينه أو كان غنياً ومتمتعاً بدينه - كغنية ماله - عن الرضاء لم يكن مظه حراماً وحاز له التأخير إلى الإمكان^(٢).

صور المظل:

للمظل صور تختلف أحكامها باختلاف صورته، وذلك على التفصيل الآتي.

أولاً: **مظل الدين المعسر الذي لا يجد وفاء لدينه:**

٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يُسهل حتى يوسر^(٣)، ويُترك يظل البرق لنفسه وعياله

(١) حديث: **مَنْ مَظَّلَ غَنِيًّا ظَلَمَ**.

أخرجه البيهقي (المنتخب ١/١٦٦) من حديث أبي هريرة.

(٢) شرح مسلم للنووي (١/١٦٧).

(٣) الخ ١/١٦٦، وللشافعي فتح ٣/١٦٨، والسو ١/١٦١.

١٦٤ - وجهاً المنتخب ٣/١٦٦، وشرح هبة للصبغى (١/١٦٥).

١٦٥ - وشرح النووي على مسهم ١/١٦٦، ١٦٧، ١٦٨.

ولمفسر البناني ١/١٦٨، ومع شري ١/١٦٨.

آخرته، وذكر الأزهري أن المراد بالنظرة في قوله تعالى: **وَقِيلَ كَذِبٌ مُّؤَسَّرٌ فَمَظِلُّوا إِلَىٰ مَظِلِّسَرٍّ^(١)**، فالإنظار والإسهان إلى أن يوسر، ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

والصلة بين المظل والإنظار التأخير في كل، ولكنه في المظل من جانب المدين وفي الإنظار من جانب الدائن^(٢).

ب - **التعجيل:**

٣ - **التعجيل لغة:** الإسراع بالشئ، يقال: عجلت إليه المال أسرعت إليه بحتميره ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

والصلة بين المظل والتعجيل الضدية^(٣) (ر. تأخير ف ٥).

ج - **الظلم:**

٤ - **الظلم لغة:** وضع الشيء في غير موضعه واصطلاحاً هو عبارة عن التعدي عن الحق إلى الباطل، وهو الجور^(٤).

(١) سورة الفرقان ٢٥.

(٢) تصحيح، والمفردات، وفتح من ١٠٧، والقرون لمسنكري من ١٦٦، والظاهر بغيره مسلم لمعاري ١٢ - ١٣، ورواية المصنف ٣/٣٧٥، والسهيل لأن عري من ٩٥، وبلغ المصنف ١/١٦٦.

(٣) تصحيح الغير، ومفسر المصنف ١/١٦١.

(٤) لسان المير، والتعريف، بغيره من ٣٦.

القبامة تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله^(١).

واختلف الفقهاء في المدين المصر إذا لم يكن القدر الذي استحق عليه حاضراً عنده، لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلاً، هل يجب عليه ذلك أم لا؟

قال الحافظ ابن حجر: أطلق أكثر الشافعية عدم الوجوب، وصرح بعضهم بالوجوب مطلقاً.

وفصل آخرون بين أن يكون أصل الدين وجب بسبب يصح به فيجب، وإلا فلا^(٢).

كما اختلفوا في هل يجبر المدين المعدم على إجارة نفسه لوفاء دين الضمراء من أجرته إن كان قادراً على العمل أم لا؟^(٣) والنص في مصطلح (إنفلاس ف ٥٥)

ثانياً: مطل المدين الغني الذي منعه المبلر من الوفاء:

٧ - مطل المدين الغني الذي منعه المبلر من الوفاء، كغيبته ماله وعدم وجوده بين يديه وقت الوفاء بتبوير تمسده، فلا يكون مطله

والوفاء لذاتيه، ولا محل لمطالبته ولا ملازمته ولا مضايقته، لأن المولى سبحانه أوجب إنظاره إلى وقت الميسرة فقال: ﴿وَلَا تَكُنْ ذَوِّعًا ذُو عَيْظَرَةٍ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾^(١).

قال ابن رشد: لأن المطالبة بالدين إنما تجب مع القدرة على الأداء، فإذا ثبت الإعسار فلا سبيل إلى المطالبة، ولا إلى الحبس بالدين، لأن الخطاب مرتفع عنه إلى أن يومر^(٢).

وقال الشافعي: لو جازت مؤاخذته لكان ظالماً، والقرض أنه ليس بظالم لمجزئه^(٣)، بل إن ابن العربي قال: إذا لم يكن للدين غنى، فمطله عدل، وينقلب الحال على العكس، فتكون مطالبته ظلماً^(٤)، لأن الله تعالى قال: ﴿وَلَا تَكُنْ ذَوِّعًا ذُو عَيْظَرَةٍ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾. وأجاز الحنفية ملازمة الدائن لدينه الممسر مع استحقاته الإنظار بالنص^(٥).

وقد بين المصطفى ﷺ فضل إنظار الممسر وثوابه عند الله تعالى، فمن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أنظر ممسراً أو وضع له أظله الله يوم

(١) سورة الفجر ٢٨٠ / ٢

(٢) القواعد المفصلة ٣٠٦ / ٢

(٣) مع القاري ١ / ١٦٦

(٤) غارضة الأحراري ١٧ / ٩

(٥) أخبار شريح الخليلي ١٠ / ٢

(١) حديث: من أخر ممسراً أو وضع له ..

أخرجه قزويني (٣ / ٥٩٠) وقال: حديث حسن صحيح

(٢) فتح الباري ١ / ١٦٠

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٢ / ٢٠٢ - ٢٠١ والمفصلة

المفصلة ٣٠٦ / ٢

أي يبيع شي بذكره الدائن بين الناس بالمطل
وسواء العاملة^(١).

قال ابن القيم: ولا نزاع بين العلماء في أن
من وجب عليه حن من عين أو دين، وهو
قادر على أدائه، وامتنع منه، أنه يعاقب حتى
يؤديه^(٢).

والعقوبة الزجرية هي عقوبة تعزيرية غير
مقدرة شرعاً، المقصود منها حمله على الوفاء
وإجباره إلى دفع الحق إلى صاحبه دون
تأخير.

أما قيل التطيب، فقد وقع الخلاف في
مذهب الشافعي: هل يجب الأداء مع القدرة
من غير طلب صاحب الحق، حتى يعد مطلقاً
بالباطل فيه؟ وحكى ابن دقيق العيد فيه
وجهان، ومال المحافظ ابن حجر إلى ترجيح
عدم لوجوب تب التطيب، لأن لفظ المطل
في الحديث يشعر بتقديم الطلب وتوقف
الحكم بظلم المعتاض عليه^(٣).

وذكر بعض الفقهاء أن المطل يشترط
بالأجل والمدافعة ثلاث مرات^(٤).

حراماً، وذلك لأن المطل انتهى عنه كما قال
أخالف ابن حجر: تأخير ما يستحق أدائه بغير
عذر^(٥)، وهو ممنور.

ثالثاً: مطل المدين الموسر بلا عذر:

٨ - مقل المدين الموسر القادر على نصاء
المدين بلا عذر وذلك بعد مطالبة صاحب
الحق، فإنه حرام شرعاً، ومن كبار الإثم، ومن
أنظم الموجب للعقوبة الحاملة على الوفاء^(٦)
المقول انتهى: **مطل الغني ظلم**^(٧)،
قال ابن حجر: المعنى أنه من الظلم، وأطلق
ذلك للمبالغة في التنفير من لطل^(٨)، وقال
ابن العربي: **مطل الغني ظلم** إذا كان واجداً
لجنس الحق الذي عليه في تأخير ساعته يمكنه
فيها الأداء^(٩)، وقال الساجي: وإذا كان منياً
فمطل بما قد استحق عليه تسليمه نقد ظلم^(١٠)
وقول النبي ﷺ: **قال: نفي التواجد بطل**
عرضه وعقوبته^(١١)، ومعني: يحل عرضه

(١) مع تنزي ٤٦٥/٢

(٢) مع تنزي ٤٦٥/١ - ٤٦٦، والرواية عن ابن عباس: **الدين**
(٣) ٤٦٧، وذكرهم الأئمة وابن دقيق العيد ٤٦٨/٢

(٤) حديث **مطل حتى ظلم**، ٤٠

(٥) فخره ف ٥

(٦) مع تنزي ٤٦٥/١

(٧) حاشية الأرواق ٤٦٧/٢

(٨) الشري ٦٦/٥

(٩) حديث، أي: واجد بطل عرضه وعقوبته

(١٠) حاشية أحمد (٤٦٢/٢) من حديث الطبري عن سواد،

وعبر إسناده ابن حجر في الجمع ٤٦٤/٢

(١١) الرواية عن ابن عباس: **الدين** ٤٦٨/٢، وجامع الأصول
٤٦٨/٢، وشرح فقه الشافعي ٤٦٨/٢، وشرح الشافعي ٤٦٨/٢

٤٦٨/٢

(١٢) شرح الفقيه في السبب الشري ٤٦٨/٢

(١٣) إسناده لا يثبت، لأن إسناده لا يثبت، ومع تنزي ٤٦٨/٢

(١٤) ٤٦٨/٢، والرواية عن ابن عباس: **الدين** ٤٦٨/٢

(١٥) إسناده لا يثبت، لأن إسناده لا يثبت، ومع تنزي ٤٦٨/٢

حمل المدين المماطل على الوفاء:

نص الفقهاء على طرق تتبع لحمل المدين المماطل على الوفاء، منها:

١- قضاء الحاكم دينه من ماله جبراً:

٩ - إذا كان للمدين المماطل مال من جنس الحق الذي عليه، فبان الحاكم بسنوفه حراً عنه، ويدفعه لل دائن إلتصافاً له، جاء في الفتوى الهندية: «محسوس في الدين إذا امتنع عن قضاء الدين وله مال، فإن كان ماله من جنس الدين، بأن كان ماله دراهم وقله من دراهم، فالقاضي يقضي دينه من دراهمه بلا خلاف»^(١).

وقال المصرافي: «ولا يجوز الحبس في الحق إذا تمكن الحاكم من استيفائه، فإن امتنع من دفع الدين، ونحوه، عرف ماله أخذاً منه مقدار الدين، ولا يجوز لنا حبسه»^(٢).

ب - منع من فضول ما يحل له من الطيات:

١٠ - قال ابن تيمية: لو كان قادراً على أداء الدين وامتنع، ورأى الحاكم منعه من فضول الأكمل والتمسك، فنه ذلك، إذا التزمير لا يختص بنوع معين، وإنما يرجع فيه إلى اجتتهاد

(١) الفتاوى الهندية ١: ١٩٠.

(٢) المرقى للشمس ١: ١٠١. و«معرفة أحكام الأئمة» ١: ١٩٩.

الحاكم في نوعه وقدره، إذا لم ينعذ حدوده^(٣).

ج - تغريمه نفقات الشكاية ورفع الدعوى:

١١ - قال ابن تيمية: «ومن عليه مال، ولم يؤته حتى شكى رب المال، وغرم عليه مالاً، وكان الذي عليه الحق قادراً على الوفاء، ومطل حتى أخرج ماله إلى الشكوى، فما غرم بسبب ذلك، فهو عسكى الظالم المماطل، إذا كان غرضه على الوجه المعتاد»^(٤).

د - إسقاط عدالته وردّ شهادته:

١٢ - حكى القبايجي من أصبح وسجن من اثمة المانكية أنهم قالوا: «برّد شهادة المدين المماطل مطلقاً، إذا كان غيباً مقتدر»^(٥)، لأن النبي ﷺ ساء ظالماً في قوله: «مطل يعني ظلم»^(٦)، ونقل الحافظ ابن حجر عن جمهور الفقهاء أن مقترب ذلك يفسق^(٧).

ولكن هل يثبت فسقه وتردّ شهادته بمظله مرة واحدة، أم لا تردّ شهادته حتى يشكر ذلك منه ويصير عادة؟

(١) الاختيارات العظمى من فتاوى ابن تيمية للسعي حرر ١٣٧.
(٢) لفظ الامتناع في نسخة من الفتاوى السنية - ج ١ ص ١٣٦.
(٣) «معرفة أحكام الأئمة» ١: ١٩٩.
(٤) الشرح لشمس ١: ١٩٠.
(٥) حديث «مطل يعني ظلم»
(٦) نسخة من «معرفة أحكام الأئمة» ١: ١٩٩.
(٧) فتح الباري ١: ١٦٦.

له هذا الخيار في الفسخ ليتمكن من إزالة الضرر اللاحق به نتيجة مطل المدعي ومخاصمته، وليكون ذلك حاملاً للمدين المقدر على المآخرة بالوفاء^(١).

وقال الشافعية: ولو امتنع - أي المشتري - من دفع الثمن مع بواره فلا فسخ في الأصح، لأن التوصل إلى أخذه بالحاكم يمكن^(٢).

و- حبس المدين:

١٤ - نص جمهور الفقهاء على أن للمدين المومر إذا امتنع من وفاء دينه مطالاً وظلماً، فإنه يعاقب بالحبس حتى يؤديه^(٣).

وتفصيل ذلك في مصطلح (حبس ف ٧٩ وما بعدها).

وتقل ابن سماعة عن محمد في المجوس بالدين إذا علم أنه لا مال له في هذه البلدة

قال النووي: مقتضى مذهبنا اشتراط التكرار^(١)، وقال السبكي: مقتضى مذهب الشافعية عدمه، واستدل بأن منع الحق بعد طلبه وإبتغاء الضرر عن أدائه كانقص، والنصب كبيراً، وتصمته في الحديث ظلماً يشعر بكونه كبيرة، والكيرة لا يشترط فيها التكرار، نعم لا يحكم عليه بذلك إلا بعد أن يظهر عدم عزوه^(٢).

وقال الطبرسي: قيل: يفسق بمرة، وتروء شهادته، وقيل: إذا تكرر، وهو الأولى^(٣).

واختلفوا هل يفسق بالثأخير مع القدرة قبل الطلب أم لا؟ قال ابن حجر: الذي يشعر به حديث الباب التوقف على الطلب، لأن اللطل يشعر به^(٤).

هـ- تمكن الدائن من قسح العقد الموجب للدين:

١٣ - نص أكثر فقهاء الحنابلة، على أن من حتى الدائن عند مطل الدين بشهر عذر أن يفسخ العقد الذي ترتب عليه الدين، كالبيع ونحوه، ويسترد البذل الذي دفعه، وقد جعل

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٢/٢٠ وما بعدها، والاختلافات النقية ص ١٢٦

(٢) مني المحتاج ٦٨٨/٢ - ٦٨٩

(٣) بدائع الصناعات ١٧٣/٧، وكشاف القناع ٣/٥ - ٣، وشرح سعي الإرادات ٢٧٦/٢، وشرح مني خليل ٢٧٧/٥، وروضة الطالبين ١٣٧/٤، وروضة المحتاج للسنة ١٣٨/٤، وشرح السنة للبيهقي ٨/١٩٤، والفتاوى ٤/٤٩٩، وشرح السنة للبيهقي ٨/١٩٤، وفتاوى الشرحية ص ٦٧، وفتاوى الهندية ٣/٤٢٠، وانظر لوائح الأحكام للمزين عبد السلام ١/١٠٠، ومعين المحاكم للطبرسي ص ١٩٧، والفتاوى للفراني ١/٨٠

(١) شرح فتاوى مني مسلم ١٠/٢١٧

(٢) فتح الباري ٤/١١١

(٣) مركبة المفتاح شرح مشكلة المصليح ٣٢٧/٤، وفتح الباري ١/١١١

(٤) فتح الباري ٤/٤٦٦

وجاء في شرح الخرشي: إن معلوم الملاء
إذا علم الحاكم بانساض الذي عنده، فإنه لا
يؤخره ويضربه باجتهاده إلى أن يدفع، ولو
أدى إلى إتلاف نفسه، ولأنه مُلْكٌ^(١).

ح - بيع الحاكم مال المدين للماثل جبراً:
١٦ - ذهب الفقهاء إلى أن الحاكم يبيع مال
المدين للماثل جبراً عليه وذلك في الجملة.
غير أن بينهم اختلافاً في تأخير عن
الحبس، أو اللجوء إليه من غير حبس المدين،
أو ترك الخيار للمحاكم في اللجوء إليه عند
الانتضاء على أقوال:

قال الحنفية: المحبوس في الدين إذا امتنع
عن قضاء الدين - وله مال - فإن كان ماله من
جنس الدين، بأن كان ماله دراهم والدين
دراهم، فالقاضي يقضي دينه من دراهمه بلا
خلاف، وإن كان ماله من خلاف جنس دينه،
بأن كان الدين دراهم وماله عروضاً أو عقاراً
أو دنائبر، فعلى قول أبي حنيفة لا يبيع
العروض والعقار، وفي بيع الدنائبر قياس
وامتنعان، ولكنه يستدبر حيسه إلى أن يبيع
بنفسه ويقضي الدين، وعند محمد وأبي
يوسف يبيع القاضي دنائبره وعروضه رواية

وله مال في بلدة أخرى، فيؤمر رب الدين أن
يخرجه من السجن، ويأخذ منه كضلعاً نفسه
على قدر هذه المسافة، ويؤمر أن يخرج ويبيع
ماله ويقضي دينه، فإن أخرج من السجن، فلم
يفعل ذلك، أعيد حبسه^(٢).

وقال ابن تيمية: ومن حبس بدين، وله
رهن لا وفاء له غيره، وجب على رب الدين
إمتهاله حتى يبيعه، فإن كان في بيعة وهو في
الحبس ضرراً عليه، وجب إخراجه لبيعه،
ويضمن عليه، أو يمشي معه الدائن أو
وكيله^(٣).

٣ - ضرب المدين الماثل:

١٥ - قال ابن قيم الجوزية: لا نزاع بين العلماء
أن من وجب عليه حق من دين أو دين، وهو
قادر على أدائه، وامتنع منه، أنه يعاقب حتى
يؤديه، ونصوا على عقوبته بالضرب^(٤)، ثم
قال مسلماً على حديث: «لبي الواجد يحل
عرضه وعقوبته»^(٥)، والعقوبة لا تختص
بالحبس، بل هي في الضرب أظهر منها في
الحبس^(٥).

(١) الفتاوى الوضعية ٣/ ١٢٠

(٢) مختصر الفتاوى المصرية ص ١١٦

(٣) الطرق الحكمية ص ٩٢

(٤) حديث: «لبي الواجد...»

نقدم تعريبه لـ ٢

(٥) الطرق الحكمية ص ٩٣

(١) الخرشي على خليل ١٢٨/٥

من غريمه بوقاء أو يسراء أو حواقة، أو يرضى
الغريم بإخراجه من الحبس، لأن حبه حق
لرب الدين وقد أسقطه، فإن أسر المدين على
الحبس باع أخاكم ماله وقضى دينه^(١١).



واحدة، وفي العقار روايتان
وفي احسانية: وعندهما في زويدة: يبيع
المنقول وهو الصحيح^(١٢).

وذهب المالكية إلى أن المدين إن امتنع من
دفع الدين، ونحن نعرف ماله، أضلنا منه
مقدار الدين، ولا يجوز له حبه، وكذلك إذا
فقرنا بماله أو داره أو شيء يباع له في الدين -
كان رهنًا أم لا - ضلنا ذلك، ولا نحبه، لأن
في حبه استمرار منقمة^(١٣).

وقال الشافعية: وإنما الذي له مال وعليه
دين، يجب أدائه إذا طلب، فإذا امتنع أمره
أخاكم به، فإن امتنع باع أخاكم ماله وقسمه
بين الغرماء^(١٤).

قال النووي: قال القاضي أبو الطيب من
الشافعية والأصحاب: إذا امتنع المدين المؤسر
المعاطن من الوفاء، فأخاكم بالخيار: إن شاء
باع ماله عليه بغير إذنه وإن شاء كسره على
بيعه وعززه بالخمس وغيره حتى يبيعه^(١٥).

وقال الحنابلة: إن أبي مدين له ماله يغي
بدينه الحال الوفاء، حبه أخاكم، وليس له
إخراجه من الحبس حتى يبين له أمره، أو يبرأ

(١١) مشهور التهذيب ١٩٩/٣

(١٢) المحرق للغرير ٨٠، ٨١

(١٣) روي مطبوع ١٦٧/١٦

(١٤) شرح السبكي

على إطلاقه، أو مقيداً لا مطلق له أخرى
على تقييده، وإن ورد في موضع مقيداً وفي
آخر مطلقاً فيه هذا التفصيل^(١).

إن اختلفا في السبب واحكم فلا يحمل
أحدهما على الآخر. كتشديد الشهادة بالمعانة
وإطلاق الرقبة في كفارة الظهار.

وإن انشأ في السبب والحكم: يحمل
المطلق على المقيد، كما إذا قال انشأ: إن
ظاهرت فاستق رقبة. وقال في موضع آخر:
إن ظاهرت فاعتق رقبة مؤمنة^(٢).

وإن اختلفا في السبب دون الحكم فهذا
هو موضع الخلاف بين الفقه.

فذهب إلى مفسهون إلى أنه يحمل المطلق
على المقيد وجوباً وبأنه على هذا: اشترطوا
في إجزاله الرقبة في كفارتي الظهار واليمين:
الإيمان مع أن النص ورد في الموضعين مطلقاً
خلوا عن قيد الإيمان: حملاً للمطلق في
الموضعين: على المقيد في كفارة القتل^(٣) في
قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ مَوْجِباً حَقّاً فَتَحْيَا
رُحْبَةً مَوْجِباً﴾^(٤).

(١) بحر الحيط ١١٦٣-١١٦٤، والكلبيات ص ١٤٢،
الحاوي الفكر ١٢/٢٧٩ ط دار النشر، غدار
١٢١ البحر المحيط ١٨/٢٠٢، وما يند، والحاوي الكبير
١٢/٣٧٩، مفاتيح لطائف ١٢/٣٧٩، ولغة المحتاج ١/١١٠،
والشرح الصغير ١/٦٤٩، ٦٤٨، ٦٤٧، ٦٤٦، ٦٤٥، ٦٤٤،
٦٤٣، ٦٤٢، ٦٤١، ٦٤٠، ٦٣٩، ٦٣٨، ٦٣٧، ٦٣٦، ٦٣٥، ٦٣٤، ٦٣٣، ٦٣٢، ٦٣١، ٦٣٠، ٦٢٩، ٦٢٨، ٦٢٧، ٦٢٦، ٦٢٥، ٦٢٤، ٦٢٣، ٦٢٢، ٦٢١، ٦٢٠، ٦١٩، ٦١٨، ٦١٧، ٦١٦، ٦١٥، ٦١٤، ٦١٣، ٦١٢، ٦١١، ٦١٠، ٦٠٩، ٦٠٨، ٦٠٧، ٦٠٦، ٦٠٥، ٦٠٤، ٦٠٣، ٦٠٢، ٦٠١، ٦٠٠، ٥٩٩، ٥٩٨، ٥٩٧، ٥٩٦، ٥٩٥، ٥٩٤، ٥٩٣، ٥٩٢، ٥٩١، ٥٩٠، ٥٨٩، ٥٨٨، ٥٨٧، ٥٨٦، ٥٨٥، ٥٨٤، ٥٨٣، ٥٨٢، ٥٨١، ٥٨٠، ٥٧٩، ٥٧٨، ٥٧٧، ٥٧٦، ٥٧٥، ٥٧٤، ٥٧٣، ٥٧٢، ٥٧١، ٥٧٠، ٥٦٩، ٥٦٨، ٥٦٧، ٥٦٦، ٥٦٥، ٥٦٤، ٥٦٣، ٥٦٢، ٥٦١، ٥٦٠، ٥٥٩، ٥٥٨، ٥٥٧، ٥٥٦، ٥٥٥، ٥٥٤، ٥٥٣، ٥٥٢، ٥٥١، ٥٥٠، ٥٤٩، ٥٤٨، ٥٤٧، ٥٤٦، ٥٤٥، ٥٤٤، ٥٤٣، ٥٤٢، ٥٤١، ٥٤٠، ٥٣٩، ٥٣٨، ٥٣٧، ٥٣٦، ٥٣٥، ٥٣٤، ٥٣٣، ٥٣٢، ٥٣١، ٥٣٠، ٥٢٩، ٥٢٨، ٥٢٧، ٥٢٦، ٥٢٥، ٥٢٤، ٥٢٣، ٥٢٢، ٥٢١، ٥٢٠، ٥١٩، ٥١٨، ٥١٧، ٥١٦، ٥١٥، ٥١٤، ٥١٣، ٥١٢، ٥١١، ٥١٠، ٥٠٩، ٥٠٨، ٥٠٧، ٥٠٦، ٥٠٥، ٥٠٤، ٥٠٣، ٥٠٢، ٥٠١، ٥٠٠، ٤٩٩، ٤٩٨، ٤٩٧، ٤٩٦، ٤٩٥، ٤٩٤، ٤٩٣، ٤٩٢، ٤٩١، ٤٩٠، ٤٨٩، ٤٨٨، ٤٨٧، ٤٨٦، ٤٨٥، ٤٨٤، ٤٨٣، ٤٨٢، ٤٨١، ٤٨٠، ٤٧٩، ٤٧٨، ٤٧٧، ٤٧٦، ٤٧٥، ٤٧٤، ٤٧٣، ٤٧٢، ٤٧١، ٤٧٠، ٤٦٩، ٤٦٨، ٤٦٧، ٤٦٦، ٤٦٥، ٤٦٤، ٤٦٣، ٤٦٢، ٤٦١، ٤٦٠، ٤٥٩، ٤٥٨، ٤٥٧، ٤٥٦، ٤٥٥، ٤٥٤، ٤٥٣، ٤٥٢، ٤٥١، ٤٥٠، ٤٤٩، ٤٤٨، ٤٤٧، ٤٤٦، ٤٤٥، ٤٤٤، ٤٤٣، ٤٤٢، ٤٤١، ٤٤٠، ٤٣٩، ٤٣٨، ٤٣٧، ٤٣٦، ٤٣٥، ٤٣٤، ٤٣٣، ٤٣٢، ٤٣١، ٤٣٠، ٤٢٩، ٤٢٨، ٤٢٧، ٤٢٦، ٤٢٥، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤٢٢، ٤٢١، ٤٢٠، ٤١٩، ٤١٨، ٤١٧، ٤١٦، ٤١٥، ٤١٤، ٤١٣، ٤١٢، ٤١١، ٤١٠، ٤٠٩، ٤٠٨، ٤٠٧، ٤٠٦، ٤٠٥، ٤٠٤، ٤٠٣، ٤٠٢، ٤٠١، ٤٠٠، ٣٩٩، ٣٩٨، ٣٩٧، ٣٩٦، ٣٩٥، ٣٩٤، ٣٩٣، ٣٩٢، ٣٩١، ٣٩٠، ٣٨٩، ٣٨٨، ٣٨٧، ٣٨٦، ٣٨٥، ٣٨٤، ٣٨٣، ٣٨٢، ٣٨١، ٣٨٠، ٣٧٩، ٣٧٨، ٣٧٧، ٣٧٦، ٣٧٥، ٣٧٤، ٣٧٣، ٣٧٢، ٣٧١، ٣٧٠، ٣٦٩، ٣٦٨، ٣٦٧، ٣٦٦، ٣٦٥، ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٦٢، ٣٦١، ٣٦٠، ٣٥٩، ٣٥٨، ٣٥٧، ٣٥٦، ٣٥٥، ٣٥٤، ٣٥٣، ٣٥٢، ٣٥١، ٣٥٠، ٣٤٩، ٣٤٨، ٣٤٧، ٣٤٦، ٣٤٥، ٣٤٤، ٣٤٣، ٣٤٢، ٣٤١، ٣٤٠، ٣٣٩، ٣٣٨، ٣٣٧، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣٤، ٣٣٣، ٣٣٢، ٣٣١، ٣٣٠، ٣٢٩، ٣٢٨، ٣٢٧، ٣٢٦، ٣٢٥، ٣٢٤، ٣٢٣، ٣٢٢، ٣٢١، ٣٢٠، ٣١٩، ٣١٨، ٣١٧، ٣١٦، ٣١٥، ٣١٤، ٣١٣، ٣١٢، ٣١١، ٣١٠، ٣٠٩، ٣٠٨، ٣٠٧، ٣٠٦، ٣٠٥، ٣٠٤، ٣٠٣، ٣٠٢، ٣٠١، ٣٠٠، ٢٩٩، ٢٩٨، ٢٩٧، ٢٩٦، ٢٩٥، ٢٩٤، ٢٩٣، ٢٩٢، ٢٩١، ٢٩٠، ٢٨٩، ٢٨٨، ٢٨٧، ٢٨٦، ٢٨٥، ٢٨٤، ٢٨٣، ٢٨٢، ٢٨١، ٢٨٠، ٢٧٩، ٢٧٨، ٢٧٧، ٢٧٦، ٢٧٥، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨، ٢٥٧، ٢٥٦، ٢٥٥، ٢٥٤، ٢٥٣، ٢٥٢، ٢٥١، ٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٨، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٤٤، ٢٤٣، ٢٤٢، ٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٩، ٢٣٨، ٢٣٧، ٢٣٦، ٢٣٥، ٢٣٤، ٢٣٣، ٢٣٢، ٢٣١، ٢٣٠، ٢٢٩، ٢٢٨، ٢٢٧، ٢٢٦، ٢٢٥، ٢٢٤، ٢٢٣، ٢٢٢، ٢٢١، ٢٢٠، ٢١٩، ٢١٨، ٢١٧، ٢١٦، ٢١٥، ٢١٤، ٢١٣، ٢١٢، ٢١١، ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٧، ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٤، ٢٠٣، ٢٠٢، ٢٠١، ٢٠٠، ١٩٩، ١٩٨، ١٩٧، ١٩٦، ١٩٥، ١٩٤، ١٩٣، ١٩٢، ١٩١، ١٩٠، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٧، ١٨٦، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٣، ١٨٢، ١٨١، ١٨٠، ١٧٩، ١٧٨، ١٧٧، ١٧٦، ١٧٥، ١٧٤، ١٧٣، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠، ١٦٩، ١٦٨، ١٦٧، ١٦٦، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٣، ١٦٢، ١٦١، ١٦٠، ١٥٩، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٦، ١٥٥، ١٥٤، ١٥٣، ١٥٢، ١٥١، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠.

مُطْلَق

التعريف:

١- «مُطْلَقُ اسم مفعول من الإطلاق ومن
معانيه: الإرسال والنخبة وعدم التقييد، يقال:
أطلق الأسير: إذا حلت إداره وخلت
عنه، كما يقال أطلق القول: تركه من غير
قيد ولا شرط، وأطلق البيعة الشهادة من غير
تقييد بتاريخ^(١)».

وفي الاصطلاح: المطلق ما دل على المنهية
من غير أن يكون له دلالة على شيء من
قيودها^(٢).

الألفاظ ذات الصلة:

المقيد:

٢- المقيد من الأقوال ما فيه صفة أو شرط أو
استثناء، فهو مقيد لمطلق^(٣).

الحكم الإجمالي:

٣- إذا ورد الخطاب مطلقاً لا مقيد له حمل

(١) لصاح الجبر.

(٢) ص ١٣٢.

(٣) فكلبت لا ي. ل. ل.

كما أن التقييد أمر مقصود بنبيء من التضييق، وعند إمكان العمل بهما لا يجوز إبطال أحدهما بالآخر، ولأن حمل أحدهما على الآخر حمل متصوص عليه وهو باطل، لأن من شرط التقييد أن يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنص بعينه إلى فرع هو نظيره، ولا نص فيه، هذا ولأن القياس حجة ضعيفة لا يصار إليه إلا عند عدم النص أو شبهته حتى صار مؤخرأ عن قول المصنفين، وهنا نص يمكن العمل به وهو إطلاق الكتاب، ولأن الفرع ليس بتفسير الأصل، لأن قتل النفس أعظم، ولهذا لم يشرع فيه الإطعام ولا يجوز إلحاقه بغيره في حق جواز الإطعام تغليظاً للواجب عليه، وتعتيماً للمجرمة حتى تتم صيانة النفس، فكذلك لا يجوز إلحاق غيره به في التغليظ، لأن قيد الرقة بالإيمان أغلظ فتابعه دون غيره، لأن جريمة القتل أعظم، ولأن الرقة في كفاري الطهار واليمين مطلقة غير مقيدة بصفة أو شرط، فتناول كل رقة على أية صفة كانت، لأن معنى الإطلاق التعرض للذات دون الصفات فتناول الكفارة والمؤمنة والصغيرة والكبيرة، والبيضاء والسوداء، والذكر والأنثى، وغير ذلك من الأوصاف

قال الشافعي: إن لسان العرب وصرف خطابهم يقتضي حمل المطلق على المقيد إذا كان من جنسه، فحمل عرف الشرع على مقتضى لسانهم، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(١)، وكما في العداة واليهود في قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَأَشْهِدُوا ذُوَى عِلَالٍ فَبَيْنَكُمْ﴾^(٣)، فحمل المطلق على المقيد في اشتراط العداة وكذلك لكفارة، فبحسب مطلق المعتز في كفاري الطهار واليمين على امتق التقييد بالإيمان في كفارة القتل^(٤) هي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ﴾^(٥).

وقال أبو حنيفة: لا يحمل المطلق على المقيد، لأن المنصوص عليه إعتاق رقة وهي اسم لذات مرفوعة بموكة من كل وجه وقد وجد، والتقييد بالإيمان زيادة على النص، والزيادة على النص نسخ ولا ينسخ القرآن إلا بالقرآن أو بأخبار التواتر، ولأن الإطلاق: أمر مقصود، لأنه بنبيء عن التوسعة على المكلف،

(١) سورة الأحزاب/ ٢٤

(٢) سورة القراء/ ٢٨٢

(٣) سورة القلاء/ ١

(٤) إجماع الكبيير ١١٣/ ٣٧٠ ط دار الفكر - بيروت - والبحر

للحيط ١٦٠/ ٢

(٥) سورة النساء/ ١٩

المضادة^(١١).

والتفصيل يرجع إلى الملحق الأصولي.

شروط العمل بالخبر المطلق:

- ١ - صرح الشافعية: بأنه إذا أخير مقبول الثروية عن مجامعة ماء فإن كان ثقيها موافقا للمخير في مذهبه اعتمد خبره وإن أطلق، لأنه خبر يغلب على الظن^(١٢) "لتنجيس"^(١٣).
- والتفصيل في الملحق الأصولي.

الجرح المطلق في المعلقة:

- ٥ - اختلف الفقهاء في قبول الجرح المطلق كأن يقول: إنه فاسق. فنذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يغيب الجرح المطلق، لأن التعديل يسمع مطلقا فكذلك الجرح، ولأن التصريح بالسبب قد ينفي إلى مخاطر كالقذف.
- وقال الشافعية: بحجب ذكر السبب للاختلاف فيه^(١٤).

والتفصيل في مصطلح (تركبة) ف (١٥) والملحق الأصولي.

إطلاق الشهادة بالرضاع:

- ٦ - إذا أطلق شهوة الرضاع شهدتهم كان قالوا: بينهما رضاع محرم لم يقبل، بل يجب ذكر وقت الإرضاع وعدد الرضعات، كأن يقولوا: تشهد أن هذا ارتضع من هذه خمس رضعات متفرقات خلّصن اللبن فيهن إلى جوفه في الحولين أو قبل الحولين، وذلك لاختلاف العلماء في ذلك^(١٦).
- والتفصيل في (مصطلح رضاع ف) (٣٤).

المطلق بحمل على الغالب:

- ٧ - إذا باع بمن مطلق حمل على نقد ذلك، فإن لم يوجد نقد غلب وكان هناك محملان: أخف وأقل، حمل على أخفهما عملا بأقل ما يقتضيه الاسم.
- واستثنى الشافعية من هذه القاعدة حورا منها: إذا شمس المتوضيء يده في الإناء بعد الفراغ من غسل الوجه بنية رفع الحدث صار الماء مستعملا، وإن نوى الاختراف لم يصر مستعملا، وإن أطلق ولم يتو شيئا فافصحج عنهم حيورته مستعملا، لأن تقدم نية رفع الحدث شمله فحمل عليه.

ومنها: أنه بشرط في جواز قصر الصلاة

(١١) تبين الحقائق ٦/٣٤، والكليات ٣/٣٩٠-٣٩١، ومقتضى الحناء ٢/٢٨١، والمختار لمؤلفه ١٧٦/٣ وما بعده، وفتح المغنا ١/١١٩.

(١٢) المقرر ٣/١٧٦.

(١٣) نكحاة في علم الرواية لسفراني ص ١٧ - ١٠٨.

(١٤) التقي ١/٧، ٢٢٩، ومقتضى المحتاج ٣/١٢٥.

المطلق ينزل على أقل مراتب:

٩- لو نذر صوماً مطلقاً من غير تعرض لعدد
ينفقد ولا تبة يحتمل على يوم، لأن الصوم
اسم جنس يقع على الكثير والقليل، ولا
صوم أقل من يوم، والتمسكت يوم، فلا يلزمه
أكثر منه، وإن نذر أياماً فتلانة لأنها أقل
مراتب الجمع، أو نذر صدقة، فذلك ما يتناول
أو صلاة فيجزئ به ركعتين جملاً على واجب
الشرع^(١).

في السفر: تبة القصر عند الإحرام، فإن أطلق
ولم ينو قصراً ولا إتماماً لزمه الإتمام، لأن
الأصل في الصلاة الإتمام فينصرف عند
الإطلاق إليه، لأنه المعهود.

ومنها إذا تلفظ بما يحتمل معنيين يرجع
إليه في تعيين المراد.

كأن يكون عليه دينان وأحدهما رهن
تدفع مبلغاً من المال للدينين عن أحدهما مبهماً
غير معين فله التعيين^(٢).

ومنها: لو قال نزل زوجتيه إحداهما طالق
ونم بقصد معينة طلقته إحداهما، وعليه
تعيين إحداهما للطلاق.

ومنها: يجوز أن يحرم مطلقاً ويصرفه
بالعيين إلى ما شاء من السكنى أو اليه^(٣).

شرط حمل المطلق على المقيد:

A - الملفظ المطلق لا يحمل على المقيد إلا إذا
كان لو صرح بذلك المقيد لمصحح ولا فلا.

وخرجوا على ذلك صورة منها: إذا أقر
الأب: بأن السبع منك لو سمع، ثم ادعى أنه
وهبها له وأراد الرجوع فله ذلك فما ذهب
إليه القاضيان الحسين، والماوردي، وإن
أقروا في فتاوه أنه أصبح المختار^(٤).

مُطْهُرَات

انظر: طهارة



(١) انظر المحقق ١٠٠٠، والشوكران ١٠٠٠، ونعمه المحقق ١٠٠٠.

(٢) انظر المحقق ١٠٠٠، والشوكران ١٠٠٠.

(٣) انظر المحقق ١٠٠٠، والشوكران ١٠٠٠.

(٤) انظر المحقق ١٠٠٠، والشوكران ١٠٠٠.

يُظْلِمُونَ النَّاسَ ﴿١﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قِيلَ مَظْمُونًا﴾ (٢).

مَظَالِم

التعريف:

١- المظالم لغة: جمع مظلمة بفتح اللام وكسرها، مصدر ظلم يظلم، اسم لما أخذ بغير حق، وهي ما يطلبه عند الظالم، وأصل الظلم وضع الشيء في غير موضعه، وعند فلان ظلالني ومظلمني: في حقني الذي ظلمته (١).
والظلم في الاصطلاح: التمسدي عن الحق إلى الباطل، وهو الجور، وقيل: هو انصرف في ملك الغير، وسجاجة الخد (٢).
والظلم ثلاثة أنواع:

الأول: ظلم بين الإنسان وبين الله تعالى، وأعظمه: الكفر والشرك والتفارق، قال تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (٣)، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ صَدَّكَ عَلَى الْكَافِرِ﴾ (٤).

الثاني: ظلم بين الإنسان وبين الناس، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الظُّلُمُ عَلَى النَّبِيِّ﴾

الثالث: ظلم بين الإنسان وبين نفسه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَيَنْهَضُ ظَالِمًا لِنَفْسِهِ﴾ (٥)، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ (٦).

وكل هذه الثلاثة في الحقيقة ظلم للنفس، فإن الإنسان في أول ما يهيم بالظلم فتد ظلم نفسه، فإذا الظالم ابتداءً مبدئياً في الظلم، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ (٧)، يتناول الأنواع الثلاثة من الظلم فبما من أحد كان منه ظلم في الدنيا إلا ولو حصل له ما في الأرض ومثله معه لكان يفتدي به، وقوله تعالى: ﴿حَتَّى أَتْلُوكُمْ وَنُحْلِقَ﴾ (٨)، تنبيه على أن الظلم لا يجدي ولا يخلص بل يردى (٩).

لأن الظالم هي الحقوق التي أخذت ظلماً، وقد دعا الشرع الحنيف إلى إقامة العدل فيها

(١) سورة الحديد / ١٢

(٢) سورة الأبره / ٣٣

(٣) سورة طه / ٣٩

(٤) سورة البقرة / ٢٢٨

(٥) سورة الفرق / ٢٧

(٦) سورة النجم / ٥٩

(٧) الفرقان للأصناف، وصحاح فري التبرير ٣ / ١٠٠

(٨) القاموس المحيط، واللسان العرب، والمصباح المنير، وبستان الصحاح، واللسان هائلة (ظلم).

(٩) التفسير بفتح اللام، وكشاف اصطلاحات الفنون ١ / ٩٣٨ ط. جيل - بيروت، واستخرج العلم ٢ / ٢٨٧

(١٠) سورة النعمان / ١٢

(١١) سورة الزمر / ٣٩

وأنشأها ديوان المظالم وقضاء المظالم^(١).

من حق نفسه^(٢)

والعلاقة بين المظالم والدعوى هي أن
الدعوى وسيلة شرعية لرفع المظالم.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - القضاء:

٢ - القضاء في اللغة: الحكم.

وفي الاصطلاح: هو الإخبار عن حكم
شرعي على سبيل الإلزام في مجلس
الحكم^(٣).

والعلاقة بين القضاء والمظالم باعتبارها
ولاية خاصة هي المعلوم والمخصوص،
فالقضاء أعم

ب - الدعوى:

٣ - الدعوى في اللغة: اسم من الادعاء، أي
أنها اسم لما يدعى، وهو انطلب، وتجمع على
دعوى

وفي الاصطلاح: قول مقبول عند القاضي
بقصد به طلب حق قيل الغير، أو دفع الخصم

ج - التحكيم:

٤ - التحكيم لغة: مصلو حكمه في الأمر
والشيء أي جعله حكماً، وفرض الحكم
إليه، وحكمه بينهم: أمره أن يحكم بينهم،
فهو حكم ومحكم.

وفي الاصطلاح: التحكيم: تولية الخصمين
حكماً يحكم بينهما^(٤)، وفي التنزيل العزيز:
﴿فَلَا وَرَيْكَ لَيُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يُحَكِّمُوا﴾
فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ^(٥)

والعلاقة بين المظالم والتحكيم أو التحكيم
وسيلة لفض النزاع بين الناس، ورفع المظالم.

اتسام المظالم باعتبار ما تضاف إليه من
الحقوق:

٥ - تنقسم المظالم باعتبار ما تضاف إليه
من الحقوق إلى قسمين:

(١) الأحكام المطبوعة لتساوي من ٧٧، وانظر الأحكام
مطبوعة لأي يعلى القصر من ٧٢، ومصحح الأحكام
٧٧٢ ج

(٢) مسطرة الحكم ١٢/١، وسجل الحكم للطرابلسي من ١،
وانظر رد المحتار ٢/٥٤٦، وشرح الدرر من حرفة المصالح
من ١٢٢، ومصحح المحتار ١/٢٧١، وكشاد الفاع
١/١١٤، والروض المربع ١/٢٥٦، وبتدب المحتار
لنكدي ١/٧٨٩، ودرر الحكم ١/٢٠٢، وشرح بنات
الدرر من ١، والمحرر له ما قدس في الدرر من ٢٢١ ط ١
العلم: لسان العرب

(٣) انظر صحت لعم سام - والفرد لعم سام ١/٧٩، ودرر
الحكم ١/٢٢٩، وبنات المحتار ١/٢٢٩، ومصحح المحتار
١/٢٧١، ومصحح المحتار ١/٢٧١، ومصحح المحتار ١/٢٧١
ط ١، ولسان العرب
(٤) انظر موصي المحتار ١/٢٧١، ولسان العرب، مادة حكم، ودرر
الحكم ١/٢٢٩ ط ١
(٥) سورة البقرة ١/٢٠٢

محرمًا فلا تظلموا»^(١). والمراد لا يظلم بعضهم بعضاً.

والخليفة إما أن يقوم بذلك بنفسه، وإما أن ينيب عنه والياً أو أميراً أو قاضياً، أو يجمع بين الأمرين، ونولي القضاء فرض كفاية لمن تتوفر فيه الشروط، ورفع المظالم فرض عين على القاضي المعين من الإمام^(٢).

ورغب رسول الله ﷺ برفع المظالم إلى أهلها قبل أن يحاسب الإنسان عليها، فعن أنس رضي الله عنه قال: «فلا السر على عهد رسول الله ﷺ، فسالوا: يا رسول الله، سر لنا، فقال: إن الله هو السرر انقباض، الباطن السارق، وإني لأرجو أن ألقى ربي وليس أحد منكم بطائفة مما يظلمه في دم ولا مال»^(٣).

ونظر رسول الله ﷺ في المظالم بنفسه لما رواه عبد الله بن الزبير أن رجلاً من الأنصار خاضع الزبير عند النبي ﷺ في شراج الحرة التي يسقون بها النخل، فقال الأنصاري: سرح الماء يمر، فأبى عليه، فاختصموا عند النبي ﷺ فقال رسول الله

ﷺ: «نقسم المظالم باختيار ما تضاف إليه من الحقوق إلى قسمين:

أ - مظالم تتعلق بحقوق الله تعالى كالزكوات والكفارات والتذورات والحدود والعبادات وأركانها للمحرمات.

ب - مظالم تتعلق بحقوق المباد كالغصب، وإنكار التوابع، والأرزاق، والجنائيات في النفس والأعراض.

قال المزالي: ومظالم إنباء إما في النفوس أو الأموال أو الأعراض أو القلوب»^(٤).

الحكم التكليفي لرفع المظالم:

٩ - المظالم من الظلم، والظلم حرام قطعاً بالنصوص الثابتة: في القرآن الكريم والسنة الشريفة وإجماع المسلمين.

ورفع الظلم واجب شرعاً على كل مسلم، وهو فرض عين على الخليفة أو الإمام الذي أنيط به حفظ الدين والدنيا وإقامة العدل ورفع الظلم والمعدوان^(٥).

وفي الحديث القدسي: «يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم

(١) حديث: يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي...

أخرجه مسلم (١/١٩٩) من حديث أبي ذر.

(٢) شرح صحيح مسلم ١/١٦٦.

(٣) حديث أنس: «فلا السر على عهد رسول الله ﷺ...»

أخرجه طبراني (٥٩٧/٣) وابن أبي شيبة (١٠٠٠٠).

(٤) إنباء علوم الدين ١/٥٣ - ٥٤، طر الهادي - بيروت.

(٥) الأحكام السلطانية لأبي هاشم ص ٢٧، ومقدمة ابن تيمونة

ص ١١١.

التي: لم ير: انزل يا زهير. ثم أرسل الماء
 إلى جارك: وصب الأصبري فقال إن كان
 ابن عمك، فتكون وجه رسول الله ﷺ، ثم
 قال: «اسق يا زهير، ثم حمل الماء حتى يرجع
 إلى الخدر». فتفان الزهير. والله إني لأحسب
 هذه الآية نزلت في ذلك. «وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ
 يُؤْفَوْنَ بِعَهْدِكُمْ وَهُمْ لَا يَخْلُفُونَ»^{١٢}
 ولأن رفع المظالم يجر من الأمر بالمعروف
 والنهي عن المنكر، وهذا واجب على حلفاء
 والولاة والقضاة وسائر المسلمين^{١٣}

حكمه مشروعية قضاء المظالم:

٧ - إن الحكمه من قضاء المظالم هي إقامة
 العدل، ومع الظلم، لأن الظلم من حارب
 الظلم وجعله من أشد المظالم، وأمر بالعدل
 وجعله من أعظم المقاصد.

وكان رسول الله ﷺ كون من نفر في
 المظالم، وسبها في المنازعات التي تقع من
 الولاة وفوي النفوس والأخيار، وسار على

منه الشريعة المظالم المرادون^{١٤}

وكان قضاء المظالم داخلًا بحسب أصله
 في النصاب العدلي. وكان يؤول القضاة من
 النظام النصف والنفاء والأمراء، ثم صار
 قضاء مستقلًا، وله ولاية خاصة.

قال أبو بكر بن العربي: ولنا ولاية المظالم
 وهي ولاية عربية، أحدثها من نحر من الولاة
 لعقد الولاة، وحسب الناس، وهي عبارة عن
 كل حكم يعجز عنه القاضي، فينظر فيه من
 هو أقوى منه يدًا، وذلك أن التنازع إذا كان
 بين محققين قرأ أحدهما القاضي، وإذا كان
 بين قوي وضعيف، أو قمين، والشرع في
 أحدهما بالولاية، كمنظم الأمر، والمعدن،
 فهذا لما نصب له القضاء أنفسهم^{١٥}

وبن الماوردي الحكمة من ظهور قضاء
 المظالم، فقال: ولم يتعبد للمظالم من
 القضاء لأربعة (الراشدين) أحد، لأنهم
 كانوا في الصدر الأول مع ظهور الدين
 عليه، بين من قود القاضف إلى الحق، أو
 يحرره الرعد عن الظلم، ولما كانت
 المنازعات تجري بينهم في أمور مستنبهة،

١٢ - حديث عبد الله بن الزبير في رواية جابر بن عبد الله -

١٣ - المخرج الحديث في المجلد ١، ص ١٢٥، رقم ١٢٤٠
 (١٢٤٠)

١٤ - أنشد: كثر من جسد ٣٤١ - ٤٠٠ وأحلام
 ١٥ - أنشد: كثر من جسد ٣٤١ - ٤٠٠ وأحلام
 ١٦ - أنشد: كثر من جسد ٣٤١ - ٤٠٠ وأحلام

١١ - أنشد: كثر من جسد ٣٤١ - ٤٠٠ وأحلام
 ١٢ - أنشد: كثر من جسد ٣٤١ - ٤٠٠ وأحلام

المهدي ثم الهادي ثم الرشيد ثم المأمون فأخر من جلس لها المهدي^(١٦).

وهكذا صار النظر في المظالم ورتعا من واجبات الخليفة، وهو الإمام الأعظم، ومن تنقل إلى اختصاص الأمير المعين على إقليم أو بلدة عندما يكون عام النظر، ويتعاون مع القضاة، وهو ما كانه الماوردي عن لوالي والأمير: «وأما نظره في المظالم، فإن كان ما نفذت فيه الأحكام، وأضاء القضاء، وأحكام، جاز له النظر في استيفائه، معونة للمحقق على الميسل، وتزاعا للحق من المعترف النماض، لأنه موكل إلى المنع من النظام والقضاب، ومردوب إلى الأخذ بالتماطف واتصاف، فإن كانت المظالم مما تستأنف فيها لأحكام، ويبدأ فيها القضاء، منع هذا الأمير، لأنه من الأحكام التي ينصحبها عقد إمارته ودهم إني حاكم ببلده، فإن نفذ حكمه لأحدهم بحق، قام باستيفائه إن ضعف عنه الحاكم»^(١٧).

بوضحها حكم القضاء... فائتصر خلفاء السلف على فصل الشاكر بالحكم والقضاء تعيينا للحق في جهة لا تقيدهم إلى النزاع، واحتاج علي بن أبي طالب حين شأخرت إمامته، واختلط الناس فيها وتجاوزوا إلى فضل صرامة في السياسة، وزيادة تيفظ في الوصول إلى غوامض الأحكام، فكان أول من سلك هذه الطريقة واستقل بها، ولم يحرج فيها إلى نظر المظالم انخفض لاستغاثته عنه، ثم نشر الأمر بعده حتى شأخر استئناس بالقسم والقضاب، ولم يكفهم زواجر العظة عن المنافع والتجاذب، فاحتاجوا في ردع الثعلبين واتصاف للفرجين إلى نظر المظالم الذي تنفج به قوة السلطنة بنصف القضاء، فكان أول من أقرد للظلامات يوماً ينصحب فيه نصص المظالمين من غير مباشرة للنظر عبد الملك بن مروان... ثم زاد من جور المولاة وظلم العتاة ما لم يكفهم عنه إلا أتوى الأيدي وأنفذ الأوامر، فكان عمر بن عبد العزيز رحمه الله أول من ندب نفسه للنظر في المظالم.. وقال: كان يوم أنبه وأخافه دون يوم القيامة لأوقيته، ثم جلس لها من خلفاء بني العباس جماعة، فكان أول من جلس لها

(١٦) لأحكام السلطان الماوردي ص ٧٧ - ٧٨، ونظر: الأحكام السلطانية، لابي يعلى ص ٧٤، ومقدمة بن حمدون ص ١٢٩، و (أحكام في أسر فلول من الأحكام لفرام ص ١٦٩ ط. حطب

(١٧) لأحكام السلطانية للماوردي ص ٢١ - ٢٢، والأحكام السلطانية لابي يعلى لفرام ص ٢٩ ط. النقيب، البير خلس.

تقليد من صاحب الولاية العامة كالحليفة
والحكام القوض لهم ذلك^(١١).

ثانياً: شروط قاضي المظالم:

٩ - يشترط في قاضي المظالم - بالإضافة إلى
شروط القاضي العام - أن يكون جليل القدر
نافذ الأمر، عظيم الهيبة، ظاهر النفاذ، قليل
انطباع، كثير الورع لأنه يحتاج في نظره إلى
سطوة العامة ونسب الشفاعة فيحتاج إلى
الجمع بين صفات القريظين^(١٢).

قال ابن خلدون عن ولاية المظالم هي
وظيفة متميزة من سطوة السلطة ونسبة
القضاء تحتاج إلى حمل يده وعظيم راحة
تتمتع المظالم من الخصمين وتزجر المحتدي
وكأنه يحضي ما عجز القضاء أو غيرهم عن
إمضائه^(١٣).

وتنصيص شروط القاضي في مصطلح
(قضاء ف ١٨).

ثالثاً: رزق قاضي المظالم:

١٠ - الرزق هو ما يربته الإمام من بيت المال

واستقر الأمر على انفراد المظالم بولاية
مستقلة، ويسمى المتولي: صاحب المظالم،
ويختلف اسمه حسب الأزمان والأماكن،
وصار يظفر في كل أمر عجز عنه القضاء، كما
سببته في اختصاصه، وصار قضاء المظالم
ملازماً للدولة الإسلامية طوال التاريخ،
واستقر على ذلك^(١٤).

قاضي المظالم:

أولاً: تعيين قاضي المظالم:

٨ - إن التصدي للفصل في المظالم إما أن
يكون أخليفة نفسه، لأنه في الأصل هو
قاضي الأمة، وهو صاحب الحق الأساسي في
إنفاذ العدل، وسع النظام، والفصل في
المظالم، وهو يتولى ذلك بمقتضى البيعة
وولايته العامة، فلا يحتاج إلى تعيين.

وإما أن يكون المخول في نظر المظالم من له
ولاية عامة كالحكام والولاة والأمراء
والموزراء، فهؤلاء لا يحتاجون في النظر في
المظالم إلى تقليد وتعيين، وكان لهم يختص
ولايتهم العامة النظر في ذلك.

وإما أن يعين شخص خاص لقضاء المظالم
من ليس له ولاية عامة، وهذا يحتاج إلى

(١١) معنى لتعيين ٢٧٩، وانظر الحجة لأبي تيبة ص ٨٢
ط المكتبة العنصرية.

(١٢) ٩٠ مذكرات السلطنة لساردي ص ١٧٧ الأحكام السلطنة
لأبي بكر ص ٧٢، وقشوف القضاء ١٩٨٢/٩
(١٣) الأحكام السلطنة لساردي ص ١٧٧، والأحكام
السلطنة لأبي بكر ص ٧٢
(١٤) مقدمة ابن خلدون ص ٢٧٩ ط. لجنة البيان العربي

ظنموا الناس في أعمالهم.

والأصل أن اختصاص قاضي المظالم عام وشامل، وهو ما يمارسه الفقهاء، ومن له ولاية عامة كالوزراء المفوضين، وأمراء الأقاليم، ومن يتوب عنهم من القضاء، وهذه الولاية العامة تشمل عشرة أمور ذكرها الماوردي رحمه الله تعالى، ونسبه العلماء والفقهاء^(١)، وهي:

١ - النظر في تعدي الولاية على الرعية، واحتهم بالعسف في السير، فهذا من لوازم النظر في المظالم الذي لا يقف على ظلمة منظم ليكون لسياسة الولاية متصفحا ومكتشفا أحوالهم ليقويهم إن أنصفوا، ويكفهم إن عسفوا، ويستبدل بهم إن لم ينصفوا، ولم يؤدوا واجبه منوط بهم.

٢ - جور العمال في جباية الأموال بمقارنتها بالقوانين العادلة في دواوين الأئمة، ليحمل الناس عليها، ويأخذ العمال بها، وينظر فيما استزادوه لأن دفعوا إلى بيت المال، أمر برده، وإن أخذوه لأنفسهم أمر جعه لأربابه^(٢).

٣ - النظر في كتاب الدواوين، لأنهم أمناء

(١) الأحكام السلطانية الماوردي ص ١٠، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٧٦، ومقدمة ابن خلدون ص ٢٢٢.

(٢) المرجع السابق.

لمن يقوم بمصالح المسلمين فإن كان يخرج كل شهر سمي رزقا، وإن كان يخرج كل عام سمي عطا^(١).

ونظر المظالم إن كان خليفة أو أميرا أو وليا فرزقه حسب عمله، ولا يختص برزق خاص لنظره في المظالم، وإن كان ناظر المظالم قاضيا مينا لذلك فيعطي كتابته من بيت مال المسلمين من الجزية والخراج والشور، لأنه عامل للمسلمين، وحسب نفسه لصلحتهم، لذلك يجب عليهم رزقه وراتبه، كمائر الولاية والقضاة والمفتين والمعلمين، وهذا رأي جوامير الفقهاء^(٢).

وتفصيل ذلك في مصطلح: (قضاء ف ٥٨).

وأما اختصاصات قاضي المظالم:

١١ - الأصل في اختصاص المظالم المحافظة على الحقوق، ومنع الظلمات، ومجانبة الولاية والجباة ومراقبة موظفي الدولة إذا تجاوزوا حدود سلطتهم وصلاحياتهم أو

(١) كذلك اصطلاحات الفنون ١/٤٧٦ ح ٤٨٤.

(٢) التنقيح لابن شامة ١/١٤١، السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٤١، وآداب القاضي الماوردي ٢/٢٩٥، ٢٩٦، وتبصرة الحكام ١/٢٠١، وآداب القضاء لابن أبي عمير ص ١٠٩، والمهذب ٢/٢٩١، ودروس القضاء لشمس الدين ١/٨٨٥، وأخير تصفح التكميل ١/١٣٤، ٣٢٢، وفتح الباعث ١/٤١٠.

يردها عليه، ولم يحتج إلى مئة شهيد به،
وكن ما وجد في الديوان كافياً^(١١)

ثانيهما ما تغلب عليه ذوو الأيدي الضرية،
وتصرفوا فيه تصرف الملاك بالفهر والسلب،
فهذا موقوف على نظلم أربابه، ولا يتزع من
يد غاصبه إلا بأحد أمور أربعة، إما باعتراض
العاصب وإقراره، وإما بعلم والي المظالم،
فيجوز له أن يحكم عليه بعلمه، وإما بينة
تشهد على المصائب بنفسه، أو تشهد
للمنصوب منه بملكه، وإما مظهر الأخبار
التي بُني عنها استواظ، ولا يخلج بها
الشكوك، لأنه لا جاز للشهود أن يشهدوا في
الأملاك بمظهر الأخبار كان حكمه، ولأن
المظالم بذلك أحق^(١٢)

٦ - مشاركة الوقوف، وهي ضربان: عامة
وخاصة.

فأما العامة فيبدأ بتصفحها، وإن لم يكن
فيها مظالم ليُجرى بها على سبيلها، ويضربها
على شروط واقفها إذا عرفها إما من دواوين
الحكام المدوين خزانة الأحكام، وإما من
دواوين السلطنة على ما جرى فيها من

السلمين على بيوت أموالهم فيما يستوفونه
له، وموقوفه منه، فيتصفح أحوالهم فيما وكل
إليهم من زيادة أو نقصان.

وهذه الأقسام الثلاثة لا يحتاج والي المظالم
في تصفحها إلى منظم، ويبادر إليها بنفسه
بدون دعوى^(١٣)

٥ - تنظيم المستزقة، وهي الموقوفات من
نقص أرزاقهم، أو تأخرها عنهم، وحذف
النظر بهم فيرجع إلى ديوانه في عرض العطاء
العاقل فيحربهم عليه، وينظر فيما نقصوه، أو
منعوه من قبل، فإن أخذوا ولا تمورهم
استرجعهم منهم، وإن لم يأخذوا فضاء من بيت
الحال^(١٤)

٥ - رد الغصب، وهي قسمان.
أحدهما: غصب سلطانية قد تغلب عليها
ولاء الجود، كالأموال المقبوضة عن أربابها،
إما لرغبة فيها، وإما لعدم على فعلها، فهذا إن
عليه به والي المظالم عند تصحيح الأمور أمر
يرده إلى من ظلم إليه، وإن لم يعلمه فهو
موقوف على نظلم أربابه، ويجوز أن يرجع
به عند نظلمهم إلى ديوان السلطنة، فإن وجد
فيه ذكر قبضها على مالكها عمل عليه، وأمر

١١: الأحكام السلطانية المتعدي في ص ٥٩، والأحكام السلطانية
لأبي بكر ص ٦٧
١٢: الأحكام السلطانية المتعدي في ص ٥٩، الأحكام السلطانية
لأبي بكر ص ٧٨

١٣: الأحكام السلطانية المتعدي في ص ٥٩، والأحكام السلطانية
لأبي بكر ص ٧٧
١٤: ابن خلدون في المغازي

عن منعه، والتجفيف في حق لم يشدر على رده، فيأخذهم والي المظالم بحق الله تعالى في الجميع، ويأمر بحملهم على عوجيه^(١).

٩ - مراعاة العبادات الظاهرة كالجميع، والأعياد، والحج، والجهاد، والزكاة، عند التقصير فيها، وإخلال شروطها، فإن حقوق الله تعالى أولى أن تستوفى وفروضه أحق أن تؤدى، وهذا من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتناصح، والدعوة والتذكير^(٢).

١٠ - النظر بين الشاجرين، والحكم بين المتنازعين، فلا يخرج في النظر بينهم عن موجب الحق ومقتضاه، ولا يسوغ أن يحكم بينهم إلا بما يحكم به الحكم والقضاة، وربما أشبه حكمهم المظالم على الشاظرين فيها، فيجوزون في أحكامها، ويخرجون إلى الحد الذي لا يسوغ، وهذا من عمل القضاة^(٣).

الفرق بين اختصاص المظالم واختصاص القضاة:

١٢ - الله رق بين رعاياه لا ظالم ولا ظالم له

معاملة، أو ثبت لها من ذكر وتسمية، وإنما من كتب فيها قديمة تقع في النفس صحتها، وإن لم يشهد الشهود بها، لأنه لا يتعين الخصم فيها، فكان الحكم أوسع منه في الشرف الخاصة.

وأما الشرف الخاصة فإن نظره فيها موقوف على تظلم أهلها عند التنازع فيها، لوقفها على خصوم متعينين، فيعمل عند الشاظر فيها على ما ثبت به الحقوق عند الحكم، ولا يجوز أن يرجع إلى ديوان السلطنة، ولا إلى ما يثبت من ذكرها من الكتب القديمة إذا لم يشهد بها شهود معدون^(٤).

٧ - تنفيذ ما وقف من أحكام القضاء، لضمهم عن إفسادها، وعجزهم عن المحكوم عليه، لتعززه وقوة يده، أو لعلو قدره، وعظم خطرهم، فيكون ناظر المظالم أموى بدأ، وأنفذ أمراً، فينفذ الحكم على من توجه إليه بالتنازع ما في يده، أو بإلزامه الخروج عما في ذمته^(٥).

٨ - النظر فيما عجز عنه الناظرون في الحجة في المصالح العامة، كالمجاهرة بمنكر ضمت عن دفعه، والتعادي في طريق عجز

(١) انظر سمي طائفي.

(٢) انظر سمي طائفي.

(٣) الأحكام السلطانية لسمي طائفي من ١٨٧، والأحكام السلطانية لامي طائفي من ٧٨.

(٤) الأحكام السلطانية لسمي طائفي من ٨٢، لأحكام سلطانية لامي طائفي من ٧٨.

(٥) انظر سمي طائفي من ٧٨.

المخوف، ليُبين في الكشف عن الأسباب وأحوال الخصوم ما ليس للقضاة إذا سألهم أحد الخصمين تفصيل الحكم، فلا يسوغ أن يؤخره الحاكم، ويسوغ أن يؤخره والذي المظالم.

٦ - لناظر المظالم رد الخصوم إذا اعتضوا، أي تعذر التوفيق بينهم، إلى وساطة الأئمة، ليفصلوا في التنازع بينهم صلحاً عن تراضٍ، وليس للقاضي ذلك إلا عن رضا الخصمين بالرد إلى الصلح.

٧ - لناظر المظالم أن يسمع في ملازمة الخصمين إذا وضحت أسرار التجاحد، ويأذن في إتمام الكفالة فيما يسوغ قب التكنل، يستأد الخصوم إلى التناصف، ويعملوا عن التجاحد والتكاذب.

٨ - لناظر المظالم أن يسمع من شهادات المستورين ما يخرج من عرف القضاء في شهادة المدعين فقط.

٩ - يجوز لناظر المظالم إخلاف الشهود عند ارتبابهم إذا بذلوا أيمانهم طوعاً، ويستكثر من عددهم ليزول عنه الشك، ويتني عنه الارتباب، وليس ذلك للحاكم العادي.

١٠ - يجوز لناظر المظالم أن يبتدىء

العادي يظهر في الجوانب التالية: (١).

١ - إن لناظر المظالم من فضل الهيئة وقوة اليد ما ليس للثغاة في كتب الخصوم من التجاحد، والمبالغة في إنكار الحق في كلا الجانبين، ومنع الظلمة من التغالب، والتجاذب.

٢ - إن لناظر المظالم يخرج عن ضيق الوجوب في التحقيق والإثبات والأحكام والتفصيل إلى سعة الجواز، فيكون أوسع مجالاً، وأوسع مثلاً.

٣ - يستعمل لناظر المظالم من فضل الإرحاب، وكشف الأسباب بالامارات الدالة، وشواهد الأحوال اللاتخذ، ما يفيق على الحكم، فيصل به إلى ظهور الحق، ومعرفة البطل من الحق.

٤ - يسأبل لناظر المظالم من ظهر ظلمه بالتأريب، ويسأخذ من بان عدوانه بالتقويم والتهذيب.

٥ - لناظر المظالم استمهال الخصوم، وتأجيل الفصل في النزاع، والتأني في ترداد الأطراف عند اشتباه الأمور، واستبهم

(١) الأحكام السلطانية للسوري ص ٨٣، والأحكام السلطانية لأبي بكر ص ٥٩، ونصوص الحكم ١٩١، ٢٩٨، ١٤٥، وسدين الحكم ص ١٢، ١٣٠ ط الأولى للطبعة لأمرية بولاق، لإحكام في نيسر المنوي عن الأحكام لسوري ص ٩٢، ١١٤.

عنه القضاء، أما النظر في الحسبة فموضوع لما ترفع عنه القضاء، أو لا حاجة لمرعته على القضاء، فكانت رتبة المظالم أعلى ورتبة الحسبة أخفض منه، ويرتب على ذلك أنه يجوز لوالي المظالم أن يوقع (بخطاب ويراسل) إلى الغيبة والمحب، ولم يجوز للقاضي أن يوقع إلى والي المظالم، ويجوز له أن يوقع إلى المحبس، ولا يجوز للمحبس أن يوقع إلى واحد منهما.

٢ - يجوز لوالي المظالم أن ينظر في دعاوى المتخاصمين، ويفصل بينهما، ويصدر حكماً، قضائياً قابلاً للتفيذ، أما والي الحسبة فلا يجوز له أن يصدر حكماً لأنه مختص في الأمور الظاهرة التي لا اختلاف فيها ولا تنازع، ولا تحتاج إلى بيعة وإثبات وحجاج^(١).

طرق النظر في المظالم ومكانه وأوقاته:

أولاً: مجلس النظر في المظالم:

١٤ - يستعين قاضي المظالم بالأعوان الذين يساعدونه في أداء مهمته الجسيمة، ويستكمل بهم مجلس نظره، ولا يستغني عنهم، ولا

باستدعاء الشهود، ويسأل عما عندهم في تنازع الخصوم، أما عادة القضاء فهي تكليف المدهي إحضار بيته، ولا يسمعونها إلا بعد مسألته وطلبه^(٢).

الفرق بين اختصاص المظالم والحسبة:

١٣ - تتفق المظالم مع الحسبة في أمور وتختلف في أمور أخرى^(٣).

أما وجه الشبه بين المظالم والحسبة، فهي امران وهما:

١ - أن موضوع المظالم والحسبة يعتمد على الرعية وفرة الصرامة المختصة بالسلطة.
٢ - يجوز للمظالم في المظالم والحسبة أن ينظر من تلقاء نفسه، وفي حدود اختصاصه لأسباب المصالح، وإنكار العدوان، والإلزام في أحكام الشريعة، بدون حاجة إلى مدع في ذلك.

أما أوجه الاختلاف بين المظالم والحسبة فهي:

١ - إن النظر في المظالم موضوع لما عجز

(١) الأحكام السلطانية لشاردري ص ٨٤، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٧٩، وتبصرة الحكام ١/ ١٤٢، وسنن الأحكام ص ١٦٩، والأحكام في إيجاز الفتاوى من الأحكام ص ١٦٤ (٢) الأحكام السلطانية لشاردري ص ٢٤٩ - ١٤٦، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٨٦ - ٢٨٧، وتبصرة الأحكام ١/ ٩٩

(١) الأحكام السلطانية لشاردري ص ٢٤٢ - ٢٤٣، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٨٦ - ٢٨٧، وتبصرة الأحكام ١/ ٩٩

شرع حيث في نظر المظالم^(١١).

ثانياً: التدابير المؤقتة في النظر بالمظالم:

١٥ - يحق للقاضي انظام القيام بتدابير مؤقتة، واجراءات خاصة، قبل النظر في دعوى المظالم، واثاء انظر فيها، أهمها:

١ - الكفالة. وذلك بتكليف المدعى عليه (المدين) بتقديم كفالة بأصل الدين، وثمان يحصل في الأمر. قال الماوردي: "وعلى والي المظالم أن ينظر في لدعوى، فإن كانت مالا، في الذمة كلفه القاضي إقامة كفيل"^(١٢).

٢ - الحجر قال الماوردي: "وإن كانت اتهمى عيناً قائمة كالمقار حجر عليه فيها حجراً لا يرتفع به حكم بدو"^(١٣)، ويرد استغلالها إلى أمين يحفظه على مستحقه منهما، وبما أن الحجر من جهة، ووضع لئلا عند أمين من جهة أخرى، قد ينتج عنهما ضرر وأذى لمصاحب الحق، ولذلك تشدد فيهما الغنهاء، فقالوا: "فأما الحجر عليه فيها، وحفظ استغلالها منه الكشف والوساطة فتعتبر بشواهد أحوالهما، واجتهاد والي

ينتظم نظره إلا بهم"^(١٤)، ولذلك فإن مجلس النظر في المظالم يتم تشكيله كما يلي:

١ - رئيس المجلس: وهو والي المظالم، أو قاضي المظالم.

٢ - الخصماء والأعوان لجذب التسوي. وتقوم الجري.

٣ - القضاة والحكام، لاستعلام ما ثبت عندهم من الحشوق، ومعرفة ما يجري في مجالسهم بين الخصوم.

٤ - الغنهاء، ليرجع إليهم فيما أشكل، ويسألهم عما شبه وأغفل.

٥ - الكتائب، ليثبتوا ما جرى بين الخصوم، وما توجه لهم أو عليهم من الحشوق، ويشترط في الكتائب أن يكون عالماً بالشروط والأحكام، وإخلال وإحرام، مع جودة الخط. وحسن الضبط، والبعد عن الظلم، والأمانة والعدالة.

٦ - الشهود، يشهدوا على ما أوجه قاضي المظالم من حق، وأضاه من حكم وهم جهود للقاضي نفسه حتى يتم التنفيذ، ويتبع الإنكار والجوء.

فإن استكمل مجلس المظالم مؤلأ السنة

(١١) مرصع الديقة
(١٢) الأسكن السطانية لعمودي ص ٨٥، والأسكن السطانية

لاي يسي ص ٨٠

(١٣) الأسكن السطانية لعمودي ص ٨٥، والأسكن السطانية
لاي يسي ص ٨٠

(١٤) الأسكن السطانية لعمودي ص ٨٥، والأسكن السطانية
لاي يسي ص ٧٦

سألايمان.

لثلاث: النسوية بين الخصمين:

١٦ - يقتضي نظام القضاء عامة وقضاء
المظالم خاصة، النسوية بين الخصمين أمام
القاضي: في الجلسات والإتصال، والإشارة
والنظر، دون التفرقة بين كبير وصغير، ورايع
ورعية، وشريف وغيره. فالذي أمام العدل
سواء، لا رونه لم سلعة يوشح أن النبي عز وجل
قال: «س ابتلي بالكنساء بين الناس، فيجعل
بينهم في حلقه وإشارته، ونعم»^(١).
وننظر لتسهيل ذلك في النسوية ف ٩،
وقضاء ف ٤١.

رابعاً: ثالث النظر في المظالم:

١٧ - على الولاء: القيس بمرسوم قضاء
المظالم بجانب أعدائهم أن يختصوا يوماً
معلوماً في الأسبوع للنظر في المظالم،
ليصله المستظلمون، وتفرغ الولاة في سائر
الأيام لأعمالهم الأخرى. وكانت المظالم في
العهود الأولى قليلة ومحدودة، وكان بعض
الخلطاء يسافر في المظالم في جميع الأوقات

المظالم فيما يراه بينهما إلى أن ثبتت الحكم
بينهما^(٢).

٣ - إجراء المعاينة والتحقيق المحلي. فإن
لوالى المظالم أن يكشف عن أحوال من جيران
انظرك، ومن جيران انتازعين فيه، ليتوصل
بهم إلى وضوح الحق. ومعرفة الحق^(٣).

٤ - الاستكتاب والتطبيق والتفاهة، وذلك
إذا انكر المدعى عب الخط. فإن ونسي المظالم
يخير خطه، باستكتاب بخطوطه التي كتبها،
ويكتبه، لإثبات من الكفاية ليعتد به من انتدع
فيها، ثم يجمع بين الطرفين، فإذا نشأها حكم
به عليه^(٤). وهذا قول من جعل اغترافه الخط
موجباً للحكم به، والذي عليه المحققون منهم
أنهم لا يفعلون ذلك للحكم عليه، ولكن
لإرهابه وتكون الشهادة مع إنكاره لخط
أصعب منها مع اعترافه به، وتفرغ الشبهة إن
كان الخط منافياً لخطه، وسوء الإرهاب على
المدعى ثم يردان إلى الوساطة فيز أنقص الحال
إلى الصلح واللاات اتفاقاً على الحكم بينهما

(١) لأحكام شامية ساردين، ص ٨٤، وأحكام شامية
لاي جنر، ص ٨١.

(٢) منهاجرش لجنسي، ص ١٩٢، ١٩٧، الفار نصريه،
ص ٨٤.

(٣) لأحكام شامية ساردين، ص ٨٤، وأحكام شامية
لاي جنر، ص ٨٢.

(٤) حديثاً أو بلفظاً من الخطي وقضاء من سائر . ٢٠

أخرجه المد. نفس الم ١٢٠٥، وفي سائرهم فيه
مها، كعاصي البزار لمعني ١١٤، ١١٤.

تصير دار العدل، وحكم بين الناس، وأنصف المظلوم، وخلص المظلوم^(١١).

ولزيادة التخصيص يرجع إلى مصطلح (قضاء ف ٣٧ وما بعده).

سادساً: الدهوى في المظالم:

١٩ - الأصل في رد المظالم أنها واجبة على الإدم والحليفة، والوالي والأمير، والمحاسب وقاضي المظالم، ويجوز فصاحب الحق أخذه بلا دعوى إن قدر عليه.

قال: الفرني: كل أمر مجمع على ثبوته، ونجس الحق فيه، ولا يؤدي أخذه إلى قسوة وتشاجر، ولا فساد عرضي أو عضوي يجوز أخذه من غير رفع للحاكم^(١٢).

سابعاً: القضاء بالسياسة الشرعية في المظالم:

٢٠ - إن التحقيق والإتبات في قضاء المظالم أوسع من القضاء المدني، ويستطيع والي المظالم أو فاضلي المظالم أن يحتج على السياسة الشرعية العامة في قضائه، لذلك قال الماوردي: «مأماً نظر المظالم الموضوع على الأصلح فعلى الجائر، دون الوجوب، فيسوغ فيه مثل هذا عند ظهور البرية وقصد

منى حضرات مضمة، فكان المهدي مثلاً يجلس في كل وقت لرد المظالم^(١٣).

أما إن كان قاضي المظالم متعياً لذلك، ومشغوفاً له، فيكون نظره فيها في جميع الأيام، وفي جميع الأوقات^(١٤).

خامساً: مكان المظالم:

١٨ - كان النضر في المظالم في مكان الخليفة في دار الخلافة، أو مكان الوالي، أو في المسجد، ولما أفرمت المظالم بديوان خاص، وكان مشغل خصصت لها دار معينة يقصدها المستظلمون، وتعتد فيها جلسات النضر في المظالم، ويجتمع فيها أصحاب العلاقة في الأمر.

وذكر الطبري أنه في أيام العباسيين خصصت دار للمظالم في بغداد^(١٥)، ثم بنى السلطان الصالح العدل نور الدين محمود ابن زنكي الشهيد دار العدل بمدينة دمشق لكشفت الظلمات بسبب ما جرى فيها من ظلم بعض أمراءه للناس، فكان يتصف من وزرائه وأمراءه الرعية^(١٦)، وكذلك أنشأ الظاهر بيبرس

(١١) النضر، لابن خلدون ص ١٣١.

(١٢) الأمكان السعادية الماوردي ص ٧٩، ٨٠، والأمكان:

الصلحية لأي منى ص ٧٧.

(١٣) تاريخ طبري ٢١٦/٨، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٠.

(١٤) البداية ونهاية لابن كثير ٢٨٠/١١٩، مطبعة المعارف

بيروت ومكتبة الميراث.

(١٥) التكملة لفرمان ١٣٧/٧.

(١٦) التكملة لفرمان ١٣٧/٧.

الراشد عمر بن عبد العزيز بقولنه: التحدث
للتناس اقتضية بشئ ما أحدثوا من المنجور^١
وهو ما يقوم به القاضي بالاجتهاد والتحري.
فالقضاء بالسياسة الشرعية العادلة التي
تخرج الحق من الظالم، وترفع كثيراً من
الظالم، وتردع أهل انقسامه، هي جزء من
الشرعة، ورسالة من أيوبها، وليست مخالفة
لها^(١).

ثامناً: التنفيذ:

٢١ - وهو تنفيذ الأحكام وهو الهدف الأخير
من وجود القضاء والمحاكم، ولا سبعا في
تضاء المظالم، إذا عجز القضاء عن تنفيذ
أحكامها على المحكوم عليه، لتميزه وقوة
يده، أو لعلو قدره، وعظم خطره، فيكون
ناظر المظالم أقوى يداً، وأنفذ أسراً، فينفذ
الحكم على من يوجه إليه، بانتزاع ما في يده،
أو بإلزامه الخروج مما في ذمته^(٢).

توليات القاضي للمظالم:

٢٢ - المتوفيق: هو الكتاب الذي يتضمن
الادعاء عن شخص، والجواب من آخره،

(١) إلهام أبوغون: ١/ ١٦٦، وأطرق الحكمة لابن ميمون ص ٤٠،
نصرة: أحكام لأبن ميمون: ١/ ١٢٩، ١٢٦،
(٢) الأحكام السلطانية للموردي ص ٨٣

العناد، ويبالغ في الكشف بالأسباب المؤدية
إلى ظهور الحق، ويصون المدعى عليه بما أسع
في الحكم^(١).

وقال الماوردي: «ربما تلطف والي المظالم
في إيصال المتظلم إلى حقه، بما يحفظ معه
حشمة المتظلم منه، أو مواضع المطلوب على
ما يحفظ به حشمة نفسه»^(٢).

فإذا كان الظلم واضحاً اكتفى قاضي
المظالم بالبيئة البسيطة المؤدية إلى التساعة
الوجدانية، ولذلك قال ابن عبد الحكم: كان
عمر بن عبد العزيز يرد المظالم إلى أهلها بغير
البيئة القاطعة، وكان يكتفي بالسير إذا عرف
وجه مظلمة الرجل ردّها عليه، ولم يكلفه
تحقيق البيئة، كما يعرف من غشم (ظلم)
الولاية قبله على الناس، ولقد أنفذ بيت مال
العراق في رد المظالم حتى حمل إليها من
لشام^(٣).

وفي ذلك إطلاق ليد صاحب المظالم
وتوسعة عليه، لمواجهة حالات الضرورات
والنوازل والحوادث، وهو ما قصده الخليفة

(١) الأحكام السلطانية للموردي ص ٩١، والأحكام السلطانية
لأبي ميمون ص ٨٦، وتاريخ قضاة الأندلس للبيهي الماتني
ص ١٧، ١٨.

(٢) الأحكام السلطانية للموردي ص ٩٠، والأحكام السلطانية
لأبي ميمون ص ٨٥.

(٣) سيرة عمر بن عبد العزيز: لأبن عبد الحكم ص ٣٢٠

فلا يجوز للقاضي أن يحكم غير القضية وإن لم ينه الكاتب في التوقيع عن الحكم بينهما فيكون نظر القاضي على عمومه في حواجز احكامه بينهما. وفي قول ضيفت يكون ذلك مدمراً من الحكم. وفي قول ثالث يكون تنوعاً من الحكم وذهب ورأى على ما تضمنته التوقيع من انكشف والوساطة لأن فحوى التوقيع دخل عليه

وإذا كان التوقيع محجور الواسطة فلا يلزم القاضي التحال إليه بإنهاء الحال، واحتفظه إلى قاضي المطالع بعد الواسطة، وإن كان التوقيع يكشف العمود، أو بالتحقيق وإبداء الرأي لزومه إنهاء حالهما إليه، لأنه استخبر منه فليزم بإجابه

انقسم الثاني. أن يكون التوقيع إليه لا ولاية له فم. نظر المطالع، كوقوعه إلى نفسه أو لخاصه. وهذا المصنف ثلاثة صور.

أ- أن يكون التوقيع للتحقيق وكشف الصورة وإبداء رأيي، وعلى المطالع إليه أن يكتفيها، وينهي منها قاضي المطالع ما يصح أن يشهد به، ويجوز لو أجاز المطالع التوقيع أن يحكم به، وإلا كان مجرد حصر لا يجوز للمرفع أن يحكم به، ولكن يجعله في نظر المطالع من لأمارات التي يذهب بها حال

واليسه على ذلك^{١١١}، والمنصود بالتوقيعات هنا. هي الكتب التي تصدر عن ولي المطالع، ويرسلها إلى غيره بإحالة موسى انذاعة إلى شخص أو لجنة، يطلبهم على ما جرى عنده من تظلم وأحكام ونقص انتظمت إليه، قصد تفسير الدعوى، أو التحقيق فيها، أو النظر بينهم، والتوصل فيها

٢٢ - وقسم المازدي^{١١٢}، توقيعات قاضي المطالع إلى قسمين حسب حال الوقوع إليه القسم الأول. أن يكون التوقيع إليه مباشرة أولاً بالنظر في المطالع، كالتوقيع إلى قاضي المكلف بالنظر في المطالع، وعدا تنقسم إلى نوعين:

١- أن يكون التوقيع دناً للقاضي المختص في الدعوى والحكم فيها، وقت يجوز له الحكم بأصل الولاية، ويكون التوقيع تأكيداً لا يلائم فيه تصور معانيه

ب- أو ينتشر التوقيع على مجرد الكشف والتحقيق والوساطة بين الخصمين لإنهاء النزاع، وقد يقرن ذلك بالنهاي عن الحكم فيه،

١١١ انكشف استلزمات العمود ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤

الوساطة أو الكشف للصوره، أي التحقيق فيها. كانت الإحالة موجهة له. وكان النظر مقصوداً عليه، سواء خرج التوقيع مخرج الأمر، كقوله: أجبه إلى ملتصقه، أو خرج مخرج الحكاية، كقوله: رأيك في إجابة ملتصقه، كان موقفاً، لأنه لا يقتضي ولاية يلزم حكمها، فكان أمرها أخف، وإن سأل المتظلم الحكم بينه وبين خصمه فلا بد أن يكون الخصم مسمى، والخصومة المذكورة، لتصح ولاية الفصل في النزاع عنيهما.

القسم الثاني: أن تكون الإحالة أو التفويض متضمنة إجابة الخصم إنس ما سأل. على أن يسانف فيه الأمر، وتحدد الولاية بمضمون قرار الإحالة، ولها ثلاث صور:

أ - أن تكون الإحالة كاملة في صحة الولاية، وهذا يتضمن الأمر بالنظر، والأمر بالحكم، ويكون الحكم بالحق الذي يوجهه الشرح، وهذا هو التوقيع الكامل.

ب - أن لا يكون قرار الإحالة كاملاً، بل تضمن الأمر بالحكم دون النظر، فيذكر في توقيعه مثلاً: أحكم بين رافع هذه القصة وبين خصمه، أو يقول: أفض بينهما، فتصح الولاية بذلك، لأن الحكم

أحد الخصمين في الإرهاب، وفضل الكشف ب - أن يكون التوقيع بالوساطة، فيوسط الموقع إليه بينهما، فإن أفضت الوساطة إلى صلح الخصمون لم يلزمه إنهاؤها إلى والي المقالم، ويعتبر شاهداً فيها، إذا استدعي للشهادة بشأنها مستقبلاً، وإن لم تنفض الوساطة إلى الصلح بين الطرفين كان الوسيط شاهداً فيما اعترفا به عنده يؤدبه إلى الناظر في المقالم إن عاد الخصمان إلى المتظلم وطلب الشهادة، ولا يلزمه أداؤها إن لم يعودا.

ج - أن يكون التوقيع للشخص بالحكم بين الخصمين، فهذا يعني إتماد ولاية له، ويتمين مراعاة حقوى قرار الإحالة لأعمال القضاء، ليكون نظره محمولاً على موجه.

٢٤ - كما قسم الماوردي توقيعات فاضلي المقالم حسب مضمون الكتاب إلى قسمين^(١)، وهما:

القسم الأول: أن تكون عبارة الإحالة متضمنة إجابة الخصم إلى ملتصقه، فيعتبر فيه حيث سأل الخصم في ظلامته، ويصير النظر مقصوداً عليه، فإن سأل

(١) الأعيان الحلقية للماوردي ص ٩٩، والأحكام السلطانية لأبي بكر ص ٨٨.

والقضاء بينهما لا يكون إلا بعد تقدم النظر. فصار الأمر به متضمناً للنظر، لأنه لا يخلو منه.

ج - أن يخلو انشوبع من الكمال والجواز، بأن يذكر في التوقيع: انظر بينهما، فلا تتعقد بهذا التوقيع ولاية. لأن النظر بينهما يحصل الوساطة اجازة، ويحتمل الحكم اللازم، وهذا في الاحتمال سواء، فلم تتعقد الولاية به مع الاحتمال.

أما إن قال له: انظر بينهما بالحق، ففيه اختلاف، فقل: إن الولاية متعققة، لأن الحق ما نزم، وقيل: لا تستغده، لأن الصلح والوساطة حق، وإن لم يلزمه.

كيفية رد المظالم:

٢٥ - رغب رسول الله ﷺ بـرد المظالم إلى أهلها قبل أن يحاسب عليها، وطلب ممن ارتكب مظلمة أن يتحللها من صاحبها بأسرع ما يمكن، فمن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من كانت له مظلمة لأخيه من عرضه أو شيء، فليتحلله منه اليوم، قبل أن لا يكون دينار ولا درهم، إن كان له عمل صالح أخذ بقدر مظلمته، وإن لم تكن له

حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه»^(١١).

وحدد النووي كيفية رد المظالم إلى أصحابها فقال: «إن كانت المصيبة قد تعلق بها حق مالي، كمنع الزكاة، والنصيب، والجنایات في أموال الناس، وجب مع ذلك تبرئة الذمة عنه بأن يؤدي الزكاة، ويرد أموال الناس إن بقيت، ويترحم بدنها إن لم يبق، أو يستحل المستحق غيرته، ويجب أن يعلم المستحق بالحق إن لم يعلم بالحق، وأن يوصله إليه إن كان غائباً إن كان خصمه هناك، فإن مات سلمه إلى ورثته، فإن لم يكن له وارث، وانقطع خبره رفعه إلى قاضي نرضى سيرته وديارته، فإن تعذر تصدق به على الفقراء نية التضامن له إن وجدوا، وإن كان معسراً نوى التضامن إذا قدر، فإن مات قبل القدرة فالمرجو من فضل الله تعالى المفقرة، وإن كان حراً للعباء وليس بمالي كالقصاص وحد الغدق قبايلي المسعق ويكفيه من الاستغناء فإن شاء انقص وإن شاء علما»^(١٢)، وذكر مثله الحنفية والمالكية والحنابلة مع

(١١) حديث أبي هريرة عن كات له مقصود من أبيه
أسره البخاري (فتح الباري ١/٦٠٤).

(١٢) رد المحتار: النووي ٢٤٦/١ ط المكتب الإسلامي.

تفصيل في الفروع^(١).

وقال الفراهيدي: وأما اجتناباً على الصلابة
بمساواة الإنسان بما يسوقهم أو يصيبهم في
الغية، فيطلب من كل من تعرض له بلسانه
أو أذى قلبه بفعل من أفعاله، وليحل واحداً
واحداً منهم... ومن مات أو غاب فلا يتحرك
إلا بكثير الحسنات، ثم تبقى له مظلمة،
فليجبرها بالحسنات كما يجبر مظلمة الميت
والغائب^(٢).

توقف قبول التوبة على رد المظالم:

٢٦ - يشترط في التوبة رد المظالم إلى أهلها،
أو تحصيل البراءة منها، لأن التوبة بمعنى التدم
على ما مضى، والعزم على عدم العودة لثله لا
يكفي في التوبة وإسقاط الحقوق، سواء كانت
من حقوق الله تعالى كالتزكوات والكفارات
والسنن، أو من حقوق العباد كره المال
المنصوب والجنابات في الأموال والأنفس،
ورد المال المسروق وغيره^(٣).

فإن لبين قدامة عن التوبة: وإن كانت توجب

(١) حاشية ابن عسك ١١٦/١ ط: خطي، وحاشية السدي
١١٧/١ ط: حبي قباي الحلبي، والمقي ١١٤/١، وكشاف
الغنياب ١١٩/١، وروايف الصالحين لسنوي ص ٦٦ ط: دار
الكتاب

(٢) حاشية هارم بنين لمطري ١١٩/١ ط: دار التكميل

(٣) روضة المطيعين لسنوي ١١٦/١، وحاشية القسوي

١١٦/١، والصنفي ١١٦/١، وحاشية السدي

١١٧/١ ط: حبي الحلبي، وحاشية ابن عسك ١١٦/١ ط:

الخطي

عليه حقائقه تعالى، أو لأدومي، كمنع الزكاة
والغصب، فالتوبة منه بما ذكرنا، وشرك
المظلمة حسب إمكانه، بأن يؤدي الزكاة،
ويرد المنصوب، أو مثله إن كان مثلياً، وإلا
قبضته، وإن عجز عن ذلك نوى رده متى قدر
عليه، فإن كان عليه حق في الدين، فإن كان
حقاً لأدومي كالتقصاض، وحده الغطف، اشترط
في التوبة التمسك في نفسه، وبذلها
للمستحق^(١).

ونص الغنهاء على توقف قبول التوبة

على رد المظالم في أبواب مختلفة، فيعتبر في
حصة توبة من نحو غصب رد مظلمة إلى
ربها إن كان حياً، أو إلى ورثته إن كان ميتاً،
أو أن يجعلها منها في حل بأن يطلب منه أن
يرثه، ويستعمل التائب وب المظلمة إن كان
معتقاً وعجز عن ردها، أو بدلها بمسئره^(٢).

وإن توبة القاذف أن يكذب نفسه، لأن
عرض المقتذوف قد تلوث بفسادته، فلا كذا به
نفسه يزيل ذلك التلوث فتكون التوبة به^(٣).

وإن الزبدعة التي جهل المودع لها، وأيس
المودع من معرفة مالكها، يجوز إعطاؤها
لبيت المال إذا لم يكن إلحاحكم جائراً ظالماً،
ويجوز لمن هي في يده أن يصرفها في

(١) معني لأن قدامة ١١٣/١

(٢) كشف القناع ١٢٠/١، والروضة ١١٤/١

(٣) المعني لابن قدامة ١١٤/١

مضارفها أو في بناء مسجد أو دماط، إذا كان الإمام جائراً^(١١).

وإذا تاب الغال (وهو الذي يكتنم ما يأخذه من التتيمعة) قبل التثمعة ود ما أخذه في التثمعة يعبر خلاف، لأنه حق تعين رده إلى أهله^(١٢).

وإن اتوبة التي تسقط العقوبة عن قاطع الطريق نوجب رد المال على صاحبه إن كان أحد المال لا غير. مع العزم على أن لا يعمل مثله في المستقبل^(١٣).



مَقْنَةُ

التعريف:

١ - المقنة من الظن وهو في اللغة: اسم لما يحصل من أساءة ومنى فسوت أدت إلى العلم، وانظر في الأصل خلاف ثبوت، وقد يستعمل بمعنى اثبتت كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ أَنَّهُمْ كُفَرُوا رَبَّهُمْ﴾^(١٤).

والمقنة بكسر القاء للمعلم وهو حيث يعلم الشيء والجمع المقائ ومقنة الشيء عرضة ومثله^(١٥).

وهي الاصطلاح المظنونات حي التظان التي يحكم فيها حكماً راجعاً مع تجويز ثبوتها^(١٦).

الأحكام المتعلقة بالمقنة:

أقنة تقوم مقام الزبائن عند الفشها ومن أدلة ذلك

مقنة نقض الوضوء بزوال العقل:

٢ - إذا زال عقل المكلف بسوء أو جنون

(١١) حاشية فقهاء، ١٥٧/٣.

(١٢) نسبي لأمر قداه ١٣/١٧١.

(١٣) طالع الفساح ١١٥/٩، ع. الإمام، وأما حاشية ابن

هذه ١١٦/٥ ط الحاشي

(١٤) سورة العنكبوت ٥١.

(١٥) مجمع البحر، والعلماء في حرم منور

(١٦) حاشية ابن حجر ١١٦/٥، حاشية ابن حجر ١١٦/٥.

وقيام المَقْنَةُ كلمة لما يتنقض الوضوء يشمل
من قُبِلَ الأذى بباطن الكف وقبامها كلمة
لوجوب الغسل يشمل النقاء المختارين
وينظر تفصيل ذلك في (وضوءه، وغسل
ق ٥ وما بعدها).

المَقْنَةُ في أحكام السفر:

١ - ذكر الفقهاء أن رخص السفر كالتسليم
على الخفين لمدة ثلاثة أيام بملياليها، وإباحة
التيمم لفقد الماء، أو للخوف، وقصر الصلاة
الرباعية، وجمع الصلوات التي يجوز
جمعها، وإقطار الصائم، وغير ذلك من
الرخص الشرعية الموقوفة بالسفر سواء كانت
فيه مشقة أو لم تكن، لأن السفر من أسباب
المشقة نفي التعانق، قال صاحب كشف
الأسرار: حتى لو نزل سلطان من بستان إلى
بستان في خدمته وأعواله لحقه مشقة بالنسبة
إلى حال إقامته فلذلك اعتبر نفس السفر
سببا للرخص وأقيم مقام المشقة من غير نظر
إلى كونه موجبا للمشقة أو غير موجب
لها^(١).

أو إغماء أو سكر أو نحوها، فقد اتفق الفقهاء
على أن زوال العقل بإحد هذه الأمور من
نواقض الوضوء، تكونه مقننة خروج شيء من
الدبر من غير شعور به، وذلك كما أئتمريه
قوله **مَنْ شَرِبَ: وَالْحَمِينَ وَكَاهَ الْمَسَّ فَمَنْ نَامَ**
فَلْيَتَوَضَّأْ^(٢).

والمعنى: أن اليقظة هي المحافظة لما يخرج،
والنائم قد يخرج منه الشيء ولا يشعر به
فاعتبر النوم ونحوه ناقضا للوضوء مع أنه قد
لا يخرج من دبره شيء أثناء النوم.
قال التراثي: النوم ليس حدثا في نفسه فهو
يوجب الوضوء لكونه مقنن للرجح للحديث
السابق^(٣).

مَقْنَةُ المشهورة عند ملازمة الرجل المرأة:

٣ - ذهب جمهور الفقهاء في الجمعة إلى أن
ملازمة الرجل امرأة الأجنبية تنقض الوضوء،
لأنها مقننة المشهورة فأقيمت المَقْنَةُ مقام اليقين
وأعطيت حكمه، لأنها لا تنبت عنه غالباً^(٤).

(١) حديث: **الْعَيْنُ وَدَمُ الشَّوْءِ**.

المراد من ما يجه (١٩١/١) من حديث حماد بن أبي طالب
وحسن البرقي في المجموع (١٣/٦).

(٢) مصنف الطحاوي (٣٣/٢)، والمصنف للفرعي (١٢٠/٢)، والسنن
لأبي داود (١٥٤/٢)، وحديث ابن عباس (٩٢/٢).

(٣) الحديث: **مَنْ شَرِبَ: وَالْحَمِينَ وَكَاهَ الْمَسَّ فَمَنْ نَامَ فَاجْعَلْ**
فَلْيَتَوَضَّأْ، والسنن لابن قدامة (١٩٧/١، ١٩٨).

(٤) تنبيه الأسير، (٢٧٧/١)، والسنن، من كتاب (١٦١/٢)، (١٧٨).

المَقْضَى فِي الشَّهَادَةِ وَالرَّوَايَةِ:

٥ - من الأحكام التي تقوم فيها المقلة منها استين ليون شهادة الشهادة، ورواية الراوي هي بين الشهادة والرواية، مع أن خبر المستند منها ظني، وكذا كان دلائل استقوى أكثر كان أكد، فالفق المستند من أخبار اكبر الصحابة شط أكد من الظن المستند من غيره م من عاديون الأرض بعدهم، ولا تشترط المساواة بينهم وبين عاديون منس القرون، فإن ذلك يؤذي إلى إتلاف باب الشهادة والرواية، وأما المصادر من التي أكد نفسا وأقوى حسابا من الخبر المستند من قول الواحد، وكلما أكثر المحدثون كثر الذين يكثر عددهم إلى أن ينبغي خرمهم إلى إفادة العم

فأصبحت هذه المقلة هي الشهادة وأسرارية وانعقد ما يثبت اليقين، لأن ذلك هو طريق الحكم، فوجب العمل به، مع أن الفقهاء في ذلك تباينوا في اتقوا والضعف وهي أنواع كذا قال ابن عبد السلام^(١)

ونظر تسهيل ذلك في ملحق الأصولي

مَعَايِد

التعريف:

١ - المعاد، في اللغة جمع معاد - منج لباد - وهو مكان العبد ومعدنها

والعبادة مصدر عباد - منج لباد - يقال: عبادته عبادة وعبدية: سادته ومنج وقيل: والمعاد مكان المعاد^(٢)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى لغوي^(٣)

الآلِفاظ ذات الصلة:

المسجد:

٢ - المسجد: لغة مأخوذ من كسر العين اسم مكان السجود، وبالفتح اسم للمعبد^(٤)

ولمسجد شرعاً كل موضع من الأرض، تقبله^(٥)، جميعاً، في الأرض مسجداً ومليئراً^(٦)، وخصه ليركض مكان الصلاة^(٧) والقبولات الخمس^(٨)

(١) - معجم ديب، ومزمنة

(٢) - حاشية على المعاد

(٣) - مرجع

(٤) - حاشية على المعاد، وقيل: المعاد هو مكان السجود

قيل

(٥) - مرجع معجمي مع المعاد، ١٣٦١ هـ، حاشية

١٣٦١ هـ، ١٣٦١ هـ، المعاد

(٦) - معجم ديب، ١٣٦١ هـ

(٧) - معجم ديب، ١٣٦١ هـ، المعاد، ١٣٦١ هـ، حاشية

(٨) - معجم ديب، ١٣٦١ هـ

والصلة بين المسجد والمعابد المسموم
والخصوص المطلق.

أقسام المعابد:

مكان عبادة المسلمين هو المسجد والجامع
والمصلى والزاوية.

وتصنيف أحكام ذلك في مصطلح (مسجد)
ف ١ - ٤

وأما مكان عبادة غير المسلمين فله أقسام
وتسميات مختلفة على النحو التالي:

١ - الكنيسة:

٣ - نطلق الكنيسة عند بعض اللغويين على
متعبد اليهود، ونطلق أيضا على متعبد
النصارى، وهي معرفة^(١).

ونحن بمعنى الفقهاء كقاضي زادة وغيره
على أن الكنيسة اسم لمعبد اليهود والنصارى
مطلقا في الأصل، ثم غلب استعمال الكنيسة
لمعبد اليهود، قال ابن عابدين: وأهل مصر
يطلقون للكنيسة على متعبد^(٢).

وأورد البركسي أوجها أربعة فقال:
الكنيسة: متعبد اليهود أو النصارى. أو

(١) تصحيح لخير.

(٢) كلمة فتح القدير ١/ ٨٤٦، وابن عابدين ٣/ ٢٧١،
وأحكام أهل الفتنة ٢/ ٦٦٩

انتكاف، أو موضع صلاة اليهود فقط^(١).

ونص ذكرها الأنصاري من الشائعية على
أن الكنيسة متعبد النصارى^(٢).

وقال المدسوقي: الكنيسة: متعبد الكفار،
سواء كانت بيعة أو بيت ناز^(٣).

ب - البيعة:

٤ - البيعة - بكسر الباء - مفرد جسمه بيعة -
يكسر الباء - مثل مدرة وسدر، وهي متعبد
النصارى^(٤)، وزاد القفقر الرازي فقال: وهي
التي يبنونها في البلد^(٥).

وقال قاضي زادة من احتفية: إن البيعة
اسم لمعبد اليهود مطلقا، ثم غلب استعمال
البيعة لمعبد النصارى^(٦).

وقال ابن القيم: إن أهل اللغة والتفسير
على أن البيعة معبد النصارى إلا ما حكيناه
عن ابن عباس رضي الله عنه قال: البيعة مساجد
اليهود^(٧).

(١) موارد فتى لبركسي

(٢) حاشية المجلد ٥/ ٢١٣

(٣) حاشية المجلد ١/ ١٨٩

(٤) التصحيح المجلد ١، والمصنف المجلد ٥، وروايت الفتى لخير.

(٥) تصحيح الرازي ١٣/ ٢٢٠

(٦) كلمة فتح القدير ١/ ٨٤٦

(٧) أحكام أهل الفتنة ٢/ ٦٦٩

تعالى عنه: «وكانهم اليهود حين خرجوا من
فهرهم»^(١).

و - الصلوات:

٨ - الصلوات كنائس اليهود، قال الزجاج
وهي ياعبرية (صلوات)، وقل: للنصارى،
وقيل: للصائين^(٢).

٣ - بيت النار والناووس:

٩ - بيت النار، هو موضع عبادة الفجوس^(٣).
وأما الناووس فثقال اللغويون: الناووس
مقابر النصارى، أو حشوش من خشب أو
حجر، يصع فيه النصارى جثة أبيث^(٤).
وقال ابن القيم: الناووس نسمجوس
كالكنيسة للنصارى، وهو من خصائص
دينتهم الباطل^(٥).

الأحكام المتعلقة بالمعابد:

١٠ - لا يترق انشقاء بين الكنيسة والبيعة،
والصومعة، وبيت النار، والدير وغيرها في

ج - الصومعة:

٥ - قال ابن عابدين: الصومعة بيت بني
برئس طويل يستعمل فيه بالانقطاع عن
لباس^(٦)، وذكر الفخر الرازي: أن الصوامع
للتنصاري وهي التي سموها في الصحاري^(٧)،
وقيل: الصوامع للصائين^(٨).

د - الدير:

٦ - الدير مقام الرهبان وسراييات من
لنصارى، ويجمعون فيه للرهبانية والتفرد
عن الناس، ويجمع على ديرة مثل: بعل
وبعيرة^(٩).
قال ابن عابدين: وأهل مصر والشام
يخصمون الدير بمعد انتصارى^(١٠).

هـ - المظهر:

٧ - المظهر بضم الفاء والهاء جمع، ومفرد
مظهر، لليهود خاصة، وهو بيت المدراس الذي
يتدارسون فيه العلم، وفيه قول شمس رضي الله

(١) حاشية ابن حجر: ٢/٩٧٩

(٢) تفسير الرازي: ١٣/٢٣٠

(٣) أحكام أهل السنة: ١/٦٦٨

(٤) لصباح السير وتوضيح المسالك ليركتي، وحاشية ابن حجر:

٢/٣٧٩، وفتح المظهر: ١/٣٧٧، وأحكام أهل السنة:

١/٦٠٨

(٥) أحكام أهل السنة: ٢/٦٦٨

(١) أحكام أهل السنة: ٢/٦٦٨

(٢) أحكام أهل السنة: ٢/٦٦٨، وفتح المظهر: ١/٣٧٩

(٣) أحكام أهل السنة: ١/٦٦٨، وفتح المظهر: ١/٣٧٩

(٤) أحكام أهل السنة: ١/٦٦٨، وفتح المظهر: ١/٣٧٩

(٥) أحكام أهل السنة: ١/٦٦٨، وفتح المظهر: ١/٣٧٩

أن تكون في زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم أو التابعين لا محالة^(١).

ويختلف حكم المعابد القديمة باختلاف مواقعها على النحو التالي

١ - المعابد القديمة في المدن التي أحدثها المسلمون:

١٤ - ذهب الحنفية إلى أن البيع والكفالة القديمة في السواد والقرى لا يتعرض لها ولا يهدم شيء منها. قال الكمال بن الأعمام: إن لبيع والكفالة في السواد لا يهدم على الروايات كلها. وأما في الأمصار فاحتمل قلام محمد، فذكر في العشر وخارج يهدم القديمة. وذكر في الإجازة لا يهدم. وعن الناس على هذا، فإذا رآه كثيراً منها توالى عليها أئمة وأرما، وهي تابعة لم يأمر إمام يهدمها. فكان متواتر من عهد الصحابة رضي الله تعالى عنهم

وعلى هذا لم يفسدوا شيئاً فيها دير أو كنيسة موقع داخل السور يعني أن لا يهدم. لأنه كان مستحباً للمسلمين قبل وضع السور، فيحس ما في جود - الكرامة من الكنائس على ذلك لأنها كانت مقدسة فادار العبيدون عليها السور. ثم بعد ذلك كنائس، وبعد من إمام تمكن الكفر من إحدائها جهاراً في

جوف المدر الإسلامية، فانظروا فيها كانت في الضواحي، فأدير السور عليها فأحرق بها، وعلى هذا ما كتبت في المراجعة الآن في دار الإسلام - غير جزيرة العرب - لأنها ينبغي أن لا تهدم، لأنها بنيت في أقدس قديماً، فلا شك أن التصحاح أو التامع حين فتحوا المدينة علموا بها وأمر شرفه وبعث ذلك. فظهر فإن كانت لم تكن تحت عناية حكمائها بشرفها ما كان لا معابد فلا تهدم. ولكن يتبعون من الاجتماع فيها للتشرب، وإن عرف أنها تحت عناية حكمائهم أتروها معاد. فلا تمنعون من الاجتماع فيها من الإظهار^(٢).

وقال المالكية إن الكنائس القديمة تترك لأهل البلدة فيما اختطف المسمومون مسكنهم منهم، وقال عبد الملك: لا يجوز الإحداث مطلقاً ولا يترك لهم كنيسة^(٣).

وذهب الشافعية إلى أن الذي يرجع في البلاد إلى أحدثها مسلمون من البيع والكنائس وبسوت المدر وجهل أصله لا ينقض لاحتمال أنها كانت قرية أو قرية قاتل بها عمران ما أحدث منه، بخلاف ما

(١) - ج ١، ص ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠

لو علم إحداث شيء منها بعد بنائها فإنه يلزمنا هدمه إذا بني للعبادة وإن بني لتزويج المارة فإن كان لعموم الناس جازاً، وكذلك إذا كان لأهل الذمة فقط كما يجزم به ابن الصباغ^(١).

وقال الحنابلة: الكنائس التي في البلاد التي صهرها المسلمون وأحدثت بعد تبصير المسلمين لها تزال، وما كان موجوداً بثلاثة من الأرض ثم صهر المسلمون حولها المنصر فهذه لا تزال^(٢).

ب - المعابد القديمة لبعث فتح عتوة:

١٤ - ذهب المالكية وهو وجه عند الحنابلة ويقول للشافعية في مقابل الأصح إلى أن المعابد القديمة يجب فتح عتوة لا يجب هدمه. وذهب للشافعية في الأصح وهو وجه عند الحنابلة إلى أنه يجب هدمه^(٣). وقال الحنفية: لا تهدم ولكن تبقى بأيديهم مستأجر، ويمنعون من الاجتماع فيها للتقرب^(٤).

(١) معني للصح ٢٥٣/٤، دررصة الصالحين ٢٢٢/١٠.
(٢) إسنكلام أهل الذمة ٦٧٧/٢، دار إمام شافعي، رشتي ٥٢٦/٨.
(٣) حاشية لشمسوني ٢٠٤/٢، وموافق جليلي ٣٨٩/٢.
(٤) دررصة الصالحين ٢٢٢/١٠، ومعني للصح ١٥٩/٤، والمثني ٥٢٧/٤.
(٥) حاشية من عابدين ٢٧٤/٢، وضع القدير ٢٧٩/٢.

ج - المعابد القديمة فيما فتح صلحاً:
١٥ - الأراضي المفتوحة صلحاً ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أن يصالحهم الإمام على أن تكون الأرض لنا فالحكم في البيع والكتائس على ما يتبع عليه الصلح.

النوع الثاني: أن يصالحهم الإمام على أن تكون الأرض لهم ويؤنوا عنها خراجاً، فهذا لا يتعرض للمعابد القديمة فيها دون خلاف.

النوع الثالث: أن يقع الصلح مطلقاً: فذهب الشافعية في مقابل الأصح، والحنابلة، وهو المضمون من كلام الحنفية والمالكية إلى أنه لا يتعرض للقدسية، وهذا لحاجتهم إليها في عبادتهم كما علله الشافعية.

وذهب الشافعية في الأصح إلى أنها لا تبقى، لأن إطلاق اللفظ يستغني ضرورة جميع البدل لنا^(١).

[إعادة التهديم:

١٦ - ذهب الحنفية والشافعية على الأصح وهو رواية عن أحمد إلى أنه إذا تهدمت

(١) معني للصح ٢٥٩/٤، دررصة الصالحين ٢٢٢/١٠، وحاشية الشافعي ١٢٢/٢، وحاشية ابن علقم ٢٨٢/٢، وحاشية البدر في ٢٠٣/٤ - ٢٠١، وموافق الجليلي ٣٨٩/٢.

ولأن فيه انتفاءً عن الإسلام فيلزم فاعله التعزير، وبخلاف ما إذا هدموها بأنفسهم فإنها معاد^(١١).

وهذه الخنابلة، والاصطخري وابن أبي هريرة من الشافعية إلى أنه ليس لهم ذلك. وعلمه الخنابلة فقالوا: لأنه كبناء كنيسة في دار الإسلام^(١٢).

ترسيم المعابد:

١٧ - ذهب الخشعية والشافعية وأصحابه وبعض المالكية إلى أنه لا يمنع أهل الفقه من رم ما نشئت من الكنائس والبيع ونحوها التي أقيم عليها وإصلاحها، لأن المنع من ذلك ينصبي إلى خرابها وذهابها، فحرم مجرى عدمها^(١٣).

وزاد الشافعية في وجهه بأنه يجب إخفاء العمارة لأن إظهارها زيادة تشبه الاستحداث. والوجه الثاني وهو الأصح أنه لا يحجب إخفاء العمارة فيجوز تطهيرها من الداخل وإخراج^(١٤).

الكنيسة (التي أقيم عليها) فللمذنبين إعادتها، لأن الأبنية لا تبقى دائماً، ولما أقرهم الإمام علي إيشانيا قبل الظهور عليهم وحالهم عليه فقد عهد إليهم الإعادة، ولأن ذلك ليس بإحداث، والمراد بالإعادة أن تكون من غير زيادة على البناء الأول كما نص عليه الخشعية أي: لا يتنون ما كان بالثين بالأجر، ولا ما كان بالأجر بالحجر ولا ما كان بالحديد وخشب النخل بالنفث والساج، ولا بإضافته يمكن.

قالوا وللإمام أن يخرجهما إذا وقف على بيعة جديدة، أو بني منها فوق ما كان في التديم، وكذا ما زاد في عمارتها العتقة وإذا حاز لهم إعادة بنائها فإن لهم ذلك من غير توسيع على خطتها، كما نص عليه الشافعية في الصحيح من المذهب، لأن الزيادة في حكم كنيسة معدنة متصلة بالآونة، وقيل: المراد بالإعادة الإعادة لما تهدم منها لا بآلات جديدة^(١٥). والمراد بالتهدم كما ذكره ابن عابد بن نقلا عن الأئمة ما تهدم، وليس ما هدمه الإمام، لأن في إعادتها بعد هدم المسلمين امتحاناً بهم وبالإسلام، وإخفافاً لهم وكسراً لشوكهم، ونصراً للكثير وأهله.

١١- عتقته من جبريل ٣: ٢٧٩.

١٢- ابن أبي هريرة ١: ٥٥٨، وروضة الطالبين ١: ٢١٢.

١٣- حاشية ابن عابد ٣: ١٧٧، وصفي المحتج ١: ٢٨١.

١٤- روضة الطالبين ٣: ٢٩١، ومعه ١: ٥٢٨، وحاشية

نعماني ٢: ٢٠٤.

١٥- روضة الطالبين ١: ٢١٢.

١١- حاشية ابن عابد ٣: ١٧٧، وصفي المحتج

١: ٢٨١، ٢: ٥٥٨، وروضة الطالبين ١: ٢١٢.

ظاهرة للإسلام والمسلمين فلا معنى للتوقف فيه، وأما إن كان النخل لجرد مستخدمهم، وليس للمسلمين فيه منفعة فهذا لا يجوز، لأنه إسفال رقة أرض الإسلام بجعلها دار كفر، فهو كما لو أرادوا حملها خمارة أو بيت فسق

فلو استنقل الكفار من محلهم وأخلوها إلى محلة أخرى فإذ دوا نقل الكعبة إلى تلك المحلة، وإعطاء الفدية للمسلمين فهو على هذا الحكم^(١)

وقال المالكية إذا نقل الإمام التصاري للمعابد من مكانهم إلى مكان آخر يباح لهم في هذه الحالة ببيان بيعة واحدة لإقامة شرعهم ويمنعون من ضرب البنايا قيس فيها^(٢)

اعتقاد الكنيسة ببيت الله واعتقاد زيارتها قربة:

١٩ - نص الشيخ تقي الدين من الخبايلة على أن من اعتقد أن الكنائس بيوت الله أو أنه يعبد فيها، أو أنه يجب ذلك ورضاء فهو كافر لأنه يتضمن اعتقاد صحة دينهم، وذلك كفر، أو أصانهم على قمع الكنائس وإقامة دينهم، واعتقد ذلك قربة أو طاعة. وكذلك

والمعتمد عند المالكية أنهم ينعون من دم المشرك في العلوي (ما فتح عثوة) وفي الصلحي عند بعضهم^(٣).

نقل المعبد من مكان إلى آخر:

١٨ - اختلف الفقهاء في نقل المعبد من مكان إلى مكان آخر على أقوال على النحو التالي: ذهب الحنفية إلى أنه ليس لأهل الذمة أن يحولوا معابدهم من موضع إلى موضع آخر، لأن التحويل من موضع إلى موضع آخر من حكم إحداث كعبة أخرى^(٤)

وقال المالكية: الظاهر أنهم لم شرطوا استئصال المعبد بحوز ولا ذلاً^(٥).

وفصل ابن القيم الكلام عليه فقال: والذي يتوجه أن يقال إن منعنا إعادة الكعبة إذا تهدت، منعا نقلها بطريق الأولى، فإنها إذا لم تعد إلى مكانها الذي كانت عليه مكيف نشأ في غيره؟ وإن جوزنا إعادة مكانها نقلها من ذلك المكان أسلم للمسلمين لكونهم ينقلونها إلى موضع خفي لا يجاوره مسلم، ونحو ذلك جازر بلا ريب، فإن هذا مصلحة

(١) مشرح معتمد ٣٠١: ٦، وشرح مرواني ١٢٥: ٣، وأقرش ١٨: ٣.

(٢) جامع الصغ ١٦٦: ٧، وحاشية ابن عابدين ٢٧١: ٤، وضع القدير ٢٧٦: ١٤، ومضائق الهندية ١٢٩: ٤.

(٣) حاشية تيسوتي ٢٠١: ٦.

(٤) أحكام ابن عفا ٧٠١: ٦.

(٥) فلاح والإكليل على منابر موافق لحمل ٢٨١: ٢.

صلحه: «ولا يمنع كنانستنا من المسلمين أن ينزلوها في الليل والنهار، وأن نوسع أبوابها للمارة وابن السبيل، ولانزوي فيها ولا في منازلنا جاسوساً»^(١)

دخول المسلم معابد الكفار:

٢٢ - اختلف أئمتنا في جواز دخول المسلم معابد الكفار على أقوال:

ذهب الحنفية إلى أنه يكره للمسلم دخول البيعة والكنيسة. لأنه مجمع أنبياء، لا من حيث أنه ليس له حق الدخول^(٢)

ويرى المالكية والحنابلة وبعض الشافعية أن للمسلم دخول بيعة وكنيسة ونحوهما^(٣)

وقال بعض الشافعية لم يَرأي آخر: إنه لا يجوز للمسلم دخولها إلا بإذنهم^(٤)

والتمصيل في مصطلح (دخول ف ١٢)

الإذن في دخول الكنيسة والإحسان عليه:

٢٣ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن للزوج

من اعتقد أن زيارة أهل الذمة كنانستهم فربة إلى الله فهو مرتد^(٥)

الصلاة في معابد الكفار:

٢٠ - نص جمهور الفقهاء على أنه يكره الصلاة في معابد الكفار إذا دخلها محتاراً، أما إن دخلها مضطراً فلا كرامة.

وقال الحنابلة: يجوز الصلاة فيها من غير كرامة على الصحيح من المنهج، وروي عن أحمد تكراه، وفي رواية أخرى عنه مع الصور^(٦). وقال الكاساني من الحنفية: لا يمنع المسلم أن يصلي في الكنيسة من غير جماعة، لأنه ليس فيه تهاون بالمسلمين ولا استخفاف بهم^(٧)

والتمصيل في مصطلح (صلاة ف ١٠٥، دخول ف ١٢)

النزول في الكنائس:

٢١ - نص بعض الفقهاء على أنه يستحب للإمام أن يشترط على أهل الذمة في عقد الصلح منزل المضيفان من كنيسة، كما صالح حمير أهل الشام على ذلك، فقد ورد في

(١) المغني ٨/ ٥٢١، غني النعم ٦/ ٢٥٩

(٢) حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٤٨

(٣) حواشي الإكثار ٦/ ٢٨٢، وحاشية المحلل ٤/ ٥٧٢

والصغير ١/ ٢٢٥، وكشاف القناع ١/ ١٩٣

(٤) حاشية المحلل ٤/ ٥٧٢، وقطبي ١/ ٩٢٥

(٥) مطلب أدب جهنم ٦/ ٢٨٦

(٦) حاشية ابن عابدين ١/ ٢٥٤، وحاشية المحقق ١/ ١٨٩

والصغرة ١/ ٩١، وصغري المحتاج ٣/ ٢٠٣، وكشاف

القناع ١/ ٢٩١، ومن الإيضاح ٢/ ١١٣ ط در الخيل

(٧) في الصلح ١/ ١٣٦

مسلم له ثم ذميمة أو تب ذميمة ليس له أن
يقوده إلى البيعة، وله أن يشوده من البيعة إلى
المنزل^(١).

ملاحظة الداميين في المعابد:

٢٤ - ذهب المالكية إلى أنه يجب أن يكون
لعان للذميمة في كتبها، واليهودية في
بينها، والجوسية في بيت النار^(٢).

وقال الشافعية وهو المذهب عند الحنابلة
باستحباب لعان الزوجة انكسائية في الكنيسة
وحبب معظم، وإذا كان الزوجان كتابيين
لأعن الحاكم بينهما في الكنيسة وحبب
يعقلان^(٣).

وقال القاسمي من الحنابلة: يستحب
للتعريض بالمكان^(٤).

وأما الخفية، فلا ينأى ذلك عنهم لأنهم
بشروط الإسلام في العان^(٥).

وللتفصيل في مصطلح (لعان ف ٣٢ وما
بعدها).

منع زوجته الذميمة من دخول الكنيسة
وتحواها.

ووجه ذلك عند الحنابلة: أن لا يعينها على
أسباب الكفر وشعائره ولا يأن لها فيه.

وصلة الشافعية: بأنه إذا كان له منع المسكنة
من إتيان المساجد فسمع الذميمة من الكنيسة
أولى^(٦).

وعند المالكية قولان كما ذكرهما الخطاب:
قال في المدونة: ليس له منعها من ذلك، وفي
كتاب ابن الموز: له منعها من الكنيسة إلا في
الفرض^(٧).

وأما الجارية النصرانية فقد نص الحنابلة
على أنه إن سألت الخروج إلى أعيادهم
وكتائبهم وجموعهم لا يأن لها في ذلك^(٨)
ونص المالكية على أن المسلم لا يمنع
مكاتبه النصراني من إتيان الكنيسة، لأن ذلك
ديتهم، إذ لا تحجير له عليه^(٩).

ونص الخفية على أنه لو سأل ذمي مسلما
على طريق البيعة لا يبغي للمسلم أن يده
على ذلك، لأنه إغانة على المعصية، وأيضا:

(١) الشافعية الهدية ٢/٢٥٠.

(٢) كتاب الطلاق ١/٤٨٩، وخواهر الإكليل ١/٣٨٣، موجب.

(٣) إجماع ١/٣٧٤.

(٤) الإك، ٢/٢٨٨، ومغني المحتاج ٢/٣٧٦، وروضة العالين.

(٥) ١/٣٨٩، وأما في الإك، والإصناف ٢/٢٤٠.

(٦) الفقه ١/٣٨٩.

(٧) مدافع المعتصم ٢/٢٤١.

(٨) منهي المحتاج ١/٣٨٩، وروضة العالين ٢/٣٧٧.

(٩) مدافع المحتاج ١/٣٨٩.

(١٠) مواهب الجليل ١/٣٨٩.

(١١) أحكام أهل اللذة ٢/٣٨٩.

(١٢) حاشية مغنوي ٢/٣٨٩.

عمل المسلم في الكنيسة:

٣٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز للمسلم أن يعمل لأهل الذمة في الكنيسة بخاراً أو بناءً أو غير ذلك، لأنه إهانة على المعصية، ومن خصائص دينهم الباطل، ولأنه إجارة تتضمن تعظيم دينهم وشعائرهم، وزاد النازكية بأنه يؤذّب المسلم إلا أن يستدور بجهالة.

وذهب احتفية إلى أنه لو أجر نفسه ليعمل في الكنيسة ويعمرها لا بأس به لأنه لا معصية في عين العمل^(١).

ضرب الناقوس في المعابد:

٣١ - ذهب الفقهاء إلى أنه يمنع أهل الذمة من إظهار ضرب النواقيس في معابدهم في الجملعة وأنه لا بأس بإحتفائها وضربها في جوف الكنائس، واحتفلوا في التفاصيل:

فقال الحنفية: لو ضربوا الناقوس في جوف كنائسهم القديمة لم يتعرض لذلك لأن إظهار الشعائر لم يتحقق، فإن ضربوا به خارجاً منها لم يمكنوا لها فيه من إظهار الشعائر، ولا يتمتعون من ضرب الناقوس في

وزاده في تحن الدار، ترى أن يبيع منه وهو نصراني أو يهودي أو مجوسي، قال: لا أرى له ذلك، قال ولا أرى أن يبيع داره من كان يكثر فيها بالله تعالى^(٢).

استعجار أهل الذمة داراً لاستخدامها كنيسة:

٣٨ - إذا اشترى أو استأجر ذمي داراً على أنه سيأخذها كنيسة فالجمهور على أن الإجارة فاسدة، أما إذا استأجرها للسكنى ثم أخذها معبداً فالإجارة صحيحة، ولكن للمسلمين عامة منه حية^(٣).
والنفصيل في (إجارة ق ٩٨).

جعل الذمي بيته كنيسة في حياته:

٣٩ - نص الحنفية على أنه لو جعل ذمي داره بيعة أو كنيسة أو بيت نار في صحته، فمات فهو ميراث اتفاقاً بين الإمام وصاحبيه، واحتفلوا في التخريج: فقلده لأنه كوقف لم يسجل، والمراء أنه يورث كالوقف، وليس المراد أنه إذا سجل لزم كالوقف، وأما هذا فما دلالة معصية^(٤).

(١) المسكرات ج ١ ص ٢٨١، ٢٨٧.

(٢) الفتاوى الهندية ١/١٥٩، ٢/٣٤٦، وفتح الصنائع

١/١٧٦، وادونة ١/٢٢٣، ٢/٢٤١، والخطاب ٣/٣٨٤.

وفتاه والإقبال منى غامس سولج الحليل ٢/٤١٢.

وكشاف الفتاوى ٣/٥٥٩، والمغني ٥/٥٥٩.

١٣١-حاشية ابن عابدن ٥/٤٤٥، وفتح الصنائع ١/٢٤١.

(١) حاشية ابن عابدن ٣/٢٧٢، ٥/٣٥١، والفتاوى الهندية

١/٤٥٠، والخطاب ٥/٤٢٤، ونسب للصنائع ٢/٢٤٨.

١٥٧، والآم ٤/٢١٣، وأحكام عمل الذمة ١/٢٧٧.

قرية أو موضع ليس من أخصار المسلمين، ولو كان فيه عند كثير من أهل الإسلام، وإنما بكرة ذلك في أخصار المسلمين وهي التي تقدم فيها الجمع والأعياد والحدود.

وكذلك الحكم في إظهار سلبهم، لو فعلوا ذلك في كنائسهم لا يتعرض لهم^(١١). وقال المالكية: يمنع أهل الذمة من ضرب التواقيس فيها

قال ابن جزى: عليهم إظهار تواقيسهم^(١٢). وقال الشافعية: يمنعون من ضرب التواقيس في الكنيسة، وقيل: لا يمنعون تبعاً للكنيسة، لأن الشوري: وهذا الخلاف في كنيسة بلد صاحبهم على أن أرضه لنا، فإن صاحبهم على أن الأرض لهم فلا منع قطعاً، قال: وقال إمام الحرمين: وأما ناتوس أنجوس فليست أرى فيه ما يوجب المنع، وإنما هو محوط وبيوت يجمع فيها البغوس جينهم، وليس كالبيع والكنائس فإنها تتعلق بالشعار^(١٣).

وذهب الحنابلة إلى أنه يلزم أهل الذمة اكتف عن إظهار ضرب التواقيس، سواء شرط عليهم أو لم يشرو^(١٤). وأجازوا الضرب

واختلف المالكية على ثلاثة أقوال: ففي التعمد عندهم لا يجوز وقف الذمي على الكنيسة مطلقاً، سواء كان لعبادها أو لمرتها، وسواء كان الواقف مسلماً أو كافراً. وفصل ابن رشد فقال: إن وقف الكافر على الكنيسة باطل لأنه مخصصة، أما الروقف على مرمتها أو على الجرحى أو المرضى الذين فيها فالوقف صحيح مسموح به.

وهناك قول ثالث قال به عياض وهو: أن الوقف على الكنيسة مطلقاً صحيح غير

قال ابن جزى: عليهم إظهار تواقيسهم^(١٢). وقال الشافعية: يمنعون من ضرب التواقيس في الكنيسة، وقيل: لا يمنعون تبعاً للكنيسة، لأن الشوري: وهذا الخلاف في كنيسة بلد صاحبهم على أن أرضه لنا، فإن صاحبهم على أن الأرض لهم فلا منع قطعاً، قال: وقال إمام الحرمين: وأما ناتوس أنجوس فليست أرى فيه ما يوجب المنع، وإنما هو محوط وبيوت يجمع فيها البغوس جينهم، وليس كالبيع والكنائس فإنها تتعلق بالشعار^(١٣).

وذهب الحنابلة إلى أنه يلزم أهل الذمة اكتف عن إظهار ضرب التواقيس، سواء شرط عليهم أو لم يشرو^(١٤). وأجازوا الضرب

واختلف المالكية على ثلاثة أقوال: ففي التعمد عندهم لا يجوز وقف الذمي على الكنيسة مطلقاً، سواء كان لعبادها أو لمرتها، وسواء كان الواقف مسلماً أو كافراً. وفصل ابن رشد فقال: إن وقف الكافر على الكنيسة باطل لأنه مخصصة، أما الروقف على مرمتها أو على الجرحى أو المرضى الذين فيها فالوقف صحيح مسموح به.

وهناك قول ثالث قال به عياض وهو: أن الوقف على الكنيسة مطلقاً صحيح غير

(١١) جامع الصغائر ١٢٤، ١٢٥، وفيه تسليم ٣٧٨، ٣٧٩.
(١٢) شرح الإنشيل على حاشي - دوايب جليل ٣٨٩، ٣٩٠.
(١٣) القواعد الفقهية ١١٤.
(١٤) روضة الصائين ٣٧٤، ٣٧٥.
(١٥) الدعي ٥٢٣، ٥٢٤.

(١) كتاب النجاش ١٢٣، ١٢٤.
(٢) حاشية ابن عابد ٥٢٣، ٥٢٤.

لازم: سواء شهدوا على ذلك أم لا، وسواء خرج الموقوف من تحت يد الواتق أم لا^(١١).

وذهب الشافعية إلى أنه لا يصح إرفق على الكنائس التي تتعبد، ولو كان الموقوف من ذمي، وسواء فيه إنشاء كنائس وترميمها، معناه الترميم أو لم تعمد، لأنه إمانة على المعصية، وكذلك لا يجوز الوقف على حصرها، أو التوقد بها أو على ذمي خادم لكنيسة للتعبد.

وجوز الوقف على كنيسة تنزلها المارة، أو موقوفة على قوم يسكنونها^(١٢).

وقال اختلافا لا يصح الوقف على كنائس وبيوت نار، وصوامع، وديورة ومصالحها كغنادياها وفرشها ووقوفها وسدتها، لأنه معونة على معصية، ولو كان الوقف من ذمي ويصح الوقف على من ينزلها من مار ومجتاز بها فقط، لأن الوقف عليهم لا على البهية، والصدقة عليهم جائزة^(١٣).

الوصية لبناء المعابد وتعميرها:

٣٣ - اختلف الفقهاء في جواز الوصية لبناء

الكنيسة أو تعميرها أو نحوهما على أقوال كما يلي.

ذهب الحنفية إلى أنه إذا أوصى المذمي أن تبني ذرية يعة أو كنيسة فإذا كانت الدفعة مضمين أي معلومين يحصى عددهم فهو جائز من ائمة اتفاقا بينهم، لأن الوصية فيها معنى الاختلاف ومعنى التملك، والمذمي ولاية ذلك إذ يمكن تصحيحه على اعتبار المصنفين، ولكن لا يلزمهم جعلها كنيسة ويجعل ثنيكاً، وهم أن يصنعوا ما شاءوا وأما إن أوصى لشوم غير مسلمين صحت الوصية عند أئمة حنفية، لأنهم يتركون وما يدينون، فتصح لأن هذا قرية في اعتقادهم، ولا يصح عندهم لصاحبين، لأنه معصية، والوصية بالمعاصي لا تصح ما في نظريتها من تقويرها.

وهذا الخلاف فيما إذا أوصى ببناء يعة أو كنيسة في القرى، فأما في المصر فلا يجوز بالاتفاق بينهم، لأنهم لا يمكنون من إحداث ذلك في الأمصار^(١٤).

وقال المالكية: إن أوصى غيري بنال لكنيسة ولا وارث له دفع ذلك إلى الأسقف بجعله حيث ذكره، والملك لمسلمين^(١٥).

(١١) حاشية الدرر: ٧٨/٤، والشرح لمصر: ١١٦/٤، ١١٧/٤.

(١٢) حاشية ابن عابد: ١٤٥/٥، ويحكمه نفع القدر والقدرة.

(١٣) حاشية العبد: ١٧٦/٣، ١٧٩، وأسس الفتاوى: ١٤٠، ١٤١.

(١٤) حاشية العبد: ١٨٥/٨، ١٨٥/٩، وحاشية العبد: ٢٢٤/٩.

(١٥) مواهب المعيل: ٢٩٠، ٢٩١.

(١٦) حاشية الدرر: ٧٨/٤، والشرح لمصر: ١١٦/٤، ١١٧/٤.

(١٧) حاشية العبد: ١٧٦/٣، ١٧٩، وأسس الفتاوى: ١٤٠، ١٤١.

(١٨) حاشية العبد: ١٨٥/٨، ١٨٥/٩، وحاشية العبد: ٢٢٤/٩.

(١٩) حاشية العبد: ٢٢٤/٩، ٢٢٥/٩، وحاشية العبد: ٢٢٤/٩.

(٢٠) حاشية العبد: ٢٢٤/٩، ٢٢٥/٩، وحاشية العبد: ٢٢٤/٩.

(٢١) حاشية العبد: ٢٢٤/٩، ٢٢٥/٩، وحاشية العبد: ٢٢٤/٩.

(٢٢) حاشية العبد: ٢٢٤/٩، ٢٢٥/٩، وحاشية العبد: ٢٢٤/٩.

(٢٣) حاشية العبد: ٢٢٤/٩، ٢٢٥/٩، وحاشية العبد: ٢٢٤/٩.

(٢٤) حاشية العبد: ٢٢٤/٩، ٢٢٥/٩، وحاشية العبد: ٢٢٤/٩.

حكم المعابد بعد انتفاض العهد:

٣٤ - قال ابن القيم: متى انتفض عهد أهل الذمة جاز أحد كنانين الصلح منهم فضلاً عن كنانين المروءة، كما أخذ النبي ﷺ ما كان لشرطة والتضيق لما يرضوا العهد، فإن ناضى العهد أسوأ حالاً من المحارب الأصلي، ولذلك لو انقضض أهل مصر من الأتباع ولم يبق من دخل في عملهم فإنه يصير جميع غنائمهم ومستولهم من المعابد وغيرها فيناً للمسلمين^(١).



وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا يصح الوصية للكنيسة ولا لخصرها، ولا لشاويها ونحوه، ولا لبيت تار ولا لبيعة ولا صومعة ولا لدير ولا لإصلاحها وشغلها وخدمتها؛ ولا لعمارتها ولمن دمي، لأن ذلك إعانة على معصية، ولأن المقصود من شرع الوصية تدارك ما فات في حال الغيبة من الإحسان، فلا يجوز أن تكون في جهة معصية.

وقد اختلفت في عدم جواز الوصية بما إذا كانت للكنيسة للتبذير فيها، بخلاف الكنيسة التي نزلها إشارة أو موقوفة على قوم يسكنونها، أو جعل كرامها للتصاري أو للمسلمين جازت الوصية، لأنه ليس في بنيان الكنيسة معصية إلا أن تتخذ لمصلحة التصاري الذين اجتماعهم فيها على الشرك^(٢).

قال النووي: وعدوا من الوصية بالمعصية ما إذا أوصى لأحد من أراج الكنيسة، لكن قيد الشيخ أبو حامد النع بما إذا قصد تعظيم الكنيسة، أما إذا قصد تعظيم المقيم أو أتباعه يرضونها فالوصية جائزة، كما في الوصية بشيء لأهل الذمة^(٣).

(١) حاشية، جلد ١، ٤٢، ١، وروضة الصالحين ٩٨، ٩٩، ٣١٥، ولازم ٣١٣، ١، وليس لغالب ٣٠٠، ٣، وكذا النع ٤، ٣٦٤، ونظر ١٠٤، ١١٤، وروضة الصالحين ٩٩، ١٠٠.

(٢) أحكام مع الذمة ١٠٨، ١٠٩.

مُعَادَة

التعريف:

١ - المعادة في اللغة: الساعمة، يقال: عادهم الشيء: تساهموا فسأواهم: وهم يتبادلون: إذا اشتركوا فيما يعاد فيه بعضهم بعضاً من مكارم أو غير ذلك من الأشياء كلها والعائد: المال اقتسم والميراث. وفي التهذيب: العائد: الذين يعاد بعضهم بعضاً في الميراث وتلان حديد بني فلان أي يعد فيهم، وعده فاعده أي صار معدوداً واعتد به^(١).

والمعاده في الاصطلاح: هي الحالة التي يقسم فيها الجد الإخوة في الميراث، فيعد أولاد الأبين أولاد الأب على الجد ليقتص نصيبه في الميراث، وذلك لانحداد أولاد الأبين مع أولاد الأب في الأخوة، ولأن جهة الأم في الشقيق محجوبة بالجد فيدخل ولد الأب معه في حساب القسمة على الجد^(٢).

الحكم الإجمالي:

٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الإخوة لأبين أو لأب يرثون مع الجد ولا يحجبون به وهو قول علي وابن مسعود وزيد بن ثابت^(٣).

وذهب أبو حنيفة - وبه يفتي صد الخليفة - وبعض الشافعية واختايفه إلى أن الجد يحجب هؤلاء، وهو قول أبي بكر الصديق وابن عباس وابن عمر^(٤).

وعلى ذلك لا تأتي المعادة على رأي الحنفية، وتأتي على رأي الجمهور، فيعد الإخوة لأبين الإخوة لأب على الجد - إن اجتمعوا معه في مسألة واحدة - فإذا ما أخذ الجد نصيبه منع الإخوة لأبين الإخوة لأب ما قسم لهم من الميراث لأنهم محجوبون بهم.

والتفصيل في مصطلح (حجب ف ٥، إرف ف ٣٠، ٣٢)

٣ - ثم اختلف الصحابة الذين رزقوا الإخوة مع الجد في كيفية توزيعهم. فكان علي يترفع بقسم المال بين الجد والإخوة والأخوات ويجعله في ذلك بمنزلة أخ ما لم تنقصه اقتسمة من السدس، فإن نقصته المقتسمة من السدس فرض له السدس وجعل الباقي للإخوة والأخوات.

قال الكلوني^(٥) وإلى قول علي في باب الجد ذهب الشعبي والنخعي ومغيرة بن مقسم وابن أبي ليلى وابن شبرمة والحسن بن صالح^(٦).

ومذهب زيد بن ثابت يترفع في الجد مع

(١) تهذيب في علم الحديث لأبي الخطاب النوري ص ٦٦٩، ٦٧٠

(٢) لسان العرب مادة عاده
(٣) عده في القاموس شرح عبد الله بن أبي بكر ١١٣٢ - ١١٣٥
ط مجلس الديني الحلي

بكون ولد الأب والأم عصبة وولد الأب
عصبة، أو يكون ولد الأبوين عصبة وولد
الأب أخوات منفردات، أو يكون ولد
الأبوين أخوات منفردات وولد الأب عصبة.
أو يكون جميعهم أخوات منفردات.

القسم الأول:

٥ - أن يكون جميعهم عصبة، فعلى قول
عليّ وابن مسعود رضي الله عنهما بولد الأب
وكناتهم لم يكونوا، وللمقاسمة بين الجد وولد
الأب والأم على اختلاف قولهم في ذلك.

وعلى قول زيد بقسم المال بينهم جماعتهم
ما لم تقصص إجماع المقاسمة من ثلث المال أو
ثلث الفضل عن ذوي الغروض، أو مدس
جميع المال من نظر الاحتظ، ثم ما جعل
لولد الأب زوجه على ولد الأب والأم^(١)

القسم الثاني:

٦ - أن يكون ولد الأب والأم عصبة، وولد
الأب إناثا منفردات، فعلى قول عليّ وعبد
الله رضي الله عنهما لا اعتبار بولد الأب بحال، ويقاسم
الجد ولد الأب والأم على ما تقدم من
اختلاف قولهم.

وعلى قول زيد بقسم المال بين الجميع
على ستة أسهم، فما حصل لولد الأب يرد

الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب ثم يعطيه
الأحفاد من اثنين: إما المقاسمة كأنه أخ، وإما
ثلث جميع المال^(٢)

وعنه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في الجد مع
الأخوات كنصع عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه في الإخوة
إلى الثلث. فإن كان معهم أصحاب فرائض
أعطى أصحاب الفرائض فرائضهم، ثم صنع
صنيع زيد رضي الله عنه في إعطاء الجد الأحفاد من
المقاسمة أو ثلث الباقي أو مدس جميع
المال^(٣)

فإن الكلوداني. وبقول زيد في باب الجد
أخذ الزهرني والأوزاعي والشوري ومالك
وأحمد بن حنبل والشافعي وأبو يوسف
ومحمد وأبو عبد الله وجمهور الفقهاء.
وأخذ بشول ابن مسعود في باب الجد
شريح ومسروق وعقمة وجماعة من أهل
الكوفة^(٤)

صور مسألة المعادة:

١ - عقد أبو الخطاب الكلوداني فسلاً للمعادة
وقال: إن ولد الأب يفرمون بشام ولد الأب
والأم عند عدمهم في الشرف والحب
والمقاسمة، فإن اجتمعوا هم وولد الأب والأم
مع الجد فلا يثنون من أربعة أقسام، ما أن

(١) القسم الأول لمعادة ١٦٨/٦

(٢) القسم ٢١٧/٦

(٣) القسم ٢١٨/٦

(٤) القسم ٢١٩/٦

على ولد الأب والأم^(١١).

القسم الثالث:

٧ - أن يكون ولد الأب والأم أخوات منفردات، وولد الأب عسفة، فعلى قول علي بن عيسى بنفرض للأخوات من الأب والأم فروضهن، والباقي بين الحد وولد الأب ما لم تنقصه المقاسمة من المسمى.

وفي قول ابن مسعود يرثه لا اعتبار بولد الأب بحال، ونفرض للأخوات من الأبوين فروضهن، ويكون الباقي تنجده، إلا أن يكون أقل من المسمى، فنفرض له المسمى، وهذا إنما يوجد إذا كان معهم ذو فرض.

وعلى قول زيد بن ثابت بقسم المال بين جميع ما لم يتجاوز المقاسمة ستة أسهم، نعم أصاب ولد الأب ودوا عسى ولد الأب والأب، إلا أن تكون أختاً واحدة، فيردون عليها تمام النصف لما بقي بعد ذلك لهن. فإن لم يبق شيء سقطوا.

فإن تجاوزت المقاسمة ستة أسهم فرض له ثلث جميع المال إذا لم يكن في المسألة ذو فرض. فإن كان فيها من فرضه النصف فما دون، فرض له ثلث الباقي.

وإن كان فيها من الفروض أكثر من نصف المال فرض له المسمى وجعل الباقي في هاء.

المواضع كلها لولد الأب والأم، إلا أن يكون ولد الأب والأم أختاً واحدة ويكون الباقي بعد فرض الجد أكثر من نصف المال، فيأخذ حينئذ النصف اختصاراً من غير مقاسمة، ويكون الباقي لولد الأب بانتصيب. سواء كانوا ذكورا، أو إناثاً^(١٢).

القسم الرابع:

٨ - أن يكون جميعهم أخوات منفردات، نفس قول علي وابن مسعود يرثه بنفرض للأخوات فروضهن، ويجعل الباقي للجد، إلا أن يكون أقل من المسمى، فنفرض له المسمى.

وفي قول زيد بن ثابت بقسم المال بين الجد والأخوات إلى ستة أسهم جعل لولد الأب ودوا على ولد الأب والأم، إلا أن يكون ولد الأب والأم أختاً واحدة فيردون عليها تمام النصف.

فإن تجاوزت السهام ستة ناجعل للجد ثلث المال أو ثلث الفضل من ذوي القروض إذا كانت فروضهم النصف فما دونه. فإن كانت القروض أكثر فللجد المسمى والباقي للأخوات من الأب والأم^(١٣).

(١١) سديد في علم القرائن والوسايل من ٩١ - ٩٠

(١٢) السديد في علم القرائن والوسايل من ٩٠ - ٩١

(١٣) السديد في علم القرائن والوسايل من ٩٠ - ٩١

ب - المناقضة :

٣ - مناقضة لغة - إبطال أحد القولين بالآخر واصطلاحاً هي: منع مقدمة معينة من مقدمات الدليل، إما قبل تمامه وإما بعده^(١).
والعلاقة بين المعارضة والمناقضة: العموم والخصوص المطلق فكل مناقض معارض ولا عكس^(٢).

الحكم الإجمالي :

٤ - المعارضة من الاعتراضات التي تُورده على القياس وهو أقواها وأهمها^(٣).
وهي إما أن تكون في الأصل، أو في الضرع، أو في الوصف.

٥ - وصورة وورودها في الأصل: أن يذكر المسند علة للحكم في الأصل، كأن يقول: إن عدة الزبا فيما يقتات: الكيل فلا زبا فيما لا يكال: كأن يفتح فيقول المعارض، الدليل وإن دل على ما قلت لمعندي ما ينفي، وهو أن في الأصل وصفاً آخر صائفاً يصلح أن يكون علة للحكم وهو: الطعم وهو وصف مناسب.

وفد يختلف الجدلون في قبول مثل هذه

مُعَارَضَة

التعريف :

١ - المعارضة في اللغة: مصدر عارض، يقال: عارض فلاناً: تناقضه في كلامه وقاومه، ويقال: عارضت الشيء بالشيء: قابلته به.
وللمعارضة في اللغة معانٍ أخرى^(١).
والمعارضة اصطلاحاً: إقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم^(٢).
وفي هذا التعريف وغيره من التعريفات تفصيل ينظر في المحقق الأصولي

الألفاظ ذات الصلة :

١ - المناظرة :

٢ - المناظرة في اللغة من النظر، أو من انظر بالبصرة.
واصطلاحاً هي: النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشئين: إظهاراً للضوابط^(٣).

و المناظرة أعم من المعارضة .

(١) التعريفات لمرحلي، والكتابات ١/ ٢٦٤.

(٢) البحر المحيط ٤/ ٣٣٢.

(٣) البحر المحيط ٤/ ٣٣٢، إرشاد القموني ٢٠٠.

(١) مجمع الترمذ، والمصباح المنير.

(٢) التعريفات لمرحلي، وقواعد الفقه لمركبي.

(٣) التعريفات لمرحلي، وقواعد الفقه، والكتابات ١/ ٢٦٣.

مانع، أو بفوات شرط ويقول في اعترافه:
إن ما ذكرت في الوصف وإن اقتضى ثبوت
الحكم في الفرع فمبني وصف آخر يقتضي
نقيضه فتوقف دليلك .

ومثال المنقيض أن يتولى المستدل: إذا باع
جارية إلا حملها صح في وجه كما لو باع
هذه الصبيحة إلا صاعاً، فيقول المعارض لا
يسح، كما لو باع الجارية إلا يدها .

ومثال الخد أن يقول المستدل: الوتر
واجب قياساً على الشاهد في الصلاة، يجامع
مواظبة النبي ﷺ فيقول المعارض
فيستحب قياساً على الفجر، يجامع أن كلا
منهما يندل في وقت معين لغرض معين من
فروض الصلاة .

فإن الوتر في وقت انقضاء والفجر في
وقت الصبح، ولم يمهّد من الشرع وضع
صلاتي فرض في وقت واحد .

وقال ابن السمعاني: أما المعارضة في حكم
الفرع فافصح: أنه إذا ذكر الممثل علة في
إثبات حكم الفرع ونفي حكمه فمعارضه
خصمه بعلّة أخرى فوجب ما توجبه علة
الممثل، فتعارض العنان فتعنتان من العمل
لا يترجح إحداهما على الأخرى^(١) .

المعارضة: قيل: لا يقبل بناء على منع التعليق
بعلتين، قال ابن عقيل: ولأن هذه العسيفة
ليست متوالاً ولا جوتياً، لأن للمستدل: أن
يقول: لا تنافي بين العلتين بل أقول بهما
جميعاً، وقيل: يقبل، وبه جزم ابن المقطان
وغيره بناء على جواز التعليق بعلتين .

أو أن يذكر المستدل علة للحكم في
الأصل، ويذكر المعارض علة أخرى فيه غير
موجودة في الفرع. كأن يقول المستدل: يصح
صوم الفرض بنية بعد الشروع فيه قبل الزوال
لأنه صوم عين فتأدي بنية قبل الزوال كصوم
الظل، فيذكر المعارض علة أخرى غير العلة
التي عملها المستدل في حكم الأصل، وهي
غير موجودة في الفرع كأن يقول: إن علة
حكم الأصل - وهي صحة صوم الليل بنية
قبل الزوال - ليست بما ذكرت من أنه صوم
عين، بل المعنى فيه: أن النقل من عمل السهولة
والخشقة، فيجاز أدائه بنية متأخرة عن الشروع
فيه، بخلاف الفرض^(٢) .

٦ - أما كون المعارضة في الفرع: فهي أن
يعارض المعارض حكم الفرع بما يقتضي
نقيضه، أو ضده، بنص أو إسراع، أو بوجود

مَعَارِف

التمريف :

١ - المعارف في اللغة: الملاحى، واحدا
مَعْرَفٌ ومَعْرَفَةٌ، والمعارف كذلك: الملاحى
التي يضرب بها، فإذا أفرَد المَعْرَف فهو ضرب
من الطنابير يتخذ أهل اليمن، وغيرهم
يجعل العود مَعْرَفًا، والمَعْرَف آلة الطرب
كالعود والطنبور^(١).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
اللغوي^(٢).

الألفاظ ذات الصلة:

١ - اللهور:

٢ - اللهور في اللغة: ما لعبت به وشغلتك من
هوى وطرب وتمسوها، ونقل النيسابى عن
الطرطوشى قوله: أصل اللهور التثريب عن
النفس بما لا تقتضيه الحكمة.
واللهاء اللعب عن كذا: شغله^(٣).

٧ - أما صورة ورود المعارضة على الوصف
فهي: أن يمنع للعرض كون الوصف المدعى
عليه علة، كأن يقول المستدل في الكلب:
الكلب حيوان يقتل من ولوغه سباعاً فلا يقبل
جلده الدبغ، معللاً بكونه يقتل سباعاً من
ولوغه، لمنع المعارض كون التسل سباعاً علة
لعدم طهارته بالدبغ، فيكون جوابه بإثبات
العلة بمسلك من مسالكها^(١).
والتفصيل في الملحق الأصولي.



(١) لسان العرب، والمجمع الوسيط.

(٢) قواعد اللغة للبرهاني.

(٣) المصباح المنير، والمجمع الوسيط.

- وغير مصحوب بها^(١٢).

وفي الاصطلاح: يطلق الغناء على رفع الصوت بالشعر وما تباركه من الرجز على نحو مخصوص^(١٣).

ر: مصطلح (غناء فـ١).

الحكم التكليفي:

٥ - المعارف منها ما هو محرم كذات الأوتار والنباتات والزمر والعود والغيتور والرباب تحولها في اجملته^(١٤)، نأروي عن علي رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا فعلت أمشي خمس عشرة مصلة حل بها البلاء.....» وعاصي الله عليه وسلم منها: ... وانخذلت الثنيات والمعارف^(١٥)، وما روي عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إني أله بعثني رحمة وهدى للعالمين، وأمرني أن أسحق المزامير والكفارات بمعنى الجربط والمعارف»^(١٦).

وفي الاصطلاح: هو الشئ الذي يتلذبه الإنسان قبله ثم يتقضى، وفي المازك: اللهو كل باطل انتهى عن الخير وعما ينشئ^(١٧) والصلة أن المعارف قد تكون وسيلة أو أداة للهو

ب - الموسيقي:

٢ - الموسيقي لفظ يوناني يفتق على قنون العزف على آلات الطرب.

وعلم الموسيقى يبحث فيه عن أصول النغم من حيث تأليف أو تشتر وأحوال الأزمنة المتخللة بينها ليعلم كيف يؤلف اللحن.

والموسيقى: المنسوب إلى الموسيقى، والموسيقار: من حرفته الموسيقى.

والموسيقى في الاصطلاح: علم يعرف منه أحوال النغم والإبداعات وكيفية تأليف النحون وإيجاد الآلات^(١٨).

والصلة: أن المعارف تستعمل في الموسيقى

ج - الغناء:

٤ - الغناء بكسر الغين مثل كتاب في اللغة:

الصوت، وقبائه ضم الغين: إذا صوت، وهو التطريب والترنم بالكلام الموزون وغيره، يكون مقصوداً بالموسيقى - أي آلات الطرب

— — —

(١٢) الحرفيات، وتوابعه، اللهو، اللهو.

(١٣) المعجم، يوسف، ورد الحار، ٢١/١.

(١٤) المعجم، يوسف، والسراج، شرح القاموس، ص ١٢١.

(١٥) لم يرد عنه شيء.

(١٦) أسى الضال، ١٢٧/١، وقد روي عن معمر بن سفيان.

والسراج، يوسف، ورد الحار، ٢١/١، ٢٢/١، ٢٣/١، ٢٤/١، ٢٥/١، ٢٦/١، ٢٧/١، ٢٨/١، ٢٩/١، ٣٠/١، ٣١/١، ٣٢/١، ٣٣/١، ٣٤/١، ٣٥/١، ٣٦/١، ٣٧/١، ٣٨/١، ٣٩/١، ٤٠/١، ٤١/١، ٤٢/١، ٤٣/١، ٤٤/١، ٤٥/١، ٤٦/١، ٤٧/١، ٤٨/١، ٤٩/١، ٥٠/١، ٥١/١، ٥٢/١، ٥٣/١، ٥٤/١، ٥٥/١، ٥٦/١، ٥٧/١، ٥٨/١، ٥٩/١، ٦٠/١، ٦١/١، ٦٢/١، ٦٣/١، ٦٤/١، ٦٥/١، ٦٦/١، ٦٧/١، ٦٨/١، ٦٩/١، ٧٠/١، ٧١/١، ٧٢/١، ٧٣/١، ٧٤/١، ٧٥/١، ٧٦/١، ٧٧/١، ٧٨/١، ٧٩/١، ٨٠/١، ٨١/١، ٨٢/١، ٨٣/١، ٨٤/١، ٨٥/١، ٨٦/١، ٨٧/١، ٨٨/١، ٨٩/١، ٩٠/١، ٩١/١، ٩٢/١، ٩٣/١، ٩٤/١، ٩٥/١، ٩٦/١، ٩٧/١، ٩٨/١، ٩٩/١، ١٠٠/١، ١٠١/١، ١٠٢/١، ١٠٣/١، ١٠٤/١، ١٠٥/١، ١٠٦/١، ١٠٧/١، ١٠٨/١، ١٠٩/١، ١١٠/١، ١١١/١، ١١٢/١، ١١٣/١، ١١٤/١، ١١٥/١، ١١٦/١، ١١٧/١، ١١٨/١، ١١٩/١، ١٢٠/١، ١٢١/١، ١٢٢/١، ١٢٣/١، ١٢٤/١، ١٢٥/١، ١٢٦/١، ١٢٧/١، ١٢٨/١، ١٢٩/١، ١٣٠/١، ١٣١/١، ١٣٢/١، ١٣٣/١، ١٣٤/١، ١٣٥/١، ١٣٦/١، ١٣٧/١، ١٣٨/١، ١٣٩/١، ١٤٠/١، ١٤١/١، ١٤٢/١، ١٤٣/١، ١٤٤/١، ١٤٥/١، ١٤٦/١، ١٤٧/١، ١٤٨/١، ١٤٩/١، ١٥٠/١، ١٥١/١، ١٥٢/١، ١٥٣/١، ١٥٤/١، ١٥٥/١، ١٥٦/١، ١٥٧/١، ١٥٨/١، ١٥٩/١، ١٦٠/١، ١٦١/١، ١٦٢/١، ١٦٣/١، ١٦٤/١، ١٦٥/١، ١٦٦/١، ١٦٧/١، ١٦٨/١، ١٦٩/١، ١٧٠/١، ١٧١/١، ١٧٢/١، ١٧٣/١، ١٧٤/١، ١٧٥/١، ١٧٦/١، ١٧٧/١، ١٧٨/١، ١٧٩/١، ١٨٠/١، ١٨١/١، ١٨٢/١، ١٨٣/١، ١٨٤/١، ١٨٥/١، ١٨٦/١، ١٨٧/١، ١٨٨/١، ١٨٩/١، ١٩٠/١، ١٩١/١، ١٩٢/١، ١٩٣/١، ١٩٤/١، ١٩٥/١، ١٩٦/١، ١٩٧/١، ١٩٨/١، ١٩٩/١، ٢٠٠/١، ٢٠١/١، ٢٠٢/١، ٢٠٣/١، ٢٠٤/١، ٢٠٥/١، ٢٠٦/١، ٢٠٧/١، ٢٠٨/١، ٢٠٩/١، ٢١٠/١، ٢١١/١، ٢١٢/١، ٢١٣/١، ٢١٤/١، ٢١٥/١، ٢١٦/١، ٢١٧/١، ٢١٨/١، ٢١٩/١، ٢٢٠/١، ٢٢١/١، ٢٢٢/١، ٢٢٣/١، ٢٢٤/١، ٢٢٥/١، ٢٢٦/١، ٢٢٧/١، ٢٢٨/١، ٢٢٩/١، ٢٣٠/١، ٢٣١/١، ٢٣٢/١، ٢٣٣/١، ٢٣٤/١، ٢٣٥/١، ٢٣٦/١، ٢٣٧/١، ٢٣٨/١، ٢٣٩/١، ٢٤٠/١، ٢٤١/١، ٢٤٢/١، ٢٤٣/١، ٢٤٤/١، ٢٤٥/١، ٢٤٦/١، ٢٤٧/١، ٢٤٨/١، ٢٤٩/١، ٢٥٠/١، ٢٥١/١، ٢٥٢/١، ٢٥٣/١، ٢٥٤/١، ٢٥٥/١، ٢٥٦/١، ٢٥٧/١، ٢٥٨/١، ٢٥٩/١، ٢٦٠/١، ٢٦١/١، ٢٦٢/١، ٢٦٣/١، ٢٦٤/١، ٢٦٥/١، ٢٦٦/١، ٢٦٧/١، ٢٦٨/١، ٢٦٩/١، ٢٧٠/١، ٢٧١/١، ٢٧٢/١، ٢٧٣/١، ٢٧٤/١، ٢٧٥/١، ٢٧٦/١، ٢٧٧/١، ٢٧٨/١، ٢٧٩/١، ٢٨٠/١، ٢٨١/١، ٢٨٢/١، ٢٨٣/١، ٢٨٤/١، ٢٨٥/١، ٢٨٦/١، ٢٨٧/١، ٢٨٨/١، ٢٨٩/١، ٢٩٠/١، ٢٩١/١، ٢٩٢/١، ٢٩٣/١، ٢٩٤/١، ٢٩٥/١، ٢٩٦/١، ٢٩٧/١، ٢٩٨/١، ٢٩٩/١، ٣٠٠/١، ٣٠١/١، ٣٠٢/١، ٣٠٣/١، ٣٠٤/١، ٣٠٥/١، ٣٠٦/١، ٣٠٧/١، ٣٠٨/١، ٣٠٩/١، ٣١٠/١، ٣١١/١، ٣١٢/١، ٣١٣/١، ٣١٤/١، ٣١٥/١، ٣١٦/١، ٣١٧/١، ٣١٨/١، ٣١٩/١، ٣٢٠/١، ٣٢١/١، ٣٢٢/١، ٣٢٣/١، ٣٢٤/١، ٣٢٥/١، ٣٢٦/١، ٣٢٧/١، ٣٢٨/١، ٣٢٩/١، ٣٣٠/١، ٣٣١/١، ٣٣٢/١، ٣٣٣/١، ٣٣٤/١، ٣٣٥/١، ٣٣٦/١، ٣٣٧/١، ٣٣٨/١، ٣٣٩/١، ٣٤٠/١، ٣٤١/١، ٣٤٢/١، ٣٤٣/١، ٣٤٤/١، ٣٤٥/١، ٣٤٦/١، ٣٤٧/١، ٣٤٨/١، ٣٤٩/١، ٣٥٠/١، ٣٥١/١، ٣٥٢/١، ٣٥٣/١، ٣٥٤/١، ٣٥٥/١، ٣٥٦/١، ٣٥٧/١، ٣٥٨/١، ٣٥٩/١، ٣٦٠/١، ٣٦١/١، ٣٦٢/١، ٣٦٣/١، ٣٦٤/١، ٣٦٥/١، ٣٦٦/١، ٣٦٧/١، ٣٦٨/١، ٣٦٩/١، ٣٧٠/١، ٣٧١/١، ٣٧٢/١، ٣٧٣/١، ٣٧٤/١، ٣٧٥/١، ٣٧٦/١، ٣٧٧/١، ٣٧٨/١، ٣٧٩/١، ٣٨٠/١، ٣٨١/١، ٣٨٢/١، ٣٨٣/١، ٣٨٤/١، ٣٨٥/١، ٣٨٦/١، ٣٨٧/١، ٣٨٨/١، ٣٨٩/١، ٣٩٠/١، ٣٩١/١، ٣٩٢/١، ٣٩٣/١، ٣٩٤/١، ٣٩٥/١، ٣٩٦/١، ٣٩٧/١، ٣٩٨/١، ٣٩٩/١، ٤٠٠/١، ٤٠١/١، ٤٠٢/١، ٤٠٣/١، ٤٠٤/١، ٤٠٥/١، ٤٠٦/١، ٤٠٧/١، ٤٠٨/١، ٤٠٩/١، ٤١٠/١، ٤١١/١، ٤١٢/١، ٤١٣/١، ٤١٤/١، ٤١٥/١، ٤١٦/١، ٤١٧/١، ٤١٨/١، ٤١٩/١، ٤٢٠/١، ٤٢١/١، ٤٢٢/١، ٤٢٣/١، ٤٢٤/١، ٤٢٥/١، ٤٢٦/١، ٤٢٧/١، ٤٢٨/١، ٤٢٩/١، ٤٣٠/١، ٤٣١/١، ٤٣٢/١، ٤٣٣/١، ٤٣٤/١، ٤٣٥/١، ٤٣٦/١، ٤٣٧/١، ٤٣٨/١، ٤٣٩/١، ٤٤٠/١، ٤٤١/١، ٤٤٢/١، ٤٤٣/١، ٤٤٤/١، ٤٤٥/١، ٤٤٦/١، ٤٤٧/١، ٤٤٨/١، ٤٤٩/١، ٤٥٠/١، ٤٥١/١، ٤٥٢/١، ٤٥٣/١، ٤٥٤/١، ٤٥٥/١، ٤٥٦/١، ٤٥٧/١، ٤٥٨/١، ٤٥٩/١، ٤٦٠/١، ٤٦١/١، ٤٦٢/١، ٤٦٣/١، ٤٦٤/١، ٤٦٥/١، ٤٦٦/١، ٤٦٧/١، ٤٦٨/١، ٤٦٩/١، ٤٧٠/١، ٤٧١/١، ٤٧٢/١، ٤٧٣/١، ٤٧٤/١، ٤٧٥/١، ٤٧٦/١، ٤٧٧/١، ٤٧٨/١، ٤٧٩/١، ٤٨٠/١، ٤٨١/١، ٤٨٢/١، ٤٨٣/١، ٤٨٤/١، ٤٨٥/١، ٤٨٦/١، ٤٨٧/١، ٤٨٨/١، ٤٨٩/١، ٤٩٠/١، ٤٩١/١، ٤٩٢/١، ٤٩٣/١، ٤٩٤/١، ٤٩٥/١، ٤٩٦/١، ٤٩٧/١، ٤٩٨/١، ٤٩٩/١، ٥٠٠/١، ٥٠١/١، ٥٠٢/١، ٥٠٣/١، ٥٠٤/١، ٥٠٥/١، ٥٠٦/١، ٥٠٧/١، ٥٠٨/١، ٥٠٩/١، ٥١٠/١، ٥١١/١، ٥١٢/١، ٥١٣/١، ٥١٤/١، ٥١٥/١، ٥١٦/١، ٥١٧/١، ٥١٨/١، ٥١٩/١، ٥٢٠/١، ٥٢١/١، ٥٢٢/١، ٥٢٣/١، ٥٢٤/١، ٥٢٥/١، ٥٢٦/١، ٥٢٧/١، ٥٢٨/١، ٥٢٩/١، ٥٣٠/١، ٥٣١/١، ٥٣٢/١، ٥٣٣/١، ٥٣٤/١، ٥٣٥/١، ٥٣٦/١، ٥٣٧/١، ٥٣٨/١، ٥٣٩/١، ٥٤٠/١، ٥٤١/١، ٥٤٢/١، ٥٤٣/١، ٥٤٤/١، ٥٤٥/١، ٥٤٦/١، ٥٤٧/١، ٥٤٨/١، ٥٤٩/١، ٥٥٠/١، ٥٥١/١، ٥٥٢/١، ٥٥٣/١، ٥٥٤/١، ٥٥٥/١، ٥٥٦/١، ٥٥٧/١، ٥٥٨/١، ٥٥٩/١، ٥٦٠/١، ٥٦١/١، ٥٦٢/١، ٥٦٣/١، ٥٦٤/١، ٥٦٥/١، ٥٦٦/١، ٥٦٧/١، ٥٦٨/١، ٥٦٩/١، ٥٧٠/١، ٥٧١/١، ٥٧٢/١، ٥٧٣/١، ٥٧٤/١، ٥٧٥/١، ٥٧٦/١، ٥٧٧/١، ٥٧٨/١، ٥٧٩/١، ٥٨٠/١، ٥٨١/١، ٥٨٢/١، ٥٨٣/١، ٥٨٤/١، ٥٨٥/١، ٥٨٦/١، ٥٨٧/١، ٥٨٨/١، ٥٨٩/١، ٥٩٠/١، ٥٩١/١، ٥٩٢/١، ٥٩٣/١، ٥٩٤/١، ٥٩٥/١، ٥٩٦/١، ٥٩٧/١، ٥٩٨/١، ٥٩٩/١، ٦٠٠/١، ٦٠١/١، ٦٠٢/١، ٦٠٣/١، ٦٠٤/١، ٦٠٥/١، ٦٠٦/١، ٦٠٧/١، ٦٠٨/١، ٦٠٩/١، ٦١٠/١، ٦١١/١، ٦١٢/١، ٦١٣/١، ٦١٤/١، ٦١٥/١، ٦١٦/١، ٦١٧/١، ٦١٨/١، ٦١٩/١، ٦٢٠/١، ٦٢١/١، ٦٢٢/١، ٦٢٣/١، ٦٢٤/١، ٦٢٥/١، ٦٢٦/١، ٦٢٧/١، ٦٢٨/١، ٦٢٩/١، ٦٣٠/١، ٦٣١/١، ٦٣٢/١، ٦٣٣/١، ٦٣٤/١، ٦٣٥/١، ٦٣٦/١، ٦٣٧/١، ٦٣٨/١، ٦٣٩/١، ٦٤٠/١، ٦٤١/١، ٦٤٢/١، ٦٤٣/١، ٦٤٤/١، ٦٤٥/١، ٦٤٦/١، ٦٤٧/١، ٦٤٨/١، ٦٤٩/١، ٦٥٠/١، ٦٥١/١، ٦٥٢/١، ٦٥٣/١، ٦٥٤/١، ٦٥٥/١، ٦٥٦/١، ٦٥٧/١، ٦٥٨/١، ٦٥٩/١، ٦٦٠/١، ٦٦١/١، ٦٦٢/١، ٦٦٣/١، ٦٦٤/١، ٦٦٥/١، ٦٦٦/١، ٦٦٧/١، ٦٦٨/١، ٦٦٩/١، ٦٧٠/١، ٦٧١/١، ٦٧٢/١، ٦٧٣/١، ٦٧٤/١، ٦٧٥/١، ٦٧٦/١، ٦٧٧/١، ٦٧٨/١، ٦٧٩/١، ٦٨٠/١، ٦٨١/١، ٦٨٢/١، ٦٨٣/١، ٦٨٤/١، ٦٨٥/١، ٦٨٦/١، ٦٨٧/١، ٦٨٨/١، ٦٨٩/١، ٦٩٠/١، ٦٩١/١، ٦٩٢/١، ٦٩٣/١، ٦٩٤/١، ٦٩٥/١، ٦٩٦/١، ٦٩٧/١، ٦٩٨/١، ٦٩٩/١، ٧٠٠/١، ٧٠١/١، ٧٠٢/١، ٧٠٣/١، ٧٠٤/١، ٧٠٥/١، ٧٠٦/١، ٧٠٧/١، ٧٠٨/١، ٧٠٩/١، ٧١٠/١، ٧١١/١، ٧١٢/١، ٧١٣/١، ٧١٤/١، ٧١٥/١، ٧١٦/١، ٧١٧/١، ٧١٨/١، ٧١٩/١، ٧٢٠/١، ٧٢١/١، ٧٢٢/١، ٧٢٣/١، ٧٢٤/١، ٧٢٥/١، ٧٢٦/١، ٧٢٧/١، ٧٢٨/١، ٧٢٩/١، ٧٣٠/١، ٧٣١/١، ٧٣٢/١، ٧٣٣/١، ٧٣٤/١، ٧٣٥/١، ٧٣٦/١، ٧٣٧/١، ٧٣٨/١، ٧٣٩/١، ٧٤٠/١، ٧٤١/١، ٧٤٢/١، ٧٤٣/١، ٧٤٤/١، ٧٤٥/١، ٧٤٦/١، ٧٤٧/١، ٧٤٨/١، ٧٤٩/١، ٧٥٠/١، ٧٥١/١، ٧٥٢/١، ٧٥٣/١، ٧٥٤/١، ٧٥٥/١، ٧٥٦/١، ٧٥٧/١، ٧٥٨/١، ٧٥٩/١، ٧٦٠/١، ٧٦١/١، ٧٦٢/١، ٧٦٣/١، ٧٦٤/١، ٧٦٥/١، ٧٦٦/١، ٧٦٧/١، ٧٦٨/١، ٧٦٩/١، ٧٧٠/١، ٧٧١/١، ٧٧٢/١، ٧٧٣/١، ٧٧٤/١، ٧٧٥/١، ٧٧٦/١، ٧٧٧/١، ٧٧٨/١، ٧٧٩/١، ٧٨٠/١، ٧٨١/١، ٧٨٢/١، ٧٨٣/١، ٧٨٤/١، ٧٨٥/١، ٧٨٦/١، ٧٨٧/١، ٧٨٨/١، ٧٨٩/١، ٧٩٠/١، ٧٩١/١، ٧٩٢/١، ٧٩٣/١، ٧٩٤/١، ٧٩٥/١، ٧٩٦/١، ٧٩٧/١، ٧٩٨/١، ٧٩٩/١، ٨٠٠/١، ٨٠١/١، ٨٠٢/١، ٨٠٣/١، ٨٠٤/١، ٨٠٥/١، ٨٠٦/١، ٨٠٧/١، ٨٠٨/١، ٨٠٩/١، ٨١٠/١، ٨١١/١، ٨١٢/١، ٨١٣/١، ٨١٤/١، ٨١٥/١، ٨١٦/١، ٨١٧/١، ٨١٨/١، ٨١٩/١، ٨٢٠/١، ٨٢١/١، ٨٢٢/١، ٨٢٣/١، ٨٢٤/١، ٨٢٥/١، ٨٢٦/١، ٨٢٧/١، ٨٢٨/١، ٨٢٩/١، ٨٣٠/١، ٨٣١/١، ٨٣٢/١، ٨٣٣/١، ٨٣٤/١، ٨٣٥/١، ٨٣٦/١، ٨٣٧/١، ٨٣٨/١، ٨٣٩/١، ٨٤٠/١، ٨٤١/١، ٨٤٢/١، ٨٤٣/١، ٨٤٤/١، ٨٤٥/١، ٨٤٦/١، ٨٤٧/١، ٨٤٨/١، ٨٤٩/١، ٨٥٠/١، ٨٥١/١، ٨٥٢/١، ٨٥٣/١، ٨٥٤/١، ٨٥٥/١، ٨٥٦/١، ٨٥٧/١، ٨٥٨/١، ٨٥٩/١، ٨٦٠/١، ٨٦١/١، ٨٦٢/١، ٨٦٣/١، ٨٦٤/١، ٨٦٥/١، ٨٦٦/١، ٨٦٧/١، ٨٦٨/١، ٨٦٩/١، ٨٧٠/١، ٨٧١/١، ٨٧٢/١، ٨٧٣/١، ٨٧٤/١، ٨٧٥/١، ٨٧٦/١، ٨٧٧/١، ٨٧٨/١، ٨٧٩/١، ٨٨٠/١، ٨٨١/١، ٨٨٢/١، ٨٨٣/١، ٨٨٤/١، ٨٨٥/١، ٨٨٦/١، ٨٨٧/١، ٨٨٨/١، ٨٨٩/١، ٨٩٠/١، ٨٩١/١، ٨٩٢/١، ٨٩٣/١، ٨٩٤/١، ٨٩٥/١، ٨٩٦/١، ٨٩٧/١، ٨٩٨/١، ٨٩٩/١، ٩٠٠/١، ٩٠١/١، ٩٠٢/١، ٩٠٣/١، ٩٠٤/١، ٩٠٥/١، ٩٠٦/١، ٩٠٧/١، ٩٠٨/١، ٩٠٩/١، ٩١٠/١، ٩١١/١، ٩١٢/١، ٩١٣/١، ٩١٤/١، ٩١٥/١، ٩١٦/١، ٩١٧/١، ٩١٨/١، ٩١٩/١، ٩٢٠/١، ٩٢١/١، ٩٢٢/١، ٩٢٣/١، ٩٢٤/١، ٩٢٥/١، ٩٢٦/١، ٩٢٧/١، ٩٢٨/١، ٩٢٩/١، ٩٣٠/١، ٩٣١/١، ٩٣٢/١، ٩٣٣/١، ٩٣٤/١، ٩٣٥/١، ٩٣٦/١، ٩٣٧/١، ٩٣٨/١، ٩٣٩/١، ٩٤٠/١، ٩٤١/١، ٩٤٢/١، ٩٤٣/١، ٩٤٤/١، ٩٤٥/١، ٩٤٦/١، ٩٤٧/١، ٩٤٨/١، ٩٤٩/١، ٩٥٠/١، ٩٥١/١، ٩٥٢/١، ٩٥٣/١، ٩٥٤/١، ٩٥٥/١، ٩٥٦/١، ٩٥٧/١، ٩٥٨/١، ٩٥٩/١، ٩٦٠/١، ٩٦١/١، ٩٦٢/١، ٩٦٣/١، ٩٦٤/١، ٩٦٥/١، ٩٦٦/١، ٩٦٧/١، ٩٦٨/١، ٩٦٩/١، ٩٧٠/١، ٩٧١/١، ٩٧٢/١، ٩٧٣/١، ٩٧٤/١، ٩٧٥/١، ٩٧٦/١، ٩٧٧/١، ٩٧٨/١، ٩٧٩/١، ٩٨٠/١، ٩٨١/١، ٩٨٢/١، ٩٨٣/١، ٩٨٤/١، ٩٨٥/١، ٩٨٦/١، ٩٨٧/١، ٩٨٨/١، ٩٨٩/١، ٩٩٠/١، ٩٩١/١، ٩٩٢/١، ٩٩٣/١، ٩٩٤/١، ٩٩٥/١، ٩٩٦/١، ٩٩٧/١، ٩٩٨/١، ٩٩٩/١، ١٠٠٠/١، ١٠٠١/١، ١٠٠٢/١، ١٠٠٣/١، ١٠٠٤/١، ١٠٠٥/١، ١٠٠٦/١، ١٠٠٧/١، ١٠٠٨/١، ١٠٠٩/١، ١٠١٠/١، ١٠١١/١، ١٠١٢/١، ١٠١٣/١، ١٠١٤/١، ١٠١٥/١، ١٠١٦/١، ١٠١٧/١، ١٠١٨/١، ١٠١٩/١، ١٠٢٠/١، ١٠٢١/١، ١٠٢٢/١، ١٠٢٣/

وقال اصصكني، ومن ذلك - في الحرام - ضرب الثوب لثوبه، فهو للثوب فلا بأس به، ونقل ابن عابد بن عن المنشي أنه ينبغي أن يكون فوق الحرام يجوز كضرب الثوب، ثم قال: وينبغي أن يكون طلل المسحر في رمضان لإيقاظ التائبين للسحور كيوق الحيام^{١٢١}

ما يحل وما يحرم من المعازف:
استلقت الفقهاء في حكم آلات المعارف على التفصيل الآتي:

١- الدف:

٧- الدف في اللغة هو الذي يلعب به^{١٢٢}، وقد عرفه بعض الفقهاء بالطار أو النمرال وهو الممسور بجلده من جهة واحدة مسمي بذلك للذليل الأصابع عليه، وقال بعض المالكية: الدف هو المنشي من جهة واحدة إذا لم يكن فيه أوتار ولا جرس، وقال غيرهم: وهو كان فيه أوتار لأنه لا يباشرها بالشق بالأصابع^{١٢٣}

وقد اختلف الفقهاء في حكم الدف

ومن المعازف ما هو مكروه، كالدف المصنوع لشر حال عند بعض الحنفية والمذنبية^{١٢٤}، عمن تفصيل يأتي.

ومنها ما يكون مباح كضرب غير الطبول مثل طبول الغزو أو الدافلة عند بعض فقهائ الحنفية والمالكية والشافعية^{١٢٥}.

ومنها ما يكون مستحالة مناداة أو مستحبا كضرب الدف في الشكاح لإعلائه .. عند بعض الفقهائ، وفي غير الشكاح من مناسبات الترحيل والسرور في الجملة عند البعض^{١٢٦}.

علة تحريم بعض المعازف:

٦- نص بعض الفقهاء على أن ما حرم من المعازف وآلات الطبول لم يحرم نوعه وإنما لعلة أخرى:

فقال ابن عابد بن: آلة الطبول ليست محرمة لعبها، بل لأنها تشبه النجوم، إلا أن سماعها أو من المشتغل بها، لا يرى أن ضرب آلات الآلة حل تارة وحرم أخرى باختلاف التسمية والأور بمقتضاها.

^{١٢١} أخرجه أحمد ٥١، ١٣٦٦، دار الحديث، رقم صحيح الترمذي ١٠٦٦، أبو داود ١٠٦٦، أبو يعقوب ١٠٦٦.

^{١٢٢} في بعض النسخ: وهو منسوخ، وهو منسوخ.

^{١٢٣} في بعض النسخ: وهو منسوخ، وهو منسوخ.

^{١٢٤} في بعض النسخ: وهو منسوخ، وهو منسوخ.

^{١٢٥} في بعض النسخ: وهو منسوخ، وهو منسوخ.

^{١٢٦} في بعض النسخ: وهو منسوخ، وهو منسوخ.

^{١٢١} في بعض النسخ: وهو منسوخ، وهو منسوخ.

حادث، وقال الآبي: ولا ينكر لعب الصبيان فيها - أي الأعياد - وضرب الدف، فقد ورد إفراؤه من رسول الله ﷺ، ونقل الخطاب عن عبد الملك بن حبيب أنه ذهب إلى جواز الدف في العرس، إلا للجواري النواتق في بيوتهن وما أشبههن فإنه يجوز مطلقاً، ويجوز نهن مجرى العرس إذا لم يكن غيره.

واختلف المالكية في الدف في التصرار أي الجلاجل، فذهب بعضهم إلى جواز الضرب به في العرس، وذهب آخرون إلى أن محل الجواز إذا لم يكن فيه صراصر أو جرس وإلا حرم، قال الدموقي: وهو الصواب نأ في الجلاجل من زيادة الإلراب، هذا بالنسبة للنساء والصبيان.

وقد اختلفوا في حكم ضرب الرجال بالدف، فقالوا: لا بكرة الطفل به ولو كان صادراً من رجل، خلافاً لأصيح الغاتل: لا يكون الدف إلا للنساء، ولا يكون عند الرجال^(١) وقال الشافعية يجوز ضرب دف واستمعه لعرس لأنه ﷺ وأقر جويرات ضربن به حين بنى على الرمي بنت مولى بن عقراء وقال من قالت: وثبتني يعلم ما في

قال الحنفية: لا بأس أن يكون ليلة العرس دف يضرب به ليعلم النكاح، وعن السراجية: أن هذا إذا لم يكن له جلاجل ولم يضرب على هيئة التنظرب، قال ابن عابدين: وأندف الذي يباح ضربه في العرس. احترازاً عن المصحح، ففى النهاية عن أبي الليث: ينبغي أن يكون مكروهاً.

ومثل أبو يوسف من الدف، أنكره في غير العرس بأن تضرب المرأة في غير فسق للصبي؟ قال: لا أكرهه، ولا بأس بضرب اندف يوم العيد، كما في خزنة المفتين^(٢).

وقال المالكية: لا يكره الغربان أي الطفل به في العرس، قال ابن رشد وابن عرفة: اشفق أهل العلم على إجازة الدف وهو الغربان في العرس، وقال الدموقي: يستحب في العرس لقول النبي ﷺ: «اعلنوا هذا النكاح واضربوا عليه بالدفوف»^(٣).

وأما في غير العرس كالختان والولادة فقال الدموقي: المشهور عدم جواز ضربه، ومقابل المشهور جوازه في كل فرج للمسلمين، قال الخطاب: كالسيد وقدم المأثب وكل سرور

(١) رد المحتار ٤/ ٣٤٠، ٣٣٨، ٣٣٦، والفتاوى الهندية ٣٥٢/٥

(٢) حديث: «أهوا هذا النكاح» وضربه عليه بالدفوف.
أخرجه الترمذي ٢٢٠/ ٢٢٠ من حديث عائشة، وذكر أن في إسناده روى ضعيفاً.

(٣) حاشية الدرر في شرح الكبير ٢/ ٣٢٩، ومروءات الجليل ١/ ١٧٠، وجواهر الإقبال ١/ ١٠٣

وقال بعض المشافعية: إن اسد، يستحب
في العرس والحضانة، وبه جزم البغوي في
شرح أسنة^(١٠)
أما من يضرب امداف في العرس والحضانة،
فقد قال لأخو عيسى: المعهود عرفاً أنه يضرب به
وقت العشاء، ووقت الزفاف أو بعده، بليل،
وعبر البغوي في فتاويه بوقت العشاء وترب
منه نفسه وبعده ويجوز الرجوع فيه للعادة،
ويحتمل ضبطه بأنما الزفاف انتهى يؤخر بها
العرس، وأما الحضانة المراجعة فيه المعروف،
ويحتمل أنه يعمل من حين الأخذ في أسبه
تقريباً منه

وحكى البيهقي عن شيخه اخلعي: ولم
يعالته - أنا إذ أبحث الدف فإني نبيه للنساء
خاصة، لأنه في الأصل سر أعمالهن، وقد
علم رسول الله ﷺ: المشيئة من الرجال
بالنساء^(١١)، وتأخره انبيكي بأن جمهور لم
يخروا بين الرجال والنساء والأصل اشتراك
لذكور والإناث في الأحكام إلا ما يرد
الشرع فيه لاختلافه ولم يرد هنا، وليس ذلك
مما يحتسب بالنساء حتى يقال يحرم على
الرجال ان يشبه بهن فيه.

(١٠) نسخة أخرى: ١٠٠٠، ومصدر بحثي: ١٠٠٠

(١١) نسخة أخرى: ١٠٠٠

(١٢) نسخة أخرى: ١٠٠٠، ومصدر بحثي: ١٠٠٠

شهد... دعي هذا وفروني والذي كنت
يقول^(١٢) أي من مدح بعض المشهورين بذكره،
ويجوز لفنان لما روي عن عمر رضي الله تعالى
عنه أنه كان إذا سمع صوتاً أو دفأبعث قال:
ما هو؟ وإذا قال: عرس أو حضانة، صحت^(١٣)،
ويجوز في عمر العرس والحضانة لما هو سبب
إظهار السرور كولاية وعد، وقدم غائب
وشفاء مريض وإن كان فيه حمل أو لإطلاق
الحبس، وهذا أصح الأصابع، ثم لما روي أن
الثقيبي^(١٤) لما رجع من بعض مغاربه قتل له
جارية سوداء، فأرسل الله، إني كنت بذرت
إني رذك الله صابحاً أن أضرب سبل يديك
بائذف وأنفيس، فقال لها: إني كنت بذرت
فأضربي، وإذا فلا^(١٥)، ومثالي لأصبح المتع
لأمر عمر رضي الله تعالى عنه الصائفة، واستثنى
الشيخين من محل اختلاف ضرب امداف في
أمر منهم من قدوم غانم أو سلطان أو نحوه
ذلك

(١٢) نسخة أخرى: ١٠٠٠، ومصدر بحثي: ١٠٠٠
مصدر بحثي: ١٠٠٠، ومصدر بحثي: ١٠٠٠

(١٣) نسخة أخرى: ١٠٠٠، ومصدر بحثي: ١٠٠٠
مصدر بحثي: ١٠٠٠، ومصدر بحثي: ١٠٠٠
(١٤) نسخة أخرى: ١٠٠٠، ومصدر بحثي: ١٠٠٠
مصدر بحثي: ١٠٠٠، ومصدر بحثي: ١٠٠٠
(١٥) نسخة أخرى: ١٠٠٠، ومصدر بحثي: ١٠٠٠

ومعرف، وقال: يستحب بالدف والصوت في الإملاك، فقيل له: ما الصوت؟ قال: يتكلم ويتحدث ويظهر، والأصل في هذا ما روى محمد بن حاطب قال: قال رسول الله ﷺ: «فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت»^(١٢)، وعن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها زوجت بثينة كانت في حجرها رجلاً من الأنصار، وكانت عائشة فيمن أهداها إلى زوجها، قالت: فلما رجعتا قال لي رسول الله ﷺ: «ما كنتم يا عائشة؟» فقالت: سلعتنا ودعوتنا بالبركة ثم انصرفنا، فقال ﷺ: «فهل بعثتم معها جارية تضرب بالدف وتنتي: أبتناكم أبتناكم فحباؤنا وحباكم»^(١٣).

ومن منعهم ضرب بدف مباح في ختان وتوديع غائب وولادة كسكاج لما فيه من السرور، والدف المباح هو ما لا حلق فيه ولا صنوج.

واختلقوا في ضرب الرجال الدف، قال

ونقل الهيثمي عن الماوردي قوله: اختلف أصحابنا، من ضرب الدف على السكاج عام في جميع البلدان والأزمان؟ فقال بعضهم: نعم لإطلاق الحديث، وخصه بعضهم بالبلدان التي لا يشاكره أهلها في المناسك كأنقرى والبادية فيكره في غيرها، وبغير زمان، قال: فيكره فيه لأنه عدل به إلى انسحق والسفاهة. وكان الهيثمي: ظاهر إطلاقهم أنه لا فرق في جواز الضرب بالدف بين هيئة وهيئة، وخالف أبو علي الثماري فقال: إنما مباح الدف الذي يضرب به العرب من غير زفر. أي رقص - فأن الذي يزفر به وينقر - أي برؤوس الأنامل وجوها - على نوع من الأنغام فلا يحس الضرب به لأنه أبلغ في الإطراب من طبل المهر الذي جزم النصارى من حرمه، وتابعه تلميذه ابن أبي عمير، قال الأذاعي: وهو حسن، فإنه إنما يتماطاه على هذا الوجه من ذكرنا من أهل السوق^(١٤).

وقال إحصائياً: يستحب إصلا السكاج والضرب فيه بالدف، قال أحمد: يستحب أن يظهر السكاج ويضرب فيه بالدف حتى يشهر

أمره التجاري (فتح الباري ١٠/ ١٣٢) من حديث ابن عباس.

(١٢) هذا حديث في ٢٨٢، وفي السكاج ١٩٩، وعائشة الطليبي ٣١٠، وروضة الطالبيين ١٩١، وكف الخراف عن محرف الظهور والسكاج بهنر أسود عن عرق الكبار ٤٠٦، ٨٢، ٨٥.

(١٢) حديث: فصل ما بين الحلال والحرام ...

أمر به الهيثمي ١٣٧، وغيره في ٣٨٩.

ولفظ لفظي ودل لغوي، حديث حسن.

(١٣) حديث: عائشة أنها زوجت بينة رجلاً من الأنصار ...

أخرج أبو داود في سنن أبي داود ١٩٢، وأخرج ابن

أبي عمير أنه لم يسمع إلا من الضرب على السكاج

ثم سبى فتح الباري ١٩٢، وأخرج حاشية الضمير في

الأمر ... في فتح الباري ٢٢٢.

الكوبة وغيرها: لا حرمة فيها، لأنه ليس فيها إطراب غائباً، وما على صورة الكوبة منها انتفى فيه العنى المحرم للكوبة، لأن للنساق فيها كيغيات في ضربها، وغيره لا يوجد في تلك التي نهياً للعب الصبيان، وقال القاضي حسن: ضرب الطبول إن كان طبل ليهو فلا يجوز، واستثنى اعلمي من الطبول طبل الحرب والعيد، وأصلح تحريم سائر الطبول وخص ما استثناه في العيد بالرجال خاصة، وطبل الحجيج مباح كطبل الحرب^(١)، وكره أحمد الطبل لغير حرب ونحوه، واستحب ابن عثبل من الحناينة في الحرب وقال: لتنهض طباع الأولياء وكشف صدور الأعداء^(٢).

هـ - الميراج :

١١ - الميراج هو الزمارة التي يرقان لها الشابة، وهي ما ليس لها بوق ومنها الماصول المشهور والسفارة ونحوها، وسمي الميراج بذلك لملو جونه، ويخالف نغمات اسعراني في أنه له بوق والغالب أنه يوجد مع

والثاني: أنه لا يحمل واحد منهما محمله ولا يدخل معه ولا يجوز استعماله في عرس ولا غيره، وهو قول أصح -
والثالث: أنه يحمل محمله ويدخل مدخله في الكبر وحده دون المزهر، وهو قول ابن القاسم^(٣).

د - الأنواع الأخرى من الطبول :

١٠ - لنتفها في الأنواع الأخرى من الطبول تفصيل :

فذهب الحنفية إلى أنه إذا كان الطبل لغير المهر فلا بأس به كطبل العزاة والعرس والقفلة، وقال ابن عابدين: ويبيح أن يكون طبل المسحر في رمضان لإيقاظ التامنين لسحور كبرق اخمأم^(٤).

وذهب المالكية إلى استثناء طبول الحرب من سائر الطبول^(٥).

وقال إمام أحرمن من الشافعية: والطبول التي نهى للاعب الصبيان إن لم تلحق بالطبول الكبار فهي كالدق ولست كالكوبة بحال، قال القيسي: وبه يعلم أن ما يصنع في الأعياد من الطبول المصنوع التي هي على هيئة

(١) روضة الغائبين ١١/٢٩٨

(٢) الإيضاح ١٣/٨

(٣) مرصع الجليل ١/٦٤ - ٧

(٤) ابن عابدين ٣٤/٨، ٣٣

(٥) مولف جليل ٧/٤

الأوتار^(١)

وقد اختلف في حكمه، فذهب الحنفية إلى أنه يحرم الاستماع إلى المزمار ولا تجوز الإجارة على شيء منها^(٢)

وذهب المالكية إلى جواز الزناوة والبيق، وقيل: بكرهان، وهو قول ثالث في المدة وهذا في التكاح، وإنما في غيره فيحرم^(٣).

وقد اختلف فقهاء الشافعية في البراء، فقال الرافعي: في البراء وجهان، صحيح البيهقي المنعرج، والغزالي الخواص وهو الأقرب، قالوا: لأنه ينشط على السير.

وقال النووي: الأصح تحريم البراء، قالوا: لأنه مطرب باسرافه، بل قيل إنه آلة كاملة لجميع النغمات إلا: سيرا فحرم كسائر المزمار^(٤).

وذهب الحنابلة إلى أن آلات المعاويظ تحرم سوى اندف، كحزمار ونادي وزمارة لراعي سواء استعملت، لحزن أو سرور، وبأن ابن لحكم الإمام أحمد عن الشيخ في النسخة

كالمزمار فقال: أكرهه^(٥).

و- الضرب بالفضيب:

١٢ - اختلف الفقهاء في الضرب على الفضيب، فذهب الحنفية إلى أن ضرب الفضيب حرام لقوله ﷺ: «الاستماع إلى الملاحى معصية، والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر»^(٦)، والمتصو بالكفر كفر الشعة^(٧).

واختلف الشافعية في الضرب بالفضيب على الوسائد على وجهين:

أحدهما: أنه مكروه، وبه قطع المراقبون، لأنه لا يبعد عن الفناء ولا يطرب وحده وإنما يزيد الفناء طربا، فهو نابع للفناء المكروه فيكون مكروحا.

والثانيهما: أنه حرام وحري عليه البيهقي والقراسميون^(٨).

وعند الحنابلة: قال ابن قدامة: لا ضرب بالفضيب مكره إذا انضم إليه محرم أو مكروه كالتمزيق والفناء والرقص، وإن خلا

(١) كشور: نقح ٥، ١٨٣، والإندلس: ٣٤٢، ٨.

(٢) حديث: «لا تسمع إلى المزمار».

(٣) لورده المصراعي غير صحيح، أحاديث إجابة عن قوله المصراعي: «وإذا رأى الشيخ الأعمش من حديثه مكحول من لا».

(٤) انظر المصراعي: «وإذا رأى الشيخ الأعمش من حديثه مكحول من لا».

(٥) في الرماح عن معمر بن مهران: «السموع والسماع معان لراعي من امرط الكثر».

(٦) معني الفتاوى: ٥٢٩، ١٤، وبها الشيخ ٨، ٣٧١، ورواه المصراعي: ٢٢٨، ١١، وحديثه في النووي: ٣٦٠، ١٤.

(٧) الشاوي تهذيب: ٤، ٣٤٦، ١٠، ٤١٩، ٣٢٩، والشرح: ٥١٩، ٣٢٩.

(٨) بنية الفتاوى: ٨، ١٨٦، وقد روى عن معمر بن مهران: «السموع والسماع معان لراعي من امرط الكثر».

جعفر، وعبد الله بن الربير، ومعاوية بن أبي سفيان، وعمر بن الخطاب، وغيرهم، رضي الله تعالى عنهم، وعن جملة من التابعين ثم اختلف الذين ذهبوا إلى تحريره، فقبل: كبيرة، وقبل: صغيرة، والأصح الثاني، وحكى المازري عن ابن عبد الحكم أنه قال: إذا كان في عرس أو منبج ثلاثه شهادة وقال الماوردي: إن بعض أصحابنا كان يخص المعود بالزيادة من بين الأوتار^(١)

ح - الصفاتان :

١٤ - الصفاتان دالتان من كُفر - أي محاسن - فضررت إحداهما على الأخرى، وتسميان بالمتبج أيضاً وهما من آلات الملاهي^(٢).

والمتبج من مذهب المشائعية أن المتبجها وانضمامها حرام، لأن ذلك من عادة المغتصبين والفسقة. وشاوي الحمر، وفي الضرب بهما تلبيه بهم ومن تلته تقوم فهو منهم، ولأن السلطة الحامية منهما نادى إلى سداد كسرب أهر لا سيما من قرب عهدك بهما، والأصح هو المحرم

عن ذلك ثم بكروا، لأنه ليس بأداة ولا يطرب ولا يسبح منفرداً بخلاف الملاهي. وقال في الإنصاف: في تحريم الضرب بالقضيب وجهان، وجزم ابن عبدوس بالتحريم^(٣).

ز - المعود :

١٣ - من معاني المعود في اللغة كل خبة دقيقة كانت أو غليظة، وضرب من الضرب يتخير به، وأداة موسيقية ولوحة يضرب عليها برشقة ونحوها، والجسج أعواد وعيدان، والمعود صانع العيدان والضارب عليها.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي^(٤) وقد اختلف الفقهاء في حكمه.

فذهب جمهور الفقهاء إلى تحريره وضرب السعد وسنماحه، لأن السعد من المعازف وآلات النهي^(٥).

وقال القماوي: ذهب حنفية إلى حوازه، ونقل مدحه عن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن

(١) لسان، ١: ٧٤٩، وصحفت أوقش النص: ٢٥٣، ٥.

(٢) فصوص الحمد، والفتح، ج ١، ٢، ونواحيه، ٢: ١٠٠، وفي جامع العلوم في اصطلاحات العلوم، ٢: ٣١٢، ٢٠، وفي الترمذ عن جرير بن عبد الله بن جابر، ١: ٢٧٠، ٢٧١.

(٣) إرادة للضرب، ٢: ٧٦، ٥، وشاح الصغير، ٥: ٣٠، ٣١، وفي تفسيره، ٢: ٢٦٠، ٢٦١، وفي شاح الصغير، ٥: ٣٠، ٣١، وفي تفسيره، ٢: ٢٦٠، ٢٦١.

(٤) الترمذ، ج ١، ٢: ١٠٠، ١٠١، وفي جامع العلوم، ٢: ٣١٢، ٢٠، وفي الترمذ عن جرير بن عبد الله بن جابر، ١: ٢٧٠، ٢٧١.

الخليجي: يباح استماع آفة اللهو إذا غفث من مرض، أي لم يضر به ذلك المرض وتكون الشفاء فيه سماعه^(١١).

وقال الشبراويلي: آفة اللهو قد يباح استعمالها بأن أخبر طبيب عدل مريضاً بأنه لا يزال مريضه إلا سماع الآلة، ولم يوجد في تلك الحالة إلا الآلة المحرمة^(١٢).

وقال الحنبلي: يحرم لتداوي بصوت منهاه وغيره كسماع كغناء والمحرّم^(١٣) لعدم قوله ﷺ: «ولا تداووا بأهرام»^(١٤).

الوصية بالطبل :

٢٢ - ذهب الشافعية واحتبالة إلى أن الشخص لو أوصى بطبل، وله طبل لهُو لا يصلح لباح، وطبل يحل الانتفاع به، كتطيل حرب يقصد به التهويل، أو طبل حبيب يقصد به الإعلام بالنزول والرحيل، أو غيرهما، غير الكونة المحرمة - حملت الوصية على ما يحل الانتفاع به لتصح، لأن الظاهر قصده للتشويق، وهو فيما تصح به

الوصية، فمن صلح لباح تخير الوارث، فإن لم يكن له إلا طبل لا تصح الوصية بها لغث، ولو أوصى بطبل للهو لغث الوصية لأنه ممحبة - إلا أن صلح لحرب أو حبيب أو منفعة أخرى مباحة، وإمكان تصحيح الوصية فيما يستأوله لفظها، وسواء صلح على هيئة أم بعد نفيش منه اسم الطبل، فإن لم يصلح إلا بزوال اسم الطبل لغث الوصية^(١٥).

وقال الحنبلي: وإن ونش ينف صحت الوصية به. لأن النبي ﷺ قال: «أعطوا النكاح واضربوا عليه بالدف»^(١٦)، ولا تصح الوصية بزمارة ولا ضنبور ولا عود من عيدان للهو لأنها محرمة، وسواء كانت فيه الأوتار أو لم تكن، لأنه معها لفعل المعصية دون غيرها، فأنشبه ما لو كانت فيه أوتار^(١٧).

بيع المازف :

٢٤ - لا يصح عند المالكية والشافعية والحنابلة وآبي يوسف ومحمد - وعليه الفتوى عند الحنفية - بيع المازف المحرمة كالتنبور

(١١) نهاية المحتاج ١/٨.

(١٢) حاشية شبراويلي مع نهاية المحتاج ٣/٢٨٥.

(١٣) كشاف القناع ١/٢٧٦.

(١٤) حديث أولادنا وأهلامنا.

(١٥) لم يجد في زاد ١/٩١-٩٢ من حديث أبي هريرة، وفي إسناده في بعض النسخ (٢٦٦/٢) أنه قال: «لا يباح بيع طبل».

(١٦) حديث.

(١٧) نهاية المحتاج ١/٩٠، ومضى نحتاج ١/٢٦٧، وشعبي

١/٢٥٠-٢٥١.

(١٨) حديث: «الطبل النكاح».

حديث بعد بيعه.

(١٩) شعبي لأمره به ١/٢٦٧.

المحرمة (المعارف المحرمة) لا يجوز لأن
المنفعة المقصودة غير مباحة ويحرم أخذ
العوض عليها، لأنه يشترط لصحة الإجارة أن
تكون المنفعة مباحة، وفي قول عند المالكية:
يجوز كراؤها في النكاح والمراجع المحرمة .
أما المعارف غير المحرمة فيجوز
كراؤها^(١).

إعادة المعارف :

٢٦ - ذهب الفقهاء إلى أن من شروط
الاستمرار كونه منتفعا به انتفاعا مباحا
مقصودا، فلا يجوز إعادة مالا يستفح به
انتفاعا مباحا شرعا كالمعارف والآلات للهوى
الشرعية^(٢).

إبطال المعارف :

٢٧ - ذهب الفقهاء إلى أن آلات اللهوى
والمعارف المباحة لا يجوز إبطالها أو كسرها
بل يحرم .

أما آلات العزف والملاهي المحرمة

والصنم والمزمار والرباب والعود^(٣)، لما روى
أبو أمامة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله
ﷺ قال: «إن الله يعنسي رحمة وهدى
للعالمين، وأمرني أن أمحق المزامير والكعكات
- يعني البرابط - والمعارف ... لا يحل بيعهن
ولا شراءهن ولا تعليمهن ولا التجارة بهن،
وأما نهن حرام للمغنيات»^(٤).

وفي قول هتد الشافعية: يصح بيع آلات
العزف المحرمة إن عد رضاها - أي مكسرها
- مالا، لأن فيها نفعاً متوقفاً، أي من هذا
الرفاض المتقوم، كما يصح بيع الجحش
الصغير الذي لا ضغ منه في الحال^(٥).

ويصح عند أبي حنيفة بيع المعارف لأنها
أموال مشروعة، لصلاحتها للانتفاع بها للهوى
اللهوى، كالأمة الفنية، حيث تجب قيمتها غير
صاحبة لهذا الأمر^(٦).

أما المعارف المباحة كالتميز والظبول غير
الدربكة فإنه يجوز بيعها^(٧).

إجارة المعارف :

٢٨ - ذهب الفقهاء إلى أن استئجار آلة اللهوى

(١) انظر معجم رد المحتار ٣/١٦٥، والفتاوى التزكية مع
الفتاوى الهندية ١/١٢٦، وفتح المصنوع ١/٦٠١، ١١،
وحاشية المدغني ١/١٦٥، والذهب ١/٣٩١، وطوس
المنهاج ٢/٣٣٥، كشاف المنهاج ٢/٥٩٩.
(٢) الشرح الصغير ٣/٥٧٢، وجهاة المنهاج ١/١١٩، ولعن
٣١٥/١.

(١) رد المحتار ١٣٤/١٦٥، والشرح الصغير ٢/٢٩٩، ومجلس
المنهاج ١/١٦٥، وجهاة المنهاج ٣/٣٨٣، وكشاف المنهاج
١/٥٩٩، وأحسان الإشراف ص ٨٩.
(٢) حديث، «إن الله يعنسي رحمة وهدى للعالمين» .
انظر شرحه ص ٨٩.
(٣) يعني المنهاج ٢/١١٩، وحاشية المدغني ١/٣٩١.
(٤) رد المحتار ١٣٤/١٦٥، ١٣٥.
(٥) حاشية المدغني ١/٢٦٥.

وقال الحنابلة: لا قطع بسرقة آلة ليهو كطنبور ومزمار وشبيهة وإن بلغت قبضة ما ذكر منصلاً نصاباً، لأنه معصية إجماعاً فلم يقطع بسرقة كالمزمار، ولا يقطع أبضاً عما على آلة اللهب من حلي ولو بلغ نصاباً لأنه متصل بما لا قطع فيه وتامع له أشب الخشب^(١١).

والفائزون بمسائل الأصح من الشافعية عللوا قولهم بأن شارع سلط على كسر ما حرم من آلات اللهب كالتنبور والمزمار وغيرهما، والتوصل إلى إزاحة المعصية مندوب إليه، فصار ذلك شبهة دائرة لحد السرقة^(١٢).

وزعم المالكية وهو الأصح عند الشافعية إلى أنه لا قطع بسرقة الطنبور والعود والمزمار ونحوها من آلات اللهب المنعومة إلا أن تساوي بعد كسرها - أي إفساد صورتها وإذهاب المنفعة المقصودة بها - نصاباً، لأن السارق عندئذ يكون قد سرق نصاباً من حرزه

عند إقامته على من يسرق المعازف المنعومة أو غيرها.

فذهب الحنفية واحتبلة وهو مثالب الأصح عند الشافعية إلى أن سارق المازف (آلات اللهب) لا يقطع به، واختلف تفصيلهم وتبديلهم.

فقال الحنفية: لا قطع في جميع آلات اللهب المنعومة، لأنها عند الصاحب لا قيمة لها بذليل أن مثله لا يضمنها، ولأنها عند أبي حنيفة - وإن كان يجب القصدان على منقطعها فهي منقومة - لكن أخذها يتناول الكسر فيها فكان ذلك شبهة دائر حد السرقة وهو القطع.

واختلفوا في طبل الزنا، فحبل: يقطع سرقته لأنه مال منقوم ليس موضوعاً للهب فليس آلة ليهو، واختار الصمد الشهيد - وهو الأصح - عدم وجوب القطع بسرقة آلة يصلح للهب وإن كان وضعه لغيره، أي أنه كما يصلح للزنا يصلح للهب، فصارت صلاحته للهب شبهة تمكنت فيه فدرئت القطع^(١٣).

(١١) كشف الخفاء ١/ ١٦٠ - ١٦١.

(١٢) معني الخفاء ١/ ١٦٠، وأسرر الخفاء ١/ ١٦٩.

(١٣) مع نظير وشرح العناية على الهداية بهشت مع الطبر ١/ ٢٢٢، وظهر تعارضهما - أي زعم تعارضهما - ١/ ١٦٩.

الأحكام المتعلقة بالمعانقة:

١ - معانقة الرجل للرجل :

٣ - ذهب الحنفية في الصحيح إلى أنه يجوز معانقة لرجل للرجل إذا كان على كل واحد منهما قميص أو جبة، ثم اختلفوا في المعانقة في إزار واحد، والمنهوب كراهة المعانقة في إزار واحد، وقال أبو يوسف: لا بأس بالمعانقة في إزار واحد^(١).

قال الحاشمي: وقد وردت أحاديث نهي للنهي عن المعانقة، وأحاديث في تحريمها، ووفق أبو منصور المازندراني بينهما فتال المكروه منها ما كان على وجه الشهوة، وأما على وجه البر والكرامة فحلت^(٢).

ذكره مالك المعانقة كراهة تزجية لأنها من فعل الأنداجم، ولم يرد عن رسول الله ﷺ أنه فعلها إلا مع جعفر رضي الله عنه^(٣)، ولم يجر العمل بها من الصحابة بعده عليه الصلاة والسلام^(٤) - قال الصاوي: لا يخفى أن هذه التثني عن مالك كراهة المعانقة

مُعَانِقَةٌ

التعريف :

١ - المعانقة لغة: معاغلة من العنق. ومعناها: الضم والانزمام، يقال: عانقه معانقة وعاناً. أدنى عتقه من عتقه وضمه إلى صدره^(١). ولا يخرج استئمان الفتشاء بهذا المنظر عن معنى اللقوي^(٢).

الألفاظ ذات الصلة :

المصافحة:

٢ - المصافحة في اللغة: معاغلة من انضاح، يقال: صانحته مصافحة. انضبت يدي إلى يده^(٣).

وفي الاصطلاح: إصباغ صفحة الكتف بالكف وإقبال الوجه بالوجه^(٤).

والصلة بين المصافحة والمعانقة، أن كلا منهما من آداب التلاقي.

(١) الدر المنثور ١: ١٠٤، ٢: ٢١٥.

(٢) طريقة مشهورة في شرح طريقة حنفية ٣: ١٨٦، والمقرن في قواعد الفوائد ٢: ٢٢٥.

(٣) حديث: «معاغلة رسول الله ﷺ جعفر».

(٤) إسناده صحيح ٢: ٢٢٦، وصححه ووافقه لهي.

(٥) الدر المنثور ١: ٢١٥.

(١) إصباغ المير والجمع التريب.

(٢) كتابة العائد: التريبي ٢: ٢٢٦، لا: ٢٢٦، وأبو عبد الله.

غيره.

(٣) إصباغ المير.

(٤) الدر المنثور ١: ٢١٥.

كالتقبلة في نشر حرمة المصاهرة^(١) فمن عاتق
أم امراته حرمت عليه امرأته ما لم يظهر عدم
الشهوة^(٢).

ونقل ابن عابدين عن الفيض: لو قام إليها
وعانقها منتشرا، أو قبّلها وقال: لم يكن عن
شهوة لا يصدق، ولو قبّل ولم تنتشر آلتها
وقال: كان من غير شهوة يصدق، وقيل: لا
يصدق لو قبّلها على الفم، وبه يفتي، ثم قال
ابن عابدين: فهذا كما ترى صريح في توجيع
التفصيل^(٣).

المفسد، وهو الإنزال أو الجماع، لما فيه من
تعريض الصوم للفساد بعاقبة الفعل.

وأما إذا أمن على نفسه المفسد فلا بأس
بالمعانقة^(٤).

وذهب الشافعية إلى أنه تكره المعانقة بين
الرجل والمرأة لمن تحرك شهوته، فقصي الحديث
«من وقع في التشهات كزاع برعى حول
أخصى يوشك أن يواقع»^(٥)، والكراهة هي
كراهة تحريم في الأصح، وحكى الرافعي عن
الشمه وجهون: التحريم والتنزيه^(٦).

هـ - أثر المعانقة في لسان الحج
والعمرة:

٧ - نص الحنفية على أنه لو عاتق للحرم امرأة
بشهوة فلا شيء عليه إلا إذا أنزل فيجب عليه
الدم، ولا تضد حجته ولا عمرته^(١).

و - أثر المعانقة في نشر حرمة المصاهرة:
٨ - صرح الحنفية بأن المعانقة عن شهوة

معاهد

انظر: عهد

معاندة

انظر: مدنة

(١) حاشية ابن عابدين ١١٢/٢، ١١٣، وسر في الفلاح مع
الطحاوي حر ٣٧٩

(٢) حديث: «من وقع في التشهات كزاع برعى حول الحرم
يوشك أن يواقع»

رواه مشغوري (فتح الباري ١/١٢٦)، وسلم (٣/١٢٢)
من حديث النعمان بن بشير واللفظ لمؤلفي.

(٣) شرح القلي مع حاشية عمير ٢/٥٨-٥٩

(٤) التناولي الهدي ١/٢٤٤

(١) التناولي الهنية ١/٢٧٤

(٢) قدر المختار ٢/٢٨٢

(٣) حاشية ابن عابدين ١/٢٨٩

وانتفصل في مصطلح (اعتياض ف) وما
بعدها).

مُعاوَضَةٌ

التعريف :

١ - المعاوضة في اللغة: أخذ شيء مقابل
شيء أو إعطائه^(١).
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
اللغوي^(٢).

حكم المعاوضة :

٢ - معاوضة مشروعة إذا كان عندها صانراً
عمن يملك هذا التصرف فيما يجوز له
التصرف فيه .

والخصم في مصطلح (اعتياض ف) (٢)

أقسام المعاوضة :

٣ - تنقسم المعاوضة إلى: محضة وغير
محضة

فالمحضة منها: هي التي يقصد فيها المال
من الجانبين ومن المحضة ما كان المال فيها من
جانب واحد

ثبوت خيار المجلس في المعاوضات:
٤ - ثبت خيار المجلس في المعاوضات عند
النافعة والخاتبة، قال الشافعية، وذلك بما
إذا كانت المعاوضة محضة، ووقعت على
عين، وكانت لازمة من الجانبين. وليس فيها
تمليك قهري، وليست جارية مجرى
الرخص

فلا تثبت في الهبة ولا الإبراء، لأنه ليس
فيهما معاوضة ولا صلح الخطيئة، لأنه إن
كان الصلح من دين فهو إبراء، وإن وقع في
عين فهو هبة، ولا تثبت في الشكاح والخلع،
لأن المصنوع منهما ليس بمان أمالة ولا
يفسدان بفساد المقابل، ولا تثبت في الإجارة
لأنها غير واقعة على عين، ولا الشراكة
ونقراض والكتابة لأن الأوليين جائزتان من
الحابين، والأخريتين من جانب واحد، وذلك
لا معنى لثبوت خيار فيما هو جائز ولو في
جانب واحد^(٣)

(١) لسان العرب. راجع لعمروس بتصرف بسيط.

(٢) منسوخ الجرح ١٠٩، وأحكام الفرائض للشيخ محمد بن عبد الله بن

والتأنيب مسدوني ٢/٢

(٣) حاشية الجبرمي رقم ٢٢٢/٢، وحاشية خضيري

١٩٠، وثيقة المدح ١٠٩ - ٢٢٢

الرجوع من عقد المعاوضة للإنلاس أحد

الطرفين :

٥ - إذا حُجِرَ على أحد الطرفين قبل قبض

المعوض بإفلاس، فللآخر الرجوع بالتقوّل فوراً

بشرط

والتفصيل في مصطلح (الإنلاس) ف٢٧ وما

بعدها .

مُعَايَاةٌ

التعريف :

٦ - المعاياة مصدر عابأ، يقال عابأ فلان: أتى

بكلام أو أمر لا يهتدى له، وعابأ صاحبه:

ألقى عليه كلاماً لا يهتدى لوجهه^(١) .

ويطلق الفقهاء المعاياة على بعض المسائل

المنتهية التي تحتاج إلى إعمال الفكر والتفكر

وبذلك اجتهاد بغيّة الوصول إلى الرئي الصحيح

فيها وأحياناً يطلّثون على مثل هذه المسائل

أغمازاً فيشوقون: يُلغِزُ بكذا ثم يذكرون المسألة

التي يعامى بها أو يلغز .

واعتبر صاحب كشاف القضاء المسألة

الأكدرية في الميراث من المسائل التي يعامى

بها وعبر عنها الدسوقي بالإلغاز .

وأغلب ما ورد من ذلك عند الفقهاء إنما

هو في مسائل الميراث، وإن كان بعض

الفقهاء كابن نجيم عقد بأن سماء من الأغاار

جميع فيه الكثير من المسائل في أغلب أبواب

الفقه من عبادات ومعاملات^(٢) .



(١) انجم لوميط .

(٢) حاشية ابن عابد بن ١٦١، ١٦٢، ١٦٣ والأئمة قس بحم

ص ٣٩١ وما بعده، وكذا شرح مع شرح الفكر ١٦٥/١

• - ومن الأمثلة التي ذكرها الخنابلة في الطهارة قالوا :

فما يعانى به يستحب بقاء الدم على جسم الإنسان، وتوضيح ذلك أنه من المعلوم أن الدم نجس ويجب إزالته لكنهم قالوا: إن دم الشهيد مختلف في طهارته ونجاسته وعلى كلا القولين يستحب بقاء الدم عليه ولا يزال^(١).

من مسائل الميراث :

٦ - ١ - قال محمد بن الحسن: جاء رجل إلى قوم يقتسمون ميراثاً فقال: لا تقتسموا فإن لي امرأة غائبة، فإن كانت حية ورثت هي ولم يرث أنا، وإن كانت ميتة ورثت أنا.

وجوابها: هذه امرأة ماتت وورثت أنا وأختين لأبوين وأختاً لأم وأختاً لأب هو زوج أختها لأمها، فللاختين الثلثان، وللام الثلث ونالأخت لأم الثلثين إن كانت حية ولا يبقى لزوجها شيء لأنه عصبه فإنه أخ لأب وإن كانت ميتة فله الباقي وهو الثلث لأنه عصبه^(٢).

ب - امرأة جاءت إلى قوم يقتسمون ميراثاً فقالت: لا تقتسموا فإني حبل، فإن ولدت

أما إذا أضيفت مادة السكر أو العجين إلى الماء ثم حلت فيه نجاسة قليلة فإنه يكون نجساً فهذا قدم السكر أو العجين على النجاسة التي حلت^(٣).

ومن المسائل التي ذكرها المالكية أيضاً في صلاة الجماعة قولهم: أخبرني عن إمام صلى يقوم وحصل نهم فضل الجماعة وله أن يعيد في جماعة أخرى؟

وأصل المسألة أن فضل الجماعة عند الأكثر من تفهدها المالكية لا يحصل للإمام إلا بنية الإمامة ولو في أثناء الصلاة، فلو صلى شخص منفرداً ثم جاء من اتهم به ولم يشعر هو بذلك فإن فضل الجماعة يحصل للمأموم دون الإمام وعلى ذلك أنه يعيد في جماعة أخرى للحصول على فضل الجماعة^(٤).

٤ - ومن المسائل التي ذكرها الشافعية في الصلاة قولهم :

لنا شخص عاقل لمسته لزمه فرض، وتوضيح المسألة أن سجود الهوى سنة ومجمله قبل السلام، فإن سلم المصلي مباهياً وقصر الفصل عرفاً فله السجود بعد قصد العود إلى الصلاة ويشترط بذلك أنه لم يخرج من الصلاة فلو شك في تركه ركن حينئذ وجب عليه تداركه قبل السجود ولذلك يلغى فيقال: عاد لسنة للزوم فرض^(٥).

[١] كشف القناع ١/ ١٩٩، والمفروق ١/ ١٥٢.

[٢] الاختيار ٥/ ١٣٠.

[٣] شرح الكبير ومعاينة الدسوقي ١/ ٥٨.

[٤] الترتيب ١/ ٢٢٩.

[٥] حاشية السجود ١/ ١٩٦.

وللجد السدس وهي تحول إلى سبعة وعشرين، للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت أربعة^(١).

هـ المسألة الدينارية قيعاى بها يقال: رجل خلف ستانة دينار وسبعة عشر وأرضا ذكورا وإنثا فأصاب أحدهم دينار واحد، والمسألة هي: زوجة وجدة وبناتان وإنثا عشر أنثا وأخت واحدة لأب وأم والسرقة ستانة دينار، للجد سدس مائة دينار، وللبنين الثلاثين أربع مائة دينار وللزوجة الثمن خمسة وسبعون ديناراً يثنى خمسة وعشرون ديناراً لكل أخ ديناران وللأخت ديناراً^(٢).



غلاماً وورث، وإن ولدت جارية لم ترث. صورة المسألة: رجل مات وترك بنتين وعماً وامراً حلياً من أخيه، فإن ولدت غلاماً فهو ابن أخيه وهو عصبة مقدم على العم فترث وإن ولدت جارية فهي بنت أخ من ذوي الأرحام فلا ترث.

ولو فالت: إن ولدت غلاماً لا يرث وإن ولدت جارية ورثت.

صورة المسألة: امرأة ماتت عن زوج وأم وأختين وأم وحمل من الأب، فإن ولدت امرأة الأب جارية فهي أختها لأبها فيكون للأم السدس وللزوج النصف وللأخت لأب النصف وللأختين أم الثلث أصلها من ستة تحول إلى تسعة وإن ولدت غلاماً فللزوجة النصف وللأم السدس ولأولاد الأم الثلث ولا شيء للغلام لأنه عصبة^(٣).

ج - ومن المسائل التي يعاى بها في الميراث للمسألة الأندرية، يقال: أربعة ورثوا مال ميت فأخذ أحدهم ثلث المال وأخذ الثاني ثلث الباقي وأخذ الثالث ثلث ما بقي وأخذ الرابع الباقي.

والمسألة هي: زوج وأم وأخت وجد، للزوج النصف وللأم الثلث وللأخت النصف

(١) الشرح المختصر وعناية الدسوقي ١/ ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، وكشاف القناع ٤/ ٤١٠

(٢) الاختصار ٢/ ١٣٠

(٣) الاختصار ٢/ ١٤٠

مَعْتَوَهُ

انظر : عنه

مَعْدِنٌ

التعريف :

١ - المعدن لغةً: مكان على شيء فيه أصله ومركزه، وموضع استخراج الجوهر من ذهب ونحوه^(١)

وفي الاصطلاح قال ابن الهمام: وأصل المعدن المكان يقيد الاستخراج فيه ثم اشتهر في نفس الأجزاء المستقرة التي ركبها الله تعالى في الأرض حتى صار الانتقال من النفط إليه ابتداء بلا قربة^(٢).

وقال اليهودي: هو كل ما تولد في الأرض من غير جنسها ليس نباتاً^(٣).

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الكنز :

٢ - من معاني الكنز: المال المدفون تحت الأرض وجميعه كنوز مثل فلس وقلوس .
ومن معانيه الأذخار يقال : كنزت التمر

مُعَدَّنٌ

انظر : تزكية



(١) النجيم الوسيط

(٢) فتح الكفر (٢) ٨٧٨ ط: دار إحياء التراث العربي

(٣) كشف القناع (١) ١٢١، والفتى (٣) ٢٤ ط: الراس.

في وعائه أكثره^(١١) . والفصلة أن الركاز بين المعدن عند

جمهور الفقهاء وأما عند الخنابلة فإن الركاز أعم من المعدن حيث يطلق عليه وعلى أكثر

أنواع المعدن :

٤ - قسم الخنية وبعض الخنابلة المعدن إلى

ثلاثة أنواع وذلك من ناحية حكمه . فقلنا :

منطبع بالغار ، ومنع ، وما ليس بمنطبع ولا نافع .

أ - إذا منطبع فكالذهب والفضة والحنديد

والبرصاوي والحاصي والقصير وغيرها وهذا النوع يقبل الطرقي والسحب ، فتعمل منه

صنائع وأسلاك وحلوى .

ب - والمانع كالشبر والتميط

ج - وما ليس بمنطبع ولا نافع كالشيرة

والجص والجواهر والباقرات والسموط

والنبروز والكحل . وهذا النوع لا يقبل

الطرقي والسحب . لأنه صلب^(١٢) .

وقسم الشافعية والحنابلة المعدن من

ناحية استخراجها إلى قسمين :

وفي الاصطلاح : هو المال الذي دفعه بنو

آدم في الأرض^(١٣) .

والفرق بين المعدن والكز أن المعدن هو ما

خلق الله تعالى في الأرض وأكثر هو المال

المعدن فعمل الناس .

ب - الركاز :

٣ - الركاز لغة : هو عين أهل الجاهلية كانه

ركز في الأرض من ركز يركز ركزا . بمعنى

ثبت واستقر . أو من ركز إذا حشي بفسان

ركبوت الرمح إذا أخليت أصله^(١٤) .

وفي الاصطلاح هو ما وجد مدفونا من

عبد الجاهلية وبهذا قال جمهور الفقهاء

وأما خنية فقلنا : إن الركاز مال مركوز

تحت أرض أعم من كون ركزه مال أو

المخزوق فيشمل عندهم المعدن والكز .

قال ركاز اسم لهما جميعا^(١٥) .

(١١) حاشي الخليلي : والفاصل بين المعدن والكز .

(١٢) صلب .

(١٣) في الحديث : ٦٥٠ ورواه الشيخان . ٢١٠٠ .

(١٤) في الحديث : ١٧٠ .

(١٥) في الحديث : ١٧٠ .

(١٦) في الحديث : ١٧٠ .

(١٧) في الحديث : ١٧٠ .

أرض غير مملوكة لأحد فهو للواجد ولا خمس فيه، ولو وجدته في ملكك بعضهم فإن دخل عليهم بأمان رده عليهم : ولو لم يرد وأخرجه إلى دار الإسلام يكون ملكاً له إلا أنه لا يطيب له وسيله التصديق به .

وإن دخل بغير أمان يكون له من غير خمس^(١)

وقالوا: ليس للإمام أن يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه من أملاك الظاهرة وحى ما كثر جوعهم من الخبز أو دعه الله في جواهر الأرض بارزاً كمعادن الملح والكحل والفاور والنفط. فلو انقطع هذا المعادن الظاهرة لم يكن لإقطاعها حكم، بل المقطع وغيره سواء، فلو منعهم المقطع كان بمنع متعمداً وكان لما أخذه مائتاً لأنه متعدد بالمنع لا بالأخذ، وكفى عن المنع وصرف عن مداومة العمل لثلاثا يشبه إقطاعه بالنصحة أو يصير منه في حكم الأملاك المستقرة^(٢) .

وزعم المالكية أن قولهم إلى أن المعادن أمرها للإمام يتصرف فيها بما يرى أنه

أ - المعدن الظاهر وهو ما خرج بلا علاج وإنما العلاج في تحصيله كتنظير كبريت .

ب - والمعدن الباطني هو ما لا يخرج إلا بعلاج كذهب فضة وحديد ونحاس^(٣)

الأحكام المتعلقة بالمعادن :

ملكية المعادن :

5 - اختلف الفقهاء في حكم ملكية المعادن فقال الحنفية: إذا وجد معدن ذهب أو فضة أو حديد أو صخر أو رصاص في أرض خارج أو عشر أخذ منه الخمس وباقه فواجبه وكذا إذا وجد في الصحراء التي ليست بعشرية ولا خراجية. وأما المانع كالتحريم والنفط وما ليس بتعليق ولا مانع كالنورة والنجس والجواهر فلا شيء فيها ولكنها لو وجدت

ولو وجد في ماله معدن فليس فيه شيء عند أبي حنيفة وقال الصحابي: فيه الخمس وليأتي بواجبه

وإن وجد في أرضه فعن أبي حنيفة فيه روايتان: رواية الأصل - لا يجب، ورواية الجامع الصغير : يجب .

ولو وجد مسلم معدن في دار الحرب في

(١) راجع القدير ١/ ١٨٠ ط. دار إحياء التراث العربي، وحاشية ابن عثيمين ١/ ٤٤٧ - ٤٤٨، ومبیین الحقائق ١/ ٢٨٨/ ١.

والفتاوى الهندية ١/ ١٨٥.

(٢) الدر المختار ١/ ٢٧٨ - ٢٧٩.

(٣) ما بين الأثرين في علم التحرير ١/ ٦٥١ - ١٨١، والأحكام

لنظامية في علم من ١٣٥ - ١٣٦.

كالماء والكلا، ولأنه ^(١) مساله الأبيض بن حماد أن يقطعه ملح مارب فأراده أن يقطعه أو قال (الرووي) أنقطه إياه فقبل له: إنه كالماء العد (أي العذب) قال: فلا إذن^(٢)، ولا لفرق بين إقطاع التملك وإقطاع الإرفاق خلافاً لفرز كشي الذي قيد اشع بالأول.

ومن أخذ من المعدن أخذ بقدر حاجته منه فإن ضاق نيل الحاجة من اثنين مثلاً جاء إليه قدم السابق لسببه، ويرجع في الحاجة إلى ما تقتضيه عادة أمثاله، وقيل: إن أخذ بغير دفع فقر أو مسكنة مكن من أخذ كفاية سنة أو العمر الغالب فإن نضب زيادة على حاجته فالأصح إزعاجه إن زوحم عن الزيادة لأن عكوف عليه كالتحجر.

والثاني يأخذ منه ما شاء لسببه.

فلو جاء إليه معاً ولم يكف الحاصل منه لحاجتهما وتزاعيا في الاستدعاء أفرع بينهما في لأصح لعدم المزية والثاني: يجهتد الإمام ويقدم من بره أحوج، والثالث: ينصب من يشم الحاصل بينهما.

(١) حديث: إقطاع الأبيض بن حماد.

(٢) أخرجه الترمذي في الإ (١/٤) ط شركة مطبعة المطبعة.

ويعني بن آدم في (الأخراج ص ١١) ط المطبعة الكائنات.

أحمد شافعي في التعليق عليه.

والمعدن الباطن لا يملك بالحفر والعمل بقصد التملك في الظاهر، والثاني يملك بذلك إذا قصد التملك.

ومن أحيا مواتاً فظهر فيه معدن باطن كذهب ملكه جزماً، لأنه بالإحياء ملك الأرض بجميع أجزائها فإذا كان عالماً بأن في البقعة المحيطة معدناً فأتخذ عليه حراً فحقه طريقان: أحدهما: أن تراجع عدم ملكه لقصد القصد وهو المعدن، والطريق الثاني: منقطع بأنه يملكه.

وإذا كان المعدن الذي وجد فيما أحياه ظاهراً فلا يملكه بالإحياء إن علمه لظهوره من حيث إنه لا يحتاج إلى علاج، أما إذا لم يعلمه فإنه يملكه وهو المتمد^(١).

وقال الحنابلة: إن المعدن الجامعة تملك بملك الأرض التي هي فيها، لأنها جزء من أجزاء الأرض فهي كالشراب والأحجار الثابتة. فقد ورد أن رسول الله ﷺ قطع بلال بن الحارث كلزني أرضاً كذا من مكان كذا إلى كذا وما كان فيها من جبل أو معدن، قال: فجاء بنو بلال من عمر بن عبد العزيز أرضاً فخرج فيها معدنان، فقالوا: إنما بعناك

(١) نصي الشنجان ٣٧١/٢ = ٢٧٣.

السائله تكون مباحه^(١).

الواجب في المصنف :

٦ - ذهب الحنفية إلى أن المعدر المتطوع كالذهب والفضة والفضة وأخذه والخصائص والنحاس والصفير يجب فيه الخمس سواء أخرجه حر أو عبد أو ثلمي أو صبي أو امرأة وما بقى فلا تأخذ .

سواء وجد في أرض عشرية أو خمراجية،
ويجب الخمس في الزيت

وأما المعدن انافع كالقبر والنفط وما ليس
بمنقطع ولا مانع كالثورة والخص والجواهر
والبواقيت فلا شيء قبيح؛ ولا يجب الخمس
في ما وجد في داره وأرضه من المعدن عنه.
أمر خيفة وقال الصاحبين يجب^(١)

وَصَرَّحُوا بِأَنَّ الْمُحْصَنَ يَحِبُّ فِي الْقَبْلِ
وَالْكَثِيرَ وَلَا يَشْتَرُطُ فِيهِ النِّصَابَ لِأَنَّ
النِّصَابَ خِذْلِيَّةٌ عَنِ اشْتِرَاطِ النِّصَابِ فَلَا
يَجُوزُ اشْتِرَاطُهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ سَمِعُوا

ولا يستمر عندهم حولان الحول، لوجوب
الخمس. ٤٣١.

أرض حرث ولم تبك المعدن، وجاءوا بكتاب
القطيعة التي قطعتها رسول الله ﷺ لأبيهم
في جريدته، قال: فبعضل عمر بمسحها على
صنبيه، وقال لقبهم. انظر ما استخرجت منها
وما أنفقت عليها فقاضهم بالنفقة ورد عليهم
الفضل^(١)، فعلى هذا ما يجده في ملك أو
موات فهو أحق به. وإن سبق لسان إلى معدن
في موات فانسأب أولي به ما دام يعمل فإذا
تركه جائز لغيره العمل فيه، وما يجده في
مملوك يعرف حاله فهو للمالك المكان

وأما المبادون فجاءه غيصة فباحت على كل حال إلا أنه بكره له دخول ملك غيره إلا بأذنه وتلك تلك الأرض التي هي فيها، لأنها من ممتها وتوابعها، فكانت ملك الأرض كقروء الشجر المملوك وتزمت

ولأن المعدن المائنة باحة قياسا على الماء
بجامع السبولة في كل - فكما أن الماء يبرح
لقوله **يُزَيِّجُ** المسلمون شركاء في ثلاث:
الانكلا، والماء، والنية ^(٦) نكذلك المعدن

١١) اطلب: أوردوا لنا الآية التي تلي من الآيات من سورة
الحجرات التي تدبر (الأخيرة) (٢٢)

(١) حظيت "الصحيفة العربية" من قبل

آفریده نوید (۹) از تخیل هنر است و هنر این
صفت را از هر چیز دیگر جدا می‌کند.

113. *أسير (المرأة) في 18-19 طالع القوس*

$$A_2 a = 1/2 L^{-1/2} \int_0^L \frac{1}{\sqrt{1 - \frac{1}{2} \frac{a^2}{L^2} \left(\frac{L}{x} - 1 \right)^2}} dx, \quad 0 \leq a \leq L \quad (7)$$

۱۵۲ ختہ کے پانچ سو مختار ۱۵۲

وقالوا إن ما يصبأ من المعدن هو غنمة والخمس حق الفقراء في الغنمة.

فإن كان الذي أصابه محتاجاً عليه دين كبير لا يصير عباً بالأربعة الأخماس فرأى الإمام أن يسلم ذلك الخمس له جازاً، لأن الخمس حق الفقراء، وهذا الذي أصابه صغير فقد صرف الحق إلى مستحقه فيجوز^(١).

وقال المالكية: يجب في المعدن من ذهب أو فضة دون غيرها الزكاة.

قال ابن أبي شيبة: يجب الزكاة فيه بمجرد إخراجه، وقد انعقد في الزكاة بعد بطلان بطلانه من ثوابه وكان المخرج من أهل الزكاة إن بيع نصيباً فمصر عشرون ديناراً أو مائتي درهم، وكان من أهل الزكاة من الحرية والإسلام وهذا ما انفصل عليه ابن الحارث وقبل لا يشترط فيه حرية ولا إسلام.

وضم الحرق إلى واحد ذهباً كان أو فضة بعضه إلى بعض، إذا كان ذلك المرق مصلاً وإن تراخى العمل بانقضاءه، سواء حصل الانقضاء اختياراً أو اضطراراً، كفساد آلة وعرض العامل.

وأما المعدن من أماكن متفرقة فلا يضم ما خرج من واحد منها بمثلته إلى بعض ولو في وقت واحد من جرس واحد أو من جرسين غير المذهب، ولا يضم عرق آخر لمذاي كان يضم فيه أولاً في معدن واحد ويعتبر كل عرق بانقضاءه، فإن حصل منه نصيب يزكى، ثم يزكى ما يخرج منه بعد ذلك وإن قل، وسواء انفصل العمل أو انقطع، وفي ندوة العين - وهي الشظية من الذهب أو الفضة الخاصة التي لا تحتاج لتصفية - الخمس مطلقاً، وجدها حر أو عبه مسلمة أو كافرة، بلغت نصيباً ثم لا^(٢).

وقال الشافعية: أجمعت الأمة على وجوب الزكاة في المعدن، لأن النبي ﷺ أقطع يلال من الخاوش المزني المعدن القبلية وأخذ منه الزكاة، وشرط لمدي يجب عليه أن يكون حرّاً مسلماً وشرط كذلك أن يكون مستخرج نصيباً من الذهب أو الفضة، أما غير الذهب والفضة كالحديد والبرصاين وغيرهما فلا زكاة فيه، لأنها ليست من الأموال الزكائية، ومن وجد دون النصاب لم

(١) الحرشي ٢٥٨٦ - ٢٥٨٩، والندوي ١٠٦١ - ١٠٦٢، وبعدها نظر للناظر ١٠٦١ - ١٠٦٢.

(٢) شرح مسير الكبير ٢٥٨٦ - ٢٥٨٩، وأمر بالانقضاء ٢٥٨٦ - ٢٥٨٩، ١٠٦١ - ١٠٦٢.

ووجد المعلن زكاة، وجاءه أنما يجب فيه
الخمس ثم ربع العشر. وقيل: إن قيل يربع
العشر مرة زكاة وإلا فتقولان أنه يجب فيه
زكاة، وثاني. أنه يصرّف في مصارف خمس
خمس أو أكثر.

وقال الله: فصد. يجب ما تقدم من الزكاة
في المعدن سواء أخذ من مزارع أو من أرض
يملكها على انتفاع المالكين^(١)

وذلك أحاطة لحب الزكاة في المعدن الذي
يخرج من الأرض، بحيث ذبحها من غيرها
فإنه قسمة كالذهب والفضة والفضة
والبثور والكتل ونحوه. وكذلك
المدائن التجارية كالنار والنفط والكسيري
ونحو ذلك. لم يرد قول الله تعالى: ﴿وَبِذَلِكَ
أَلْفَيْتُمْ أَتُؤْتُونَهُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ
وَمَا تَعْلَمُونَ أَنَّكُمْ تُؤْتُونَهُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْكُمْ﴾^(٢)

ولأنه معدن فقلت الزكاة إذا ما خرج منه
كأنما كان معدن. ولأنه كان هو معدن وجب عليه
خمس فإذا أخرجه من معدن وجبت الزكاة
كالذهب.

وإنما يجب في المعدن ربع العشر، وصفه

بقره الزكاة، لأنها لا تجب فيما دور الحساب
ولأنه حق يتعلق بالمستفد من الأرض يعتبر
فيه النقصان كالعشر، وإن وجد الحساب في
معدنات فإن لم ينقطع المعدن ولا أنزل قسم
بمنه إلى بعض في تمام النقصان، وكذا إن
قطع المعدن للمدبر، ويجب حق المعدن بالوجود
ولا به. ثم فيه الحول في أشهر التوسين لأمر
الحول يراد تكامل السماء وبالوجود يصل إلى
انتهاء قلم يعتبر به الحول كالعشر. وقيل في
البوطي: لا يجب حتى يحول عليه الحول لأنه
زكاة مال فنذكر فيه الزكاة فاعتر به الحول
كسائر الزكوات.

وهي ما يجب من زكاة المعدن المشهور
والصحيح منها: وجوب ربع العشر. قال
المؤرخ: هو نصه في الآم والإسلام، وقيل
يجب الخمس لأنه مال تجب الزكاة به
بالموت، وتقدرت زكاته بالخمس.

والقول الثاني: إن أعيانه من غير معدن
وجب فيه الخمس. وإن أعيانه تمت فوجب
فيه ربع العشر، لأنه حق يتعلق بالمال من
الأرض فاحتقت تعدد ما لا يقلب المؤن كزكاة
الزروع.

وجب إخراج حق بعد التمييز.
وذهب عن الشافعية أن الحق الأخير من

الزروع: ربع العشر.
الزروع: ربع العشر.

الغدير كان يخرج على عهد رسول الله ﷺ
وختانته فلم يأت فيه سنة عنه ولا عنهم من
وجه يصح^(١). ولأن الأصل عدم وجوب
شيء فيه ما لم يرد به نص ولأنه عضو قياساً
على العزو من صفة الخيل^(٢)

وذهب بعض المتأخرين وأبو يوسف من
الحنفية إلى وجوب الخمس في معادن البحر
وبه قال الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز،
لا روي عن يعلى بن أمية أنه كتب إلى عمر
بن الخطاب يرثه يسأله عن غير وجد على
الساحل فكتب إليه في جوابه أنه مال الله
بؤيته من بشاء وفيه الخمس.

ولأنه مما يتكامل عاجلاً فاقضى أن يجب
فيه الخمس كالمركب. ولأن الأموال المستفادة
نوهان من بر وبحر، فلما وجبت زكاة ما
استفيد من البر اقتضى أن تجب زكاة ما
استفيد من البحر^(٣).

مَعْدُودَاتُ

انظر: مثلثات

أنه زكاة الحديث بلال بن أزارث المزني
السابق^(٤) ولأنه حق يحرم على الغنياء ذوي
انفري فكان زكاة كالواجب في الإنسان
ونصاب الواجب هو ما يبلغ من الذهب
عشرين مثقالاً ومن النقطة مائتي درهم أو
قيمة ذلك من غيرها

ووقت وجوب الزكاة في المعدن حين
تناوله ولا يعتبر له حول ويكمل النصاب^(٥).

ما يجب في معادن البحر :

٧ - اختلف الفقهاء فيما يجب في معادن
البحر .

فذهب المالكية والشافعية وأبو حنيفة
ومحمد من الحنفية وبعض الخبابة إلى أنه لا
يجب في معادن البحر شيء لما روي عن ابن
عباس رضي الله عنهما أنه قال في الغدير أنه
دمر (ألقاه) البحر فلا شيء فيه، فهذا النص
صريح في أن الغدير لا شيء فيه، والغدير
مستخرج من البحر فكذلك غيره من معادن
البحر لا شيء فيه إذ لا فرق بين معدن وآخر
من معادن البحر، وبه قال عطاء والثوري وابن
أبي ليلى والحسن بن صالح وأبو نؤير^(٦) ولأن

(١) من بحر جده ١٥١

(٢) القم مع شرح الكبير ٦٧٧، ٦٧٨

(٣) مشهور طالع خمس ١١٣، ١١٤، وإضافة أنه يجوز

(٤) ١٩٢، والبرقاني ١٧٣، واحمد بن الكبير

(٥) ٢٨٩، ٢٩٠، والشرح الكبير للشمسي ٥٨٤،

والإحاف ١٩١، والشمس الكبير ١٩١، وما بعدها

(١) شرح الكبير للشمسي ٥٨٤،

(٢) الأثر في الأمية ٢٠٨، ٢٠٩

(٣) البيهقي للشرح ١١٣، ١١٤، والإحاف ١٩١،

والشرح الكبير للشمسي ٥٨٤، واحمد بن الكبير

(٤) ١٩٨، والشرح في الأمية ٢٠٨

مَعْدُوم

التعريف :

١ - المَعْدُوم لغة: المفقود، يقال: عدته عدماً من باب تعيب: فقذته، والاسم: العُدْم^(١). وفي الاصطلاح، قال البركني: العدم ما يقابل الوجود^(٢).

الأحكام المتعلقة بالمعدوم :

يتعلق بالمعدوم أحكام منها :

أ - بيع المعدوم :

٢ - ذهب الفقهاء إلى عدم صحة بيع المعدوم، وأنه لا يتعقد بيع المعدوم وماله خطر العدم، وانسقط الفقهاء أن يكون المَعْدُوم عليه موجوداً حين العقد (أي غير معدوم).

واستلوا من ذلك حالات، وتخصيل ذلك

في (بيع منهي عنه فهو ما معدوماً)

ب - الوصية بالمعدوم :

٣ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه تصبح الوصية بالمعدوم مطلقاً، لأنه يقبل التملك في حال حياة الموصي تخص الوصية به.

وذهب الحنفية إلى أنه تجوز الوصية بالمعدوم إذا كان قابلاً للتمليك يعتقد من العقود، قال ابن عابدين: قال في النهاية. ونهنا قلنا بأن الوصية بما نثر نخيله العام تجوز وإن كان الموصى به معدوماً، لأنه يقبل التملك حال حياة الموصي بعقد المعاملة.. والوصية ما نلدا اغتنامه لا تجوز استعانة، لأنه لا يقبل التملك حال حياة الموصي بعقد من العقود^(٣).

وتخصيل ذلك في (وصية)

ج - الوصية للمعدوم :

٤ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن الوصية للمعدوم باطلة ولا تصح، لأن من شرط الموصى له أن يكون موجوداً وقت

(١) حاشية ابن عابدين ٢١٦: ٥

(٢) لعن العرب، وأصباح ابن

(٣) قواعد شك - بركني.

النار والشمس قبل بدو الإصلاح^(١).
ثالثاً: ابن رشد: ولا خلاف في المذهب في
جواز حبة الجهول والمعلوم لتوقع الوجود،
وبالمصلحة كما لا يضح بيده من جهة
النظر^(٢) (أي لا تأثير للنظر على صحة
الهيئة).
وتفصيل ذلك في مصطلح (حبة).

هـ - الخلع بالمعلوم :

٦ - ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى
صحة الخلع بالجهول والمعلوم إذا كان
عوض الخلع مشتملاً على غرض، أو معلوم
ينتظر وجوده، كجنين في بطن حيوان، فملكه
الزوجة، أو كان مجهولاً كأحد فرسين، أو
غير موصوف من عوض أو حيوان ونمرة لم
يبد صلاحها حتى تفصيل في مصطلح (خنق)
خ ٢٦٩.

و - الإجارة على معلوم :

٧ - اتفق أهل العلم على جواز الإجارة
على معلوم، لأن الحاجة إلى الشائع كالحاجة
إلى الأعيان، فلما جاز العقد على الأعيان

الوصية وتصور المالك له، فتصح الوصية
لحسن في بطن أمه^(١).
وذهب المالكية إلى أن الوصية للمعلوم
جائزة، وهو أن يوصي لبيت علم الموصي
بموته حين الوصية، وتصرف في وصاء دينه،
ثم لو ارثه، فإذ لم يكن وارث بطلت ولا
يمطى لبيت المال^(٢).
وتفصيل ذلك في (وصية).

د - حبة المعلوم :

٥ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه
لا يصح حبة المعلوم، لأن من شرط الموهوب
أن يكون موجوداً وقت الهبة، مثل أن يهب ما
يسمر نخله هذا العام أو ما تلد أغنامه هذه
السنة، لأنه تخليق للمعلوم فيكون العقد
باطلاً^(٣).

وذهب المالكية إلى جواز حبة الجهول
والمعلوم لتوقع الوجود، كالعهد الآتي والبعيد

(١) ندر اللطائف حاشية ابن عابد بن ١٤٩/٥ - ١٥٢، ويدع
قصاص ٢٢٥/٢ - ٢٣٦، وسنن الترمذي ١٠/٢،
وتلخيص ٥٨٠/٢٩.

(٢) بداية العهد ٢٢٦/٢، وحاشية التلخيص ٤٢٦/٢.

(٣) بدع القصاص ١١٩/٦، والسرط ٧٦/١٢ - ٧٩، وسنن
الشيخ ٣٩١/١، والمناظر لابن قدامة ١٥٤/٥.

(١) حاشية اللسان ١٩٩/١، وبداية البهجة ٣٠٠/١.

(٢) بداية العهد ٣٠٠/١.

وحب أن تجوز الإجازة على المنع. ولا يخفى
على الناس من الحاجة إلى ذلك^(١).
وانظر لتسبيل ذلك في مصطلح إجازة في
٢٦ وما بعدها.

مُعْصِرٌ

انظر : ألسة

مَعْذُورٌ

انظر : عذر



مُعْصِرٌ

انظر : إعسر

(١) السوي حيدراً ٢٠٩-٢١٠، وروى أيضاً ٣٩٠-٣٩١،
وحد أيضاً السوي في ٣٠٩-٣١٠ وهذا في السوي ٣٩٣-٣٩٤،
والسوي في السوي ٣٩٤-٣٩٥.

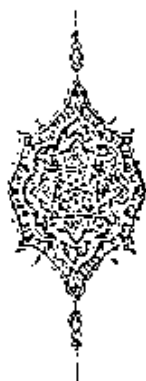
والكف من وؤوس الأصابع إلى المعصم^{١١}.

والتنصيص (ر حطيف ١٢٩)

والنضيل في مصطلح اسرفه ف ٢٦ .
معن القصاص من قطع يد من
الساعد:

٦ - إن قطع به الحني عليه من الساعد، فلا
تقطع به الجاني من الساعد، لأنه لا يقطع من
حده، ولا قصاص إلا من متصل به، جمهور
الفتهاء.

وعند الشافعية ينقص بالنضيل من المعصم،
لأنه أقرب اتصال له، وتأخذ حكمه بالقرن.
والتنصيص (ر ج) ياب على ما دون النفس
ف ١٩، ساجه ف ١٩.



دية قطع اليد من المعصم :

٧ - لا خلاف بين الفتهاء في وجوب دية
كامله في قطع أيدين من الكوع . المعصم
ووجوب نصف دية في قطع واحدة منهما،
لأن اسم اليد ينصرف عند الإطلاق إلى الكف
وهو المعصم.

والتنصيص في مصطلح (دبابت ف ١٣) .

ما يجوز النظر إليه من المرأة عند
الخطبة :

٨ - يجوز للمرأة أن ينكح امرأة أن ينظر منها
كفها وجهها، وهو محل اتفاق بين الفتهاء.

أقسام المعاصي باعتبار ما يترتب عليها من

عقوبة:

٣ - للمعلماء في تقسيم المعاصي باعتبار ما

يترتب عليها من عقوبة ثلاثة أنواع:

الأول: فإن جمهور العلماء إن للمعاصي

تنقسم إلى صغائر وكبائر، لقوله تعالى:

﴿وَكَبِيرَاتٍ يَوْمَ اكْفُرُوا لِلشُّرُوكِ الْأَجْبَانِ﴾^(١)

فقد جعل الله تعالى المعاصي رتباً ثلاثة وسمر

بعض المعاصي فسوقاً دون بعض،

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا

كِبْرِمَا يَتَّبِعُونَ الْفَقِيرَ إِلَّا الْقَلَمَ﴾^(٢)، وفي

الحديث: «الكبائر سبع» وفي رواية

«سبع»^(٣)، وفي الحديث أيضاً: «ومن كذا إلى

كذا مكفرات ما بينهما إذا اجتمعت الكبائر»^(٤)

فخص الكبائر ببعض الذنوب ولو كانت

الذنوب كلها كبائر لم يسغ ذلك، ولأن ما

عظمت مفسدته أحق باسم الكبيرة على أن

قوته تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مَنَاسِكِبَهُمْ فَتَكُونُوا كَقَدْحِ

مَعْصِيَةٌ

التعريف:

١ - المعصية في اللغة: الخروج من الطاعة،

يقال عصاه معصية وعصياناً: خرج من طاعته

وخالف أمره فهو عاص وعصاء وعصي^(١).

وفي الاصطلاح: قال البرزوي: المعصية

اسم لفعل حرم مقصود بعينه^(٢).

الألفاظ ذات الصلة:

١ - الزلة:

٢ - من معاني الزلة في اللغة: السقطة

والخطيئة^(٣).

والزلة في الاصطلاح اسم لفعل غير

مقصود في عينه لكنه اتصل الفاعل به من

فعل مبع قصده فزل بسقطه عنه إلى ما هو

حرام ثم بقصده أصلاً^(٤).

وافترق بين المعصية والزلة أن الفعل المحرم

هو لقصود بعينه في المعصية بخلاف الزلة.

(١) سورة خمرات ٧٢

(٢) سورة نجم ٢٢

(٣) حديث: «الكبائر سبع» وفي رواية سبع

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٧/١٨٨) برواية

عن حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في صحيح

الزوائد (١٧/٤٨٨) رجاله موثقون

(٤) حديث: «ومن كذا إلى كذا مكفرات»

أخرجه مسلم (١/٢٠٩) من حديث أبي هريرة.

(١) صمداني، والمصاح المبرر والمعجم المحيط.

(٢) كشف الأسرار عن أصول الفروع (٣) ٢٠٠، وموارد اللغة

للرازي.

(٣) لمعجم نويس.

(٤) كشف الأسرار عن أصول الفروع (٣) ٢٠٠.

الثالث: قسمه إلى عاصي المعاصي إلى ثلاثة أقسام مدة بيرة وكبيرة وواحدة، فقتل النفس بغير حق كسرق، فبطل قتل دارجته قتلها، فأما الخدشة والفسوة مرة أو مرتين فصبر،^(١)

أقسام المعاصي باعتبار ميل النفس إليها:

٤ - قسم المأذوبي أعاصي التي يمنع الشرع منها واعتقر التكلف عقلاً أو شرعاً باستحي عنها إلى قسمين.

أ - ما تكون النفوس داء به إليها والشهوات راعية عليها كالسباح وشرب الخمر، فقد زجر الله تعالى عنها بقوة العاقبة عليها وشدة آيل إليها بمرتين من الزجر: أحدهما حتم محال يرتفع به إجماع.

والثاني: وعيد جليل يزدجره تنهي.

ب - ما تكون النفوس ناعية عنها، والزهارة مهربة عنها كمثل الخبائث والمذمة ذممة وشرب السجود المتلفات، فلا تدرأه تعالى في الزجر عنها بل عي وحده دون استدلال النفوس بسملة^(٢) في لزجر عنها، والشهوات منصرفة عن ركوب

تكرارها^(٣) فموجب في انقسام الذنوب إلى صغائر وكبائر.

فإن لغرائي لا يلوذ إنكار الله، فإن الكسور والفساد وقد عرّف من هذه الشريعة^(٤)

الثاني: أنكر حدها من المعاصي في الذنوب صغيرة وآلة بل سائر المعاصي كبائر، منهم الأسد أبو إسحاق الإمامي، والمضي أبو بكر الباقلي، وإمام الحرمين في الإرادة، وابن التبري في المشرقة حك، ابن فورك عن الأشعرية وأشاره في شمس قدس معاصي الله تعالى عندنا كائنا كائنا وإما يقال أن بعضها صغيرة وكبيرة بالإضافة إلى ما هو أكبر منها^(٥)، كما يقال أن الصغيرة بأشبه إلى الكفر، والقبلة المحرمة صفة بيرة، والبيرة إلى الزنا، وعليه كسر، فإن الزنا من فعل أصحابه هذا توجه كرهوا نسبة مدته إلى صغيرة لإجلالها وتعظيمها لأنهم مع اسمها وافقوا في الجرح أنه لا يكون تعالى^(٦) العاصية^(٧)

(١) في نسخة: ١٠٠

(٢) في نسخة: ١٠٠

(٣) في نسخة: ١٠٠

(٤) في نسخة: ١٠٠

(٥) في نسخة: ١٠٠

الحظوظ منها^(١)

به القرآن والسنة من نوعه على اقتراحها
كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ مَوْثِقَاتِ الْغَيْبِ
فَكَيْفَ زَاوَاهُ جَهَنَّمَ خَيْرًا مِنْهَا وَعَذِيبُهَا
عَلِيٌّ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾^(٢)
وقول النبي ﷺ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ
لَا يَرَىٰ بِهَا بِأَسَاسَ يَهْدِي بِهَا سِيمَنَ خَرِيفًا
فِي النَّارِ»^(٣).

وأما العقوبات الدينية فمنها ما هو حي
ومنها ما هو معنوي، فأما العقوبات الحسية
فيظهر أثرها فيما أوجبته الله تعالى من
عقوبات كالأحدود فيما يوجب حداً كالزنا
والسرقة وشرب الخمر، وكذلك عقوبات المقررة
على الجنابة على النفس أو ما دونهما،
وكالتعزير فيما لم يوجب الشرع فيه عقوبة
مقتضية كعصاة أجنبية فيما دون الشرح
وسرقة ما دون النصاب.

وأما العقوبات المعنوية فكثيرة:

منها: حرمان الزعم فإن العلم نور به دفعه
الله في القلب، والمعصية تطفىء ذلك النور.
ومنها: حرمان الرزق، وفي المسند: «إِنْ

قَالَ الْهَيْمِيُّ: إِنَّ أَكْثَرَ مَا جَاءَ مِنَ الْقَتْلِ
مِنْ خَوْفِ اللَّهِ تَعَالَى وَخَشْيَةِ آتِيَانِهِ وَسُطُونِهِ
وَحُجْرَةِ عَشَائِهِ وَغَضَبِهِ وَبُطْحَانِهِ، قَالَ تَعَالَى:
﴿فَلْيَحْذَرُوا الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعُنْفَ عَنْ أَسْرِهِمْ أَنْ يُصِيبَهُمْ
فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٤)، وقال رسول
الله ﷺ: «إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ، وَأَسْمَعُ مَا
لَا تَسْمَعُونَ، إِنَّ السَّمَاءَ أَنْطَتْ وَحَقُّ لَهَا أَنْ
تَنْطَ مَا فِيهَا أَوْ مَا مِنْهَا مَوْضِعُ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ، وَلَا
وَمَلِكٌ وَاضِعٌ جِهَتَهُ سَاجِدٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَإِنَّهُ لَوْ
تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ لَضَحَكْتُمْ قَلِيلًا وَلَيَكُونَنَّ
كَثِيرٌ وَمَا تَلَذَّذْتُمْ بِالنَّاسِ إِنْ هَلَى الْخُرُوشَاتِ
وَفَرَجْتُمْ إِلَى الصَّعَدَاتِ - أَيِ الْجِبَالِ - تَجَارُونَ
إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ لَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ ثَلْجَ جَرَّةٍ
تَعْبُدُهُ»^(٥).

آثار المعاصي:

٥ - أوجب الشرع الحكيم على سركنك
المعصية عقوبات دنيوية وأخرية.
فأما العقوبات الآخروية فتتمثل فيما جاء

(١) الحبيب الدنيا وعدين للآخرة من ١٠٠ - ١٠٠ دار ابن كثير.

(٢) سورة النور: ٥٣.

(٣) الزواجر من لزوم عقوبات من ١٠ - ١٠ دار ابن كثير.

وحدثت: «إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ».

المرحمة سنانك (٢١٤/٢) من حديث أبي ذر، وصححه

الحاكم (١٠٠٠/١٠٠٠).

(٤) سورة النور: ٥٣.

(٥) حديث: «إِنْ رَجُلٌ لَيْسَ بِكَ بِالْكَلِمَةِ لَا يَرَىٰ بِهَا بِأَسَاسًا».

أمر من النور: ١٠٠٠/١٠٠٠ من حديث أبي هريرة،

وفي: حديث حسن صحيح.

قال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: إن ملحمة ضياء في السوجه ووراء في القلب وسعة في السروق وقوة في اليدين ومحبة في قلوب الملوك، وإن نسيبة مراء في الوجه وطعمة في القلب ووعنا في البدن ونشوة في السروق ومنفعة في قلوب الخلق^(١).

ومنها: أن المعاصي تقصر العمر وتخرج بركته ولا بد، فإن البر كما يبرد في العمر فالفسجور يقصر في العمر.

ومنها: أن المعاصي تزرع أشدائد ويولد بعضها بعضاً حتى يعز على العبد مفادتها واخراج منها. كما قال بعض السلف: إن من غنية السيئة للبيئة بعدها، وإن من ثواب أحسن لحسن بعدها، فالعبد إذا عمل حسنة ذلت أخرى إلى جنبها، وعملي أيضاً، فإذا عملها قالت الشاة كذلك، وعلم جرد، فصاعف الريح وتزايدت الحسنات، وكذلك جاب السيئات أيضاً حتى يصير استطاعت والمعاصي حينات وسحة وصفت لازمة^(٢).

ومنها: وهو من أمورها على العبد أنها تضعف القلب عن إرادته فتشوي إرادة العبدية، وتضعف إرادة التوبة شيئاً فتشوي إلى أن تسليخ من قلبه إرادة التوبة بالكسبية، ولو

الرجل ليحرم الرزق، بالذنوب يضيئه^(٣)، وكما أن نقوى له مجلة للرزق، فنترك النقوى مجلة المنقرضاً من جلب رزق مثل برك المعاصي.

ومنها: وحشة يجدها المعاصي في قلبه بين وبين الله لا نور فيها ولا توارثها مدة أصلاً، ولو اجتمعت له لذات الدنيا بأسرها لم تنف بتلك الوحشة، وهذا أمر لا يحسن به إلا من في قلبه حياء، وما لخرج بيت يلام قلب لم ترك الذنوب إلا حذراً، من وقوع تلك الوحشة فكان العاقب حرياً من كها^(٤).

ومنها: معسر أمور عهله، فلا يتوجه لأمر إلا يجدد مغلق دونه أو منعراً عليه، وهذا كما أن من أنقى الله جعل له من أمره يسيراً، فمن غطى النقوى جعل له من أمره عسراً. ومنها: ظلمة يجدها في قلبه حقيقة يحس بها كما يحس مظنة الليل السقيم إذ ادلهب، فتفسير ظلمة المعصية لشبه كالظلمة الحسية لبصره، فإن استطاعة نور، والمعصية ظلمة، وكلما قويت الظلمة ازداد حيرة حتى يقع في الدمار والضلالات والأمور المهلكة وهو لا يشعر.

(١) حديث ابن أبي حنيفة في تاريخه ١٠٧، ص ١٠٧.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ١٠٧، ص ١٠٧، حديث شريك وفي إسناده روى قال عنه سعد بن أبي السرح ١٠٧، ص ١٠٧، قال: قاله وقاله قاله في السيرة ١٠٧، ص ١٠٧.

(٣) قاله وقاله قاله في السيرة ١٠٧، ص ١٠٧.

قال مجاهد: إن البهائم تلعن عصاة بني آدم إذا اشتد السوء وأمسك المطر وتقول هذا بشؤم معصية ابن آدم.
فلا يكفيه عقاب نفسه حتى يلعه من لا ذنب له.

ومنها: أن للعصية ثورث الذل ولا بد، فإن العز كل العز في طاعة الله، قال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْغَنَةَ فَلْيُغْنِنَا الْغَنَةَ جَمِيعًا﴾ (١) أي لطلبها بطاعة الله فإنه لا يجدها إلا في طاعة الله.

وكان من دعاء بعض السلف: اللهم اعزني بطاعتك ولا تنلني بمعصيتك (٢).

ومنها: أن الذنوب إذا تكاثرت طبع على قلب صاحبها فكان من الغافلين، كما قال بعض السلف في قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (٣) قال: هو الذنوب بعد الذنوب (٤).

قال المحاسبي: أعلم أن الذنوب تورث الغفلة والغفلة تورث الفسوة والفسوة تورث البعد من الله والبعد من الله يورث النار، وإنما

مات نصفه لما تاب إلى الله، فيأتي من الاستغفار ونوبة الكذابين باللسان شيء كثير وقلبه مشغود بالمعصية مصر عليها ملازم على مواقعتها متى أمكنه، وهذا من أعظم الأمراض وأقربها إلى الهلاك (٥).

ومنها: أن المعصية سبب لهرمان العبد على ربه وسقوطه من عهده.
قال الحسن البصري: هانتوا عليه فصبروه ولو عزوا عليه لمصعبهم، وإذا هان العبد على الله لم يكرمه أحد.

ومنها: إن العبد لا يزال يرتكب الذنوب حتى يهون عليه ويصغر في قلبه وذلك علامة الهلاك فإن الذنوب كلما صغر في عين العبد عظم عند الله.

وقد ذكر البخاري في صحيحه من ابن مسعود قال: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَرَى ذَنْبَهُ كَأَنَّهُ قَاعِدٌ تَحْتَ جَبَلٍ يَخَافُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ، وَإِنَّ الْفَاجِرَ يَرَى ذَنْبَهُ كَذَنْبَابٍ مَرَّ عَلَى أَنْفِهِ فَتَقَالُ بِهِ هَكَذَا» (٦).

ومنها: أن خبره من الناسم يعود عليه شؤم ذنبه فيحترق هو وغيره بشؤم الذنوب والظلم،

(١) سورة داهر / ١-٢
(٢) الدعاء والدعاء من ٨٠ - ٨٢
(٣) سورة الطغفون / ١١
(٤) الدعاء والدعاء من ٨٩

(٥) المرجع السابق من ٧٨ - ٧٩
(٦) أخر ابن مسعود «إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَرَى ذَنْبَهُ كَأَنَّهُ قَاعِدٌ تَحْتَ جَبَلٍ»
أخره البخاري في صحيحه (١٠٢/١).

يتفكر في هذا الأحياء، وأما السموات فقد آمنوا أنفسهم بحب الدنيا^(١).

ومنها: أنها تحدث في الأرض انزعاجاً من الفساد في المياه والهواء والزرع والسمار والساكن، قال تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَنَهُمْ رَبُّهُمْ﴾^(٢).

قال مجاهد: إذا ولي الظالم مسمى بالظلم والفساد فيحبس الله بذلك القطر فيهلك الحُرث والنسل والله لا يحب الفساد ثم قرأ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ الْكَافِرَ وَالَّذِينَ تَسْتَعْجِلُونَ لَهُمُ الْآثَارُ إِنَّ اللَّهَ يَوْمَهُ يُنَازِلُ السَّمَاءَ سَحَابًا مُمِيزًا﴾^(٣) ثم قال: أما والله ما هو بحر كم هذا ولكن كل قرية حلي ماء جار فهو بحر^(٤).

استدراج أهل المعاصي بالنعم:

٦ - قال الماوردي: ليس وإن نال أهل المعاصي لذة من حبس أو أدركوا أمانة من دنيا كانت عليهم نعمة، بل قد يكون ذلك استدراجاً ونقمة^(٥)، وورد عن عتبة بن ربيعة أن رسول

الله ﷺ قال^(٦): «إذا رأيت الله يعطي العبد حلي معاصيه ما يحب، فإنما هو استدراج، ثم نلا رسول الله قوله تعالى: ﴿قَلَمًا سَوَّاهُ دُكِّيُوا يَوْمَ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ آيَاتِ كُنَّا شَوْءَ حَقٍّ إِذَا فُجِّعُوا بِمَا أُوْتُوا الْخَبْرَ لَقَالُوا أَإِذَا هُمْ مُبْتَلَوْنَ﴾^(٧).

أحوال الناس في فعل الطاعات واجتناب المعاصي:

٧ - قال الماوردي: ليس يخلو حال الناس فيما أسروا به ونهوا عنه من فعل الطاعات واجتناب المعاصي من أربعة أحوال:

فمنهم: من يستجيب إلى فعل الطاعات ويكف عن ارتكاب المعاصي، وهذا أكمل أحوال أهل الدين، وأفضل صفات المتقين، فهذا يستحق جزاء العاملين ونواب المطيعين.

ومنهم: من يمتنع من فعل الطاعات ويقدم على ارتكاب المعاصي، وهي أخبث أحوال المكشوف، وشَرُّ صفات المتعبدين، فهذا يستحق مَذَابِ الأَلامِي عن فعل ما أمر به من طاعة الله، وعذاب المجترى به على ما أقدم عليه من معاصيه، وقد قال ابن سيرين: عجبت لمن

(١) رسالة الترشدين للمعاصي ص ٤٢

(٢) سورة الروم / ٤١

(٣) نداء والنداء ص ٩١

(٤) لب الذب والذهاب للماوردي ص ١٥٦ - ١٥٧ ج ١ دار ابن

كثير - بيروت.

(٥) حديث: «إذا رأيت الله يعطي عبده على معاصيه»،

الخرجه أحمد (١١٥/٤)

(٦) سورة الأعراف / ٤٤

ويكف عن ارتكاب المعاصي، فهذا يستحق عقاب اللامي عن دينه المنزلة بقوله (١١)

التوبة من المعصية:

٨ - التوبة عن المعصية فريضة على الفور صغيرة كانت أو كبيرة، فتجبت التوبة عن تأخير التوبة (١٢)، لأن التوبة من أصول الإسلام الملهمة وتوالت منازل السالكين (١٣)، قال الله تعالى: ﴿وَتُوبُوا إِلَىٰ أُولَٰئِكَ أَتَتْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ أَعْلَنَ الْغُفْرِ﴾ (١٤).

قال الغزالي: أما وجوب التوبة على الفور فلا يستلزم فيه إذ معرفة كون المعاصي مهيئات من نفس الإيمان، وهو واجب على الفور (١٥).

وللتفصيل (ر: توبة ف - ١٠)

الإصرار على المعصية:

٩ - الإصرار هو الثبات على الأمر ولو زوده وأكثر ما يستعمل في الآثام

يحتوي من الطغيات مخافة الداء كيف لا يحتوي من المعاصي مخافة النار؟

ومنهج من يستجيب إلى فعل الطاعات ويقدم على ارتكاب المعاصي، فهذا يستحق عذاب المجترى، لأنه تورط بغلبة الشهوة على الإقدام على المعصية وإن سلم من التفسير في فعل الطاعة، قال بعض العلماء: أفضل الناس من لم تضل الشهوة دينه ولم تزل الشهوة يتيه (١٦).

قال ابن القيم أبو ثعلبة السمرقندي: في كتاب الله دليل على أن ترك المعصية أفضل من العمل انقطاع، لأن الله تعالى قد اشترط في المحسة الجبي بها إلى الآخرة، وفي ترك الذنوب لم يشترط شيئاً سوى التوكل (١٧)، وقد قال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَأْكُلْ غُلَامًا عَشْرًا أَثَرًا﴾ (١٨) وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَفَّ مَقَامًا رَافِعًا فَتَنَّىٰ أَلْقَىٰ مِنَ الْكُفْرِ ۖ لَا يَنْصَرِفُ إِلَّا أَنْ يُغِيظَ اللَّهُ لَوًّا﴾ (١٩).

ومنهج من يمتنع عن فعل الطاعات

(١١) أدب الدنيا والدين ص ١٥٨.

(١٢) ر: ت: ابن القيم (أدب الدنيا والدين) ص ١٥٨ ط دار ابن القيم ص ١٦٦، والقوانين المستقيمة ص ١٦ ط دار

الكتاب العربي.

(١٣) روضة الطالبيين ١/١١٦.

(١٤) سورة الطور ٢٨.

(١٥) إنباء، طبع الدين ٧٤١.

(١٦) أدب الدنيا والدين، لحدود ص ١٥٦ - ١٥٧ ط دار ابن القيم.

(١٧) تنبيه السالكين إلى طبع السمرقندي ١/١٠٦ ط دار المنور.

(١٨) سورة الأنعام ١٦٠.

(١٩) سورة الفرقان ١٦، ١٧.

وقال الشافعية: إظهار المعصية ليعذر أو يعزى
خلاف المستحب.

وأما التحدث بالمعصية تفكهاً فمحرم قطعاً
للأخبار الصحيحة فيه (١).

ويرى المالكية أن الإنسان مأثور بالستر
على نفسه وعلى غيره، قال رحمته: «اجتنبوا
هذه القاذورة فمن ألم فليستر بستر الله» قال
ابن عبد البر في التمهيد: في هذا الحديث
دليل على أن الشر واجب على المسلم في
خاصة نفسه إذا أتى فاحشة وواجب ذلك
أيضاً في غيره (٢).

وللفصائل في معرفة أحكام ستر المسلم
على معصية غيره، وستر السلطان على
العاصي (ر: ستر ف ٢ - ٤).

للجاهرة بالمعاصي:

١٢ - الجاهرة بالمعاصي منهي عنها (٣)، قال
للنبي ﷺ: «كل أمتي معالي إلا للجاهرين»
وإن من الجاهرة أن يعمل الرجل بالليل
عملاً ثم يصبح وقد ستره الله فيقول: يا فلان

اتصدق بدinar أو نصف دينار كفاية لمن
وطيء في الخبيض على اختلاف الرواية
عنهم (١).

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (خبيض
ف ١٣).

ستر المعصية:

١١ - إذا تعلق بالمعصية عهد الله كعهد الزنا
والشرب فإن لم يظهر ذلك بذنب للمسلم
عند جمهور الفقهاء أن يستر على نفسه ما
ورد عن النبي ﷺ قال: «اجتنبوا هذه
القاذورة فمن ألم فليستر بستر الله وليتب
إلى الله فواته من يبد لنا صفحته نعم عليه
كتاب الله» (٢)، وقال النبي ﷺ: «إن الله حيي
مستير يحب الحياء والستر» (٣).

فإن أظهره، فقد صرح الحنفية بأنه لم يأت
لأن ماصراً والقاسدية اعترفاً عند رسول الله
ﷺ بالزنا لرجسهما ولم ينكر عليهما (١).

(١) نهج التقدير للسنائي ١٦١/١، ومحنة الأرواح ٦/٢٢٢،
والنهي ٣٣٥/١، وسجدة رسل ابن عابدين
١١٤/١، والفتاوى ١٠٠/١.

(٢) حديث: «اجتنبوا هذه القاذورة» ٤.
أخرجه الحاكم ١/١٤١ من حديث ابن عمر، وصححه
الحاكم ووافقه الذهبي.

(٣) حديث: «إن الله حيي مستير...»
أخرجه أبو داود ٣٠٢/٢ من حديث علي بن أبيه.
والنار ابن أبي حاتم في «علل الحديث» ١/٣٢٩ - ٣٤٠
إلى إعلال بالزنا مثلاً.

(٤) حديث: «أعز الله ما عذر والقاسدية عند رسول الله ﷺ»
أخرجه مسلم ٣/١٣٢٢ من حديث بريدة بن الحبيب.

(١) روضة الفقهاء للسنائي ١/٣٦٠، ومغني للفتح ٤/٢٤٠.

وشرح مشيخ الإرفاق ٣/٣٤٠.

(٢) التاج والإكليل بجامع مولاي الجليل ١/١٦٦.

(٣) نهج التقدير للسنائي ١/١٦٨.

ويأكل، فإن قدر على المنع بمنعهم وإن لم
يقتدر يصبر وهذا إذا لم يكن مشتد به، أما
إذا كان ولم يقدّر على منعهم فإنه يخرج ولا
يُتعد^(١)

وللغفهاء نخصين في ذلك ينظر في
مصطلح (دعوة ف ٢٧، عرس ف ٤،
وليمة).

الوقوف على المعصية:

١٨- يشترط انقضاء نصيحة الوقف كون
الوقوف عليه جهة بر ولا يجوز الوقف على
معصية لأن الوقف طاعة لنائي المعصية، فمن
ذلك أن يقضها على الزناة أو السراق، أو
شراب الخمر، أو المرتدين عن الإسلام فيكون
الوقف في هذه الجهات باطلاً لأنها معاصي
يجب الكف عنها فلم يجز أن يعان عليها^(٢).
وللتجھيل (ر الوقف).

الوصية لجهة للمعصية:

١٩- ذهب الفقهاء إلى أنه إذا أوصى المسلم

إعطاء الزكاة للغارم المستدين في معصية:
١٦- ذهب المالكية والشافعية في المذهب
والحنابلة إلى عدم إعطاء الزكاة للمستدين في
معصية كالخمر والثمار قبل التوبة لأن في
إعطائه إغارة له على المعصية

وأما الخنيفة فلا يشترطون في دفع الزكاة
إلى الغارم أن يكون دينه لطاعة أو مباح.

وتعطى الزكاة لمن تاب في الأصح عند
الشافعية لأن التوبة تجب ما قبلها، وبما لا
تعطى لأنه ربما أخذ ذلك ذريعة ثم يعود^(٣).

إجابة دعوة مقررة بمعاصي:

١٧- ذهب الخنيفة إلى أن من دُعي إلى وليمة
وعلم قبل حضورها بوجود معاصي فيها لا
يحضرها لأنه لا يلزمه حتى اندحوة، لأن
إجابتها إنما تلزم إذا كانت على وجه السنة
سواء كان المدعو مشتد به أو لا.

وأما من دُعي إلى وليمة فوجبه بها،
الحضور سنة لعبا أو غناه فلا بأس أن يشهد

(١) حاشية القسوقي ١/١٩٦، ١/٢٢٥، وشرح الصبر ١/١٦٠ -
١٦٣، ونفي لصباح ١/١١٠، وشرح المعنى على النهج
١/١٢٣، والشرح ١/١٠٨، وفي شافع الشافعي ١/٢٨٧،
وحاشية من حاشية ١/١١٢، وأحكام القرآن للمعاصي
١/١٢٩.

(٢) حاشية القسوقي ١/١٩٦، ١/٢٢٥، وشرح الصبر ١/١٦٠ -
١٦٣، ونفي لصباح ١/١١٠، وشرح المعنى على النهج
١/١٢٣، والشرح ١/١٠٨، وفي شافع الشافعي ١/٢٨٧،
وحاشية من حاشية ١/١١٢، وأحكام القرآن للمعاصي
١/١٢٩.

وتفصيل ذلك في مصطلح (نذر).

طاعة للخلق في المعصية:

٢١- لا طاعة لأحد المخلوقين كائناً من كان ولو أباً أو زوجاً في معصية الله تعالى، بل كل حق وإن عظم ساقط إذا جاء حق الله^(١)، فقد قال النبي ﷺ: «لا طاعة لمخلوق في معصية الله»^(٢).
وللتفصيل في أحكام حدود طاعة المخلوقين ممن يجب طاعتهم (ر): طاعة ف (١١)

(الإجارة على المعاصي):

٢٢- لا يجوز الاستتجار على المعاصي لأن المعصية لا يتصور استحقاقها بالعقد فلا يجب على المتاجر أجر من غير أن يستحق هو على الأجير شيئاً، إذ المبادلة لا تكون إلا باستحقاق كل واحد منهما على الآخر؛ ولو استحق عليه للمعصية (كان ذلك مضاعفاً إلى الشارع من حيث إنه شرع عقداً موجباً

لجهة عامة فالشرط أن لا تكون الجهة معصية فلا تصح الوصية لكتيبة ولحصنها وقناديلها ونحوه ولا ليث نار ولا لبيسة وصومعة ولا دير ولا لإصلاحها وشمعها وخدمتها ولا لعمارتها.

ولو أوصى الذمي بثلث ماله لبيسة أو لكتيبة أن ينثق عليها في إصلاحها أو أوصى ليث النار لم يجوز عند جمهور الفقهاء، وجاز في قول أبي حنيفة وبعض المالكية^(١)
وللتفصيل (ر): وصية.

نذر المعصية

٢٣- نذر الفقهاء في الجملة إلى أنه لا يصح نذر للمعصية كالقتل والزنا وشرب الخمر الحديث: «لا نذر في معصية»^(٢). وخبر: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعص»^(٣)، ولأن معصية الله لا تحل^(٤).

(١) مسمى المحتاج ١٠٩، وهادي الكاظم ١٦٠/١٠، والملك... ٣٦٥/١٦، وأخرى ١٧١/٨، وأشرح الصغير مع حاشية العاري مشبه ١٥٥٥/٤، وكشاف النفاذ ٣٦٩/٩، ومجمل النفاذ ٣٤٠/٢٧

(٢) حديث، الأثر في معصية

أخرجه أبو داود (٤٩٩/٢٢) من حديث عائشة، ثم نقل عن ابن المبارك إجماله بالخطاب في سننه.

(٣) حديث، أخرجه أن يطيع الله فليطعه ٩.

(٤) أخرجه الجاهلي أجمع في دي ١٠٨٨/١١ من = بيت وثلاثة

(١) = دي ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢،

مَعْفَوَات

التعريف:

١ - المعفوات لغة: جمع مفرّد، معفوءة وهي اسم مفعول من فعل عفا يعفو، ومن معاني العفو في اللغة: التجاوز عن الذنب وترك لعقاب عليه، وأصله المحو والمطمس. يقال: عفوت عن فلان أو عن ذنبه إذا صغحت عنه وأعرضت عن عقوبته، وهو يعادي بمن إلى الخاني والجناية، فإذا اجتمعا عدي إلى الأوب باللام فتبيل عفوت ثقلان عن ذنبه^(١).

قال الأزهري: العفو صرح الله عن ذنوب عباده ومحوه إياها بفضله^(٢).

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن معناه اللغوي^(٣).

للمعصية، فعلى الله عز ذلك علواً كبيراً.

و شاء على هذا الأصل لا تجوز الإجارة على شيء من النساء والزوج والمزمار وشبهه من اللهب، ولا إجارة اندار لتجس كنيسته أو بيت، ناز، أو بيع الحجر أو للتمرد^(٤).
وللتفصيل (ر: إجارة ف ١٠٨).

معصية الأنبياء من المعاصي:

٢٣ - الأنبياء معصومون عن الكبائر عند عامة المسلمين^(٥).

وسئل القاضي عياض الإجماع على المعصية عن الصغيرة القضية تلحق ومقودة المروءة والشمعة^(٦).

ومتح الخنفة وبعض الشاذية صدور انصافاً غير الخسبة أيضاً^(٧).

ونفسيل ذلك في مصطلح (نبوة) وضي والمحقق الأصوبي.

(١) بيه: حقيق ومعية النفس بغيره ١٢٥/٥، وكشاف الشرح ٢٨٩/٣، والبرهان المصنوع من ١٧١ م، دار الكتاب العربي، وشرح الصدر ١٠٠/١، وكشف القناع ١٣٢/٢.

(٢) كشف الأسرار عن أصول الفقه ١٩٩/٣، والبحر المحيط ١٧٠/٢.

(٣) تيسر تحقيقه ١٧١/١.

(٤) موضح الرشد ١٠٩/١، والبحر المحيط ١٧٠/٢.

(٥) نيل الأثر ١٠٠/١.

(٦) موضح الرشد ١٧١/١.

(٧) موضح الرشد ١٧١/١.

(٨) موضح الرشد ١٧١/١.

١٧١/١.

ضبط المعقولات من الانجاس

٢ - الاصل أن كل ما مورس على العباد فعه سقط الأمر به، ولكن منهي شق عنهم جثبه سقط النهي عنه.
والشافعي ثلاثة أقسام

١ - مشقة في المرتبة العليا فيعضو عنها إجماعاً كما لو كانت ظاهرة لحدث أو الخبث تلذّب النفس أو الأعصاب.

٢ - ومشقة في المرتبة الدنيا فلا يعقّب عنها إجماعاً، كظاهرة لحدث وأخبث ماله المارد في الشتاء

٣ - ومشقة متوسطة بين المرتبتين، فمختلف في إلحاقها بالمرتبة العليا فتؤثر في الإسهام أو بالمترتبة الدنيا فلا تؤخر. وعلى هذا الأصل يخرج اختلاف في المعقولات من النجاسات نظراً إلى أن هذه النجاسة هل يشق احتسابها أم لا^(١)

وفيما يلي نذكر آراء المنتهباء في ضبط المعقولات:

أولاً: مذهب الحنفية:

٣ - يمنع عبارات احتشبة في مسائل المعقولات يستلزم أن لغو عندهم يدخل على أنواع

النجاسات، وفروا بين مخففة والمغلظة ووضعوا لكل نوع ثمانية واربعة وضوابط. فقد قال أبو حنيفة: ما توافقت على نجاسته الأدلة لمغلظة سواء اختلف فيه العلماء، وكان فيه ملوئ أم لا ولا فهو مخفف.

وقال أبو يوسف ومحمد: ما انفق العلماء على نجاسته ولم يكن فيه ملوئ فمغلظة ولا مخفف ولا نظر للأدلة^(٢).

٤ - أما النجاسة المغلظة فقد عصى من قدر الدرهم منها، واختلفت الروايات فيه.

والصحيح أن يعتبر بالوزن في النجاسة المتجسمة، وهو أن يكون وزنه قدر الدرهم الكبير المثلث^(٣)، وبالمساحة أي غبرها وهو قدر مشعر الكف داخل، فمغسل الأصابع^(٤)، وقدر مئاسكين، وطريق معرفته أن تعرف باليد ثم تيسط فما بقي من الماء فهو مقدار الكف^(٥)

والغراء بالعصو عن قدر الدرهم هو العفو عن ماء اتصاله به وإلا تكرامة التحريم

(١) - رسالة محمد بن عيسى عن حماد بن عمار عن

(٢) - محمد بن عيسى عن حماد بن عمار عن

(٣) - محمد بن عيسى عن حماد بن عمار عن

(٤) - محمد بن عيسى عن حماد بن عمار عن

(٥) - محمد بن عيسى عن حماد بن عمار عن

دون ربيع الثوب^(١)، لأن التقدير فيها بالكثير الفاحش وللمربع حكم الشكل في الأحكام، يروى ذلك عن أبي حنيفة ومحمد وهو الصحيح - كما قاله الزيلعي - ثم اختلفوا في كيفية اعتبار الربع: فنسب ربيع جميع ثوب عليه، وعن أبي حنيفة ربيع أدنى ثوب يجوز فيه الصلاة كالمئزر، وقيل ربيع طرف أصابه الجاسة كالتبيل والكم، وعن أبي يوسف شر في شهر وعنه ذراع في ذراع ومثله عن محمد، وروى هشام عن محمد أن الكثير الفاحش أن يستوعب القدمين. وروى عن أبي حنيفة أنه كره أن يحد لذلك حداً وقال: إن الفاحش يختلف باختلاف طباع الناس فوقف الأمر فيه على العادة كما هو دأبه^(٢).

وقال الشافعي: فلا عين زاد الفقير: ولا ووجد اتكأه إلى رأي المبتلى إن استفحشه منع وإلا فلا^(٣).

وقالوا: إنما قسمت النجاسات إلى غلبية وحقيقية باعتبار قلة المعضو عنه من الغلبة وكثرة المعضو عنه من الحقيقية ولا فرق بينهما في كيفية التمهير وإصابة الماء والمقتاتات لأنه لا يختلف تنجسهما بهما^(٤).

باقية بإجماع الحنفية إن بلغت النجاسة المغلظة الدرهم، وتزويهاً إن لم تبلغ وفرعوا على ذلك ما لو علم قليل محاسة عنده، وهو في العمالة ففي الدرهم يجب قطع الصلاة وغسلها ولو خاف فوت الجماعة لأنها سنة، وغسل النجاسة واجب وهو مقدم.

وفي الثاني (أي في أقل من الدرهم) يكون ذلك أفضل فحظ ما لم يخف فوت الجماعة بأن لا يشرأ جماعة أخرى ولا مضى على صلاته لأن الجماعة أقوى، كما ينضوي في المسائلين إذا خاف فوت الوقت لأن التزويت حرام ولا مهرّب من الكراهة إلى الحرام^(٥).

قال الحموي والمعتبر في ذلك وقت الإصابة: فلو كان دهنًا نجساً قدر الدرهم وقت الإصابة فانبسط فنصار أكثر منه لا يمنع في اختيار المرفعتين وغيره، ومخار غيرهم النج، ولو صلى قبل تنبسطه جازت وبعده لا، وبه أخذ الأكثرون^(٦).

٥ - وصرح احتجبه بأنه لا يعفى عن النجاسة المغلظة إذا زادت على الدرهم مع التزوي على الإزالة^(٧)، وعفي عن النجاسة المغلظة عما

(١) حاشية المحمدي، علم، برزخ الفلاح ص ٨١، وانظر حاشية

ابن حبانين ٢١-٢٢

(٢) غفر جبر، جبر، شرح الأشبا، وسعيات ١٠٠-١٠١ ط ١ - كحل

(٣) برزخ الفلاح ص ٨٢

(١) لغزى الهدية ٢١/١

(٢) تنبيه المفاتيح ٧٢/١، ٧٢/٢

(٣) حاشية الشافعي، ينظر ص ١٢٢، ١٢٣

(٤) برزخ الفلاح ص ٨١

وقيل: لا يؤمر بذلك، وهو الدم، وهل يلحق به في المعفو قليل النضيج وقليل الصديد؟ أو بلحشان شليل البول؟ في ذلك قولان. وأما حد اليسير عند المالكية فقد قال عنه أبو بكر بن مبايق: لا خلاف عندنا أن فوق الدرهم كثير، وأن ما دون الدرهم قليل، وفي قدر الدرهم روايتان لملي بن زياد وأبين حبيب باثثة والكثرة.

وحكى الشيخ أبو الطاهر أن اليسير هو مقدار الخنصر وأن اختلافه فيما بين الدرهم إلى الخنصر^(١١).

القسم الثالث: يعني عن آخره دون عينه. وهو الأحداث على الخرجين، والدم على السيف الضليل، وفي معنى ذلك الخنث يملئ به على أبواب الدواب وأبوابها وفيه قول: إنه يغسل كماله منى به على الدم والعدرة^(١٢).

النسب الرابع: ما عدا ما ذكر، وهذا القسم يراد كثيره وقليله، وعينه وأثره^(١٣).

ثالثاً: ملهيب الشافعية:

٧ - قسم الشافعية: الفجاسات المعفو عنها

قال ابن عاصدين: إن المانع منى أصابته بحاسة خفيفة أو غليظة وإن خلت نجس ولا يعتبر فيه ربح ولا درهم، نعم تظهر الحنة فيما إذا أصاب هذا المانع ثوباً أو بدناً يعتبر فيه الربح^(١٤).

وقال أيضاً: إن اختلطت الغليظة والخفيفة أرجح الغليظة مطلقاً والأقرب أن تساوى أو زادت الغليظة فذلك والإرجح أخففة^(١٥).

ثانياً: ملهيب المالكية:

٦ - قسم المالكية: الفجاسات من حيث حكم إزالتها إلى أربعة أقسام.

القسم الأول: يعفى عن قلبه وكثيره ولا يجب إزالته إلا أن يتفاحش جداً فيؤمر بها. وهذا القسم هو كل نجاسة لا يمكن الاحتراز عنها، أو يمكن بثشة كثيرة كالجرح يميل، والذمل يسيل، والمرأة ترضع، والأحداث تستنكح، والغاري يفتقر إلى إمساك فومه

قال ابن شاسي: وخص مالك هذا ببلد المغرب، وترجع في بلد الإسلام^(١٦).

القسم الثاني: يعفى عن اليسير منه إذا رآه في الصلاة ويؤمر بغسله قبل الدخول فيها.

(١١) أخرجه ابن عاصدين ١: ٢٠٩.

(١٢) أخرجه ابن عاصدين ١: ٢٠٩.

(١٣) أخرجه ابن عاصدين ١: ٢٠٩.

(١٤) أخرجه ابن عاصدين ١: ٢٠٩.

(١٥) أخرجه ابن عاصدين ١: ٢٠٩.

(١٦) أخرجه ابن عاصدين ١: ٢٠٩.

أو بهيمة سوى الكلب والخنزير يعصى عن قتيله في الأصح دون كثيره قطعاً، وكذلك طين الشوارع الشيقن بسجاستها يعصى عن قتيله دون كثيره.

والقنبل ما يتعدى الاحتراز منه، وكذلك الثغير والمبته التي لا نفس لها مائكة لا يعصى عن التغير الكثير في الأصح.

الثالث: ما يعصى عن أثره دون عينه وهو أثر المخرجين في الاستسجاء بالحجر وكذلك بقاء ربح النجاسة أو بونها إذا عسر زواله.

الرابع: ما لا يعصى عن أثره ولا عينه ولا قتيله ولا كثيره وهو ما عدا ذلك^(١).

٨ - وقسم الشافعية النجاسات باعتبار اغتوا عنها إذا حدث في الماء أو الثوب إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: يعصى عنه في الماء والثوب وذلك في عشرين صورة:

ما لا يدركه الطرف، والمبته التي لا دم لها كاللدود، والخنافس أصلاً أو لها دم ولكنها لا يسيل كالورغ، وعبارة النجاسة اليابسة، وقليل دخان النجاسة حتى لو أوقد نجاسة تحت الماء، واتصل به قليل دخان ثم يتجسس، وقليل الضرع، وقليل الريش النجس له حكم الضرع على ما يقتضيه كلامهم إلا أن أجزاء الشجرة

باعتبار القلة والكثرة إلى عدة أقسام:

أحدها: ما يعصى عن قتيله وكثيره، وهو دم أبراهيم على الأصح في الثوب والبدن وكذا دم الفص والحوض وتحتوه على ما رجحه النووي ونقله عن الأكثرين، لكن له شرطان:

١ - أن لا يكون يتعمده، فلو كان يتعمده كما لو قتل فلولت به أو لم يلبس ثوب بل حملة وكان كثير لم يمسح صلاته لعدم الضرورة إليه ويلتحق بالبرائيت في ذلك كله دم البشرات وقبحها ومنهدها حتى لو عبره وكان الخارج كثير لم يمسح عنه وكذلك دم الدبابيل والقروح وموضع الفصد والحجامة منه.

٢ - أن لا يضاخس بالإصمال، فإن لئاس عاده في غسل الثوب كل حين فلو ترك غسل الثوب منه مثلاً وهو يتراكم عليه لم يكن في محل الغتو، قاله الإمام.

ومن المعضو عنه البلغم إذا كثر ونمأ الذي يسيل من فم النائم إذا بقي به ونحوه، وكذلك الحدث الدائم كالاستسجاء وسلس البول، وكذا أواني الفخار المعمولة بالزبر لا نظهر، وقد مثل الشافعي بمصر، مثال: إذا ضاق الأمر اتسع.

الثاني: ما يعصى عن قتيله دون كثيره وهو دم الأجنبي إذا انفصل عنه ثم أصابه من آدمي

١: المنصور في القواعد للزركشي ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨.

ولم تخلل غيبه فبشيء إلحاقه بثلثه. للعاذر صوبه عنه، ويضم الباب إذا وقع في الماء لا ينحس لعمر صوته، ومثله بول الخفاش إذا وقع في الماء انقليل أو ثالث، وشماله النجاسة إذا انفصلت غير متشبهة ولا زائدة التوازن فيها تكون طاهرة مع أنها لاقت نجساً

القسم الثاني: ما يعنى عنه في الماء دون الثوب كالمخية التي لا دم فيها سائل وخره السك ومنفذ أنظار.

القسم الثالث: ما يعنى عنه في الثوب دون الماء، وهو الدم البير من سائر الدماء، ولا دم تكليب واخترير ويضحي أن يلحق به طين السارح الميقن نجاسته، فهو رقع شيء من ذلك في ماء قلبل أو طعمو يده في الماء وعليه قبل دم برغوث أو قمل أو غمس فيه ثوباً فيه دم برغوث نجس، ونرق العمراني بين الباب والماء بوجهين:

أحدهما: أن الثياب لا يمكن صوبها عن النجاسة بخلاف الأواني فإن صوبها يمكن بالنعطة

والثاني: أن غسل الثياب كل وقت يقضيها ففهي عن بير النجاسة التي يمكن ركوعها فيها بخلاف الماء ومن ذلك الثوب الذي فيه

الواحدة ينبغي أن يكون لكل واحدة منها حكم الشربة الواحدة، والهرة إذا ولقت بعد أكملها فأزرق، وأحق المتوطني الصبح بماهرة وخالفه أفزالي لا تنقاه المشقة لعدم الإخلاط، وما انفصل به شيء من أفواء الصبيان مع لحق نجاستهم، خرجه ابن الصلاح، وأفواء المجانين كالصبيان، وإذا وقع في ماء طبر على منقذ، نجاسة بتغير صون الماء عنه ولا يصح التعديل بانكماشه فإنه صرح في الروضة بأننا لم نحققنا وصول الماء إلى منقذ الطير وعليه ذرق في عنه، وإذا نزل الطائر في الماء وغاص وذرق فيه حفي عنه لا سيما إذا كان طرف الماء الذي لا يثلك عنه، وبدل له ما ذكر في السك عن القاضي حين أنه لو جعل سكا في حب ما لم يعلم أنه يبول فيه أنه يعنى عنه تنفسه، وفي تعليق البندنجي عن الشيخ أبي حامد نجس مغمو عنه لأن الاحتراز عنه لا يمكن، وحكي المجلدي عن القاضي حين أن وقوع الخوان النجس المنقذ في الماء ينحسه، وحكي عن غيره عدم التجسس مستدلاً بأنه لا ينجس أمر نقل الفباب^{١١}

وإذا شرب من الماء طاهر على فيه نجاسة

^{١١} حديث في المصنفين: من شرب من ماء لم ينجس، وهو حديث صحيح في نسخة واحدة من نسخة المصنفين.

دم برقوق يعضي فيه ولو وضعه في ماء قليل ينسه ليحتاج الذي ينسه أن يظهره بعد الغسل في ذلك الماء، وكذلك ما على محل الاستحمام يعني عنه في البثور والتوب حتى لو كان يرقق ويحرق ويوقع في الثوب عني عنه في الأصح. ولو أزيل الماء عنه القسم الرابع: ما لا يعني عنه فيهما وهو ما عدا ذلك مما ذكره نظرف من سائر الأبواب والآراء وغيرهما من التجاسات^(١).

رابعاً: مذهب الاختلاف:

٩ - الأصل عدم الاختلاف أنه لا يعني عن سيرة شيء من التجاسات سواء كان قد يتركه الغرض أو لا يتركه كالذي يعلق بأرجل الذباب ويقلب أنسبه^(٢). لم يسم قوله تعالى: ﴿وَيَكُنَّ ظُهُرُهُمْ﴾^(٣)، وتكون من غير يذوق الأمر إلى غصص الانجاس مبعداً^(٤)، وخير ذلك من الأدلة.

إلا أنهم يستثنون عن هذا الأصل بعض التجاسات ويحرموا بالعضو عن سيرها^(٥) منها:

١٠ - أدم، والصحيح من المذهب أنه يعني عن سيره: في الصلابة دون اللين واللين واللينات فإن الإنسان غالياً لا يسلم منه وهو ثوب حمض من الصلابة والتابع فمن يعضهم ولثوب عائشة يرضو. ما كان لإحداها إلا ثوب واحد تحبض فيه فإن أنسبه شيء من دم كانت تربتها فتسببه بظفرها^(٦) وهذا يدل على العضو عنه لا المريق لا يظهر ويتجر به طرداً وهو إختيار عن دوام الصلابة. ومثله لا يعني عنه عليه الصلابة والسلام فلا يصدر إلا عن أسره. ولأنه يشق التحرز منه فليس في عنه كسائر الاستحجام^(٧) ويعني عنه ولو كان من غير فصل بأن أصابت المصلي من غيره كما لو كانت منه^(٨).

وقيل: لا يعني عن سيره إذا كان من دم نفسه^(٩)، واليسير الذي لم ينقص لوضوءه والكثير ما تنقير الوضوء. والدم المفقود عنه ما كان من آدمي أو حيوان فافتر لا الكلب ولا الخنزير^(١٠).

(١) قوله في التواتر والغرض: ٢٦٢ - ٢٦٣.

(٢) قوله: ٢٦٤ - ٢٦٥. قوله: ٢٦٦ - ٢٦٧. قوله: ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٣) قوله: ٢٧٠ - ٢٧١.

(٤) قوله: ٢٧٢ - ٢٧٣. قوله: ٢٧٤ - ٢٧٥.

(٥) قوله: ٢٧٦ - ٢٧٧. قوله: ٢٧٨ - ٢٧٩. قوله: ٢٨٠ - ٢٨١.

(٦) قوله: ٢٨٢ - ٢٨٣.

(٧) قوله: ٢٨٤ - ٢٨٥.

(٨) قوله: ٢٨٦ - ٢٨٧. قوله: ٢٨٨ - ٢٨٩.

(٩) قوله: ٢٩٠ - ٢٩١. قوله: ٢٩٢ - ٢٩٣.

(١٠) قوله: ٢٩٤ - ٢٩٥.

(١١) قوله: ٢٩٦ - ٢٩٧. قوله: ٢٩٨ - ٢٩٩.

(١٢) قوله: ٢٩٥ - ٢٩٦.

(١٣) قوله: ٢٩٧ - ٢٩٨.

(١٤) قوله: ٢٩٩ - ٣٠٠.

الطاهر، لأنه يشق التحرز منه، وقال جماعة: ما لم يتكالف.

١٥ - ويعني عن يسير ماء تنجس بشيء مضمون من يسيره كدم وقيح فإنه يعني عنه، قاله ابن حمدان في رعايته وعيابه. وعن يسير الماء النجس بما عني عن يسيره من دم ونحوه، وأطلق المصنف في التنقيح القول عن ابن حمدان بالمضمون عن يسير الماء للنجس ولم يتقيد بما عني عن يسير النجاسة^(١).

١٦ - ويعني عن ما في العين من نجاسة فلا يجب غسلها للتضرر به وكذا يعني عن نجاسة داخل أنف لم يفي ذلك من التضرر أيضاً وهو متجه كما قال الرحياني^(٢).

١٧ - ويعني عن حمل كثير النجاسة في صلاة الخوف للتضرر^(٣).

١٨ - ويعني عن يسير طين شارع تحققت نجاسه لحس التحرز منه ومثله تراب، قال في التروع: وإن حست ريح فأصاب شيئاً وطباً غبار نجس من طريق أو غيره فهو داخل في المسألة^(٤)، وصرح الحنابلة بأن ما عني عن

١١ - ما تولد من الدم عن القيح والصدید، فإن المضمون عنهما أولى لاختلاف العلما في نجاستهما، ولذا قال أحمد: هو أسهل من الدم فعلى هذا يعني منه عن أكله بما يعني عن مثله في الدم، لأن هذا لا نص فيه، وإنما ثبتت نجاسته لاستحالة من الدم، ولا حسد قول بطهارة قيح ومدة وصدید^(٥).

وصرح الحنابلة بأنه لا يعني عن يسير دم أو قيح أو صدید يخرج من بدن أو دبر، لأن حكمه حكم البول والغائط، وفي وجهه يعني عن ذلك^(٦).

١٩ - ويعني أثر الاستحمار يحمله، بعد الإنقاء واستيفاء العدد بلا خلاف، فعلى هذا لو تعدى محله إلى الثوب أو البدن لم يعني عنه^(٧).

٢٣ - ويعني عن يسير طين يول بعد كمال الحفظ لثقة التحرز عنه^(٨).

٢٤ - ويعني عن يسير دخان نجاسة وبخارها وبخارها ما لم يظهر له صفة في الشيء.

(١) شرح منتهى الإرادات ١/١٠٣، ومغالب أولي النهى ٢٣٦/١.

(٢) شرح منتهى الإرادات ١/١٠٣، ومغالب أولي النهى ٢٣٦/١.

(٣) مغالب أولي النهى ٢٣٧/١.

(٤) مغالب أولي النهى ٢٣٧/١.

(٥) لمع ٢/٢٤٨، والمغني ٤/١٠١.

(٦) شرح منتهى الإرادات ١/١٠٣، ومغالب أولي النهى ٢٣٥/١، والإيضاح ٢٣٦/١.

(٧) شرح منتهى الإرادات ١/١٠٣، وكشاف الشياخ ١/١٢٢، ومغالب أولي النهى ٢٣٥/١.

(٨) شرح منتهى الإرادات ١/١٠٣، ومغالب أولي النهى ٢٣٦/١.

الصلاة فلا نصح الصلاة إلا بغيرها، وقد اتفق الفقهاء على بطلان صلاة من كشف عورته فيها قعدة. واختلفوا فيها إذا انكشفت بلا قصد وفي المقدار المغفور من انكشافه

وتقصير ذلك في: مقصد فتح صلاة ف (١٢٠)

المعفوات في الزكاة:

٢١ - اختلف الفقهاء في زكاة أوقاص السائمة، وتخصيل ذات في (مسطح أوقاص ذ ٧-٩)

وأما سائر الأموال الزكوية كالنسيب فلا يجري المغفر فيها عند الجمهور فتجب فيها الزكاة فيما زاد على التصانيف بحسبها.

وقد أبو حنيفة: ما زاد على العصاب غفر إلى أن يبلغ خمس تصانيف ثم كل ما زاد على الخمس غفر إلى أن يبلغ حسباً آخر.

وكذا غصبل في الزكاة ٧٢، وغفر ف (١٢)

يسير كاللحم ونحوه غفر عن أثر كثيره على جسم مثيل بعد مسح، لأن نباتي بعد المسح يسير وإن كثرت محله فغفر عنه كبير غيره^(١١) وقلوا: يقدم لغفر يغفر عن يسير متفرق بثوب واحد، بأن كان فيه بقع من دم أو قيع أو صديد فإن صار بالدم كثير ألكم: صبح الصلاة فيه ولا غفر عنه، ولا يقدم متفرق في أكثر من ثوب بل يغفر كل ثوب غفر^(١٢) حرمته

والمراد بالمغفر في جميع ما تقدم أن الصلاة صبح مع الحكم بنجامت حتى لو وقع هذا اليسير في ماء قليل نجسه^(١٣)

أعيان المعفوات من الأعيان:

١٩ - اختلف الفقهاء في مسائل المغفر من الانداسات تبعاً لاختلافهم في ذوابط المغفر عن النجاسات، وتبعاً لاختلافهم في الشهورات التي عتروها للتمييز بين الكثير واليسير

ولمعرفة أعيان النجاسات، المغفر منها ومواقف الفقهاء تجد كل واحدة منها ينظر بمسطح (نجاسة، غفر ف ٧-١١)

المعفوات في الصلاة:

٢٠ - يسر العورة شرط من شروط صحة

مُعَلَّم

انظر: بيع، صيد، مُعَلَّم

١١- ع- إسن: ٢٢٥

١٢- شرح مشرقي: ١٠٣

١٣- كشف: ١٠١، ١٠٢، ولطيف الفتاوى: ١٠١

ما يتعلق بالمعلم من أحكام:
يتعلق بالمعلم أحكام منها:
فضل للمعلم:

مُعَلِّم

التصريف:

١ - المعلم في اللغة - اسم فاعل من عَلَّمَ
يقال: عَلَّمَ فلانا الشيء تعليماً: جعله
يتعلمه^(١).

والمعلم من يتخذ مهنة التعليم، ومن له
الحق في ممارسة إحدى المهن استقلالاً، ولقد
كان هذا المصطلح أرفع الشرائع في نظام
الصناع كالنجارين والحدادين^(٢).

ولا يخرج استعمال الفقهاء للمعلم
عن المعنى اللغوي من حيث إطلاقه على من
يعلم الناس المعلم كالحديث والفقه والقرآن
وغير ذلك من العلوم.

كما أطلقوه على من يعلم غيره صنعة قد
برع فيها^(٣).

٢ - ورد في فضل من يعلم الناس العلم
النافع بعض الأحاديث منها: «إن الله
وملائكته وأهل السموات والأرض حتى
السمكة في جحرها وحتى الحوت ليصلون
على معلم الناس الخير»^(٤).

قيل: أراد بالخير هنا علم الدين وما به نجا
الرجل، ولم يذكر المعلم مطلقاً ليعلم أن
استحقاق الدعاء لأجل تعليم علم موصل
إلى الخير، وفيه إشارة إلى وجه الأنصبة بأن
نفع العلم متعدد وتقع العبادة قاصر^(٥).

قال الغزالي: المعلم متصرف في قلوب
البشر ونفوسهم، وأشرف موجود على
الأرض جنس الإنس، وأشرف جزء من
جواهر الإنسان قلبه، والمعلم مشغل بتكميله
وتجليله وتطهيره وسباقة إلى القرب من الله
عز وجل لتعليم الصلح من وجه: عبادة الله
تعالى، ومن وجه: خلاقة لله تعالى وهو من
أجل خلافة الله، فإن الله تعالى قد فتح على
قلب العالم المعلم الذي هو أخص صفاته

(١) نصاب الخير، وكتاب العرب، والقاموس النجدي، والمعلم
الوسيط.

(٢) معجم للجوهري، والمعجم غريب، وسان غريب، اسم
للمهنيين العلمية والفنية.

(٣) المشورة بهامشي فتح المكي، المجلد ١/٢١٩، والمصنوع
١٠٦/١، وتنبيه ١١٩/٤، وشذوذه لساج ١/٣٠،
والمعجم لسان، ومنتبه في غريب ١٧٠/٥، ٢٧٥، وغنوي
هائلة ١٥.

(٤) حديث «إن الله وملائكته وأهل السموات والأرض
ليرفعون له من حديث أبي هريرة وقاله هذا
حديث هريب».

(٥) المرفعة في شرح للشكلا ١/١٨١، ٢٨٢.

شكروا بل يمدحهم الله تعالى وطلب
للشرب إليه ولا يرى نفسه مع عنهم وإن
كانت المنة لازمة عنهم. بل يرى النضل لهم
بذلك لطلبهم لأن شرب إلى أن تعالى
مزاولة العلوم فيها كالذي بعينه الأرض
تخرج فيها تنفس زراعة فتمنعك بها تزيد
على مضعة صاحب الأرض فكيف تقلد
منه وثوابك في التعليم أكثر من ثواب
التعلم عندنا تعالى. ولولا التعلم ما كانت
هنا الثواب فملا تطلب الأجر إلا من الله
تعالى (١١) كما قال تعالى ﴿ وَتَقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ
أَسْكَنُكُمْ عَلَيْهِمْ وَآتَاهُم مَّا يَشَاءُونَ ﴾ (١٢)

ولكن استشهد فسلم القول في حكم أحد
المعلم الأجر وذلك أن المعلم إن كان يقدم
بالتعليم حبة لوجه الله أو ياتوا به أجر
معين فإن كان يقوم بعمله حصة فيعطى
من يده إن ما يعطى على عمله. وبسبب ما
يعطاه رزقا ولا يسمى أجرا. قال ابن مفلح
واجب على الإمام أن يشاهد المعلم والمعلم
ويرزقهما من بيت المال لأن في ذلك قواما
للذين هم أولى من الجاهة (١٣).

فهو كاشان وأنس حوائج ثم هو مأذون له
في الإتيان منه على كل مدحة مع إليه، فأني
رأيت أحل من يكون العاد وأسلط بين ربه
سبحانه وبين خلقه في تشريعهم إن الله تعالى
وسياقتهم إلى جنة المأوى (١٤).

وذكر النزيل من أحوال المعلم. حال
التصير قال وهو أشرف لأحوال فمن علم
وعمل وعلمة في الذي يدعى عظيما في
ملكوت السموات فإنه كائن من تضيء
تغيرها وهي مضبوطة في نفسها. وكذلك
الذي يطلب غيره وهو طيب (١٥).

حق المعلم على المتعلم:

٣ - يعني للمتعلم أن يتواضع للمعلم وينظر
إليه بعين الاحترام ويرى كماله كونه
ورجائه على أكثر طلبه إلى غير ذلك من
الأمور.

والشاهد بل في مدخل التعليم والتعليم
في (١٦)

استحقاق المعلم الأجرة:

٤ - إن المعلم ينبغي له أن يشهد في بعض
أشعر صناعات الله وسلامه عليه فلا يطلب
على إفادة العلم أجرا ولا يقصده به جزاء ولا

(١١) الآية ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١

ويعمل له الابن نصف عام لا يجوز، وإن
علم يجب أجر النسل، كما في التوجيه
للكوردي^(١).

وقال المالكية: يجوز لمن له رقيق أو ولد
دفعه لمن يعلمه صنعة معينة على أن تكون
الأجرة عمل السلام سنة في الصنعة التي
يتعلمها لا يعمل للمعلم في صنعة غير التي
يتعلمها، لكن نقل عن ابن حرفة منع الإجارة
بعمله لأنه يختلف في الصبيان باعتبار الصلاة

والخداثة فهو الآن مجهول

قال المسوقي: فكان المجهز: رأه من الفرير
اليسير فإن عينا زمتا لعمل عمل به أي إن
عينا زمن ابتداء السنة عمل به، وإن مات
المعلم نصف السنة فإن قيمة عمله توزع على
تربة التعليم من مسوية وسهولة وينظر ما
ينوب قيمة تعليمه إلى موته من قيمة العمل،
فإن حصل للمعلم من قيمة العمل قدر قيمة
تعليمه فلا كلام له، وإن زاد له شيء بأن كان
قيمة تعليمه أكثر من قيمة عمله قبل موته
رجع به، فإذا كان قيمة عمله في السنة
يساوي ثلثي عشر ومات في نصفها والحال
أن تعديبه في النصف الأول يساوي ثمانية
نصوبة تعليمه في الابتداء وعمله في

وقد كان عمر بن الخطاب يتره أول من
جمع الأولاد في المكتب وأمر عامر بن عبد
الله الخزاعي أن يلازمهم لتعليم وجعل رزقه
من بيت المال^(٢).

وإن كان المسلم يتوم بالتعليم نظير أجر
معلوم مشروط، ففي ذلك تفصيل ينظر في
مصطلح التعليم وتعليمه في ١٥، بيت المال
في ١٢، إجارة في ١٠٩ - ١١٠

أخذ الأجرة على تعليم الحرف والعلوم غير
الشرعية:

• - أجاز الفقهاء أخذ الأجر على تعليم
الحرفة والصنعة ولكنهم يختلفون في التفصيل
بالتسوية لما يشترط أو يستحق من الأجر.

قال الحنفية: إذا استأجر رجلا يعلم ولده
حرفة من الحرف فإن بين المدة بأن استأجر
شهورا مثلا يعلمه هذا العمل يصح العقد
وينتقد على المدة حتى يستحق المعلم الأجر
بتعليم النفس علم أو لم يعلم. وإن لم يبين
المدة بعقد العقد فاشترط، أو عدمه يستحق
أجر النسل وإلا فلا، فإحصاء أن فيه روايتين
ولمختار أنه يجوز، هكذا في المضمرات.

وإن دفع ابنه إلى رجل يعلمه حرفة كذا

١١١ الفتاوى العبية ١٢٨/٥

١١٢ فتاوى العبية ١٢٨/٥

وهذا قول سحنون وهو المشهور، وقال أبو
إبراهيم الأعرج إنما يقتضى بها بالشرط ولا
يقتضى بها عند عدمه ولو جرى بها عرف ولا
حد فيها على المذهب، والرجوع فيها إلى
حال الأب من بسر وعسر وينظر فيها أيضا
إلى حال الصبي فإن كان حافضا كثرت
الإصراف بخلاف غيره، ومحلها من السور
ما تقر به العرف نحو: والضحي، وسح،
وعم وتبارك، فإن أخرج الأب ولده من عند
المعلم قبل وصولها حين كان أليفاً إليها
بسر أزممت الأب، ولا لم تلزم إلا بشروط
يفترس منها بحسب ما مضى، ولا يقتضى بها
في مثل الأعياد وإنما تستحب، وإذا مات
الأب أو أئولده قبل النضاء بها سقطت كما
تسقط إذا مات المعلم ولا طلب لورثته
بشيء^(١١)
وقال الشافعية: ما يهدى للمعلم إن كانت
التهدية لأجل ما يحصن منه من التعليم
فالأولى عدم القبول ليكون عمله خالصاً
لوجه الله تعالى، وإن أعزى إليه تحبباً وتودداً
لعلمه وصلاحه فالأولى القبول^(١٢)
وذكر ابن عابدين وأخصكفي من الحنفية

النصف الأول قبل موته يساوي درهمين
لكونه لم يعلم بخلاف عمله في النصف
الثاني فإنه يساوي عشرة لغاية التعليم
فللمعلم جهة للمبدئ ثمانية أجره تعليمه قبل
موته وللولد عند المعلم درهمان أجره عمله
قبل موته فيتخاضمن في درهمين ويرجع
المعلم سنة فيكون المعلم قد استوفى لعمارة
هي ثلثا أجره التعليم^(١٣)
واعتبر الشافعية أن أجره تعليمه الصبي
حرقة تكون في ماله إن كان له مال ولا فعلى
من حب لنفقه^(١٤)
(ر: إجازة ف ١٥١، تعلم وتعليم ف ١٦٦).

ما يعطى للمعلم زيادة على الأجرة:

٦- ذهب المالكية إلى أن المعلم كما يستحق
الأجرة المسماة له فإنه يستحق الحذائة وهي
المروفة بالإصراف (وهو ما يعطى للمعلم
عند حفظ الصبي انشراح أو بعض سور
مخصوصة).
وإنما يستحق المعلم هذه الإصراف إن
اشترطت أو جرى بها عرف، ويقتضى للمعلم
بها على الأب إلا أن يكون اشترط عندها،

(١١) نسخة لندن في ١٦٦/٢، والشرح الكبير مع حاشية
الدميقي ١٦٦/١، ١٧.

(١٢) حاشية الجمل ٣٤٧، ونهاية الحاج ١٦٣/١، ١٤.

(١٣) الشرح الكبير مع حاشية الدرر في ١٠/١
(١٤) حاشية الجمل ١٦٠/١، وحاشية الشرح الكبير على نهاية
الحاج ٣٤٥/١

ولا يجوز للمعلم قبول حديثهم أو
بستختهم أو برسلهم إلى نحو جنارة أو
مولود ليقتولوا شيخاً يأخذ منهم ما يدفع لهم
فإن فعل ذلك كان جرحاً من تعصاته
وعاقبته إلا أنه فضل من غلاتهم مما سمح به
التدريس غالباً وإلا ما كان من الخدمة مستغنىً
وحد بحيث لا يشغل الولد فيجوز^(١)

ما ينبغي أن يتصف به المعلم:

٨ - ينبغي للمعلم أن يكون عاملاً بمنه فلا
يكذب بوجه فصحه لأن العلم يدرك بالبصائر
والعمل يدرك بالأبصار، وأرباب الأبصار
أكثر شئناً خلف العمل العلم منع الركب^(٢)
وكل من تناول شيئاً وفل الناس لا تناولوه
فإنه سم ميتلك مخسر لمن به واتهموا وزاد
حرجهم على ما بهوا عنه فيقولون لو لا أنه
أضيق الأنبياء وأذلما لما كان يستأجر به قال
عليه السلام: **إِنَّمَا كَرِهَتْ النَّاسُ بِالْبِرِّ وَتُسَوِّدُونَ**
أَرْصُفَكَه^(٣)

وبذلك كان وزير العالم في مصافيه الكثير
من ورر الحاصل إذ ترك منزلته عالم كتيب
ويشتد به ومن من سمة سمة تعلت ورره
ووزر من عمل بها^(٤)

صورة تنيد جوز تلاء المعلم زينة، قد في
الر لمختار معلم الطب من الصبيان ثماني
انصر فجهتاً تسري بهتجها واتخذ بعضهم
كل ذلك له لأنه عيبك من الآباء، قال ابن
الدين: **والدليل على أنه ثابت أنهم لا**
تأمنون منه أن ترد الزائد على ما يسري به
مع علمهم غلباً بأن ما يأخذ بزيده وا حصل
أن العادة معكسة^(٥)

وجوب تحري الحلال في الأجر:

٧ - المعلم الذي يعلم أن الأجر الذي يأخذه
من يعلمه بكسبه ولي انصبي سبب حرام من
مكس أو فطم أو غيرهما فلا يأخذ مما سبه
الضبي من ثلث الجبهة شيئاً، التيمم إلا أن
يكون يأخذ من غير تلك الجهات التحذر منه
من جناب السراخ فلا تأخذ به مثل أن يأخذ
بشيء من جبهة أحد أو جلدته أو غيرهما من
وجه مسور بالمعلم، فإن تعذرت جهة الحلال
فلا يأخذ شيئاً ويجوز من هذا جهة زانه من
باب أكثر أصول أساسه ما لا يلي إلا أن
يأخذونه من أربابه بالظلم بالفسادة والتقصير
وهو يأخذ على ظاهره حاله في زعمه
وهذا أخف في التحريم من الأول وإن كان
مكة حراماً^(٦)

(١) المستوفى من قوله

(٢) قوله من قوله

(٣) قوله من قوله

(٤) قوله من قوله

(٥) قوله من قوله

وینوت دنا.

وطريقه في شئ الإصحاب أن يعلم أن
لعنهم نفس من الله تعالى رحمه عارة فإن الله
ما أخذ له ما أعطى وكل شيء عنده بأجل
مسمى، فينبغي أن لا يمسي بئس
بخشعه وليس منكاه ولا عسى يتبين من
دوامه، وطريقه في نفى الاحتقار التذوق بما
أبدى الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿لَا تَرْكَبُوا
أَفْئُكُم بِمَا آتَاكُم بِسُلْطَانٍ﴾^(١١)، وقال تعالى:
﴿لَا تَتَّبِعُوا مَنَافِقَ بَيْنَ أَكْثَرِ النَّاسِ﴾^(١٢)، فربما كان
ذلك الذي يرد قوله ألقى الله تعالى وأظهر
قلبا وأظهر نية وتركى عملا^(١٣)، وينبغي أنه
إذا فعل فعلا صحيحا جازا في نفس الأمر
ولكن ظاهره أنه حرام، فهو مكروه أو مغلل
بالزور ونحو ذلك فينبغي له أن يخبر
أصحابه ومن يراه بفعل ذلك بحقيقة ذلك
الفعل ليتسماوا ولئلا يظنوا بظنهم أياصل
ولئلا يبرأوا عنه ويتبع الانشاع بعلمه^(١٤)
ومن هذا قول النبي ﷺ من رأى مع زوجة
هي صفيية، أو هذه تنبيه^(١٥).

(1) $\text{C}_2\text{H}_5\text{Br}$

1992, 1994, 1995, 1997

2000 年 1 月 1 日

[illegible]

(۱) - انت از این مخرج می آید و چون در جبهه طهری حرمها قرار

 $\frac{1}{2} \ln \frac{1}{2} = -0.3466$
$$A_2 = \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 1 \end{pmatrix}, \quad A_3 = \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 1 \end{pmatrix}$$

10

وتبغى له أن يشغل بالخاص إلى ورد
النسب بها وحث عليها والخلال الحميدة
والنسب المرحية التي تُرشد إليها من التزهد في
الدنيا والتقليل منها وعدم البلاء به وإنها
والدعاء والجود وبكريم الأحلاق والملازمة
لوجه من غير خروج إلى محد الخلاء،
واعلم والصبر وانتزعه عن دنياه الاكتساب
وملازمة النور والحشوع والسكينة والوقار
والقواصع والحضوع واجتناب النضج
والإكثار من الفزع وملازمة الآداب الشرعية
الظاهرة والخفية كالاستظيف بإزالة الأوساخ
وتنظيف الإبط وإزالة الروائح الكريهة
واجتناب الروائح المكروهة^(١٤)

ويُنْهَى اخذ من أحد والرءاء
والإمحاب واحتشار الناس وإن كانوا دونه
بذرات.

وطريقته في نفي الجسد أن يعلم أن الحكمة
الله تعالى قصت جعل هذا الفخل في هذا
الإنسان فلا يمتدح ولا يكره ما انتظته
الحكمة الإلهية، وطريقته في نفي الرباء أن
يعلم أن الخلق لا ينعونه ولا بصرونه حقيقة
فلا يتشغل بمرحاضهم فينبه نفسه ويضرب دية
ويجهدا عمدا ويرتكب سيئا فأنه إلى

(۱) اگرچه در این مورد، بعضی از محققان، مانند (۱۹۸۱) و (۱۹۸۲)، بر این باورند که این روش، برای مقایسه و ارزیابی، مناسب است، اما در این مقاله، ما از آن استفاده نمی‌کنیم.

تصرف العلم مع من يعلمهم:

٩ - قال ابن تيمية: ينبغي للمعلم أن يذهب
المعتمد على التدرج بالأدب السنية والشم
المرضية ورواية نفسه بالأدب والدقائق
الخشية وتعمود الصيانة في جميع أمور التكامل
والجنية، وأول ذلك أن يحرفه بأقواله
وأحواله المتكررات على الإخلاص والصدق
وحسن الثبات ومراقبة الله تعالى في جميع
المحادثات وأن يكون دائم على ذلك حتى
المفات، ويعرفه أن بذلك تفتح عنه أبواب
المعارف وينشرح صدره وتتفجر من قلبه
يتابع لحكم والطقف، ويشاركه في حاله
وسننه ويوفق للإجابة في قوله وفعله
وحكمه^(١)

وينبغي أن يرعاه في العلم ويذكره بفوائده
وفضائل العلماء وأنهم ورثة الأنبياء صلوات
الله وسلامه عليهم.

وينبغي أن يحسن عليه ويعتني بمصالحه
كانت له بمصالح نفسه وولده، وأن يصبر على
جفائه وسوء أدبه، ويمار به سوء أدب
وجنونه يعرض منه في بعض الأحيان فإن
الإنسان معرض للقلوب

وينبغي أن يحسن له ما يحب لنفسه من
الخير ويكره له ما يكرهه نفسه من الشر، ففي

الحديث: فلا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه
ما يحب لنفسه^(٢).

وينبغي ألا يدخر عن الطلبة من أنوع
المعلم شيئا يحتاجون إليه إذا كان الضابط
أعلا لذات ولا يفتي إليه شيئا لم يتأهل له
تلا نفسه عليه خالف، فلو سألته أن تعلم عن
ذلك لم يحسن ويعرفه أن ذلك يضره ولا
ينفعه وأنه لم يحسن ذلك شيئا من شدة
وطلا^(٣).

وينبغي أن يتفقدهم وسأل ممن غاب
منهم

١٠ - وينبغي أن يكون بأفلا رسة في
تفهمهم وتفرغ لفائدة إبي أذهانهم
حريص على هدايتهم ويضهم كل واحد
بحسب فهمه وحفظه فلا يعطيه ما لا يحتمل
ولا يتفكر به عما يحتمله بلا مشقة،
ويخاف كل واحد على ثلوه درجته
ويحسب فهمه وحمته فيكتفي بالإشارة لمن
يلهمها فهمها محققا، ويوضح العبارة لغيره
ويكررها لمن لا يحفظها إلا تكرر ويذكر
الأحكام موضحة بالأمانة من غير دليل لمن لا
يحفظه الدليل. فبأن جهل دليل بعضها

(١) صحت الأثر من أئمة من بعد أحمد
أقره الله في أجمع جاري ١٢٧١/١٢٧٢ وسنة ١٢٧٢
جاءت أسرار من ذلك
١٢: أنه مع ١٢٧١/١٢٧٢، وفي ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧

يكون بعض الطلبة لم تظهر له المسألة ويريد أن يبحث فيها حتى تسمين له، أو عنده سؤال وارد يريد أن يلقيه حتى يزيل ما عنده فبستك إذ ذاك فيمتعه من المقصود.

وينبغي أن لا يستك أحدا إلا إذا خرج عن المقصود أو كان سؤاله وبحته مما لا ينبغي فيسكت العالم برفق ويرشده إلى ما هو أولى له حق من السكوت أو الكلام، فكيف يقوم على الطلبة شخص سيما إذا كان من العوام النافرين من العلم فيؤذيهم بزيادة لسانه وزجره بعنف فيكون ذلك سببا إلى تفور العامة أكثر سيما ومن شأنهم التفور في انقبال من العلم، لأنه حساكن عليهم، والقوس في الغالب تنفر من الحكم عليها، فإذا رأى لعمام ذلك العمل المذموم يفعل مع الطلبة أمسكت العامة عن السؤال مما يضررون إليه في أمر دينهم فيكون ذلك كنما للعلم واختصاصا به وشأن العالم سعة الصدر ودر أوسع من أن يضيق عن سؤال العامة وجفاء بعضهم عليه إذ أنه محل الكمال والفضائل وقد علم ما في سعة الخلق من البناء في الكتاب والسنن ومناقب العلماء ما لا يأخذهم حصص^(١)، قال تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمُوا مِنَ اللَّهِ لَيْتَ لَهُمْ وَكُنْتُمْ أَفْغَىٰ﴾

ذكره له وبين الدليل الضعيف، لئلا يذتر به فيقول: استدلوا بكذا وهو ضعيف لكذا، وبين الدليل المشتم ليعتمد^(٢).

وينبغي أن يطالب الطلبة بإعادة محفوظاتهم ويسألهم عما ذكره لهم، فمن وجد جافزا أكرمه وأثنى عليه وأشاع ذلك ما لم يخف فساد حاله بإعجاب ونحوه، ومن وجد مضرا عنه إلا أن يخاف تنفيره ويمد له حتى يحفظه حشفا راسخا، وينصفهم في البحث فيعترف بشأته يقولها بعضهم وإن كان صغيرا ولا يحسد أحدا منهم لكثرة تحصيله، فالحمد حرام للأجانب وهذا أشد فإنه بمنزلة الولد، وفضيله يعود إلى معلمه منها نصيب واقرضه مربي له في تعليمه وتخريجه في الآخرة الثواب الخزيل وفي الدنيا الدعاء المستمر والثناء الجميل، ويتحرى تفهيم القروس بأيسر الطرق ويكره ما يشكل من معانيه والفاظه إلا إذا وثق بأن جميع الحاضرين يفهمونه بدون ذلك^(٣).

١١- وينبغي للمعلم أن لا يفعل شيئا يستك به الطلبة، لأن في إسكات الطلبة وعدم الاستماع لأستأنهم إفسادا للعلم لأنه قد

(١) المسحوق للثوري ٣١/١، ويقر نذكره لسماع والشمس

من ٥٢

(٢) المسحوق للثوري ٢٢/١، ويقر نذكره لسماع والشمس

من ٥٤

(٣) للاطلاع لاسم الحاج ١٠٧/٢

أَتَقْلَمُ، لَأَتَسَوِّبَ مِنْ حُرُوكِكَ ١١٤.

١٢ - وينبغي له أن لا يترك المدرس بعوارض تعرض له من جنازة أو غيرها إن كان يأخذ على المدرس معلوماً، فحينئذ يدرس إذا ذلك واجب عليه، وحضور الجنازة مندوب إليه، وفعل الواجب يتعين حينئذ إقامة الدعوة به، ولا شيء أكد ولا أوجب من تخصيص الدفعة، إذ تخليصها هو المقصود ثم بعد ذلك يقرر في التوجيهات والمندوبات فلو حصر الجنازة وأبطل المدرس لأجدها تعين عليه أن يستقل من المعلوم ما يخص ذلك، بل لو كان المدرس ليس له معلوم معين على العالم بالمدرس إليه، إذ أنه شخص لله تعالى، وكذلك لا يترك المدرس لأجل مريض يعود أو ما أشبهه من التعزية والتهنئة المشروعة لأن هذا كله مندوب وإلقاء العلم متعين إن كان يأخذ عليه معلوماً، وقد يتعين عليه وإن لم يكن له معلوم ١١٥.

١٣ - ومعلم الصبيان ينبغي له أن يتولى تعليم الجميع بنفسه إن أمكنه ذلك، فإن لم يتمكن وتعدر عليه فليأمر بعضهم أن يقرئ بعضه وذلك بمحضته وبين يديه ولا يخلي نظره عنهم لأنه إذا غفل قد تقع منه وقاص حجة سم تكن له في باب لأن عقولهم لم تنم، ومن

نيس له عقل إذا غفل، عنه وثنا ما فعله أمره وتلف حاله غير الغائب، وينبغي له إذا وكن بعضهم ببعض أن لا يحمل صبياناً معروفاً للشخصين واحد منهم من يلدن الصبيان في كل وقت على العرفاء، مرة بعلمي صبيان هذا الله وصيان هذا لهذا لأنه إذا كن لواحد صبياناً معلومون فقد تشا بينهم مفاسد بسبب الفود لا يشعر بها، فإذا فعل ما تقدم ذكره سلم من هذا الأمر، وفعل هو في نفسه مثل ذلك فأخذه صبيانهم تارة ويضع لهم آخرين فإن كان الصبيان كلهم صديراً فلا بد من ماضرة ذلك كنه بنفسه، فإن عجز عنه فليأخذ من يستنيبه من لحاظ المتأولين شرعاً بأجرة أو غيرها ١١٦.

١٤ - ويسمي أن يعلمهم أدب الدين كما يعلمهم القرآن فمن ذلك أنه إذا سمع الأذن أنوعه أن يتركها كل ما هم فيه من قراءة وكتابة وغيرهما إذا ذلك - فيعلمهم بسنة في حكاية التؤدة، ولدعاء بعد الأذان لأنهم وللمسئبين، لأن دعاءهم مرجو الإجابة - بها، وفي هذا الوقت الشريفة، ثم يعلمهم حكم الأميرة شتاً شتياً، وكذلك الوضوء والرخصة، والسبلة وبإيعاد، ويأخذ لهم في

(١١) - من بيان علاج ١١٤، ١١٥، ١١٦.

(١١٦) - من بيان علاج ١١٤، ١١٥، ١١٦.

(١١٧) - من بيان علاج ١١٤، ١١٥، ١١٦.

عرضه وعرضهم وإلى زوال حرمة عتدهم
إذ أن من شأن المؤدب أن تكون حرمة قائمة
على الصبيان، وبذلك مضت عادة الناس
الذين يقتدى بهم فليفتد بهديهم^(١).

ويجب عليه أن يعدل بينهم في محل
التعليم وفي التعليم وفي صفة جلوسهم
عتده، ولا يجوز له تفضيل بعض على بعض
في شيء من ذلك.

ويجوز له ترك تعليمهم في نحو الجمع
والأعياد فلا تنام أنفسهم بدوام التعليم^(٢).

وأول من شرع التحفيظ عن الأولاد في
التعليم عمر بن الخطاب ثم فامر المعلم
بالجلوس بعد صلاة الصبح إلى الضحى
العالي ومن صلاة الظهر إلى صلاة العصر
ويستريحون بقية النهار ثم شرع لهم
الاستراحة يومي الخميس والجمعة ودعا
بأخير لمن فعل ذلك^(٣).

١٦ - وينبغي أن يكون الصبيان عتده بمنزلة
واحدة فلا يفضل بعضهم على بعض، فإن
الفقر وابن صاحب الدنيا على حد واحد في
التربية والتعليم وكذلك من أعطاه ومن منعه،
إذ بهذا يتبين صدق حاله فيما هو بصدده.
فإن كان يعلم من أعطاه أكثر من لم يعطه
فذلك دليل على كذبه في نيته. بل يجب أن
يكون من لم يعطه أرجى عنده من يعطيه.

ذلك قليلاً قليلاً ولو مسألة واحدة في كل يوم
أو يومين، وليحذر أن يتركهم يشتغلون بعد
الأذان بغير أسباب الصلاة، بل يتركون كل ما
هم فيه يشتغلون بذلك حتى يصلوا في
جماعة^(٤).

وينبغي أن يكون وقت القراءة والتعليم
معلوماً حتى يضبط أخاك ولا يختل النظام،
ومن تخلص عن ذلك الوقت منهم لسبب
ضرورة شرعية قابله بما يليق به، فرب صبي
يكفيه عيوة وجهه عليه، وآخر لا يرتفع إلا
بالكلام الغليظ والتهديد، وآخر لا يتزجر إلا
بالضرب والإمالة كل على قدر حاله^(٥).

١٥ - وينبغي له أن لا يستغني أحداً من
الصبيان فيما يحتاج إليه إلا أن يستأذن أباه في
ذلك، ويأذن له عن طيب نفس منه، ولا
يستغني البيم منهم في حاجة بكل حال،
وليحذر أن يرسل إلى بينه أحداً من الصبيان
البالغين أو المراهقين فإن ذلك أربعة إلى
وقوع ما لا ينبغي أو إلى سوء الظن بأهله،
ولأن فيه خلوة الأجنبية بالمرأة الأجنبية وهو
محرم، فإن سلموا من ذلك فلا يخلو من
الوثيقة في أمرهم^(٦).

وينبغي له أن لا يضحك مع الصبيان ولا
يسامطهم فلا يغضي ذلك إلى الوقوع في

(١) المدخل لابن خلدون: ٢٠٦، ٢٠٧.

(٢) المدخل لابن خلدون: ٢٠٧.

(٣) المدخل لابن خلدون: ٢٠٨.

(٤) المدخل لابن خلدون: ٢٠٧.

(٥) المحرر الدرامي: ١٦٥.

(٦) الشرائع الدامي: ٣٥٠.

لقوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَمَا عَمِلْتُمْ مِنْ شَيْءٍ يَجْزِي اللَّهُ الشَّارِعَ الْكَلِيمَ، ثُمَّ يَمُنُّ بِمَا عَمِلْتُمْ اللَّهُ فَكَوْنُوا مِنْ أَتَائِكُمْ عَلَىٰكُمْ وَأَذْرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ (١٦).

ولا روي أبو نعيم الحافظ في مسنده أنه سأل رسول الله ﷺ عن الصيد بالقوس والكلب الممنوع، والكلب غير المعلم فقال له رسول الله ﷺ: «ما صلت بلسانك فاذا ذكر اسم الله ثم كل، وما صلت بكلبك المعلم فاذا ذكر اسم الله ثم كل، وما صلت بكلبك الذي ليس بمعلم فاذا ذكرت ذكاه فكل» (١٧).

ولأن الناس كانوا يمارسون الصيد في عهد رسول الله ﷺ وهبوه أصحابه وتابعيه من غير مكبر

ولأن الصيد نوع اكتساب وانتفع به هو مخلوق لذلك (١٨)
وأما ما يشترط في الجوارح المملعة فينظر تفصيله في (مصطلح صيد ف ٣٨ وما بعدها)

لأن من ثم يعطه لحض تعليمه لله تعالى بخلاف من أعطاه فإنه قد يكون مشوباً بدسيسة لا تعلم أسلامة فيه معها، وأسلامة أولى ما يفتقر المرء فيفتنهما العاقل (١٩)
(ر: تعلم وتعليم ف ٩، وطلب المعلم ف ١٤ - ١٥).

ضمان المعلم:

١٧ - انتقل انقضاء علمه إلى الامام لو ضرب الصبي الذي يقوم بتعليمه ضرباً غير معتاد فصارت فوائده يضمن لجأوزته الحد الشرعي.

أما لو كان انضرب معتاداً فلا يضمن وذلك عند المالكية والحنابلة وكذلك عند الحنفية إذا كان ياذن لربه ولا فيضمن، ويضمن عند الشافعية لأنه قد يستغني عن الضرب بالثبوت والزرع تضمنته (٢٠).

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح: (تأديب ف ١١، وتعلم وتعليم ف ١٣ - ١٤)

الاصطياد بالمعلم من الجوارح:

١٨ - الاصطياد بالمعلم من الجوارح مشروع (٢١)

(١٦) سورة المائدة: ٢

(١٧) حديث أبي نعيم الحافظ أنه سأل رسول الله ﷺ عن الصيد بالقوس

الفرقة بحدري الشيخ ليلاني ١/ ١١٦، وشرح

(١٨) كتاب شرح الهداية ١/ ٢٧٢، وبين حقيقته ١/ ١٩، وبيان استحبابه ١/ ٥٧، وحاشية الشارح ١/ ١٠٣، والشفا ١/ ١١٣، ودراسة الشافعي ١/ ١١٦، والمبسوط ١/ ١٢٢، وشرح مشي أبووي ١/ ١٢، والمبسوط ١/ ١٢٢، والإمام ١/ ١٢٢.

(١٩) انتقل لابن الحاج ١/ ٢٧٨، وغرر شراكة كذا في

(٢٠) حاشية ابن عابد بن ١/ ٣٧٢، والذوق ١/ ٢٠٩، وجوامع

الأكسب ١/ ٢٩٩، وسنن فضال ١/ ١٩٩، وسنن

(٢١) بين المشتق ١/ ٢٠ - ٢١، وحاشية ابن عابد بن ١/ ٢٩٨، والطوائف العقبية ١/ ١٧٨، وحاشية الشارح ١/ ١٠١، وسنن فضال ١/ ٢٧٨، كتاب النجاش ١/ ١٢٠.

مِيعَارٌ

انظر: مقادير

مُغَالَاةٌ

التعريض:

١- المغالاة في اللغة: المبالغة في الشيء،
ومجاوزة الحد فيه. يقال: خالني بالشيء.
اشتراه بثمان غل، وسأل غاليات صدق
المرأة أي أغلبته، ومن قول عمر بن عبد
الرحمن: لا تغالوا في صدقات النساء^(١)، ونص
الفراء: الارتضاع ومجاوزة الشكر في كل
شيء^(٢).

ولا يخرج المعنى في الاصطلاح عن المعنى
المعقوب^(٣).

الألفاظ ذات الصلة:

الرخص:

٢- الرخص في اللغة: ضد الغلاء، من
رخص الشيء رخصاً فهو رخيص من باب
قرب: يقال: أرخص الله السعر، وتحملى

مَغَابَةِ

انظر: غيب

(١) الزمخشري: لا تغالوا في صدقات النساء
السنة هـ: ١١٧٠/١١٧٠ وأما ١١٧٧/١١٧٧، فالحفظ
للمعجم والمعجم الحاشي.

(٢) - في العرب: الرخص: السعر، ونزول القاموس، والمعجم
للمعجم، والمعجم الحاشي.

(٣) - حديثه في المعجم الحاشي: ١١٧٠/١١٧٠، والمعجم
١١٧٠/١١٧٠، والمعجم الحاشي: ١١٧٠/١١٧٠.



﴿وَمَا تَنْتَهِ عَنْ عِدَّتِهِنَّ فَنُفَارُكُمْ فَلَا تَأْخُذُوا بِمَنْهَ
مَنْتَهِ﴾^(١) فقال عمر بن الخطاب: كل أحد أفقه من
عمر، مرتين أو ثلاثاً، ثم رجع إلى المنكر فقال
للناس: إني كنت نهيتكم أن تفعلوا في
صدائق النساء ألا تفعلوا وجب في ذلك ما بدا
لكم^(٢)

ومع ذلك حذرنا من ترك المالكية بكرامة
المخالاة في المهور، بمعنى ما خرجت بها عن
عادة أهلها^(٣).

وهذا جمهور الفقهاء إلى أنه يسن
تخفيف الصداق وعدم المخالاة في المهور^(٤)،
لقوله ﷺ: «إن من بين المرأة يسير
خطبتها، ويسير صداقها، ويسير
رحمتها»^(٥).

ولما روي ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ
قال: «خير من أسير من صداق»^(٦).

بالهزمة وبالفصحى. وارتضت النبي
أشهره وخبصاً^(٧).

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا النقط عن
لعن اللغوي.
والصلة بين المخالاة والرخص هي الضاد

الأحكام المتعلقة بالمخالاة:

تتعلق بالمخالاة أحكام منها:

المخالاة في المهر:

٣ - ذهب الفقهاء إلى أنه ليس بلمهر حد
أعلى مقدار^(٨)، فحينما أراد عمر بن الخطاب
المهور، نهى أن يزداد في الصداق حلو، وبمعناه
درهم، ويخطب الناس فيه فقال: «ألا لا تقولوا
في صداق النساء، فإنه لا يلغني عن
أحد سابق أكثر من شيء، ساقه رسول الله
ﷺ، أو سبق له إلا جعلت فضل ذلك في
بيت المال، ثم نزل فعد، ورضاه امرأته من
قريش، فخالته، يا أمير المؤمنين: ككتاب الله
أحق أن ينسج أو قولك؟ قال: بل كتاب الله،
فما ذلك؟ قلت: نهيت الناس أن يقولوا
في صداق النساء، والله تعالى يقول في كتابه

(١) سورة خبار: ٢٠.

(٢) لم يصر به إلا لا تعالوا في صداق النساء،
أمره بيبه (٢٣٢/٧) وألفه بالاعتقاد.

(٣) حاشية السنوني ٢/٢٠٩.

(٤) دروسه فقهية ٢/٢٠٩، وكذا في فتاوى ١٢٨/٢٥ - ١٢٩،
وحاشية السنوني ٢/٢٠٩.

(٥) حديث الثوريين ١/٢٠٩.

(٦) أخرجه أحمد (١٧/٢٠٩) والترمذي (١٢٨/٢٥) من حديث
ابن أبي شيبة (١٢٨/٢٥) وصححه الألباني (١٢٨/٢٥).

(٧) حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٨) رواه النووي في الكبير (١٢٨/٢٠٩)، وأورد الحافظ
في صحيحه (١٢٨/٢٠٩)، قال: «وهو المهر الذي
يسبق في أسبقه بغير الغني وهو غنيب وقد وثقه
شعيب بن الوليد، وفي الآخر وجوه من إحداهم من
مير والحمد، وقد وثقه شعيب بن

(٩) حاشية السنوني ٢/٢٠٩.

(١٠) دروسه فقهية ٢/٢٠٩، وفي حاشية الفتاوى ١٢٨/٢٥ - ١٢٩،
وحاشية السنوني ٢/٢٠٩.

أصحابنا والمراد بتحسينه بياضه ونقاؤه وسبوغه وكثافته، لا كونه نميباً، لحديث النهي عن المغلاة المتقدم.

وقال الفاضل حسين والجفوي: الثوب النسيل أفضل من الجديده، ودليله حديث عائشة رضي الله عنها قالت: نظر أبو بكر رضي الله عنه إلى ثوب كان يمرض فيه، فقال: اغسلوا هذا وزيّدوا عليه ثوبين وكفونوني فيها، قلت: إن هذا خلش، قال: الهي أحق بالجديد من الميت، وهذا كله يدل على رخص الكفن^(١).

المغلاة في العجاة:

٥- ينبغي أن يقتصد المسلم في طاعة الله، وأن يكون وسطاً بين الغلو والتفريط في عبادة الله، ولا يكلف نفسه بما لا يطيق، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إياكم والغلو في الدين»^(٢)، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لما بلغه خبر الثلاثة الذين قال أحدهم: إني لا أتزوج النساء، وقال الثاني: أصوم ولا أنظر، وقال الثالث: أؤوم ولا أأثم - خطب وقال: (ما بال أقوام يقولون

قضي هذين الحديثين دليل على أفضلية النكاح مع ثلة المهر، وأن تزواج بمهر قليل مندوب ومرغوب إليه، لأن المهر إذا كان قليلاً لم يستعصب النكاح من يريده، فيكثر الزواج المرغوب فيه، ويكثر عليه الفقراء. وبكسر النسب الذي هو أهم مطالب النكاح، بخلاف ما إذا كان المهر كثيراً، فإنه لا يتمكن منه إلا أرباب الأموال، فيكون الفقراء - الذين هم الأكثر في الغالب - غير مزوجين، فلا تحصل المكاثرة التي أرشد إليها النبي صلى الله عليه وسلم^(٣).

وقال الشافعي رضي الله عنه: والاقتصاد في الصداق أحب إلينا^(٤).

المغلاة في الكفن:

٤- اتفق الفقهاء على أنه نكراه المغلاة في الكفن، لما روى عني رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تغالوا في الكفن، فإنه يسب سلباً سريماً»^(٥).

قال ابن عابدين: المراد بالمغلاة في الكفن الزيادة على كفن النمل.

وقال الشوكاني: يستحب لمحبين الكفن، فإن

(١) حديثه ١٥٠٠٠/١، حديثه ٥٧٨/١، مطبوع في خاتمي، رواه النبي شرح الوفا ٧/٣، والتمهيد شرح الفها ١١٥/٥ - ١٢٧، واستنبطه وصبره ٢٤٦/١، ومجمع المصنف ٢٨/٢٥٠، وكتاب الصلاة ١٠٤/١ - ١٠٥/١.
(٢) حديثه ١٠٠٠/١، والتمهيد شرح الفها ١١٥/٥ - ١٢٧، رواه أحمد ١١٥/١، والتمهيد شرح الفها ١١٥/٥ - ١٢٧، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(١) جيل الأوطار ١/١٦٩، ط. دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
(٢) تبيين ٢٩٧/١، والأم ٥٨/٥.
(٣) حديث: ألا تغالوا في الكفن - ٤.
ورواه بيه في (١٠٣/٢) في سنن الكبرى، وهو: أي لا تغالوا في الكفن (٢٧٠/٢) فقط بلفظ.

مُفَاخَذَةٌ

التعريف

١ - المُفَاخَذَةُ فِي الْبُعَةِ مُقَاعِلَةٌ، يُقَالُ: فَاخَذَ الْمَرْأَةُ مُفَاخَذَةً: إِذَا جَلَسَ بَيْنَ نَحْوَيْهَا أَوْ فَوْقَهُمَا كَجُلُوسِ الْمُبَايَعِ^(١).

وَلَا يُخْرَجُ الْمَعْنَى الْأَصْطِلَاحِي عَنْ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ^(٢).

الأحكام المتعلقة بالمُفَاخَذَةِ:

مُفَاخَذَةُ الزَّوْجَةِ وَغَيْرِهَا:

٢ - نَحِبُ السَّقْعَاءَ إِلَى أَنْ مُفَاخَذَةُ الرَّحْلِ رُوجَةٌ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ أَوْ الْحَيْضِ وَالنِّسَاءِ حَلَالٌ بِحَائِلٍ أَوْ بِغَيْرِ حَائِلٍ أَمَّا مُفَاخَذَةُ غَيْرِ الزَّوْجَةِ مِنَ الْمَرْأَةِ الْأَجْنِبِيَّةِ وَنَحْوِهَا فَحَرَامٌ.

وَيَنْظُرُ تَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي مُصْطَلَحِ (أَجْنِبِيَّةٍ) ف ١٦ وَمَا يَهْدِيهَا، فَخَذَ ف ٣.

كَذَا وَكَذَا، إِنِّي أَصْلِي وَأَنَامُ. وَأَحْرَمُ وَأَنْفَطِرُ، وَأَنْزُوجُ النَّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سِتْرِي فَلْيَسِرْ مِنِّي^(٣).

وَعَنْ هَانِثَةَ بِنْتِ أَبِي هَالٍ النَّسَبِيِّ: دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ فَقَالَ: مَنْ هَذِهِ؟ قَالَتْ: ثَلَاثَةٌ تَذَكَّرُ مِنْ مِثْلَاتِنَا، قَالَ: مَهْ عَلَيْكُمْ بِمَا نَطِيقُونَ، فَوَاللَّهِ لَا يَمَلُّ أَنَّهُ حَتَّى تَحْمِلُوا، وَكَانَ أَحَبَّ إِلَيْنِ إِلَيْهِ مَا دَامَ صَاحِبُهُ عَلَيْهِ^(٤)، فَالْأَنْفُسُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ لَا يَجْهَدَ نَفْسَهُ بِالْإِطَاعَةِ وَكَثْرَةِ الْعَمَلِ، وَلَنْ لَا يَفْلُو فِي الدِّينِ قَائِمُهُ إِذَا فَعَلَ هَذَا مَلًّا، ثُمَّ تَرَكَ، وَكَوْنُهُ يَبْقَى عَلَى الْعَمَلِ وَلَوْ قَلِيلاً مُسْتَمِرًّا عَلَيْهِ أَفْضَلُ^(٥).

مَفْرُورٌ

انظر: عَرُودٌ

مُفْلَصَمَةٌ

انظر: ذَبَانَجٌ

(١) حديث: «مَا يَأْكُلُ نَوَامٌ يَتَوَلَّوْهُ كَذَا وَكَذَا» أخرجه مسلم (٢١/٩٠).

(٢) حديث: «مَهْ عَلَيْكُمْ مَا تَطِيقُونَ».

(٣) أخرجه البخاري وأبو داود (٥٠٠١).

(٤) بأسر الضَّالِّحَةِ لِلشُّوْرِيِّ (١٦٥)، ١٦٤، وفتح ساري.

(٥) ١٠٠، وجميع حُرَاثَةِ الْأَرْوَاحِ، وَيَشْرَحُهُ حَمْدٌ ٢١١، ٢١٢.

(١) الصَّاحِبُ الشَّرْعِيُّ وَالشَّرْعُ لِلشُّوْرِيِّ (١٧٢) مِنْ عِلَلِهِ ٢١٣/٥، مَرَادُ، حَلِيلٌ ١٦٦/٣، ١٦٧، ١٦٨.

المُفَاحِظَةُ فِي الْحَجِّ:

وذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجب
الانكسار بالمباشرة فيما دون الفرج، من
مُفَاحِظَةٍ وغيره، في نهار رمضان إذا أنزل،
لأنه أنظر بغير جماع.
وقال المالكية: يجب الكفارة في رمضان
على من أنظر بإخراج منى بمباشرة أو
غيرها^(١).

حكم المُفَاحِظَةِ بالنسبة للمصاهرة:

٥ - نص الشافعية على أثر المُفَاحِظَةِ في
المصاهرة، فقال النووي: في لبث المصاهرة
بالمُفَاحِظَةِ وتحريم الرَبِيبَةِ قولان:
أحدهما: نعم، وهو الأظهر عند البقوي
والروياتي.

والثاني: لا، وهو الأظهر عند ابن أبي
هريرة وابن القطان وغيرهم، قال:
والقولان ليسا إذا جرى ذلك بشهوة،
فأما بغير شهوة فلا أثر له على المذهب، وبه
نطح الجمهور^(٢).

أثر المُفَاحِظَةِ في حد الزنا:

٦ - نص الشافعية على أنه لا حد بمُفَاحِظَةٍ

٣ - نص الشافعية على أنه تحرم المُفَاحِظَةُ في
الحج بشروط هي: أن يكون الشخص عامداً،
عالمًا بالحكم، وأن تكون المُفَاحِظَةُ بشهوة وبلا
حائل، ولو كان بعد التحلل الأول أنزل أو
لم ينزل.

وأما المرجب لأن كانت المُفَاحِظَةُ قبل
التحلل الأول في الحج وقبل الخلق في العمرة
فتبطل العقوبة، ولا يفسد النسك بها مطلقاً وإن
أنزل، ومضى انتهى شرط من ذلك فلا حرمة
ولا نُدْبَةٌ^(١).

وأما جمهور الفقهاء فلم يتصوا
عنى المُفَاحِظَةِ إلا أنهم قالوا: يجب
على الحرَم أن يتجنب مقدمات الجماع
ودواعيه من التقبيل، واللمس بشهوة،
والبباشرة^(٢).

أثر المُفَاحِظَةِ في الصوم:

٤ - ذهب الفقهاء إلى أن للمُفَاحِظَةِ في نهار
رمضان تبعيل صوم الصائمين إن أنزل
وعليه القضاء، ولا تبطل الصوم إذا لم
ينزل.

(١) القلوبي وعصره ١/٢٠٦.

(٢) ابن عابد ١/٢٠٨، والفتاوى الهنلية ١/٢٤٤، والمطالع

١/٣٠١، وكشاف الشافعي ١/٢٤٤، ٢/٤٤٩، ٤/٤٤٩.

(١) ابن عديم ٢/١٠٠، والشرح الصغير ١/٢٠٧، وكشاف

الشافعي ١/٢٠٨، ومغني المحتاج ١/٢٤٣.

(٢) روضة المحتاج ١/٢١٣.

المصلون صلاة الجماعة، وهذه المفارقة قد تكون مستعنة، وقد تكون جائزاً، وقد تكون واجبة، وبين ذلك فيما يلي:

امتناع مفارقة المأموم صلاة الجماعة بدون عذر:

٤- ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة والشافعية في القديم إلى أنه لا يجوز أن يفارق المقتدي إمامه بدون عذر فلا ينتقل من في جماعة إلى الانفراد، لأن المأمومية تلزم بالشروع، وإن لم يجب ابتداءً كما يقول المالكية^(١)، يقول النبي ﷺ: «إِذَا جُمِعَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ، فَلَا تَخْلُفُوا عَلَيْهِ»^(٢)، ولأنه ترك متابعة إمامه وانتقل من الأعلى للأسفل بغير عذر أشبه ما لو نقلها إلى النقل^(٣).

وإذا انتقل المأموم من الجماعة إلى الانفراد بدون عذر بطلت صلاته عند الحنفية والمالكية وفي أصح الروايتين عند الحنابلة وفي القول القديم للشافعية، لأنه من ترك

مشاركة أي صاحبه على تركه، وتركه الرجل: فارقه ثم استعير للإسقاط في المعاني لفعل: ترك صفه إذا أسقطه، وترك ركعة من الصلاة: إذا لم يأت بها^(٤).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي^(٥).

وعلى هذا فالمشاركة أعم من المفارقة.

ب- المُجاوِز:

٣- المُجاوِز في اللغة: يقال جاوزت الوضع جوازاً ومجاوِزاً بمعنى جُزئته، وجاوزت الشيء إلى غيره ومجاوِزته بمعنىته، ومجاوِزت من المساء: حقوت عنه^(٦).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي^(٧).

والمجاوِز أعم من المفارقة

الأحكام المتعلقة بالمفارقة:

نتعلق بالمفارقة أحكاماً منها:

أولاً: المفارقة في العبادات:

للمفارقة في صلاة الجماعة.

المراد بالمفارقة في صلاة الجماعة ترك أحد

(١) لسان العرب، والمصباح الكبير، ومغنى المصباح، والمصباح للرويه.

(٢) حاشية ابن عابدين ٤/٤٦٩، وحقارة الطالبين ٢/١٠٦.

(٣) لسان العرب والمصباح الكبير ومغنى المصباح.

(٤) انتهى ٣/٢٩٦.

(١) القواعد ١/٢٢٢، والشرح الصغير ١/٤٤٩، ٤٥٠. ومغنى المصباح ١/٢٥٩، وكتاب المقادير ١/٣٢١، وشرح منتهى الإرادات ١/١٧١.

(٢) حديث: «إِذَا جُمِعَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ، فَلَا تَخْلُفُوا عَلَيْهِ» أخرجه البخاري (التع البيهقي ٢/٦٠٩) ومسلم (٣٠٩/١٩) من حديث أبي هريرة، واللفظ للبخاري.

(٣) كتاب المقادير ١/٣٢١.

المتابعة بغير عذر آتته مالم يتركها من غير نية
المقارنة ولأنه كما يقول الشافعية في التذم
للتزم القدوة في كل صلاته وإنه إنثال
العمل^(١)، وقد قال إنه تعالى: ﴿وَلَا تُبَيِّنُوا
أَمْرَكُمْ﴾^(٢)

والمذهب عند الشافعية والرواية الثانية عند
الحنابلة أن الصلاة صحيحة لكن مع التكرار
عند الكفاية - أي كراهة المقارنة - واستدل
الشافعية على صحة صلاة المأموم مع الملوقة
بأن صلاة الجماعة إما سنة على قول والعمد
لا تلزم بالشروع إلا في الحج والعمرة، وإما
فرض كسابة على الصحيح فكل ذلك إلا في
الجهاد وصلاة الجنائز والحج والعمرة، ولأن
انقضاء الأولى فارتدت النبي ﷺ في ذات
الرفاع^(٣)، وعلل الحنابلة الصحة - كما قال
ابن قدامة - بأن المنفرد لو نوى كبسوته
مأموماً لصح في رواية. فنية الانصراف أولى،
فإن المأموم قد يصير منفرداً بغير نية وهو
المسبوق إذا سلم إمامه، وفيه لا يصير مأموماً

بغير نية بحال^(٤)

جواز مقارفة المأموم صلاة الجماعة يعذر:
ذهب جمهور الفقهاء - المالكية والشافعية
والحنابلة - إلى أنه يجوز للمأموم أن يشارك
صلاة الجماعة وينوي الانصراف إذا كان ذلك
لعذر، ولم يجز الحنفية المقارنة معولاً ولو
يعذر

والمستدل القائلون بجواز المقارنة بما رواه
جامع ترمذ قال: كان معاذ بن جبل يصلي مع
النبي ﷺ العشاء ثم يرجع إلى قومه بني
سليمة فيصلبها بهم، وأن رسول الله ﷺ
آخر العشاء ذات ليلة فصلاهم معاذ معه ثم
رجع فلم يبق معه، فافتتح سورة البقرة فتلقى
رجل من خلقه فضلى وحده، فلما انصرف
قالوا: ناقضت يا فلان. فقال: ما ناقضت،
ولكني آمي رسول الله ﷺ فأخبره فقامي
أنني ﷺ فقال: يا رسول الله، إنك أخبرت
العلاء البارحة، وإن معاذاً صلاهما معك ثم
رجع قائماً فافتتح سورة البقرة فتعجب
نصليتي وحدي، وإنما نحن أهل نواضع
تعمل بأيدينا فأنفت رسول الله ﷺ إلى
معاذ فقال: أفأنت أنت يا معاذ؟ أفأنت أنت؟

(١) التاج ١/٢٢٢، وقترح الصغير ١/٤٥٠، ومغني المحتاج
٢/٢٤٩، والشمس ١/٢٣٣، والإحياء ٢/٣١
(٢) سورة محمد ٢٣
(٣) حديث: مشاركة الصلابة في صلاة النبي ﷺ
أخرجه جعفر بن أبيه جعفر بن ١/٢٤٩، ومسلم ١/٥٧٥ -
(٤) ٢٥٩

(١) مسر التاج ١/٢٥٩، والشمس ١/٢٣٣، وروضة الطالبين
٢/٢٤٩

إنشاء الصلاة^(١)

وذلك الحنابلة من أحرم ما يؤمنهم نوى
الانفراد لعذر يبيع ترك الجماعة كتطويل الإمام
وكمعرض وكفنية نعاس أو غنة شيء بضد
صلاته كمدافعة أحد الأخبيين أو خوف على
أهل أو مال أو خوف فوت رقعة أو خروج من
الصف مغلوبا لشدة زحام ونم يجد من يقف
معه ونحو ذلك من الأعذار صبح الفرداء فيتم
صلاته منفردا خليت جابر رضى الله تعالى عنه
عنه في قصة معاذ رضى الله تعالى عنه، قالوا
ومحل إباحة المفارقة لعذر إن استفاد من
فارق لمدارك شيء بخشى فواته أو غلبة
نعاس أو خوف ضرر ونحوه بمفارقة إمامه
تعجيل لحوقه قبل فراغ إمامه من صلاته
ليحصن مقصوده من المفارقة فإن كان الإمام
يعجل ولا يتعبر بالفرداء عنه بنوح تعجيل لم
يجز له الانفراد لعدم الفائدة فيه، وأما من
عذره الخروج من الصف فله المفارقة مطلقا
لأن عذره صرف الفساد بالنفذية وذلك لا
يبدرك بالسرعة، وفصل الحنابلة فيما إذا
نوى المأموم المفارقة فقالوا وإذا فارق المأموم
الإمام لعذر مما تقدم في قيام قبل قراءة الإمام
الفاتحة قرأ المأموم لنفسه لصير ورثه منفرد

اقرأ بسم ربك الأعلى، والسماء
والطارق. والسماء ذات البروج، والشمس
وضحاها، والنيل إذا يغشى ونحوها^(٢).
ولم يأمر النبي ﷺ الرجل بالإعادة ولا
أنكر عليه فعله^(٣). غير أنهم اختلفوا في
الأعذار التي تحوز معها المفارقة، فمن الأعذار
التي تميز مفارقة الإمام تطويل الإمام في
الصلاة طولا لا يصبر معه المأموم لتضعف أو
تغل فلي هذه الحالة يجوز للمأموم أن يفارق
الإمام وينوي الانفراد ويتم صلاته منفردا لما
سبق في قصة معاذ رضى الله تعالى عنه.

وهذا العذر متفق عليه بين المالكية والحنابلة
وفي التصحيح عند الشافعية^(٤).

وإذا كانت الشافعية من الأعذار التي يجوز
للمأموم أن يفارق إمامه في الصلاة أن يترك
الإمام سنة مقصودة كالشهاد الأول أو
القولوت فله تركه نهائيًا بذلك السنة

واعتبر إمام الحرمين أن الأعذار التي يجوز
معه ترك الجماعة ابتداء تحوز معها المفارقة

(١) حديث عامر بن كنانة معاذ بن جبل، يصححه الشيخ في صحيحه ١
أخرجه سنن أبي داود (١٧٧: ١٧٨) وأما في الصحيحين.

(٢) المتن (٢٣٣: ٢٣٤) وسنن لمصاح (٧٠٩: ٧١٠) وكشف النفاق
(٢٩٠: ٢٩١) وطريق المعسر (١٥٠: ١٥١) وحزر الإكتيل

٨٢: ١

(٣) حزر الإكتيل (٥٢: ٥٣) وحزر المعراج (٢٩٩: ٣٠٠) والمجموع
(٩١٧: ٩١٨) وكشف النفاق (٣٢٠: ٣٢١)

(٤) المجموع (٤٤٧: ٤٤٨) وضع الضرر بهنن للحرع (١: ١٠١)

فَنَجَّيْتُ عَلَيْهِ وَأَتَمَّ صَلَاتَهُ وَيَتَوَيَّ الْمَأْمُومَ الَّذِي
أَتَمَّ بِالْآخِرِ مَفَارِقَةَ إِمَامِهِ لِلْعَدْرِ الْمُنَافِعِ لَهُ مِنْ
خَفَائِهِ بِهِ وَهُوَ التَّغْيِيرُ^(١).

وَقَالَ الْحَنْفِيَّةُ: وَالْمُسْتَلْدِي إِذَا ظَهَرَ لَهُ وَهُوَ
وَرَاءَ الْإِمَامِ أَنْ الْقِبْلَةَ غَيْرُ الْجِهَةِ الَّتِي يُصَلِّي
إِلَيْهَا الْإِمَامُ لَا يُمْكِنُ إِصْلَاحُ صَلَاتِهِ لِأَنَّهُ إِذَا
امْتَدَّارَ خَالَفَ إِمَامَهُ فِي الْجِهَةِ فَصَدَا وَهُوَ
يُفْسِدُ وَلَا كَانَ مَتَا صَلَاتِهِ إِلَى مَا هُوَ غَيْرِ
الْقِبْلَةِ عِنْدَهُ وَهُوَ مُفْسِدٌ أَيْضاً^(٢).

ب- تَلِيْسُ الْإِمَامِ بِمَا يَظُنُّ صَلَاتَهُ:

٧- نُوْرَى الْمَأْمُومُ فِي أَتْمَاءِ الصَّلَاةِ الْإِمَامَ
مُتَلَبِّساً بِمَا يَظُنُّ الصَّلَاةَ كَأَن رَأَى عَلَى ثَوْبِهِ أَوْ
بَدَنِهِ حِجَابَةً أَوْ غَيْرَ أَنْ الْإِمَامَ مُحَدَّثٌ وَجَنِبَ
فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمَأْمُومِ مَفَارِقَتُهُ وَتَمُّ صَلَاتِهِ
مُضَرَّةٌ بَأْيَا عَلَى مَا صُلِيَ مَعَ الْإِمَامِ، وَهَذَا
عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ فِي الْحَمَلَةِ.

قَالَ الْمَالِكِيَّةُ: إِنْ عَلِمَ الْمَأْمُومُ حَدَثَ إِمَامِهِ
فِي الصَّلَاةِ وَكَمْ يَسْتَمِرُّ مَعَهُ بَلْ فَارَقَهُ وَصَلَّى
لِنَفْسِهِ مُفَرِّداً أَوْ مُتَخَلِّفاً فَتَصَحَّ لِلْمَأْمُومِينَ.
وَمَعْقُومُهُ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ بِحَدَثِ إِمَامِهِ فِي الصَّلَاةِ
وَسْتَمَرَ مَعَهُ بَقِلَّتْ عَلَيْهِمْ
وَقَالُوا: لَوْ رَأَى الْمَأْمُومُ حِجَابَةً عَلَى إِمَامِهِ

قَبْلَ سُجُودِهِ فَرَضَ الْقِرَاءَةَ عَنْهُ بِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ،
وَإِنْ فَارَقَهُ بَعْدَ قِرَاءَةِ التَّسْلِيْمَةِ فَلَهُ الْكَرْعُ فِي
الْحَالِ لِأَنَّ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ قِرَاءَةٌ لِلْمَأْمُومِ، وَإِنْ
فَارَقَهُ فِي أَتْمَاءِ الْقِرَاءَةِ فَإِنَّهُ يَكْمُلُ مَا بَقِيَ مِنْ
الْقِرَاءَةِ.

وَإِنْ كَانَ فِي صَلَاتِهِ سُرٌّ كَظَهَرٍ وَعَصْرٌ، وَ
فِيهِ الْآخِرَتَيْنِ مِنْ انْتِشَاءٍ مَثَلًا وَبَارِقٍ الْإِمَامُ
لَعَذْرٌ بَعْدَ قِيَامِهِ وَحُضُنْ أَنْ إِمَامَهُ قَرَأَ اسْمَ بَقَرٍ، أَيْ
سَمَّ نَزْلَهُ الْمَقْرَأَةَ بِقَامَةِ لِسْطَيْنِ مَقَامَ الْيَتِيمِ، قَالَ
الْبُيْهَوِيُّ: الْإِحْتِيَاظُ بِالثَّمَرَةِ^(٣).

وَجُوبُ الْمَفَارِقَةِ:

مِنْ الْأَحْوَالِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا عَلَى الْمَأْمُومِ
مَفَارِقَةُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ مَا بَقِيَ:

أ- انْحِرَافُ الْإِمَامِ عَنِ الْقِبْلَةِ:

٩- ذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّهُ إِذَا انْحَرَفَ
الْإِمَامُ عَنِ الْقِبْلَةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمَأْمُومِ
مَفَارِقَتُهُ وَيُصَلِّي مُفَرِّداً^(٤).

وَلَوْ اجْتَنَبَ ثَنَانٌ فِي انْقِبَالِهِ وَانْخَفَ
اجْتِنَاهُمَا وَصَلَّى أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ وَتَغْيِيرُ
اجْتِنَاهُ أَحَدُهُمَا لَزِمَهُ الْانْحِرَافُ إِلَى الْجِهَةِ
الَّتِي تَغْيِيرُ اجْتِنَاهُ إِلَيْهَا لِأَنَّهُا نَزَجَتْ فِي ظَنِّهِ

(١) كِتَابُ الصَّلَاةِ (١) ٣٧٠، الْفَتْوَى ٢٧ ٢٢٢.

(٢) الْفَتْوَى الْمُبْتَدِئُ (١) ٣٥٤، وَسُفِي الْحَتَّاجُ (١) ١٧٧، وَكَشَّافُ.

مَقَامِ (١) ٣١١، ٣١٢.

(٣) مَفْهُومُ الْحَتَّاجِ (١) ١٧٧، وَكَشَّافُ الْمَشْرِعِ (١) ٣١١، ٣١٢.

وَبُيُوجُ مَبْهُوتِ الْإِزْمَاتِ (١) ١١٤.

(٤) حَاشِيَةُ بَنِ عَبْدِ اللَّهِ (١) ٢٩١.

منه حرقان يبطل الصلاة، ونخشوا نجسا لو
 تمنح الإمام قبل أن منه حرقان هل يجب على
 المأموم مفارقه أم لا ؟ فالذهب أنه لا يفارقه
 حملا على العذر، لأن الظاهر تحوز الإمام
 من المبطل والأصل بقاء العبادة، لكن قال
 لسبكي: إن ذلك قرينة على الإمام على
 خلاف ذلك، وجبت انفارقه، ولو لحق الإمام
 في الفاتحة خافض المعنى وجبت مفارقه،
 كما لو ترك واجباً، ولكن هل يفارقه في
 الحال أو حتى يركع بلواز أنه نحن صاحبها،
 وقد يذكر طبع الفاتحة؟ الأقرب الأول - أي
 انفارقه في الحال - لأنه لا تجوز منعه من
 فعل السهو كما قال الميركسي

وقال الخطيب الترميني بل الأقرب الثاني
 - أي لا يفارقه حتى يركع - لأن إمامه لو
 سجد قبل ركوعه لم يجب مفارقه في الحال
 ولا تنصح انفارقه وراءه، فلو كان لأنه
 محدث، قال الشافعي والأصحاب: حين
 شرب الخمر وغسل فاه وما تصابه وصلى
 قل أن يسكر صححت صلاته والافقهاء به،
 فلو سكر في أثناء الصلاة بطلت صلاته
 ويجب على المأموم مفارقه ويصلي متى

وأراه إياها فوراً واستخلف الإمام من حين
 ذلك فبطل صلاة الإمام دون المأمومين واختار
 ابن ناجي الطلاق للجميع، وقال الشافعي: إن
 استمر المأموم في هذه الحالة على التابعة لحظة
 أو لم يتو المفارقة بطلت صلاته بالاتفاق - أي
 اتفاق فقهاء الشافعية - لأنه صلى بعض
 صلاته خلف محدث مع علمه بذلك، ومن
 صرح ببطلان صلاته إن لم يتو المفارقة ولم
 يتابعه في الأفعال الشيخ أبو حامد والقاضي
 أبو الطيب في تعليقتهما والمعاملية وخلاف
 من كما الأصحاب، وسواء كان لإمام علة
 بحدوث نفسه أم لا، لأنه لا تقرب من المأموم
 في أخالين، وهذا هو المذهب وبه قطع
 الجمهور كما قال النووي

وقال الشافعية أيضاً: لو كان المأموم قارئاً
 وكان الإمام أمياً، أو كان الإمام قد شام إلى
 ركعة خامسة أو تم الإمام بمئات غير ذلك
 فإنه يجب على المأموم مفارقه ويستم صلاته
 منفرداً بآناً على ما صلى مع الإمام^(١)
 والأصح عند الشافعية أن التحنح إن ظهر

(١) الشرح مشهور ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، والموافق مع شرح الأصحاب
 ١٧٠، ١٧١، ومغني المحتاج ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، والمبسوط ٣١٦، ٣١٧،
 ٣١٨، وقد عدها، ومع العزيز بهنشر النسخ ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩

الجلوس له وقام لحزم رجوعه إذا لم يستتم قائما، فإن استتم قائما كره رجوعه، ويحرم رجوعه إن شَرَعَ في القراءة أما المأموم فالتحريم أن يفارق إمامه ويتم صلاته بنفسه ويسلم على قول، والمنصوص أن المأموم إذا سيج لإمامه قبل أن يعتدل فلم يرجع تشهد لنفسه ونجده^(١١).

وقال الحنابلة: لا يبطل صلاة الجماعة بقطع صف من صفوفه سواء كان وراء الإمام أو عن يمينه ولكن لو كان الصف الذي استطع من يسار الإمام وبعد بقدر مقام ثلاثة رجال قُتِلَ صلاة هذا الصف المنقطع وهذا ما لم نعو الطائفة المنقطعة مفارقة الإمام، فإن فوت مفارقتها صحت صلاتها^(١٢).

المفارقة في صلاة الجمعة:

٨ - أجاز الشافعية والحنابلة للمأموم أن يفارق الجماعة في الركعة الثانية من صلاة الجمعة.

جاء في منسب المحتاج: لا يجوز قطع الجماعة في الركعة الأولى من صلاة الجمعة، لأن الجماعة في الركعة الأولى منها شرط. وأما في الركعة الثانية فليست بشرط فيها

صلاته، فإن لم يفارقه وثابع معه بطلت صلاته^(١٣).

وقال ابن عثيل من الحنابلة: إن عجز الإمام عن إتمام الفاتحة في أثناء الصلاة صحت صلاة الأمي خلفه لمساواته له، أما الفارئ فإنه يفارق الإمام للعلل ويتم بنفسه لأنه لا يصح انتظام الفارئ بالأمي. ولكن قال الموفق: الصحيح أنه إذا لم يتقدم على قراءة الفاتحة فقد صلاته لأنه تدار على الصلاة بقراءتها فلم تصح صلاته لمصوم قوله لا صلاة من لم يقرأ بفاتحة الكتاب^(١٤)، وإن اختلف الإمام الذي عجز عن إتمام الفاتحة في أثناء الصلاة من يتم بهم صلاتهم وصلى معهم جاز^(١٥).

وقال الحنابلة: إذا قام الإمام لركعة زائدة ونجيه المأمومون فلم يرجع وجبت مفارقتها ومطلت صلاته لعدم ترك ما وجب عليه. ويسلم المأموم المفارق لإمامه بعد قيامه لركعة وتبنيه وإيائه الرجوع وذلك إذا أتم التشهد الأخير^(١٦).

أما إن ترك الإمام التشهد الأول مع

(١١) معني للفتح ١/١٩٥، ١٩٦، ونجود ٤/١٩٦.

(١٢) حديث ٢٠ صلاة لم يقرأ بفاتحة الكتاب.

أخرجه البخاري (الفتح ٢/١٢٧) وبسبب (١/١٩٥) من

حديث جماعة من الصحابة

(١٣) كشف نقباء ١/٣٩١.

(١٤) طائفة أولى شهر ١/٤١٣، ٤١٤.

(١٥) معاني أولى شهر ١/٥١٣، ٥١٤.

(١٦) معاني أولى شهر ١/٥١٣، ٥١٤.

المسافر محل إقامة ويحقق ذلك بمقارنته
ببوت المكان الذي يخرج منه وتوابع البيوت
أيضا

وذلك لما روي أنس رضي الله تعالى عنه
قال «صليت مع رسول الله ﷺ انظر
بالمدينة أربعة» وصليت معه العصر بذي
الحليفة ركعتين^(١١)، وروى عن علي بن أبي
له خارج إلى البصرة رأى خضا لعمامه فقال:
«ولا هذا أخض لفسلبنا ركعتين»^(١٢).

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (صلاة
المسافر) (٢٢).

المقارنة في صلاة الخوف:

١٠ - من صور صلاة الخوف أن الإمام يفرق
الجيش فرقتين، فرقة تجعل في مواجهة العدو،
ويصلي الإمام بالفرقة الثانية من الجيش فإذا
قام الإمام إلى الركعة الثانية في الثانية وإلى
الركعة الثالثة في الثالثة أو الرابعة فإرفقه
مأمومون ولا يتابعونه بل يتبعون الصلاة
لاتتبعهم ثم يذهبون إلى وجه العدو وتأتي
الفرقة الخارسة فيصلّي بهم الإمام ما بقي من

حالاتها ما في الكفاية من عدم الجواز، ولو
تعطلت الجماعة بخروجه وقتنا بأنها فرض
كفاية فيبقي كما قاله بعض المتأخرين عدم
الخروج منها، لأن فرض الكفاية إذا انحصر
في شخص معين عليه^(١٣).

وفي المجموع: إذا صلى المأموم ركعة من
صلاة الجمعة ثم غارق إمامه بمذرا أو غيره
وذلك لا يبطل صلاته بالمقارنة أنها جمعة كما
لواحد الإمام وهذا لا خلاف فيه^(١٤).

وقال الخليل: إن غارق المأموم بالجماعة
يعذر في الركعة الثانية من صلاة الجمعة وقد
ذكر الركعة الأولى مع الإمام فإنه يتمها
جمعة، لأن الجمعة تدرك بركعة، وقد ذكرها
مع الإمام، فإن غارق في الركعة الأولى من
الجمعة فكمزحوم فيها حتى يقوم ركعتان
فيتمها فلا ثم يصلي انظر^(١٥).

وقال المالكية: لا يجوز الانفراد في صلاة
الجمعة لأن الجماعة شرط فيها^(١٦).

شرط مقارنّة الشبان في قصر صلاة المسافر:

٩ - يجوز للمسافر قصر الصلاة الرباعية، لكن
يستترق للشرخص برخصة القصر أن يغارق

(١١) حديث أخر: «صليت مع النبي ﷺ انظر بذي
الحليفة» (١٢)

أخره عنه أبي (١٣) صحيح (١٤) وسام (١٥) (١٦)

والله أعلم (١٧) أخره عنه أبي (١٨) صحيح (١٩) وسام (٢٠)

(٢١) أخره عنه أبي (٢٢) صحيح (٢٣) وسام (٢٤)

(١١) صحيح (١٢) وسام (١٣)

(١٤) صحيح (١٥) وسام (١٦)

(١٧) صحيح (١٨) وسام (١٩)

(٢٠) صحيح (٢١) وسام (٢٢)

والرواية الثانية عن الإمام أحمد أن له أن
يفطر في ذلك اليوم وهو قول عسروين
لرحيل والشعبي وإسحاق وابن المنذر لما
روى حيد بن جبر قال: كنت مع أبي بصرة
الغفاري صاحب النبي ﷺ في مقبة من
النسطة في رمضان فرفع لم تقرب غداه
قال جعفر في حديثه فلم يجاوز البيوت حتى
دعا بالسفرة ثم قال: اقرب قلت: أليس
نوي البيوت؟ قال أبو بصرة: مرغ عن حنة
وصوتت حنة؟ قال جعفر في حديثه -
فأكل^{١١}، ولأن السفر معني لو وجد نبلا
واستمر في النهار لأباح الفطر فإذا وجد في
الثلاثه أباحه^{١٢}.

ثانياً: المقارنة في العقود:

أثر المقارنة في لزوم العقد:

لمقارنة المستقلين أثر في لزوم بعض
العقود ومن ذلك:
مقارنة للتابعين مجلس العقد:

١٢ - من أسباب لزوم بيع بعد استقائه
الإيجاب والقبول أحد أمرين: إما التخدير،
وهو أن يخبر أحد المتابعين صاحبه في

صلاته فإذا جلس لتشمه^{١٣}، أموا وأنوا
صلاتهم والإمام يتفرغهم ليسلم بهم.
وينظر تفصيل ذلك في مصطلح صلاة
الحرف ن ١٦.

شرط مقارنة البيان في فطر المسافر:

١١ - اتفق الفقهاء على أن المسافر الذي يريد
التفرغ برخصة الفطر في رمضان لا يجوز
له الفطر إلا بعد مقارنة عمران البلد الذي
يسافر منه.

كما اتفقوا على أنه لو سافر وشارك عمران
البلد قبل التفرغ جاز له الفطر في هذا اليوم.
ولكنهم اختلفوا فيما لو سافر وشارك
عمران البلد بعد التفرغ هل يجوز له الفطر في
ذلك اليوم أم لا؟

فذهب الغنصية والناكية وهو مذاهب
الشافعي المعروف من نسووه كما قال
النووي وهو رواية عن الإمام أحمد إلى أن
من سافر وشارك عمران بعد طلوع الفجر لا
يجوز له الفطر في ذلك اليوم، وهو قول
مكحول والزهري وسحبي الأنصاري
والأوزاعي. لأن اليوم عبدة لختلف بالحضر
والحضر فإذا اجتمعا عذب حكم خصم
ويخير نبي هذا اليوم مقبلاً فسرمد الصوم فلا
يغلبه بأشهره ونذلك لو جامع فيه فعميه
انقضاء والكفارة.

١١: أخرجه ابن جبر، كنت مع أبي بصرة الغفاري
أخرجه أبو داود (٢٩٩/٢٩٩) وأبو داود (٢٩٩/٢٩٩) وأبو داود (٢٩٩/٢٩٩) وأبو داود (٢٩٩/٢٩٩)
١٢: من أسباب لزوم بيع بعد استقائه
الإيجاب والقبول أحد أمرين: إما التخدير، وهو أن يخبر أحد المتابعين صاحبه في
١٣: أخرجه ابن جبر، كنت مع أبي بصرة الغفاري

مهما باختيار ما لم يفرقا وكانا جميعا أو
بحير أحدهما الآخر فباعا على ذلك فقد
وجب البيع، وإن فرقا بعد أن تباعا ولم
يتروك واحد منهما لمبيع فقد وجب البيع^(١٢)

حكم مُتَارِقَةِ الْخِيَارَيْنِ:

١٣ - اختلف الشافعية واختلابة في حكم
مُتَارِقَةِ الْخِيَارَيْنِ أو أحدهما مجلس انعقد
وسبب اختلافهما هو ما رواه عمرو بن
شعب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال
«البيعان باختيار ما لم يفرقا، إلا أن نكون
حشقة خيار، ولا يحل له أن يمارق صاحبه
خشية أن يستنبه»^(١٣).

فقد اشغبت المُتَارِقَةُ جازئة فكان واحد
من المتعاقدين، وغُلِّ الوارد في الحديث
محبوب على الإباحة لفسوية الطرفين

وما ذهب إليه الشافعية هو رواية عن
الإمام أحمد، قال ابن قدامة: ذكر القاضي أن
ظاهر كلام أحمد جواز مُتَارِقَةِ أَحَدِ الْخِيَارَيْنِ
لصاحبه ودليل هذه الرواية ما ورد عن ابن
عمر رضي الله تعالى عنهما أنه كان إذا

إمضاء العقد أو إبطاله. وإم مُتَارِقَةُ الْخِيَارَيْنِ
أو أحدهما مجلس انعقد، وكلاهما هنا في
المُتَارِقَةِ إذا لم يوجد التخيير، فمُتَارِقَةُ
الْخِيَارَيْنِ مجلس انعقد من أسباب لزوم
العقد، أما قبل المُتَارِقَةِ فإن عقد البيع يكون
جائزا ونسبت لكل واحد من الخيارات
في فسخ العقد ما دام في المجلس ولم يفرقا،
وهذا ما ذهب إليه الشافعية واختلابة، ويسمى
الخيار في فسخ العقد ما دام في المجلس:
خيار المجلس^(١٤)

قال ابن قدامة: منع البيع جائزا، ولكن من
التبايعين الخيار في فسخ البيع ما دام
مجتمعين لم يفرقا، وهو قول أكثر أهل
العلم، يروى ذلك عن عمر وابن عمر وابن
عبد بن أبي هريرة ونسب إليه
عنهم، ربه قال سعيد بن المسيب وشريح
والشعبي ومطاء وطاووس والزهري
والأوزاعي وابن أبي ذئب والشافعي وشعاع
وأبو عبيد وأبو ثور.

واستدل الشافعية واختلابة^(١٥) بما رواه ابن
عمر رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله
ﷺ أنه قال: «إذا بايع الرجلان فكل واحد

(١٢) حديث (١) صحيح لم يفرقا وقد تباعا...

أخرجه البخاري (١) صحيح (٢) صحيح (٣) صحيح (٤) صحيح

(١٥) حديث (١) صحيح (٢) صحيح (٣) صحيح (٤) صحيح

أخرجه البخاري (١) صحيح (٢) صحيح (٣) صحيح (٤) صحيح

(١٤) حديث (١) صحيح (٢) صحيح (٣) صحيح (٤) صحيح

(١٥) حديث (١) صحيح (٢) صحيح (٣) صحيح (٤) صحيح

صحيح (١) صحيح (٢) صحيح (٣) صحيح (٤) صحيح

(١٦) حديث (١) صحيح (٢) صحيح (٣) صحيح (٤) صحيح

اشترى شيئاً يمجبه فاروق صاحبه.

أما الرواية الثانية عن الإمام أحمد فقد قال ابن قدامة: ظاهر حديث عمرو بن شعيب تحريم مفارقة أحد السباعين لصاحبه خلسة من لسخ البيع، قال: وهذا ظاهر كلام أحمد في رواية الأثرم، فإنه ذكر له فعل ابن عمر، وحديث عمرو بن شعيب فقال: هذا الآن قول النبي ﷺ، وهذا اختصار أبي بكر، قال ابن قدامة: وهذه الرواية هي الأصح، لأن قول النبي ﷺ يقدم على فعل ابن عمر رضي الله تعالى عنهما، والظاهر أن ابن عمر لم يبلغه هذا ولو علمه لما خالفه^(١).

كيفية المفارقة التي يلزم بها البيع:

١٤ - المفارقة التي يلزم بها البيع هي المفارقة بالأبدان لا بالأتوال وتختلف المفارقة باختلاف مكان العقد ويعتبر في ذلك الم عرف، فما بعده الناس تفرقاً يلزم به العقد وما لا فلا لأن ما ليس له حد شرعاً ولا لغة يرجع فيه إلى عرف، فإن كانا في دار كبيرة فإلخروج من البيت إلى الصحن أو من الصحن إلى الصفة أو البيت، وإن كانا في سوق أو صحراء أو في بيت متفاحش السعة فإن يوتي

أحدهما الآخر ظهره ويشي قلباً.

قال الثرميني الخطيب: ولو لم يبعد من سماع خطابه، وقال اليهودي: ولو لم يبعد عنه بحيث لا يسمع كلامه في العادة خلافاً للإتباع.

وإن كانا في سفينة أو دار صغيرة أو مسجد صغير فيخرج أحدهما منه أو صعوده السطح ولا يحصل التفرق بإقامة ستر ولو بيناه جدار بينهما، لأن الجلوس باق^(٢).

وقيل لا تكون المفارقة إلا بأن يبعد عن صاحبه بحيث لو كلمه على العادة من غير رفع الصوت لم يسمع كلامه وهو ما ذهب إليه الاصطخري والبرازي والقاضي أبو الطيب من الشافعية، قال النووي، والمذهب الأول فيه قطع الجمهور (أي جمهور الشافعية) ونقله نسوي والرويات عن جميع الأصحاب سوى الاصطخري واستدل لذلك بما ورد عن ابن عمر فقد قال فافع: إكان ابن عمر إذا بايع رجلاً فأراد أن لا يرق له قام فعسى منه ثم رجع إليه^(٣).

ومثل الإمام أحمد عن تفرقة الأبدان فقال: إذا أخذ هذا كذا وهذا كذا فقد تفرقا.

(١) معي التلخيص ٤٥/٢، وشعر الإزهار ١٦٧، ١٦٨.

(٢) أن ابن عمر كان إذا بايع رجلاً فأراد أن لا يرق له قام...

المرسلة مسلم ١٦٤/٣١

(١١) معي التلخيص ٤٥/٢، وشعر الإزهار ١٦٧، ١٦٨.

الإدوات ١٦٤/٢

حين يفارقه، وإن أكرهما جميعاً على المفارقة
انقطع خيارهما، لأن كل واحد منهما ينقطع
خياره بفسقة الآخر له فأنشبه ما نوكره
صاحبه دونه^(١).

ومن صور الإكراه ما لو تفرقا مع فزع من
مخوف كسبيح أو ظالم خشية فيضاً منه أو
تضرراً مع إبطاء كمشرف بسيل أو نادر أو
نحدرهما أو تضرراً مع حمل لهما لأن محل
المكره والمجبأ كعدمه فيسمر خيارهما إلى أن
يتفرقا من مجلس زان فيه إكراه أو إبطاء^(٢).

وقال الشافعية لبعاً نقله النووي: لو هرب
أحد العاقدين ولم يتبعه الآخر فقد أطلق
الأكثرون أنه ينقطع خيارهما، وجزم به
القوراني والمولي وصاحبها أئمة السان
وغيرهم، وقال القوي والرافعي: إن لم يتبعه
الآخر مع التمكن بطل خيارهما، وإن لم
يتمكن ظل خيار الهارب دون الآخر، فإن
النوي والصحيح ما قدمناه عن الأكثرين،
لأنه يتمكن من التمسك بالقول ولأنه فارق
بخياره فأنشبه إذا مضى عمى العادة، فلو
هرب وتبعه الآخر بسوم خيار ما دام
متشاورين، فإن تباعد بحيث يعد فرفة ظل

قال النووي وحكى الشافعي أبو الطيب
والقوراني وجها أنه يكفي أن يولي فيه،
وقد له إرواء أني عن ظاهر النص لكنه
مؤول^(٣).

ولو فارق أحدهما مجلسه دون الآخر سم
بشفع خيار الآخر خلافاً لبعض المتأخرين،
وقال البهوتي: وإذا فارق أحدهما صاحبه لزوم
البيع سواء قصد بالمفارقة لزوم البيع أو قصد
حاجة أخرى لخديث ابن عمر السابق^(٤).

واختلف في الإكراه على المفارقة هل يبطل
به الخيار ويلزم البيع أم لا^(٥) قال ابن قدامة: إن
فارق أحدهما الآخر مكرهاً احتمل بطلان
الخيار لوجود غايته وهو التفرق، ولأنه لا
يعتبر رضا في مفارقة صاحبه له فكذلك في
مفارقه لصاحبه، وقال الشافعية والشافعي من
الحنابلة: لا ينقطع الخيار، لأنه حكم علق على
التفرق دم ثبت مع الإكراه، فعلى قول من لا
يرى انقطاع الخيار إن أكره أحدهما على فرفة
صاحبه انقطع خيار صاحبه كما لو هرب منه
وفارقه بغير رضا ويكون خياره لميكره
سهما في المجلس الذي يروى عنه فيه الإكراه

(١) الشافعية في شرح الهمم، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠،

اختيارهما^(١١).

فلسافعية والحنابلة في ذلك رايان الأول:

ثبوت الخيار قال النووي: أصبحهما ذبونه فعلى هذا ثبت خيار الولد وخيار نلأب ويكون لأب نائب الولد، فإن أزم البيع لنفسه وللولد أزم، وإن أزم نفسه بقي الخيار للولد فإذا نارق المجلس أزم العقد على الأصح من الوجهين عند الشافعية، قال الماوردي وهذا قول أبي إسحاق المروزي وهو المذهب

والرأي الثاني وهو الصحيح من المذهب عند الحنابلة ومقابل الأصح عند الشافعية: لا يزم وفي البيع إلا بالإلزام، لأنه لا يضارق نفسه وإن قارق المجلس، قال الماوردي: وهذا قول جمهور أصحابنا، قال: وعلى هذا لا يتقطع اختيار إلا بأن يخشوا الأب لنفسه وللولد، فإن لم يختر ثبت الخيار للولد إذا بلغ.

وقال البغوي: ولو كان العقد بينه وبين ولده صرفا فغارق المجلس قبل القبض بطل العقد على الوجه الأول ولا يبطل على الثاني إلا بالتحاير^(١٢).

اعتبار المغارقة في العقود الأخرى:

١٥ - كما تمخير مغارقة مجلس العقد ميا

وقال الحنابلة: إن هرب أحد المتبايعين من صاحبه، بطل خيارهما ولزم العقد لأنه غارقه باختيباره ولا يصف لزوم العقد على رضاهما^(١٣).

وأما أثر المغارقة بالموت أو الجنون ونحوه ففي إطلاق خيار المجلس به خلاف ينظر تفصيله في مصطلح (خيار المجلس ف ١٣).

ولو تنازع العاقدان في التفرق بأن جاء معا وقال أحدهما: تفرقتا، وأنكر الآخر صدق الثاني يبعث.

ولو اتفقا على حصول التفرق وتنازعا في الفسخ تمل التفرق فقال أحدهما فسخت البيع قبل التفرق وأنكر الآخر صدق الثاني يبعثه لأن الأصل دوام الاجتماع وعدم الفسخ ولو اتفقا على عدم التفرق وانعنى أحدهما التسخ فدهواه التسخ فسخ^(١٤).

وما سبق من اعتبار المغارقة إنما هو فيما إذا تولى عند البيع طرفة إن أمدا إذا تولى المدة شخص واحد كالأب يبيع ماله لولده أو يبيع ماله ولده لنفسه فبطل لا بد من ثبوت الخيار واعتبار المغارقة سببا لزوم العقد أم لا؟

(١١) المجموع ٩/ ١٦٠، ومعي للمذبح ١٥/ ٢.

(١٢) النعمان شرح المذهب فتاوى ١٦٣/ ١، تحفة المصنف، والنهي ١٠٦/ ٣، والإيضاح ٣٦٣/ ١.

(١٣) مغني المحتاج ١/ ١.

بأنفق لبيتها^(١).

وَأَمَّا مَا عَلَىٰ ذَٰلِكَ، حَاوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
عَمْرِو بْنِ عَبْدِ جَلَّازٍ بْنِ سُلَيْمَةَ أُمِّ أَمٍّ وَهَنَاءُ نَسِيعِ
نَسِيقَةٍ، فَأَمْرٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ مَخَارِجَ مِنْهُنَّ

وتختلف كيفية استضافة بين من كان كافراً
وكان في عصمته أكثر من أربع زوجات ثم
أسلم وأسلمت معه؛ وبين المسلم الذي يجمع
في عصمته أكثر من أربع زوجات في وقت
واحد.

فمن كان كافراً وأسلم وفي عصمته أكثر من أربع زوجات وأسلم معه فقد ذهب المالكية والشافعية والحنابلة ومحمد بن الحنفية إلى أنه لا يشترط فيمن يقرهن أو يخطرن ثرتب عقودهن سواء تزوجهن في عقد واحد أو عقود متفرقة وسواء كان من عاقرهن أو أحترهن أو نال في العقد أو أواخر، ووجه ذلك كما قال الإمام ابن نفي

للزوم البيع فإنها تعتبر مبياً للزوم بعض
العتود الأخرى التي يثبت فيها خيار المجلس
وهي عند السامية والمتابعة: الصرف،
بيع ذوي من مكمل ومورون بحد كبير
يسر ونحوه، والسهم، وصلاح المفاوضة،
وزاد الشافعية: التولية، والتشريك، وزاد
أحنابلة الأمانة التي ذكرها في بعض العلوم،
والإجارة^(١٤)

وذلك لعدم اخيرة ولأن موضوع الخيار
النظر في الأحكام وهو موجود هنا، ونظر
نفسه في هذه العقود هي مصطلحاتها.

المفارقة في الشكاح:

نعم الفارقة في الزناح لأسباب منها.

أولاً: الجتمع بين أكثر من أربع زوجات.
 ١٦- لا يجوز للمسلم الحر أن يجمع بين أكثر من أربع زوجات في وقت واحد لقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَا يَسْمَعُونَ كَلِمَةَ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُنْشِئُ وَلَقَدْ وَابِعَ﴾ (٢٤)؛ فإذا أسلم الكافر ونحوه أكثر من أربع زوجات فليس من معه وجع، عليه مفارقة ما زاد عن الأربع، وهذا

[illegible]

(۱) حدثني محمد بن عمر بن أبي نعيم عن رجل من طلبة العلم وعنده شيء
نحوه .
أخبرني في حديثي في (١) ص (٤٨٢)، وفي ابن حجر أنه
والله رب (١٦٩، ٣) والله عز وجل

١٥١ المسرد ١٦٣/٩، تحبب الضمير، ومضي لمعاج ١٦٣/٩،
وشرح المعجم ١٦٧/٩

$$T_2 = \frac{1}{2} \pi \sqrt{\frac{m}{k}}$$

وهذا المعنى لا يوجب انفصال بين المسلم والكافر إلا أنه لا يتمرض لأهل الذمة مع قيام الحرمة، لأن ذلك ديانتهم وهو غير مستثنى من عهودهم وقد نهينا عن التمرض لهم عن مثله بعد إعطاء الذمة وليس لنا التمرض لأهل الحرب فإذا أسلم فقد زال المانع، فلا يمكن من استيفاء الجمع بعد الإسلام بين أكثر من أربع، فإذا كان تزوج الخمس في عقدة واحدة فقد حصل نكاح كل واحدة منهن جميعاً إذ ليست إحداهن مأوى من الأخرى والجمع محرم وقد زال المانع من التمرض فلا بد من الاحتراض بالتفريق، فأما إن كان تزوجهن على الترتيب في عقود متفرقة فنكاح الأربع مهن وقع صحيحاً لأن الحر يملك التزوج بأربع نسوة مسلماً كان أو كافراً ولم يصح نكاح الخامسة حصوله جمعاً فيقرن بينهما بعد الإسلام^(١) وإذا تزوج الغريب بأربع نسوة ثم سبي هو وسبين معه فعند أبي حنيفة وأبي يوسف يفرق بينه وبين الكس سواء تزوجهن في عقدة واحدة أو في عقود متفرقة، لأن نكاح الأربع وقع صحيحاً، لأنه كمان حرراً وقت

والقرافي أن النبي ﷺ أمر من أسلم على أكثر من أربع أن يشارك ما زاد على الأربع. وأطلق الحكم ولم يستفصل عن كيفية نكاحهن، وترك الاستفصال في حكمة الأحوال مع قيام الاحتمال منزلة منزلة العموم في المثال ولو لأن الحكم بهم الحالي لما اطلق ذلك^(٢)

وقد روى الشافعي عن نوفل بن معاوية قال: أسلمت ونحرت خمس نسوة فسألت النبي ﷺ فقال: فأرث واحدة وأمسك أربعاً، فعمدت إلى أقدمهن عدي عاقر منذ ستين سنة فقارعتها^(٣)

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لو تزوج كافر بخمس نسوة ثم أسلم، فإن كان تزوجهن في عقدة واحدة فرق بينه وبينهن جميعاً، وإن كان تزوجهن في عقود متفرقة صح نكاح الأربع وبطل نكاح الخامسة، لأن الجمع محرم على المسلم والكافر جميعاً، لأن حرمة نكاحه لعن معقول وهو خوف الجور في إيفاء حقوقهن.

(١) إجماعهم ٣١٤ هـ، والقرون لسريسي ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١

فيجب أن يشخص فيه بالنسخ، وإن نرى به الطلاق كان اختياراً له من دون غيره من، وذكر القاضي من المناظرة فيه عند الإطلاق وجهين:

أحدهما: أنه يكون اختياراً للمفارقات، لأن لفظ الفراق صريح في الطلاق قال ابن قدامة^(١) والأول ما ذكرناه^(٢).

وقال ابن قدامة: إذا أسلم الكافر ولحقه أكثر من أربع زوجات قد دخل بهن فأسلمن معه وكان ثمانية فاختار أربعاً منهن وفارق أربعاً منهن لم يطل واحدة من المختارات حتى تنقضي عدة المفارقات ثلثاً يكون وطء لأكثر من أربع، فإن كن خمساً ففارق إحداً منهن وطء ثلاث من المختارات ولا يطل الرابعة حتى تنقضي عدة من فارقها، فإن كن سناً ففارق اثنين منهن وطء اثنين من المختارات فإن كن سبعاً ففارق ثلاثاً منهن وطء واحدة من المختارات ولا يطل البقيات حتى تنقضي هذه المفارقات فكسما انقضت عدة واحدة من المفارقات فله وطء واحدة من المختارات^(٣)، وما سبق إنما هو بالنسبة للكافر الذي أسلم عن أكثر من أربع نسوة.

مناكح، والحكم بملك الزوج بأربع نسوة مسلماً كان أو كافراً إلا أنه تعذر الاستيفاء بعد الاسترقاق. حصول الجمع من العبد في حال إبقاء بين أكثر من اثنين، والعبد لا يملك الاستيفاء فيقع جميعاً بين الكل ففرق به وبين الكل ولا يخير فيه كما إذا تزوج رببعين فأرضعهما امرأة بطل نكاحها ولا يخير كذا هذا، وعند محمد يخير فيه فيختار اثنين منهن كما يخير أحراً في أربع نسوة من نسائه وفارق الباقي^(٤).

١٧ - ويوضح ابن قدامة صفة المفارقة فيقول: إن قال ما زاد على الأربع فسخت نكاحهن كان اختياراً للأربع، وإن طلق إحداً من كان اختياراً لها لأن الطلاق لا يكون إلا في زوجة، وإن قال: قد فارتت هؤلاء أو اخترت فارق هؤلاء، فإن لم يتر الطلاق كان اختياراً لغيرهن لقول النبي ﷺ: لفلان فاختر منهن أربعاً وفارق سائرهن^(٥) وهذا يقتضي أن يكون لفظ الفراق صريحاً فيه كما كان لفظ الطلاق صريحاً فيه، وكذا في حديث فيروز الثدلي قال: سمعت النبي ﷺ يقول: ففارقها^(٦)، وهذا الموضع أحسن بهذا اللفظ

(١) إسناده صحيح (١٧٧/١)، وشعر بعض المحققين (١٧٧/٢)، واهلوت (٥٧/٢).

(٢) إسناده صحيح (١٧٧/١)، وشعر منهن (الزوائد ٤٨/٢).

(٣) جامع البصير (١٧٧/٢).

(٤) حديث آخر منهن (١٧٧/٢).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة (١٧٧/٢).

(٦) حديث فيروز الثدلي (أبو داود (١٧٧/٢)).

أما من كان كافراً أو مسلماً وكان متزوجاً
 ممن يحرم الجمع بينهما كأخيه وأسلمت معه
 فقد ذهب جمهور الفقهاء المالكية والشافعية
 واختاروا إلى أنه يجب عليه أن يختار واحدة
 ويغادر الأخرى وسواء أكان تزوجهما بعقد
 واحد أو بعقدين وسواء أكان دخل بهما أو
 دخل بإحدهما وذلك حديث فيروز الديلمى
 قال قلت يا رسول الله، إنى أسلمت ونحني
 أختان فقال رسول الله ﷺ طلق إنيهما
 ففعلت^(١)

ولأن البقاء يجوز له ابتداء نكاحها فجاز له استنائه كثيره، ولأن النكحة الكفار صحيحة وإلى حرم الجميع وقد أزاله، ولا مهر للمفارقة منهما قبل الدخول، وهكذا تحكم في المرأة وعنهما أو حالها لأن المنى في الجميع واحد^(٢٢). قال ابن قدامة إن كان دخل بها وأخار إحداهما لم يظأها حتى تنقضي عدة المفارقة^(٢٣).

وعذا لما ذهب إليه أيضا محمد بن الحسن

أما المسلم الذي يجمع بين أكثر من أربع نسوة في عصمته في وقت واحد فإن الحكم يختلف بين ما إذا كان تزوجهن بعقد واحد وما إذا كان تزوجهن بعقود متفرقة

فإنما كان تزويجهن بعقد واحد فلا بد من مفارقة جميعهن وهذا باتفاق الفقهاء لأن النكاح يطل في جميعهن، إذ ليس إبطال نكاح واحدة بأولى من الأخرى فيبطل الجميع

وكذلك الحكم لو كانت العقود متفرقة
وجعل ترتيبها ولم يدر أي واحدة هي
أخامة، فلما إن كانت العقود متفرقة فالأخيرة
هي التي يجب مفادتها وهذا بانفاق
كذلك (١)

ثانياً: الجسم بوزن من يحرم الجسم بينهما:

١٨ - إذا جمع المسلم بين من يحرم عليه
اجمع بينهما كما إذا عقد على أختين أو جمع
بين امرأة وعمتها أو امرأة وخالتها، فإن كان
في عقد واحد بطل نكاحهما وإن كانا في
عقدين بطل نكاح الثانية والتفصيل في
بعضها (محرمات النكاح ص ٢٣)

١) ما حدثني ابي عن ابي بصير، قال: يا رسول الله، بي أنت
ويعلم الناس.

الخبر جاء في عدد ٢٠٧٨، العدد ١٠٠٠ من جريدة "الشرق الأوسط"، ١٤/٣/٥٦.

الأنطرح منهن الإزلات ٣٠٠٠، والمعضي ٢٣٠٠، ونسج

مجلس: ٧٤، ومعتبر: لنت - ١٩٧٠

^(١) الفدح ٢٠٤، ومعه الجمل ٢٠٧، والخمر - خمير

[illegible]

سنة البركات ٢٠١٦، ٣٦، ٤٦، ٥٦، ٦٦، ٧٦، ٨٦، ٩٦، ١٠٦، ١١٦، ١٢٦، ١٣٦، ١٤٦، ١٥٦، ١٦٦، ١٧٦، ١٨٦، ١٩٦، ٢٠٦، ٢١٦، ٢٢٦، ٢٣٦، ٢٤٦، ٢٥٦، ٢٦٦، ٢٧٦، ٢٨٦، ٢٩٦، ٣٠٦، ٣١٦، ٣٢٦، ٣٣٦، ٣٤٦، ٣٥٦، ٣٦٦، ٣٧٦، ٣٨٦، ٣٩٦، ٤٠٦، ٤١٦، ٤٢٦، ٤٣٦، ٤٤٦، ٤٥٦، ٤٦٦، ٤٧٦، ٤٨٦، ٤٩٦، ٥٠٦، ٥١٦، ٥٢٦، ٥٣٦، ٥٤٦، ٥٥٦، ٥٦٦، ٥٧٦، ٥٨٦، ٥٩٦، ٦٠٦، ٦١٦، ٦٢٦، ٦٣٦، ٦٤٦، ٦٥٦، ٦٦٦، ٦٧٦، ٦٨٦، ٦٩٦، ٧٠٦، ٧١٦، ٧٢٦، ٧٣٦، ٧٤٦، ٧٥٦، ٧٦٦، ٧٧٦، ٧٨٦، ٧٩٦، ٨٠٦، ٨١٦، ٨٢٦، ٨٣٦، ٨٤٦، ٨٥٦، ٨٦٦، ٨٧٦، ٨٨٦، ٨٩٦، ٩٠٦، ٩١٦، ٩٢٦، ٩٣٦، ٩٤٦، ٩٥٦، ٩٦٦، ٩٧٦، ٩٨٦، ٩٩٦، ١٠٠٦، ١٠١٦، ١٠٢٦، ١٠٣٦، ١٠٤٦، ١٠٥٦، ١٠٦٦، ١٠٧٦، ١٠٨٦، ١٠٩٦، ١١٠٦، ١١١٦، ١١٢٦، ١١٣٦، ١١٤٦، ١١٥٦، ١١٦٦، ١١٧٦، ١١٨٦، ١١٩٦، ١٢٠٦، ١٢١٦، ١٢٢٦، ١٢٣٦، ١٢٤٦، ١٢٥٦، ١٢٦٦، ١٢٧٦، ١٢٨٦، ١٢٩٦، ١٣٠٦، ١٣١٦، ١٣٢٦، ١٣٣٦، ١٣٤٦، ١٣٥٦، ١٣٦٦، ١٣٧٦، ١٣٨٦، ١٣٩٦، ١٤٠٦، ١٤١٦، ١٤٢٦، ١٤٣٦، ١٤٤٦، ١٤٥٦، ١٤٦٦، ١٤٧٦، ١٤٨٦، ١٤٩٦، ١٥٠٦، ١٥١٦، ١٥٢٦، ١٥٣٦، ١٥٤٦، ١٥٥٦، ١٥٦٦، ١٥٧٦، ١٥٨٦، ١٥٩٦، ١٦٠٦، ١٦١٦، ١٦٢٦، ١٦٣٦، ١٦٤٦، ١٦٥٦، ١٦٦٦، ١٦٧٦، ١٦٨٦، ١٦٩٦، ١٧٠٦، ١٧١٦، ١٧٢٦، ١٧٣٦، ١٧٤٦، ١٧٥٦، ١٧٦٦، ١٧٧٦، ١٧٨٦، ١٧٩٦، ١٨٠٦، ١٨١٦، ١٨٢٦، ١٨٣٦، ١٨٤٦، ١٨٥٦، ١٨٦٦، ١٨٧٦، ١٨٨٦، ١٨٩٦، ١٩٠٦، ١٩١٦، ١٩٢٦، ١٩٣٦، ١٩٤٦، ١٩٥٦، ١٩٦٦، ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦، ٢٠١٦، ٢٠٢٦، ٢٠٣٦، ٢٠٤٦، ٢٠٥٦، ٢٠٦٦، ٢٠٧٦، ٢٠٨٦، ٢٠٩٦، ٢١٠٦، ٢١١٦، ٢١٢٦، ٢١٣٦، ٢١٤٦، ٢١٥٦، ٢١٦٦، ٢١٧٦، ٢١٨٦، ٢١٩٦، ٢٢٠٦، ٢٢١٦، ٢٢٢٦، ٢٢٣٦، ٢٢٤٦، ٢٢٥٦، ٢٢٦٦، ٢٢٧٦، ٢٢٨٦، ٢٢٩٦، ٢٣٠٦، ٢٣١٦، ٢٣٢٦، ٢٣٣٦، ٢٣٤٦، ٢٣٥٦، ٢٣٦٦، ٢٣٧٦، ٢٣٨٦، ٢٣٩٦، ٢٤٠٦، ٢٤١٦، ٢٤٢٦، ٢٤٣٦، ٢٤٤٦، ٢٤٥٦، ٢٤٦٦، ٢٤٧٦، ٢٤٨٦، ٢٤٩٦، ٢٥٠٦، ٢٥١٦، ٢٥٢٦، ٢٥٣٦، ٢٥٤٦، ٢٥٥٦، ٢٥٦٦، ٢٥٧٦، ٢٥٨٦، ٢٥٩٦، ٢٦٠٦، ٢٦١٦، ٢٦٢٦، ٢٦٣٦، ٢٦٤٦، ٢٦٥٦، ٢٦٦٦، ٢٦٧٦، ٢٦٨٦، ٢٦٩٦، ٢٧٠٦، ٢٧١٦، ٢٧٢٦، ٢٧٣٦، ٢٧٤٦، ٢٧٥٦، ٢٧٦٦، ٢٧٧٦، ٢٧٨٦، ٢٧٩٦، ٢٨٠٦، ٢٨١٦، ٢٨٢٦، ٢٨٣٦، ٢٨٤٦، ٢٨٥٦، ٢٨٦٦، ٢٨٧٦، ٢٨٨٦، ٢٨٩٦، ٢٩٠٦، ٢٩١٦، ٢٩٢٦، ٢٩٣٦، ٢٩٤٦، ٢٩٥٦، ٢٩٦٦، ٢٩٧٦، ٢٩٨٦، ٢٩٩٦، ٣٠٠٦، ٣٠١٦، ٣٠٢٦، ٣٠٣٦، ٣٠٤٦، ٣٠٥٦، ٣٠٦٦، ٣٠٧٦، ٣٠٨٦، ٣٠٩٦، ٣١٠٦، ٣١١٦، ٣١٢٦، ٣١٣٦، ٣١٤٦، ٣١٥٦، ٣١٦٦، ٣١٧٦، ٣١٨٦، ٣١٩٦، ٣٢٠٦، ٣٢١٦، ٣٢٢٦، ٣٢٣٦، ٣٢٤٦، ٣٢٥٦، ٣٢٦٦، ٣٢٧٦، ٣٢٨٦، ٣٢٩٦، ٣٣٠٦، ٣٣١٦، ٣٣٢٦، ٣٣٣٦، ٣٣٤٦، ٣٣٥٦، ٣٣٦٦، ٣٣٧٦، ٣٣٨٦، ٣٣٩٦، ٣٤٠٦، ٣٤١٦، ٣٤٢٦، ٣٤٣٦، ٣٤٤٦، ٣٤٥٦، ٣٤٦٦، ٣٤٧٦، ٣٤٨٦، ٣٤٩٦، ٣٥٠٦، ٣٥١٦، ٣٥٢٦، ٣٥٣٦، ٣٥٤٦، ٣٥٥٦، ٣٥٦٦، ٣٥٧٦، ٣٥٨٦، ٣٥٩٦، ٣٦٠٦، ٣٦١٦، ٣٦٢٦، ٣٦٣٦، ٣٦٤٦، ٣٦٥٦، ٣٦٦٦، ٣٦٧٦، ٣٦٨٦، ٣٦٩٦، ٣٧٠٦، ٣٧١٦، ٣٧٢٦، ٣٧٣٦، ٣٧٤٦، ٣٧٥٦، ٣٧٦٦، ٣٧٧٦، ٣٧٨٦، ٣٧٩٦، ٣٨٠٦، ٣٨١٦، ٣٨٢٦، ٣٨٣٦، ٣٨٤٦، ٣٨٥٦، ٣٨٦٦، ٣٨٧٦، ٣٨٨٦، ٣٨٩٦، ٣٩٠٦، ٣٩١٦، ٣٩٢٦، ٣٩٣٦، ٣٩٤٦، ٣٩٥٦، ٣٩٦٦، ٣٩٧٦، ٣٩٨٦، ٣٩٩٦، ٤٠٠٦، ٤٠١٦، ٤٠٢٦، ٤٠٣٦، ٤٠٤٦، ٤٠٥٦، ٤٠٦٦، ٤٠٧٦، ٤٠٨٦، ٤٠٩٦، ٤١٠٦، ٤١١٦، ٤١٢٦، ٤١٣٦، ٤١٤٦، ٤١٥٦، ٤١٦٦، ٤١٧٦، ٤١٨٦، ٤١٩٦، ٤٢٠٦، ٤٢١٦، ٤٢٢٦، ٤٢٣٦، ٤٢٤٦، ٤٢٥٦، ٤٢٦٦، ٤٢٧٦، ٤٢٨٦، ٤٢٩٦، ٤٣٠٦، ٤٣١

ذلك ثالثاً وإدراجاً ومكثراً مسلم عند كل لقاء وإن قرب الزمان، قال: اتفق عليه أصحابنا حديث أبي هريرة في قصة النبي ﷺ صلته أنه صلى في جانب المسجد ثم جاءه فلم على النبي ﷺ فرد عليه سلام ثم قال: أوجع فصل فإنك لم تصل فرجع فغضب ثم جاء فسلم على النبي ﷺ حتى فعل ذلك ثلاث مرات^(١).

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا نفي أحدكم أخاه فليسلم عليه، فإن حالت بينهما شجرة أو جدار أو حجر لم يقبه فليسلم عليه»^(٢).

وعن أنس بن مالك قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ يتماشون، فإذا استقبلتهم شجرة أو أكمة تفرقوا بيننا وشعلاً ثم التقوا من وراءها مسلم بعضهم على بعض»^(٣).

ومن السنة إذا قام شخص من المجلس وأراد فراق الجالسين أن يسلم عليهم^(٤).

من الحنفية واستدل بحديث غير وز السابق. قال: «لقد خيره الرسول ﷺ ولم يستقر أن تكاحهن كان دفعة واحدة أو على الترتيب ولو كان الحكم يختلف لاستقر ذلك على أن حكم الشرع فيه هو التخيير مطلقاً»^(٥).

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: إن كان تزوج الأختين في عقد واحدة فيجب عليه مقدارهما لأن نكاح واحدة منهما جعل جمعا إذا ليست إحداهما بأولى من الأخرى والإسلام يمنع من ذلك ولا مانع من التفريق فيفرق. وإن كان تزوجهما في عقدين فنكاح الأولى وقع صحيحاً إذا لا مانع من الصحة ونقل نكاح الثانية لمصوله جمعا فلا مد من التفريق بعد الإسلام قالوا والنبي ﷺ قال: «لغير وز، طلق أيهما شئت ومعلوم أن الطلاق إنما يكون في النكاح الصحيح قبل أن ذلك العقد وقع صحيحاً في الأصل قال أنه كان قبل تحريم الجمع ولا كلام فيه»^(٦).

ثالثاً: السلام بعد المفارقة:

١٩ - قال النووي: «البدء بالسلام سنة مؤكدة ومن السنة أن من سلم على إنسان ثم فارقه لم يقبه على قرب أو حال بينهم شيء ثم اجتمعا فاستأنسوا بينهم عيبة وهكذا لو تكرروا»^(٧).

(١) صحيح: نسخة المصنف - صحيح.
(٢) أخرجه البيهقي في صحيحه ١٢٧٧، وصححه ١٢٩٩/١١.
(٣) أخرجه أبو حنيفة في مسنده ١٢٧٧، وصححه ١٢٩٩/١١.
(٤) أخرجه أبو داود ١٢٧٧، وصححه ١٢٩٩/١١.

(٥) أخرجه أبو حنيفة في مسنده ١٢٧٧، وصححه ١٢٩٩/١١.
(٦) أخرجه من مسنده في غير اليوم والبركة ١٢٧٧.
(٧) صحيحه ١٢٧٧.

(١) أخرجه في مسنده ١٢٧٧.
(٢) أخرجه في مسنده ١٢٧٧.

ذلك ويجوز، ولما كان الوفاق أحب إلى الله من الفراق قال: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ فإذا أصر الزوج على الفراق فقد أخير الله تعالى أنهما إذا تفرقا فإن الله يغنيهما عنها ويغنيها عنه^(١٢) قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ يَنْفِرُوا فَيُغْنِ اللَّهُ عَنْكَ لَأَمِّنٌ مَّعْبُودٌ﴾^(١٣)

سادساً : مفارقة الجالسين في الأمكنة العامة
أماكنهم:

٢٢ - يجوز لكل أحد من الناس أن يجلس في الأماكن العامة كالشوارع والمسجد والسوق وذلك للحاجة من معاملة أو حرفة أو إقراء أو غير ذلك إذا لم يكن في ذلك ضرر للغير، وهذا باتفاق^(١٤)، لكن إذا جلس أحد في مكان من هذه الأماكن ثم طارقه ثم عاد إليه فهل يكون أحق به؟

للنشأة في ذلك تفصيل بيانه في مصطلح (مجلس ف ٧، وإرتفاق ٨ - ٩، وطريق ف ٩ - ١٣)

وتفصيل هذه المسألة في (مصطلح سلام ف ٢٥).

رابعاً : مفارقة جماعة للمسلمين:

٢٠ - اتفق النشأة على أنه يجب طاعة الإمام العادل ويعزم الخروج عليه، أما هير العادل فقد اختلف في طاعته والتفصيل في مصطلح (الإمامة الكبير ف ١٢، ٢١).

خامساً : مصالحة الزوجة زوجها حتى لا يفارقتها:

٢١ - إذا نذر الزوج من زوجته وأراد فراقها فيجوز للزوجة مصالحته حتى لا يفارقتها، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمَرَأُ خَافَتْ مِنْ بَيْتِهَا شُوقًا أَوْ إِرْصَاعًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾^(١٥)

قال ابن كثير: الظاهر من الآية أن صلحهما على ترك بعض حقوقهما للزوج وقبول الزوج ذلك خير من المرافقة الكليّة، كما أمسك النبي ﷺ مسودة بنت زمعة مبيتاً على أن تركت يومها العائشة رضي الله تعالى عنها ولم يفارقها بل تركها من جملة نسائه^(١٦)، وقيل النبي ﷺ ذلك لتأسي به أمّ في مشروعية

(١٢) اختصر فسر ابن كثير (١/ ٤١٠). ومنج خليل (١/ ١٧٤).

والنبي (٢٩، ٢٥، ٢٧).

(١٣) سورة النساء (١/ ٩٩).

(١٤) حاشية ابن عابدين (١/ ٢٩٢). والشرح الكبير مع حاشية الفهرسلي (٢/ ٣٦٨). وصفي المحتاج (١/ ٢٧٠). ومجيب الشرح (١/ ١٩٦).

(١٥) سورة النساء (١/ ١٩).

(١٦) حاشية. أن رجلاً أبا محجج أسكت امرأة من ربيعة... الخرجه مسلم (١/ ١٠٤).

مُفْتِي

انظر: فتوى

مُفْصَلٌ

التصريف:

١ - للفصل - يفتح الصاد المشددة - هو السبع السابغ أو الأخير من القرآن الكريم، وهو ما يفي الثاني من قصار السور، سمي به لكثرة الفصول بين سورة بالبصلة، أو لفظة السرخ فيه، ولهذا يسمى بالمحكم أيضاً^(١) كما ورد عن سعيد بن جبير قال: إن السلي تدعونه **المُفْصَلُ** هو المحكم^(٢).

الالفاظ ذات الصلة:

١ - الطول:

٢ - قال الزركشي: السبع الطول أولها البقرة، وآخرها هيراة؛ لأنهم كانوا يعدون الأفعال هيراة، سورة واحدة، ولذلك لم يفصلوا بينهما، لأنهما نزلتا جميعاً في مغازي رسول الله ﷺ. وسمي طويلاً لظولها.

وحكي عن سعيد بن جبير رحمه الله: أنه حدّ السبع الطول: البقرة، وآل عمران،

(١) مير علي، في علوم القرآن للزركشي ١/ ٢٤٥، والإماماني علوم القرآن لتسويبي ١/ ١٨٠، وترجمته الفقه الشريفي، والمغرب للمعزوي، وابن عابد بن ١/ ٣٦٢.

(٢) ترجمته بن جبير.

انظر: البخاري (فتح ١/ ٨٣).

مَفْصَدَةٌ

انظر: سد للزنازع



والسبع مائة والمائة، والأقسام، والأعراف،
ويوضر.

وروي مثله عن ابن عباس رضي الله تعالى
عنهما^(١).

والصلة بين المتصل والظول، أنهما من
أقسام القرآن الكريم.

عن وائلة بن الأسقع رضي الله عنه^(٢) أن
رسول الله ﷺ قال: «أعطيت مكان التوراة
السبع، وأعطيت مكان الزبور اثنين، وأعطيت
مكان الإنجيل الثاني، ونُصِّلْتُ بالفصل»^(٣).

ب = المقسوم:

٣ = اثنون في أسور القرآنية التي وليت
السبع الظول، سميت بذلك لأن كل سورة
منها تزيد على مائة آية أو تشارها^(٤).

والصلة بين المتصل والمئين، أن كلاهما
من أقسام القرآن الكريم.

ج - المثاني:

١ = المثاني في اللغة: جمع منى أو مثاق، من
الثنية بمعنى التكرار.

وفي الاصطلاح ما ولمه المتن، لأنها
ثنتها، أي كانت بعدها، فالثاني للمئين ثوان،
والثون لها ثوائل، قال السبوطي، وعزاء إلى
المفرد، إن الثاني هي السور التي فيها أقل من
مائة، لأنها تنسى أكثر بحسب الظول والمئين.

وطائفة المثاني أيضا على القرآن كله كما
في قوله تعالى: ﴿وَكُتِبَ لَهُ سِتْرًا مِثْلًا﴾^(٥) لأنه
تكرر فيه الأنباء والوعود والوعيد والتمنصص.

كما نطلق على القائمة لأنها تنسى في كل
صلاة^(٦).

والعلاقة بين الفصل والثاني على الإطلاق
الأول، أن كلاهما من أقسام سور القرآن
الكريم، وعلى الإطلاق الثاني: أن المتصل
جزء من المائة، وعلى الإطلاق الثالث:
كلاهما مما يشتمل عليه القرآن الكريم.

آخر الفصل وأوله:

٥ = قال الزركشي والسبوطي: آخر المتصل
في القرآن الكريم سورة الناس، ملا نزاع.
واختلف المنتهى في أول المتصل

(١) لبرهان في علوم القرآن، ٢: ٢٤٤، والإيضاح في علوم القرآن،
١: ١٧٩.

(٢) لبرهان في علوم القرآن، ١: ١٤٤، والإيضاح في علوم القرآن،
١: ١٨٣.

(٣) حديث وائلة بن الأسقع، المصنف مكان سورة السبع، ٤،
أخرجه أحمد (١)، ١: ١٠٠، وقال البيهقي: في جميع الموطأ

(٤) روى أحمد، وفيه عروبي أثناء وقتها من حسان
وسيرة، وأصله نسائي وغيره، وفيه جملة تفاوت.

(٥) لبرهان في علوم القرآن، ١: ٢١٥، والإيضاح في علوم القرآن،
١: ١٧٩.

(٦) سورة بقره، ٢.

(٧) لبرهان في علوم القرآن، ١: ٢١٤، والإيضاح في علوم
القرآن، ١: ١٧٩، ١: ١٨٠.

وفال الماوردي في تفسيره: حكاه عيسى بن
عمر عن كثير من الصحابة، للحدث
المذكور.

الخاتمة : المصداقات.

العاظمي: الصقب.

السابع: تبارك منكى هذه الثلاثة ابن آدم
الصفى النضر رفم فمكت النبىء.

الباقين: ﴿إِذَا مَتَّحْنَا لَكَ﴾، حكاه الدذماري

في شرح «التبیه» المسمى: در فہر التنبیہ ۱.

الثاسم: ﴿الرَّحْمَنُ﴾، حكاه ابن السيل في

أما به على الموطأ وقال: إبه كذلك في

مصنف ابن مسعود مؤرخ. قلت رواه احمد

(١) فم، مند، كندك

العاشر: ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنْ دُونِ

الذَّهَرُ

الحادی عشر، ﴿مَنْج﴾، حکماء ابن

(٢) الفرق كإح في تعليقه عن المرزوقي

الثاني عشر: ﴿وَالضُّحَى﴾، عزاء الماوردي

لَا يَنْفَعُ عِيسَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُمَا، حِكْمَةُ الْخَطَايَا

في خريبه، ووجهه بان القارى يقصل بين هذه

السور ہائے کبیر۔ قال: وهو مذهب ابن عباس

رضي الله عنهما وفراء مكة.

والصحيح عند أهل الأمر أن أوله «في» (٣).

فذهب الخنابلة والمالكية على المعتقد
والشائعة في الأصح، وابن عقيل من أئمة الخنابلة
إلى أن أول الفصل سورة الحجرات،
والصحيح من المذهب عند الخنابلة أن أول
الفصل من سورة فرقان^{٤٩}.

وقد جمع الزركشي أقوال الفقهاء في أول
الفصل في اثني عشر قولاً من.

أُخذوا: الجحامة،

ثانیہ: انتقال، وراثہ، الماوردی للاکثرین۔

ثالثاً: الخسائر

وابعها: **قوله**، قيل وهي أوله في مصحف عثمان **بن عفان**. وفيه حديث ذكره الخطابي في **تاريخه**، **برويه عيسى بن يونس قال**: حدثنا **عبد الرحمن بن يعلى الطائفي قال**: حدثني **عثمان بن عبد الله بن أوس بن حذيفة عن جده** أنه وفد على رسول الله **ﷺ** في وفد ثقفية فسمع أصحاب النبي **ﷺ** أنه كان يحزب القرآن، قال: وحزب المنفل من **قوله**، **﴿**

(١) رد المحتار ١/٢٩٦، رد المحتار ١/٢٩٦، والاحتساب

١/ ٥٦، والدمروني ١/ ٣١٦، مفتي الحاج ١/ ٦٦٣
(٢) حديث لم يرد في نسخة ط. لم يرد الحديث (٢/ ١٥٢)

اندرجہ فلاح احمد بی المہ (۳:۴) بتلاطف

وقال ابن عبد البر في الاستيعاب (1/ 296) - ط: دار الكتب
 (طبعة) في ترجمة لؤي: «حدثه عن النبي صلى الله عليه وآله

فقرکے حکایت سے باخبر تھے۔

أقسام المفصل:

٦ - قال السيوطي: للمفصل طوَال وأُوسَاة وقصار، قال ابن معين: قطوبه إلى «عم» وأوساؤه منها إلى «الضحى»، ومنها إلى آخر القرآن قصار. قال: هذا أقرب ما قيل فيه^(١). وفيه خلاف ونُفْصِل، ينظر في مصطلح (قراءة ف ٥).

ما بقى من المفصل في الصلوات الخمس:

٧ - اتفق الفقهاء على أنه ين للمصلي أن يقرأ في صلاة الصبح بَطْوَال المفصل، كما انخسوا على أنه يقرأ في المغرب بَقْصَار المفصل، وفي المشاء بأوساؤه

واختلَفوا في الظهر والمغرب على أقوال، ينظر تفصيلها في مصطلح (صلاة ف ٦٦).



مُفَصِّل

التعريف:

١ - المُفَصِّل على وزن مسجَد، وهو في اللغة: ملتقى العظمين من الجسد^(٢).

وفي الاصطلاح: هو موضع اتصال عضو بأخر على مقطع عظمين برباطات ورسلة بينهما، إما مع دخول أحدهما في الآخر كالركبة، أو لا كالركوع^(٣).

الأحكام المتعلقة بالمفصل:

تتعلق بالمفصل أحكام منها:

١ - في الفصل والوضوء:

٢ - اتفق الفقهاء على أنه يسن في الوضوء والفصل غسل اليدين إلى الرسغين ثلاثاً قبل إدخالهما الإِباء^(٤)، قال الحاصكفي من الحنفية: «الرسغ هو مفصل الكف بين الركوع والكرسوع»^(٥).

(١): ابن معين.

(٢): مني المصباح ٢٧/٤.

(٣): حاشية ابن عابدين (٢٦١)، والخواص: الطبعة ١٧٧.

(٤): حاشية الجمل (١٦٢، ١٦٣)، وكتاب الخلق ٩٠/٦.

(٥): الركوع: هو العظم أو طرف فرس الذي يمشي الإِمام.

والكرسوع: عظم أو طرف فرس الذي يمشي المختصر، وابن

عبدون (٢٩٦/١، ٢٩٦/٢).

د - في السرقة:

- ٥ - ذهب جسيم هو القشواء إلى أن موضع قطع اليد في السرقة - بعد تحقق شروط القطع - يكون من الكوع، وهو مفصل الكف. وموضع قطع الرجل هو مفصل الكعب من الساق^(١) والتفصيل في مصطلح (سرقة ف ٦٦).

والتفصيل في مصطلح (غسل ف ٣٠؛ وضوء).

ب - في القصاص:

- ٣ - لا خلاف بين الفقهاء في أن من شروط كون الجناية على ما دون النفس موجبة للقصاص، إمكان الاستيفاء من غير حيف. وقالوا: إن هذا إنما يتحقق في الجناية التي تبين العضو عمداً، بأن يكون انقطع من مفصل فإن كان من غير مفصل فلا قصاص فيه من موضع القطع بغير خلاف^(٢) والتفصيل في مصطلح: (جناية على ما دون النفس ف ١١).

ج - في الديات:

- ٤ - اتفق الفقهاء على أن في قطع كل أثلة من كل أصبع من أيديين والرجلين ثلث عشر الدية، لأن فيها ثلاثة مفاصل، إلا الإبهام ففيها اثنتان، ففي كل مفصل منها نصف عشر الدية^(٣).

والتفصيل في مصطلح (ديات ف ٥٣).

مُفَضِّل

انظر: آية



(١) بن عابدين ٣٥١/٥، وشرح خزرجي ١٨٨/١٩، وشي للحناج ١٧/١، وروضة الطالبين ١٨١/٩، ومفصل ٧-٧/٧.

(٢) الزيلعي ١٨١/٦، وجواهر الإكليل ١٧٠/٣، ومفصل للمناج ١٦/١، ولدي ٣٥/٨.

(٣) البيهقي ١٣٣/٩، وابن عابدين ١٠٦/٣، والديلمي ٣٢٢/١، وروضة الطالبين ١١٤/١٠، والمفصل ٥٦/٨.

وهذا النص المجمل جاء بيانه في قول علي بن
زيثية: بأن امرأة المفقود تبقى على عصمته إلى
أن يموت، أو يأتي منه طلاقها^(١).

وبه قال ابن مسعود وزيثية، والشافعي،
وأبو قلابة، والشافعي، وأبو بصير، وأبو
الحكم، وحمام، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة،
وعثمان بن أبي شيبة، والشافعي، والحسن بن
حي، وبعض أصحاب الحديث^(٢).

وأليه ذهب الحنفية^(٣)، والشافعي في
الجديد^(٤).

وذهب عمر رضي الله تعالى عنه إلى أن
امرأة المفقود تسربص أربع سنين، ثم تعتد
للوقعة أربعة أشهر وعشرة أيام، فإذا انقضت
حلت للأزواج^(٥).

وهذا تقول قتال عثمان، وابن عمر، وابن
عباس، وابن الزبير، هو رواية عن ابن
مسعود، وعلي بن زيثية^(٦)، وهو قول الشافعي
في القديم^(٧).

يعتبر مفقوداً من النوع الثاني عندهم^(٨).

وقد اعتبر الحنفية المرتد الذي لم يعلم
أنه قد دار الحرب أم لا مفقوداً^(٩).

ولم يعتبر المالكية المحبوس الذي لا
يستطاع الكشف عنه مفقوداً^(١٠).

الأحكام المتعلقة بالمفقود:

يتعلق بالمفقود أحكام متعددة منها:

١ - زوجة المفقود:

٤ - من التاب شرعاً فإن المفقود لا يؤثر في
عقد الزواج، لذلك فإن زوجة المفقود تبقى
على نكاحه، وتستحق النفقة في قول الفقهاء
جميعاً، ويقع عليها طلاقه وظهاره وإيلاؤه،
ونزله ويرثها، ما لم ينته الفقدان^(١١).

ولكن إلى متى يبقى كذلك؟ لم يأت في
أئمة إلا حديث واحد هو قوله عليه الصلاة
والسلام: «امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها
الخبر»^(١٢).

(١) ذكره ٢٠٤، ٢٠٥.

(٢) ذكره أخبار ٢٤، ٢٥.

(٣) التاج، وكامل ياشين، مذهب خليل ١٥٥٤، ومذهب
الجليل ١٥٥٤.

(٤) التيسير ١١١، ١١٢، ١١٣، وأبوابه ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩،

وأما الحائلة فعندهم في المفقود الذي طاهر غيبته السلامة قولاً
الأول لا تقول الزوجية ما لم يثبت موته.
الثاني: أن زوجته تشتفر حتى يبلغ من
العمر تسعين سنة في رواية، وفي رواية أخرى
أن المدة مفرصة إلى رأي الإمام والرواية
الأولى هي استوية المقتضى بها، وهذا هو
التصحيح في المذهب

ومن احتبلة من قدر ثلثة بمائة وعشرين
سنة

وأما المفقود الذي طاهر غيبته الإهلاك، فإن
زوجه تشتفر أربع سنين، ثم تعدد للوفاة،
وهو المذهب^(١)

بده مدة التبرص:

هـ - تبدأ مدة التبرص من حين رفع الأمر إلى
القاضي، وخبر قول عمر بن الخطاب، وعطاء،
وقادة، وعليه اتفق أكثر من قول بالتبرص^(٢)،
وهو المذهب عند المالكية، وفي رواية عن
مالك تبدأ من حين البناء من وجود المفقود
بعد الحري عنه، وهو القول الأقهر لنشافه
سنة على ما ذهب إليه القسيمي، ورواية عنه
احتجوا^(٣)

وهو سعيد بن المسيب أنه إذا فقد في
الصف عند الثال ترصدت امرأته سنة، وإذا
فقد في غيره ترصدت أربع سنين^(٤).

وذهب المالكية إلى أن المفقود في بلاد
المسلمين تشتفر امرأته أربع سنين، ثم تعدد
أربعة أشهر وعشرة أيام؛ ثم تحمل للأزواج.
وأما المفقود في بلاد الأعداء، فإن زوجته لا
تحمل للأزواج إلا إذا ثبت موته، أو باع من
المهر حداً لا يحى إلى مثله، وهو مستر
يسمى منه في قول مالك وابن القاسم
وأشهب، وقال مالك مرة: إذا باع ثملين سنة،
وقال ابن عرفة: إذا بلغ خمساً وسبعين سنة
وعليه القضاء، وذهب أشهب إلى أنه يعتبر
كالمفقود في بلاد المسلمين

أما المفقود في قتال المسلمين مع الكفار،
فقد قال مالك وابن القاسم بأنه يعتبر كالمفقود
في بلاد الأعداء، ومن مالك تشتفر امرأته
سنة، ثم تعدد، وقيل: هو كالمفقود في بلاد
المسلمين

وأما المفقود في قتال المسلمين بعضهم مع
بعض، فقد قال مالك وابن القاسم: ليس في
ذلك أجل معين، وإنما تعدد زوجته من يوم
القتال الصريح، وقيل: تشتفر سنة ثم تعدد،
وقيل: يترك ذلك لاجتهاد الإمام^(٥)

(١) المصنف لا، ٣١٥، ٤٤٥، ٩٠، وكنت الشافعي ١٠٤٥.

٤٤٩، ١٢٨٧، ١٦

(٢) مصنف حد التبرص ١٠٤، ١٠٦، ٩٠، وبه طبري ٣٥٢، ٣١٦،
١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١

(١٦) بقوله

ولا تحتاج الزوجة بعد مدة التريص لحكم
من الحاكم بالعدة، ولا بالزواج بعد انقضاءها
في قول المالكية والحنابلة^(١٦).

وأما عند الشافعية، فعلى المَقْنُود القديم
حَدَثُهُم فيه وجهان، والأصح أنه لا بد من
الحكم^(١٧).

ما يشترط على حكم الحاكم بالتفريق:
٧ - إذا حكم الحاكم بالتفريق بين المَقْنُود
وزوجته، فإن الحكم ينفذ بانظافه دون
الباطن، وهو الأصح عند الشافعية^(١٨).

وقيل ينفذ ظاهره أوطناً، وهو قول
الحنابلة^(١٩).

ولهذا نتائج في أثر ظهور المَقْنُود حياً في
نكاح الزوجة غيره (ر: ف ٢٥ - ٢٦).

فإن تزوجت امرأة المَقْنُود في وقت ليس
لها أن تزوج فيه، فنكاحها باطل، لأن حكم
الزوجة بينها وبين زوجها الأول على

وقيل نبداً لمدة من حين الثنية، وهو قول
للشافعية بناء على مذهبه القديم، وإثرواية
الأصح والصواب عند الحنابلة^(٢٠).

وهناك نصوص نقلت عن عمر، وشمان،
وابن عمر، وابن عباس بنكة، وسعيد بن
السبي، جاء فيها ذكر مدة التريص دون تحديد
مضى لها^(٢١).

وذهب عمر، وابن عباس، وابن عمر
بنكة، وسطاء، ونسحق إلى أنه لا بد من أن
يطلق ولي المَقْنُود زوجته^(٢٢)، وهو رواية عند
الحنابلة^(٢٣).

وفي رواية عن ابن عباس، وابن عمر
أنه لا حاجة لطلاق الولي، وهو الرواية الثانية
عند الحنابلة والصحيح عندهم والمنفق مع
القياس^(٢٤).

ما يجب على زوجة المَقْنُود بعد
التريص:

٨ - يجب على زوجة المَقْنُود بعد مدة التريص
أن تمتد للوفاء أربعة أشهر وعشرة أيام وهذا
قول عمر والصحابة والعلماء الذين أخذوا

(١٦) على نسخة ٣٩٧/٣. ومطاب أولي فهي ٥٦٨/٥

(٢٠) نسخ دروي ٣٤٢/١١، ومطاب. عند فرغ في ٨٩/٥٥/٧

(٢١) روايات عدة في ٨٦/٧ - ٦٠. ونسخ. الرواية ٥٧٩/٧

(٢٢) المقتنى ٩٧/٨ - ٩٨، والمروغ ٤١٤/٤ - ٤١٦

(٢٣) المقتنى ١٩٩/٨، وقصود خناق ٤٨٨/٢

(١٧) مطاب أولي شهر ٤٦٩/٨، ونسخ دروي ٣٥٢/١١

(١٨) خناق وفي نسخة مطاب أولي ١٦٨/٧، والنسخ

المكرر ٤٨٠/٢. ومطاب. خناق ٥٥٨/٢، ومطاب. أولي

٤٦٩/٤ - ٤٧٢/٤

(٢٤) مطاب ٩٤٢/٩، ومطاب خناق ٣٩٨/٣

(٢٥) نسخة نسخة

(٢٦) لمصر ١٩٩/٨، ومطاب أولي شهر ٥٦٩/٥

حدث^(٦٧).

الفساد كالشمار ونحوها فإنه يبيعه، ويحفظ
نصفه^(٦٨).

وذهب المالكية إلى جواز بيع أموال مفقود
إذا قصر عليه بدين أو مستحق أو ضمان
محب ونحو ذلك. وهذا مني على فونهم في
جواز القضاء على الغائب^(٦٩).

ثانياً: في قبض حقوق المفقود:

٩- ليس للمضاضي عند الحنفية أن يأخذ مال
المفقود الذي في يده مودعه، ولا المال الذي
يوجد بالشربط المضارب، لأنهما نائبان عن
المفقود في الحفظ^(٧٠)، وعند المالكية له ذلك،
وعو قول عند الحنفية، غير أن ابن عابدين
حمله على أن المضاضي رأى مصلحة به، كما
لو كان الثبير غير ثقة^(٧١).

ولو أن المدين دفع لدين إلى زوجة المفقود
أو ولده، وكذلك المسافر لو دفع الاجرة،
فإن الذمة لا تبرز ما لم يأمر القاضي بذلك،
هذا عند الحنفية^(٧٢)، وأما عند المالكية فإن
يؤمن بأفقه ولا يمنع للدوثة، وإنما منع
للسفطان^(٧٣).

ولو تزوجت امرأة المفقود قبل منسي
الزمان المعتبر للبرص والعنف، ثم تبين أنه كان
ميتاً، أو أنه كان قه، طلقها قبل ذلك بمدة
تستوفي فيها العدة لم يصح النكاح لأنها
ممنوعة منه فأبهرت الزوجة، وهو قول
للشافعية، وأما القول الأصح عنده فإن
ينكحها صحيح^(٧٤)، وبالثبوت الأول للشافعية
أخذ الحنابلة^(٧٥).

ولو ادعت امرأة أنها زوجة ما جده،
وأقامت بيعة على ذلك، لم يقض لها به منه
احتمية، خلافاً للمالكية^(٧٦)، ومبنى المسألة
قائم على جواز الحكم على الغائب وعامة.

ب - أموال المفقود:

للمستدان أثر ظاهر في أموال المفقود
الثقانة. وفي اكتسابها بالوصية، والإرث.
وفي إدارة تلك الأموال.

أولاً: في بيع مال المفقود:

٨ - ذهب الحنفية إلى أنه ليس للمضاضي أن
يبيع عقار المفقود، ولا العروص التي لا
يسارع إليها الفساد، وأن ما يسارع إليه

(٦٧) زاد المصنف: ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨،

وعند الخائبة تسقط بتفريق الحاكم بينها وبين زوجها المفقود، أو يزواجه من غيره^(١٠)، ويجب في مال المفقود نفقة زوجته في مدة انعده، بذلك قال ابن عمر، وابن عباس^(١١)، وفي قولان عند المالكية، وخائبة^(١٢).

١١ - ويجب في مال المفقود نفقة التفرأ من نولاده ووالديه، وهو قول الحنفية، والشافعية^(١٣)، والمالكية غير أن المالكية اشترطوا لاستحقاق الأبوين النفقة أن يكون قد قضى بها قاض قبل الفقد^(١٤)، فإذ بين أن المفقود ميت، واستمر هؤلاء بقبض النفقة بعد ثبوت موته، فترحم بمرسوم ما استحق عليهم من يوم مات، لأنهم ورثة^(١٥).

١٢ - وتسقط النفقة المقرضة للزوجة والأولاد وأنوالدهم من مرامهم المفقود ودانيريه، ومن الثبر أيضاً، إذا كان كل ذلك تحت يد القاضي، أو كان وديعة، أو ديتاً للمفقود، وقد أقر أبو ذؤيب والمدين بذلك.

ثالثاً: في الإنفاق من مال المفقود:

١٠ - من الثابت بإجماع الفقهاء أن زوجة المفقود تستحق النفقة (راف ٤)، وهذه النفقة تكون في مال المفقود، بذلك قال الحنفية، والمالكية، والخائبة^(١٦).

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: تستدين، فإن جاء زوجها أخذت من ماله، وإن مات أخذت من نصيبها من الثمرات، وبه قال النخعي^(١٧)، فإن لم يكن للمفقود مال، وطلبت الزوجة من القاضي الحكم لها بالنفقة فإنه يجيبها إلى ذلك، وبه قال النخعي، وهو قول لأبي حنيفة. وفي قول آخر له: لا يجيبها، وهو قول شريح، وقال زفر: بأمرها القاضي أن تستدين، وتنفق على نفسها^(١٨).

وتنتطح النفقة بثبوت المفقود، أو بفارقه لها، فإن استمرت بقبض الثمن بعد أن تبين أنه مات أو فارقتها ثم رجع، فعلمها أن تمديد ما قبضته من ثمن الميراث، أو انفارقه^(١٩).

وتسقط النفقة عند انشافية بزواج امرأة المفقود من غيره^(٢٠).

(١٠) لمي ١٠١٦/٥، وقروح ١٨٦/٥.

(١١) القس ١٠٠٦/٥، ومطت أولي سنن ٥٩١/٥، والناع والكميل - هاشم مود - ١٥٦/٥، ابن جابر ١٥٦/٥، وهو صحيح.

اجتبل ١٥٦/٥.

(١٢) مسود ٣٩٦/١، ومي ٥٥٦/٢ - ٥٥٦/٢.

(١٣) لأدلة ١٥٦/٢، والناع والإكامل - هاشم مود - ١٥٦/٥، ١٥٦/٥.

١٥٦/٥.

(١٤) مسود ١٥٦/٢، وقروح ١٥٦/٥.

(١٦) حاشية من مابين ٢٠٦/٥، والسبب ٣٦٦/٥، والناع والكميل ١٥٦/٥، وقروح ١٥٦/٥، ومطت ١٥٦/٥.

أبو شريح ١٥٦/٥.

(١٧) لمي ١٥٦/٥، ومي ١٥٦/٥، وقروح ١٥٦/٥.

(١٨) مسود ١٥٦/٥ - ١٥٦/٥.

(١٩) شرح حاشي ١٥٦/٥، والمي ١٥٦/٥.

(٢٠) من المصالح ٢٩٨/٥.

وأقرأ بالزوجية والنسب^(١١).

المفقود غير المعلن ذكرنا آنفاً^(١٢).

وأبهما: في الوصية:

ويشعب الوديق والدين خصماً في الدعوى، لأن المال تحت يدهما، فيتعذر القضاء منهما إلى المفقود، فإن كان الوديق أو الدين منكرًا للوديعة أو الدين أو الزوجية والنسب، لم يصلح لمخاصمة أحد، من مستحقي النفقة، ولا نفع اليئنة ضده^(١٣).

١٣- تتركف الوصية للمفقود عند الحنيفة، حتى يظهر حانه، فإن ظهر حيا قبل موت أقرانه فله الوصية، وإذا حكم بموته رد مال الوصي به إلى ورثة الوصي^(١٤).

وليس لهؤلاء بيع شيء من مال المفقود الذي يخاف عليه الفساد، كأنهم، ونحوها، فإن باعوه، فالبيع باطل^(١٥).

ولو أن رجلاً أقام اليئنة على أن المفقود قد أوصى به بوصية وجاء موت المفقود، أو بلغ من السن ما لا يحيا إلى مثلها، والوصي له حي، قال المالكية: تقبل اليئنة، وتصح الوصية إذا كانت في حدود الثلث، وكذلك الحال لو أوصى به قبل الفتن^(١٦)، وهذا مبني على أصولهم في جواز القضاء على الغائب

وليس لهم بيع دار المفقود، ولم لم يبق من ماله مرفاعا، واحتاجوا للنفقة^(١٧).

خاصا: في الإرث:

وعند الحنيفة يجوز تلقاؤهم أن يأخذ من مستحقي النفقة كنفلا، لاحتمال أن يحضر المفقود، ويقيم اليئنة على طلاق امرأته، وأنه ترك لأولاده مالا يكفي لتفقيهم، وليس له ذلك عند المالكية^(١٨).

١٤- يعتبر المفقود حيا بالنسبة لأمواله، فلا يرث منه أحد، ويبقى كذلك إلى أن يثبت موته حقيقة، أو يحكم باعتباره ميتا، على ما يأتي بيانه (ر. ف. ٢٠ - ٢١).

والقضاء على المفقود بالنفقة لمستحقيها ليس قضاء على الغائب حقيقة، وإنما هو تمكن لهم من أخذ حقهم.

١٥- ولا يرث المفقود من أحد، وإنما يستعين وقف نصيبه من إرث، مورث، ويبقى كذلك إلى أن يبين أمره، ويكون ميراثه كسيرات الحمل، فإن ظهر أنه حي استحق نصيبه وإن

ولا تجب على المفقود نفقة أحد من أقارب

١١) المسوط ٣٩/١١ - ١، والذبية ١١/٢٤ - ٢٥.

١٢) المسوط ٤١/١١، ومذاهب الصالحين ١٩٧/٩.

١٣) المسوط ١١/١١.

١٤) المسوط ٣٩/١١.

١٥) بدعي الصالحين ١٩٦/٩، والذبية ١١/٢٤.

١٦) المسوط ٣٨/١١، ٣٩/١١، ومذاهب الصالحين ١٩٧/٩.

١٧) المسوط ٤١/١١، ٤٢/١١، والذبية شرح كونه ١٦/٩.

١٨) الذبية ١١/٢٤.

قولان^(١).

انتهاء فقدان:

ينتهي فقدان بمجرد الحالات الآتية:

الحالة الأولى: عودة المفقود:

١٩- إذا ظهر أن المفقود حي، وعاد إلى وطنه، فقد انتهى فقدان، لأن المفقود مجهول الحب أو الموت، وبظهوره انقضى نكاح اخصائه، وببأنى بيان ذلك. (ر.ق ٢٥ - ٢٦)

الحالة الثانية: موت المفقود:

٢٠- إذا ثبت ماينة أن المفقود قد مات، فقد انتهت حالة الفقدان، لزوال الجاهالة التي كانت تحيط بحياته أو موته، وعلى ذلك اتفاق النظم^(٢).

ولا بد من ثبوت موته أمام القاضي، غير أن الشافعية لم يشترطوا صدور حكم بذلك^(٣) ويمكن للورثة أن يدعيوا موت المفقود، وتدعوا البينة لإثبات ذلك، ويختار القاضي وكلاً عن المفقود بخاصم الورثة، فإذا أثبت البينة موته، قضى انقاضي بذلك^(٤).

وليس لمن كان وكلاً بمعاودة دار المفقود أن يصرها إلا بإذن الحاكم، فلمصلحة مات، وحينئذ يكون التصرف للورثة^(٥).

ب - الوكيل الذي يعينه القاضي:

١٨- إذا لم تكن للمفقود وكيل، فإن على القاضي أن يتصّب له وكلاً.

وهذا الوكيل يتولى جمع مال المفقود وحفظه وتبعض كل حقوقه من ديون ثابتة وأعبان وغلات، وليس له أن يخاصم إلا بإذن القاضي لمحقوق النبي للمفقود، وفي المحقوق التي عليه وإلى هذا ذهب الحنفية، ووافقهم المالكية في الجملة^(٦).

ولا نسمع الدعوى بحق على المفقود، ولا تثبت البينة عند احضائه، غير أن القاضي إن قبل ذلك، وحكم به، نفذ حكمه، وعليه انقضى.

وذهب المالكية إلى قبول البينة على المفقود.

ولو طلب ورثة المفقود من الحاكم نصب وكيل عنه، فعليه أن يستجيب لذلك^(٧).

(١) كشاف القناع ٥٩٩/١، وأردع ٢٨/٥.

(٢) حاشية ابن عديم ١٩٣/٤.

(٣) ليس بمراعى ١٧٦/٥، ونسب المقتدر ٣١٠/٣، ٣١١/٣.

(٤) الفتح والوكيل ١٦٠/٤، ومراجع الحنفى ١٤٦/٤.

(٥) المأثرة ٥٦٦/١، ٥٦٦/٢، ٥٦٦/٣، ٥٦٦/٤، ٥٦٦/٥، ٥٦٦/٦، ٥٦٦/٧، ٥٦٦/٨، ٥٦٦/٩.

(٦) كهدية ٢٠١/٩.

(١) شرح السراجية ص ١٢١، والمعدية ١٥٢/٤، والرجز

(٢) ٢٥٥/١، والنهي ٣٩٩/٦.

(٣) حاشية المحرري ١٦٠/٥، ودخية الفهرى ١٤٩/٣.

(٤) مسوقة ٢٨٠/١، وحاشية ابن عديم ١٩٧/٩.

من الأول المفقود، فإنها ترثه، ويفرق بينها وبين زوجها الثاني^(١).

وعند الاختلاف ترث الزوجة من زوجها المفقود الذي ثبت موته إن لم تنزوج، أو كانت تزوجت ولم يدخل بها الثاني، وفي رواية أنها لا ترث منه.

فإن دخل بها الثاني، وكان الزوج الأول قد قدم واختارها ثم مات، فإنها ترثه وصرتها، ولو مات الثاني لم ترثه، ولم يرثها، وإن مات أحدهما قبل اختيارها - وقلنا بأن لها أن تنزوج - فإنها ترث الزوج الثاني ويرثها، لا ترث الزوج الأول ولا يرثها.

وإن ماتت قبل اختيار الزوج الأول، فإنه يخير، فإن اختارها ورثها، وإن لم يختارها ورثها الثاني.

وهذا كله ظاهر من كتب الاختلاف.

واختار الشيخ ابن قدامة أنها لا ترث زوجها الثاني، ولا يرثها بحال إلا أن يجدها لها عقله أو لا يعلم أن الأول كان حياً، ومن علم أن الأول كان حياً ورثها وورثته، إلا أن يختار تركها، فحينئذ من بذلك، فلا ترثه ولا يرثها.

ويقسم ميراث المفقود بين الأحياء من ورثته يوم موته، وعليه اتفاق الفقهاء، لأن شرط التوريث بقاء الوارث حياً بعد موت المورث^(٢).

٢١ - أما ميراث الزوجة فتختلف الفقهاء فيه كما يلي:

ذهب الشامي إلى أن زوجة المفقود التي تزوجت، ثم ظهر أنه ميت، فعليها العدة منه، وهي ترثه^(٣).

وفي المذهب المالكي تفصيل: فإن جاء موته قبل أن تنكح زوجاً غيره، فإنها ترثه.

وإن تزوجت بعد انقضاء العدة، لم يفرق بينها وبين زوجها الثاني، وورثت من زوجها المفقود.

وإن تزوجت وجاء موته قبل الدخول ورثته، وفرق بينهما، واستقبلت عنتها من يوم الموت.

وإن جاء موت المفقود بعد دخول الثاني، لم يفرق بينهما، ولا إرث لها.

أما إن كان زواج الثاني قد وقع في العدة

(١): لـسقوط ٥٤/٣٠، وقبيلته ٦٩/٦، والدة ١٠١/٢، ولتاج والإكليل بهاش مشاع ١٤١/٤، والجليل ١٦٢/٤، رستم لتعديج ١٧/٢، رحانية الشرفي ٢١٦/١، والمغني ٢٦٦/٦.

(٢): تنع طباري ٢٠٢/١١.

(٣): لتعديج والإكليل ١٤٨/٤، وسرهب الجليل ١٥٨، ١٥٧/١.

التسعين سنة وهو الأرق، ومنهم من قاله: لفتوى على الثمانين، واختار ابن الهمام السبعين سنة، ومنهم من قال بأن غفويين المدة إلى الإمام هو المختار والأيسر^(١).

وأما المالكية والحنابلة، فقد ذكرنا مذهبهم قبلًا (ر: ف ٤).

وأما الشافعية، فالصحيح المشهور عندهم أن تقدير تلك السن متروك لاجتهاد الإمام، ومنهم من قدره بأربعين وستين سنة، أو سبعين أو ثمانين، أو مائة، أو مائة وعشرين سنة^(٢).

٢٣- فإذا انقضت المدة المذكورة جرى تقسيم ميراث المفقود بين ورثته الموجودين في اليوم الذي اعتبر فيه ميتًا، لابن الذين ماتوا قبله، نكولته مات حقيقة في ذلك اليوم، بهذا قضى عمر وعثمان رضي الله عنهما^(٣)، وهو قول للحنفية، وقول للمالكية^(٤)، وهو القول الأصح عند الحنابلة، وفي الفصول الآخر عند

وعلى القول بأن الحكم بوقوع الفقرة يقع التفريق ظاهرًا وباطنًا نزلت الثاني ورثتها، ولا نزلت الأول، ولا يرثها. وأما عندها، فمن ورثته اعتدت لوفاته عدة الوفاة^(٥).

الحالة الثالثة: إختار المفقود ميتًا:

٢٢- يعتبر المفقود ميتًا حكمًا بمضي مدة على قدره أو ببلوغه ستا مئة.

ففي ظاهر الرواية عند الحنفية يحكم بموت المفقود إذا لم يبق أحد من أولاده في يده، لا في جميع البلدان، وهو الأصح عندهم.

غير أنهم اختلفوا في السن التي يمكن أن يموت فيها الأكران، فمن أربع حنفية: هي مائة وعشرون سنة، وهذا ما اختاره القلاوي.

وعن أبي يوسف مائة سنة، وقال محمد بن حاتم البخاري: هي تسعون سنة، وضع بعضهم إلى أنها سبعون سنة، ومنهم من قال: بأن هذه المدة متروكة إلى اجتهاد الإمام، ويستظر إلى شخص المفقود وللقرائن الظاهرة^(٦).

ولعلماء الحنفية خلاف في الترجيح بين هذه الأقوال فمنهم من قال: لفتوى على

(١) لغير المستقر ٧١٣/١، والسنبة ٦٦/١، والجمع أرشد ١٧٨/٥، وصح القدير ٣٧١/٥، وتبين الخلاف ٢١٢/٣.

(٢) مفتي الحاج ١٦٣/٢ - ٢٧٠، ومالية الجبر ٢٣ - ٢٦٠، مصنف عبد الرزاق ٨٦ - ٨٩.

(٣) لغزوي الهندية ٢/٢٠٠، وحانية القمحوني على غير ١٠١/١ - ١٠١/٢، وثلة رنة ١/١ - ١٠١/٢، ولناج والإكشيل ١٦١/٢.

(٤) المغني ١٠١/٨، ومطالع أولى الهي ٥٧٧/٥.
(٥) لبيوم ٢٥/١ - ٣٦، ويصح المصحح ١٦٧/١، والوسعي ٣١١/٣، ويصح الرزاق ١٧٨/٥.

وهو قول عند المختابلة، غير أن القول الأصح عندهم أنه لا يحتاج إلى حكم باعتباراه مبنياً، وهو قول للمختفية، والمالكية^(١).

وأما طبيعة الحكم باعتباراه المفقود مبنياً، فللمختفاه فيه خلاف، فهو منسئء للحالة الجديدة التي أصبح عليها المفقود عند من قال بوجوب صدور الحكم، وهو مظهر عند من قال بعدم وجوب الحكم. (ر: ف ٦).

ولهذا الخلاف نتائج مهمة جداً، فعلى القول بأن الحكم منسئء لا تستطيع الزوجة أن تبدأ عدة الوفاة، ولا أن تزوج إلا بعد صدوره.

وكذلك فإن أموال المفقود لا توزع إلا بين الورثة الموجودين يوم صدور الحكم لا قبله، كأن المفقود قد مات حقيقة في اليوم المذكور. وأما من قال بأن الحكم مظهر، فإن عدة الزوجة تبدأ من تاريخ انتهاء مدة التبرع، أو من بلوغ المفقود السن التي لا يمكن أن يحيا بعدها، وأن ميراث المفقود يتقسم بين ورثته الأحياء في ذلك التاريخ، ولا عبرة لصدور الحكم.

(١) مسألة الدسولي ١٨٧/٤، وحاشية ابن عابدين ٢٩٧/٤، والفني ٣٦٦، ٣٦٨/٦.

المختابلة: يقسم الميراث بعد انقضاء مدة الزوجة إذا كان المفقود يغيب عليه الهلاك^(١).

وفي قول للمختفية، وفي القول المعتمد عند المالكية، وفي المذهب الشافعي، وفي قول للمختابلة: أن ميراث المفقود بعضى لورثته الأحياء يوم الحكم بموته^(٢).

إلا أن الشافعية قالوا: إذا مضت مدة زائدة على ما يطلب على الظن أن للمفقود لا يمشى فوقها، وحكم القاضي بموته من مضى تلك المدة السابقة على حكمه بزم من معلوم، فيبني أن يصح، ويعطى المال لمن كان ورثته في ذلك الوقت، وإن كان سابقاً على الحكم^(٣).

وتعد أسرة المفقود عدة للوفاة في الوقت الذي جرى فيه تقسيم ميراثه^(٤). (ر: ف ٥)

٢٤ - ولابد من الحكم باعتباراه مبنياً عند المختفية، وهو المنصوص عليه في المذهب، وهو قول عند المالكية، وبه أخذ الشافعية^(٥).

(١) المعنى ٣٦٨/٦، ٣٦٦، ٣٦٨/٦، ٣٦٨/٦، وحاشية الشننغ ١٨٧/٤، ١٨٨/٦، والمذهب المختص ١٨٧/٤، ١٨٨/٦.

(٢) البسيط ٣٠/٣٠. وسوقه قبل ١٨٧/٤، وحاشية قجرجي ١٦٠/٣، وقجرجي ١٦٧/١.

(٣) فتح الزماني ١٦٢، ومعنى المحتاج ٢٧/٣.

(٤) بلاتع المنع ١٦٧/٦.

(٥) ألفر الخضر ١٨٧/٤، والشرح الكبير ١٨٣/٢، ومعنى المحتاج ٢٧/٣.

القولين ما جاء في الرواية الثانية^(١) وهي
مذكورة في الموطأ^(٢)
وقول اشفعية يختلف بين القديم
والجديد

ففي القول القديم إن قدم المفقود بعد
زواج امرأته، فهي عودتها إليه قولاً، وقيل
يخير الأول بين أخذها من الثاني وتركها له
ويأخذ مهر الثل منه.

وفي القول الجديد، هي ساقية على نكاح
المفقود، فإن تزوجت غيره فنكاحها باطل،
تعود للأول بعد انتهاء عدتها من الثاني^(٣).

وذهب الحنابلة إلى أن المفقود إن قدم قبل
أن تزوج امرأته، فهي على عصمتها.

فإن تزوجت غيره، ولم يدخل بها، فهي
زوجة الأول في رواية، وهي المصحح، وفي
رواية أنه يخير

فإن دخل بها الثاني، كان الأول بالخيار، إن
شاء أخذ زوجته بالعدة الأول، وإن شاء أخذ
مهرها وبثيث على نكاح الثاني.

فإن اختار المرأة، وجب عليها أن تعمد من

أثر ظهور المفقود بعد الحكم بموته:
إن طهر المفقود حباً بعد الحكم باعتباره
ميتاً، فإن لذلك آثاراً بالنسبة لزوجته، وبالنسبة
لأمواله.

أولاً: بالنسبة لزوجته:

٢٥- للفشاء في هذه المسألة خلاف:
ذهب الحنفية إلى أن المفقود إن عاد، ولم
تكن زوجته قد تزوجت، فهو أحق بها، فإن
تزوجت فلا سبيل له عليها، وفي قول آخر: إن
زوجته له^(٤).

وعند المالكية أن المفقود إن عاد قبل نكاح
زوجته غيره، فهي زوجته، وهذا هو القول
المشهور المعمول به. فإن عاد بعد النكاح، فعن
مالك في ذلك روايتان:

الأولى: إن عاد قبل المخلول، فهو أحق
بها، ويترق بينهما وبين زوجها الثاني، وأما إن
عاد بعد المخلول، فالثاني على نكاحه، ولا
يترق بينه وبين زوجته.

الثانية: إن عاد المفقود فوجد زوجته قد
تزوجت، فلا سبيل له عليها، ولو لم يكن
دخول.

وقد أخذ بكل من الروايتين طائفة من
المالكية، وقال ابن القاسم، وأذهب بأن أقوى

(١) الدرر: ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ومروا: ١٠١٤١
١٥٧: ١٠١، والشرح الكبير: ٢/ ٥٧٠

(٢) الموطأ: ١٨٧، ١٨٨

(٣) يعني نسخة ٣٧٧، ٣٧٨، ومائة مضمرة ١٧٤

(٤) حاشية ابن عثيمين ٢/ ٥١١

ثانياً: بالنسبة لأمواله:

٢٦- لفقهاء في هذه المسألة خلاف:

ذهب الحنفية إلى أن المفقود إن عاد حياً، فإنه لا يرجع على زوجته وأولاده بما انفقوه بشأن النفاذ، وإن باعوا شيئاً من الأعيان ضمنته^(١). ويأخذ أيضاً ما بقي في أيدي الورثة من أمواله، ولا يطالب بما ذهب، سواء أضره حياً قبل الحكم باعتباره ميتاً، أم بعد^(٢).

وقال المالكية والشافعية بأنه يرجع بجميع تركته، ولو بعد تقسيمها على الورثة^(٣). وعند الحنابلة يأخذ المفقود ما وجد من أعيان أمواله، وأما ما تلف، فإنه مضمون على الورثة في الرواية النصيحة في الملحق، وفي الرواية الأخرى غير مضمون، وقد اختارها جماعة منهم^(٤).

مفلس

انظر: إفلاس

(١) انظر ١/٢٦١.

(٢) حاشية من حديث ١/٢٦٥، وحاشية لمطهراني على ١/٢٦٥.

(٣) انظر كبر ١/١٨١، وحاشية الشيرازي ٣/٢٢٨.

(٤) الفروع ٢/٣٧ - ٢/٤٨، وكشاف القناع ١/٥٩٦، ٢/٣٨، ومطالب الولي ١/٢٤٥.

الثاني قبل أن يطلعا الأول، ولا حاجة لطلاتها منه، وهو الخصوص عن أحمد وقيل لاحتاج إلى طلاق.

ون اختار تركها فإنه يرجع على الزوج الثاني بالمهر الذي دفعه هو، وفي رواية: يرجع عليه بالمهر الذي دفعه الثاني، والأول هو الصواب.

وفي رجوع الزوج الثاني على المرأة بما دفعه للأول روايتان، وعدم الرجوع هو الأظهر والأصح.

ويجب أن يجدد الزوج الثاني عقد زواجه إن اختار الأول ترك الزوجة له، وهو الصحيح. وقيل: لا يحتاج إلى ذلك، وهو القياس^(١).

فإن رجع المفقود بعد موت الزوجة على عصمة الثاني، فلا خيار له، وهي زوجة الثاني ظاهراً وباطناً، وهو يرثها ولا يرثها الأول، وقال بعضهم: يرثها^(٢).

وقد جعل بعض الحنابلة لتخير للمرأة، فإن شاءت اختارت الأول، وإن شاءت اختارت الثاني، وأيهما اختارت، ودت هلي الآخر ما أخذت منه^(٣).

(١) لمع ١/٢٦٢، وانظر ١/٢٦٨، ١/٢٦٩.

(٢) كشاف القناع ١/١٨٩، والفروع ٥/٥٨٨.

(٣) الفروع ٥/٢٨٨.

المدلول^(١).

الحكم الإجمالي :

٣- يختلف حكم المقصود باختلاف

تسميته «مفهوم الموافقة» و«مفهوم المخالفة»

وذلك على النحو التالي.

أ- مفهوم الموافقة:

٤- مفهوم «الموافقة» أن يكون المسكوت عنه

مرادفًا للمنطوق به في الحكم، كدلالة التهي

عن التأنيف على حرمة الضرب، وهذا يسمى

عند الحنفية بدلالة النص.

وهو حجة، فإنا كما ذكره ابن عابدين،

وقال الشوكاني تعلقاً عن القاضي أبي بكر

الباقلاني القول بمفهوم «الموافقة» من حيث

أخذه مجمع عليه^(٢).

ثم مفهوم الموافقة إن كان أولى بالحكم من

المنطوق به يسمى فعوى الخطاب، كالنقل

المتفق، لأن الضرب أشد من التأنيف في

الإيذاء.

وإن كان مساوياً له يسمى لحن الخطاب،

كتحريم إحراق مال الميت المفهومة حرمة

مفهوم

التعريف:

١- المفهوم هو ما دل عليه اللفظ لا في محل

اللفظ، أي يكون حكماً لتفسير المذكور، وحالاً

من أحواله، كتحريم ضرب الواندين المفهومة

حرمته من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَضْرِبُوا

أَنفِيكُمُ﴾^(١) الدال منطوقاً على تحريم التأنيف^(٢).

الالفاظ ذات الصلة:

المنطوق:

٢- المنطوق هو ما دل عليه اللفظ على ثبوت

حكم المذكور مطابقة، أو تضامناً، أو التزاماً،

أي يكون حكماً للصحة كصور وحالاً من

أحواله^(٣).

والصلة بين المفهوم والمنطوق: أن كليهما

من أقسام الدلالة، وتبلي: من أقسام

(١) سورة النساء: ٢٣.

(٢) جميع الفواحي ١: ١٤٠، وسوانح الجمعوت ١: ٣٠٦، ٤.

(٣) ١: ١٦١، وأثر الدلالة ١: ١٧٨، في التفسير: ١٠١، وبن صالحين

١: ٢٤١، وتوعد الله عليهم كل من خذ ١: ٣٧، وروفا

أثر ١: ٢٠٠.

(٢) سوانح الجمعوت ١: ٢١٣، وروفا ١: ١٧٨، ط

أخري

(١) سوانح الجمعوت ١: ١٦١.

(٢) ابن عسدين ١: ١٧٨، وجميع الفواحي ١: ٢٠٠، وروفا

١: ٢٤١، وروفا ١: ١٧٨، وروفا ١: ١٧٨، ط.

بصغر لابي الحسن، وروفا ١: ١٧٨، وروفا ١: ١٧٨، ط.

١: ١٦١.

المخالفة بالتسامح في كلام الشارع نبط، قل
ابن عابد بن - انما ان مفهوم المخالفة في
الروايات ونحوها معتبر بالتسامح حتى مفهوم
اللقب^(١).

وفي شواخ مفهوم المذاق، وشروط العمل
به. وغير ذلك تفصيل ينظر فيه المتبحر
الاصولي.



من قوله تعالى: ٥٠ اِنْ اَنْزَلْنَاهُ رِجَالًا
اَلَمْ نَجْعَلْ لِنَفْسٍ اِنْعَامًا يَأْكُلُوْنَ فِيْ بُلْدٍ يَّهْمُهُمْ
وَسَيِّئُ مَا كَانُوْنَ يَفْعَلُوْنَ^(٢) لان تحريم الاحرار
مسألة استبرام لاكل المذكور في الآية في
الاصول^(٣).

ب - مفهوم المخالفة:

٥ - مفهوم المخالفة: هو ثبوت نقض حكمه
المتطوق، نقضاً من او إثباتاً، باسمكوت عنه،
وهو: اي دليل المقتضى ليقض، لان دليله من
جنس الخطاب، او لان الخطاب دال عليه^(٤).

والتسامح مخالفة بالتسامح حجة عند
الجمهور الا مفهوم النقض، دل اعلان الحلي
وابن عابد كالمذكور: الحنج بنفسهم النقض
للفاق والفسير في من الشافعية وابن حنبل
مناد من المشكية، وبعض الحديث، عند ما كان
او اسم جنس، نحو على زيت، حنج أي: لا على
عمرو، وفي التمس زكاة أي: لا في غيرها^(٥).

وأما جمهور المختبة فيهم - كما ذكر ابن
عابد بن - خلا عن التحريم - يشون مفهوم

(١) سورة لقمان: ١٠.

(٢) قوله تعالى: ٥٠ اِنْ اَنْزَلْنَاهُ رِجَالًا اَلَمْ نَجْعَلْ لِنَفْسٍ اِنْعَامًا يَأْكُلُوْنَ فِيْ بُلْدٍ يَّهْمُهُمْ وَسَيِّئُ مَا كَانُوْنَ يَفْعَلُوْنَ (٢) لان تحريم الاحرار مسألة استبرام لاكل المذكور في الآية في

الاصول (٣).

(٤) حنج أي: لا على عمرو، وفي التمس زكاة أي: لا في غيرها (٥).

(١) حنج أي: لا على عمرو، وفي التمس زكاة أي: لا في غيرها (٥).

صاحبه بتمه، على أن يضع كل واحدة صدائق الأخرى، ولا مهر سوى ذلك فيقبل ذلك. ولعلاقة بينهما أن كلا منهما يحمل عقد النكاح بلا مهر^(١).

مَقْوضَةٌ

المتصرف:

الاسكام المتعلقة بالمقوضة:

حكم نكاح المقوضة:

٣- اتفق الفقهاء على أن المهر ليس من أركان عقد النكاح، وأن عقد الزواج يصبح بلا مهر، فإذا زوجها ومكث عن تعيين الصداق حين العقد، أو قالت لوليها أو لزوجها أو لأجنبي: زوجني على ما شئت أو نحو ذلك صح العقد بائنفاق الفقهاء^(٢). والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ نِسَاءَكُمْ مَا كُنْتُمْ عَلَيْهِمْ مِنْ مَوْءُودَةٍ أَوْ تَعَرُّوْنَ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^(٣) الآية، ولما روي من أن ابن مسعود يمثله مثل عن رجل تزوج امرأة ولم

١- المقوضة في اللغة: اسم ناعل من التفويض، والتفويض جعل الأمر إلى غيره، يقال: فوض الأمر إليه أي جعل له التصرف فيه^(١).

وفي الاصطلاح: هي المرأة التي نكحت بلا ذكر مهر، أو على أن لا مهر لها، ومسيبت مقوضة بكسر الواو، لتفويضها أمرها إلى الزوج أو إلى الولي بلا مهر، أو لأنها أعمت المهر، ونسب مقوضة بفتح الواو، إذا فوض وليها أمرها إلى الزوج بلا مهر، قال بعض العلماء: والنسب أنصح^(٢).

الألفاظ ذات الصلة:

الشغار:

٢- الشغار في اللغة: من شغر البيلد شغورًا إذا خلا عن حائط يمتنه

وفي الاصطلاح: أن يزوج كل واحد

(١) السباح، سير، والمطلع على أبواب الفقه ص ٢١٤، ومعنى احتاج ١٤١٢، والقوانين الفقهية ص ١١٧.

(٢) بدائع الفقه ص ٤٧٤، والبراهين الفقهية ص ٢٠٧، وسفني المحتاج ٢٢٨/٤، ١١١، كشاف القناع ١٠٦/١، والمغني لابن قدامة ٧١١/٦ - ٧١٣.

(٣) سورة البقرة ١٢٦.

(١) المحرم الوسيط، والفردات لأبي العباس.

(٢) الترمذيات للبرجوني، وحاشية ابن عارفين ٣٣٥/٢.

والحنفي الكبير ١١/١٧، ومعنى احتاج ١١٨/٣، ٢١٩.

وروضة الخليل: ١٦٨/٧ - ١٧١، وكشاف القناع ١٠٦/١.

١٦٧/٣، وأسر تفسير القرطبي ١٦٧/٣.

انصورتين واحد^(١).

وقعب المالكية وهو وجه عند الشافعية إلى بطلان عقد النكاح في هذه الصورة، لأن التزام هذا الشرط يجعلها كالغهروبة التي اختص بها النبي ﷺ

قال المالكية: إن وقع - النكاح بهذه الصورة - فانه يفسخ انكاح قبل الدخول بناء على أن فساداً من جهة صداقه، وثبت بعد الدخول بمصدق الثقل، وبما لا يشهور قولان.

الأول: يفسخ العقد قبل البناء وبعد البناء بناء على أن فساداً انكاح من جهة عقده.

الثاني: لا يفسخ العقد قبل البناء ولا بعد البناء ويكون لها صدق المثل

ومل يفسخ العقد بطلاق؟ قولان عند المالكية: الراجح منهما أنه يفسخ - في حال الفسخ - بطلاق، لأنه مختلف فيه.

وفي كل الأحوال يلحق به الولد، ويستقط به الحد لوجود الخلاف^(٢).

وقال المالكية: وفي معنى إسقاط المهر -

وكس^(٣)، ولا شطط^(٤)، وعليها العدة ولها الميراث^(٥)، ولأن القصد من النكاح الاستمتاع والموصلة دون الصفاق، فصح من غير ذكره كالنفقة^(٦)

أقسام المفوضة:

قسم الفقهاء التفويض إلى ضربين.

الضرب الأول: تفويض البهع:

١- التفويض ينصرف إلى تفويض البهع عند الإطلاق، وهو إخلاء النكاح عن المهر، كان تأذن المرأة لوليتها أن يزوجه بغير صداق بقولها له: زرجني بلا مهر، وذلك إذا كانت عاتلة بانقة رشيدة ثيباً كانت أو بكر، فبزوجها انولي ويسكت عن المهر، وهذه الصورة من التفويض صحيحة باتفاق الفقهاء، أو يفني المهر بقوله: زوجت بغير مهر أو زوجت بغير مهر لا في الحال ولا في المال، فصح العقد بهذه الصيغة عند جمهور الفقهاء، للتخصص السابقة، ولأن القصد من النكاح، الموصلة والاستمتاع دون الصفاق، ولأن معنى

(١) وكس: الطعان والحسرة، (انظر الفصيح الكبير)

(٢) الشطط: المحور وقوله: ولزانه، (انظر الفصيح الكبير)

(٣) كس: ميراثه ميراثه من رجل تزوج، وله ما يفرض له صدقاً

أخرجه الترمذي (٤٤١/٥) وقال: حديث حسن صحيح

(٤) لم يأت في كلامه ٧١٩/٩

(١) مدافع المحتاج ٢٧٤/٢، وجواهر ١٠٤٤/١، وكامل ٢٠٤/١

والقواعد لمطبعة ١٠٧، وبغتر احتاج ٣٨٨/٢، وقندف

القام ١٠٦/٥، والغازي ٩٧/١٢

(٢) الفتاوى الدوسية ١٧٢/٢، وجوامع الإجابات ١٠٤٤/١

والغازي الكبير لمطبعة ٩٩/٢٢

والضرب الثاني، أن يكون الولي بمن
يصح أن ينكح من غير إذن كالأب مع بنته
البكر فالنكاح صحيح بتبر إزتها فأما صحة
التفويض بغير إزتها لمعتبر باختلاف القولين
في الذي يسنه عقدة النكاح، فإن قيل: إنه
الزوج دون الأب بطل تفويض الأب، وإن
قيل: إنه الأب ففي صحة تفويضه وجهان.
أحدهما: وهو قول أبي إسحاق المروزي:
انه باطل ولها بالمعقد مهر المثل.

والوجه الثاني هو قول أبي علي بن أبي
هريرة: أنه صحيح كالعقود وليس لها بالمعقد
مهر^(١).

وقال النووي رحمه الله تعالى: لو زوجها
الولي ونفس المهر من غير أن ترضى هي بمهر
المثل، فهو كما لو نقص من مهر المثل، فإن
كان الولي مجبراً فهل يسطل النكاح؟ أم
يصح بمهر المثل؟ قولان.

وإن كان الولي غير مجبر فهل يسطل
قطعاً أم على القولين؟ فيه طريقتان^(٢).

ولو أنكحها ولها على أن لا مهر لها ولا
نفقة أو على أن لا مهر لها وتعطي زوجها نفقة
فهنا أبلغ في التفويض، ولو قالت لوليها:
زوجني بلا مهر فزوجها بمهر المثل

المذكور في الصورة السابقة - يرسل المرأة
للزوج مالا على أن يدفعه لها صداقاً فيفسخ
العقد قبل البناء وثبت بعد البناء بصداق
المثل، أما لو سكنا عن المهر عند العقد أو دخلا
على التفويض باللفظ أو على تحكيم الغير في
بيان قدر المهر فلا فساد^(٣).

وأما إذا كانت المفووضة صغيرة أو مجنونة
أو غير رشيدة كان تكون مغبها محجوراً
عليها فلا يصح تفويضها.

وإذا زوج الأب بنته المجبرة بغير صداق
صح النكاح وبطل التفويض في الأظهر عند
القائمة وكان لها مهر المثل بالمعقد.

وذهب المتأصلة هو وجهه عند القائمة إلى
صحة النكاح والتفويض^(٤).

قال الماوردي: إذا فوض الولي نكاحها بغير
إزتها فمضى ضررين.

أحدهما: أن يكون الولي ممن لا ينكح إلا
بإذن كسائر الأولياء مع أبي وغير الأب مع
البكر، فإن لم يستأذنها في النكاح ولا في
التفويض كان النكاح باطلاً، فإن استأذنها في
النكاح ولم يستأذنها في التفويض صح
النكاح وبطل التفويض، وكان لها بالمعقد مهر
المثل.

(١) معاري الكبير شعوردي (١/ ٩٩ - ١٠٠)

(٢) روضة القائلين ٧/ ٢٨٠

(٣) المروءة الدولي ٤٧/ ٢٩، وجمهور الإكمل ٣١٤/ ١

(٤) مسعى المحتاج ٢٩٩/ ٢٥، والهاوي للماوردي ٩٩/ ٩٢

وكذلك الفتاوى ١٠٩/ ٢٥

كانت لوليتها زوجتي وسكنت عن المهر
فالنكاح ذكره الإمام وغيره أن هذا ليس
بتفويض لأن النكاح بعقد غالباً بمهر فيجوز
الإذن على العادة فكانها قالت: زوجني بمهر.

ثم قال: وفي بعض كتب العراقيين ما
يقضي كونه تفويضاً^(١).

فإذا أطلقت الإذن - أي سكنت عن المهر -
وزوجها الولي ولم يسم لها في العقد مهر،
ولا شرط فيه أن ليس لها مهر، فقد اختلف
أصحاب الشافعي هل يكون نكاح تفويض أم
لا؟ على وجهين:

أحدهما: وهو قول أبي إسحاق المروزي أنه
ليس بنكاح تفويض لعدم الشرط في سقوط
المهر ويكون مهر المثل مستحقاً بالعقد، قال
التوحي رحمه الله تعالى: وليس النكاح في
هذه الصور خائباً عن المهر وليس هذا
التفويض بالتفويض الذي عقدنا له الباب.

الثاني: وهو قول أبي علي بن أبي حمزة أنه
نكاح تفويض، لأن إسقاط ذكر المهر في العقد
كاشتراط سقوطه في العقد، فعلى هذا لا
مهر لها بالعقد إلا أن تنعقه أحد أمور أربعة

هي:

من نقد البند صح المسمى وإن زوجها بدون
مهر المثل أو بغير نقد البند لم يلزم المسمى
وكان كما لو نكحها تفويضاً^(٢).

الضرب الثاني: تفويض المهر:

ذهب الفقهاء إلى أنه يصح النكاح إذا
زوجها على ما شاءت هي أو على ما شاء
الزوج، أو على ما شاء الولي أو على ما شاء
أجنبي: أي أن يجعل الصداق إلى رأي أحد
الزوجين أو رأي الولي، أو رأي أجنبي بقوله:
زوجتك على ما شئت أو على ما شئت أو
على ما شاء زيد، أو زوجتك على حكمها أو
على حكمك أو على حكمي، أو على حكم
زيد، ونحو ذلك فالنكاح صحيح في جميع
هذه الصور ويجب مهر المثل لأنها لم تاذن في
تزوجها إلا على صداق لكنه مجهول فيسقط
بإمكانه ووجب مهر المثل، والتفويض
الصحيح كما قال ابن قدامة: أن تاذن المرأة
الخائفة التعريف لوليتها في تزويجها بغير مهر،
أو بتفويض قلده أو يزوجه أبوها كذلك -
أي بغير مهر - فأما إن زوجها غير أبيها ولم
يذكر مهر بغير إذنها في ذلك فإنه يجب مهر
المثل^(٣). قال الإمام التوحي رحمه الله: لو

(١) ارجع السابق

(٢) جامع الفتاوى ٢٧٤/١، وحاشيته من هاشم ١/٢٣٥،
ومراسم الإكتمال ٣١١/١ - ٣١٥، والعمدة في الفرائض
٣٢/٣٢، والحاوي للصارف ٩٦/١٢ - ٩٦، ومغني
المصنف ٢٦٨/٣، والفتاوى ٧١٣/١٦، وكشف القناع
١٥٩/٢.

(٣) روضة الطالبين ١٧٩/٧ - ١٨٠

ما بان يفرضه عن مراضة، وإما بان
يفرضه احكم بينهما، وإما بان يخلو بها، وإما
بالموت^(١) كما بان تفصيله لاحقاً.

ما نتجده المفوضة من الصداق:

٩- ذهب الفقهاء إلى أنه يجب للعوضه مهر: إما نسيء لعقد، أو غيره على خلاف بين الفقهاء كما سباني، وأنه لا يخلو نكاح في دار الإسلام عن مهر وإن العوضه تسقط منه، المهر بأحد مهر أربعة^{١٧}.

أولها: أن يفرض أحد الزوجين المهر برفاء الآخر ثب الدخول فهذا المهر وحس حكمه حكم المهر المسمى في المذهب فينظر بالطلاق وث ثب بالدخول وما لو لم يلبس فيها نفسها

الثاني: أن يفرسه القاضي بينهما وذات عند
شأورهما في ذلك الموضع أو عند ما يبيع
الزوج من الثمن فيعبر فيه مقدار مهر المثل
لأن وثيقه فصل حصومات ولا يتوقف ما

بفرضه التراضي على رضاها، لأنه حكم إلا
أنه لا يزيد عن مهرها، لأن الزيادة عن مهر
المثل من على الزوج، ولا ينقص عن مهر
المثل، لأن التمسك من مهر المثل يدل على
الزوجة ولا يجعل المثل لأحد الخصمين، ولأنه
إذا فرض من المهر، فهو من مهرها، كسبعة
أشلت يقومها به بقول به أهل الخبرة، قال
ابن أبي عمير: إذا حكم أخير ما لم يغير
السبب كسبانه وأمساره في النفقة والكسوة،
من أحكام غيره، وفرضه ثانياً باعتبار المثل،
وليس ذلك نقضاً للحكم السابق^(١)، وبذلك
يشترط التراضي من فرضه لمهر المثل
بقدر مهرها حتى لا يرد عليه ولا ينقص
عنه، لكن الشافعية نسبوا على أنه يلغى الزيادة
أو النقصان بسبب الوانع في محل الاجتهاد
الذي يحصل منه في قدر مهر المثل، وقال
الشافعية اضطرب ما سناه من الزيادة
والنقصان وإن رضي الزوجان وهو كذلك،
لأن نفسه يقتضي ذلك ثم إن شاء بعد ذلك
فلا ما شاء واختار الأئمة أحواز^(٢)

وما فرصة القاضي من مهر المثل كالمسمى
في العقد (يجب) بنحو ما د طلاق قبل

¹ 4Y 401, 402, 403, 404, 405, 406, 407, 408, 409, 410, 411, 412, 413, 414, 415, 416, 417, 418, 419, 420, 421, 422, 423, 424, 425, 426, 427, 428, 429, 430, 431, 432, 433, 434, 435, 436, 437, 438, 439, 440, 441, 442, 443, 444, 445, 446, 447, 448, 449, 450, 451, 452, 453, 454, 455, 456, 457, 458, 459, 460, 461, 462, 463, 464, 465, 466, 467, 468, 469, 470, 471, 472, 473, 474, 475, 476, 477, 478, 479, 480, 481, 482, 483, 484, 485, 486, 487, 488, 489, 490, 491, 492, 493, 494, 495, 496, 497, 498, 499, 500, 501, 502, 503, 504, 505, 506, 507, 508, 509, 510, 511, 512, 513, 514, 515, 516, 517, 518, 519, 520, 521, 522, 523, 524, 525, 526, 527, 528, 529, 530, 531, 532, 533, 534, 535, 536, 537, 538, 539, 540, 541, 542, 543, 544, 545, 546, 547, 548, 549, 550, 551, 552, 553, 554, 555, 556, 557, 558, 559, 560, 561, 562, 563, 564, 565, 566, 567, 568, 569, 570, 571, 572, 573, 574, 575, 576, 577, 578, 579, 580, 581, 582, 583, 584, 585, 586, 587, 588, 589, 590, 591, 592, 593, 594, 595, 596, 597, 598, 599, 600, 601, 602, 603, 604, 605, 606, 607, 608, 609, 610, 611, 612, 613, 614, 615, 616, 617, 618, 619, 620, 621, 622, 623, 624, 625, 626, 627, 628, 629, 630, 631, 632, 633, 634, 635, 636, 637, 638, 639, 640, 641, 642, 643, 644, 645, 646, 647, 648, 649, 650, 651, 652, 653, 654, 655, 656, 657, 658, 659, 660, 661, 662, 663, 664, 665, 666, 667, 668, 669, 670, 671, 672, 673, 674, 675, 676, 677, 678, 679, 680, 681, 682, 683, 684, 685, 686, 687, 688, 689, 690, 691, 692, 693, 694, 695, 696, 697, 698, 699, 700, 701, 702, 703, 704, 705, 706, 707, 708, 709, 710, 711, 712, 713, 714, 715, 716, 717, 718, 719, 720, 721, 722, 723, 724, 725, 726, 727, 728, 729, 730, 731, 732, 733, 734, 735, 736, 737, 738, 739, 740, 741, 742, 743, 744, 745, 746, 747, 748, 749, 750, 751, 752, 753, 754, 755, 756, 757, 758, 759, 760, 761, 762, 763, 764, 765, 766, 767, 768, 769, 770, 771, 772, 773, 774, 775, 776, 777, 778, 779, 780, 781, 782, 783, 784, 785, 786, 787, 788, 789, 790, 791, 792, 793, 794, 795, 796, 797, 798, 799, 800, 801, 802, 803, 804, 805, 806, 807, 808, 809, 810, 811, 812, 813, 814, 815, 816, 817, 818, 819, 820, 821, 822, 823, 824, 825, 826, 827, 828, 829, 830, 831, 832, 833, 834, 835, 836, 837, 838, 839, 840, 841, 842, 843, 844, 845, 846, 847, 848, 849, 850, 851, 852, 853, 854, 855, 856, 857, 858, 859, 860, 861, 862, 863, 864, 865, 866, 867, 868, 869, 870, 871, 872, 873, 874, 875, 876, 877, 878, 879, 880, 881, 882, 883, 884, 885, 886, 887, 888, 889, 890, 891, 892, 893, 894, 895, 896, 897, 898, 899, 900, 901, 902, 903, 904, 905, 906, 907, 908, 909, 910, 911, 912, 913, 914, 915, 916, 917, 918, 919, 920, 921, 922, 923, 924, 925, 926, 927, 928, 929, 930, 931, 932, 933, 934, 935, 936, 937, 938, 939, 940, 941, 942, 943, 944, 945, 946, 947, 948, 949, 950, 951, 952, 953, 954, 955, 956, 957, 958, 959, 960, 961, 962, 963, 964, 965, 966, 967, 968, 969, 970, 971, 972, 973, 974, 975, 976, 977, 978, 979, 980, 981, 982, 983, 984, 985, 986, 987, 988, 989, 990, 991, 992, 993, 994, 995, 996, 997, 998, 999, 1000, 1001, 1002, 1003, 1004, 1005, 1006, 1007, 1008, 1009, 1010, 1011, 1012, 1013, 1014, 1015, 1016, 1017, 1018, 1019, 1020, 1021, 1022, 1023, 1024, 1025, 1026, 1027, 1028, 1029, 1030, 1031, 1032, 1033, 1034, 1035, 1036, 1037, 1038, 1039, 1040, 1041, 1042, 1043, 1044, 1045, 1046, 1047, 1048, 1049, 1050, 1051, 1052, 1053, 1054, 1055, 1056, 1057, 1058, 1059, 1060, 1061, 1062, 1063, 1064, 1065, 1066, 1067, 1068, 1069, 1070, 1071, 1072, 1073, 1074, 1075, 1076, 1077, 1078, 1079, 1080, 1081, 1082, 1083, 1084, 1085, 1086, 1087, 1088, 1089, 1090, 1091, 1092, 1093, 1094, 1095, 1096, 1097, 1098, 1099, 1100, 1101, 1102, 1103, 1104, 1105, 1106, 1107, 1108, 1109, 1110, 1111, 1112, 1113, 1114, 1115, 1116, 1117, 1118, 1119, 1120, 1121, 1122, 1123, 1124, 1125, 1126, 1127, 1128, 1129, 1130, 1131, 1132, 1133, 1134, 1135, 1136, 1137, 1138, 1139, 1140, 1141, 1142, 1143, 1144, 1145, 1146, 1147, 1148, 1149, 1150, 1151, 1152, 1153, 1154, 1155, 1156, 1157, 1158, 1159, 1160, 1161, 1162, 1163, 1164, 1165, 1166, 1167, 1168, 1169, 1170, 1171, 1172, 1173, 1174, 1175, 1176, 1177, 1178, 1179, 1180, 1181[illegible]

أنه إذا دخل بالمفوضة وجب لها مهر المثل وإن
أذنت له في وطنها بشرط أن لا مهر لها، لأن
المولد لا يمنع بالإباحة، كما فيه من حق الله،
ولأن الوطاء في دار الإسلام لا يخمر من مهر
أو حد، ولتخرج بالتزام المهر مما خص به نبي
الله ﷺ من نكاح الموهوبة بغير مهر، ومن
حكم الزنا الذي لا يستحق فيه مهر^(١)،
والقول لنبي ﷺ: «لها الصداق بما
استحللت من فرجها»^(٢).

ومثل الدخول في وجوب مهر المثل اخلوة
الصحيححة، وذلك عند الحنفية والحنابلة
والقديم عند الشافعية، والخلوة الصحيحة أن
يخلو الزوج بزوجته بعد العقد الصحيح بلا
مانع حسي كمرض أو عجزاً يمنع الوطاء،
وبلا مانع طبيعي كوجود شخص ثالث عاقل
معهما، وبلا مانع شرعي من أحدهما كإحرام
لنرض من حج أو عمره، قال الحنفية: ومن
المانع الحسي رق وفقر وعقل، ومسنر لا
يضاق معه الجماع.

الدخول ولا تحب التمتع معه، لعدم قوله
نعماني: «لَا جُنَاحَ عَلَيْكَ إِنْ طَلَقْتَ امْرَأَةً
مَا لَمْ تَنسُوهُنَّ أَنْ تَفْرُضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّوَهُنَّ عَلَى
أَنْ يَسْجُدَ لَهُ وَ عَلَى الْفَقِيرِ قَدْ رُفِعَ عَنْهُ الشَّرْطُ جَمْعًا
عَلَى الْحَيِّينَ»^(٣) وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ أَمْرٍ لَمْ تَسُوهُنَّ
وَأَنْتُمْ قَرَضْتُمُوهُنَّ فَرِيضَةً فَبُيْعَتْ، مَا وَرَثْتُمْ إِلَّا أَنْ
تَقُولُوا أَرْبَعُونَ لَيْلًا يَتَوَدَّ عَقْدُهُ النِّكَاحُ»^(٤).

ونص الشافعية والحنابلة على أنه لا يسح
فرض أنسي بتيميم إقرار الزوجين لأنه ليس
بزواج ولا حاكم، ولأن هذا فيه خلاف ما
يقضي لمعد فإذا فرض أنسي للنفوضة
مهرًا يعطيه من مال نفسه لم يصح وإن رضيت
على الأصح عند الشافعية، وتسايل الأصح
يصح كما يصح أن يؤدي الصداق عن الزوج
بغير إشف.

ويرى المالكية أن فرض أنسي مرض
لزوج ويسمون هذا تحكيمًا، فإن فرض مهر
لمثل لزمهما ولا يلزمه فرضه ابتداء، وإن
فرض أقل منه لزمه دون الزوجة، وإن فرض
لما حكمه أكثر منه دخل العكس أي لزمها دونه
فهر مخير بين الرضا وعدمه^(٥).

الثالث: أن يدخل بها فقد ذهب الانتهاء إلى

(١) كراهية ابن مدين ٣٤٦، وحاشية النووي ١٧٢،
ومعنى الاحتجاج ٢٦٩، والظاهر أنه في آخر ١٠٦،
وكشاف القواعد ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨.

(٢) حديث: «لها الصداق بما استحللت من فرجها»،
المخرجه لبر وهو (١٩/٢) والبيهقي (١٧/١٥٧)،
ومسند البيهقي ١٨٤.

(٣) سورة البقرة ٢٢٩ - ٢٣٠.

(٤) كتاب النكاح ١٥٦ - ١٥٧، ومعنى المحتاج ٢٤٦،
وروضة ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨،

ولو قتل أحدهما الآخر، أو قتل أحدهما نفسه، لأن النكاح قد بلغ غايته فقام مقام الاستبراء للمنفعة، ونص الشافعية على أنه لم تلت المرأة زوجها قبل الدخول لم يستقر المهر.

وقال ابن حامد بن: وأعلم أنه إذا ماتا بجماع فعند أبي حنيفة لا يقضى بشيء وعندهما يقضى بمهر المثل.

وقال السرخسي: هذا إذا تقادم العهد بحيث يتعذر على القاضي الوقوف على مهر المثل، أما إذا لم يتقادم فيقضى بمهر المثل عنه أيضاً^(١).

وذهب المالكية وهو قول عند الشافعية إلى أن موت أحد الزوجين لا يجب به شيء.

قال الإمام النووي في الروضة: إذا مات أحد الزوجين قبل الفرض والميسر فهل يجب مهر المثل أم لا يجب شيء؟ فيه خلاف مبني على حديث بروج بنت وثق أنها نكحت بلاء مهر، فعلمت زوجها قبل أن يفرض لها فقضى رسول الله ﷺ مهر

وزاد الخطابة: أن المهر ينشر كذلك يلصق الزوجة بملهوه والنظر إلى خرجها بشهوه، وتقبلها ولو يحضرة الناس، لأن ذلك نوع استمتاع فأوجب مهر كالوطء، ولأنه نال منها شيئاً لا يباح لغيره، ولتقوم قوله تعالى ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾^(٢) وحقيقة اللصق أثناء البشرون.

أما المالكية والشافعية في الجديد فلا يستقر عندهم مهر باخلوة لتسوية نسائي: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ الآية، وإنراد باللصق الجماع، ولأن الخلوة لا تنسحق بالوطء في مسائل الأحكام من حد وغسل ونحوهما^(٣).

الرابع: الموت: ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المَنْوُصَةُ يجب لها مهر المثل إذا مات زوجها أو ماتت هي قبل الفرض وقبل الميسر، لإجماع الصحابة رضيهم على ذلك، ولأن الموت لا يطل به النكاح بدليل التوارث وإنما هو نهاية له ونهاية العقد كما يتناهى العقد عليه بدليل الإجارة ومضى استقر لم يسقط منه شيء بانقضاء النكاح ولا غيره، قال الخطابة: حتى

(١) سورة البقرة: ٢٣٧

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٣٣٨/٢، ٣٣٩، والقوانين الفقهية ص ٣٠٦، ومغني شهاب ٢٩٤/٣ - ٢٩٥، ٢٩٦، وكشاف الشافعي ١٥١ - ١٥٢

(٣) مدني المصنف ٢٧٤/٢، وصاحب المصنف ٢٧٤/٢، والتميز السبب ص ٢٠٦، ومعني المختار ٢٩٤/٣، وروضة القائلين ٢٨١/٧، ومغني الشافعي ١٥٠ - ١٥١

بشرط لها تفضي رسول الله ﷺ بمهر نسائها واليراث^(١١).
والراجح ترجيح الوجوب والحديث صحيح . ولا اعتبار بما قبل في إسناده وقياساً على المدخول فإن الموت مقرر كالدخول، ولا وجه للقول الآخر مع صحة الحديث^(١٢).
مضى مستحق المقوضة مهر المثل؟
٧- نص الحنفية والشافعية والمطالبيّة على أن للمقوضة قبل الدخول مطالبة الزوج بأن يفرض لها مهر المثل على بصيرة من تسليم نفسها، لأن النكاح لا يخلو من المهر، فلها حق انطالبة ببيان قدره^(١٣).
قال ابن قدامة: ولا نعلم فيه مخالفاً، فإن انفق الزوجان حلي خروجه جاز ما قرضاه، قبلًا كان أو كثيراً، سواء كانتا عاتين بقدر مهر المثل أو غير عاليتين به. لأنه إذا فرض لها كثيراً فقد بطل بها من ماله فوق ما بنزعه، وإن

رضيت باليسير، فقد رضيت بدون ما يجب لها فلا تمنع من ذلك، عن عمة بن عامر بن

قاز. قال رسول الله ﷺ: لرجل انترضى أن أزوجه فلانة؟ قال: نعم، وقال للمرأة: انترضين أن أزوجه فلانة؟ قالت: نعم فزوج أحدهما صاحبه فدخل بها الرجل ولم يفرض لها صداقاً ولم يعطها شيئاً، وكان من شهد الحنفية، وكان من شهد الحنفية له سهم بخير، فلما حضرته الوفاة قال: إن رسول الله ﷺ زوجني فلانة ولم يفرض لها صداقاً، ولم أعطها شيئاً، وإني أشهدكم أنني قد أعطيتها من صداقها سهمي بخير، فأخذت سهماً قباعته بمائة ألف^(١٤).

فأما إن نشأنا فيه ففرض لها مهر مثلها، أو أكثر منه فليس لها المطالبة بسواءه، فإن لم ترض به لم يستقر لها حتى ترضاه، فإن طلبها قبل الدخول فليس لها إلا النصف، لأنه لم يثبت لها يفرضه ما لم ترض به كحال الاستدانة، وإن فرض لها أقل من مهر المثل فلها المطالبة بهما، ولا يثبت لها ما لم ترض به، وإن نشأنا دفعا إلى انتقاصي، وفرض لها مهر المثل كما سبق^(١٥).

فأما إن نشأنا فيه ففرض لها مهر مثلها، أو أكثر منه فليس لها المطالبة بسواءه، فإن لم ترض به لم يستقر لها حتى ترضاه، فإن طلبها قبل الدخول فليس لها إلا النصف، لأنه لم يثبت لها يفرضه ما لم ترض به كحال الاستدانة، وإن فرض لها أقل من مهر المثل فلها المطالبة بهما، ولا يثبت لها ما لم ترض به، وإن نشأنا دفعا إلى انتقاصي، وفرض لها مهر المثل كما سبق^(١٥).

(١١) حديث: (الرسول الله ﷺ انفس بزوج بيت وانفس بمهر نسائها).
الترمذي ١١٥٠/٣٠ من حديثه، في صحيحه، وقال حديث حسن صحيح.

(١٢) قال أبو الطحيف ص ٢٧، وروضة المختار ص ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، وصحاح ابن أبي شيبة ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧

وللمفوزة عند الخنفة والمالكية والشافعية والحنابلة حبس نفسها عن الزوج ليفرض لها مهرًا ولها كذلك حبس نفسها عنه لتسلم المفروض إذا كان حالاً كالنسي في العقد، أما إذا كان المفروض مؤجلاً فليس لها حبس نفسها عنه لتسلمه كالمهر النسي في العقد إذا كان مؤجلاً أيضاً.

وفي مقابل الأصح عند الشافعية أنه ليس لها حبس نفسها عن زوجها لتسلم المفروض لأنها ساحت بالمهر فكيف تضابق في تقديمه^(١).

٨ واختلاف الفقهاء في وقت استحقات المفوزة للمهر، فذهب الحنفية والحنابلة وهو مقابل الأظهر عند الشافعية إلى أن المفوزة يجب لها المهر بنفس العقد^(٢). ولذلك يحق لها ولاية المطالبة بفسخه، وولاية المطالبة بتسليم المفروض، ولأنه لو لم يجب بنفس العقد لما استقر بالموت كما في العقد النكاح، ولأن النكاح لا يجوز أن

أما المالكية فقالوا: إن للمفوزة طلب تقدير قدر المهر في نكاح التفويض قبل البناء ويكره لها تحكيمه من نفسها قبل البناء إلا أنه يلزمها الرضا بما فرض لها الزوج إن فرض لها مهر للثلث أو أكثر، أما إن فرض لها بأقل من مهر مثلها فلا يلزمها الرضا به، فإن رضيت به جاز إذا كانت رشيقة رشداً مجبراً بعد بلوغها وتجربتها بحسن تصرفها في المال بشهادة عدلين على رفع حجر عنها وإطلاق التصرف لها ولو كان ذلك بعد الدخول، كما يجوز للأب أن يرضى بأقل من مهر مثلها بالنسبة لغیر الرشيق، وإن كان ذلك بعد الدخول أيضاً، وكذلك يجوز لوصي الأب أن يرضى بأقل من مهر مثل محجورته بشرط أن يكون ذلك قبل الدخول، وبشرط أن يكون هذا صلاحاً لها كان كان راجعاً حسن عشرة زوجها لها، ولا يجوز لولي البكر قبله المات أبوها ولم يوص عليها ولم يقدم القاضي عليها مقدماً بتصرف لها الرضا بأقل من مهر مثلها.

وقالوا إذا لم يرض الزوج عما فرض لها فلا تطلبها ولا شيء عليه عند ذلك^(٣).

(١) بدائع الصنائع ٦٧٤/٢، وجواهر الإكليل ١/٣١٥، وروضة المصلحين ٢٨٢/٧، ومغني المحتاج ١٨٣، ومغني المحتاج ٢٣٠/٢، والنفسي لابن قدامة ٧١٨/٢، كشاف القناع ١٠٦/٥، وما بعدها.

(٢) بدائع الصنائع ٦٧٤/٢، والنفسي لابن قدامة ٧١٩/٢، ومغني المحتاج ٢١٩/٢، وكشاف القناع ١٠٦/٥، وروضة المصلحين ٢٨٦/٧، وما بعدها.

(٣) جواهر الإكليل ١/٣١١، ٣١٥، والمواهب اللطيفة ص ٢٠٧.

إذا طلبت الفرض من الزوج يجب عليه الفرض حتى لو امتنع بالقاضي يجبره على ذلك ولو لم يفعل تاب القاضي متابعه في الفرض^(١).

ومذهب الشافعية في الأظهر عندهم إلى أنه لا يجب لسرورية المفضضة مهر على زوجها بنفس العقد لأن القرآن دل على أنه لا يجب لها إذا طلقت قبل المسيس إلا النعمة، ولأنه لو وجب لها مهر بنفس العقد لتسقط بالطلاق قبل الدخول كالسعي انصحيح.

قال الماوردي: لم يجب للمفضضة بالعقد مهر، لاشتراطه مشروطه، ولا لها أن تطالب بمهر، لأنه ثم يجب لها بالمعقد مهر ولكن لها أن تطالب بأن يفرض لها مهرًا إما بمراعاة الزوجين أو بحكم الحاكم فيصير المهر بعد الفرض كالسعي في العقد^(٢)، ويذهب من كلام المالكية أنهم يرون مثل مذهب الشافعية حيث نصوا على أنه يجوز للزوج إذا فرض أن يحكم لها مهر المثل ولم يرض أن يطلقها ولا شيء عليه^(٣)، مما يدل على أنه لم يجب لها مهر بنفس العقد.

يخلو عن المهر وأقول بعدم وجوبه بقضي إلى خلوه عنه، ولأن ملك النكاح لم يشرع لميته، بل المقاصد لا حصول لها إلا بالدوام على النكاح والقرار عليه، ولا بدوم إلا بوجوب المهر بنفس العقد، لما يجري بين الزوجين من الأسباب التي تحمل الزوج على الطلاق من الوحشة والخشونة فلم يجب المهر بنفس العقد لا يدالي الزوج عن إزالته هذا الملك بأدنى خشونة تحدث بينهما، لأنه لا يشق عليه إزالته لما لم يخف لزوم انهزم، فلا تحصل المقاصد المطلوبة من النكاح، ولأن مصالح النكاح ومقاصده لا تحصل إلا بالموافقة، ولا تحصل الموافقة إلا إذا كانت المرأة مكرمة عند الزوج ولا حرة إلا مانسنداه طريق الوصول إليها بما لا يخطر عنده. لأن ما ضاق طريق إصابته بمنزلة في العين فيعز به إسماعه وما يسر طريق إصابته يهون في العين فيهبون إسماعه، ومنى هانت المرأة في عين الزوج تلحقها الوحشة فلا تنفع الموافقة، فلا تحصل مقاصد النكاح، ولأن الملك ثابت في جانبها إما في نفسها وإما في النعمة وأحكام الملك في الحرة تشمر بالذل والهبوان، فلا بد وأن يقابله مال له خطر، لينجبر الذل من حيث المعنى، ولأنها

(١) مجمع مختار في ترتيب المهرات ٢٧١/٢ - ٢٧٥

(٢) تحوي التنكير ١٨٢/١٢، ومنه مطبوع ١٢٩/٣ - ١٣٠

(٣) روضة الطالبين ٢٧١/٢

(٤) مرامير الإقبال ٢١٤/٢

الوجوب عند بعض الفقهاء، أم يعتبر حالها من العقد إلى الرضاء، لأن البضع دخل بالعقد في ضمان الزوج، ويترن به الإلتاف فوجب أكثر مهر منها من وقت عقدها إلى أن يظاها زوجها كالتقويض بشراء فاسد^(١).
وانتصلي في مصطلح (مهر).



شيء وذلك إذا كانت انصرفه من جهة للزوج كأن يطلق أو يلاعن أو يفسخ العقد من قبلها بسبب الجب والعنة والردة منه وإيائه الإسلام وتقبله إنتتها، أو أمها عند من يرى ذلك أما إذا كان السبب من جهتها فلا متعة لها عندهم لا وجوباً ولا استحباباً^(٢).
وذهب المالكية والشافعية في القديم إلى أن المادة ليست واجبة للمقوضة^(٣).

وسبب الخلاف يعود إلى اختلافهم في تفسير بعض الألفاظ الواردة في قوله تعالى: ﴿لَا جَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقَ الْإِسَاءُ مَا لَكُمْ مِنْهُنَّ أَوْ تَفَرَّقَا إِنْ كُنْتُمْ رِيبَةً وَتُتِمُّوهُنَّ عَلَى التُّبُوعِ قَدَرَهُنَّ وَعَلَى الَّذِينَ قَدَرَهُنَّ مَتَعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَبِينَ﴾^(٤).

ونظر التفصيل في مصطلح (تقويض ف)، متعة الطلاق ف. (٢).

ما يراهي عندما يفرض للمقوضة مهر: ١١ - اختلف الفقهاء في أي حال من أحوال المقوضة يعتبر عند فرض مهر المثل لها، هل في حالها عند عقد النكاح، لأنه المقتضى للوجوب، أو في حالها عند الرضاء، لأنه وقت

(١) رد المحتار على الدر المختار ٣٣٥/١ - ٣٣٦، مني المحتاج ١٣١/١، ١١١، المنى لابن قدامة ٧١١/١ وما بعده.

وتختلف الفتاوى ١٥٧٥ - ١٥٨.

(٢) تفسير القرطبي ٩/٢٤، ومنه المصباح ٢٩١/٤.

(٣) - روضة الزارة ٢٣٦.

(٤) مني المحتاج ١٣٠/٢، وتختلف الفتاوى ١٥٧٥.

والنوع والعدد، وهي كلها وسائل لتقدير الأشياء والأموال أو معايرتها بها، فالكيل لتقدير الحجم، والوزن لتقدير الثقل، والنوع لتقدير النوع، والمساحة والعدد لتقدير الأحاد أو الأفراد.

وبين هذه الأجناس فيما يلي

أولاً: المكاييل:

١- الوحدة الأساسية الأشهر في عهد النبي ﷺ للمكاييل هي المد والصباع، وكل ما سوى ذلك من المكاييل المعتمد عليها إنما هو جزء منها أو ضعف لها، فإن أبو عبدنا الأنار قد نقلت عن النبي ﷺ وأصحابه وأنصارهم مداهم ثمانية أصناف من المكاييل: لصباع، ومثاق، والفرق، والتمسط، والمذني، والخصوم، والفضن، والمكوك، إلا أن معظم ذلك في المد والصباع^(١)

ولم أن أن الغشاه انتفشو في مقدار المد والصباع لا انتفشوا في كل مقادير الكيلية الأخرى، إلا أنهم لم ينتفشوا فيها.

وأهم المكاييل الشرعية مرتبة على حروف الهجاء ما يلي:

مَقَادِير

التعريف:

١- المقادير جمع مقدير، ومقدار التسمية هي اللغة، مثله في المعد أو الكيل أو الوزن أو المساحة

والمقادير في الاصطلاح ما يعرف به الشيء من معدود أو مكي أو موزون^(٢).

الأنفاظ ذات الصلة:

الجزأف:

٢- لجزأف في اللغة الشيء لا يعلم كونه ولا وزنه

وفي الاصطلاح: الأخذ بكثرة من غير تقدير

والبزاف في البيع: حريص ما يكتال أو موزن أو معد، جملة بلاكيل ولا وزن ولا عد^(٣)

فأجزاء تجس المئدار.

أجناس المقادير:

٣- المقادير أجناس أربعة هي: الكيل والوزن

(١) الحديث لم يثبت وفواحد غلط شريفي ص ١٠٢ مصدر

(٢) الخرج لغيره ٢٥ وفواحد غلط شريفي

(٣) لا موزن من ١٠٤

الأول: صناع أهل المدينة، ويسمى بالصناع الحجازي، والثاني: صناع أهل العراق، ويسمى بالصناع الحجازي، أو القفيز الحجازي، أو الصناع البغدادي، والأول أصغر من الثاني، وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الصناع الشرعي الذي تقدر به الأحكام الشرعية المنسوبة بالصانع هو الصناع الأصغر^(١).

مقدار الصناع الشرعي:

٨- اتفق الفقهاء على أن الصناع أربعة أمداد، إلا أنهم اختلفوا في المدة، فذهب أهل العراق إلى أن المد رجلان بالعراقي، وذهب أهل المدينة إلى أن المد رجل وثلاث بالعراقي، وعليه فإن صناع أهل المدينة تسع خمسة أوطال وثلاث بالرجل العراقي، وصناع أهل العراق تسع ثمانية أوطال بالرجل العراقي نفسه.

وقد ذهب الجمهور إلى أن الصناع الشرعي هو صناع المدينة^(٢)، وذهب أبو

أ- الإراد:

٥- الإراد يفتح الدال ويضمها في اللغة: مكبال ضخم بمصر يسع أربعة وستين مثاقيل وذلك أربعة وعشرون صاعاً^(٣)، والجصع أرادب.

ولا يرتبط بالإرادب بعينه أي من الأحكام الشرعية.

ب - الصناع:

٦- الصناع، والصنوع، والصنوع، في اللغة: ما يكتن به، وهو مفرد جمعه أصوح، وأصوح، وأصواح، وصوح، وصبعان^(٤).

والصناع في اصطلاح الفقهاء: مكبال يكال به في البيع والشراء وتقدر به كثير من الأحكام الشرعية، وقيل: هو إزاء يشرب فيه^(٥).

فإن الفيوسي: هو مكبال، وصناع النسي حيشة الذي بالمدينة أربعة أمداد، وذلك خمسة أوطال وثلاث بالبغدادي، وقال أبو حنيفة: الصناع ثمانية أوطال^(٦).

أنواع الصبعان:

٧- اشتهر في الصبعان لدى الفقهاء صاعان

(١) حاشية المدوني ١/ ١٤٧، وشرح فكيه في حاشية حاشية المدوني عليه ١/ ٥٠٤-٥٠٥، وحاشية الطلوبي وصبر ١/ ٢١٩، والمختصر ٢/ ٥٩، ونظر لأصول ص ١٨٥.

(٢) حاشية المدوني ١/ ٥٠٤، ١/ ٤٤٧، والفتاوى ٧٥/ ٣٠٦، ٢/ ٢١٩، والمختصر ٢/ ٥٧، ١/ ١٦٩.

(١) القاموس المحقق، والصباح المنير، ولسان العرب، ومعنى الصناع ١/ ٣٨٣، والإيضاح والبيان ص ٧٣.

(٢) مقاييس الحيط.

(٣) روضة الطالبين ١/ ٣٠٦، ٢-٣، وبين الحاشيتين ١/ ٣٠٦.

(٤) الصباح المنير، وفيه نقد للركبي مادة [صاع].

وعن محمد بن الحسن رحمه الله ان تصاب
المسل خمسة اراق كل فرق ستة وثلاثون
رطلا، لانه انقص ما يقدر به ^(١).
(ر: صاع ف ٥، وزكاة ف ١١٨).

هـ - القُدَح:

١٤ - القُدَح بالتحريك في اللغة: إثناء يروي
الرجلين، أو اسم يجمع الصغار والكبار،
وهو مفرد يجمع على أقداح ^(١).
والقُدَح في اصطلاح الفقهاء من أجزاء
الصاع، قال الشرييني: قالصاع قدحان إلا
سُحِي مُلِد وكل خمسة عشر مدا سبعة
أقداح ^(٢).

وورد عن عائشة أنها قالت: كنت أفضل
أنا والنبي ﷺ في إباء واحد من قدح، يقال
له الفرق ^(٣). قال أبو حنيفة: وذلك اليوم نحو
من خمسة أمداد ^(٤).

مكايل أهل العراق، وقيل هو مائة وعشرون
رطلا ^(٥)، وقال أبو حنيفة: لا اختلاف بين
الناس أحسنه في ذلك أن الفرق ثلاثة أصع،
وفيه أحاديث تفسره، ثم ذكر أحاديث في
فلك، منها ما ورد أن رسول الله ﷺ قال
لكعب بن عجرة حين خلق رأسه عند الإحرام:
«صم ثلاثة أيام أو تصدق بفرق بين ستة أو
انسك بما تبصر» ^(٦)، ثم قال: والفرق ثلاثة
أصع والصاع أربعة أمداد ففلك اثنا عشر
مدا ^(٧).

ما ينطأ بالفرق من الأحكام الشرعية:

١٣ - يتعلق بالفرق من الأحكام ما يتعلق
بالصاع لانه من مضاعفاته إلا أن أكثر ما
يذكره الفقهاء في زكاة المسل، قال ابن عثامة:
تصاب المسل عشرة أفرق، وهذا قول
للزهري ^(٨)، وجهه ما روي عن عمر رضي الله
تعالى عنه أن ناسا سأله فقالوا: إن رسول
الله ﷺ قطع لنا ولداً باليمن فيه خلايا من
نحل، وإنا نجد ناساً يسمونها فقال عمر رضي
الله تعالى عنه: إن أدبتم صدقتها من كل عشر
أفرق لوقاً حبناها لكم ^(٩).

١ - اورد ابن قدامة في المغني ٧١٤/٢ وصحرا لحر
الحوزجني، واخرجه عبد الرزاق في المصنف (٦٣/٤)
بمناه.

(١) البداية مع فتح القدير ١١٤/٢

(٢) القاموس المحيط، والصاع المبر، ويخبر الصاع.

(٣) مغني المصنف ٢/١، ٢٨٣، ١٠٥، وفتح القدير ومدير ٣٩/٢

(٤) حديث عائشة: كنت أفضل أنا والنبي ﷺ.

أخرجه البخاري (فتح القدير ١/٢٧٣) ومسلم

(٦) واللغة للبصري.

(٧) الأصول من ٥١٤

(٨) القتي ٧١٤/٢، ومطلب الولي القتي ٧٥/٢

(٩) حديث: قال رسول الله ﷺ: قال لكعب بن عجرة: صم
ثلاثة أيام...

أخرجه البخاري (فتح القدير ١/٢٧٣)

(١) الأصول من ٥٢٠ - ٥١٢

(٢) القتي ٧١٤/٢

(٣) ذكر: إن ناساً سألوا عمر...

ما يطاق بالدخ من الأحكام الشرعية:

١٥ - يتعلق بالفرج من الأحكام ما يمتنع بالصاع لأنه جزء منه، وقد يذكره بعض الفقهاء باسمه في تعيين بعض الأنصبة، من ذلك ما ذكره الشريفي في حباب الزرع فقال: فالنصاب على قول السبكي خمسة مائة وستون قدحاً، وعلى قول الشمولي مئة مائة، وقول الشمولي أوجه، وإن قل مد من المتأخرين، إن قول السبكي أوجه، لأن لصاع قدحان شريفاً^(١١)

و- القرية:

١٦ - قرية في اللغة بكسر الظف طرف من جدار يخرج من جانب واحد، وتستعمل لفظ الماء والذين ونحوهما^(١٢)

وفي الاصطلاح قال الشريفي: الخطب انقلب، أن القرية لا تزيد على مائة رطل بقدح، وهو مئة ومائة وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم في الأصح^(١٣)

ز- القسبة:

١٧ - من معاني القسبة في اللغة: تعد كجاء يسع نصف صاع.

وقد روت عائشة رضي الله عنها: كنت اغتسل لوالتي رضي الله عنها من إياه وحده من قدح يقال له: الفرق^(١٤)، قال أبو عبد الله والفرق ستة أقسام، ثم قال: وذلك أن الشط نصف صاع، وتسميه في الحديث نفسه حين ذكر الفرق فقال: وهو ستة أقسام^(١٥)

ح - القفيز:

١٨ - القفيز في اللغة: مكبال، وهو ثعالب مكابك، وهو مفرد يجمع على أقفزة وقفران

كما يطلق القفيز على مساحة من الأرض قدرها مائة وأربعة وأربعون ذراعاً، أو عشر جريب^(١٦)

وفي الأماط قال الشافعي: القفيز مكمل يسع من الحب اثني عشر صاعاً، ثم قال: والقفيز من الأرض مسطح ضرب نفسه في عشر قصبات، وهو مقرر الجريب^(١٧)

وقال الكمال بن الأثير: إن القفيز ثمانية

(١١) حديث عائشة رضي الله عنها: كنت اغتسل لوالتي رضي الله عنها من إياه وحده من قدح يقال له: الفرق ستة أقسام، ثم قال: وذلك أن الشط نصف صاع، وتسميه في الحديث نفسه حين ذكر الفرق فقال: وهو ستة أقسام

(١٢) في نسخة: ١٢٠

(١٣) في نسخة: ١٣٠

(١٤) في نسخة: ١٤٠

(١٥) في نسخة: ١٥٠

(١٦) في نسخة: ١٦٠

(١٧) في نسخة: ١٧٠

(١٨) في نسخة: ١٨٠

وقال الفيروز آبادي: القلة بالقسم أعلى للرأس والسنام، والجبل أو كل شيء، والخب العظيم، أو الجرة العظيمة، أو عامة، أو من الفخار، والكوز الصغير^(١).

والقلة اصطلاحاً عند الحنفية والشافعية والحنابلة معيار لمقدار معين الحجم، وقد اتفقت أقوالهم على أن القلة ما يتسع لثنتين وخسين وقلاً^(٢).

كما ضبط القليومي القلة بالذراع فقال: والنساحة - أي للفتن - على الخمسمائة - أي على القول بأنهما خمسمائة رطل - ذراع وربيع طولاً وعرضاً وبعثاً بالذراع الأدمي وهو شبران تقريباً، ثم قال: وأما مساحتها في القدور كمراس البشر فهي ذراع عرضاً وذراعان ونصف طولاً، والمراد بعرض أطول خط بين حائتيه (نظر)، وبطوئه عمقه^(٣).

ما يناط بالقلة من الأحكام:

٢٠ - لا تذكر القلة غالباً في الأحكام الشرعية في غير حد الماء الرائد الكثير الذي لا ينجس بوضع التجاسة فيه إلا إذا تغيرت أحد أوصافه، فقد قدره الشافعية والحنابلة

مكالك^(٤)، وقال ابن حابدين: إن القفيز الهاشمي صاع واحد، وهو القفيز الذي ورد من عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كما في انهدابة وهو ثمانية أراطال، أربعة أمانا، وهو صاع رسول الله ﷺ، وينسب إلى الحجاج، فيقال صاع حجاجي، لأن الحجاج أخرجه بعدما فسد^(٥).

وقال الماوردي: والقفيز ثلاثمائة وستون ذراعاً مكسرة، وهو عشر الجريب^(٦).

وقال ابن مفتح: وقدر القفيز ثمانية أراطال بالثكني نص عليه واختاره القاضى. فيكون ستة عشر ذراعاً بالعراقي. وقال أبو بكر: قد قيل قدره ثلاثون رطلاً، وهو القفيز الهاشمي، وقدم في الحرر أن القفيز ثمانية أراطال وهو صاع عمر بن الخطاب، فقير، الحجاج، نص عليه، وذلك ثمانية أراطال بالعراقي... وهو المسمى بالقفيز الحجاجي^(٧).

ط - القلة:

١٩ - القلة بضم النون في اللغة: من معانيها أنها إناء للعرب كالجرة الكبيرة شبه الخب، وجمعها قلال وقلل^(٨).

(١) فتح القدير ٢/٤٤٦.

(٢) حاشية ابن حبيب ١/١٦٠ - ١٦١.

(٣) الأحكام السلطانية ص ١٥٩.

(٤) المدح ٢/ ٣٨٨، ومكاشاة، مدح ٣/ ٩٧.

(٥) الصاغ المهر.

(١) الفارسي نحوه.

(٢) حاشية ابن حبيب ١/ ١٦١ - ١٦٢. والحنلي مع حاشيتي القليومي

ومعينة ١/ ٢٢ - ٢٣، والفتي ٢٢ - ٢٣.

(٣) القليومي حرر المصنف ١/ ٢٢.

ي - الكُر:

٢١- الكر في اللغة: يضم الكاف كـيل معروف، وجمعه أكثر، قال الفيومي: وهو مستون فقيراً^(١).

وفي اصطلاح الفقهاء قال الكمال بن الهمام: مستون فقيراً أو أربعون على خلاف فيه^(٢).

ما يناط بالكر من الأحكام الشرعية:
٢٢- لا يناط بالكر شيء من الأحكام الشرعية، وربما استعمله بعضهم في التمثيل لبيع المثليات وما يثبت في الذمة، قال المرغيناني: ومن أسلم في كر حنطة فلما حل الأجل اشترى المسلم إليه من رجل كره وأمر وب المسلم بقبضه قضاء لم يكن قضاء، وإن أمره أن يقبضه له لم يقبضه لنفسه فأكثاله له ثم أكثاله نفسه جاز^(٣).

ك - الكيلجة:

٢٣- الكيلجة مكر الكاف وفتح اللام في اللغة: كـيل معروف لأهل العراق وهي من ومبعة الثمان من، والمز رطلان، وجمعه

يقطين: قال المحلي^(٤): ولا تنجس قلنا الماء بملاقاة نجس لحديث: إذا كان الماء ثلثين لم يحصل الشبث^(٥). وفي رواية: ثلثان لا ينجس^(٦).

وقال الحنفي: وإذا كان الماء ثلثين وهو خمر قريب فوفقت فيه نجاسة فلم يوجد لها طعم ولا لون ولا رائحة فهو طاهر^(٧). وقدر الحنفية الكثير مما يستكره الناظر، أو بما لا تخلص النجاسة فيه من طرف إلى طرف آخر بحسب الظن غالباً، قال المحصفي: والمعتبر في مقدار التراكم أكبر رأي الجسني به فيه، فإن غلب على فله عدم خلوص شيء وصيرل انتجاسة إلى الجانب الآخر جاز ولا^(٨).

وعند الحنفية نقضه بما مساحة مطحة عشرة أذرع في عشرة أذرع^(٩). وقال ابن عابدين: ووزن ذلك الماء بالقليل سبع عشرة قلة وثلاث خمس قلة^(١٠).

(١) اعطى مع القليوبي وغيره (٢١)

(٢) حديث (١٢) كان الماء ثلثين لم يحصل الشبث.

الخرجه للترمذي (٩٧/١) وللحاكم (١٣٣/١) من حديث ابن عمر، والرواية الأخرى لأبي ذر (١٥٣/١) وجمعه الحاكم ووافقه الأعمش.

(٣) نفس (٢١)

(٤) الدر المختار مع رد المحتار (١١٨/١)

(٥) مدار المحتار (١١٨/١) - ١٢٩

(٦) حاشية ابن عابدين (١٣٢/١)

(١) اصطلاح البير.

(٢) فتح القدير (١٦/٥)

(٣) الهداية مع فتح القدير (٣١٧ - ٣١٨/٥)

كبايج وكيالجة^(١).

ولا يناف بالكيلجة أي من الأحكام الشرعية.

ك - المختوم:

٢٤ - المختوم في اللغة: هو الصاع^(٢).

وفي اصطلاح الفقهاء هو الصاع أيضًا، كما روى أبو سعيد الخدري رحمه الله قال: «ليس فيما دون خمسة أوسق زكاة»^(٣) والوسق ستون مختومًا، والمختوم هنا هو الصاع بعينه، وإنما سمي مختومًا لأن الأمراء جعلت على أعلاه خاتمًا مطبوعًا لتلا يزداد فيه أو ينقص منه^(٤).

وليبيان مقدار المختوم والأحكام الشرعية المطروقة به، ينظر مصطلح (صاع).

م - الملق:

٢٥ - الملق بالضم في اللغة: من مغالته أنه مكبال، وهو رطلان، أو رطل وثلاث، أو ملء كفي الإنسان المعتدل إذا ملاهما ومد بهما، وبه سمي ملقًا، وجسمه أسنات، ومدة

كعبية، ومقاد^(١).

والمد في اصطلاح الفقهاء: مكبال اتفق الفقهاء على أنه ربع صاع.

واختلفوا في تقديره بالرطل، كاختلافهم في تقدير الصاع بالرطل، فذهب الجمهور إلى أن المد رطل وثلاث بالعراقي، وذهب الحنابلة إلى أن المد رطلان بالعراقي^(٢).

هذا هو المد الشرعي، وهو الذي يتصرف إليه اللفظ عند الإحلال، وذلك المد الشامي وهو صاعان، أي نمائة أمداد شرعية، قال ابن عابدن: وقد صرح انشراح في شرحه على الملتقى في باب زكاة الخسار بأن الرطل الشامي منصفان نوحهم، وأن المد الشامي صاعان^(٣).

ما يناف بالمد من الأحكام الشرعية:

٢٦ - أكثر ما يناف بالمد من الأحكام الشرعية مقدار ماء الوضوء، ومقدار صدقة الفطر، ومقدار النفقة الزوجية عند بعض الفقهاء. أما الوضوء فقد ورد عن رسول الله ﷺ

(١) الصبايح الفجر، والقاموس للعبط.

(٢) القاموس للعبط.

(٣) حديث أبي سعيد عن خمسة أوسق زكاة.

(٤) أخرجه أبو داود (٢٦٠/٢٤) وأبو بكر بن عذوة أن

نزل في من أبي سعيد لم يسمع به.

(٥) لأموال من ١١٧.

(١) القاموس للعبط، والمصباح للعبط.

(٢) حاشية ابن عابدن ٧٦/١، والشرح الكبير وقد مر في حاشية

٥٠٤/١ - ٥٠٥/١، وسفي للنساج ٤٣٦/٢، والقاموس

ومعجمه ١٤/٧٠، ٣٦/٢، والشفا ٢١٢/١، والأموال

من ٥٢٤.

(٣) حاشية ابن عابدن ٧٧/٢.

أحاديث كثيرة تفيد أنه كان يتوضأ بالماء من الماء، منها ما ورد عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالماء ويفضل بالصاع»^(١).

وقد اتفق الفقهاء على أن الماء من الماء هو القدر المفضل إن كان في الوضوء^(٢)، إلا أنه ليس معياراً له لا يجوز مخالفته، وعلى ذلك فإن يكفي اتوضأ به بدون أجزاء، وإن لم يكن به لزمه ما يكفي.

والتفصيل ينظر في مصطلح (وضوء) وأما صدقة الفطر، فقد اتفق الفقهاء على أنها صاع من أي صنف من الأصناف التي تصح فيها صدقة الفطر، سوى القمح، والصاع أربعة أمداد بأنفاق الفقهاء.

أما انقمح، وكذلك دبقه وسويقه، فقد ذهب الجمهور إلى أن الواجب منها هو صاع أيضاً كمئات الأصناف الأخرى، وذهب الخنفة إلى أن الواجب منها هو نصف صاع وهو مدفن^(٣).

(١) حديث أنس بن مالك، وكان رسول الله ﷺ يتوضأ بالماء.

أخرج مسلم (٢٥٩/١).

(٢) الأثران من ٥١١ ومثني لصاح ٧٤/١، ٧٥، وحاشية ابن عابدين ١٠٧/١، والفتاوى ١١٣/١ - ١٢٤.

(٣) ما يشبه ابن عابدين ٧٦/٤، وحنفة للمسوقي ٢١٤/٩ - ٢١٥، ومثني المحتاج ٢١٥/١، ٢١٦، والمصنف ٥٧٢ وما حله.

والتفصيل في (زكاة الفطر) (١).

أما الصدقة فقد قال النووي يجب على ميسر زوجته كل يوم مقد طعام وعلى مسر مد ومنوط مد ونصف^(٢)، وللنفهاء في ذلك تفصيل ينظر في مصطلح (نفقة).

ن - المذني:

٢٧ - المذني في اللغة: يضم الميم على وزن قُفْل: مكيال للشام ومصر يسع تسعة عشر صاعاً، وجمعه أمداد، وهو غير نكد^(٣).

وفي اصطلاح الفقهاء: هو مكيال كان يستعمل قبل الإسلام في الشام ومصر، وقد ذهب أبو عبيد إلى أنه ثيف وأربعون رطلاً، وهي أكثر من سبعة صبعان ونصف الصاع بقليل على وفق مذهب الجمهور في الصاع. وقال: حدثني ابن بكير... أن عمر بن الخطاب ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير وأرزاق المسلمين من الخنطة مدين وثلاثة أقداس زيت. وعلى أهل الورق أربعين درهماً وخمسة عشر صاعاً لكن إنسان، ولا احتفظ ما ذكر من المثلث... فطرت في حديث عمر فربما هو عدد أربعين درهماً بأربعة دنانير... وكذلك عدد مدينين من طعام

(١) عمر احتاج ١١٦/٢.

(٢) المقادير للحنيفة والمصنف للنفهاء.

أبو عبيد: فأما زكاة الأرضين فإنها إذا كانت بهذا المكوك عشرين ومائة من حنطة أو شعير أو تمر أو زبيب وجبت فيها الزكاة. وذلك لأن الزكاة تجب في خمسة أوسق، والوسق مئوتان صاعاً، فجميعها ثلاثمائة صاع، وهي عشرون ومائة مكوك^(١٦).

ع - الوُسق:

٣٠ - الوُسق في اللغة: بفتح الواو: حمل بعير، والجمع وسوق، مثل قلس وفنوس، وحكى بعضهم كسر الواو لغةً وجمعه أوساق مثل حمل وأجمال، قال الأزهري الوُسق مئوتان صاعاً بصاع النبي ﷺ، وجميع أيضاً على أوسق^(١٧).

والوسق في اصطلاح الفقهاء مكباً هو حمل بعير، وقد اتفقوا على أنه مئوتان صاعاً بصاع النبي ﷺ، إلا أنهم اختلفوا في مقدار الصاع على مذهبين فشرح عنه اختلافهم في مقدار الوُسق^(١٨).

(ر: صاع ق ٣).

بخمسة عشر صاعاً، وجعلها موازنة لهما، فغايرت الأمداد والصيحان وجمعت بينهما، لم اعتبرها بثوزن، فوجدت المدينين ثلثاً وثمانين رطلاً، ووجدت خمسة عشر صاعاً ثمانين رطلاً^(١٩).

وقد روي عن حمي بن أبي طالب يزنه أنه أجرى للناس المدين والتمسطين، قال ابن الأثير: يريد مدين من الطعام وفسطين من الزيت^(٢٠).

س - المكوك:

٢٨ - المكوك في اللغة: طاس يشرب به، ومكبش يسع صاعاً ونصفاً أو نصف رطل إلى ثلثي أو ثلثي، أو نصف وبة، أو ثلاث كبيلجات، وهو مذكر، والجمع منه مكبات^(٢١).

والمكوك في اصطلاح الحنفية والمالكية: هو صاع ونصف، وقال أبو عبيد: هو صاعان ونصف^(٢٢).

ما يشارك بالمكوك من أحكام شرعية:

٢٩ - لا يبط الفقهاء بالمكوك أحكاماً شرعية مباشرة، وربما أوردته بعضهم تبعاً لغيره من الإنكيات أو المقادير الشرعية، من ذلك ما قاله

(١٦) دأود ص ٥٧٢.

(٢١) تصح لغيره، وفنوس النجف، وصحاح الصحاح، وجميع الوسيط.

(٢٢) حاشية ابن عابد بن ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤،

والرطل، والأوزان الأخرى التي اعتصدها الفقهاء في بعض الأحكام أكثرها من أضعاف الدرهم والدينار لو من أجزائهما، ويبان ذلك فيما يأتي:
وقد سبق الكلام عن الدرهم والدينار في مصطلحي (مواهم وديناتير).

١ - الإستر:

٣٤ - الإستر بالكسر في اللغة: في العدد أربعة، وفي الزنة أربعة مثاقيل ونصف^(١).
وفي اصطلاح الفقهاء، قال ابن عابدين: والإستر بكسر الهمزة بالدرهم ستة ونصف، وبالمثاقيل أربعة ونصف، كما في شرح درر البحار^(٢).
والإستر بالأرطال جزء من ثلاثين جزءاً من الرطل المدني، وجزء من عشرين جزءاً من الرطل العراقي^(٣).

ب - الأوقية:

٣٥ - الأوقية بضم الهمزة وبالتشديد في اللغة: على وزن أفعولة كالأعجوبة والأحذوتة مفرد، والجمع أواني بالتشديد وبالتخفيف للتخفيف، والأوقية لغة وهي

ما ينط بالرسق من الأحكام الشرعية: ٣١ - ذهب الجمهور إلى أن نصاب الزكاة من الزروع خمسة أوسق، وخالف أبو حنيفة وقال: نجب الزكاة في القليل والكثير من الزروع، وأنه لا نصاب فيها، قال ابن عابدين: وهو الصحيح كما في التحفة^(٤).
ولغضمين ينشر (زكاة ف ١٠٠).

ف - الوبة:

٣٦ - الوبة في اللغة: مكبال يسع اثنين وعشرين، أو أربعة وعشرين مثلاً بعد النسيء^(٥).
ونقل بعض المعاصرين عن أئندسي في أحسن التفاسيم قوله: الوبة هو مكبال مصري كان يعادل قديماً عشرة أمتان، كما نقل عن البيهقي في حسن المحاضرة قوله: ذكر أن وبة الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ولاية عمرو بن العاص برئت ستة أمداد^(٦).

ثانياً: الموازين:

٣٧ - الأوزان التي يستعملها الفقهاء في تقدير الأحكام الشرعية كثيرة، إلا أن المعيار الأهم فلاوران عند الفقهاء هو الدرهم والدينار

(١) غايوس المحط

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٦/٢

(٣) حاشية ابن عابدين ٣٦/٢

(٤) حاشية ابن عابدين ٤٩/٢

(٥) غايوس المحط

(٦) الكايل في صدر الإسلام لسبع عبد الرحمن ص ٤٦

خمس أوق مائتا درهم وقال الحسن وأبو عبيد الله الفنى ملك أوقية، وهي أربعون درهماً^(١١)، لا يرى أبو سعيد الخدري يثبت قال: قال رسول الله ﷺ: «من سأل وله نيسة أوقية فقد ألحق»^(١٢).

ج - الحبة:

٣٧- الحبة في اللغة واحدة الحب، وهو اسم جنس للمعطة وغيره مما يكون في السيل والأكمام، والجمع حبوب، وحببات، وحباب، وهي جزء من ثمانية وأربعين جزءاً من الدرهم^(١٣).

والفقهاء قليل ما يستعملون كلمة حبة من غير إضافة، وفي النصاب يضيفونها إلى الشعير فيقولون: حبة الشعير، ويجمعونها معياراً لبعض المقادير الشرعية كالدرهم والتفسير، فإذا أطلقوها فالمراد بها حبة الشعير في الغالب، قال ابن عابدين: صرح الإمام السروجي في الغاية بقوله: درهم مصر أربع وستون حبة، وهو أكبر من درهم

بضم الواو، وجرى على الستة الناس بالفتح، وهي لغة حكاه بعضهم، وجمعها وقايا، مثل عطية وعطاي.

وزنها عند علماء اللغة سبعة مثاقيل، أو أربعون درهماً، وقيل غير ذلك^(١٤). وعند الفقهاء الأوقية أربعون درهماً^(١٥).

ما ينادى بالأوقية من الأحكام الشرعية: ٣٦- قليلاً ما يذكر الفقهاء الأوقية معياراً للحكم شرعي، وربما ذكروها على أنها من مضاعفات الدرهم أو المئثال أو الرطل، وقد ورد عن عمر بن الخطاب قال: «ما علمت رسول الله ﷺ ينجح شيئاً من ثمنه، ولا أنجح شيئاً من بناءه على أكثر من اثنتي عشرة أوقية»^(١٦) وعن أبي سلمة قال: «ما كنت عائشة زوج النبي ﷺ كم كان صفاق رسول الله ﷺ فقال: كان صداقه لأزواجه اثنتي عشرة أوقية ونشأ، قالت: أتدري ما النش، قال: قلت لا، قالت: نصف أوقية»^(١٧). قال أبو منصور:

(١١) القاموس المحيط، ولسان العرب، والمصباح الشيرازي.
(١٢) حاشية ابن عديم، ١/٢٢٢، وفتح القدير، ١/٥٢٠، ومغني الصنعا، ١/٢٨٩، والمغني، ٦/١٨٦، وكنز العمال، ١٠٠٨/١.

(١٣) حديث عمر: «ما علمت رسول الله ﷺ ينجح شيئاً...» أخرجه طبرهاني (١١١/٢) وقال: حديث حسن صحيح.
(١٤) حديث: «أبي سلمة قال: ما كنت عائشة من صدق رسول الله ﷺ...» أخرجه مسلم (١٠٤٢/٢).

(١٥) لسان العرب، والمغني، ١/٢٨٩.
(١٦) حديث: «من سأل وله نيسة أوقية فقد ألحق» أخرجه أبو داود (٢٧٩/٤).
(١٧) القاموس المحيط، والمصباح الشيرازي.

ما يئاط بالمحبة عن الاحكام الشرعية:
٣٨- الفقهاء يجعلون المحبة معياراً للفرهم
والدينار والقبيراط^(١)

د - الرطل:

٣٩- الرطل في اللغة: بفتح الراء وكسرها
والكسر أشهر: معيار يوزن به، وهو مكبال
أيضاً، والرطل البغدادي يزن اثنتي عشرة
أوقية

وقد جرى الاختلاف في وزنه بالمشقال،
ومقتضى نص القبروز آبلدي أنه ٤٨٠ درهما،
حيث قال: الرطل اثنا عشرة أوقية، والأوقية
أربعون درهماً^(٢)، وذهب اقبومي إلى أنه
مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً وأربعة
أسياع درهم^(٣)، وذلك مع افتاتهما على أن
الرطل يزن اثني عشرة أوقية.

والرطل في اصطلاح الفقهاء على نوعين:
رطل دمشقي ورطل بغدادي، ويقال له
عراقي، والثاني هو المقصود لدى الفقهاء،
وبه يتم تقدير الاحكام الشرعية لديهم،
والرطل البغدادي عند الحنيفة مائة وثلاثون
درهماً نقله ابن عابدين والكمال بن

الزكاة، فالنصاب منه مائة وثمانون
وجتان.. أهد لكن نظر فيه صاحب الفتح بأنه
أصغر لا أكبر، لأن درهم الزكاة سبعون
شعيرة، ودرهم مصر لا يزيد على أربع وستين
شعيرة^(٤).

وربما أضاف الفقهاء المحبة إلى القمح أو
الخزروب، فقالوا عنها: قمحة أو خزروية، قال
ابن عابدين: كل خزروية أربع شعيرات أو
أربع قمحات لأننا اخترنا الشعيرة
للتوسطة مع القمحة المتوسطة فوجدناهما
متساويتين.

وحبة الشعر عند الإطلاق هي حبة الشعر
المتوسطة التي لم تشر بعد قطع ما دق من
طرفها، وهي معيار الدرهم والمشقال، ولكن
الفقهاء اختلفوا في تعبير الدرهم وللمشقال
بها.

فذهب الجمهور إلى أن المشقال اثنتان
وسبعون حبة، والدرهم خمسون حبة
وخمسا حبة.

وذهب الحنيفة إلى أن للمشقال مائة حبة
شعير، والدرهم سبعون حبة^(٥).

(١) حاشية ابن عابدين ٢٩/٢

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٩/١، وحاشية القسوقي ١٤٧/١،
ومعني المحتاج ١/٣٨٩، ١٢/١، وكشعر المحتاج ٢/٢٩٩،
وقدر اشبة للولا في الحديث (٥٨٩-٥٠٠) برقة تقريباً،
فهر المقادير الفرعية ص ١٤٦

(١) الرابع السابعة.

(٢) القاموس المحيط.

(٣) الصحاح للبي.

وثلاثون درهما، وتصدوا بهذه الزيادة إزالة
كسر الدرهم، والعمل على الأول^(١).

أما الدرهم الدمشقي فهو أكبر من رطل
بغداد أو العراق، وقد نص الخنفي والشافعي
والخنايلة على أن الدرهم الدمشقي سبعة
درهم، إلا أنه لا يقدر به شيء لدى الفقهاء
إلا تباعاً للدرهم البغدادي^(٢).

ما ينط بالدرهم من الأحكام الشرعية:

٤٠ - يعتمد الفقهاء على الرطل البغدادي في
تحديد الصاع، وقد اختلفوا في تحديد الصاع
بالرطل على مذهبين.

فذهب الجمهور إلى أن الصاع خمسة
أرطال وثلاث.

وذهب الخنفي إلى أن للصاع ثمانية
أرطال.

وتفصيل ذلك في مصطلح (صاع ف ٧).
ثم إن الفقهاء يسيطون بالدرهم من الأحكام
الشرعية ما ينط منها بالصاع كمقدار صدقة
الفطر، ونصاب الزكاة، ومقدار ماء الوضوء،
وغير ذلك (ر: صاع ٨ - ٩).

الهمام^(٣)، ونقل ابن عابدين في مكان آخر أن
الرطل أقل من ذلك فقال: ... كل رطل مائة
وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع
درهم^(٤).

وذهب المالكية إلى أن الرطل - وهو
البغدادي عند الإطلاق - مائة وثمانية
وعشرون درهماً^(٥).

قال الباني: والرطل مائة وثمانية وعشرون
درهماً مكياً، وهو بالميزان الصغير يقاس في
وقتنا اثنتي عشرة أوقية وربع أوقية^(٦).

وعند الشافعية قال الحلبي: والرطل
البغدادي مائة وثلاثون درهماً فيما جزم به
الرافعي، قال النووي: الأصح أن رطل بغداد
مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع
درهم، وقيل بلا أسباع، وقيل ثلاثون، والله
أعلم^(٧).

وذهب الخنايلة إلى أن الرطل العراقي مائة
وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم،
إلا أن ابن قدامة نص بعد ما ذكر فقال: هكذا
كان قديماً، ثم إنهم زادوا فيه شيئاً
لجعلوه واحداً وتسعين مثقالاً، وكمل به مائة

(١) لعلي ٢٤٣/١.

(٢) ابن صديق ٧٧/٢، والحلي على الفقهاء ١٦/٢ - ١٧.

والشافعي ٤٩/٢، ومضى المصباح ٣٨٢/١.

وقد نقل الرطل البغدادي بالموازين الحديثة (٣٨١/١) جرداً.

انظر: أقاليم الشريعة ص ٢٦٧.

(٣) لخص الصغير ١٤١/٢، وابن عابدين ٧٩/١.

(٤) ابن عابدين ١٣٩/١.

(٥) قزويني ١٣٦/٢، راجع الباني عليه، ونسب فخر

٤٤٧/١.

(٦) قزويني ١٣٦/٢.

(٧) الحلبي على الفقهاء ١٦/١ - ١٧.

هـ - الطَّنُوجُ:

٤١- الطَّنُوجُ في اللغة: يوزن مَقْنُود هو الناحية، وزج دائر، مُعَرَّبٌ^(١١)

وهي اصطلاح مُفْتَهَاء، قال الكمال بن الهمام: قال أبو عبد في كتاب الأموال: ولم يزل النقال في آباد الدهر محدوداً لا يزيد ولا ينقص. والدقيق أربع طَّنُوجَات، والطنُوج حِثَان، والحية شعيرتان^(١٢)

و - القَفْلَةُ:

٤٢- من معاني القفلة في اللغة: الموازن من نازعهم^(١٣)

وفي اصطلاح المُفْتَهَاء اسم من أسماء الدرهم الشرعي في مكة والمدينة وأرضي أحماس، وهو في نظر بعض المُفْتَهَاء أصغر من الدرهم الشرعي، وفي نظر بعضهم الآخر أكبر منه، قال ابن عابدين: قال بعض المحققين: الدرهم لأن المعروف بمكة والمدينة وأرضي أحماس وهو المسمى بالقفلة على وزن قفرة، وهو ست عشرة خرنوبة، كل خرنوبة أربع شعيرات. وهو ينقص عن الدرهم الشرعي ست شعيرات، قال ابن عابدين أيضاً، ومقتضاه أن الدرهم المتعارف كبير من

الشرعي، وبه صرح الإمام السروجي في القافية^(١٤)

ز - القمحة:

٤٣- القمحة في اللغة: هي حبة القمح، وهو القمح^(١٥)

وفي اصطلاح المُفْتَهَاء المراد بها وزنها، وهي سيار لا هو أكبر منها من الأوزان كالدرهم والدينار، ووزنها مساو لوزن حبة الشعير، قال ابن عابدين: لأننا أخبرنا الشيخة المتوسطة مع القمحة المتوسطة فوجدناها متساويتين، ثم قال: وهي زج قيراط^(١٦)

ح - القنطار:

٤٤- القنطار في اللغة: على وزن قنعل معياره، وقال بعضهم يسر له وزن عند العرب، وإنما هو أربعة آلاف دينار، وفيه يكون مائة من، ومائة رطل، ومائة مثقال، ومائة درهم، وقيل: هو اثنا العكبر بعضه على بعض، وقيل: هو ثربعون أو ثبة من ذهب، أو الف، ومشتا دينار، وقيل غير ذلك^(١٧)

(١١) حاشية ابن عابد: ٢٩٠

(١٢) شرح الشيخ: وكتاب من الذهب

(١٣) حاشية ابن عابد: ٢٩٠

(١٤) شرح الشيخ: وكتاب من الذهب، ومخار الصخر

(١٥) القاموس المحيط

(١٦) مع السور: ٥٢١

(١٧) حاشية ابن عابد

والدرهم عندهم اثنا عشرة حبة، والحساب
يتسمون الأشياء أربعة وعشرين قيراطاً، لأنه
أول عدد له ثمن وربع ونصف وثلاث
صحاحات من غير كسر^(١).

وفي اصطلاح الفقهاء كما هو في اللغة.
مقدار قبل من الأوزان، وقد اختلف الفقهاء
في مقداره اختلافاً يسيراً.

فذهب الحنفية إلى أن القيراط جزء من
أربعة عشر جزءاً من الدرهم، أو جزء من
عشرين جزءاً من الدينار، وهما متساويان،
وهو وزن خمس حبات شعير أو قمح، قال
ابن عباد بن: والدينار عشرون قيراطاً،
والدرهم أربعة عشر قيراطاً، والقيراط خمس
شعيرات^(٢).

والقيراط عند المالكية أقل منه عند الحنفية،
قال الخطاط: فيكون وزن الدرهم الشرعي
أربعة عشر قيراطاً وثلاثة أرباع قيراط ونصف
خمس فيراذ. وهي خمسة عشر قيراطاً إلا
ثلاثة أرباع خمس قيراط^(٣).

وذهب الشافعية إلى أن القيراط ثلاث
حبات من الشعير، والدرهم ستة عشر قيراطاً

وفي اصطلاح الفقهاء قال الشرحي:
واختلف للمصنف في تحرير حده كم هو على
قول عباد بن فروي أبي بن كعب بنزة هن
لنبي ويحيى أنه قال: القنطار ألف أوقية
ومائة أوقية^(٤)، وذلك بذلك معاذ بن جبل
وعبد الله بن عمر بن الخطاب: قال ابن عطية وهو
أصح الأقوال، لكن القنطار على هذا يختلف
باختلاف البلاد في قدر الأولي^(٥).

هذا بنط بالقنطار من الأحكام الشرعية:
٤٥. يذكر الفقهاء القنطار أحبباً لبيان
الكثرة، كما ذكره الله تعالى في كتابه الكريم
فقال: ﴿وَلَمَّا قُضِيَ الْقُرْآنُ يُرْجَىٰ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ
رُجُوعُهُمْ وَأَن يُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا هُمْ عَلَيْكَ وَأَن
يُبَيِّنُوا لَكَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ وَمَا نَقَلَ إِلَيْكَ مِنَ الْكُتُبِ
وَمَا يُلْقُونَ فِيهَا شَرًّا وَلَا بَشَارًا ۚ فَمَا تَعْلَمُ مَا
يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۚ أَلَمْ تَعْلَمْ ۚ﴾^(٦)
ط - القيراط:

٤٦. القيراط والقيراط بالكسر في اللغة: مقدار
صغير يختلف وزنه باختلاف البلدان، ففي
بعضها ربع - دس دينار، وفي اله وافي نصف
عشر دينار، وقال بعض الحساب: القيراط في
نصف الدينار حبة خرنوب، وهو نصف فانق،

(١) حديث: «القنطار اثنى أوقية ومائة أوقية».

أخرج الطبري في تفسيره ٢/١٠١ - ط المرفوع، قال
ابن كثير: حدثنا أبو بكر بن محمد بن عمرو بن نسيه عن أبي
إبراهيم.

(٢) جامع لأحكام القيراط ١/٢٠ - ٢١.

(٣) صورة لسان ١ -

(٤) التنبؤ ببعده، والقدح جار

(٥) حاشية ابن خلدون ٢/٢٩٠، والدرهم أربع شعيرات ٢/٢٩١

* ١١

(٦) مواهب الجنى ٢/٢١١

والانفصيل في مصطنع (دقائق) ٧ -

(٨)

ك - المن:

٤٩ - المن في اللغة: مثله، مثا: مكياك يكال به السمن وغيره، وقيل هو ميزان قدره رطلان، وهو مفرد يجمع على أمنان، ولما يجمع على أمناه^(٩)

وفي اصطلاح الفقهاء قال الخنفي: المن رطلان بفن ادبان، قال ابن عابدين: المن والآن سواء كسلا منهما ربع صاع رطلان بلعراقي^(١٠)

وقد قسم الشافعية المن إلى نوعين، من صغير ومن كبير، أما المن الصغير فهو رطلان بفن ادبان، وقال ابن الكبير فهو ستمائة درهم^(١١)

ما يناظر به من الأحكام الشرعية: ٥٠ - لا ينطبق الفقهاء بالمن أحكاماً شرعية مباشرة، ولكن يذكرونه معياراً لبعض التقادير الشرعية الأخرى كالقوسق والرطل.

وأربعة أخماس قيراط، وقيل: أربعة عشر قيراطاً^(١٢) والدرهم خمسون حبة وخمسة حبة من الشعير^(١٣)

ما يناظر بالقيراط من الأحكام الشرعية: ٤٧ - لا ينطبق الفقهاء بالتقيراط أحكاماً شرعية، وقد يجعلونه معياراً لبعض التقادير الشرعية كالدراهم والدينار كما تقدم

ي - المثقال:

٤٨ - مثقال الشيء في اللغة: ميزانه من مثله، وهو مفرد يجمع على مثاقين، والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم، وكل سبعة مثاقيل عشرة دراهم^(١٤)

وفي اصطلاح الفقهاء المثقال وزن الدينار من الذهب، قال الكمال بن الأهمام والظاهر أن المثقال اسم للمقدار المتدريه، والندستر اسم للمقدريه بقية ذهبيته^(١٥)، وقال ابن عابدين بعدما أورد هذه العبارة عن الفتح: وحاصله أن الدينار اسم لنقطة من الذهب المضروبة المقصورة بالمثقال، فالمعادهما من حيث الوزن^(١٦) وجميع الأئمة على ذلك أيضاً^(١٧)

(٩) تحفة المتأرجح وهو المشهور ٢٦٤: ٢٦٥

(١٠) القاموس المحقق، والاصح غير

(١١) فتح القدر ٢٢٢: ٢٢٣

(١٢) مشهور، أمي عديدين ٢٩: ٣٠

(١٣) حاشية ١٠ - وفي ٢٠١: ٢٠٢ وفي ٢٠٢: ٢٠٣

(١٤) وفي ٢٠٣: ٢٠٤، وفي ٢٠٤: ٢٠٥، وفي ٢٠٥: ٢٠٦

(١٥) وفي ٢٠٦: ٢٠٧

(١٦) في ٢٠٧: ٢٠٨، وفي ٢٠٨: ٢٠٩

(١٧) في ٢٠٩: ٢١٠

(١٨) في ٢١٠: ٢١١، وفي ٢١١: ٢١٢

ل - النش:

٥١ - النش في اللغة هشرون درهمًا، وهو نصف الأوقية وغيره، قال ابن الأعرابي، ومن الدرهم والرغيف نصفه^(١).

ولا يخرج للمعنى الاصطلاحي عن المعنى النفوي.

قال أبو سلمة رضي الله تعالى عنه: سألت عائشة بنت أبي بكر عن وزن درهمي قال: قال: كان صدقي رسول الله ﷺ قال: كان صدقي لأزواجه اثني عشر أوقية وثلاث قال: أأري ما النش؟ قلت: لا قالت: نصف أوقية، فذلك خمسمائة درهم^(٢).

م - النواة:

٥٢ - النواة في اللغة: مفرد يجمع على نوى والنواة بذرة الشجر، والنواة من العدد عشرون أو عشرة، والأوقية من الذهب، أو أربعة دنانير، أو ما زنه خمسة دراهم: وقيل غير ذلك^(٣).

واختلف في تذكير النواة في اصطلاح الفقهاء^(٤) للاختلاف في تفسير النواة في

حديث أبي رضى الله تعالى عنه وهو أن النبي ﷺ رأى علي بن عبد الرحمن بن عوف أو صفرة، فقال: أما هذا؟ قال: إني تزوجت امرأة علي وزن نواة من ذهب، قال: يارك الله لك أولم ولو بشاة^(٥).

ثالثًا: الأطوال والمساحات:

اعتمد الفقهاء في قياس الطول والمساحة على عدد من المقاييس أهمها مرتبًا على حروف الهجاء كما يلي:

١ - الإصبع:

٥٣ - الإصبع في اللغة: مؤنثة، ويجوز فيها التذكير والتأنيث أشهر، وفيها عشر لقات تنطبق النهمرة مع تثليث الباء، والمعاشر: أصبوع وزان صففور، والشهور من ثغافها كسر النهمرة مع فتح الباء، وهي واحدة الأصابع والأصابع^(٦).

والإصبع في اصطلاح الفقهاء مقياس للطول يساوي عرض ست شعيرات مستدلات بطن إحداهما لظهر الأخرى والشعيرة ست شعيرات بطن.

(١) المصباح النور، والمقاموس المحيط، وفتح المصباح.

(٢) حديث: ليس بيننا ملك عاقلة كمن؟ إن صدق رسول الله ﷺ.

فتح صفرة: (٣٦).

(٣) المقاموس المحيط، والمصباح، وفتح المصباح، وفتح المصباح.

(٤) ليس الأوطار: (١٦/٦).

(٥) حديث: رأى النبي ﷺ رأتى علي بن عبد الرحمن بن عوف أو صفرة.

(٦) أخرجه البخاري (١٩/٢١١).

(٧) المصباح النور، والمقاموس المحيط.

ما ينافى بالبائع من الأحكام الشرعية:
 ٥٦ - لا ينفذ الفقهاء بالبائع أحكاماً شرعية،
 ولكنهم يذكرونه في أضعاف الذراع، وفي
 أجزاء قليل والفرسخ.

ج - البريد:

٥٧ - من معاني البريد في اللغة: أنه مقدار من
 المسافة، وهو اثنا عشر ميلاً^(١) وجمعه برد
 والبريد في اصطلاح الفقهاء أربعة
 فراسخ، وفي قول مرجوح للمالكية هو
 فرسخان^(٢).

ما ينافى بالبريد من الأحكام الشرعية:
 ٥٨ - جمهور الفقهاء على أن السفر الشرعي
 أثبت لترخّص يرتبط بالمسافة ومسافة السفر
 هذه عندهم أربعة برد^(٣).

قال ابن سبّين: وهي - أي الإصبع - ست
 شعيرات ظهر فيض وهي - أي الشعيرة - ست
 شعيرات بقل^(٤).

ما ينافى بالإصبع من الأحكام الشرعية:
 ٥٩ - لا ينفذ الفقهاء بالإصبع من المساحات
 أبداً من الأحكام الشرعية، ولكن يجمعونها
 معياراً لمعناها من المقادير الشرعية كالقبضة
 والذراع.

ب - الباع:

٦٠ - باع في اللغة قدر مد أنيقين كالبرج
 وبضم، وجمعه بوازع.

وقال أبو حاتم: هو مذكر يقال هذا باع،
 وهو مسافة بين الكفين إذا بسطتهما بمسّاً
 وشمالاً^(٥).

والباع في اصطلاح الفقهاء، مختلف في
 بينهم، فقال الحنفية: إنه أربعة أذرع.
 وذهب المالكية إلى أن الباع ذراعان^(٦).

(١) حاشية ابن سبّين ١/ ١٥٥، ١٥٦، وناه في مفتي المحتج
 ١/ ١٦٦، وفيه شرح للتحفة ٢/ ٢٨٦.

وفي الإصبع يافعي في الحاشية ١/ ٢٩٢، ٢٩٣، سم طرية،
 لفظ الخراج وأصله اللب من ٢٨٧ - ٢٨٨.

(٢) خصوص لمحمد، واصلح لمر.

(٣) أبو الفتوح، وحاشية ابن سبّين عليه ١/ ١٥٥، وفيه
 شرح للتحفة ٢/ ٢٨٦.

(١) الصبح الشرقي، وقاضيه المحط.

(٢) حاشية ابن سبّين ١/ ١٥٥، والدسوقي ١/ ٣٥٨، ورمي.

المحتج ١/ ٢٩٦، والمضي ٢/ ٢٥٠.

(٣) حاشية الدسوقي ١/ ٣٥٨، وفي المحتج ١/ ٢٩٦،

والمضي ٢/ ٢٥٠.

وقال القليوبي: الجريب هو ثلاثة آلاف ذراع وستمئة ذراع، ولعل هذا في اصطلاح الفقهاء بناء على أن القصبية ستة أذرع فقط^(١١)

وذهب الحنابلة إلى أن الجريب عشر قصبية في عشر قصبية، والقصبية ستة أذرع بذراع عمر بيقته، المعروف بالذراع الهاشمية، وهي ذراع وسط أي بد الرجل، لتوسط الطول، وقبضة وإبهام قائمة، فيكون الجريب ثلاثة آلاف ذراع وستمئة ذراع مكراً^(١٢)

ما ينطبق بالجريب من الأحكام الشرعية: ٦٠ - إسقاط الفقهاء بالجريب من الأرض مقدار الخراج الموقوف، فتعيب الحنفية إلى أنه يجب في كل جريب من الأرض صانع للزراعة في كل سنة قنبر ودرهم مما يزدع فيها، وفي جريب الرطبة^(١٣) خمسة دراهم وفي جريب الكوم والنخل الخمس عشرة دراهم، وما سوى ذلك من الموزروعات يوضع عليها بحسب الطاقة لا يزيد على

٥ - الجريب:

٥٩ - الجريب لغة قال القليوبي الجريب الوادي، ثم استعمل للقطعة المحيطة من الأرض، فحين، فيها جريب، وجمعها أجربة وجربان بالضم، ويختلف مقدارها بحسب اصطلاح أهل الأقاليم كاختلافهم في مقدار الرطل والكيل والذراع.

ثم قال: وفي كتاب المساحة للمسيحي أن الجريب عشرة آلاف ذراع، وجريب الضمام أربعة أقدرة. قاله الأزهري^(١٤)

والجريب في اصطلاح الفقهاء مقدار من المساحة وعائتهم على أن مساحته ثلاثة آلاف وستمئة ذراع

إلا أن الحنفية قالوا: إن الجريب ستون ذراعاً في ستين ذراعاً بذراع كسري، وهو سبع قبضات، والقبضة أربع أصابع، قال الحسكفي: وقيل 'يعتبر في الذراع في كل بلدة عودهم'^(١٥)

وذهب المالكية إلى أن الجريب ستون ذراعاً في ستين ذراعاً بالذراع الهاشمية، وهي ذراع وثلاث بذراع البند، والذراع الهاشمي ست قبضات، والقبضة أربع أصابع^(١٦).

(١١) القليوبي طر الحنفية ٩٤١.

(١٢) قصص الفلاح ٩٧، ٩٨.

(١٣) الرطبة: وزن قرعة نخل وهو العنبر من النخل.

(١٤) نصيب المير.

(١٥) حاشية ابن عاتق ٣٢، ٣٣، وطرسير خلاص ٣٢٨.

(١٦) الشرح لاسمي ٢٢٠، ٢٢١.

نصف الناتج^(٦٠).

هـ - الخطوة:

٦١ - الخطوة في اللغة: بضم الخاء وفتحها ما بين القدمين عند المشي، والمطروح يجمع على خطوات كشهرات، والمثبوم يجمع على خطى وخطرات كغرف وغرفات^(٦١).

والخطوة في اصطلاح الفقهاء جزء من أربعة آلاف جزء من الميل، فقد نص الشافعية، وهو قول عند احتبة على أن الميل أربعة آلاف خطوة، كما نص الشافعية على أن الخطوة ثلاثة أقدام^(٦٢).

الأحكام الشرعية المنوطة بالخطوة:

٦٢ - لا ينبط لثمناء بالخطوة أحكاماً شرعية، وربما ذكرها سارضا في بعض الأحكام، من حيث ما ذكره ابن فدامة حيث قال: قال القاضي: لو خرج إلى ضبعة له فئدة التبان والمائل ونحوه بمسعين خطوة جاز له اتباعهم واتعابا على الرحلة^(٦٣).

و - الذراع:

٦٣ - الذراع في اللغة: ابد من كس حنوان، لكنها في الإسكان من المرفق إلى أطراف

وذهب المالكية إلى أن على كل جريب من ابر ثمانية وأربعين درهما، وعلى كل جريب من الشعر أربعة وعشرين درهما، وعلى كل جريب من انصر ستة^(٦٤).

وذهب الشافعية إلى أن اخراج الموظف على الأرض في كل سنة هو ما فرضه عثمان بن حنيف، وهو على كل جريب شعير درهمان، وعلى كل جريب حنطة أربعة دراهم، وعلى كل جريب شجر وقبب مكر ستة دراهم، وعلى كل جريب نخل ثمانية درهم، وعلى كل جريب كرم عشرة دراهم، وقبب النخل عشرة، وعلى كل جريب زيتون اثنا عشر درهما^(٦٥).

وذهب الحنابلة إلى أن الواجب في كل سنة على جريب الزرع درهم وقبب، وعلى جريب الكرم عشرة دراهم، وعلى كل جريب نخل ثمانية دراهم، وعلى كل جريب وطبة ستة دراهم^(٦٦).

وتفصيل ذلك في مصطلح اخراج في ٢٥ وما بعدها.

(٦٠) مذاهير ٦٠ - ٦١، ٢٣٨/٢.

(٦١) انظر شرح لوطا شافعي ٢٩٠/٣.

(٦٢) روضة الباقين ١٧٦، ٢١٠.

(٦٣) شرح ٢٠٠، ٢٠١.

(٦٤) تصحيح ابن خلدون ١٠٤٠، ١٠٤١.

(٦٥) حاشية ابن خلدون ١٠٤٠، ١٠٤١، وفيه تصحيح ٢٠٠، ٢٠١.

١٠٠.

(٦٦) شرح ٢٠٠، ٢٠١، ٢٢٤، ٢٢٥.

اندور ياصبع وثلاثي اصبع، وأول من وضعها الرشيد قدرها بذراع خدام أمود كان على رأسه، وهي التي يتعامل بها الناس في ذراع البر، والشجرة، والأشنة، وقياس نيل مصر.

وأما الذراع الهاشمية الصغيرى وهي البلالية فهي أطول من الذراع السوداء ياصبعين وثلاثي اصبع، وأول من أخذتها بلال ابن لبى يرق، وذكر أنها ذراع جده أبي موسى الأشعري رضى الله تعالى عنه، وهي أنقص من الزبانية بثلاثة أرباع عشر، وبها يتعامل الناس بالبصرة والكوفة.

وأما الهاشمية الكبرى وهي ذراع للملك، وأول من نقلها إلى الهاشمية المنصور، فهي أطول من الذراع السوداء بخمس أصابع وثلاثي اصبع، فتكون ذراعاً وثماناً وعشراً بالسوداء. ونقص عنها الهاشمية الصغيرى بثلاثة أرباع عشر، وسبب زيادته لأن زياداً مسح بها أرض السودان، وهي التي يزوع بها أهل الأهواز.

وأما الذراع العربية، فهي ذراع عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه التي مسح بها أرض السواد، وقال موسى بن طلحة: رأيت ذراع عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه التي مسح بها أرض السودان، وهي ذراع وقبضة وإبهام قائمة، قال الحكم بن هبنة:

الأصابع: أو من انفرد إلى طرف الإصبع الوسطى، ويجري بها القياس، وهي ذراع الإنسان المتوسط، وتعدت بست قبضات معتدلات. وتسمى ذراع العامة، وهي مؤنة وبعض العرب يذكرها^(١).

والذراع في اصطلاح الفقهاء مقياس للطول، ولها أنواع مختلفة الطول، وقد ذكر الماوردي لها سبعة أنواع: فقال: وأما الذراع فالأدنى سبع، أقصرها القاضية، ثم اليوسفية. ثم السوداء، ثم الهاشمية الصغيرى وهي البلالية، ثم الهاشمية الكبرى وهي الزبانية، ثم العربية، ثم المزانية، وذلك بحسب اسم واضعها.

وقد بين ذلك الماوردي فقال: فأما القاضية، وتسمى ذراع الدور فهي أقل من ذراع السوداء ياصبع وثلاثي اصبع، وأول من وضعها ابن أبي نيلي القاضي، وبها يتعامل أهل كلواذي.

وأما اليوسفية، وهي التي تدرج بها الفضة للدور بمدينة السلام، فهي أقل من الذراع السوداء بثلاثي اصبع، وأول من وضعها أبو يوسف القاضي.

وأما الذراع السوداء فهي أطول من ذراع

(١) ندمية النهر، والفاطمة من محيط.

ذراع اليد، لأنه ست قبضات وشيء، وذلك
شيران^(١).

وقال ابن عابدين: نقلاً عن المحيط
والكافي: أنه يعتبر في كل زمان ومكان
ذراعهم قال في التنوير وهو الأنسب^(٢).

وذهب المالكية إلى أن الذراع ست
وثلاثون إصبعا، قال النووي: والذراع ما
بين طرفي المرفق ورأس الإصبع للوسطى،
كل ذراع ست وثلاثون إصبعا^(٣)، وفي قول
آخر لابن حبيب مؤداه أن الذراع أربع
وعشرون إصبعا، وقال النووي: وقال ابن
حبيب: والذراع شيران، والتشير اثنا عشر
إصبعا^(٤).

وذهب الشافعية إلى أن الذراع أربعة
وعشرون إصبعا، قال الشربيني الخطيب:
والذراع أربعة وعشرون إصبعا
معرضات^(٥).

الأحكام الشرعية المتوطة بالذراع:

٦٤- استعمل الحنيفة الذراع في مواضع منها
مقدار الماء الكثير، فقد ورد عنهم أن الكثير

أن عمر رضي الله تعالى عنه عمد إلى أطولها
ذراعاً وأقصرها وأوسطها، فجمع منها ثلاثة
وأخذ الثلث منها، وزاد عليه قبضة وإبهاماً
قائمة ثم ختم طرفها بالرصاص وبعت بذلك
إلى حنيفة وعثمان بن حنيف يرضع حتى مسح
بها السوداء، وكان أول من مسح بها بعد عمر
ابن هيرة.

أما الذراع البراءية، فتكون بالذراع السوداء
ذراعتين وثلاثي ذراع وثلاثي إصبع، وأول من
وصفها المأمون، وهي التي يتعامل الناس فيها
في ذرع البراءة والمساكن والأسواق وكراء
الأنهار والخفائر^(٦).

٦٥- وقد استصف الفقهاء في الذراع شيء
نظم بها القدرات الشرعية على أقوال كما
يلي.

أختلفت الحنفية في الذراع الشرعية.
واختار عندهم ذراع الكرمان، وعليه
النسوي، وهو سبع قبضات فقط، أي بلا
سبع قائمة، وهذا ما في التوولوجية، وفي
"حرر أن في كثير من الكتب أنه ست قبضات
س فوق كل قبضة إصبع قائمة، فهو أربع
وعشرون إصبعا، والمراد بالقبضة أربع أصابع
مضمومة، قال ابن عابدين: وهو قريب من

١١٦ حاشية ابن حنبلين: ١٣١

١٢٠ ابن عابدين: ١٣١

١٣١ لهجة شرح النسخة ٣٤/١

١٤١ لهجة شرح النسخة ٣٤/١

١٥١ منظر الحجاب ١١٦/١

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٥١، ١٥٣

ما كان عشرين في عشر، أي عشرة أذرع في عشرة أذرع^(١)، وبه أتى المتأخرون بالأصنام ومنها في مقدار ابتعاد المرأة عن الرجل في صلاة الجمعة إذا اقتديا بإمام واحد، قال الخصمكي: وإذا حادثته امرأة ولو أمته مشتتة.. ولا حائل بينهما أكلة مقدار ذراع.. في صلاة.. مشتركة.. فسدت صلاته لو مكثتا، وإلا لا^(٢).

٦ - الشبر:

٦٦ - الشبر في اللغة: ما بين طرفي المختصر والإبهام بالتفريق المعتاد، وهو مفرد بجمع على اثنين، وهو مفكر^(٣).
والشبر في اصطلاح الفقهاء نصف ذراع، ألفا عشر أصبعه، قال ابن عابدين في الكلام عن النزع: وهو قريب من ذراع، لأنه من قبضات وشي، وذلك شبران^(٤).
وقال الترمذی: والنزع شبران، والشبر اثنا عشر أصبع^(٥).

ما يتناط بالشبر من الأحكام الشرعية:

٦٧ - ورد تقدير بعض الأحكام الشرعية

بالشبر مثل: تقدير نسيم القبر بالشبر.

(١) مصطلح: قبر ف ١٢، ونسيم ف ٢.

وإسبال ثوب المرأة شبراً أو ذراعاً.

(٢) مصطلح: إسبال ف ٤٤.

وتقدير عمق الماء الراكد - إذا كان عشرين

بعشر - بذراع أو شبر، في قول عند الحنفية،

والصحيح عندهم أن يكون بحال لا نكتشف

أرضه بالغرف منه^(١).

ح - الشعرة:

٦٨ - الشعر في اللغة: يسكون المعين وتحتها

سبعة الجسـم ما نبت بصرف ولا وبر،

ويشكون بجمع على شعور، وبالفصح على

أشعار وهو من الإنسان وغيره، وهو مذكر

الواحدة منه شعرة، وإذا جمع شعر تشبها

لاسم الجنس بالقرنة^(١).

والشعرة في اصطلاح الفقهاء عند

الإطلاق هي شعرة اليرزون خاصة وهو

اليغن، وهي في القياس من أجزاء الأصبع

وكذا ذراع عندهم، ومقدارها سدس عرض

شعيرة بالائتلاف^(٢).

(١) مرآة الخلق معاني اصطفاوي ص ٢٦

(٢) لمصباح البر - وشعر من أصبع.

(٣) ابن عابدين ١٥٥ (١)، وأسهم شرح النعمة ٣٤ (١).

وسفر الحاج ٢٦٦ (١)، وكشف المصباح ٥١٤ (١).

(١) ابن عابدين ١٧٩ (١).

(٢) ابن عابدين ٤٧ (١).

(٣) لمصباح البر، والخاموس لحج.

(٤) ابن عابدين ١٧٩ (١).

(٥) النعمة شرح النعمة ٢١ (١).

الأحكام الشرعية المنوطة بالشعيرة:

٦٩- لا يبط التقهات بالشعيرة أحكاماً شرعية مباشرة، ولكنهم يذكرون الشعيرة معياراً لغيرها من الأطوال كالذراع والإصبع والشعيرة^(١).

ط - الشعيرة:

٧٠- من معاني الشعيرة في اللغة: أنها واحدة الشعير، وهو نبات حشبي حبي شتوي من الفصيلة النجيلية، وهو دون البرقي الغداء^(٢).

والشعيرة في اصطلاح التقهات في المقادير الشرعية: حبة الشعير، وهي معيار للأطوال من حيث عرضها، ومعيار للأوزان من حيث وزنها ونقلها.

وعرض الشعيرة المتوسطة هي المرادة هنا - بطن لظفر مقياس للإصبع، وهو مقدر لدى التقهات بعرض ست شعرات من شعر ابن فوز - البقل^(٣).

والشعيرة وهي معيار للدرهم والمقال والمقيراط، والمراد بالشعيرة المتوسطة التي نطع رأسها، قال ابن عابد بن: لكن المعير في

قيراط الدرهم الشرعي خمس حبات بخلاف قيراط الدرهم الشرقي^(٤)، وقال: لأن درهم الزكاة سبعون شعيرة^(٥)، ثم قال: كل خرنوبة أربع شعيرات أو أربع قمحات، لأننا اخترنا الشعيرة المتوسطة مع القمحة المتوسطة فوجدناهما عساوين^(٦)، ثم قال: قيراط خمس شعيرات^(٧).

وقال الشريفي الخطيب: والمقال لم يتغير جاهلية ولا إسلاماً، وهو اثنا وسبعون حبة، وهي شعيرة معادلة لم نقشر وقطع من طرفها ما دق وطال... فالدرهم خمسون حبة وخمسا حبة^(٨).

ما ينط بالشعيرة من الأحكام الشرعية:

٧١- لا يبط التقهات بالشعيرة أحكاماً شرعية ولكنهم يجعلونها معياراً لأضمتها من الأوزان والأطوال كما تقدم، ثم هم يذكرون الشعير من حيث هو مادة غذائية ذات قيمة مالية في زكاة الزروع، وفي صدقة الفطر، وفي النفقة.

(١) ابن عابد بن: ٢٩/٢

(٢) ابن عابد بن: ٢٩/٢

(٣) ابن عابد بن: ٢٩/٢

(٤) ابن عابد بن: ٢٩/٢

(٥) مني لمحتاج: ٣٨٢/١

(٦) الرابع الباقية.

(٧) لمصير الوسا.

(٨) ابن عابد بن: ٢٩/٢، والوجه: روح النعنة ٣٢/١. ومنه:

فمنه: ٢٩٦/١

وقد اختلفت أقوال الفقهاء في مقدار
الثمارة، فقيل: هي ثلاثمائة ذراع، وقيل:
ثلاثمائة إلى أربعمائة خطوة، وقيل: هي رمية
سهم دون تحديد دقيق يليه مشهور، قال ابن
عابدين نقلًا عن البحر الرائق عن خجسي: هي
ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة هو الأصح^(١).

ما يناط بالغلوة من أحكام:

٧٥- قليلًا ما يذكر الفقهاء للغلوة في
تقديرهم للأحكام الشرعية، وقد ذكر بعضهم
تقدير البعد الذي يجب على المبيع طلب
الماء منه لصحة بيعه بأنه قدر غلوة، قال
الحصكفي، ويجب أن يفترض طلب ولو
برسوله - أي الماء لصحة البيع عند عدمه -
قدر غلوة^(٢).

وقال النووي: فإن احتاج إلى تردد - أي
المبيع عند طلبه للماء - تردد قدر غلوة، قال
الشريني تعليقًا على ذلك: قدر غلوة أي في
المستوى من الأرض، وفي الشرح الصغير
بغلوة سهم، أي غلوة رمية^(٣).
وتد ذكر الحصكفي الغلوة لتقدير بُعد

والتمصيل في مصطلح (زكاة ف ٩٧،
وزكاة المظرف ١٢ ورياف ١٠ وما بعدها،
وفقرة).

ي - العشير:

٧٢- العشير في اللغة: المشرك وكذلك للمشار
والمشرك جزء من عشرة أجزاء وقيل: إن
المشار عشر العشير، والعشير عشر العشير^(٤).
والعشير في اصطلاح الفقهاء ما مسحته
نصية في نصبة، قال الماوردي: والعشير نصبة
في نصبة، والنصبة ستة أفرع، والعشير ستة
وثلاثون ذراعًا، وهو عشر النقيز^(٥).

ما يناط بالعشير من الأحكام الشرعية:

٧٣- لا يناط الفقهاء بالعشير أحكامًا شرعية
مباشرة، ولكنهم يذكرونه أحيانًا بين أضعاف
الذراع والنصبة، وأجزاء الجرب والنقيز

ك - الغلوة:

٧٤- الغلوة في اللغة: رمية سهم بعد ما يقدر
عليه، وقيل: هي قدر ثلاثمائة ذراع إلى
أربعمائة، وجمعها غلوات، أو هي جزء من
خمس وعشرين جزءًا من الفرمخ^(٦).

(١) ابن عابدين ١: ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ودرر الشافعي ١: ٨٨.

(٢) ابن عابدين ١: ١٦٤.

(٣) حاشي الشافعي ١: ٨٨.

(٤) الصحاح ١: ١٠٠، والمعارف ١: ١٠٠.

(٥) الأحكام ١: ١٠٢.

(٦) الصحاح ١: ١٠٠، والمعارف ١: ١٠٠.

الفراسخ تختلف باختلاف الطريق في السهل والجبل والبحر والبحر يختلف المراحل^(١).

م - القبضة:

٧٨- القبضة في اللغة: ما أخذت بجمع كفك كله، فإذا كان بأصابعك فهي القبضة، بالصاد المهملة، والقبضة أربع أصابع^(٢).

وفي اصطلاح الفقهاء: القبضة أربع أصابع من أصابع يد الإنسان المعتدلة، وهي من أجزاء الذراع، ومن أضعاف الإصبع، قال ابن عابدين نقلاً عن نوح أفندي: والمراد بالقبضة أربع أصابع مضعومة، قال ابن عابدين: وهو - أي الذراع - قريب من ذراع اليد لأنه ست قبضات وشيء، وذلك شراً^(٣).

ما يناط بالقبضة من أحكام:

٧٩- لا يذكر الفقهاء كثيراً القبضة في تقدير الأحكام الشرعية ولكنهم يذكرونها في تقدير أضعافها بها، وفي حساب أجزائها، كالذراع والإصبع، وربما ذكروها بعضهم عرضاً في بعض الأحكام، من ذلك ما يجب في كفارة مخالفة أحكام الإحرام للحاج، فقد قال

الفناء عن البنيان الذي يجب على لزمه مقاديره ليمد مسافرك، فقال: وفي الحاشية: إن كان بين الفناء والمصر: أقل من ضلوة وليس بينهما مزرعة يشترط مجاوزته وإلا فلا^(١).

ل - الفرسخ:

٧٩- الفرسخ في اللغة: ثلاثة أميال بالهاشمي، أو خمسة وعشرون غلوة^(٢)، أو اثنا عشر ألف ذراع أو عشرة آلاف ذراع^(٣). والفرسخ في اصطلاح الفقهاء ثلاثة أميال^(٤).

ما يناط بالفرسخ من الأحكام الشرعية:

٨٧- قدر جمهور الفقهاء بالفرسخ مسافة السفر المبيت للرخص الشرعية كالتفطر في رمضان، وقصر الصلاة... وذكروا أن مسافة السفر هذه ١٦ / سنة عشر فرسخاً - وتساوي ١٨ / ثمانية وأربعين ميلاً^(٥).

وخالف الحنفية وقالوا: إن مسافة القصر تقدر بالمراحل لا بالفرسوخ، قال الحنفية: ولا اعتبار بالفرسوخ على المذهب، لأن

(١) ابن عابدين ١/ ٣٦٦.

(٢) للصباح الثبر، والصباح الرطب.

(٣) هافوس للحبط.

(٤) ابن عابدين ١/ ٥٢٧، ١٧٥، وهدسوقي ١/ ٣٥٨، ومغني المصالح ١/ ٢٩٩، للفتي ٢/ ٢٥٥، ٢٥٦.

(٥) هدسوقي ١/ ٣٥٨، ومغني المصالح ١/ ١١٦، وحلقية همدان على الحلي ١/ ٢٥٩، والفتي ٢/ ٢٥٥.

(١) ابن عابدين ١/ ٢٧٧.

(٢) لسان العرب، والفاوس الجبلة والصباح الثبر.

(٣) ابن عابدين ١/ ١٣١.

والفصل، والتميم، ويذكرونها بصفتها جزءاً
من أجزاء الأذراع للقياس بها أحياناً.
ونظر تفصيل ذلك في مصطلحاتها.

من - القصة:

٨٢ من معاني القصة في اللغة أنها واحدة
القصب والقصبات، والقصب هو: كل نبات
يكون ساقه أنابيب وكعوباً، وقال السيوطي،
كل عشرة أذرع تسمى قصة، وكل عشر
قصبات تسمى أشلاً، ومضروب الأشل في
القصة تغير^(١)، وقال في المعجم الوسيط:
من معاني القصة في اللغة أنها مقياس من
القصب طوله في مصر ثلاثة أمتار وخمسة
وخمسون من المة من الفر، وجمعها قصب
وقصبات^(٢).

وفي اصطلاح الفقهاء، قال عميرة:
القصة ستة أذرع وثلاثة أذراع^(٣).

وقال الماوردي: والقصة ستة أذرع^(٤)،
ووافقه على ذلك ابن مفلح: إلا أنه أضاف:
والقصة ستة أذرع بالسراع العمريّة^(٥)،
والقصة من أجزاء الجريب، قال الماوردي:

الحصكسي: وإن طيب أكل من عضو أو ستر
رأسه أو لبس أقل من يوم تصدق بـصاف
صاع، وفي الخزانة في الساعية نصف صاع،
وتبدأ دونها قبضة^(٦)، أي قبضة من طعام
يتصدق بها.

ن - القَدَم:

٨٠ القدم في الإنسان ما بطأ الأرض من
الرجل، وفوقها الساق، ويسمى انفصل
السمي الرمخ أو الكعب، والقدم مؤنثة، وهي
مفرد يجمع على أقدام^(٧).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
اللقوي: إلا أن الفقهاء قد يستعملون القدم
وحدة لقياس المسافة، ويجمعونها من أجزاء
الأذراع وأشباه، قال الشريفي، الخطيب
والقدمان ذراع^(٨)، وقال المقدسي: والليل ثلثا
عشر ألف قدم^(٩).

ما يناط بالقدم من أحكام شرعية:

٨١ يذكر الفقهاء أحكام القدم بصفتها
عضواً من أعضاء الإنسان في أبواب عدة من
الفقه، منها القصاص، والتعزير، والوصية،

(١) لسان المير.

(٢) المعجم الوسيط.

(٣) حاشية عميرة على النسخة ١٥١: ٢.

(٤) الأحكام لسطة من ٤٢.

(٥) امدح ٣٨١: ٣، ونظر كشف الخفاء ٩٨، ٩٧، ٩٦.

(٦) ابن عابدين ٢٠٩: ٢.

(٧) الخادم من العبد، ولفاح المير، وشعير الرميح.

(٨) معي الختاج ٢٦٦: ١.

(٩) كتاب القياس شرح لسان ٥٠١: ٦.

فأما الجريب فهو عشر قصبات في عشر قصبات^(١).

ما يناط بالقصة من الأحكام الشرعية: ٨٣ - القصة عند الفقهاء من أجزاء الجريب ومن أضعاف الذراع، يميزونها بها.

ج - المرحلة:

٨٤ - المرحلة هي الفترة المسافة التي يقطعها المسافر في يوم، والجمع مراحل^(٢). والمرحلة في اصطلاح الفقهاء لا تخرج من معناها اللغوي، وقد حاول الفقهاء تبسيطها بالمسافة والزمن.

قال ابن عابدين من أخصيه: قال في النهاية أي التقدير بثلاث مراحل قريب من التشديد بثلاثة أيام، لأن المعتاد من السير في كل يوم مرحلة واحدة خصوصاً في أفصر أيام السنة.

ونقل عن الفتح أنه قيل: يقدر بواحد وعشرين فرسخاً، وقيل: بثمانية عشر، وقيل: بخمسة عشر، وكل من قدر منها اعتقد أنه مسيرة ثلاثة أيام، أي بناء على اختلاف البلدان^(٣).

وقال الدسوقي من المالكية: مرحلتان أي سير يومين معتدلين، أو يوم وليلة بسير الإبل المتلة بالأحمال على المعتاد^(٤).

وقال الشريفي الخطيب عن الشافعية: وهما - أي للمرحلتان - سير يومين بلا ليلة معتدلين، أو ليلتين بلا يوم معتدلين، أو يوم وليلة كذلك بسير الأتقال، أي الحيوانات الثقلة بالأحمال، وبسبب الأقدام على المعتاد المتعانة من الشرول والامتراحة والأكل والصلاة ونحوه^(٥).

ما يناط بالمرحلة من الأحكام الشرعية: ٨٥ - أناط الفقهاء بالمرحلة السفر المثبت للرخص كالقصر في الصلاة وجمع الصلوات.

وقد ذهب الجمهور إلى أن السفر المثبت للرخص ما كان قدر مرحلتين وقدره ستة عشر فرسخاً، أو أربعة برد أو ثمانية وأربعين ميلاً.

قال القدوري: وهي - أي مسافة السفر - باعتبار الزمان مرحلتان أي سير يومين معتدلين. وقال الدسوقي: فالمسيرة بالأربعة البرد^(٦).

(١) الدسوقي ٢٨٩/١

(٢) مني المحتاج ٢٦٦/١

(٣) الشرح الكبير والدسوقي ج ٢ ٢٨٩/١

(٤) الأختار السخية ص ١٥٢

(٥) المساح النور، وفانوس لخط.

(٦) بين ضيقين ٥٢٦/١، ٥٢٧

ممثلة بسير الحيوانات المشقة بالأحمال،
واليوم من طلوع الشمس إلى غايها، ويفتر
وقت النزول المعتاد للراحة أو إصلاح المتاع
أو الصلاة^(١).

أما الحنفية فالمرحلة عندهم هي مسيرة يوم
من أقصر أيام السنة، ولا يشترط سفر كل
أيوم إلى الليل، بل من طلوع الفجر انصافاً
إلى الزوال فقط، وقد قدروا ذلك في مصر
بسبع ساعات لإربعا، وفي الشام بست
ساعات وثلاثي الساعة^(٢).

الميل:

٨٦ الميل في الثلثة: بكسر الهمزة مقدار مدى
البصر من الأرض قاله الأزهري، وعند
القدماء من أهل الهيئة ثلاثة آلاف فراسخ،
وعند المحدثين أربعة آلاف فراسخ، وقال
القيومي: اختلاف لفظي لأنهم انصفوا على
أن مقداره ست وتسعون ألف إصبع،
والإصبع ست شعيرات بطن كل واحد إلى
الأخرى، وتكون القدماء يتقنون: الذراع
ثنتان وثلاثون أصبعاً والمحدثون يتقنون
أربع وعشرون إصبعاً^(٣)، وعلى ذلك
فالخلاف في الذراع وليس في الميل.

وقال النووي: وطول السفر ثمانية
وأربعون ميلاً هاشمية، قال وهو مرحلتان
بحر الأنتال^(٤).

وقال المقدسي: يبلغ سفره ذهاباً ستة عشر
فرسخاً نفويماً، وهي يومان^(٥).

أما الحنفية فقد نصوا على أن مسافة السفر
المثبت للرخص هي ثلاث مراحل، قال ابن
عابدين: التقدير بثلاث مراحل قريب من
التقدير بثلاثة أيام^(٦)، ولا عبرة عند جمهور
الحنفية للمسافة، بل العبرة للزمن فقط على
المذهب، وقال الحصكفي: ولا اعتبار
بالفراسخ على المذهب^(٧).

فالمرحلة من حيث المسافة عند الجمهور
تساوي أربعة وعشرين ميلاً هاشمية، أو
بريدتين، أو ثمانية فراسخ، وكلها متساوية^(٨).

وعند الحنفية والمرحلة ستة فراسخ، وقيل
خمس فراسخ، وقيل سبعة فراسخ، والنفوي
على الأول^(٩).

أما من حيث الزمان، فالمرحلة عند الجمهور
مسيرة يوم كامل معتدل، أو ليلة كاملة

(١) مني المحتاج ٢٦٦/١.

(٢) كتاب المتاع على الإزاع ٥٠٤/١.

(٣) من هابدين ٥٢٩/١.

(٤) ابن هابدين ٥٢٧/١.

(٥) هبوني ٢٨٩/١، ومني المحتاج ٢٦٦/١، وكشاف

فتاوى ٥٠٤/١.

(٦) ابن هابدين ٥٢٩/١.

(٧) لقسومي ٣٨٩/١، ومني المحتاج ٢٦٦/١، وكشاف

الزاع ٥٠٤/١.

(٨) حاشية ابن هابدين ٥٢٧/١.

(٩) انصاع المير والقميوس لمعبط.

عجز عن استعمال الماء المطلق الكافي لظهارته
انصلافة ثبوت إلى خلف لبعده ولو مقبلاً في
المصر ميلاً أربعة آلاف ذراعاً... نعيم^(١)

وقدر الملكية هذه المسافة بميلين إلا إذا ظن
أو تيقن عدم وجود الماء فلا يجب عليه
الطوبى أصلاً. وكذلك إذا شق عليه بالفعل
عليه، فإنه لا يلزمه طوبى^(١٦).

وقدر بعض النافعة المعافاة نصف
نرسخ، وهو ميل ونصف، قال انشروني
الخطيب: لعله يقرب من نصف فرسخ^(٢٤).

والجاء في اصطلاح الفقهاء مختلف فيه
بينهم على أقوال:

فذهب الخنيزية إلى أنه أربعة آلاف ذراع^(١)
وللعالية قولان ذهب ابن عبد البر إلى
أنه ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة ذراع، وقال
أبو حبيب المصنف باع، والباق ذراعان
فيكون المصنف أنفي ذراع^(٢)، وقال المصنف
والشهور أن الميل ألفا ذراع، والصحيح أنه
ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة^(٣).

وقال الشافعية: ليس بأربعة آلاف خطوة ^(٤٤)
وقال الحنابلة: الميل الهامشي ستة آلاف
فراخ يفرع اليد: وهي ثمان مئتين ألف قدم ^(٤٥).

ما ينطأ بالميل من الأحكام الشرعية:

٨٧- ينيط الفقهاء بالميل بعض الأحكام الشرعية، أمعها مسافة النسر، الميث لخرخص، على أنه جزء من أجزء الفرمغ، وقد تقدم ذلك في فرسخ.

كما يعلق بعض التشهاء بنيل مصافحة بعد
الماء لإزالة التلصم

قد ذهب الخنفية إلى أن البعد عن الماء
المبيع للزيم هو مبل، فإن الحسكفي من

مُقَارَضَةٌ

انتظر : مضاربة

● 1997 年 12 月 31 日

TABLE 1

446 1. J. E. J. van Dongen et al.

(1) 1990年1月1日以前

(٥) الخمر ٦٠٠٠، وكتاب لفتام ٥٠٠٠

10A-14071-1000-001(1)

$$1077) \quad (f)$$

۱۳۰۲ هـ

والصلة بين المقاسمة والمشاركة التضاد.

ب - المحاسبة:

٣- المحاسبة في اللغة: مصدر يقال: حاسب محاسبة وحساباً: قاسه فأخذ كل واحد منهما حصته أي نصيبه، ومحاسب الخرماء: اقتصموا المال بينهم حصصاً^(١).
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي^(٢).

والصلة بين المحاسبة والمقاسمة: هو أن المقاسمة أعم من المحاسبة، لأن للمحاسبة لا تكون إلا إذا لم يف المال بالحقوق وإن كان الاثنان يشتركان في التقسيم والإفراز.

ج - المهابة:

٤- المهابة في اللغة: مفاعلة من الهيبة وهي الخشاعة الظاهرة للمنهية الشيء، قال الفيومي: نهياً المقوم نهائياً من الهيبة: جعلوا لكن واحدة هيئة معلومة، والمراد التوبة، فكل من الشريكين يرغى بهيئة واحدة ويختارها، أو أن الشريك الثاني يتنفع بالعين على الهيبة التي ينتفع بها الشريك الأول، أي أن

مُقَاسَمَةٌ

للتعريف:

١- المقاسمة لغة: مصدر قاسم يقال: قاسم فلان فلاناً، أخذ كل منهما قسماً، وقاسته: حلفت له، وقاسته المال وهو قسمي، فميل بمعنى فاض، مثل جائسته وفادته وهو جنيسي ونديي.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي^(١).

الألفاظ ذات الصلة:

١- المشاركة:

٢- المشاركة في اللغة مصدر شارك يقال: شارك فلان فلاناً مشاركة، وفعله الثلاثي: شرك، يقال: شرك فلاناً في الأمر شركاً وشركة، كان لكل منهما نصيب منه، فهو شريك^(٢).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي^(٣).

(١) المصدر للتعريف: المشاركة في اللغة مصدر شارك يقال: شارك فلان فلاناً مشاركة، وفعله الثلاثي: شرك، يقال: شرك فلاناً في الأمر شركاً وشركة، كان لكل منهما نصيب منه، فهو شريك^(٢).

(٢) لسان العرب، والمصباح المنير، والمعجم الوسيط.

(٣) حاشية ابن عابدين ٣/٣٢٣، وفي المحتاج ١/٢٦٦.

(١) المعجم الوسيط.

(٢) القليوبي ١١٠/٢، وقترح الكبير للزمير ٢٧٦/٢.

يتواضعوا على أمر غير رضاه^(١١)

والنهاية اصطلاحاً: قسمة المئاع، لأن كل واحد فيها إما أن يرضى بهيته واحدة ويختارها، وإما أن الشريك الثاني يتنفع باليمن على الهبة التي وقع بها انتفاع شريكه الأول، فالمقاسمة أعم من النهاية^(١٢).

مقاسمة الجلد الإخوة في الميراث:

١- ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة والصاحبين من الحنفية إلى تورث الإخوة الأشقاء أو لأب مع الجلد.

فقالوا: إن لم يكن معه صاحب قرض فليجد الأكثر من المقاسمة أو ثلث التركة، وإن كان معه صاحب قرض فله لأكثر من المقاسمة أو ثلث الباقي أو سدس التركة.

ونفس المقاسمة هنا أن يجعل الجلد في القسمة كأحد لإخوة، فيقسم المال بينه وبين الأخوة: للذكر مثل حظ الأنثيين، ويجعل نصيبه مع الإخوة كنصيب واحد منهم، وذلك لأنه يشبه الأب من جهة ورثه الأخ من جهة أخرى، فوقرنا عليه حقه من الشهور، فجمعناه كالأب في حجب الإخوة لأب، وكالأخ في

قسمة الميراث ما دامت المقاسمة خيراً له^(١٣).

ونعيب أبو حنيفة إلى أنه لا مقاسمة بين جلد والإخوة والأخوات، بل الجلد يستقل بأب أو كالأب، وإن الجلد في الميراث كالأب يحجب الإخوة مطلقاً، أشقاء أو لأب أو لأب، وهو مذهب أبي بكر الصديق وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وأبي بن كعب وحذيفة بن اليمان وأبي سعيد الخدري ومعاذ ابن جبل وأبي موسى الأشعري وعائشة بنت أبي بكر^(١٤).

وتفصيل ذلك ينظر في (إرث ف، ٣٠،

(٣١)

خراج المقاسمة:

١- قال النكاشي: وأما خراج المقاسمة فهو أن يفتح الإمام بلدة، فيمن على أهلها، ويجعل على أراضهم خراج المقاسمة، وهو أن يؤخذ منهم نصف الخارج أو ثلثه أو ربعه وأنه جائز لما روي أن رسول الله ﷺ هكذا فعل ما فتح خير^(١٥). ويكون حكم هذا

(١١) شرح السراج ص ٢٥١، وقسطنطين القسطنطيني ١٢٢٤/٤، ومضى لفتح ٢١/٢، والفتاوى ٢١٨/٦.

(١٢) حديث ابن عباس ١٩٨/٤، والحدود ١٨٠/٢٨.

(١٣) ورد في ذلك ما ذكره جليله ١١٨٦/٢١، حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ غلظ أهل غدير مشظرة، يفرح بها من ثمرة أرضه.

وينظر كذلك كتابه لأبي علي عبد الله ص ٦٩.

(١٤) لفتح السراج، والفتح الوسيط، ورد الله ١٨٩/٤.

العرب في تزيين العرب

(١٥) خلاصة ٣١/٢٧.

مَقَاصِدُ الشَّرِيعَةِ

التعريف:

١- انقاصه في اللغة: جمع مقصد، وهو: الوجهة أو المكان المقصود^(١).

وفي الاصطلاح: لم يتعرض علماء الأصول إلى تعريف المقاصد، والذي يتخسر من كلامهم في ذلك، أنها المعاني والحكم المحفوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة^(٢).

أنواع المقاصد:

٢- قال الشافعي: في بيان قصد الشارع في وضع الشريعة: تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أتمام -

أحدها: أن تكون ضرورية، والثاني: أن تكون حاجية، والثالث: أن تكون محسبية^(٣).
وفصل ذلك في الملحق الأصولي

مُقَاصَّة

التعريف:

١- المقاصدة في اللغة: مصدر قاصه إذا كان له عليه دين مثل ما عصى صاحبه، فجعل الدين في مقابلة الدين^(٤).

ويقال: لقاص يقوم إذا قاصر كل واحد منهم صاحبه في حساب أو غيره^(٥).

وأما في الاصطلاح: فالمقاصدة إسقاط دين مطلوب لشخص على غيره في مقابلة دين مطلوب من ذلك الشخص لغيره^(٦)، وهي طريقة من طرق قضاء الديون.

وقال ابن جزري من المالكية: المقاصدة هي اقتطاع دين من دين، ولها مشاركة، ومعاوضة وحالة^(٧).

الالفاظ ذات الصلة:

١- الحوالة:

٢- الحوالة في اللغة من حال الشيء: حولا:

(١) للصحاح، والمعجم الوسيط.

(٢) ١-٢٢١- ابن العربي، والمعجم الوسيط، وأخطب، ١٤٩/٢.

(٣) مرشد الخبير في المال، (١٢٤).

(٤) لغوي، الفقهية، ٢٩٧/٢، شرح.

(٥) المقاصد، التبر، والمعجم الوسيط.

(٦) مقاصد الشريعة، لغزير بن هاشم، ص ٥١.

(٧) المرافعات، لثاوي، ٨٨/٣، البحر المحيط، ١١٠/٥.

تحويل، وتحويل من مكانه: انتقل عنه، فإذا أحلت شخصاً بدينك فقد نقلته إلى ذمة غيره فتمت^(١).

وفي الاصطلاح: نقل الدين من ذمة إلى ذمة أخرى^(٢).

والصلة بين المقاصة والحوالة: أن المقاصة سقوط أحد الدينين بمثله بشرطه، والحوالة نقل للدين.

ب - الإبراء:

٣- من معاني الإبراء في اللغة: التزويه والتخلص والمباعدة عن الشيء^(٣).

وفي الاصطلاح: إسقاط الشخص حقاً له في ذمة آخر أو قبله^(٤).

والصلة بين المقاصة والإبراء: أن المقاصة إسقاط بموض، والإبراء إسقاط بغير عوض^(٥).

حكم المقاصة:

٤- المقاصة مشروعة، ودليل مشروعيتها المنقول والمقول:

(١) التصحيح: غير.

(٢) مجلة الأحكام العدلية ١٥٤/١٢٧.

(٣) تصحيح: لغز، ولسان العرب.

(٤) حاشية ابن حنبلين ٢٧٩/١.

(٥) تكملة فتح القدير ٢٦٠/٥٥.

أما المنقول فما ورد عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه قال: كنت أبيع الإبل بالبيع فأبيع بالدينار وأخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم وأخذ الدينار، أخذ هذه من هذه، وأعطى هذه من هذه فأنيت رسول الله ﷺ وهو لي بيت حفصة فقلت يا رسول الله، رويدك أسألك إني أبيع الإبل بالبيع فأبيع بالدينار وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الدينار أخذ هذه من هذه وأعطى هذه من هذه، قال رسول الله ﷺ: «لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تنفركا وبينكما شيء»^(١)، وهذا نص على جواز الاستيفاء من ثمن البيع الذي في الذمة بغيره.

وأما المنقول: فلأن بعض نفس الدين لا يتصور، لأنه عبارة عن مال حكمي في الذمة، أو عبارة عن الفعل، وكل ذلك لا يتصور فيه قبضه حقيقة، فكان قبضه ببعض بدل وهو قبض الدين، فتصير العين المقبوضة مضمونة على القايض وفي ذمة المقبوض منه مثلها في المالية، فيلتقيان قصاصاً، هذا هو طريق بعض الفقهاء، ولهذا المعنى لا يوجب الفصل بين أن يكون المقبوض من

(١) حديث ابن عمر: «كنت أبيع الإبل بالبيع».

أخرجه أبو داود (١٥١/٣)، ومشتق ابن حجر في التلخيص (٢٩/٢٠) عن السلمي أنه أشار إلى ضعفه.

والمالكية لا يقولون بالمثاقعة الجبرية التي
تقع بنفسها إلا نادراً.

قال الدمونقي: غالب أحوال المثاقعة
أغوازة، أما وجوبها فهو قليل إذ مر في
أحوال ثلاثة وهي: إذا حلّ الدينان، أو اتفقا
أجلاً، أو طلبها من حل دينه، فالمذهب
وجوب الحكم بالمثاقعة^(١١).

محل المثاقعة الجبرية وشروطها:

٦- محل المثاقعة الدين فلا تقع بين عييين
ولا بين عيين ودين إلا إذا تحولت العين إلى
دين، فإن تحولت حازت المثاقعة بالدين الذي
تحولت العين إليه بشروطه.

٧- وقد ذهب المنهضة إلى أنه لو كان الدينان
من جنس متماثلين في الوصف أو الأجل
أو كان أحدهما مكسوراً والآخر صحيحاً لا
تقع المثاقعة الجبرية بينهما ما لم يتقاسم
الدينان باختيارهما^(١٢).

وإذا اختلف الدائن حيناً من مال المدين
وكانت من جنس الدين سقطت المثاقعة،
وإن كانت من خلافه فلا تقع المثاقعة بلا
تراضيهما^(١٣).

جنس ما عليه، أو من خلاف جنسه، لأن
المثاقعة إنما تستحق بالمعنى وهو المالكية،
والأموال كلها في معنى ثمانية جنس واحد^(١٤).

أنواع المثاقعة:

٥- المثاقعة نوعان:

أ- اختيارية وهي التي تحصل بتراض
المتباينين

ب- وجبرية: وهي التي تحصل متقابل
المتباينين بشروط معينة

وشترط حصول المثاقعة الجبرية عند
جمهور الفقهاء اتحاد الدينين جنساً ووصفاً،
وحلولاً، وقوة وضعفاً، ولا يترتب ذلك في
المثاقعة الاختيارية.

لأن كان الدينان من جنسين مختلفين أو
متماثلين في الوصف أو مؤجلين أو
أحدهما حالاً والآخر مؤجلاً، أو أحدهما
قوياً والآخر ضعيفاً فلا يتحققان قسماً إلا
بتراضي المتباينين سواء اختلف مذهبهما أو
اختلف^(١٥).

(١١) إندلس، ص ٢١٥، ٢٣١، والهدية وشروطها، ص ٢٨٠، ٢٨١،
٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١

فإن اختلفا جازت المقاصة مثل أن يكون أحد الدينين عينا والآخر ضعافا أو عرضا، أو يكون أحدهما عرضا والآخر طعافا وإن اتفق جنس الدينين فلا يخلو:

٩- ل أن يكون أحدهما عينين فتجوز المقاصة في ديني، بعين مطلقا أي سواء كانا من بيع، أو من قرض، أو أحدهما من بيع والآخر من قرض بشروط هي:

أن يتحدد قدرا وصفة حل الدينين معا أو حين أحدهما أم لا، بأن كانا مؤجلين اتفق أجلهما أو اختلف

وإنما جازت المقاصة في هذه الصور، لأن المقصود المعاوضة والمبارأة وقد تحققت.

وأما إن اختلف ديني العين في الصفة أي: الجودة والرداءة مع أحدهما في القدر أي الوزن والعدد سواء كان ذلك مع اتحاد النوع كدراهم معدنية وبزبدية، أو مع اختلافه كذهب وفضة، فكللت تجوز المقاصة إن خلا معا سواء كانا من بيع أو من قرض أو اختلفا بأن كان أحدهما من بيع والآخر من قرض، إذ هي مع اتحاد النوع مبادلة ما في السمة، ومع اختلافه صرف ما في الذمة، وهما جائزان بشرط التعجيل في الأول والحلول في الثاني

وطريقة المقاصة مطلقا أنها تقع بقدر الأقل من الدينين: فإن كان لأحدهما مائة ريال ديننا على الآخر، وللمدينون عليه مائة جنيه مثلاً، ونقاصا يسقط من قيمة الجنيهات نقاصا بقدر الريالات ويبقى لصاحب الجنيهات ما بقي منها^(١).

وكذلك لو كان للدائن على المدينون مائة درهم، وللمدينون على الدائن مائة دينار، فإذا نقاصا تصير الدراهم نقاصا بمائة من قيمة الدينارين، ويبقى لصاحب الدراهم ما بقي منها^(٢).

٨- وإن المالكية المقاصة في الدينون منها ما يجوز، ومنها ما لا يجوز، وأجواز نظير للمصاركة، والشع تغليب بالمعاوضة أو الحوالة إذا لم تتم شروطها، وإذا قويت الشهمة وقع الشع، وإن فقدت حصل الجواز، وإن ضعفت حصل الخلاف.

فإذا كان لرجل ديني آخر دين وكان لذلك الآخر عنه دين فأراه انقطاع أحد الدينين من الآخر لنفع لبراءة بذلت ففي ذلك تمثيل وذلك أنه لا يخلو: أن يتفق جنس الدينين أو يختلفا.

(١) مرشد الخبير ١/ ١٢٧١.

(٢) حاشية ابن عابد بن ١، ٢٣٩، ٢٤١، وانظر في تفصيله

حل أحدهما أو لم يحل، انقضا أجلا أو
اختلقا، أو اختلقا صفة مع اتحاد النوع أو
اختلاقه.

ولا يجوز إن لم يحل أو حل أحدهما،
انقضا أجلا أو اختلقا كان اختلقا قدرا

٢- أن يكونا من بيع، حيث تمنع المقاصة
في الطعامين إذا كانا مرشدين في الذمتين من
بيع، سواء حل أحدهما أو أجبل أحدهما أو لم
يحل، اتفق أجلهما أو اختلق، ولو متفقون
قدرا وصفة لأنه من بيع الطعام قبل قبضه.

وقال الشهب: يجوز امتقاصة عند اتفاق
الطعامين في القدر والصفة، والحلول بناء
على أنها كالإقالة.

٣- إذا كان الطعامان من بيع وقرض، فإن
دينبي انطعام إذا كان أحدهما من بيع والآخر
من قرض يجوز للمقاصة بينهما بشرطون:

الأول: أن يتفق في القدر والصفة
والجنس.

والثاني: أن يكونا حاليين.

ولا يجوز المقاصة إن لم يحل بأن كانا
مؤجلين، أو حل أحدهما ولم يحل الآخر،
لاختلاف الأعراض باختلاف الأجل^(١).

وإن لم يحل، وانقضا أجلا أو اختلقا، أو
حل أحدهما دون الآخر فلا يجوز المقاصة لأنها
مع اتحاد النوع يدل مؤخر، ومع اختلافه
صرف مؤخر وكلاهما محسوس، كان اتفاقا نوعا
واختلقا زنة حال كونهما من بيع كدينار كامل
ودينار ناقص فيجوز المقاصة فيهما إن حلا
والأفلا، وكذلك اختلافهما في العدد.

وإذا كان الدينان من قرض: منعت المقاصة
سواء حلا أو حل أحدهما، أو لم يحل،
اتفقا أجلا أو اختلقا.

وإن كانا من بيع وقرض منعت إن لم
يحل، سواء اتفقا أجلا أو اختلقا أو حل
أحدهما، فإذا حلا طرأ كان الأكثر هو الذي
من بيع منعت، لأنه قضاء عن قرض بزيادة،
وإن كان من قرض جازت، لأنه قضاء عن بيع
بزيادة وهي جائزة^(٢).

١٠- ب- إذا كانا طعامين: إذا كان الدينان
أصلهما طعامان فلا يخمو

١- أن يكونا من قرض: وفي هذه الحالة
يكون حكم المقاصة فيها كحكم دينبي اتعبن
في صور الجواز والمتع.

فيجوز إن اتفقا صفة وقدرا سواء حلا أو

(١) المراجع السابقة.

(٢) لفتاوى المفتية ٢٩٧/١، وحاشية الدسوقي ٣/٢٢٨،
وجواهر الإكليل ٧٧/٩.

١٢ - وللمقاصدة عند الشافعية شروط ذكرها الزركشي على النحو التالي:

أ - أن يكون في الدين الثانية في الذمة، فاما الأعبان فلا يصير بعضها قصاصا عن بعض لأنه يكون كالمعاوضة فيغتر إلى الراضي

ولأن الأغراض تختص في الأعبان. بخلاف الدين فإنها في الذمة سواء فلا معنى لقبض أحدهما ثم رده إليه. ومن أجل هذا الشرط امتنع أخذ مال الغريم بغير إذنه إذا كان مقرا بأذنا للعق، لأنه مغير في الدفع من أي جهة شاء، ولو أخذه ضمت، ولا يقال يصير قصاصا عن حقه، لأن الخصاص في الدين لا في الأعبان

ب - أن يكون في الأتمان، أما المليات كالطعام والحبوب فلا تقاص فيها، صرح به العراقيون. وعلله الشيخ أبو حامد: بأن ما عدا الأتمان يطالب فيها التعاقبة.

وحكى الإمام في جريان المقاصدة في المليات وجهين وصحح جريانه، وقال ابن الرفعة إنه المقصود كما حكاه البندجي

ج - أن يكون الدين مستقرين فإن لم يكن بأن كانا مسلمين، ثم يجزأ قطعا وإن تراضيا، قاله القاضي والماوردي.

١١ - ج - إذا كانا عرضين: والمراء بالعرض هنا ما قابل العين والطعام فيشمل الخبثان، فيجوز المقاصدة في التمينين إذا كانا عرضين مطلقا عن التمسيد بكونهما من بيع أو قرض أو مختلفين وبكونهما حالين أو مؤجلين سواء تساويا أو لا حل أحدهما أو حل أحدهما. أو لم يحل، بعد قصد انكاسة في العرض، وهذا في الحقيقة بيع وإطلاق المقاصدة عليه مجاز. وهذا إن الحد جنا وصفة كثوين هرويين أو مرويين، أو سويين من القطن جيلين أو رديين.

وأما إن اختلفا أجلا بأن أجلا بأجلين مختلفين مع اختلاف الجنس كثوب وكساء، أو ثوب وجوخة مست المقاصدة إن لم يحل معا، أو تم يحل أحدهما، ولا جازته أي يجوز بحلول أحدهما على المذهب لاستفاء قصد المكايبة

وإن تعدا جنسا كثوبي قطن، والصفة متقة: كهرويين أو مرويين، أو مختلفة: كان كان أحدهما هرويا والآخر مرويا جازت المقاصدة إن اتفق الأجل، وإحدى إن خلا بعد التهمة، ولا بأن اختلف الأجل مع اختلاف الصفة فلا يجوز مطلقا سواء كان من بيع أو قرض أو مختلفين^(١).

(١) حاشية العمودي ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢٠. ولة وابن تيمية ١٩٨، ورواه الأصيل ٧٧، ٧٨.

وجوبهما كلُّرش الجنسية أو اختلاف كشم
البيع والقرض، قال الزركشي: ففيه أربعة
أقوان عند الشافعية:

أصحهما: عند النووي وهو ما نص عليه
في الأم أن النقائص يحصل بنفس ثبوت
الدينين ولا حاجة إلى الرضاء لأن مطالبة
أحدهما الآخر يمثل ماله عند لا فائدة فيه.
قال الماوردي وابن الصباغ: ولأن من مات
وعليه دين لسوائه، فإن دسه تهرأ باقتطال
التركة لوارثه، ولم يكن له يسعه في دينه،
لعدم الفائدة فيه، لأنقال العين إليه.

والقول الثاني: يسقط أحدهما بالآخر إن
تراضيا، وإلا لكل منهما مطالبة الآخر.
والقول الثالث: يسقط برضاء أحدهما.
والقول الرابع: لا يسقط ولو تراضيا^(١).

١٤- وأما شروط المُصَاصَةِ عند المختلِفة من
حيث جنس الدينين والأجل والصفة فإنها
تؤخذ مما ذكره من أمثلة في هذا التصدد
ومنها ما قاله ابن قدامة: إن كان لكل واحد
منهما على صاحبه دين، وكانا تدين من
جنس واحد حالين أو مؤجلين أجالاً واحداً
نقاصاً وناسقاً، ولا يجوز إن كانا تدين من
جنسين كدراهم ودنانير، لأنه بيع دين بدين،

وكلام الرافعي يقتضي الجواز، لكن المختول
عن الأم منع النقائص في السلم.

د- أن يتفقا في الجنس والنوع والحلول
والأجل، فلو كان أحدهما دراهم والآخر
دنانير لم يقع الموضع.

هـ- أن يكون بعد طلب أحدهما من
الآخر، فإن كانا مؤجلين بأجل واحد ولم
يطن به أحدهما من الآخر، فقال القاضي
حسن: لا يجري بلا خلاف، وقال الإمام فيه
احتمال.

و- أن لا يكون كما ينتمي على الاحتياط،
ولهذا قال ابن عبد السلام: حظر المستحق يحفه
عند تعذر أخذه ممن هو عليه جائز، إلا في حق
المجانين والأيتام والأموال العامة لأهل
الإسلام.

ز- أن لا يكون في نقائص ولا حد، فهو
تصادف شخصان لم ينقصا، ولو لجرح
رجلان وجب على كل منهما دية الآخر^(٢).

١٣- وعلى هذا لو ثبت لشخص على آخر
دين، وللآخر عليه مثله سواء كان من جهة
كسب أو قرض، أو من جهتين كقرض وثمن،
وكان الدينان متفقين في الجنس والنوع
والصفة والحلول، وسواء المحدث بسبب

(١) المذهب في القواعد للزركشي، ٢١١/١

(٢) المذهب في القواعد للزركشي، ٢١٣/١

مُقَاصَّةُ دَيْنِ الزَّوْجِ بِتَفَقُّعِ زَوْجَتِهِ وَمَهْرَهَا:

١٦- نص الحنفية على أنه إذا كان للزوج على الزوجة دين لا يقع فصاحبا بدين التفقة للزوجة إلا بالراضي، بخلاف سائر المذاهب، لأن دين التفقة أدنى، ولكن لو قال الزوج أحسبوا لها تفقعا منه كان له ذلك لأن أكثر ما في الباب أن تكون التفقة لها دينا عليه، فإذا انقضى الدينان تساويا فصاحبا ألا ترى أن له أن يقاص بمهرها، فالتفقة أولى^(١).

وأما مقاصة المهرين فجائز في الجملة كما نص عليه الشافعية بقولهم لو جاءت الكفار امرأة منا مرتدة، وهاجرت إلينا امرأة منهم مسلمة، وطلبها زوجها، فلا نفهم له المهر، بل نقول هذه يهد، ونجعل المهر من فصاحبا، ويدفع الإمام المهر إلى زوج المرتدة، ويكتب إلى زوجها ليُدفع مهرها إلى زوجها، هذا إن تساوى الزوجان، وأما إن كان مهر المهاجرة أكثر، صرفنا مقدار مهر المرتدة منه إلى زوجها، والباقي إلى المهاجرة، وإن كان مهر المرتدة أكثر، صرفنا مقدار مهر المهاجرة إلى زوجها.

وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الكالئ بالكالئ^(٢)، فأما إن كانا عريضين، أو عرضا ونقدا لم تجز فيهما بغير ترصيهما بحال سوء كان العرض من جنس حقه أو غير جنسه، وإن تراضيا بذلك لم يجز أيضا، لأنه بيع دين بدين^(٣).

صور من المقاصة:

تجري المقاصة في بعض المسائل الفقهية منها:

المقاصة في الزكاة

١٥- نص الشافعية على أنه إذا كان لشخص على فقير دين، فقال جملته من زكائي، لا يجزئه في الأصح حتى يقبضه ثم يرده إليه إن شاء وعلى الثاني يجزئه كما لو كان له ودبغة^(٤).

(١) حديث: مهر من بيع الكالئ، بالكالئ.

الفرقة الشافعية (٣١، ٧١) من حديث ابن مسعود، وقال ابن حجر في المستفيض (٣١، ١٦، ٢٢) من إسناده ما يدل على الحديث بوجوه عدة أخرت.

(٢) يعني (١٩، ١٤٧، ١٤٨).

(٣) الشوري في القواعد للزركشي (١، ٢٩٦)، وروضة الطالبين (٢٠، ٢٠٠).

(٤) المهرط للسرغسي (٥، ١٤١)، وحاشا، وابن مسعود (١٩، ٢٤٠).

وَأَمَّا مُقَاصِفَةُ نَفَقَاتِ الْمُعْصُوبِ فَقَدْ نَصَّ الْمَلِكَةُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَتَى الْعَاصِبَ عَلَى الشَّيْءِ الْمُعْصُوبِ كَعَلَبِ الدَّابَّةِ، وَمُؤْنَةِ الْعَبْدِ وَكَسْرَتِهِ وَسَفَى الْأَرْضِ وَصِلَاجِهَا، وَخَدَشَةِ تَجْوِيزِ وَنَحْوِهِ يَحْصِبُ لَهُ مِنَ الْعَلَةِ الَّتِي تَكُونُ لِرَبِّهِ كَحَاجَةِ الْعَبْدِ وَالِدَابَّةِ وَالْأَرْضِ بِمُقَاصِفِ رَبِّهِ مِنْ لَعْنَةٍ، وَهَذَا مُلْغَبٌ مِنْ الْفَاسِمِ فِي الْأَطْهَرِ، وَيَرْجِعُ الْعَاصِبُ بِالْأَقْلِ مَا أَتَى مِنَ الْعَلَةِ، لِأَنَّ كَسْرَتِ النَّفَقَةِ أَقْلُ مِنَ الْعَلَةِ غَرَمِ الْعَاصِبِ زَائِدَ ثَمَلَةِ الْمَالِكِ، وَإِنْ كَسْرَتِ النَّفَقَةُ أَكْثَرَ فَلَا رَجُوعَ لَهُ بِزَائِدِ النَّفَقَةِ لِلْعَلِمَةِ، وَإِنْ تَعَاوَى فَلَا يَغْرَمُ أَحَدُهُمَا لِأَخَرِ شَيْئًا.

قَالُوا. وَعَلَى هَذَا فَالنَّفَقَةُ سَحَنَسْرَةٌ فِي الْعَلَةِ، أَيْ لَا تَعْدِلُهَا نَدْمَةُ الْمُعْصُوبِ مِنْهُ، وَلَا لَمَرَّةُ الْمُعْصُوبِ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَرْجِعُ الْعَاصِبُ زَائِدَ النَّفَقَةِ عَمَّا رَدَّ وَلَا فِي رَدِّهِ، وَلَكِنْ تَعْدِلُهَا بِمَا حُدُودُهُ فِي التَّفَرُّقَةِ، بِنِ تَعْدِلُهَا لِلْعَاصِبِ فَيُجَرِّعُ الْمُعْصُوبَ مِنْهُ عَلَى الْعَاصِبِ بِمِزَانَةِ الْعَلَةِ عَلَى النَّفَقَةِ وَاسْتَقُولَ عَنْ أَمْرِ حُرْفَةِ تَرْجِيحِ الْعَوْلِ بِأَمْرِهِ.

لَا نَشْفَقُ مُقَاصِفَ كَسْرَتِهِ، وَلَرَبِّهِ أَحَدًا أَدَاةً بِشَايَ طَعْمًا أَتَى أَوْ لَا^(١).

وَالْبَاقِي إِلَى زَوْجِ الْمَرْئَةِ^(٢)، وَهَذِهِ الْمُتَاصِفَةُ مِمَّنْ نَصَّ الْقُصُورُ عَلَيْهِ نَعَالِي: **مُؤَدَّبَةٌ وَتَكْرِيهُ أَوْ تَرْوِيحُ فِي التَّكْرِيهِ، أَوْ إِفْقَارُ فِي التَّوَلُّدِ بِرَبِّهَا** وَهِيَ تَرْوِيحُ يَرْوِيحُ مَافَقْرًا^(٣).

وَذَعِبَ الْمُتَاصِفَةُ إِلَى أَنَّ مِنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ نَفَقَةُ لَمَرَّتِهِ وَكَانَ لَهُ عَلَيْهَا دَيْنٌ قَائِرًا أَنْ يَحْصِبَ عَلَيْهَا بِدَيْنِهِ مَكْنً لِنَفَقَتِهَا، فَإِنْ كَانَتْ مُوسِرَةً فَلِلزَّوْجِ ذَلِكَ، لِأَنَّ مِنْ عَايِهِ حَقُّ ذَلِكَ أَنْ يَنْصِبَهُ مِنْ أَيْ أَمْرَالِهِ شَاءَ، وَعَدَّ مِنْ مَالِهِ وَإِنْ كَسْرَتِ مَمْسُورَةً لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، لِأَنَّ نَفَقَةَ الْقَدِيمِ إِنَّمَا يَجِبُ فِي التَّضَامُلِ مِنْ قُوَّتِهِ، وَهَذَا لَا يَنْضِلُ عَمَّا^(٤).

المُقَاصِفَةُ فِي الْقَصَبِ:

١٧- نَصَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِلْعَاصِبِ دَيْنٌ عَلَى صَاحِبِ تَعْمِينَ الْمُعْصُوبَةِ مِنْ جَسْمِهَا فَلَا نَصَرَ الْعَيْنَ قَصَبًا مِمَّا فِي يَدِهِ إِلَّا إِذَا تَقَاصَمَا، وَكَانَتْ الْعَيْنُ مَقْبُوضَةً فِي يَدِهِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي يَدِهِ فَلَا تَقَعُ الْمُقَاصِفَةُ حَتَّى يَذْهَبَ إِلَى مَكْنِ الْعَيْنِ الْمَقْصُوبَةِ وَيُخْلَقَ دَا^(٥).

(١) رَوَاهُ الْحَدِيثُ ٣١٨٠، وَتَقَرَّرَ فِي تَعْمِينِ الْعَيْنِ، وَتَقَرَّرَ ٣١٨٠، ٣١٨١.

(٢) رَوَاهُ الْحَدِيثُ ٣١٨٠، ٣١٨١.

(٣) رَوَاهُ الْحَدِيثُ ٣١٨٠، ٣١٨١.

(٤) لَا تَقَعُ الْمُقَاصِفَةُ إِلَّا فِي الْمَقْصُوبَةِ، وَتَقَرَّرَ ٣١٨٠، ٣١٨١، وَتَقَرَّرَ ٣١٨٠، ٣١٨١، وَتَقَرَّرَ ٣١٨٠، ٣١٨١، وَتَقَرَّرَ ٣١٨٠، ٣١٨١.

(٥) رَوَاهُ الْحَدِيثُ ٣١٨٠، ٣١٨١.

المقاصة في الوديعة:

١٨- نص الحنفية على أنه إذا كان لرجل عند رجل آخر وديعة وللمودع على صاحب الوديعة دين هو من جنس الوديعة لم تصر الوديعة قصاصا بدين إلا إذا اجتمعا وتقاصا حالة كون الوديعة موجودة في يد الوديع حقيقة، فإن لم تكن في يده فلا تقع المقاصة حتى يذهب إلى مكان الوديعة ويأخذها^(١).

ويقرب من هذا ما ذكره الزركشي من الشافعية بقوله: إذا كان لشخص على الفقير دين، فقال جعلته من زكاتي لا يجزيه في الأصح حتى يقضه، ثم يرد إليه إن شاء كما لو كان له وديعة^(٢).

المقاصة في الوكالة:

١٩- نص الحنفية على أنه لو كان للمشتري على الموكل دين تقع المقاصة، ولو كان للمشتري على الموكل والموكل دين نشع المقاصة بدين الموكل أيضا دون دين الموكل، حتى لا يرجع الموكل على الموكيل بشيء من الثمن، وهذا لأن المقاصة إسرار بعوض لتعبر بالإبراء بغير عوض، ولأننا لو جعلناه قصاصا

بدين الموكل احتجنا إلى قضاء آخر، فإن الموكل يقضي للموكل، ولو جعلناه قصاصا بدين الموكل لم نحتاج إلى قضاء آخر فجعلناه قصاصا بدين الموكل قصرا للمساواة، فقد أثبتنا حكما مجمعا عليه فإن الموكل يملك إسقاط الثمن عن المشتري بالإجماع، ولو جعلناه قصاصا بدين الموكل لأثبتنا حكما مختصا به لأن الموكيل يملك الإبراء عن المشتري عند أبي حنيفة ومحمد وليس عند أبي يوسف.

وتقع المقاصة بدين الموكيل إذا كان للمشتري عليه دين وحده عند أبي حنيفة ومحمد، لأن الموكيل يملك الإبراء بغير عوض عن المشتري عندهما، فبملك المقاصة أيضا، لأنها إبراء بعوض، فتعبر بالإبراء بغير عوض، ولكنه يضمنه للموكل في الإبراء والمقاصة^(٣).

المقاصة في السلم:

٢٠- اختلف الفقهاء في جواز المقاصة في عقد السلم على النحو التالي:
ذهب الحنفية إلى أنه لو وجب على المسلم إليه دين مثل رأس المال بعقد متقدم على

(١) الفقه على المذاهب (٣/ ٢٢٠)، ومعه الخبيران (١/ ٢٢٨).

وحاشية ابن عيني (١/ ٢٢٩).

(٢) نتائج الأبحاث (مكتبة دار الفقه) (٢٥/ ٢٦)، والمبسوط (٢٦/ ٧١)، والفتاوى الحنفية على ما في هداية

(٢) استرد في فترة الزركشي (١/ ٣٩٦).

فصاحبا بما له عليه من دين لم يجوز، لأن عقد المسلم لا يجوز ابتداءً في الدفعة، فلم يجوز صرف العقد إليه وإذا لم يجوز صرفه إليه فإذا لم ينقذ في المجلس بطل كماله لو لم يكن له عليه دين^(١).

وحند الشافعية فقال الزركشي: المنقول عن الأمام منع الشفاعة في المسلم لأن من شروط جواز المقاصة في الديون أن يكون الدينان مستقرين، وهنا ليس كذلك^(٢).

وعند اجواز مفهوم من عبارات الحنابلة حيث قالوا ولا يصح عقد السلم بما في دعة المسلم إليه، بأن يكون له عليه دين، فيجعله وأمس مال مسلم، لأنه بيع دين بدين فهو داخل تحت النهي^(٣).

المقاصة في الكفالة:

٢١- نص الحنفية على أنه إذا كان تكفيل المدين دين على الدائن المكفول له من جنس الدين المكفول به، فالدينان ملتقيان فصاحبا من غير رضاهما.

وإن كان من غير جنس الدين المكفول فلا يلتقيان فصاحبا إلا بتراضي الدائن المكفول له

المسلم، بأن كان رب السلم باع من المسلم إليه ثوباً بعشرة دراهمه ولم يقبض المئتمرة حتى أسلم إليه عشرة دراهم في حصة، فإن جعل الدينين فصاحبا أو تراضيا بالمقاصة بصير قصاصا، وإن أمر أحدهما لا بصير قصاصا، وهذا استحسان.

وأما إن وجب الدين على المسلم إليه بعقد متأخر عن السلم لا يصير قصاصا وإن جعلاه قصاصا.

هنا إذا كان وجوب الدين بالعقد، وأما إذا وجب الدين بالقبض كأنه قبض والقرض وكان الدينان متساويين، فإنه يصير قصاصا، سواء جعلاه فصاحبا أم لا، بعد أن كان وجوب الدين الآخر متأخرا عن عقد السلم.

وأما إذا تفاضل الدينان: بأن كان أحدهما أفضل والآخر أدون، فترضي أحدهما باستخصان، وأبى الآخر، فإن أبى صاحب الأفضل لا يصير قصاصا، وإن أبى صاحب الأدون يصير قصاصا^(٤).

وقال الكرابسي من الحنفية: لا يجوز المقاصة في السلم، فإذا قال شخص لآخر أسلمت إليك عشرة دراهم فأراد أن يجعله

(١) العروى سكر ليس ١٠٢٤

(٢) انظر: في التوفيق للزركشي ٢٨٢، ٢٨٣

(٣) كتاب عقد ٢٠٤، ٢٠٥

(٤) انظر: في التوفيق ٢٨٢، ٢٨٣

مع كفيل المدينون لا مع للمدينون^(١١).

مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ

التعريف:

١- المَقَامُ بفتح الميم: اسم مكان، من قام يقوم قوماً وقِياماً. أي: اتسبب، وقد اختلف الفقهاء والمفسرون في مقام إبراهيم. فقال بعضهم: إنه الحجر الذي نحرطه الناس اليوم الذي يصلون عنده ركعتي الفؤاد. وقال غيرهم: إنه الحجر الذي ارتفع عليه إبراهيم عليه السلام حين ضعف عن رفع الحجارة التي كان رسما عيل يناولها إياه في بناء البيت وغرقت قدماء فيه.

وقال السدي: المقام الحجر الذي وضعت زوجة إسماعيل تحت قدم إبراهيم عليه السلام حين غسلت رأسه، ربه قال الحسن وقتادة والربيع بن أنس.

وقال القرطبي: والمصحح في تعيين المقام القول الأول^(١٢).

الاحكام المتعلقة بمقام إبراهيم:

٢- قال الخنيزي: إذا قرع الطائف من الطواف يأتي مقام إبراهيم عليه السلام ويصلي

المقاصد في الوقف والوصية:

٢٢- نص الخنيزي على أنه إذا أجزأه الوقف أهلي - انحصر ريع الوقف المزبور فيه نظراً واستحقاقاً - لأراضي الوقف المذكور مدة معلومة بأجرة الفل بإجارة صحيحة ممن له عليه دين، وقاصصه بذلك يجوز المقاصد قياساً على الوصية كما أن الوصي لو باع مال الصغير ممن له عليه دين يفسر قصاصاً، إذ الوقف والوصية أخوان

وإذا كان المتأخر مستحقاً للأجرة كلها، ونحت اندقه والدين من جنس الأجرة فلا خفاء في صحة التقاص بالاتفاق. وإن كان مستحقاً لعضيها وقع التقاص بها فالتقاص صحيح عند أبي حنيفة ومحمد وبعض المتأخرين. وقال أبو يوسف: لا يصح التقاص^(١٣).



(١١) م. ر. د. الخنيزي (٢٢٠: ٢٢١)

(١٢) غرر الخنيزي، المجلد ١، ص ١٢٢، نظراً إلى العرف.

(١٣) لصاحب السيرة.

ركعتين، وإن لم يتقدم على الصلاة في المقام بسبب المراحة بصلي حيث لا يعسر عليه من المسجد، وإن صلى في غير المسجد،

وحاشا الركعتان واجبتان عندنا، يقرأ في الأولى ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، وفي الثانية: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ولا تجزئ المكنونة عن ركعتي الطواف.

ويستحب أن يدعو بعد صلاته خلت العمدة بما يحتاج إليه من أمور الدنيا والآخرة، ويصلي ركعتي الطواف في وقت يباح له أدائه التطوع فيه^(١).

وقال المالكية: إن ركعتي الطواف واجبتان، سواء كان الطواف واجبا أو نفلا، وقيل إحداهما واجبتان في الطواف الواجب، وسنن في الطواف غير الواجب.

ويذهب إلى إحداهما بمقام إبراهيم أي خلفه لا داخله وقبر غيره من الأماكن في المسجد، إلا أنه يستحب أن تكون ركعتا الطواف الواجب خلف المقام عند النبي ﷺ.

وإن ترك حاج أو مضمر تركعتين أو عدد الطواف، ثم أتى بهما محب الطواف، وفي تعدوه عن أن لا داعي، تركتهما ولا بعيد الطواف ولا شيء سابه، ولو أعاد كن أحب.

فإن قات ذلك بالبعد عن مكة ركعتيهما وأهدى، وإن قات ذلك شيء به ما على كل حال، لا يجب أن يتعلقتان بوقت مخصوص، وكذا عليه الهدي لنقص التفرق بين الطوافات وتركعتي الواجبتين^(٢).

وقال الشافعية: ومن أن يصلي ركعتي الطواف (بعد الطواف)، وتجزئ عنهما التبرضة والرائية كما في تحية المسجد، رغم أنهم خلف مقام إبراهيم عليه السلام فاضطر، لأن النبي ﷺ صلاهما خالف المقام^(٣)، وقال: أخذوا عني هذا، ككهم^(٤)، لم في العجزة، ثم في المسجد احترام، ثم في الحرم حيث شاء من الأشربة، متى شاء من الأزمدة، ولا يقوتلان إلا بموته.

فمن أن يقرأ في الأول من قصص سورة ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، وفي الثانية سورة الإخلاص، ففعله شذوذ^(٥)، ولمس في

(١) - في التاجيم ٢٨٥، ٢٨٦، والدرر ١٠١، ١٠٢، والدرر ١٢٣.

(٢) - حديث أنس بن مالك: «سورة الفاتحة، سورة البقرة، سورة آل عمران، سورة الأعراف، سورة القصص، سورة الحديد».

(٣) - حديث أنس بن مالك: «سورة الفاتحة، سورة البقرة، سورة آل عمران، سورة الأعراف، سورة القصص، سورة الحديد».

(٤) - حديث أنس بن مالك: «سورة الفاتحة، سورة البقرة، سورة آل عمران، سورة الأعراف، سورة القصص، سورة الحديد».

(٥) - حديث أنس بن مالك: «سورة الفاتحة، سورة البقرة، سورة آل عمران، سورة الأعراف، سورة القصص، سورة الحديد».

(١) - مسند الإمام أحمد ٢٢٦، ٢٢٧، والأصحاح ٢٢٦، ٢٢٧، والدرر ١٢٣، ١٢٤، والدرر ١٢٥، ١٢٦.

قراءتهما من الإخلاص المناسب لما هما هنا، لأن المشركين كانوا يبدون الأهتمام فيه.

ويجهر بالقراءة فيهما لئلا قيدا على الكسوف وغيره، ولما فيه من إظهار شمار النبك.

وفي قول عند الشافعية: أن ركعتي الطواف واجبتان لأن النبي ﷺ صلاهما، وقال: «خذوا عني مناسككم» وعلى القول بوجودهما يصح أنطواف بدونهما، إذ ليس بشرط ولا ركن للطواف^(١).

وقال الحنابلة: يصلي المأطاف بعد تمام الطواف ركعتين، والأفضل كونهما خلف مقام إبراهيم، لقول جابر بن عبد الله رضي الله عنه في صفة حج النبي ﷺ: «حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن، ثم مل ثلاثا، ومنى أربعاء، ثم نفذ إلى مقام إبراهيم عليه السلام فقرأ: ﴿وَأَعْبُدُوا مِنْ مَقَامِي زَيْدَ مَصْلَى﴾^(٢) فجعل المقام بينه وبين البيت^(٣).

وقالوا: حيث ركعتهما من المسجد أو غيره، جاز، لعدم حديث: «جعلت لنا الأرض كلها مسجدا» وجعلت ترشها لنا طهيرا^(٤).

(١) مفتي السراج ١/١٧٩ - ١٨٠.

(٢) حوة لغيره/ ٢٥.

(٣) حديث: «السلام بيني وبينكم» (روى ...)
أخرجه مسلم (١/٨٨٧).

(٤) حديث: «جعلت لنا الأرض كلها مسجدا» ...
أخرجه مسلم (١/٣٧١) من حديث عذبة بن مسعود.

وصلاهما عبر بربطه بطوى.

ولا شيء عليه لترك صلاتيهما خلف المقام.

ومما سئد مؤكدة بقرأتهما بعد المأطاف ﴿وَقُلْ بَنَاتُهَا الْكَافِرَاتُ﴾^(١) و﴿قُلْ هُوَ أَظْهَرُ أَحْكَمُ﴾ لحديث جابر رضي الله عنه أنه قرأ في الركعتين: (قل يا أيها الكافرون، وقل هو الله الحمد)^(٢).

ولا بأس أن يصليهما إلى غير مشرة، ويمر بين يديه الطائفون من الرجال والنساء، فإن النبي ﷺ صلاهما والطواف بين يديه ليس بينه وبين الكعبة مشرة^(٣)، ويكتفي عنهما مكنونة وسنة رتبة.

وللمأطاف جمع أسابيع من الطواف، فإذا أفرغ منها ركع لكل أسبوع ركعتين، والأولى أن يصلي لكل أسبوع عقبة.

ولا يشرع تبجيل المقام ولا مسحه لعدم ورود^(٤).

(١) حديث: «أنه قرأ في ركعتين قل يا أيها الكافرون ...».

أخرجه مسلم (٢/٥٨٦) من حديث جابر بن عبد الله.

(٢) حديث: «أن النبي ﷺ صلى ركعتي الطواف ...»
أخرجه أبو داود (٢/٥٨٦) من حديث كثير بن الخطاب.

ابن أبي وادعة، وفي إسناده جهالة.

(٣) كشاف الخلف ٢/٨٤١.

والصحة، والنفاذ، وال لزوم^(١)، كما هو

معلوم

وأحكام البيع كلها تسري في عقد
المقايضة، إلا الأحكام المتعلقة بالثمن أو
الالتزامات الرجعة إلى الثمن، إذ ليس لها
محل في المقايضة، فخلوها من النقد.

وتفصيل أحكام البيع في مصطلح (بيع).

شروط المقايضة الخاصة :

٣ - يؤخذ من التعريف المتقدم للمقايضة أن
شروطها الخاصة هي :

أ - أن لا يكون البدلان فيها نقداً، فإن كانا
نقدين كان البيع صرفاً، وإن كان أحدهما
نقداً فالبيع مطلق أو سلف.

ب - أن يكون كل من البذنين في المقايضة
حيّاً معيّن. كما دلت فرس معيّن وفرس معيّن،
لأن بيع لشيء معيّن بأخر غير معيّن كأن يبيع
شخص فرساً معيّن بخمسين كيلة من الخنطة
دينار (أي غير معيّن يسلمها بعد شهر مثلاً)،
فذلك ليس مقايضة، بل هو من البيع المطلق
(أي بيع العيّن بالثمن)^(٢)، ولأن البيع إذا
كان ديناراً والثمن سلعة فهو من باب
البيع^(٣).

مُقَابِضَةٌ

التعريف :

١ - المقايضة لغة: مأخوذة من القَبَضَ، وهو
العَوَضَ، وفي حديث ذي الجَوْشَن: "وإن
شئت أن أبيضك به"^(١)، أي: أبدلك به
وأعوذك عنه.

ويقال: قابضه مقايضةً، إذا عوضه، وذلك
إذا أعطاه سلعة وأخذ عوضها سلعة^(٢).

والمقايضة في اصطلاح الفقهاء: هي بيع
للسلعة بالسلعة^(٣).

وتنص المادة ١٢٢ من مجلة الأحكام
المعدنية على أن بيع المقايضة هو: بيع العيّن
بالعيّن: أي مبادلة مال بمال غير الثمنين.

المقايضة والبيع :

٢ - لما كانت المقايضة من أنواع البيع، فيجب
أن تتوفر فيها أركان عقد البيع وشروطه.
وشروط البيع هي شروط الانعقاد،

(١) حديث: "إن شئت أن أبيضك به"
أخرجه أبو داود (٢/٢٢٢).

(٢) تاج المصروفين للرباي: "ولسان العرب لأن سطور، وأساس
لإزالة أثر سطور".

(٣) قواعد الفقه للبرقي، ودرر الأحكام ٩٩/٩.

(١) البحر الرائق ٤/١٧٨
(٢) درر الأحكام شرح مجلة الأحكام للبي هجر ٩٩/٩، تعريب
المعجم وهو المحسب الفقه الصوري معروف، وشرح الفقه
للعلم ومشت بلز من ٦٩ نسخة ذات الصورة ببروت.

(٣) بحر الرائق ٤/٢٢٩ و ٢٨٩.

الأصناف فيسمىوا كيف تشتم إذا كان يدا^(١).

ولذلك نص الفقهاء على لزوم تسليم البديلين معاً في المقايضة.

ج - التقابض في المقايضة: بيع السلعة بالسلعة يقتضي تسليمهما معاً، فلا يؤمر أحد العاقلين بالتسليم قبل صاحبه، لأن كلا من السلعتين متعادل^(٢).

ولأن البائع والمشتري متساويان في حق كل منهما قبل التسليم، فإيجاب تقديم دفع أحدهما بعينه على الآخر تحكم، فيدفعان معاً^(٣).

العوضان في المقايضة :
٤ - كل من العوضين في المقايضة يكون متعادلًا ومتمتعًا^(٤) وقد أخذ كل من العوضين حكم المبيع، لأن كلا منهما لا يسعى أن يكون المقصود بالمبيع دون الآخر، ولا يصلح أحدهما لأن يكون متعادلًا ولعدم الترجيح بدون وجود مرجح^(٥).

والتفصيل في مصطلح (بيع ف ٦٣).

د - أن تكون المقايضة فيما لا يجري فيه ربا الفضل^(٦)، لأن ربا الفضل محرم بأحاديث عديدة منها: حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح. مثلاً بمثل، سواء بسواء، فكأبيته فإذا اختلفت هذه

ومن هذا ذكر الحنفية المسائل الآتية:
١ - بيع الخمر والخنزير: إن كان قول البائع كأنه درهم والدنانير فالبيع باطل، لا يقيد ملك الخمر ولا ما يقابلها.
وإن كان قول البائع ببيع مقايضة فالبيع فاسد في العرض، باطل في الخمر والخنزير، لا يقيد ملك الخمر والخنزير، ويقيد ملك ما يقابلها من البديل بالمقبض^(٧).

ب - إذا حلك أحد البديلين في بيع المقايضة

(١) تدوين المحققين للزبدية ١/١١٠، والهداية ١/١٠٩٥، ومقرر المحاكم لعمير ١/٣٤٨.
(٢) الهداية ونوع التدر ١/٩٠.
(٣) البسيط للحرشي ١/١٢ - ١١٣، والهداية وعليها بيع الفقهاء والحاوية ١/٢٧١، وكذا الفتاوى وتبيين الحقائق عليه ٨٨/١.

(٤) حديث: الذهب بالذهب...
(٥) أخرجه سبعم (٣/١٢١).
(٦) الفتاوى من الهياكل ١/٨٨.
(٧) شرح موجبة الأحكام للعلانية - محمد سعيد أماني ١/٣٩٧، مطبعة الرافعي بدمشق ١٣١٦ هـ - ١٩٩٧ م.
(٨) ابن عديم ١/١٠٣، ١٠٤.

يسر مضموناً خيمة العرض الآخر، فشيء
لرهون^(١١).

صحت الإقانة في الثاني منها، وعلى
الشرطي خيمة الهالك إن كان قبيحاً، ومثله إن
كان مثلياً، فيلجأ إلى صاحبه ويسرد
العرى^(١٢).

وإن لا تطفئ بهلاك أحدهما، أو عند
وجودهما، لأن كمال واحد منهما مع، فكان
البيع بآب يقام العين انقائمة منهما، فأمكن
لرفع فيه.

مُقَابِلَة

انظر : إدالة

مخلاف ما أبو هلك البدلان جيباً في
لمقايضة، والإقانة تطل عندئذ، لا الإقانة في
مقايضة تعلقت بأعيانها - أي الب -
قائمين، فمضى خلك مع بيق شيء من المعنود
عليه نرد الإقانة علي^(١٣).

ج - إذا تبايناً فتبايناً، فاشترى أحدهما ما
أقل، صار أيضاً بنفس العقد، لقيامهما أي
ليام كس من عوصي المقايضة: فكان كس
واحد مضموناً بقيمة نفسه كمنسوب

ولم هلك أحدهما فتبايناً، ثم جند العقد
في الثاني، لا جبر قبضة بنفس العقد، لأنه



(١١) نهر لرهون، ١٦، ١٥.

(١٢) أه، ذواته، وقد فتح عدم مبهمة، ١٥، ١٤، انظر لرهون

مداشر، ١٧، وأسر حصار، ١١، حصار، ١٥، ١٤.

١١٤

(١٣) حصر، ١١، انظر، وسعة، ١١، ١٥، ١٤.

كانت أو دارسة، منوشة أم لا، لمسلم كانت
أو لشرك^(١)

وتصل الشافعية الكلام فقالوا: لا تصح
الصلاة في المقبرة التي تحقّق فيها بلا خلاف
في المنع، لأنه قد اخلط بالأرض صديد
الموتى، هذا إذا لم يسطّح تحت شيء، وإن يسطّح
تحت شيء نكرو.

وأما إن تحقّق عدم نيشها صحّت الصلاة
بلا خلاف لأن الجزء الذي يشرع بالصلاة
ظاهر، لكنّها مكروهة كرتبة تنزيه لأنها
مدفن انتجاسة.

وأما إن شك في نيشها فقولان أصحابهما:
تصح الصلاة مع الكوفة، لأن الأصل طهارة
الأرض فلا يحكم نجاستها بالشك، وفي
مثال الأصح: لا تصح الصلاة لأن الأصل
بقاء الغرض في دفنه، وهو يشك في
إستقامته، والغرض لا يسطّح بالشك^(٢).

وقال الحنابلة: لا تصح الصلاة في المقبرة
قديمة كانت أو حديثة، تكرّر نيشها أو لا، ولا
يمنع من الصلاة قبر ولا قبران، لأنه لا يتناولها
اسم المقبرة وإذا المقبرة ثلاثة قبور فصاعداً.

ودوي عنهم أن كل ما دخل في اسم
المقبرة كما حوّل القبور لا يقضى فيه.

مَقْبَرَة

التعريف :

١ - المقبرة في اللغة: - بتثنية البناء - أو بضم
البناء وفتحها لا غير موضع القبور، والقبور
جمع قبر، وهو المكان الذي يدفن فيه الميت.
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
اللفظي^(١).

ما يتعلق بالمقبرة من أحكام :

الصلاة في المقبرة :

٢ - ذهب الحنفية إلى أنه نكرو الصلاة في
المشقة، وبه قال الثوري والأوزاعي، لأنها
مظان انتجاسة، ولأنه تشبّه باليهود، إلا إذا
كان في اقترعة موضع أحد للعبادة ولا قبر ولا
نجاسة فلا ينس^(٢).

وقال المالكية: تحوز الصلاة بمقبرة عامرة

(١) المعجم الكبير والفرع، لمطوري، وغيره، ج ١ ص ١٠٠
(٢) المعجم، والفتاوى، ١٩٥١، وكشاف القناع، ١٩٤١، ص ٢٩٢.

(٣) حاشية ابن عابد، ١٩٧١، ص ١٠٠، حاشية طه، ص ١٠٠، حاشية
١٩٧١، وحاشية الكافي، ٣٥١.

(٤) جوهر (كميل)، ٢٠٠١، ص ٢٠٠.

(٥) المصنف، ١٩٧٣، ص ٢٠٠، والفتاوى، ١٩٧١، ص ٢٠٠.

وتعسوا على أنه لا يمتنع من الصلاة ما ضمن
بداروه ولوزاد حتى ثلاثة قسور، لأنه ليس
بمقبرة^(١١).

الصلاة على الجنائز في المقبرة :

٣ - اختلف الفقهاء في حكم الصلاة على
الجنائز في المقبرة

ذهب الحنفية وهو رواية عن أحمد إلى أنه
لا بأس بها، وفعل ذلك ابن عمر بن الخطاب
وعمر بن عبد العزيز.

وذهب الشافعية والحنابلة في قول آخر إلى
أنه يكره ذلك، قال النووي وبه قال جمهور
العلماء^(١٢).

والتفصيل في مصطلح (جنازة) (٣٩).

القراءة في المقابر :

٤ - ذهب جمهور الحنفية والشافعية والحنابلة
إلى أنه لا يكره قراءة القرآن في المقابر، بل
تستحب^(١٣).

ونحن نرى بعض الحنفية على أنه لا يكره قراءة
القرآن في المقابر إذا احتسب ولم يجهر وإن

ختم، وإنما يكره قراءة القرآن فيها جهراً^(١٤).
وذهب جمهور المالكية إلى الكراهة
مطلقاً، وقيدوا بعضهم بما إذا كانت
بالأصوات المرتفعة وانحاذ ذلك عادة^(١٥).

والتفصيل في مصطلح (قراءة) (١٧)، نير
(ف ٢٢)

المشي في المقبرة :

• - اختلف الفقهاء في حكم المشي في
المقابر على أقوال :

ذهب جمهور الحنفية والمالكية وهو
الشهور عند الشافعية إلى أنه لا يكره المشي
في المقابر بعلن، وزاد الشافعية: أنه يحرم
المشي إن حصل به تنجيس كمنبوثة مع
المشي حافياً مع وطوئة أحد الجانبين^(١٦).

وذهب الحنابلة وهو قول بعض الشافعية
إلى أنه يكره المشي بين المقبرة نعل، لأن خلع
النعلين تقرب إلى الخشوع وزي أهل
السواضع^(١٧) والتفصيل في مصطلح (مشي)
ف ١٢، ونير ف ٢ وما بعدها.

المساحة في المقبرة :

٦ - نحن لشافعية والحنابلة على أنه لو سبق

(١١) كتاب الشرح ١/١٩١، وإيضاح ٢/٢٨٩، ١٩٠، وابن
نير ١/٢٨٦.

(١٢) بدائع الصنائع ٢/٢١٥، وجمعوع ٢/٢١٥، والنسي
١/١٩٦، وبل وأقرب ١/٢٨٦.

(١٣) غلبت أصح ما ذهب إليه ٢/٢١٥، ٢/٢١٥، والقليبي
١/٢٨٦، وكشاف القناع ١/٢٨٦.

(١٤) لعمري ١/٢٨٦، ١/٢٨٦.

(١٥) الشرح المفصل ١/٢٨٦.

(١٦) نير ١/٢٨٦، ١/٢٨٦، والقليبي ١/٢٨٦، ١/٢٨٦،
١/٢٨٦، والشرح ٢/٢١٥، ونير ١/٢٨٦.

(١٧) لعمري ١/٢٨٦، وكشاف القناع ١/٢٨٦.

وأما كل شيء جديد فلا أحب لهم درس ذلك^(١).

وقال المصاوي: قال بعض العلماء لا يجوز أخذ أحجار المقابر العافية لبناء فترة أو دار، ولا حرتها للزراعة، لكن لو حرت جعل كراؤها في مؤن دفن الفقراء^(٢).

وقال احتياط: إذا صدر الميت ربما جازت الزراعة والحراثة وغير ذلك، كالسنة في موضع النفس، وإن لم يصح رميها فلا يجوز.

هذا إذا لم يخالف شرط الوفاق، فإن خالف كنعيقته الأرض للمدفن فلا يجوز حرتها ولا غرسها^(٣).
وأما نبش المقبرة فتعقيبها في قبر (٢١).

قطع النبات والحشيش من المقبرة :
٩ - نص اختصة على أنه يكره قطع النبات الرطب والحشيش من المقبرة، فإن كان يابساً لا يمس به، لأنه يسبح الله تعالى ما دام رطباً، فيؤنس الميت وينزل بذكره الرحمة، ولأنه بالحسن وضع الجريدة الخضراء بعد شقها

ثنان إلى مقبرة مسجلة وتساخا في مكان قدم المدفن فيه الأسبق عند التراحم وضيق المحل، فإن استويا في السن قدم بالفرقة كما لو تازعا في رحاب المسجد، ومقاعة الأسواق، لأن الفرقة تميز ما بهم^(٤).

المبيت في المقبرة والنوم فيها :

٧ - نص الاختصة على أنه يكره المبيت في المقبرة من غير ضرورة، لما فيها من الوحشة، فإن لم تكن وحشة كأن كانوا جماعة، أو كانت المقبرة مسكونة فلا كراهة^(٥).
وقال الحنفية: يكره النوم عند القبر^(٦).

دوس المقبرة والاستفادة منها ونيشها :

٨ - قال المختص: لو بلى الميت وصار تراباً دفن غيره في قبره، ويجوز ذرعه، وليس له عليه^(٧).

وروي عن مالك: بأنه مثل عن فناء قوم كانوا يرمون فيه، ثم إنهم غالبوا عن ذلك، فالتجذ المقبرة، ثم جازوا فقالوا: فريد أن تسوى هذه المقابر، ورمي على حال ما كنا نرمي، فقال مالك: أما ما قَامَ منها فأرى ذلك لهم.

(١) لمصبر ٥/ ٢٨٣. وروضة الطالبين ١٢/ ١٢٠. وكنز
الانتاج ١٤١/ ٢.

(٢) لمصبر ٥/ ٣١٩. وفتاوى نور ٣٤٩/ ١. وروضة خالين
٦٤٣/ ٢.

(٣) فتح المقبر ١٧٩/ ١.

(٤) ابن عابد بن ٥٩٩/ ١.

(١) الخطيب ١٩/ ١٩.

(٢) الترح معجم ٧٩/ ١.

(٣) كشف الحاج ١٤١٢.

نصفين على القبرين العذس بعدان^(١).
وتعليقه ^{١٢١}بأنه يخلط بينهما ما لم يسا
أي: يخلط عنهما بركة تسجيتهما لأن تسبيح
الوطب أكمل من تسبيح اليايس ما في
الأخضر من نوع حياة^(٢).

قال ابن عابدين: وعليه فكرة قلع ذلك
وإن ثبت بنفسه ولم يملكه، لأن فيه نفوت
عن الميت^(٣).

ملكية أشجار المقبرة :

٩٠ - نص الحنفية على أن الأشجرة إن كانت
نابة في الأرض قبل أن يجعلها مقبرة فمالك
الأرض أحق بها بصنع بها ما شاء
وأما إن كانت الأرض مواتاً فجعلها أهل
تلك القرية أو المحلة مقبرة، فإن الأشجرة
وموضعها من الأرض على ما كان حكمها في
القديم

وإن نبتت الشجرة بعدما جعلت مقبرة
وكان الغار من معشوماً كانت له ويبقى أن
يتصدق بشعرها، وإن لم يعلم الغار أو

كانت الأشجرة تبتت بنفسها فتحكمها يكون
للغافق: إن رأى قلعتها ربيعها وإفاتها على
المقبرة جاز له ذلك، وهي في الحكم كأنها
وقف^(٤).

وسن بحم الدين في مقبرة فيها أشجار هل
يجوز صرفها إلى عمارة المسجد، قال: نعم إن
لم تكن وقفاً على وجه آخر، قيل له: فإن
تداعت حيطان المقبرة إلى الخراب هل يصرف
إنيها أو إلى المسجد؟ قال: إلى ما هي وقف
عليه إن عرف^(٥).

وذهب القاضية إلى أنه إن نبتت شجرة في
المقبرة فالتحذر جواز الأكل للخاص من شعرها
كما قال النووي

وقال الحناضي: الأولى عندي أن تصرف
في مصالح المقبرة^(٦).

ذكر حدود المقبرة وفكرها حداً :

٩١ - نص الحنفية على أن المقبرة تصلح حداً
لو كانت روية ولا فلا.

وأما من اشترى قرية خالصة واستثنى
المقبرة فهل يشترط ذكر حدود المقبرة المستثناة
أم لا؟ اختلف مشايخ الحنفية على أقوال :
فذهب الجمهور إلى أنه لا بد من تحديد

(١) حديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بمقبرة حمراء بعد أن قلعتها
عليه، على أنه

أمر به الطحاوي (مناج شرقي ٥/ ٢١٦) وأبو بكر (١٢٢٩/ ١٢٢٩)
من حديثه في غار

(٢) حاشية ابن عابدين ١/ ١٦٦، والحدود الهندية ١/ ١٦٦

(٣) حاشية ابن عابدين ١/ ١٦٦

(٤) مفادى الهندية ١/ ١٦٦، والحدود الهندية ١/ ١٦٦، والحدود الهندية ١/ ١٦٦

المقدمة ١/ ١٦٦

(٥) الحدود الهندية ١/ ١٦٦

(٦) روضة المطهر ١/ ١٦٦

الشافعية، ويمنع غيرهم من الدفن فيها رعاية
لفرض الواقف، وإن كان ذلك الشرط
مكروهاً.

وفي مقابل الأصح لا تختص بهم ويلزم
الشرط، وهذا قول ثالث وهو أنه: يفسد
الوقف لقساد الشرط.

ونذهب المالكية إلى أنه يجب الوفاء بشرط
الوقف في الوقف مطلقاً إن جاز للشرط^(١).
والتفصيل في مصطلح (وقف).

قضاء الحاجة في المقبرة :

١٤ - اختلف الفقهاء في حكم قضاء الحاجة
في القبائر :

فنذهب الشافعية والمثلية إلى أنه يحرم
قضاء الحاجة في القبائر، وقال الحنفية بكرامة
قضاء الحاجة فيها.

قال ابن عابدين، وانظروا أنها تحريمية^(٢).
والتفصيل في مصطلح (قضاء الحاجة

فد ٢٤)



المقبرة المستثناة بحيث يقع به الامتياز .
وقال المرغيناني: إذا كانت المقبرة تلاً لا
يحتاج إلى ذكر حدودها، وإن لم تكن تلاً
يحتاج إليه .
وقال أبو شجاع: لا يشترط ذكر الحدود
للمقبرة قال: ونفي بهذا سهلاً للأسر على
المسلمين^(٣).

توسيع المقبرة :

١٥ - نص المالكية على أنه يجوز بيع العتار
الحبس ولو كانت غير خربة لتوسيع المسجد
والطريق والمقبرة، وكذلك يجوز توسيع هذه
الثلاثة ببعض منها عند الضرورة، لأن ما كان
له لا بأس أن يستعان ببعضه في بعض .

وذكر بعضهم أن المسجد لا يهدم لضيق
مقبرة أو طريق ويسقن فيه إن احتيج لذلك مع
بقائه على حاله^(٤).

وقف المقبرة :

١٦ - ذهب الفقهاء إلى أنه إذا جعل شخص
أرضه مقبرة فلكل أحد أن يدفن فيها، سواء
لواقف أو غيره، ولا فرق في الانتفاع بين
انفسي والفقير حتى جاز لكل الدفن فيها^(٥).
وأما لو شرط في وقف المقبرة اختصاصها
بطائفة انتصر عليهم في الأصح عند

(١) روضة الطالبين ٤/ ٣٢٠، ٣٢١، المقطوب ٣/ ١٠٣،
وكشاف القناع ١/ ٢٤٨، وهو غير الإكبر ٢/ ١٠٨،
والفرق بين الفقهاء ص ٢٧٩

(٢) فتح حيدر ١/ ١٧٢، وحاشية ابن عابدين ١/ ٢٧٩، ونهاية
الناظر ١/ ١٣٩، م. مصطفى السبيعي المحقق، والفتاوى
١١/ ١، وكشاف القناع ١/ ٢٤٨، عالم الكتب

١/ الفتاوى الهندية ١/ ٦٠

١٦/ حاشية المسواني ١/ ٩٢، ٩٣

(٣) روضة الطالبين ٤/ ٣٢٠، ٣٢١، والفتاوى الهندية ١/ ٤٦٩، ٤٧٠

مقبوض

التعريف :

وإن كان حيواناً فقبضه بتمسكه من مكان المقعد. وإن كان مما يتناول باليد كالجوامر والأسنان فقبضه بتناوله باليد .

وما عدا ذلك مما لا ينقل عادة كالمقار والبناء والغراس ونحوه كالشجر على الشجر قيل جناذه فقبضه بتخاذه مع عدم مانع، مع تسليم مفتاح الدار ونحوها مما له مفتاح، وتزيفها من فتاح، وإلا لم يصير مقبوضاً لكون الشئ لم يتمكن من الانتفاع به .

وإن كان المشتري المعتود عليه بجملة مقبوضاً حكماً^(١) وتفصيل في مصطلح (قبض فـ ٢٥) .

حكم التصرف في الموقوف عليه :

٣ - اختلف الفقهاء في صحة التصرف في الموقوف عليه قيل إن يكون مقبوضاً . وتفصيل ذلك في مصطلح (بيع ما لم يقبض فـ ٢) .

ملك المقبوض في مدة الخيار :

٤ - اختلف الفقهاء في ملك المقبوض في مدة الخيار وتفصيل ذلك في (خيار الشرط فـ ٢٨ - ٣٠) .

١ - المقبوض اسم مفعول - للفعل قبض .

وأكثر ما يطلق عليه من معان في اللغة : ما أخذ من المال باليد أو حيز فصار في حيازة شخص وتحت تصرفه .

وقال ابن العربي : يطلق القبض على قبولت الشيء وإن لم تحوله عن مكانه، وعلى تحويلك إلى حيزك، وعلى تناول باليد^(٢) وفي كل هذه المعاني يسمى الشيء مقبوضاً .

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي^(٣) .

ما يتعلق بالمقبوض من أحكام :

يتعلق بالمقبوض أحكام منها .

اختلاف القبض باختلاف المقبوض :

٢ - إذا كان المقبوض مما بكل أو يوزن أو يمد فإنه يصير مقبوضاً بالكيل أو الوزن، أو العدد . وإن كان مما ينقل كالشباب وجميع المنقولات فإنه يصير مقبوضاً بالنقل .

(١) لسان العرب والاصحاح

(٢) هاج المصنف ٥/١٦٦، والفيزي ١/١٤١

(٣) انظر المصنف ٢/١٥٦، وكشف القناع ٢٢٦/٢، ٢٢٧ - ٢٢٨

المقبوض للمعارة :

٥ - لا خلاف بين الفقهاء في أن المقبوض عارية مضمونة بأن تلفت بتعدا واختصاصي فيما إذا تلفت بلا تعدا من المتبرع .
وتفصيل ذلك في (إعادة ف. ١٥) .

المقبوض على سوم الشراء :

٦ - المقبوض على السوم مضمون وإن تلف بلا تعدا من المقاضى^(١١) بخير : على البدل ما أخذت حتى تؤدي^(١٢) .

وتفصيل ذلك في مصطلح (مضمان ف. ٤٠) .

المقبوض على سوم الرهن :

٧ - المقبوض على سوم الرهن إذا تم بيع مقدار ما يريد أخذه من الدين ليس بمضمون في الأصح عند الحنفية .

أما إن بيع فيكون مضمونا وصورته : أخذ الرهن بشرط أن يقرضه مبلغا من النقود ، نهلك في يده قبل أن يقرضه ، ضمن الأقل من قيمته ، وما سعى في انقراض ، لأنه قبضه بسوم الرهن ، والمقبوض بسوم الرهن

كالمقبوض بسوم الشراء إذا هلك في المساومة ضمن قيمته .

فإن هلك وسأوت قيمته الدين صار مستوفيا دينه حكما ، وإن زدت كان الفضل أمانة فيضمن بالتعدا ، وإن نقصت سقط بقرره ورجع الرهن بالانقضاء ، لأن الاستيفاء شاذ ، الثانية : وضمن الرهن الرهن نقبوض بدعوى الهلاك بلا برهان يضمن قيمته بانه ما بلغت ولا يصدق دعوى الهلاك بلا حجة شرعية^(١٣) .

المقبوض للرهن :

٨ - المقبوض للرهن مضمون عند الحنفية ، يده يد ضمان فيضمن الرهن بالآقل من قيمته ومن الدين ، والمضرب قيمته يوم القبض لا يوم الهلاك^(١٤) .

وقال الشافعية : إنها يد أمانة لخبر : ولا يخلق الرهن لصاحبه غنمه وعليه غرمه^(١٥) وإليه ذهب الحنابلة^(١٦) .

وتفصيل في مصطلح (رهن ف. ١٨) .

(١١) عنها ابن عابد ٢٠٩/٨ ، ٢١٠ .

(١٢) عنها ابن عابد ٢٠٩/٨ .

(١٣) حديث الأبقار ١٠٠ .

أخرجه النووي (٢٩/٦) ، وذكره الدرر المنيرة (١٤٤) من

حديث أبي هريرة ، مع إسناده من حديث جابر بن عبد الله

وذكره ابن حجر في التلخيص (١٣٦/٣) عن أبي نازك

وأثير ، والله اعلم بالصواب .

(١٤) في التلخيص (١٣٦/٣) ، وكشف النور (٢٩/٨) .

(١٥) حاشية النووي (٢٠١/٦) ، وليس ٢١٥/٨ .

(١٦) حديث علي بن النعمان ١٠٠ .

أخرجه النووي (٢٩/٨) ، وذكره ابن حجر في التلخيص

(١٣٦/٣) ، والله اعلم بالصواب .

المراد من المقتضى :

٢ - اختصه الأصوليون في لفظ المقتضى هل هو بكسر الضاد أو بفتحها .

فذهب جمع من أصولي الشافعية، منهم: أبو إسحاق، والسمعاني، والغزالي، وجمهور أصولي الحنفية، منهم: شمس الأئمة السرخسي، وأبو زيد الدبوسي، ومصاحب الباب: إلى أن موضع النزاع إنما هو المضم: وهو المقتضى بفتح الضاد، لا المضم منه وهو المقتضى بكسر الضاد: وهو اللفظ المطالب للإضمار^(١).

وقال ابن السبكي: المراد من المقتضى بكسر الضاد^(٢).

الألفاظ ذات الصلة :

١ - المنطوق :

٣ - المنطوق: ما دل عليه اللفظ في محل النطق، أي يكون حكمًا للمذكور، وحالا من أحواله^(٣).

والصلة بين المقتضى والمنطوق أنهما من أنواع الدلالة.

ب - المفهوم :

٤ - المفهوم: ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق، أي يكون حكمًا لغير المذكور وحالا من أحواله^(٤).

وقيل: هو الاستدلال بتخصيص الشيء بالذكر على نفي الحكم عما سواه^(٥).

والصلة بين المقتضى والمفهوم أنهما من أنواع الدلالة.

عموم المقتضى :

٥ - ذهب جمهور الأصوليين إلى أنه لا عموم للمقتضى (بفتح الضاد) لأن العموم من صفات النطق، فلا يجوز دعواه في المعاني. ولأن ثبوت المقتضى للحاجة والضرورة، لتسحيح معنى النص، حتى إذا كان المنصوص مقبلاً للحكم بدون الحاجة إلى إضمار لا يشهد المقتضى لغة ولا شرعاً، ولانبات الحاجة يستلزم بقدرها، ولا حاجة إلى إثبات صيغة العموم للمقتضى، لأن الكلام مفيد بدونه، وهو نظير الميتة لا أحييت للضرورة فتقنو بقدرها.

(١) البحر المحيط ١٤١/٣، والمقتضى ٦٦/٢ وأصول

السرخسي ١٢٤٨/١ وتكوين الشرح ١١٢

(٢) جمع أحوال على حافية معناه ٢١/٢

(٣) إرشاد النجاشي ١٧٨

(٤) إرشاد النجاشي ١٧٨

(٥) مقتضى الغزالي ١٩١/٢

مَقْدَمَات

التعريف :

١ - المقدمات لغة: جمع مقدمة، والمقدمة
بكسر الدال المشددة من كل شيء أوله وما
يتوقف عليه ^(١).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
اللغوي ^(٢).

الأحكام المتعلقة بالمقدمات :

تتعلق بالمقدمات أحكام فقهية وأصولية،
لكن الفقهاء فصلوا أحكام مقدمات الجماع
لما يترتب عليها في العبادات وغيرها، وعنى
الأصوليون بجانب آخر من المقدمات .

مقدمة الواجب المطلق :

٢ - مقدمة الواجب المطلق أي الواجب الذي
وجوبه غير متوقف على المقدمة واجب
مطلقاً أي سبباً كان أو شرطاً كالوضوء أو
عقلاً كترك الفسد وعادة كتحصيل جزء من
الرأس لفصل الوجه، وقيل الوجوب في
السبب نلظ دون غيره من المقدمات وقيل في

وقال الشافعي وجمهور الختلاف وأخرون:
إن للمقتضى هموماً، لأنه بمنزلة للنصوص في
ثبوت الحكم به، فكان الثابت به كالثابت
بالنص، فكذلك في إثبات صفة العموم فيه
ليجمل كالنصوص، فيجمل العموم ^(١).
والانفصيل في الملحق الأصولي .



(١) غير المحيط ١٥٤١/٣، والمقتضى ٦١/٢، وأصول
الشرعي ٦٩/٢٥٠

(٢) تضميم جويط
(٣) لراشد الفقه الكبير كشي

مقدمات الجماع في الرجعة :

٣ - لا خلاف بين الفقهاء في أن مقدمات الجماع من اللبس والتقبيل وغير شهوة وبغير نية للرجعة لا يعتبر رجعة .

ولكنهم اختلفوا فيما إذا كان اللبس والتقبيل والنظر بشهوة .

فذهب الحنفية والمالكية أن الجماع ومقدماته تصح بهذا الرجعة، فلو وضعا أو لمسها بشهوة، أو نظر إلى فرجها بشهوة، أو قبلها تصح الرجعة، واشترط المالكية لصحة الرجعة النية .

وذهب الشافعية إلى عدم صحة الرجعة مطلقاً، سواء كان بوطء أو مقدماته، وسواء نوى الزوج الرجعة أو لم ينوها .

وذهب احتبالة إلى عدم صحة الرجعة بمقدمات الجماع، وقالوا نصح الرجعة بالوطء مطلقاً، سواء نوى الزوج الرجعة أو لم ينوها .

وانظر تفصيل ذلك في مصطلح (رجعة ف١٣ وما بعدها، ومصطلح تقبيل ف٢٠، ولس ف١٢) .

مقدمات الجماع في الظهار :

٦ - ذهب الحنفية وأكثر المالكية وأحمد في

الشرط الشرعي فقط، وقيل لا وجوب لشيء من المقدمات مطلقاً^(١) .

وانظر تفصيل ذلك في الملحق الأصولي

مقدمات الجماع في الحج :

٣ - ذهب الحنفية والشافعية واحتبالة إلى أنه يجب عدم ملى من فعل شيئاً من مقدمات الجماع كاللمس بشهوة والتقبيل والباشرة وبغير جماع سواء أُنزل منياً أو لم ينزل، ولا يفسد حجه اتفاقاً

وذهب المالكية إلى أنه إن أنزل بمقدمات الجماع منياً فحكمه حكم الجماع في إفساد الحج، وغلب ما على الجاهل، وإن لم ينزل فلهذا بقية .

وتفصيل ذلك في مصطلح (الإحرام ف١٦٦) .

مقدمات الجماع في الصيام :

٤ - ذهب الفقهاء إلى أن مقدمات الجماع من تقبيل ولس - ولو كان بقصد اللذة - لا يفطر الصائم ما لم ينسب الإنزال . أما إذا قبل وأنزل بطل صومه اتفاقاً بين الفقهاء .

وانظر تفصيل ذلك في مصطلح (صوم ف٨٣، وتقيل ف١٧) .

(١) اراجع الزحروت شرح سنن شعبة ١٩٠/١

وانظر تفصيل ذلك في مصطلح (تفصيل
ف ٢٣ وبمصرعة).

حكم مقدمات الجماع :

٨ - بسن للزوج إذا أراد جماع زوجته أن
يلاعها قبل الجماع لتنهض شهوتها فقال من
نذ الجماع مثل ما يناله^(١) ، وروي عن عمر
ابن عبد العزيز عن النبي ﷺ أنه قال : لا
يواقعها إلا وقد ألتاحا من الشهوة مثل ما أتى
له لا يسبقها بالفراغ^(٢)
وانتفصيل في مصطلح (وطء)

إحدى الزوجين منه إلى حرمة مقدمات
الجماع ودواعيه من تفصيل أو لمس أو مباشرة
بما دون الفرج قبل التكفير .

وذهب الشافعية في الأظهر وبعض المالكية
وأحمد في الرواية الثانية إلى زياحة الدواعي
في الوطء ، لأن المراد بالفس في الآية .^(٣)
مَنْ أَنْ يَمَسَّهَا^(٤) الجماع ، فلا يحرم ما عداه
من مقدمات الوطء من التفصيل والنس شهوة
والمباشرة فيما دون الفرج .

وانظر تفصيل ذلك في مصطلح (ظهار
ف ٢٤ ، نس ف ١٣)

مقدمات الجماع في حرمة المصاهرة

٧ - لا خلاف بين الفقهاء في أن مقدمات
الجماع من المس والتفصيل إذا لم يكن بشهوة لا
يؤثر في حرمة المصاهرة .

أما إذا كانت مقدمات الجماع من المس
والتفصيل بشهوة فذهب المالكية والشافعية
والحنابلة إلى أن لمباشرة في غير الفرج
والتفصيل ولو بشهوة لا يوجب حرمة
المصاهرة .

وذهب الحنفية إلى أن مقدمات الجماع من
المس والتفصيل بشهوة يوجب حرمة
المصاهرة .

(١) سورة النور / ٢

(١) كتاب طحا / ١١٩ ، م يعني ٢٤٨٠ راد العام ١٥٣ / ١
[٢] حديث : (لا يواقعها إلا وقد ألتاحا من الشهوة)
أورد ابن قدامة في نس ١٢٦ / ١٢٦ ، ولم يورد في أي
مصدر أو لم يجد في أسرها

مكابرة: اعتماداً على القوة مع الجسد عن
الغوث^(١)

والصلة بين المكسرة والخرابة في المكابرة
وصف من أوصاف أعمال الخرابية

الأحكام المتعلقة بالمكابرة:

يشعق بالمكابرة أحكام منها:

١- اعتبارها من الخرابية:

٢- تأخذ المكابرة حكم الخرابية باعتبارها

وصفاً من أوصاف الخرابية وذلك في الجملة

جاء في المدونة: من كابر وجلا على ماله

بسلاح أو غيره في زقاق أو دخل على حريمه

في انصر حكم عليه بحكم خرابية^(٢)

وفي الدر المختار: للكابر بالنظم وقاطع

الطريق وصاحب انكس وجميع النظمه يباح

قتل الكل وشاب قاتلهم.

والقتل هنا على سبيل التعزير^(٣)

وتنصير ذلك في مصطلح: خرابية ف

(٤).

مكابرة

التعريف:

١- المكابرة لغة: مصدر كابر يقال: كابر

مكابر: غلبه وعانده

وكابر فلان فلاناً: طاوله بالكبر. وكابر

فلاناً على حقّه: جاحده وغالبه عليه وعانده

فيه^(١).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى

الشعوي^(٢).

الألفاظ ذات الصلة:

خرابية:

٢- الخرابية من الخرب التي هي تقيض السئم

يقال: حاربته محاربة وخراباً أو من الخرب وهو

السلب. يقال: حارب فلاناً ماله أي سلبه فهو

محروب^(٣).

والخرابية في الاصطلاح - ونسعى قطع

الطريق عند أكثر المفتهاء - هي البروز لأخذ

مال أو قتل أو لإدراج على سبيل التجاهرة

(١) تهذيب لغة ج ٨، ٢، ويصاح: تصانح ٩٠/٧، والمعنى لأن

تدابة ٨/١٠٧، وأحرر الإقبال ١، ٢٢٤

(٢) تدابة ٩٠/٢٧٧

(٣) الدر المختار على حاشية ابن عسمن ٢، ١٧٩ ... ١٨٠

(١) تصانح جبر، والمصنف توسط

(٢) قواعد المصنف، ورواها عن فخر الدين ١٢٠/١٢٠

(٣) تصانح جبر، والمصنف توسط

ب- الكاوية وحده السرقة:

في اختلاف الفقهاء في حذ المارق على مبل
الكلام

فقال الحفصية: لو كابر إنساناً ليلاً سرق سرقاً مشاعاً ليلاً فغضب لقطع. لقطع لأن سرقة قد تمت حين كابره ليلاً فإن السرقة بالليل قل ما يلحق صاحب البيت وهو عاجز عن دفعه بنفسه فيكون تمكنه من ذلك بالناس والشارق قد استخفى فعله من الناس بخلاف ما إذا كابره في المصمر فهاك حتى أخذ منه مالا فإنه لا يلزمه القطع استحساناً لأن الغوث في المصمر بالنهار يلحقه عادة فالأخذ مجاهر بفعله غير مستخف له، وذلك يمكن نقصاناً في السرقة^(١).

وقال الماتكة: المكابر هو الألف لئلا من صاحبه بقوة من غير حراسة سواء ادعى أنه ملكه أو اعترف بأنه غاصب فلا قطع لأنه غاصب والغاصب لا قطع عليه، وأما لو كابر وادعى أنه ملكه بعد ثبوت أحده له من الجزر فإنه يقطع^(١)

وقال الشافعية: ولو دخل جماعة بالليل داراً ومكبروا ومنعوا صاحب الدار من

والخوخي^(١)، ومذهب الخنابلة كمذهب
الشافعية في الجملة^(٢)

مُکَاتَب

المحيط : مكانة

[illegible]

(٩) سواہر (١٠ کتب) ٢٩٧: ٢، المدقوق ٢١٢:

١٤ روضة الطالبين ١٠٠٠

١٤٥٠ هـ / ١٨٣٩ م

وتخليصها من الرق^(١).

والصلة بينهما أن المكاتبه سبب من أسباب
العنق .

مكاتبه

التعريف :

أصل المكاتبه ومشروعيتها :

أصلها :

٣ - كانت المكاتبه معروفة في الجاهليه،
فأثرها الإسلام .

وأول من كُتِبَ في الإسلام أبو المؤمل،
وقد حث الرسول ﷺ على إعانته في نجوم
الكتاب، فقال: «اعينوا أبا المؤمل»، فأعين،
فقطي كتابه، وقضيت عنده فضله، فقال له
ﷺ: «أنفقها في سبيل الله»^(١)، وقيل غير
ذلك^(٢).

١ - المكاتبه في اللغة: مصدر كُتِبَ وهي
مفاعلة، والأصل في باب المفاعلة أن يكون
من اثنين فصاعدا .

يقال: كُتِبَ يَكْتَبُ كُتَابًا ومكاتبه، وهي
معاقدة بين العبد وسببه، يكتاب للرجل عبده
أو أمه على مال منجم، ويكتب العبد عليه
أنه مُعْتَقٌ إذا أدى النجوم^(١).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
اللفظي.

قال ابن حجر المكاتبه تعليق عن بصفه
على معاوضة مخصوصه^(٢).

والأصل فيها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ
يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَمَكَاتِبُهُمْ إِنْ
عَلِمْتُمْ فِيهِمْ غَيْرًا﴾^(٣).

الانقطاع ذات الصلة :

١ - العنق :

٢ - العنق في اللغة: خلاف الرق .

وفي الاصطلاح: هو محموس الرقبه

(١) ترتيب القاموس المحيط - ط الدار القريبه للكتاب، تونس.

والتم طبع ٢٠٢٠ ط. الأولى، بولاني مصر ١٣١٤ هـ.

(٢) حديث، ابن جرير في الإصابه (٢/٢٩٦ - ٢٩٧) نقله عن شارح

أورد ابن جرير في الإصابه (٢/٢٩٦ - ٢٩٧) نقله عن شارح
شعري ابن النين، ولم يرد إلى أبي مسلم حديثي، ولم ينفه
في أخرجه.

(٣) فتح الباري لابن حجر ١/١٥٤، والرواق على المرحا
١٠١/٤.

(٤) سورة شعور ٢٣.

(١) السراج الشري، ويطبع لاسكاف طراز للترقي، ١١٢/٢١٤.

(٢) فتح الباري ١/١٥٤.

وذهب عكرمة وعطاء ومسروق وعمرو
ابن دينار إلى أنها واجبة إذا طلبها العبد،
محتجين بظاهر قوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ
تَلُمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾^(١)، فأنامر عندهم
للوجوب^(٢).

وهناك رواية عن الإمام أحمد بن حنبل
بوجوب الكتابة إذا دعا إليها العبد المكتسب
انصديق^(٣).

وحجة الجمهور: أن الأصل أن لا يحمل
أحد على عتق مملوكه، لذا نحمل الآية على
"نائب؛ فلا تعارض هذا الأصل"^(٤).

حكمة مشروعية المكاتبه :

٥ - إن حكمة تشريع المكاتبه مصطفة السيد
والعبد^(٥)، ذل السيد عن معروفًا عن أصحاب
المير المدونة، والسيد نزول كتابته غالبًا إلى
رفع الفرق عنه وتتمه بحريته^(٦).

وما روي عن أم سلمة رضي الله عنها أن
النبي ﷺ قال: «إنا كان لإحدائكم مكاتب،
فكان عنده ما يؤدي فلتحتجب منه»^(٧).

وما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال
رسول الله ﷺ: «ثلاثة حق على الله عونهم:
المجاهد في سبيل الله، والمكاتب الذي يريد
الأداء، والناكح الذي يريد العفاف»^(٨).
وأجمعت الأمة على مشروعية المكاتبه^(٩)،
فلا خلاف أنها جائزة بين العبد وسيداء، إذا
كانت على شروطها^(١٠).

الحكم التكليفى :

٤ - المكاتبه مندوبة عند جمهور الفقهاء^(١١).
قال مالك: «أنامر عندنا أنه ليس على سيد
العبد أن يكاتبه إن أسأله ذلك، فلا يكره أحد
على مكاتبه عبداً. وإنما يستحب»^(١٢).

واستحب أن العبد قد يقصد بها
الاستقلال والاكتساب والزوج؛ فيكون أعف
له^(١٣).

(١) حديث: «إنا كان لإحدائكم مكاتب».

(٢) «تفسير اسم رقم ٢٤٤/٣ - ١١٠» وفيه على
(٣١٧/١٠) وسئل السفياني عن قتاد بن ربعي عن
الحديث.

(٤) حديث: «ثلاثة حق على الله عونهم...».

(٥) أخرجه غزيرة (٣/١٨٤) ولأنه حديث حسن.

(٦) تاريخ رقم ٢٠٠ لأن رقم ٢١٧/١٨٤ - ٢١٨ - كتابه في تفسيره.

(٧) الشهاب المصنفات ٢/١٩٩.

(٨) بدلة المصنفات رقم ٢١٠/٢ ط. «تقريب المصنفات».

(٩) معنى المحتاج ١/١١٦.

(١٠) المزدقاني من الرضا ١/١٠٩ - ١٠٢.

(١١) المذبح لأحكام القرآن للقرطبي ١/١٢٢.

(١) سورة المائدة ٢٢/٢٢

(٢) بداية البعث ٢/٣١٠. وأما في الأحكام القرآن ١٢/٢٤٥

(٣) الخزي لأن رقم ١٩٠/١٩٠ - ١٩١ - كتابه في تفسيره، فرياض، ومقر:

معجم المصنفات ١/١٨٥. وتقدمت المصنفات ١/١٢٠ -

١٧٢. ومعنى المحتاج ١/١١٦.

(٤) بدلة البعث ٢/٢١٠.

(٥) «الذبح» رقم ١٨٩/١٨٩ ط. «الكتاب» العربي.

(٦) كتاب المصنفات ١/١١٦. «الكتاب» رقم ١٧٠ - ١٧١.

أركان المكاتبه :

٦ - أركان المكاتبه هي: المولى، العبد، الصفة، الموضع^(١) .
ولكل ركن شروط وأحكام تتعلق به وتفصيلها فيما يلي :

١ - المولى :

٧ - هو كل مكلف أهل للتصرف تصح منه المكاتبه، ولا يشترط فيه أن يكون أهلاً للتبرع^(٢) .

ب - العبد المكاتب :

٨ - اتفق الفقهاء على أنه يشترط في العبد المكاتب العقل .

واختلفوا في اشتراط البلوغ، فذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه يجوز مكاتبه الصغير المميز^(٣) ، ووافقهم ابن القاسم من المالكية في الجملة، فقال: يجوز مكاتبه صغير ذكر أو أنثى وإن لم يبلغ عشر سنين^(٤) .

وذهب الشافعية إلى اشتراط البلوغ^(٥)، وقال أشهب من المالكية: يقع مكاتبه ابن عشر سنين^(٦) .

ج - الصفة :

٩ - الصفة هي اللفظ أو ما يقوم مقامه مما يدل على العتق على مال منجهم، مثل: كاتبك على كذا في نجم أو نجسين فصاعدا^(٧) .

ولا ينسفر إلى قوله: إن أدبت لسان حر، لأن لفظ الكتابة يقتضي الحرية .

وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد .

وقال الشافعية : لا يعتق حتى يقول ذلك أو ينوي بالكتابة الحرية^(٨) .

د - الموضع :

١٠ - ذهب الحنفية والمالكية إلى أن الموضع في المكاتبه يجوز أن يكون حالاً أو مؤجلاً، وإن كان مؤجلاً فيجوز أن يكون على نجم واحد^(٩) .

وذهب الشافعية والحنابلة إلى اشتراط أن يكون الموضع في الكتابة بيتاً مؤجلاً ومنجماً بنجمين معلومين فأكثر^(١٠) .

(١) مرقاة المفاتيح لسبيل ١/ ٢٤٤، والمواهب لابن خلدون، النظر الأول في كتاب الكتابة .

(٢) التاج والإكليل للزواقي ١/ ٣١٤ .

(٣) بدائع الصنائع ١/ ١٣٧، والمغني لابن قدامة ٩/ ١٢٣ .

(٤) حاشية الدرر ١/ ٣٩١ .

(٥) مني المحتاج ١/ ١٩٨ .

(٦) حاشية الدرر ١/ ٣٩١ .

(٧) لبب الباب لأن والله القصاص ص ٢٧١ ح. تونس .

(٨) المشرح الكبير لابن قدامة ١/ ١٠١، والقوانين الفقهية لابن

جزى ١١٣، ومنه المحتاج ١/ ١٩٦ - ١٩٧ .

(٩) بدائع الصنائع ١/ ١٣٧ - ١٣٨، والمشرح الكبير للدرر

٣٩١/١ .

(١٠) مني المحتاج ١/ ١٩٨، والمغني ٩/ ١٩٧ وما بعده .

نصرفات المكاتب :

١٣ - بعد التزام العبد بالمكاتبه يصبح كالحر في بعض النصرفات، فله أن يبيع ويشري ويقاسم شركاءه، ويتر بالدين لمن لا ينهم عليه، وبالحل والقطع انراجمعن لرقبته، ويضارب ويعير ويودع ويؤجر ويقاصي، ويتصرف في مكاسبه. ويتفق على نفسه دون تذيير، ودون إخراج المال بغير عوض وليس للسيد منه من كل تصرف فيه صلاح المال واكتساب المنافع^(١).

ولاء المكاتب :

١٤ - إذا أدى المكاتب لولاه ما عليه من المال وعنى، فإن ولاده يكون لولاه^(٢)، لقوله ﷺ: «الولاء من اعنى»^(٣).
وانتفصيل من مصطلح (ولاه).

مكاري

انظر : إجازة

ويشترط لى عوض المكاتبه ما يشترط فى

انعوض فى سائر العقود .

وللتفصيل انظر مصطلح (عوض ف ٤ وما بعدها) .

صفة المكاتبه :

١١ - المكاتبه عقد لازم فلا خيار لاحد المتعاقدين في فسخه إذا أبى الآخر، وهذا عند المالكية والحنابلة^(١).

وعند الحنفية والشافعية من عقد لازم من جانب المولى إذا كانت المكاتبه صحيحه، غير لازم فى جانب المكاتب .

أما إذا كانت فاسده فلا تلزم من الجانبين عند الحنفية، وهو الأصح عند الشافعية^(٢).

عنى المكاتب بالاداء :

١٢ - إذا أدى المكاتب نجوم الكتابة عنى، ويعان المكاتب ملى الاداء من الزكاة والصدقات وما يعينه به سيده^(٣).

(١) الشرح الصغير ٥٥٢/٤، وكشاف الشافعي ٥٥٧/٤، والشرح الكبير لابن عبد البر ٩٩١/٤، والفتح والإيجال ٣١٧/٤، والشرح الكبير للدردير ٣٩٦/٤، وحاشية المدسوسى ٣٩٧/٤، والبيان ١٤٣/١، والشرح الكبير لابن قدامة ١١٩/٦.
(٢) الشرح ١٧/٢، والفتح ٤٢٣/٩.
(٣) حديث: «قوله من اعنى» .
أخرجه البخاري (الفتح ١٨٥/٥) ومسلم (٥١١٤/١) من حديث عائشة .

(١) الشرح الصغير ٥٥٢/٤، وكشاف الشافعي ٥٥٧/٤، والفتح ١١٩/٤، ومغنى المحتج ٥٢٨/٤، وما بعدها.
(٢) بدائع الصالح ١١٠/٤، والشرح الصغير ٥٥٦/٤، ومغنى المحتج ٥٢١/٤، وكشاف الشافعي ٥٥٧/٤، وما بعدها.

مُكَافَاةٌ

التعريف:

١- المُكَافَاةُ في اللغة مُصدر كافأ، يقال: كافأه، مكافأته وكفأه؛ جازاه، وكافأ فلاناً؛ مثله، وكن شيء سواي شيئاً حتى صار مثله فهو مكافئ له ^(١)، والمُكَافَاةُ بين الناس من هذا، ومنه قوله ^(٢): «المسلمون متكافئون» وما فهموا ^(٣)، أي تتساوى في الدية والتقصاض.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى النعوي ^(٤).

الألفاظ ذات الصلة:

المعوض:

٢- المعوض: البدل، وعوضه: إذا أعطيته بدل ما ذهب منه، ومن إطلاقات المعوض: ثواب

الأخرة، والثواب يقع على جهة المكافأة

—

والمعوض في الاصطلاح ما يبذل في مقابلة غيره ^(٥)، وهو أخص من المكافأة.

الأحكام المتعلقة بالمكافأة:

المكافأة على الهدية:

٣- ثبت عن عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله ^(٦) يقبل الهدية ويثيب عليها» ^(٧)، ومعنى يثيب عليها أي يكافئ عليها، وقد عنون البخاري لهذا الحديث: (المكافأة في الهدية).

واستدل بعض المالكية بهذا الحديث على وجوب الثواب والمكافأة على الهدية، إذا أظن الواهب وكان ممن يطلب مثله الثواب كالتفكير لغني، بخلاف ما بهبه الأغني للأغني، ووجه الدلالة من مواظبه ^(٨).

ومن حيث المعنى: أن الذي أهدى قصد أن يعطي أكثر مما أهدى، فلا أقل أن يعوض بنظر ما بهبه.

^(١) تاجيل، والجمع: تكافؤ، والجمع الواسع، ولقد روي شعبة

عن ^(١)، وأطلق على قوله: «الدية» من ^(٢)

^(٣) حديث عائشة: «كان رسول الله ^(٤) يقبل الهدية ويثيب عليها»

المعنى: الهدية، والجمع: الهدايا.

^(٥) صحيح بخاري، شرح صحيح البخاري، ١١٠، والشيخ

للبيان، ١١٠، ١١١، ١١٢، وسأله التفتيش، ٢، ٢١١، م

مكنة بكتيب الأرمينية

^(٦) للبيان، والجمع: تكافؤ، والجمع الواسع، ولقد روي شعبة

عن ^(٧)، وأطلق على قوله: «الدية» من ^(٨)

^(٩) حديث عائشة: «كان رسول الله ^(١٠) يقبل الهدية ويثيب عليها»

المعنى: الهدية، والجمع: الهدايا.

^(١١) صحيح بخاري، شرح صحيح البخاري، ١١٠، والشيخ

للبيان، ١١٠، ١١١، ١١٢، وسأله التفتيش، ٢، ٢١١، م

إلا أن جمهور الفقهاء اختلفوا في
الأوصاف التي اعتبروها للمكافأة.
والتفصيل في مصطلح (تصاص ن
(١٣)

المكافأة في النكاح:

٥- ذهب جمهور الفقهاء إلى اشتراط المكافأة
بين الزوجين في النكاح وهي مساواة
الرجل للمرأة في الأمور المعتبرة في
النكاح

وتعتبر المكافأة في جانب الرجل للمرأة
ولا تعتبر في جانب المرأة للرجل.
وروي عن الإمام أحمد رحمه الله أنه قال:
إن المكافأة شرط لصحة النكاح^(١٤)
وذهب بعض الحنفية إلى عدم اشتراط
المكافأة بين الزوجين^(١٥).

ونظر تفصيل ذلك في مصطلح (تكافؤ
ف ٣).

المكافأة بالطلاق:

٦- قال النووي رحمه الله في مسائل تحريم

وقال الحنفية والشافعية والحنابلة إذا كانت
الهيئة بعوض معلوم جازت وكفت ببعدها، أو
مجهول فهي باطلة^(١٦) على تفصيل في بعض
جزئياتها ينظر في مصطلح (هبة وعديّة).
وعايدل على المكافأة على الهبة نور
الرسول^(١٧) من صنع إليكم معروفاً
فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوه
حتى تروا إليكم قد كدتموه^(١٨).

المكافأة بين الغائل والقتيل:

١- ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن
من شروط انتصاص في القتل المكافأة بين
القتل والقتيل في أوصاف اعتبروها، فلا
يقتل لأعلى من الأدنى، ولكن يقتل الأدنى
بالأعلى، وبالمساوي^(١٩).

وخالف الحنفية، فقالوا: لا يشترط في
الانتصاص في نفس المساواة بين القتيل
والقتيل^(٢٠).

١٤: مصي لاحتاج ١٠٢-١٠١، والمصنف غير استيعاف ١١٤/٦.
١٥: من عديتي ١١٤/٦، وكذا في النكاح ١١٤/٩، ومع
الجزري ٢١٠/٦.

١٦: حديث في صنع إليكم معروفاً.
١٧: أسرعه أبو داود ٢١٠/٩، والحاكم ١١٧/١١، من
حديث عبد الله بن عمر، وصححه الحاكم وألفه الذهبي.
١٨: عائشة بن أبي ٩٤٦/٩، ومسي النكاح ١١٤/٩، ومسي
لا في قتلة ١١٤/٩.

١٩: بدائع لاحتاج ١١٤/٩، ونفس لاحتاج ١١٤/٩، ١١٤/٩.

١١: بدائع لاحتاج ١١٤/٩، وروى الحنفية ١١٤/٩، وروى
الحنفية على حد ذاته ١١٤/٩، وروى في كفاية
١١٤/٩، وروى في تفسيره ١١٤/٩، ومسي النكاح
١١٤/٩، ونهاية المعاد ١١٤/٩.
١٢: بدائع لاحتاج ١١٤/٩.

بأنني بطعام كثيره، أي كما يأتي غيره بطعام
يشتركون في أكله، إن لم يقصد التضليل
على غيره بأن لا يزيد على غيره زيادة لها بال،
ولا بأن قصد التفضيل فليستحلله، أي يتحلل
رب لاء، بأن يطلب منه التماسحة، فإن ليس
من مباحته فليكنه، أي بموقفه بقدر ما
يخصه أي فيما زاده من الطعام على غيره^(١).

المكافأة في الميازة:

٨- أوضح المقضاه في باب الجهاد حكم
لميازة وأن المكافأة في الميازة هي مناط
حكم بالجزء أو الاستحباب أو الكراهة
وانظر تفصيل ذلك في مصطلح (تكافؤ)
ف ١٥.

المكافأة بين الحبل في السبق:

٩- اشترط الحثية والسابقة والمنازلة أن
يكون فرس الفحل مكافئاً لفرسي المسابقين
أو بعيره مكافئاً لبعيرهما، فإن لم يكن
مكافئاً، مثل أن يكون فرسهما جوادين
وفرسه بطيء فهو قمار^(٢)، الحديث أي هزيمة
برهان النسي^(٣) قال: «من أدخل فرساً

في مخاضة الزوجين وثقتهم، وأغلب ما
شع إذا واجهت زوجها، فيقول: «فقلت على
سبيل المكافأة: إن كنت كذلك فأنت طالق،
بريد أن يفيظها بالطلاق كما غاغته بالمشاة أو
بأنهم، فكانه يقول: نزعيني أي كذا فأت
طالق، فإذا قالت له: يا سفيه، فقال: «إن كنت
كذلك فأنت طالق، نظر إن أورد المكافأة كما
ذكرنا طنقت، وإن قصد التعليق لم تنطق،
وإن أطلق اللفظ ولم يقصد المكافأة ولا
حقيقة اللفظ فهو لتعليق، فإن عم العرف
بالمكافأة فإراعي الوضع أو العرف.

وأه نوال لها في الخصومة. أي تكون
أنت، فقامت ويشتركون أنت، فقال: «إن لم
أكن منك سبيل فأنت طالق» قال القاضي
حين: «إن قصد التعليق لم تطلق لأنها
زوجته فهو منها سبيل». وإن قصد المنازلة
والمكافأة طنقت، والمقصود إيقاع الفقرة
وقطع ما بينهما فإذا حصل على المكافأة فبقي
انطلاق في الحال^(٤).

مكافأة العامل:

١٠- قال الدموي: يرضخ لعامل الغرض أن

(١) عليه الدموي عن شرح الكبير ٣: ٢٣٩.
(٢) رواه أحمد عن أبي ثور ١٥٨٠، وشرح ترمذي
١: ٢٢٠، وسبب الخلاف ٣١٦، ٢٤، وأبى لأن قدادة
١٥١، ١٥٢، وبني لأوطار ١٥، ٢٤١، ٢٤٨.

(٣) رواية العائلي ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨.

مكان وضع اليدين في الصلاة:

٣- ذهب جمهور الفقهاء الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن من سنن الصلاة القبض ووضع اليد اليمنى على اليسرى وخالفهم في ذلك المالكية فقالوا: يندب الإرسال ويكره القبض في صلاة القرض وجوزوه في السفل وهذا في الجملة.

وتتمسك بذلك في مصطلح (إرسال ف ٤).

ومكان وضع اليدين بهذه الكيفية هو تحت الصدر وفوق السرة وهذا عند المالكية والشافعية ورواية عند الحنابلة، وهو قول سعيد بن جبير لما روى وأثل بن حجر قال: وصلت مع رسول الله، ووضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره^(١).

وعند الحنفية وفي الرواية الأخرى عند الحنابلة أنه يضع يديه تحت سترته وروى ذلك عن عني وأبي هريرة وأبي مجلز والتخمي والثوري وإسحاق ما روى عن علي أنه قال: من السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة^(٢).

وأما المرأة فقد قال الحنفية تضع يديها على ثدييها^(٣).

مكان دفن الميت:

٤- اتفق الفقهاء على أن القبرة أفضل مكان للدفن وذلك للاتباع والتبيل دعاء الطارقين، ويكره دفنه في المسجد الذي بني للصلاة فيه على تفصيل ينظر في مصطلح (دفن ف ٢ وما بعدها).

مكان تسليم المبيع:

٥- مطلق عقد البيع يلتزم تسليم المبيع في المكان الذي هو موجود فيه حينئذ^(٤)، فمثلاً لو باع رجل وهو في إسلامبول خنطه التي هي دمشق يلزم عليه تسليم الخنطة المرقومة في دمشق وليس عليه أن يسلمها في إسلامبول، أي لا يشترط في عقد البيع بيان المكان الذي يسلم فيه المبيع فعقد البيع المطلق الذي لا يبين فيه مكان تسليم المبيع

^(١) أخرجه أبو بكر (١٨٠/٢) ثم نقل عن أحمد بن حنبل أنه صحف وطوى في إسناده.

^(٢) نفاذ في الهدية ١/٣٣، والشرح الكبير ١/٢٤٠، وراجع ١/٣٤٠، ١/٣٤٢، والمفتي ١/٢٧٢ = المربع.

^(٣) فتح تدير ٢/٤٩٠، وخواص الأكليل ١/٣٠٦، وفتح الجليل ١/١٠٠، وشرح سنن الإزماع ١/١٨٩.

^(٤) حديثه وثق من جرح: وصلت مع رسول الله ﷺ ووضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره^(١).

^(٢) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ١/٢٦٤، أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ١/٢٦٤، أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ١/٢٦٤، أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ١/٢٦٤.

معين^(١).

إحارة المأنة إلى مكان معين:

٦- يرى جمهور الفقهاء أن من استلزم حصاناً من آخر إلى مكان معين لركبه فركب إلى مكان معين وتجاوز إلى مكان آخر بعد ثم رجع فقال إن الحصان قد ملك في مكان آخر يضمن لأن عبدة الحصان مقيد بزمان ومكان وتجاوز المكان المعلن فيضمن قبضة الحصان لصاحبه^(٢).

ومن استلزم من آخر دابة لركبها إلى مكان معين ومعلوم فركبها وقبل وصوله إلى المكان صادفه متغلب وأخذها منه بالقهر والغلبة ولم يمكنه منه بوجه وخالف من ضرره لا يضمن، لأن المأنة عند بعض الفقهاء أمارة والمستعير أمين والأمن إنما يضمن بترك الحفظ إذا ترك بشير قدر^(٣).

فصل الأمكنة:

٧- اتفق الفقهاء على فضل بعض الأمكنة على بعض.

(١) شرح البنية للأمامي المدة ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، وطرح البنية لملي سباد في المدة المذكورة وشرح الصغير ١٢٦/٤، ١٣٠، ومضى المحتاج ١٣٦/١، والمضى ١٢٦/١.
(٢) توضيح الفتاوى الجديدة ١/٢، ٨٧، والفرع الصغير ٢/٢٧٥، وروضة الطالبين ١/٢٤٤، والمبدع ٢٠/٢٧٢، ومضى المحتاج ٦/٦٨.
(٣) للراجع السابقة.

يسلم فيه البيع إلى المشتري في المكان الذي كان فيه البيع حين العقد لا في مكان عقد البيع حتى إذا نقل البائع البيع بلا إذن للمشتري من المحل الذي كان فيه حين العقد إلى مكان آخر وجب عليه إعادته إلى حيث كان.

لما لمن المبيع فإن كان محتاجاً إلى الحمل والمؤونة فيجب بيان مكان تسليمه في بيان العقد.

ويجوز في تسليم المبيع مكان البيع فإذا لم يبين البائع مكان المبيع ولم يكن للمشتري يعلم مكان ظاهراً أنه لم يكن في مكان العقد ثم اطلع للمشتري على مكانه فالبائع صحيح إلا أن للمشتري يكون مخيراً خيار كشف الحال فله فسخ البيع وترك البيع وله قبضه من حيث كان حين العقد بكل الثمن للمسي.

وإذا بيع مال على أن يسلم في مكان كذا لزم تسليمه في المكان المذكور مثل ذلك أن يبيع شخص حنطة من مزرعة له على أن يسلمها إلى المشتري في طره فيجب عليه تسليمها إلى المشتري في طره وكذلك إذا شرط تسليم المبيع الذي يحتاج إلى مؤونة في نقله إلى محل معين فيجب تسليمه هناك وإن كان يصح البيع بشرط تسليم المبيع في محل

مَكْرُوه

التعريف:

١- المكروه في اللغة: ضد المحبوب، وما نكر منه الطبع والشرع ويطلق - أيضا - على الشدة والمشقة.

قال الفيروز آبادي: الكره ويضم الإباء والمشتقة، أي بالضم ما أكرمت نفسك عليه، وبالفتح ما أكرهك غيرك عليه، فخره كسمه كرها ويضم ركراعه وكراهية بالتخفيف^(١).

وقال الفيوسي: كره الأمر والنظر كراهة فهو كرهه، مثل: بيع قباحة فهو بيع وزنا ومعنى: وإنكرهه الشدة في الحرب^(٢).

وقال الطوفي في ذلك: لا يجوز اشتقاق المكروه من دنت - أي تعني المتقدمة - لأن الطبع والشرع لا يتفران إلا عن شدة ومشقة بحسب حالهما^(٣).

وعرف الأصوليون المكروه بتعريفات

منها:

(١) الفارسي: ضبط مادة الكره.

(٢) اصباح نشر دانت وقرم.

(٣) شرح مختصر الروضة (١/ ٣٨٣، ٣٨٤) ومظهر حقائق الأصول المارديني (١/ ١٤٣).

فذهب جمهور الفقهاء إلى أن مكة المكرمة والمدينة المنورة مما أفضل بفتح الأرض ثم اختلفوا: فقال الحنفية والمالكية وبعض الشافعية وبعض المالكية إن مكة المكرمة أفضل من المدينة المنورة.

وقال المالكية في المعتمد وبعض الشافعية إن المدينة المنورة أفضل من مكة المكرمة^(١).
وتنصّل ذلك في محطّط (فضائل ف ٧ - ٩).

مَكْرَه

انظر: إكراه



(١) حنبلية بن علقين (١/ ٩٨، ٩٩)، وسواء: الحنبلية (١/ ٣٤١، ٣٤٢)، وجواهر الإكس (١/ ١٤٠، ١٤١) ووجه الأحكام (١/ ٣٩١)، وقشيري وجه (١/ ١٠٦).

الأحكام المتعلقة بمكة:

تتعلق بمكة أحكام منها:

وجوب تعظيم مكة:

٢ - يحب تعظيم مكة ^(١)، لقول النبي ﷺ:

«إِنَّ مَكَّةَ حَرَمُهَا اللَّهُ وَلَمْ يَحْرَمْهَا النَّاسُ: فَلَا يَحِلُّ لِأَمْرٍ يُمْرُزُ بَيْنَ الْيَوْمِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفُتَ بِهَا دَمًا وَلَا يَعْصُدَ بِهَا شَجَرَةٌ فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ نَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَعُوذًا لِي أَنْ أَذُنَ لِرَسُولِهِ ﷺ، وَلَمْ يَأْخُذْ نَفْسِي. وَإِنَّمَا أَذُنٌ لِي سَاعِدَةٍ مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حَرَمُهَا الْيَوْمَ كَحَرَمِهَا بِالْأَمْسِ، وَيُسَلِّحُ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ» ^(٢).

ونظر تفصيل ذلك في مصطلح (حرم مكة) ^(٣).

الغسل لدخول مكة:

٣ - ذهب الفقهاء إلى أنه يستحب الغسل

لدخول مكة لفعل النبي ﷺ، فمن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه كان لا يقدم مكة إلا بات بسدي طوي حتى يصبح ويستسل ثم

مكة المكرمة

التعريف:

١ - مكة: علم على البلد المعروف الذي فيه بيت الله الحرام.

واختلفت في سبب تسميتها مكة بالمسبب ف قيل: لأنها تملك الجبارين في تذهب نخوتهم، وقيل: لأنها تملك الفقار عنها أي تخرجه، وقيل: كأنها تحمد أهلها من قول: فكذلك انظم إذا أخرجت معه، وقيل: لأنها تجذب الناس إليها من قوله: امتك انفصل ما في خرع أمه إذا لم يبق فيه شيئاً، وقيل لقلة ما بها.

ولها أسماء كثيرة منها: مكة، وأم القري، والبلد الأمين، وأسماء أخرى ^(١).

ومكة كلها حرم وكذلك ما حولها، وقد بين الفقهاء حدود حرم مكة وسبب تحريمه، وما يتعلق به من الأحكام

وتفصيل ذلك في مصطلح (حرم مكة) ^(٢).

(١) فتح الباري (١/٣).

(٢) ما بين: إلى مكة حرمها الله.

أمر به البيهقي (فتح الباري ١/١: ١٤١) ومسلم (١٠٧: ٢) من حديث أبي نعيم حذوي.

(١) أسماء: (١/٢٨: ٥٢)، وإعلام الساجد: (١/٨: ٨٣).

مذلول الكفار مكة:

٦- اختلف الفقهاء على أنه لا يجوز لغير المسلم السكنى والإقامة في مكة لتسوية تعاليم دينها العيين، وأما أيضا المشركون بحكم ذاتهم، فإنهم لا يحرمون الحكرات بعد عازمهم هذه^(١) واختلفوا في احتساب الكفار مكة بمكة مؤمنة بدع بغيرهم إلى منه منطقا وأجزاء أخرى.

والنصيب في مضاف (حرف ف ٣).

یہ دور مکہ و کراؤن:

٧ - اختلف الفقهاء في حكم بيع ربا عكة
وكرائها، فذهب بعضهم إلى أنه لا يجوز
ذمالة وله ربح في عكة حرام، حرمها الله
ولا غنى بيع رباها ولا إجارة بيوتها^(١).

وذهب عيسى بن مريم إلى جبرائيل مع دور مكة
وإحارها لأنها على ملك أبيها.

والله اعلم بالصواب في هذا الموضع الحرام ف ١٧
وربما في (٥)

يدخل مكة نهراً ويذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله^(١).

وصرح الشيخ: انفعيته بأنه يضمن اغتسله لأخيه في مكة ولو حلالاً للجماع رواه الشيخان في المحرم: ١٢٨٨ في الغلال: (١)

الإحرام لدخول مكة:

2 - ذهب الفقهاء إلى أن من أراد دخول مكة للحج أو العمرة فعليه أن يحرم من المواقف أو من قبلها.

أما إذا أراد دخول مكة بغير الحج أو العمرة فقد اختلف الفقهاء في حكم إحرامه والتفصيل في (الحرم ف ٤ - ٦).

المحاورة بمكة:

٥ - اختلف الفقهاء في حكم الجاورة بمكة،
فذهب جمهورهم إلى استحباب الجاورة،
مكة وذهب غيرهم إلى كراهة الحج إليها،
والنصيح في مصطلح (حرم ف ٢٦).

وَأَمَّا حُدُودُ الْإِسْلَامِ فَهِيَ كَمَا لَا يَحْتَدُّ الْمَاءُ بِشَيْءٍ كَذَلِكَ لَا يَحْتَدُّ الْإِسْلَامُ بِشَيْءٍ

³ هر چه استادی اجمع علیه السلام را می‌خوانند و سوره الفاتحه را بخوانند.

[illegible]
$$1 \leq j \leq k, \quad \mathbf{a}_j \in \mathbb{R}^n, \quad \mathbf{a}_j \neq \mathbf{0}, \quad \mathbf{a}_j \perp \mathbf{a}_i, \quad i \neq j, \quad i, j = 1, \dots, k.$$

والله اعلم بالصواب

انحراف درونی نشانه از حدیث بعد از حدیث اول، نشانه از حدیث اول است. (پیش از ۱۹۶۰) و در حدیث اول، نشانه از حدیث اول است.

[illegible]

تضاعف السيئات بمكة:

٨- ذهب جماعة من العلماء إلى أن السيئات تضاعف بمكة كما تضاعف الحسنات، ومن قال ذلك ابن عباس وابن مسعود وأحمد بن حنبل ومجاهد بن زينب، وغيرهم، ثم نظم البلد وسئل ابن عباس رضي الله عنه عن مقامه بغير مكة فقال: مالي وبالي تضاعف فيه السيئات كما تضاعف الحسنات^(١).

فحصل ذلك منه على مضاعفة السيئات بالحرم، ثم قيل: تضعيفها كمضاعفة الحسنات بالحرم، وقيل: بل كخروجه.

ومن أخذ بالعمومات لم يحكم بالمضاعفة. قال تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَهُ الْيُسُوفُ فَلَا يَكْزِبْهُ إِلَّا جَهَنَّمُ﴾^(٢).

وقال النبي ﷺ: فمن هم بسيئة فم يحملها كتبها الله عنده حسنة كاملة، فإن هو هم بها فعملها كتبها الله له سيئة واحدة^(٣). وقال بعض السلف لآبته: يا بني إليك والمعصية فإن عصيت ولا بد، فلنكن في مواضع التجور، لا في مواضع الأجور، لنلا بفضاعف هلك الرزق، أو نسجل المشيئة، وحرر بعض

(١) إمام هشام بن الحكم الساجد ص ١٢٨

(٢) سورة الأنعام / ١١٥

(٣) حديث: فمن هم بسيئة لم يعملها .

الشيخ عبد الجباري (درج إلى المرق: ١١ / ٣٢٣) ومسلم (١١٨ / ١١) من حديث ابن عباس.

الفاخرين المتزاع في هذه المسألة فقال: القائل بالمضاعفة: أراد مضاعفة مقدار ما أي عملها لا كميتها أي العدد، فإن السيئة جزاؤها سيئة، لكن السيئات تنفاوت، فالسيئة في حرم الله وبلاؤه على بساط أكبر وأعظم منها في طرف من أطراف البلاد، ونهكذا ليس من عصي الملك على بساط ملكه كمن عصاه في موضع بعيد عنه.

ويعاتب على الهم فيها بالسيئات، وإن لم يفعلها. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْتِ بِهِنَّ يَأْتِ بِشَرٍّ يَظُنُّ كُنْفُهُمْ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ﴾^(١) ولهذا عدى فعل الإرادة بالباء. ولا يقال: أردت بكذا، لما ضمنه معنى يهيم، فإنه يقال: هممت بكذا. وهذا مستثنى من قاعدة الهم بالسيئة وعدم فعلها.

كل ذلك تعظيما لخبرته، وكذلك فعل الله سبحانه وتعالى بأصحاب القليل، أملاكهم قبل الوصول إلى بيته، وقال أحمد بن حنبل: لو أن رجلا هم أن يقتل في الحرم فأنافه الله من لعذاب الأنبياء ثم قرأ الآية. وقال ابن مسعود: «ما من بلد يؤخذ العبد فيه بالهم قبل التمل إلا مكة وثلاثه الآية^(٢)».

(١) سورة طه / ٩٥

(٢) إمام الساجد بأحكام المساجد ص ١١٨، ١١٩

مُكَلَّفٌ

انظر: تكليف

مُكُوسٌ

التعريف:

١- المكوس: جمع مكس. وأصل المكس - في اللغة: النقص والظلم، ودرهم كانت تؤخذ من بائعي السلع في الأسواق في الجاهلية، أو درهم كان يأخذه المصنق بعد فراغه من الصنعة^(١). ويطلق المكس - كذلك - على الضريبة يأخذها المكاس من يدخل البلد من التجار^(٢).

وقال ابن عابدين: المكس ما يأخذه المشاير. والناكس: هو الذي يأخذ من أموال الناس شيئاً مرتباً في الغالب، ويقال له العشار لأنه يأخذ العشور في كثير من البلاد^(٣). ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة:

١ - العشور:

٢ - العشور: جمع عشور، وهو لغة الجوزاء من عشرة أجزاء.



(١) لغاتوس المصنف، وابن عابدين.

(٢) المعجم الوسيط.

(٣) مولود، جليل، ١٩١٤، والشريف، وصاحب، ١٩٦٦.

١٥٧، وخاتمة ابن خلدون، ١٤٥-٧.

ما وضع على رقاب الأرضين من حقوق تؤدى عنها^{١١}

والصلة بين الخراج والمكوس أن كلا منهما يوضع في بيت المال للإنفاق على مصالح المسلمين، ويتركان في أن الخراج يوضع على رقاب الأرض، أما المكوس فيوضع على السلع المعدة للتجارة.

الحكم التكليفي:

١- من المكوس ما هو مذموم ومنهي عنه ومنها ما هو غير ذلك

فالمكوس المذمومة والمنهي عنها هي غير نصف العشر الذي فرضه عمر بن الخطاب على الجزية أهل الذمة، وكذلك هي غير العشر الذي لم يره على أموال أهل الحرب بمحض من التصحابة رضوان الله تعالى عليهم ولم ينكره عليه أحد منهم فكان إجماعاً مكروباً^{١٢}

وقد وردت في المكوس المذمومة والمنهي عنها - وهي غير ما سبق ذكره -صوص لحرمها وتعلف أمرها منها سادوي عن عتبة بن عامر بن تيمه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: فلا يدخل الجنة صاحب مكوس^{١٣}

وفي الاصطلاح يطلق على معين الأول: عشر انتجارات والبياعات.

والآخر: عشر الصدقات أو زكاة الخراج من الأرض^{١٤}

ب - الجباية:

٣ - الجباية في اللغة: الجمع يقال جسي المال والخراج. جمعه وجباية في الاصطلاح: جمع الخراج والمال^{١٥}

والصلة بين المكوس والجباية هي أن الجباية أهم لأن الجباية تشمل جمع المال من زكاة أو صدقات أو غير ذلك.

ج - الضرائب:

٤ - الضرائب جمع ضريبة، وهي التي تؤخذ في الأرصاء الجزية ونحوها.

وهي أيضاً ما يأخذه المالك^{١٦} والصحة بينهما أن الضريبة أعم.

د - الخراج:

٥ - الخراج هو ما يحصل من غلة الأرض. أما في الاصطلاح فهو كما قال القاردي

(١١) لسان المصطفى: ما لا يكره.

(١٢) غير أن ظاهره أن المكوس المذموم والمنهي

(١٣) الحديث: "لا يدخل الجنة صاحب مكوس" رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

(١٤) الجباية جمع جباية.

(١٥) الجباية جمع جباية. رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

للقمراء أخذها صدقة، ويجوز أخذها لهم
ولغيرهم هبة وشراء ووفاء عن أجرة سيما إن
أعطاهما الغاصب لمن لا يعلم حالها كأن قبضه
لها بحق لأن الله لم يكلفه ما لم يعلم، قاله
الشيخ تقي الدين وهو متجه، وعقب الشطي
على الرحياني بتعقيب جاء فيه: وقال الشيخ
تقي الدين إن المكوس إذا انقضت الإقام الجند
فهي حلال لهم إذا جهل مستحقها، وكذا إذا
رتبها للفقراء وأهل العلم^(١).

**أنكر أخذ المكوس في سقوط وجوب
الحج:**

٨ - عند الحنفية في اعتبار ما يؤخذ في طريق
الحج من المكس واخفاة عذراً قولان، والمعتمد
عندهم عدم اعتباره عذراً^(٢).

وعند المالكية يعتبر الأمن على المال في الحج
فإن كان في الطريق مكاس يأخذ من المال شيئاً
قليلًا ولا يترك بعد أخذه لذلك التقليل فله
قولان أظهرهما عدم سقوط الحج، والثاني
سقوطه.

قال في التوضيح إن كان ما يأخذه المكاس
غير معين أو معيناً مجزئاً سقط الوجوب وفي

قال البيهقي: يريد بصاحب المكس الذي
يأخذ من التجار إذا مروا عليه مكسا باسم
العشر أي الزكاة، وقال الحافظ المنذري: أما
الآن فإنهم يأخذون مكسا باسم العشر، ومكسا
آخر ليس له اسم، بل شيء يأخذونه حراما
ومحراما، ويأكلونه في بطونهم نارا، حجتهم فيه
دافعة عند ربهم، وعليهم غضب ولهم عذاب
شديد^(٣).

الأحكام المتعلقة بالمكوس:

احتساب المكس من الزكاة:

٧ - ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم جواز
احتساب المنفوع مكسا من الزكاة
وذهب آخرون إلى جواز احتسابه من
الزكاة.

وللتفصيل (ر: زكاة ف ١٣٢).

أخذ الفقراء للمكوس:

٨ - المكوس بمعنى المال الآخوذ من صاحبه
ظلماً، نص الرحياني على حكمه بقوله: يشبه
أن المال الحرام الذي جهل أربابه وصار
مرجعه لبئس المال كالمكوس والنصبوب
والحيثيات والسرقات المجهول أربانها يجوز

(١) معتمد - آراء الفقيه.

(٢) ما فيها من غلط ١٠٥: ١٠٥ طه قولان

(٣) قوله من التجار - فذكر لا من التجار - ١٠٥: ١٠٥

واكتب لهم كتاباً بما تأخذ منهم إلى مثلها من
نكوى^(١).

معاملة من غالب أمواله حرام:

١١ - مثل ابن تيمية عن حكم معاملة من
غالب أموالهم حرام مثل المكاسين وأكلة الربا
وأشباههم فهل يحل أخذ طعامهم بالمعاملة أم
لا ؟ فاجاب: إذا كان في أموالهم حلال وحرام
ففي معاملتهم شبهة، لا يحكم بالتحريم إلا إذا
صرف أنه يعطيه ما يحرم إعطاؤه، ولا يحكم
بالتحليل إلا إذا صرف أنه أعطاه من الحلال،
فإن كان الحلال هو الأغلب قبل جعل المعاملة،
وقيل بل هي محرمة^(٢).



هير المجحف ثولان أظهرهما عدم السقوط وهو
قول الأبهري واختاره ابن العربي وغيره^(٣).

ولم يعبر الشافعية والخنايسة بالمكس أو
المكاس وإنما عبروا بالرصدى أو العدو الذي
يطلب خفارة^(٤).

الشهادة على المكوس:

١٠ - يجوز الشهادة على المكوس لأجل رد
الحقوق إلى أربابها^(٥) كما يجوز كتابتها حتى
لا تكرر أخذها: يقول أبو يوسف: حدثني
يحيى بن سعيد عن زريق بن حيان وكان علمي
مكس مصر فذكر أن عمر بن عبد العزيز رضي
الله تعالى عنه كتب إليه: أن انظر من مر هليك
من المسلمين فخذ مما ظهر من أموالهم العين،
ومما ظهر من التجارات من كل أوسمين ديناراً
ديناراً وما نقص في حساب ذلك حتى يبلغ
عشرين ديناراً فإن نقصت تلك الدنانير فدعها
ولا تأخذ منها شيئاً، وإذا مر هليك أهل الذمة
فخذ مما يسلمون من تجاراتهم من كل عشرين
ديناراً ديناراً فما نقص في حساب ذلك حتى
يبلغ عشرة دنانير ثم دعها فلا تأخذ منها شيئاً،

(١) الخراج من ١٧٦ - ١٧٧ ط: المطبعة الشيعية بحمد القديس
لخبط، ونظر الأصول لأبي عبد ق ١٦٦٢، ١٦٨٥
(٢) تهافت الكبير ٢٩ / ٢٧٢، ٢٧٣

(٣) مواد، التحليل ٢ / ٢٩٤ - ٢٩٥
(٤) مصنف المحتاج ١ / ٢٦٥، وثاني مع فتح كبير ٢ / ١٦٨
(٥) التهذيب ١ / ٣٣

تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء الثامن والثلاثين

٤

ابن حبيب: هو عبد الملك بن حبيب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧.

ابن حجر الصقلاني: هو أحمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩

ابن حجر الهيثمي: هو أحمد بن حجر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧.

ابن حمدون: هو أحمد بن يوسف بن

أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٢.

ابن حنبل: هو أحمد بن حنبل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩.

ابن خلدون: هو عبد الرحمن بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٢٣٩

ابن خويز مئداد: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٧٧.

ابن دقيق العيد: هو محمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣١٩

ابن وستم: هو إبراهيم بن وستم:

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٣٥

ابن رشد: هو محمد بن أحمد (الجلد):

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨.

ابن أبي داود: هو عبد الله بن سليمان:

تقدمت ترجمته في ج ٢٢ ص ٣٤٣.

ابن أبي ذئب: هو محمد بن عبد

الرحمن بن المغيرة:

تقدمت ترجمته في ج ٣٥ ص ٣٧١.

ابن أبي الصيف البصري: هو محمد بن

إسماعيل:

تقدمت ترجمته ج ٢٧ ص ٣٧١.

ابن أبي عمرو: هو عبد الله بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٣٧ ص ٣٧١.

ابن أبي ليلى: هو محمد بن عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥.

ابن تيمية (تلميذ الدين): هو أحمد بن عبد

الحليم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن الجوزي: هو عبد الرحمن بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن حامد: هو الحسن بن حامد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨.

ابن الرقعة: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٤.

ابن الزاغوني (٤٥٥ - ٥٢٧ هـ):

هو علي بن عبد الله بن نصر بن عبيد الله بن سهل بن الزاغوني، أبو الحسن، البغدادي فقيه حنبلي أصولي، سمع من أبي جعفر بن أنسلم، وعبد الصمد بن الأسود وغيرهما حدث عنه اللقي، وابن ناصر، وابن عساكر، وأبو موسى المديني، وعلي بن عساكر، أبي يحيى، وأبو النرج من الجوري وغيرهم

كان من رجب كان متفانيا في علوم شئ من الأصول والتفريع، والحديث، والوعظ، وصنف في ذلك كله.

من تصانيفه: "الإقناع" و"الواضح" و"اختلاف الكبير" في الفقه، و"الإيضاح" في أصول الدين، و"مغز البيان" في أصول الفقه، و"مجالس في الوعظ".

[سير أعلام النبلاء، ١٩/٦٠٥، والاسلام ٢١٠/٤]

ابن السبكي: هو عبد الوهاب بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٣

ابن سماعه: هو محمد بن سماعه النخعي:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٤١.

ابن السمعاني: هو منصور بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩.

ابن السيد: هو عبد الله بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩.

ابن سيرين: هو محمد بن سيرين:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩.

ابن شاس: هو عبد الله بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩.

ابن شبرمة: هو عبد الله بن شبرمة:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠.

ابن العياض: هو عبد السيد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٢.

ابن الصلاح: هو عثمان بن عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠.

ابن حابدين: محمد أمين بن حمود:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠.

ابن عباس: هو عبد الله بن عباس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠.

ابن عبد البر: هو يوسف بن عبد الله بن

محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠٠.

ابن عبد الحكم: هو عبد الله بن الحكم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٠

ابن عبد السلام: هو محمد بن عبد السلام

ابن يوسف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢١.

ابن هيدوس: هو محمد بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢١.

ابن العربي: هو محمد بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢١

ابن حمرلة: هو محمد بن محمد بن حمرلة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢١.

ابن حنبل: هو عبد الحق بن غالب:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠١

ابن عقيل: هو علي بن عقيل:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠١

ابن حمرا: هو عبد الله بن حمرا:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢١

ابن حمرو: هو عبد الله بن حمرو:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٩.

ابن الفركاح (٦٩٠ - ٧٢٩هـ):

هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن

سباع بن ضياء، أبو إسحاق، الفزاري.

المصري ثم الدمشقي، المعروف بابن

الفركاح، برهان الدين، فقيه شافعي. سمع

من ابن عبد الدائم، وابن أبي البر، ويحيى

الصيرفي وغيرهم.

من تصانيفه: تعليق على التتية في فقه

الشافعية، و تعليق على مختصر ابن

الحاجب في أصول الفقه.

١ طبقات الشافعية الكبرى ٩/ ٢١٢.

ومعجم المؤلفين ١ - ١٤٣

ابن فورك: هو محمد بن الحسن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٢.

ابن القاسم: هو عبد الرحمن بن القاسم

الملكي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٢

ابن قاسم العبادي: هو أحمد بن قاسم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٢

ابن القاسم الغزي: هو محمد بن قاسم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٢.

ابن قدامة: هو عبد الله بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٢.

ابن قيم الجوزية: هو محمد بن أبي بكر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٢.

ابن كثير: هو إسماعيل بن عمرو:

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٠

ابن كثير: هو محمد بن إسماعيل:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٠.

ابن لبابة: هو محمد بن عمرو بن لبابة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٣.

ابن ماجة: هو محمد بن يزيد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٤.

ابن المبارك: هو عبد الله بن المبارك:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦.

ابن مسعود: هو عبد الله بن مسعود:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠.

ابن المسيب: هو محمد بن المسيب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤.

ابن معن: (٤٩٧ - ٥٧٦)

هو محمد بن سعيد بن معن الشريفي

اللحجي البجلي المعروف بابن معن، تلميذ

شافعي، محدث، ولي القضاء في عدن.

من تصانيفه: المستقصى في ذكر سنن

المصطفى، واختصر إحياء علوم الدين،

[طبقات فقهاء اليمن ص ٢٢٥، ومروءة

الجنان ٣/ ٤٠٣، وهبة العارفين ٩/ ٩٩]

ابن مفلح: هو محمد بن مفلح:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢١.

ابن المقرئ: هو إسماعيل بن أبي بكر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن المنذر: هو محمد بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤.

ابن الموازي: هو محمد بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦.

ابن ناجي: هو قاسم بن عيسى:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١.

ابن نجيم: هو زين الدين بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤.

ابن الهمام: هو محمد بن عبد الواحد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥.

ابن وهب: هو عبد الله بن وهب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥.

الآبهري: هو محمد بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ٢٧ ص ٣٦٧.

أبو إسحاق الإسفرائيلي: هو إبراهيم بن

محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥.

أبو برزة (٩ - ٦٠ وقيل ٦٤هـ)

هو نضلة من عبيد بن عابد، أبو برزة، الأسلمي، صحابي روى عن النبي ﷺ، وأبي بكر الصديق. وعنه الأزرق بن قيس، وسعيد بن عبد الله بن جريح، وعبد الله بن مطرف بن عبد الله بن الشخير، وكنانة بن نعيم العدوي، سكن المدينة، وشهد فتح مكة، وحضر مع علي بن أبي طالب أثناء الحوارج بالنهروان، وورد المذاهب في صحيحه، وفرا بعد ذلك خراسان فمات بها.

[أسد الغابة ٣٦/٥، وتهذيب الكمال ٤٠٧/٢٩، ٧٣/٣٣، وسير أعلام النبلاء ٤٠/٣.]

أبو بصرة الغفاري (٩ - ٩٠)

هو حميل بن بصرة بن قاض بن حبيب ابن غفار، أبو بصرة الغفاري، صحابي روى عن النبي ﷺ، وعن أبي ذر الغفاري

روى عنه نعيم بن فرع المهري، وأبو أنسليم سليمان بن عمرو الخثواوي، وعبد ابن جبر، وعمرو بن العاص، وأبو هريرة وغيرهم.

روى له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم، وأبو داود، والنسائي

التهذيب الكمال ٤٢٣/٧ - ٤٢٤، والاستيعاب ٥٣٨/١، وأسد الغابة ٥٥/٢، وتهذيب التهذيب ٥٦/٣

أبو بكر الباقلي: هو محمد بن الطيب، تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٢.

أبو بكر بن سابق (٩ - ٣٠٨هـ).

هو محمد بن سابق بن عبد الله بن سابق، أبو بكر، الأموي. وقيل محمد بن عبد الله بن سابق البصري، قتيبه مالكي، حافظ للمذهب. روى عن سعيد بن تامر، وسليمان بن نصر وغيرهما.

[تذكرة المذهب ١٩٢/٢]

أبو بكر بن عبد العزيز: هو أحمد بن محمد.

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٢٧

أبو بكر بن العربي: هو محمد بن عبد الله، تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١.

أبو بكر الصديق: هو عبد الله بن أبي قحافة.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٦.

أبو بكر الصيرفي: هو محمد بن عبد الله، تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٧.

أبو ثور: هو إبراهيم بن خالد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦.

(أبو الجوزاء (٢ = ٨٣ هـ):

هو أوس بن عبد الله، أبو الجوزاء، الرمي، البصري، حدث عن عائشة، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص وغيرهم. وعنه أبو الأشهب العطاردى، وعمرو بن مالك الشكري، وبديل بن مبسر وغيرهم. كان أحد العبّاد الذين قاموا على الحجاج، فقبل أنه قتل يوم الجماجم مع عمرو بن مالك يقول: ما لمت شيئا قط، ولا أكلت شيئا ملعوناً قط ولا أذيت أحداً قط.

(سير أعلام النبلاء ٣٧١/٤، وتهذيب التهذيب ٣٨٣/١)

أبو حامد الغزالي: هو محمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

أبو حنيفة: هو النعمان بن ثابت:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو الخطّاب: هو محفوظ بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو داود: هو سليمان بن الأشعث:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو الدرداء: هو عمرو بن مالك:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٦

أبو ذر: هو جندب بن جندب:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠٣.

أبو رافع: هو أسلم مولى رسول الله ﷺ

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٧.

أبو زيد اللبوسي (٣٢٧ = ٤٣٠ هـ) هو

عبد الله بن عمر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

أبو سعد الخدرى: هو سعد بن مالك:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو شجاع:

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٧

أبو صالح السمان: (ولد في خلافة عمر

١٠١ هـ):

هو ذكوان بن عبد الله مولى أم المؤمنين

جويرية النخعيّة، كان من كبار العلماء

بالمدينة. سمع من سعد بن أبي وقاص،

وعائشة، وأبي هريرة، وابن عباس، وعبد الله

ابن عمر وغيرهم. وحدث عنه ابنه سهيل بن

أبي صالح، والأعمش، وسفيان، وزيد بن

أسلم، وعبد الله بن دينار، والزهري

وغيرهم، قال عنه الإمام أحمد: ثقة، من

أجل الناس وأوثقهم، قال الأعمش: كان أبو صالح مؤثقا قابضا الإمام، فأثقا فكان لا يكاد يجيزها من الرقة واليكاء.

(طبقات ابن سعد ٣٠١/٥، وسير أعلام النبلاء ٣٦/٥)

أبو طالب: هو أحمد بن حميد الحنبلي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٤٧.

أبو الطاهر: (كان حيا عام ٥٢٦ هـ).

هو إبراهيم بن عبد الصمد بن بشير، أبو الطاهر، التوثي، للهدوي. محدث، لموي، فقه مالكي، من الميرزبن في المذهب المسترفعين من درجة التقليد إلى درجة الاختيار والرجيح، تفقه على أبي الحسن اللخمي، والنسوري، وغيرهما.

من تصانيفه: «الأناور البديعة إلى أسرار الشريعة»، و«التبهي»، و«التفهي» على التهذيب، وكتاب «المختصر» ذكر فيه أنه أكمله سنة ٥٢٦ هـ.

[الديباج المذهب ٢٦٥/١، وشجرة النور الزكية ص ١٢٦]

أبو طاهر الدباس: هو محمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧.

أبو العباس بن سريج: هو أحمد بن عمرو: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩.

أبو حبيب: هو القاسم بن سلام:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧.

أبو علي: هو الحسن بن الحسن بن أبي هريرة:

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٢٣٨.

أبو علي الفارقي (٢٣٣ - ٢٨٨ هـ).

هو الحسن بن إبراهيم بن يوهون الفارقي شيخ الشافعية في عصره، ولي قضاء واسط. تفقه على أبي عبد الله محمد بن بيان الكازروني، وأبي إسحاق الشيرازي، وأبي نصر بن الصباغ وغيرهما. سمع من أبي جعفر بن مسلمة وأبي الفانم ابن المأمون وغيرهم. وانه الصائن بن هاسكر، وأبو سعد بن عمرو وغيرهما.

قال السمعتي: كان إماما زاهدا ورعا، قائما بالحق.

من تصانيفه: «الفناوي»، و«لقوائد على انهذب للشيرازي» في الفروع.

[سير أعلام النبلاء ٦٠٨/١٩، والأعلام ١٧٨/٢، ومعجم المؤلفين ٣ - ١٩٥/٤]

- أبو عمرو بن الصلاح: هو عثمان بن عبد الرحمن: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٩.
- أبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩.
- أبي بن كعب: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٩.
- أبو عمرو الداني: هو عثمان بن سعيد: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٣.
- الأثرم: هو أحمد بن محمد: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩.
- أبو الفضل الموصلي: هو عبد الله بن محمود: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٣.
- أبو القاسم الشيرازي: هو عبد الكريم بن هوازن: تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٢٨٦.
- أبو لؤي: هو عبد الله بن زيد: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨.
- أبو موسى الأشعري: هو عبد الله بن قيس: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨.
- أبو هرويرة: هو عبد الرحمن بن صخر: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩.
- الإسنوي: هو عبد الرحيم بن الحسن: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٩.
- الأشهب: هو أشهب بن عبد العزيز: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١.
- إبراهيم: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠.
- إسحاق بن راهويه: هو إسحاق بن أحمد بن الأزهر: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠.
- أبو الوليد الباجي: هو سليمان بن خلف: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢.
- أبو وهب: هو محمد بن الحسن: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤.

ب

أصبع: هو أصبع بن الفرج:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

الإصطخري: هو الحسن بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١.

أم سلمة: هي هند بنت أبي أمية:

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤١.

أنس بن مالك:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦.

الأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمرو:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١.

أوس بن حذيفة : (٩ - ٥٩) : هو أوس

ابن حذيفة بن أوس، الثقفي:

وهو أوس بن أبي أوس، صحابي، كان ممن

وقد عفى النبي ﷺ في وفد ثقيف من بني

مالك. روى عن النبي ﷺ، وعن علي بن

أبي طالب رضي الله عنه، وعن ابن عمرو،

وابن ابنه عثمان بن عبد الله، والنعمان بن سالم

وجماعة.

[أسد الغابة ١/ ١٦٧، والإصابة ١/ ١٥٠،

وتهذيب التهذيب ١/ ٣٨١]

أيوب السخيتاني: هو أيوب بن أبي ثيمة

كيسان:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣١١.

الباجي: هو سليمان بن خلف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢.

البالاني: هو محمد بن الطيب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢.

البخاري: هو محمد بن إسماعيل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

البراء بن هازب:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٥.

البرزلي: هو أبو القاسم بن أحمد بن

محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣.

البردوي: هو هلي بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣.

البيهقي: هو الحسن بن مسعود:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣.

بلال بن الحارث المزني:

تقدمت في ترجمته في ج ٣ ص ٣٥١.

ث

الثَّقَلَيْنِي: هو عمر بن رسلان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤.

البلندنجي: هو محمد بن هبة الله:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٢.

بهرام: هو بهرام بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٥.

البهوتي: هو منصور بن يونس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤.

البُوتَاطِي: هو يوسف بن يحيى:

تقدمت ترجمته في ج ١٥ ص ٣٠٦.

البيضاوي: هو عبد الله بن عمر:

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣١٩.

البيهقي: هو أحمد بن الحسين:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٧.

ج

جابر بن زيد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨.

الجرجاني: هو علي بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٦.

الخصاص: هو أحمد بن علي:

تقدمت في ج ١ ص ٣٤٥.

جعفر بن أبي طالب:

تقدمت ترجمته في ج ١٣ ص ٣٠٨.

ث

الثَنَائِي: هو محمد بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ١٥ ص ٣٠٧.

التسولي: هو علي بن عبد السلام:

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٣٩.

ح

الحليمي: هو الحسين بن الحسن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨.

حماد بن أبي سليمان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨.

حماد بن سلمة:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٠.

الحموي: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢١.

حليفة بن اليمان:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٩.

الحسن البصري: هو الحسن بن يسار:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦.

الحسن بن حبيب: هو الحسن بن صالح:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧.

الحسن بن زياد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧.

الحسن بن صالح:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧.

الحسن بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢.

الحادمي: هو محمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٨٢.

الحارثي: هو محمد بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨.

الخطابي: هو حمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩.

الخطاب: هو محمد بن محمد بن

عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧.

الحلال: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩.

الحكيم: هو الحكم بن عتيبة:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٠.

خ

خير الدين الرملي: هو خير الدين بن أحمد
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الرافعي: هو عبد الكريم بن محمد:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩.

الربيع: هو الربيع بن أنس:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

ربيعة الراي: هو ربيعة بن فروخ:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١.

الرحباني: هو مصطفى بن سعد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

الرملي: هو محمد بن أحمد بن حمزة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢.

الرملي الكبير: هو أحمد بن حمزة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢.

الروائي: هو عبد الواحد بن إسماعيل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢.

د

الدارقطني: هو علي بن حمزة:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٥.

الدودي: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠.

الدموغي: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠.

ر

الرازي: هو أحمد بن علي الجصاص:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

الرازي: هو محمد بن حمزة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١.

والج بن خديج:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٠.

ز

الزاهدي: هو مختار بن محمود:

تقدمت ترجمته في ج ١٩ ص ٣١٤

الزجاج: هو إبراهيم بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٦.

الزرقاني: هو عبد الباقي بن يوسف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الزركشي: هو محمد بن بهادر:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢.

زريق بن حبان (؟ - ١١٠هـ):

هو سعيد بن حبان، أبو المقدام، الدمشقي، موسى بن يفازة وزير يسق - أو زريق - كتب لقبه إياه عبد الملك بن مروان، ولده الوليد وسليمان وعمر عشور أموال التجارة، روى عن مسلم بن قوطة الأشجعي وعمر بن عبد العزيز، وعنه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وأخوه يزيد بن يزيد وبخيس بن سعيد الأنصاري وغيرهم ذكره ابن حبان في الثقات - في الزاي فقط - له في مسلم حديث واحد: مخبار أمتهكم الذين أعينهم ويعينونكم... الحديث.

١ نهديك انتهيب ٢/٣ ٢٧٣: .

زفر: هو زفر بن الهليل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زكريا الأنصاري: هو زكريا بن محمد الأنصاري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣.

الزهري: هو محمد بن مسلم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زيد بن ثابت:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

س

السبكي الكبير: هو علي بن عبد الكافي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤.

سحنون: هو عبد السلام بن سعيد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

السدي: هو إسماعيل بن عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢.

السرغسي: هو محمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢.

السروجي: (٦٣٧ وقيل ٦٣٩ - ٧١٠ وقيل

٧٠٦ هـ):

هو أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني، أبو

العباس، شمس الدين، السروجي، فقيه

حنفي، نفعه علي أبي الربيع سليمان بن أبي

العز، وأبي الظاهر إسحاق بن علي بن يحيى

والشيخ نجم الدين كان مشاكسا في علوم

وجمع وصنف وأفتى ودرس.

- [الأعلام ٣/ ٢٠٥، وطبقات الأطباء
٣٠/ ٢]
سويد بن النعمان: هو سويد بن النعمان
ابن مالك:
تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٩.
السبوطي: هو عبد الرحمن بن أبي بكر:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥.

سعيد بن جبير:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن المسيب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤.

سلمان الفارسي:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٥٨.

السماعني: هو محمد بن منصور:

تقدمت ترجمته في ج ٣١ ص ٣٦٠.

السموأل بن يحيى (؟ نحو ٥٧٠ هـ)

هو السموأل بن يحيى بن عباس، المغربي،
مهندس رياضي، عالم بالطب، والحكمة
أصله من المغرب ثم انتقل إلى فارس.

من تصانيفه: «النبذة في مساحة أجسام
الجواهر المختلطة لاستخراج مقدار
مجهولها، والقومي» في الحساب الهندسي،
و «الثلث القائم الزاوية»، و «التد الأوسط»
في الفلك، و «عجاز الهندسة».

ش

الشاشي: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥.

الشافعي: هو محمد بن إدريس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥.

الشيرازي: هو علي بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥.

الشريبي: هو عبد الرحمن بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشريبي: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦.

الشرقاوي: هو عبد الله بن حجازي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦.

الشريلالي: هو الحسن بن عمار:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦.

شريع: هو شريع بن الحارث:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦.

الشعبي: هو عامر بن شراحيل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦.

الشبلي: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٩٣.

الشوكاني: هو محمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١.

الشيرازي: هو إبراهيم بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١.

صاحب الأنوار (٤) - ٧٩٩، قول ٧٦٦ هـ:

هو يوسف بن إبراهيم، جمال الدين،
الأردبيلي، تقيه شافعي، قال ابن قاضي
شبهة: ذكره العثماني، وقال: كبير القدر.
خزير العلم، أضاف على السمين، وهو باق
بأردبيل.

من تصانيفه: الأنوار لعمل الأبرار في
الفقه.

(طبقات الشافعية لقاضي شبيهه
١٣٨/٣، والدرر النكاسة ٦/٢١٤، ٢١٥،
والأعلام ٨/٢١٢. وكشف الظنون
١/١٩٥)

صاحب البيان: هو يحيى بن سالم

العمراني:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٨٩.

صاحب شرح المنتهى: هو منصور بن

يونس البهوتي:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٥.

صاحب العدة: هو عبد الرحمن بن

محمد القوואني:

تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٢٨٥.

ص

صاحب الإنصاف: هو علي بن سليمان

المرادوي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠.

من تصانيفه : أدلائل الأعلام على أصول الأحكام، شرح فيه رسالة الشافعي، وصنف في الإجماع، والحيل، وأدب القضاء، والشروط والمواثيق .

أنهذيب الأسماء والنسب ١٩٣/٢، وطبقات الشافعية ١٨٦/٣، ومعجم المؤلفين ٢٢٠/١٠

صاحب فتح القدير: هو محمد بن عبد الواحد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥.

صاحب كشف الأسرار: هو علي بن محمد البزدوي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣.

الصاحبان: تقدم بيان المراد بهذا اللفظ في ج ١ ص ٣٥٧.

الصاوي: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥.

الصنعاني: هو محمد بن إسماعيل:

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣١٤.

الصيرفي (٩ - ٣٣٠هـ) :

هو محمد بن عبد الله، أبو بكر الصيرفي، من أهل بغداد، تقيه شافعي، محدث، أصولي، متكلم، كان الشروي - من أئمة أصحابنا المتقدمين أصحاب الرجوة والمصنفين البارزين - كان قهراً عالماً ذكياً، وكان يقال: إنه أعلم خلق الله تعالى بالأصول بعد الشافعي، تفقه على ابن سريج، وسمع الحديث من أحمد ابن منصور الرمادي وعن يده لكنه لم يرو إلا شيئاً يسيراً، روى عنه علي بن محمد الحلي بنصر.

ط

طاووس بن كيسان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨.

الطوفي (٩٥٧ - ٧١٩هـ)

هو سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم، أبو الربيع، نجم الدين، الطوفي المصري - وهي نسبة إلى مصر - وهي قرية على فرسخين من بغداد - تقيه حنبلي، أصولي تفقه على زين الدين المصري، وشقي الدين الزيررائي، وقرأ العربية على محمد بن الحسن الموصلي، والأصول على النصير الفارقي وغيرهم.

من تصانيفه: (معراج الوصول إلى علم الأصول)، والرياض النواضر في الأنساب

والتظاير - وشرح مقامات الخوري ٩.

[ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٦٦، ٣٧٠،
وشذرات الذهب ٨/ ٧٦]

عبد الله بن عمرو:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

عبد الله بن مسعود:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠.

عبيد بن جبر (٢ - ٧٤هـ):

هو عبيد بن خير، أبو جعفر، البغدادي،
مؤلف المصبري، تابعي، روى عن مولاة أبي
بصرة البغدادي، وعنه كليب بن زهمل
المصري، روى له أبو داود حديثاً واحداً،
وذكره النسوي في تاريخه من الثقات.
وقال ابن خزيمة: لا أعرفه، وقال ابن يونس:
يقال إن جبراً كان قبلنا ممن بعث به القوقس
إلى النبي ﷺ مع مارية، قال سعيد بن
عفير: القبط يفشخرون به .

[تهذيب الكمال ١٩/ ١٩١، وتهذيب

فتهذيب ٧/ ٦١]

عثمان البني: هو عثمان بن مسلم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

عثمان بن عفان

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

المعدوي: هو علي بن أحمد المالكي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٥.

ع

مائدة:

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩.

العباس بن عبد المطلب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩.

عبد الرحمن بن هوف:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٦.

عبد السلام بن سعيد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢.

عبد الله بن جعفر:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٦.

عبد الله بن الزبير:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

عبد الله بن عباس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

عز الدين بن عبد السلام: هو عبد العزيز

عمرو بن عبد العزيز:

ابن عبد السلام:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦.

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧.

عمرو بن دينار:

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٤٠.

عطاء بن أبي رباح:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠.

عمرو بن شرحبيل (٢٢ - ٦٣هـ).

عطاء بن أبي مسلم الخراساني:

تقدمت ترجمته في ج ٢٧ ص ٣٧٧.

هو عمرو بن شرحبيل، أبو ميسرة،

الهمداني، الكوفي، تابعي، حدث عن عمر،

وعلي، وابن مسعود، وقبرهم. وعنه أبو

وائل، والشامي، والفاطم بن سفيان، وأبو

إسحاق، ومحمد بن النضر، وغيرهم. قال

أبو وائل: كان أبو ميسرة من أفاضل

أصحاب عبد الله بن مسعود. ذكره ابن حبان

في الثقات وقال كان من السجدة، وكانت

ركبة كركبة البعير من كثرة الصلاة.

[سير أعلام النبلاء ٤ / ١٣٥، والإصابة

١٤٦ / ٥، ونهذب التهذيب ٨ / ٤٧].

عقبة بن عامر:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧.

هكرمة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١.

علقمة بن قيس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١.

علي بن أبي طالب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١.

عمرو بن عتبة:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٢.

علي بن زياد: هو علي بن زياد التونسي:

تقدمت ترجمته في ج ١٥ ص ٣١٥.

عمرو بن العاص:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥٤.

علي القادي: هو علي بن سلطان الهروي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١.

عيسى بن عمر (؟ - ١٥٦هـ):

هو عيسى بن عمرو، أبو عمر، الهمداني

الكوفي، من موالى بني أسد المقيري، أخذ

القراءة عروفا عن طلحة بن مصرف،

عمر بن الخطاب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢.

وعاصم بن بهدلة، والأعمش، فلا عليه:
الكسائي، وعبد الرحمن بن أبي حماد. حدث
عن عطاء بن أبي رباح، وحمام الفقيه، وعنه
ابن المبارك، وكيع، وأبو نعيم، وخلاصة
يحيى وغيرهم وثقة ابن معين وغيره. وكان
مقرئ الكوفة في زمانه بعد حمزة، ومعه.
قال المعجلي: كوفي ثقة، رجل صالح،
كان أحد قراء الكوفة رأساً في القرن.

[سير أعلام النبلاء ١٩٩/٧، وتهذيب
التهذيب ٢٢٢/٨].

حمى المتكلمين: هو حمى بن مسعود:

تقدمت ترجمته في ج ٣٦ ص ٣٨٩.

غ

الغزالي: هو محمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣.

ف

الفضاراي: هو محمد بن حماد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١.

الغزالي: هو محمد بن حماد:

تقدمت ترجمته في ج ٣٠ ص ٣٥٧.

الغزالي (٢) - توفي في زمن عثمان

وقيل ٥٣ هـ:

هو فيروز الديلمي، أبو عبد الله

صحابي. روى عن النبي ﷺ، وعنه بنوه:

سعيد والضحاك وعبد الله، ومروان

وأبو الحبير مرشد بن عبد الله البزني.

وأبو خراش الرقيني وغيرهم. هو من

أبناء فارس الذين يسمون كسرى إلى

الحبشة وهو قاتل الأسود العنسي فكان فيه

النسب ﷺ: اقتضه رجل مبارك من أهل

بيت مباركين.

له في كتب السنن ثلاثة أحاديث.

[تهذيب التهذيب ٣٠٥/٨، وتهذيب

الكمال ٣٦٢/٢٣، الطبقات الكبرى لابن

سعد ٥٣٣/٥].

القبلي: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١٥ ص ٣١٦.

ق

القدوري: هو محمد بن أحمد:

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥.

القرافي: هو أحمد بن إدريس:

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥.

القرطبي: هو محمد بن أحمد:

تقدّم ترجمته في ج ٢ ص ١١٩.

القلبوبي: هو أحمد بن أحمد:

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦.

القمولي (٦٥٣ - ٧٧٧ هـ):

هو أحمد بن محمد بن أبي الحزم مكي:

نعم الدين أبو لعباس القرشي الخزرمي

القمولي الشافعي، نسبة إلى «قمونة» بصعيد

مصر. كان إماماً في اللغة عارفاً بالأصول

والعربية. تآب في الحكم بمصر رولي الحبة

والتدريس والتضياء في مئة عدة قال عنه

ابن النوكيل: ما في مصر أفقه منه.

من تصانيفه: «البحر المحيط في شرح

الوسيط» للسفري، و«جواهر البحرة».

و«ترويض الزائر فيما يحتاج إليه المسافر».

و«موضح الطريق» و«شرح الكافية» لابن

الحاجب، و«تكملة تفسير ابن الخطيب».

القاسم بن محمد بن أبي بكر المديني:

تقدّم ترجمته في ج ٢ ص ١١٨.

القاضي أبو الطيب: هو طاهر بن عبد الله:

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣.

القاضي أبو علي: هو محمد بن الحسن:

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤.

القاضي حسن: هو حسن بن محمد:

تقدّم ترجمته في ج ٢ ص ١١٩.

قاضيخان: هو حسن بن منصور:

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥.

قاضي زاده: هو أحمد بن بدر الدين:

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤.

القاضي زكريا الأنصاري: هو زكريا بن

محمد:

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣.

القاضي عياض: هو عياض بن موسى:

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤.

[الدرر الكامنة ١/ ٣٦٠، والبذاة
وانتهاية ١٦١/ ١، والأعلام ١/ ٢١٤.
ومعجم المؤلفين ٢/ ١٦٠]

ل

اللفي: هو علي بن محمد:
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٧
الليث بن سعد:
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

ك

م

الكاساني: هو أبو بكر بن محمود:
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦
الكوبيسي: هو الحسين بن علي:
تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٣٢٠
الكلوكاني (١٢٢ - ٥١٠ هـ): هو
محمود بن أحمد أبو الخطاب:
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧
الكمال بن الهمام: هو محمد بن
عبد الواحد:
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥
الماتريدي: هو محمد بن محمد أبو
متصور:
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨
المازري: هو محمد بن علي:
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨
مالك: هو مالك بن أنس:
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩
الماوردي: هو علي بن محمد:
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩
مجاهد بن جبر:
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الحب الطبري: هو أحمد بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩.

محب الله بن عبد الشكور:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩.

الحلمي: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠.

محمد بن حاطب:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٤.

محمد بن حامد (٩ - ٣٨٣ هـ):

هو محمد بن حامد بن عني، أبو بكر،

البخاري، سمع من الهيثم بن كليب

الشاشي. قال الحازم: إمام أصحاب أبي

حنيفة بلدة بخاري، وأعلمهم في النظر

والجدل، وأزهدهم في الدنيا، وألزمهم

للمسائل أتمتهم في العزلة والورع ونجس

السلطان. مات في بخاري وأُخلف

لحوالته له ثلاثة أيام.

[الجواهر المضية ٣ / ١١٤].

المرداوي: هو علي بن سليمان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠.

المروزي (٩ - توفي قبل ٧٠٠ هـ أو

بعدها بقليل):

هو عبد الله بن شرف بن نجدة، المروزي،

فقيه شافعي، كان يحضر دروس نفي الدين

ابن رزين. وله شعر كثير. كان معيداً بالشهد

الحسيني بالقاهرة.

من تصانيفه: «شرح التنبية».

[طبقات الشافعية الكبرى ١٠ / ٤٢].

المروزي: هو إبراهيم بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١.

مسروق:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٩٧.

مسلمة بن عبد الملك بن مروان:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١.

معاوية بن أبي سفيان:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢.

مغيرة بن مقسم (٩ - ١٢٣ هـ)

هو مغيرة بن مقسم، أبو هشام، الضبي

بالولاء الكوفي. فقيه فريقي. حدث عن أبي

وائل، ومجاهد، وإبراهيم النخعي،

والشعبي، وعكرمة وغيرهم. وعنه سليمان

البيهي، وشعبة، والثوري، وزائدة وغيرهم.

ن

قال يحيى بن معين: ثقة مأمون. قال العجلي: مغيرة ثقة، فقيه، إلا أنه كان يرسل الحديث عن إبراهيم، وإذا وقف أخبرهم عن سمعه.

تالغ: هو تالغ المدني، أبو عبد الله: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢.

من تصانيفه: الفرائض.

النخعي: هو إبراهيم النخعي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥.

[سير أعلام النبلاء ٦/ ١٠، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٢٦٩، ومعجم المؤلفين ٣١٣/ ١٢].

نوفل بن معاوية (؟ - توفي في خلافة يزيد)

المقدم بن معد يكرّب:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٢٤٦

هو نوفل بن معاوية بن عروة، أبو معاوية، النبيلي، صحابي. روى عن النبي ﷺ.

القدسسي: هو عبد الرحمن بن أبي حمزة: تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٥

وعنه ابن أخيه عبد الرحمن بن مطيع بن الأسود، وعراك بن مالك، وعوف بن

مكحول بن شهران:

الحارث، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام. حضر بدرًا والحدائق مع

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢.

الشركين ثم أسلم وشهد الفتح وحبنا والظائف. حج مع أبي بكر سنة تسع، ومع

القلاري: هو عبد العظيم بن عبد القوي. تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٩٨.

النبي ﷺ سنة عشر. هجر في الجاهلية

متلاسمكين: هو معين الدين الهروي:

ستين سنة وهي الإسلام ستين سنة.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢.

الموصلي: هو عبد الله بن محمود: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٢٣.

[الإصابة ٣/ ٥٧٨، وأسد الغابة ٤/ ٥٩٤،

وتهذيب التهذيب ١٠/ ٤٩٢].

النووي: هو يحيى بن شرف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣.

وغيرهم، وعنه بنندار والفلاس، وأبو بكر
الأمون، والككدي وغيرهم. قال أبو حاتم:
صالح الحديث، وقال النسائي: ليس به
يأس.

[سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٣٨، وتهذيب
التهذيب ١١/ ٢٦٦].

يعلى بن أمية:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥٧.

و

وافلة بن الأسقع:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥٩.

ي

يحيى الأنصاري: هو يحيى بن سعيد بن

أيمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٤.

يحيى بن كثير (٢ - ٢٠٦ هـ).



هو يحيى بن كثير بن درهم، أبو خسان
العنبري الخراساني، روى عن ثورث وشعبة،
وعلي بن المبارك وسليم بن أخضر.

فهرس تفصیلی



٢٣-٥	مصحف	٣٦-١
٥	التعريف	١
٥	الألفاظ ذات الصلة: القرآن	٢
٥	الأحكام المتعلقة بالمصحف	
٥	مس الجنب والمطافئ للمصحف	٣
٦	مس المحدث حديثاً أصغر للمصحف	٤
٦	مس الجنب والمحدث للمصحف بغير باطن اليد	٥
٧	مس جلد المصحف وما لا كتابة فيه من ورقه	٦
٧	حمل غير المتطهر للمصحف ونقله لأورائه وكتابه نه	٧
٨	من يستثنى من تحريم مس المصحف على غير طهارة:	
٨	أ- الصغير	٨
٩	ب- التعميم والتعلم ونحوهما	٩
٩	مس المحدث كتب التفسير ونحوها مما فيه قرآن	١٠
٩	مس سير المتطهر للمصحف المكتوب بحروف أعجمية	
	وكتب ترجمة معاني القرآن	١١
١٠	صيانة المصحف عن الاتصال بالنجاسات	١٢
١٠	دخول أحلام المصحف	١٣
١١	جعل المصحف في قبلة الصلاة	١٤
١١	القراءة من المصحف في صلاة وغيرها	١٥
١٢	اتباع رسم المصحف الإمام	١٦
١٣	آداب كتابة المصحف	١٧
١٤	إصلاح ما قد يشع في كتابة بعض المصاحف من أخطاء	١٨
١٤	النقص والشكل ونحو ذلك في المصاحف	١٩

١٥	التعشير والتخريب والعلامات الأخرى لمي المصاحف	٢٠
١٥	أخذ الأجر على كتابة المصحف	٢١
١٦	محملة المصاحف	٢٢
١٦	بيع المصحف وشراؤه	٢٣
١٧	إجارة المصحف	٢٤
١٧	رهن المصحف	٢٥
١٨	وقف المصحف	٢٦
١٨	إرث المصحف	٢٧
١٨	القطع بسرقة للمصحف	٢٨
١٩	منع الكافر من تملك للمصحف والتصرف به	٢٩
١٩	مس الكافر المصحف وعمله في نسخ المصاحف وتصحيفها	٣٠
٢٠	السفر بالقرآن إلى أرض العدو	٣١
٢٠	استثناء للمصحف من جزاء الغال بحرق متاعه	٣٢
٢١	الردة بإهانة المصحف	٣٣
٢١	الحلف بالمصحف	٣٤
٢٢	آداب تناول المصحف وتكريمه وحفظه	٣٥
٢٣	ما يصنع بالمصحف إذا بلى	٣٦
٢٤	مصدق	٣-١
٢٤	التعريف	١
٢٤	الحكم الإجمالي	٢
٢٤	شروط المصدق إذا كان عام الولاية فيها	٣
٢٨-٢٥	مصر	٩-١
٢٥	التعريف	١

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٥	ما يلحق بالمصر من طناء ونوايع	٢
٢٥	الألفاظ ذات الصلة : القربة، الليلد	٣
٢٦	الأحكام المتعلقة بالمصر	
٢٦	أ - حكم الأذان في المصر	٥
٢٦	ب - اشتراط المصر لوجوب الجمعة وصحتها	٦
٢٧	ج - صلاة الجمعة على من كان خارج المصر	٧
٢٨	د - إقامة الجمعة في مصر واحد في موضعين	٨
٢٨	هـ - إنشاء المسفر من المصر يوم الجمعة	٩
٢٨	مَصْرَاءٌ	
٢٨	انظر : تَصْرِيَة	
٢٨	مَصْلَحَة	
٢٨	انظر : استصلاح	
٢٩ - ٣١	مُصَلِّي	٥ - ١
٢٩	التعريف	١
٢٩	الألفاظ ذات الصلة : المسجد	٢
٢٩	الأحكام المتعلقة بالمصلي	
٢٩	أ - صلاة المعبدين في المصلي	٣
٣٠	ب - صلاة للنساء في مصلي العبد	٤
٣١	ج - إجراء أحكام المسجد على المصلي	٥
٣٢	مُصَوِّرٌ	
٣٢	انظر : تصوير	

٣٢	مُصَيَّةٌ	
٣٢	انظر : استرجاع	
٣٢	مصيد	
٣٢	انظر صيد	
٣٢-٣٥	مضاجعة	٥-١
٣٢	التعريف	١
٣٢	أحكام المضاجعة:	
٣٢	مضاجعة الرجل الرجل ، والمرأة المرأة	٢
٣٣	مضاجعة الصبيان	٣
٣٤	مضاجعة الصبيان الكبار	٤
٣٤	مضاجعة الحائض	٥
٣٥-٩٩	مُضَارَبَةٌ	١-٧٧
٣٥	التعريف	١
٣٥	الألفاظ ذات العلة ' الإيضاح ، التقرض ، المشاركة .	٢
٣٧	مشروعية المضاربة	٥
٣٨	صفة عقد المضاربة	٦
٣٨	المضاربة الطائفة والمنقذة	٧
٣٩	أركان المضاربة :	٨
٤٠	شروط المضاربة :	
٤٠	ما يتعلق بالصيغة من الشروط	٩
٤١	ما يتعلق بالماقدين من الشروط	١٠
٤٢	مضاربة غير المسم	١١

	ما يتعلق برأس مال المضاربة من الشروط :	٤٣
١٢	أولاً : كون رأس المال من التبرع والتدبير .	٤٣
١٣	أ - المضاربة بالتبرع	٤٣
١٤	ب - المضاربة بالتبرع	٤٦
١٥	ج - المضاربة بالتدبير من التدين	٤٦
١٦	د - المضاربة بالتدبير	٤٦
١٧	هـ - المضاربة بالتدبير	٤٧
١٨	و - المضاربة بالتدبير	٤٧
١٩	ثانياً : كون رأس مال المضاربة معلوماً .	٤٧
٢٠	المضاربة بأحد الكسبين أو الصريتين	٤٨
٢١	ثالثاً : كون رأس مال المضاربة غمماً	٤٨
٢٢	أ - المضاربة بالتدين على العامل	٤٨
٢٣	ب - المضاربة بالتدين على غير العامل :	٥٠
٢٤	رابعاً : كون رأس مال المضاربة مستمداً إلى العامل	٥٠
٢٥	المضاربة بالوديعة	٥١
٢٦	المضاربة بالتدبير	٥٢
٢٧	المضاربة بالتدبير	٥٣
	ما يتعلق بالربح من الشروط :	٥٣
٢٨	أولاً : كون الربح معلوماً	٥٣
٢٩	ثانياً : كون الربح جزءاً شائعاً	٥٣
٣٠	ثالثاً : ما يتعلق بالعمل من الشروط	٥٥
	تعريفات للمضارب :	٥٥
٣١	الأول : ماله عمله من غير تدبير	٥٥
٣٢	مضر العامل بمال المضاربة	٥٦

٣٤	الثاني : ما ليس للمضارب عمله إلا بالنص عليه	٥٨
	الثالث : ما للمضارب عمله إذا قيل له يعمل برأيك وإن	٦١
٣٥	لم ينص عليه	
٣٦	الرابع : ما ليس للمضارب عمله أصلاً	٦٢
٣٧	للشروط الفاسدة في عقد المضاربة :	٦٢
٣٨	أ - شرط اشتراك المالك في العمل	٦٣
٣٩	ب - شرط قدر معين من الربح	٦٤
٤٠	ج - اشتراط ضمان المضارب عند انقضاء	٦٤
٤١	توفيت المضاربة أو تعطلها	٦٤
	تصرفات رب المال :	٦٥
٤٢	أ - معاملة المضارب لذلك بمال المضاربة	٦٥
٤٣	ب - للرابعة في المضاربة	٦٦
٤٤	ج - الثلثة في المضاربة	٦٧
٤٥	د - تعدد المضارب أو رب المال	٦٨
٤٦	يد للمضارب	٦٩
	آثار المضاربة الصحيحة :	٦٩
	ما يستحقه المضارب في المضاربة الصحيحة	٦٩
٤٧	أولاً : نفقة المضارب	٧٠
٤٨	ثانياً : الربح المسمى	٧٣
٤٩	الزيادة الحاصلة من مال المضاربة	٧٥
٥٠	جبر تلف مال المضاربة وخسارته	٧٦
٥١	ما يستحقه رب المال في المضاربة الصحيحة	٧٨
٥٢	زكاة مال المضاربة	٧٨

٥٣	آثار المضاربة الفاسدة	٧٨
	اختلاف رب المال والمضارب :	٨٠
	أولاً : اختلاف رب المال والمضارب في العموم	٨٠
٥٦	وخاصة	
٥٧	ثانياً : اختلاف رب المال والمضارب في قدر رأس المال	٨١
	ثالثاً : الاختلاف بين رب المال والمضارب في أصل	٨٢
	المضاربة :	
٥٨	١- اختلافهما في كون رأس المال مضاربة أو قرضاً	٨٢
٥٩	ب- اختلافهما في كون رأس المال مضاربة أو بضاعة	٨٣
٦٠	ج - اختلافهما في كون رأس المال مضاربة أو غصباً	٨٤
٦١	د - اختلافهما في كون العقد مضاربة أو وكالة	٨٤
٦٢	هـ- وجود العامل المضاربة	٨٤
	رابعاً : اختلاف رب المال والمضارب في كون ما اشترى	٨٥
٦٣	للمضاربة أو للعامل	
٦٤	خامساً : اختلافهما في التهي بعد الإذن	٨٧
	سادساً : اختلاف رب المال والمضارب في صحة عقد	٨٧
٦٥	انضارية أو فاسدة	
	سابعاً : اختلاف رب المال والمضارب في تلف رأس	٨٧
٦٦	المال	
	ثامناً : اختلاف رب المال والمضارب في الربح الحاصل	٨٨
٦٧	بالمضاربة	
	تاسعاً : اختلاف رب المال والمضارب في قسط الجزء	٨٨
٦٨	المشروط من الربح	
٦٩	عاشراً : اختلاف رب المال والمضارب في رد رأس المال	٨٩

٩٠	انصاخ المضاربة .	
٩٠	أولاً : موت رب المال أو المضارب :	٧٠
٩١	ثانياً : فقدان أهلية أحدهما أو نقصها :	
٩١	أ - الجنون :	٧١
٩١	ب - الإغماء :	٧٢
٩١	ج - الحجر :	٧٣
٩١	ثالثاً : نسخ المضاربة	٧٤
٩٣	رابعاً : تلف رأس مال المضاربة	٧٥
٩٦	خامساً : استرداد رب المال رأس ماله المضاربة	٧٦
٩٨	سادساً : ردة رب المال أو المضارب	٧٧

٩٩ مضاربة

انظر : ضرر

٩٩ مضامير

انظر : بيع منهج عنه ضرر

٩٩ مضيق

انظر : آية

٩٩ مضطر

انظر : ضرورة

٨-١	مُضَغَّة	١٠٠-١٠٢
١	التعريف	١٠٠
٢	الألفاظ ذات الصلة. العلاقة، التطفة، الجنين	١٠٠
	الاحكام المتعلقة بالمضغة:	١٠١
٥	حكمها من حيث الطهارة والتجاسة	١٠١
٦	حقوية الجنابة على المضغة	١٠١
٧	أثر إسقاط المضغة في انقضاء العدة	١٠٢
٨	أثر إسقاط المضغة في وفوق الطلاق المعلق وفي النفاس	١٠٢

مَضْفُوط

١٠٢

انظر إكرنه

٩-١	مَضْمُوضَة	١٠٣-١٠٩
١	التعريف	١٠٣
٢	الحكم التكليفي	١٠٣
٣	كيفية المضمضة	١٠٥
٥	للتربيب بين المضمضة وغيرها	١٠٦
٧	المبالغة في المضمضة	١٠٧
٨	المضمضة في الصوم	١٠٧
٩	المضمضة بعد الغمام	١٠٨

مَضْمُون

١٠٩

انظر: ضمان

الصفحة	المعنوان	الفقرات
١٠٩	مَطَّاف	
	انظر: طواف	
١١٠-١١١	مَطَالِع	٨-١
١١٠	التعريف	١
١١٠	الانفاذ ذات الصلة: رؤية الهلال	٢
١١٠	اختلاف المطالع في رؤية الهلال	٣
١١٠	أسباب اختلاف المطالع	٤
١١١	أحوال القتها في اختلاف المطالع وأدلتهم	٥
١١١	حكم الأخذ بالنأيت والحساب في إثبات الإهالة	٦
١١١	ضرب الرؤية	٧
١١١	أهم الآثار المترتبة على اعتبار اختلاف المطالع	٨
١١٢	مُطَبِّق	
	انظر: جتون	
١١٣	مُطَرَّر	
	انظر: ألبة	
١١٢-١١٤	مُطَلَّي	٤-١
١١٢	التعريف	١
١١٢	الأحكام المتعلقة بالمطلعي:	
١١٢	١- دفع الزكاة إليهم	٢
	٤١٨-	

- ١١٢ ب - حكم كون حامل الزكاة مطلباً ٣
- ١١٣ ج - حق المطلبين في خمس المحسن ٤

١١٤ - ١٢١ مَطْل

- ١ التعريف ١١٤
- ٢ الالتقاط ذات الصلّة : الإبتذارة ، التمجيل ، التظلم ١١٤
- ٥ الحكم التكليفي ١١٥
- صور المظن ١١٥
- ٦ أولاً : مظل المدين المعسر الذي لا يجد وفاة لدينه ١١٥
- ٧ ثانياً : مظل المدين الغني الذي تمتعه العثر عن الوفاء ١١٦
- ٨ ثالثاً : مظل المدين الموسر بلا عذر ١١٧
- حمل للمدين المعامل على الوفاء ١١٨
- ٩ أ - قضاء الحاكم دينه من ماله جبراً ١١٨
- ١٠ ب - منعه من فضول ما يحل له من الضيقات ١١٨
- ١١ ج - تفريره نفقات الشكاية ورفع الدعوى ١١٨
- ١٢ د - إسقاط عدالته ورد شهادته ١١٨
- ١٣ هـ - تمكين الدائن من نسخ العقد الموجب للمدين ١١٩
- ١٤ و - حبس للمدين ١١٩
- ١٥ ز - ضرب المدين المعامل ١٢٠
- ١٦ ح - بيع الحاكم مال المدين المعامل جبراً ١٢٠

١٢٢ - ١٢٥ مَطْلَق

- ١ التعريف ١٢٢

١٢٢	الألفاظ ذات الصلة المقيد	٢
١٢٢	الحكم الإجمالي	٣
١٢٤	شروط العمل بالخير المطلق	٤
١٢٤	الجرم المطلق في القعدة	٥
١٢٤	إطلاق الشهادة بالرفض	٦
١٢٤	المطلق يحمل على الغالب	٧
١٢٥	شرط حمل المطلق على المتين	٨
١٢٥	انتفاء ينزل على أقل المراتب	٩

	مُعْطَرَات	١٢٥
--	------------	-----

انتظر: طهارة

	مُظَالِم	١٢٦ - ١٤٥
--	----------	-----------

١٢٦	التعريف	١
١٢٧	الألفاظ ذات الصلة: انتضاء، تدعوى، التحكيم	٢
١٢٧	قسم المظالم باعتبار ما تضاف إليه من حقوق	٥
١٢٨	الحكم التكميلي لرفع المظالم	٦
١٢٩	حكمه مشروعية قضاء المظالم	٧
١٣١	قاضي المظالم	
١٣١	أولاً: تعيين قاضي المظالم	٨
١٣١	ثانياً: شروط قاضي المظالم	٩
١٣١	ثالثاً: رزق قاضي المظالم	١٠
١٣٦	رابعاً: اختصاصات قاضي المظالم	١١
١٣٤	الفرق بين اختصاص المظالم واختصاص القضاء	١٢

الفقرات	العنوان	الصفحة
١٣	الترقي بين اختصاص المظالم والحسبة	١٣٦
	طرق النظر في المظالم ومكانه وأوقاته	١٣٦
١٤	أولاً: مجلس النظر في المظالم	١٣٦
١٥	ثانياً: الدوابير المؤقته في النظر بالمظالم	١٣٧
١٦	ثالثاً: التسوية بين الخصمين	١٣٨
١٧	رابعاً: وقت النظر في المظالم	١٣٨
١٨	خامساً: مكان المظالم	١٣٩
١٩	سادساً: الدعوى في المظالم	١٣٩
٢٠	سابعاً: لقضاء بالسياسة الشرعية في المظالم	١٣٩
٢١	ثامناً: التخييط	١٤٠
٢٢	توقيعات قاضي المظالم	١٤٠
٢٥	كيفية رد المظالم	١٤٣
٢٦	توقف قبول التوبة على رد المظالم	١٤٤
٥-١	مَقْلَةٌ	١٤٥-١٤٧
١	التعريف	١٤٥
	الاحكام المتعلقة بالمقْلَةِ	١٤٥
٢	مقْلَةُ نَقَضِ الرُّضْوَةِ بِرِزْوَالِ الْعَقْلِ	١٤٥
٣	مقْلَةُ الشَّهْوَةِ عِنْدَ مَلَامَةِ الرَّجُلِ لِلرَّأَةِ	١٤٦
٤	المقْلَةُ فِي أَحْكَامِ الْإِسْفَرِ	١٤٦
٥	المقْلَةُ فِي الشَّهَادَةِ وَالرُّوَايَةِ	١٤٧
٣٤-١	مَعَايِدُ	١٤٧-١٦٦
١	التعريف	١٤٧
٢	الافتاض ذات الصلة . المسجد	١٤٧

	تقسيم المعابد:	١٤٨
٣	أ - الكنيسة	١٤٨
٤	ب - النيسة	١٤٨
٥	ج - الصومعة	١٤٩
٦	د - القبر	١٤٩
٧	هـ - التُّهر	١٤٩
٨	و - الصلوات	١٤٩
٩	ز - بيت النار والتناووس	١٤٩
١٠	الأحكام المتعلقة بالمعابد	١٤٩
١١	إحداثيات المعابد في أمصار المسلمين	١٥٠
١٢	هدم المعابد القديمة	١٥٠
١٣	١- المعابد القديمة في المدن التي احتلها المسلمون	١٥١
١٤	ب - المعابد القديمة فيما فتحه سنة	١٥٢
١٥	ج - المعابد القديمة فيما فتح صلحاً	١٥٢
١٦	إعادة أبنائهم	١٥٢
١٧	ترميم المعابد	١٥٣
١٨	نقل المعبد من مكان إلى آخر	١٥٤
١٩	اعتقاد الكنيسة ببيت الله واعتقاد زوارها قربة	١٥٤
٢٠	العصاة في معابد الكفار	١٥٥
٢١	النزول في الكنائس	١٥٥
٢٢	دخول المسلم معابد الكفار	١٥٥
٢٣	الإذن في دخول الكنيسة والإعانة عليها	١٥٥
٢٤	ملاعبة الذميين في المعابد	١٥٦

٢٥	وقوع اسم البيت على المعابد	١٥٧
٢٦	بيع عرصه كنيسة	١٥٧
٢٧	بيع ارض أو دار لتخذ كنيسة	١٥٧
٢٨	استنجاز أهل القعة داراً لاتخاذها كنيسة	١٥٨
٢٩	جعل النعمي بته كنيسة في حياته	١٥٨
٣٠	عمل المسلم في الكنيسة	١٥٨
٣١	ضرب الناقوس في المعابد	١٥٨
٣٢	الوقوف على المعابد	١٥٩
٣٣	الوصية لبناء المعابد وتعميرها	١٦٠
٣٤	حكم المعابد بعد انتفاض العهد	١٦١

٨-١	مُعَادَة	١٦٢-١٦٤
١	التعريف	١٦٢
٢	الحكم الإجمالي	١٦٢
٤	صور مسألة المعادة	١٦٢

٧-١	مُعَارَضَة	١٦٥-١٦٧
١	التعريف	١٦٥
٢	الانقضاءات الصلة، المناظرة، المناقضة	١٦٥
٤	الحكم الإجمالي	١٦٥

٢٩-١	مَعَارِض	١٦٧-١٨٣
١	التعريف	١٦٧

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٦٧	الألفاظ ذات الصلة : للهوى، الموسيقى، النساء	٢
١٦٨	الحكم النكيني	٥
١٦٩	علة تحريم بعض المعازف	٦
١٦٩	ما يحل وما يحرم من المعازف	
١٦٩	أ - الدف	٧
١٧٢	ب - الكوبة	٨
١٧٣	ج - الكبر والمنزهر	٩
١٧٤	د - الأنواع الأخرى من الطبول	١٠
١٧٤	هـ - البراع	١١
١٧٥	و - انضرب - القضيبي	١٢
١٧٦	ز - العود	١٣
١٧٦	ح - الصفاقتان	١٤
١٧٧	ط - باقي المعازف الوثرية	١٥
١٧٧	تعلم الموسيقى	١٦
١٧٧	اتخاذ المعازف	١٧
١٧٧	الاكتساب بالمعازف	١٨
١٧٨	افتاء مع المعازف	١٩
١٧٨	الاستماع إلى المعازف	٢٠
١٧٨	شهادة العازف والمستمع للمعازف	٢١
١٧٨	اشتياوي يستماع المعازف	٢٢
١٧٩	الوصية بالتطيل	٢٣
١٧٩	بيع المعازف	٢٤
١٨٠	إجارة المعازف	٢٥
١٨٠	إعارة المعازف	٢٦
١٨٠	يظال المعازف	٢٧

١٨١	ضمان المعاوض	٢٨
-----	--------------	----

١٨١	سرقة المعاوض	٢٩
-----	--------------	----

١٨٣	مُعَاوَرَة	
-----	------------	--

نظر: عشرة

١٨٣	مُعَاوَاة	
-----	-----------	--

نظر: تعاطي

١٨٣	مُعَاوِل	
-----	----------	--

انظر: عاقلة

١٨٤ - ١٨٦	مُعَاوَنَة	١ - ٨
-----------	------------	-------

١٨٤	التعريف	١
-----	---------	---

١٨٤	الألقاظ ذات النصلة : المصانعة	٢
-----	-------------------------------	---

١٨٤	الأحكام المتعلقة بالمعاقبة	
-----	----------------------------	--

١٨٤	١ - معاقبة اترجل للرجل	٣
-----	------------------------	---

١٨٥	ب - معاقبة الأمر	٤
-----	------------------	---

١٨٥	ج - معاقبة ذي جماعة	٥
-----	---------------------	---

١٨٥	د - معاقبة الصائم	٦
-----	-------------------	---

١٨٦	هـ - أثر المعاقبة في فساد الحج والعمرة	٧
-----	--	---

١٨٦	و - أثر المعاقبة في نشر حرمة المصاهرة	٨
-----	---------------------------------------	---

١٨٦	مُعَاوِلَة	
-----	------------	--

نظر: عهد

الفقرات	العنوان	الصفحة
	مُعَاهَدَة	١٨٦
	انظر : هدنة	
٥-١	معاوضة	١٨٧ - ١٨٨
١	التعريف	١٨٧
٢	حكم للمعاوضة	١٨٧
٣	أنواع المعاوضة	١٨٧
٤	ثبوت خيار التجلّس في المعاوضات	١٨٧
٥	الرجوع من عقد المعاوضة لإفلاس أحد الطرفين	١٨٨
٦-١	مُعَايَاة	١٨٨ - ١٩١
١	التعريف	١٨٨
٢	بعض أمثلة المعاياة	١٨٩
٦	من مسائل للبروات	١٩٠
	مَعْتَوَة	١٩٢
	انظر : عته	
	مُعَلِّج	١٩٢
	انظر : تزكية	
٧-١	مَعْدِن	١٩٢ - ٢٠٠
١	التعريف	١٩٢
٢	الآلفاظ ذات الصلة : الكنز، المركز	١٩٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٩٣	أنواع المعادن	٤
١٩٤	الأحكام المتعلقة بالمعادن	
١٩٤	ملكية للمعادن	٥
١٩٧	الواجب في المعدن	٦
٢٠٠	ما يجب في معادن البحر	٧
٢٠٠	معدودات	
	تنظر: مثليات	
٢٠١-٢٠٣	مَعْلُوم	٧-١
٢٠١	التعريف	١
٢٠١	الأحكام المتعلقة بالمعلوم	
٢٠١	أ- بيع المعلوم	٢
٢٠١	ب- الوصية بالمعلوم	٣
٢٠١	ج- الوصية للمعلوم	٤
٢٠٢	د- هبة المعلوم	٥
٢٠٢	هـ- الخلع بالمعلوم	٦
٢٠٢	و- الإجارة على معلوم	٧
٢٠٣	مَعْدُور	
	تنظر: عفر	
٢٠٣	مَعْسَر	
	تنظر: إمسار	

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٠٣	مَصْفَر انظر، البية	
٢٠٤-٢٠٥	مِصَصَم	٨-١
٢٠٤	التعريف	١
٢٠٤	الألفاظ ذات الصلة: المرفق، المفصل	٢
٢٠٤	الأحكام المتعلقة بالمعصم	
٢٠٤	غسل المعصم في الموضوء	٤
٢٠٤	القطع من المعصم حد السرقة والحرابة	٥
٢٠٥	محل الفصام عن قطع يده من الساعد	٦
٢٠٥	دبة قطع اليد من المعصم	٧
٢٠٥	ما يجوز النظر إليه من المرأة عند الخطبة	٨
٢٠٦-٢١٨	مَعْصِيَة	٢٣-١
٢٠٦	التعريف	١
٢٠٦	الألفاظ ذات الصلة: الزلة	٢
٢٠٦	آسام المعاصي باعتبار ما يترتب عليها من عقوبة	٣
٢٠٧	آسام المعاصي باعتبار ميل النفس إليها	٤
٢٠٨	آثار المعاصي	٥
٢١١	استفراج أهل المعاصي بالنعم	٦
٢١١	أحوال الناس في فعل الطاعات واجتناب المعاصي	٧
٢١٢	التوبة عن المعصية	٨
٢١٢	الإصرار على المعصية	٩

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢١٣	التصديق عقب المعصية	١٠
٢١٤	سفر المعصية	١١
٢١٤	المجاهرة بالمعاصي	١٢
٢١٥	سفر المعصية	١٣
٢١٥	أثر مفارقة المعاصي لأسباب الرخص	١٤
٢١٥	إعطاء الزكاة لابن السبيل المسافر في معصية	١٥
٢١٦	إعطاء الزكاة للعلماء المستعدين في معصية	١٦
٢١٦	إجابة دعوة مخرقة بمعاصي	١٧
٢١٦	الوقوف على المعصية	١٨
٢١٦	الوصية لجهة المعصية	١٩
٢١٧	نذر المعصية	٢٠
٢١٧	طاعة المخلوق في المعصية	٢١
٢١٧	الإجارة على المعاصي	٢٢
٢١٨	عصية الأنبياء من المعاصي	٢٣
٢١٨ - ٢٢٦	معضات	٢١ - ٢١
٢١٨	التعريف	١
٢١٩	فهيض المعصيات من الأعمال	٢
٢١٩	أولاً: مذهب الحنفية	٣
٢٢١	ثانياً: مذهب المالكية	٦
٢٢١	ثالثاً: مذهب الشافعية	٧
٢٢٤	رابعاً: مذهب الحنابلة	٩
٢٢٦	أعيان المعصيات من الأعمال	١٩
٢٢٦	المعصيات في الصلاة	٢٠
٢٢٦	المعصيات في الزكاة	٢١

	مُعَلِّمٌ	٢٢٦
	انظر: بيع، صيد، مُعَلِّم	٢٢٦
١٨-١	مُعَلِّمٌ	٢٣٧-٢٣٧
١	التعريف	٢٢٧
	ما يتعلق بالمعلم من أحكام	٢٢٧
٢	فضل المعلم	٢٢٧
٣	حق المعلم على المتعلم	٢٢٨
٤	استحقاق المعلم الأجرة	٢٢٨
٥	أخذ الأجرة على تعليم الحرف والعلوم غير الشرعية	٢٢٩
٦	ما يعطى للمعلم زيادة على الأجرة	٢٣٠
٧	وجوب ثمرتي الحلال في الأجر	٢٣١
٨	ما ينبغي أن يتصف به المعلم	٢٣١
٩	تصرف المعلم مع من يعلمهم	٢٣٣
١٧	ضمان المعلم	٢٣٧
١٨	الاصطياد بالمعلم من الجوارح	٢٣٧
	مُعَيَّرٌ	٢٣٨
	انظر: مقامر	
	مُعَيَّدٌ	٢٣٨
	انظر: مدرس	

	مُعَابَةِ	٢٣٨
	انظر: عين	
٥-١	مُعَالَاة	٢٣٨-٢٤١
١	التعريف	٢٣٨
٢	الألقاض ذات العسمة: الرخص	٢٣٨
	الأحكام المتعلقة بالمُعَالَاة	٢٣٩
٣	المُعَالَاة في المهر	٢٣٩
٤	المُعَالَاة في الكس	٢٤٠
٥	المُعَالَاة في العادة	٢٤٠
	مُعَوَّر	٢٤١
	انظر: غرر	
	مُعْتَصِمَة	٢٤١
	انظر: نياتج	
٦-١	مُعْتَخَذَة	٢٤١-٢٤٣
١	التعريف	٢٤١
	الأحكام المتعلقة بالمُعْتَخَذَة	٢٤١
٢	مُعْتَخَذَة الزوجة وغيرها	٢٤١
٣	المُعْتَخَذَة في الحج	٢٤٢
٤	أثر المُعْتَخَذَة في الصور	٢٤٢

٥	حكم المفارقة بالنسبة للمصاهرة	٢٤٢
٦	أثر المفارقة في حد الزنا	٢٤٢
٢٢-١	مُفَارَقَة	٢٤٣-٢٦١
١	التعريف	٢٤٣
٢	الألفاظ ذات الصلة: المزارعة، للجواز	٢٤٣
	الاحكام المتعلقة بالمفارقة	٢٤٤
	أولاً: المفارقة في العبادات	٢٤٤
	المفارقة في صلاة الجمعة	٢٤٤
٤	امتناع مفارقة المأموم صلاة الجمعة بدون عذر	٢٤٤
٥	جواز مفارقة المأموم صلاة الجمعة بعذر	٢٤٥
	وجوب المفارقة	٢٤٧
٦	أ- انحراح الإمام عن القبلة	٢٤٧
٧	ب- نكس الإمام بما يغطي صلاته	٢٤٧
٨	المفارقة في صلاة الجمعة	٢٤٩
٩	شرط مفارقة البنين في قصر صلاة المسافر	٢٥٠
١٠	المفارقة في صلاة الخوف	٢٥٠
١١	شرط مفارقة البنين في فطر المسافر	٢٥١
	ثانياً: المفارقة في العقود	٢٥١
	أثر المفارقة في لزوم العقد	٢٥١
١٢	مفارقة المتبايعين مجلس العقد	٢٥١
١٣	حكم مفارقة المتبايعين	٢٥٢
١٤	كيفية المفارقة التي يلزم بها البيع	٢٥٣

٢٥٥ اعتبار المفارقة في العقود الأخرى ١٥

٢٥٦ المفارقة في النكاح

٢٥٦ أولاً: الجمع بين أكثر من أربع زوجات ١٦

٢٥٩ ثانياً: الجمع بين من يحرم الجمع بينهم ١٨

٢٦٠ ثالثاً: السلام بعد المفارقة ١٩

٢٦١ رابعاً: مفارقة جملة المسلمين ٢٠

٢٦١ خامساً: مصالحة الزوجة زوجها حتى لا يفارقتها ٢١

٢٦١ سادساً: مفارقة الجالسين في الأمكنة العامة أماكنهم ٢٢

٢٦٢ مَفْتِي

تنظر: فتوى

٢٦٢ مَفْسَدَةٌ

تنظر: سد المراتع

٢٦٢-٢٦٥ مَقْصِلٌ ٧-٦

٢٦٢ التصرّف ١

٢٦٢ الانفاذ ذات الصلة: الطول، المتون، الثاني ٢

٢٦٣ آخر المقصّل وأوله ٥

٢٦٥ ألام المقصّل ٦

٢٦٥ ما يخرج من المقصّل في الصلوات الخمس ٧

٢٦٥-٢٦٦ مَقْصِلٌ ٥-١

٢٦٥ التصرّف

٢٦٥	الأحكام المتعلقة بالمفصل	
٢٦٥	لـ في النسل والوضوء	٢
٢٦٦	ب - في القصاص	٣
٢٦٦	ج - في الديات	٤
٢٦٦	د - في السرقة	٥
٢٦٦	مَفْقُضٌ	
	انظر: آية	
٢٦٧ - ٢٨٠	مَفْقُود	٢٦ - ١
٢٦٧	التعريف	١
٢٦٧	أنواع المفقود	٢
٢٦٨	الأحكام المتعلقة بالمفقود	
٢٦٨	لـ زوجة للمفقود	٤
٢٦٩	بـ مدة التريض	٥
٢٧٠	ما يجب على زوجة للمفقود بعد التريض	٦
٢٧٠	ما يترتب على حكم الحاكم بالتفريق	٧
٢٧١	ب - أموال المفقود	
٢٧١	أولاً: في بيع مال المفقود	٨
٢٧١	ثانياً: في قبض حقوق المفقود	٩
٢٧٢	ثالثاً: في الإنفاق من مال المفقود	١٠
٢٧٣	رابعاً: في الوصية:	١٣
٢٧٣	خامساً: في الإرث:	١٤
٢٧٤	سادساً: في إدارة أموال للمفقود	

١٧

أ- الوكيل الذي عينه المفقود

٢٧١

١٨

ب- الوكيل الذي يعينه انقاضي

٢٧٥

انتهاء التقديان

٢٧٥

١٩

الحالة الأولى: عودة المفقود

٢٧٥

٢٠

الحالة الثانية: موت المفقود

٢٧٥

٢٢

الحالة الثالثة: اعتبار المفقود ميتاً

٢٧٧

أثر ظهور المفقود بعد لحكم بموته

٢٧٩

٢٥

أولاً: بالنسبة لزوجته

٢٧٩

٢٦

ثانياً: بالنسبة لأمواله

٢٨٠

مُنْطَلِس

٢٨٠

انظر: إغلاص

٥-١

مَفْهُوم

٢٨١-٢٨٢

١

التمتع

٢٨١

٢

الألفاظ ذات الصلة: التطويق

٢٨١

٣

الحكم الإجمالي

٢٨١

٤

١- مفهوم الموافقة

٢٨١

٥

ب- مفهوم المخالفة

٢٨٢

١١-١

مَفْهُومَةٌ

٢٨٣-٢٩٤

١

التمتع

٢٨٣

٢

الألفاظ ذات الصلة: التمتع

٢٨٣

	الأحكام المتعلقة بالمفوضة	٢٨٣
٣	حكم تكاسح المفوضة	٢٨٤
	أقسام للمفوضة	٢٨٤
٤	الضرب الأول: تفويض المبيع	٢٨٤
٥	الضرب الثاني: تفويض المهر	٢٨٦
٦	ما تستحقه المفوضة من الصداق.	٢٨٧
٧	من تستحق للمفوضة مهر المثل	٢٩٠
٩	تتصرف مهر المفوضة إذا طلقت قبل الدخول	٢٩٣
١٠	وجوب النعمة للمفوضة إذا طلقت قبل الدخول	٢٩٣
١١	ما يراعى عندما يقرض للمفوضة مهر	٢٩٤
٨٧ - ١	مقادير	٢٩٥ - ٣٢٥
١	التعريف	٢٩٥
٢	الأنقاط ذات الصلة: الجزاف	٢٩٥
٣	أجناس المقادير	٢٩٥
٤	أولاً: الكايل	٢٩٥
٥	أ - الإردب	٢٩٦
٦	ب - الصاع	٢٩٦
٧	أنواع الصبيان	٢٩٦
٨	مقدار الصاع الشرعي	٢٩٦
٩	ما يأنط بالصاع من الأحكام الشرعية	٢٩٧
١٠	ج - المرق	٢٩٧
١١	ما يأنط بالمرق من الأحكام الشرعية	٢٩٧

١٢	د - الفرق	٢٩٧
١٣	ما ينافى بالفرق من الأحكام الشرعية	٢٩٨
١٤	هـ - القدرح	٢٩٨
١٥	ما ينافى بالقدرح من الأحكام الشرعية	٢٩٩
١٦	و - النقوية	٢٩٩
١٧	ز - القسط	٢٩٩
١٨	ح - التقيير	٢٩٩
١٩	ط - القلة	٣٠٠
٢٠	ما ينافى بالقلة من الأحكام	٣٠٠
٢١	ي - الكر	٣٠١
٢٢	ما ينافى بالكر من الأحكام الشرعية	٣٠١
٢٣	له - الكيلجة	٣٠١
٢٤	ل - المخوم	٣٠٢
٢٥	م - المد	٣٠٢
٢٦	ما ينافى بالمد من الأحكام الشرعية	٣٠٢
٢٧	ن - المدي	٣٠٣
٢٨	س - المكوك	٣٠٤
٢٩	ما ينافى بالمكوك من الأحكام الشرعية	٣٠٤
٣٠	ع - الموسق	٣٠٤
٣١	ما ينافى بالموسق من الأحكام الشرعية	٣٠٥
٣٢	ف - الويبة	٣٠٥
٣٣	ثانياً: للوزيرين	٣٠٥
٣٤	أ - الإسناد	٣٠٥

٣٥	ب - الأوقية	٣٠٥
٣٦	ما يناط بالأوقية من الأحكام الشرعية	٣٠٦
٣٧	ج - الحبة	٣٠٦
٣٨	ما يناط بالحبة من الأحكام الشرعية	٣٠٧
٣٩	د - الرطل	٣٠٧
٤٠	ما يناط بالرطل من الأحكام الشرعية	٣٠٨
٤١	هـ - الطسوج	٣٠٩
٤٢	و - القفلة	٣٠٩
٤٣	ز - انقصة	٣٠٩
٤٤	ح - القنطار	٣٠٩
٤٥	ما يناط بالقنطار من الأحكام الشرعية	٣١٠
٤٦	ط - القيراط	٣١٠
٤٧	ما يناط بالقيراط من الأحكام الشرعية	٣١١
٤٨	ي - المقيال	٣١١
٤٩	ك - اللّ	٣١١
٥٠	ما يناط به من الأحكام الشرعية	٣١١
٥١	ل - النش	٣١٢
٥٢	م - التولة	٣١٢
	ثالثاً: الأطوال والمساحات	٣١٢
٥٣	أه - الإصبع	٣١٢
٥٤	ما يناط بالإصبع من الأحكام الشرعية	٣١٣
٥٥	ب - الباع	٣١٣
٥٦	ما يناط بالباع من الأحكام الشرعية	٣١٣

٥٧	ج - البريد	٣١٣
٥٨	ما ينطأ بالبريد من الأحكام الشرعية	٣١٣
٥٩	د - الجريب	٣١٤
٦٠	ما ينطأ بالجريب من الأحكام الشرعية	٣١٤
٦١	هـ - الخطوة	٣١٥
٦٢	الأحكام الشرعية المتولدة بالخطوة	٣١٥
٦٣	و - اللذراع	٣١٥
٦٥	الأحكام الشرعية المتعلقة بالذراع	٣١٧
٦٦	ز - العشير	٣١٨
٦٧	ما ينطأ بالعشير من الأحكام الشرعية	٣١٨
٦٨	ح - الشجرة	٣١٨
٦٩	الأحكام الشرعية المتولدة بالشجرة	٣١٩
٧٠	ط - الشعيرة	٣١٩
٧١	ما ينطأ بالشعيرة من الأحكام الشرعية	٣١٩
٧٢	ي - العشير	٣٢٠
٧٣	ما ينطأ بالعشير من الأحكام الشرعية	٣٢٠
٧٤	ك - الغلوة	٣٢٠
٧٥	ما ينطأ بالغلوة من الأحكام الشرعية	٣٢٠
٧٦	ل - الفرسخ	٣٢١
٧٧	ما ينطأ بالفرسخ من الأحكام الشرعية	٣٢١
٧٨	م - القبض	٣٢١
٧٩	ما ينطأ بالقبض من الأحكام الشرعية	٣٢١
٨٠	ن - القدم	٣٢٢

٨١	ما يناط بالقدم من الأحكام الشرعية	٣٢٢
٨٢	س - القصة	٣٢٢
٨٣	ما يناط بالقصة من الأحكام الشرعية	٣٢٣
٨٤	ع - المرحلة	٣٢٣
٨٥	ما يناط بالمرحلة من الأحكام الشرعية	٣٢٣
٨٦	ف - الليل	٣٢٤
٨٧	ما يناط بالليل من الأحكام الشرعية	٣٢٥
	مُقَارَضَةٌ	٣٢٥

تظن : مضاربة

٨-١	مُقَاسَمَةٌ	٣٢٨-٣٢٦
١	التعريف	٣٢٦
٢	الألفاظ ذات النصلة : للمشاركة، للمعاملة، للمهاياة	٣٢٦
٣	مقاسمة الجذ الأخوة في الميراث	٣٢٧
٦	خراج المقاسمة	٣٢٧
٧	مقاسمة أحد الشريكين	٣٢٨
٨	مقاسمة الساحب للثمرة بعد جنيها في الرطب والنب	٣٢٩
٢-١	مقاصد الشريعة	٣٢٩
١	التعريف	٣٢٩
٢	أنواع المقاصد	٣٢٩

٢٢-١	مُقَاصَّةٌ	٣٢٩-٣٤٠
١	التعريف	٣٢٩

٢	الألفاظ ذات الصلة: الحوالا، الإبراء	٣٢٩
٤	حكم المقاصة	٣٣٠
٥	أنواع المقاصة	٣٣١
٦	محل المقاصة الجبرية وشروطها	٣٣١
	صور من المقاصة	٣٣٦
١٥	المقاصة في الوكالة	٣٣٦
١٦	مقدمة دين الزوج بنفقة زوجته ومهرها	٣٣٦
١٧	المقاصة في الثنصب	٣٣٧
١٨	المقاصة في الوديعة	٣٣٨
١٩	المقاصة في الوكالة	٣٣٨
٢٠	المقاصة في السلم	٣٣٨
٢١	المقاصة في الكفالة	٣٣٩
٢٢	المقاصة في الوقت والوصية	٣٤٠
٢ - ١	مقام إبراهيم	٣٤٠ - ٣٤٢
١	التعريف	٣٤٠
٢	الأحكام المتعلقة بمقام إبراهيم	٣٤٠
٤ - ١	مُتَابِعَةُ	٣٤٢ - ٣٤٥
١	التعريف	٣٤٣
٢	المقايضة وأنبيع	٣٤٣
٣	شروط المقايضة الخاصة	٣٤٣
٤	العوضان في المقايضة	٣٤٤
	مُقَابِلَةٌ	٣٤٥
	انظر: إقالة	

١٤ - ١	مقبرة	٣٤٦ - ٣٥٠
١	التعريف	٣٤٦
	ما يتعلق بالمقبرة من أحكام:	٣٤٦
٢	الصلاة في المقبرة	٣٤٦
٣	الصلاة على الجنزة في المقبرة	٣٤٧
٤	الطرازة في المقابر	٣٤٧
٥	المشي في المقبرة	٣٤٧
٦	المساحة في المقبرة	٣٤٧
٧	المبيت في المقبرة والتموم فيها	٣٤٨
٨	عرس المقبرة والاستفادة منها ونبشها	٣٤٨
٩	قطع الثبات والحشيش من المقبرة	٣٤٨
١٠	ملكية أشجار المقبرة	٣٤٩
١١	ذكر حدود المقبرة وذكر ما حداً	٣٤٩
١٢	توسيع المقبرة	٣٥٠
١٣	وقف المقبرة	٣٥٠
١٤	قضاء الحاجة في المقبرة	٣٥٠

٩ - ١	مقبوض	٣٥١ - ٣٥٣
١	التعريف	٣٥١
	ما يتعلق بالمقبوض من أحكام:	٣٥١
٢	اختلاف القبض باختلاف القبوض	٣٥١
٣	حكم التصرف في المقتود عليه	٣٥١
٤	ملك المقبوض في مدة الجبار	٣٥١
٥	المقبوض للعارية	٣٥٢

٦	المقبوض على سوم الشراء	٣٥٢
٧	المقبوض على سوم الرهن	٣٥٢
٨	المقبوض للرهن	٣٥٢
٩	المقبوض على سوم القرض	٣٥٣
٥-١	مُقْتَضَى	٣٥٥-٣٥٣
١	التعريف	٣٥٢
٢	المراد من المقتضى	٣٥٤
٣	الألفاظ ذات الصلة: التطوق، المفهوم	٣٥٤
٤	عموم المقتضى	٣٥٤
٨-١	مُقَدِّمَات	٣٥٧-٣٥٥
١	التعريف	٣٥٥
	الأحكام المتعلقة بالمقدمات	٣٥٥
٢	مقدمة الواجب المطلق	٣٥٥
٣	مقدمات الجماع في الحج	٣٥٦
٤	مقدمات الجماع في الصيام	٣٥٦
٥	مقدمات الجماع في الرجعة	٣٥٦
٦	مقدمات الجماع في الظهار	٣٥٦
٧	مقدمات الجماع في حرمة للصنعة	٣٥٧
٨	حكم مقدمات الجماع	٣٥٧
	مَقُوم	٣٥٧
	انظر: تقوم، تفويم	


٣٥٨-٣٥٩	مُكَابَرَة	٤-١
٣٥٨	التعريف	١
٣٥٨	الانفاظ ذات الصلة: حراة	٢
٣٥٨	الأحكام المتعلقة بالمكابرة	
٣٥٨	أ- اعتبارها من الحراة	٣
٣٥٩	ب- للمكابرة وحد: الصرقة	٤
٣٥٩	مُكَاتِب	
	انظر: مكابة	

٣٦٠-٣٦٣	مُكَاتِبَة	١٤-١
٣٦٠	التعريف	١
٣٦٠	الانفاظ ذات الصلة: للمعتق	٢
٣٦٠	أصل المكاتب ومشروعيتها	٣
٣٦١	الحكم التكليفي	٤
٣٦١	حكم مشروعية للمكاتب	٥
٣٦٢	أركان للمكاتب	٦
٣٦٢	أ- للمولى	٧
٣٦٢	ب- العبد المكاتب	٨
٣٦٢	ج- الصيغة	٩
٣٦٢	د- للمرض	١٠
٣٦٣	صفة للمكاتب	١١
٣٦٣	عق المكاتب بالأداء	١٢
٣٦٣	نصرات المكاتب	١٣

١٤	ولا للمكاتب	٣٦٣
	مُكَارِي	٣٦٣
	انظر: إجارة	
٩ - ١	مُكَافَاة	٣٦٤ - ٣٦٧
١	التعريف	٣٦٤
٢	الألفاظ ذات الصلة: العوض	٣٦٤
	الاحكام المتعلقة بالمكافاة	٣٦٤
٣	المكافاة على الهدية	٣٦٤
٤	المكافاة بين القاتل والقَتيل	٣٦٥
٥	المكافاة في النكاح	٣٦٥
٦	المكافاة بالطلاق	٣٦٥
٧	مكافاة العامل	٣٦٦
٨	المكافاة في المبارزة	٣٦٦
٩	المكافاة بين الحبل في السبق	٣٦٦
٧ - ١	مُكَان	٣٦٧ - ٣٧١
١	التعريف	٣٦٧
	الاحكام المتعلقة بالمكان	٣٦٧
٢	الاماكن التي نهى عن الصلاة فيها	٣٦٧
٣	مكان وضع اليدين في الصلاة	٣٦٩
٤	مكان دفن الميت	٣٦٩

الفقرات	العنوان	الصفحة
٥	مكان تسليم البيع	٣٦٩
٦	إعارة الذابة إلى مكان معين	٣٧٠
٧	فضل الأمانة	٣٧٠
	مكروه	٣٧١
	انظر: إكراه	
٧-١	مكروه	٣٧١-٣٧٣
١	التعريف	٣٧١
٢	الافتقار ذات للصلة: الواجب، المتدرب، الحرام	٣٧٢
٥	إطلاقات المكروه	٣٧٢
٦	أقسام المكروه	٣٧٣
٧	حكم المكروه	٣٧٣
	مكس	٣٧٣
	انظر: مكوس	
٨-١	مكة المكرمة	٣٧٤-٣٧٦
١	التعريف	٣٧٤
	الاحكام المتعلقة بمكة	٣٧٤
٢	وجوب تعظيم مكة	٣٧٤
٣	الفصل لدخول مكة	٣٧٤
٤	الإحرام لدخول مكة	٣٧٥

الصفحة	العنوان	الفترات
٣٧٥	المجاورة بمكة	٥
٣٧٥	دخول الكفار مكة	٦
٣٧٥	بيع دور مكة وكرزها	٧
٣٧٣	تخلف السبائك بمكة	٨
٣٧٧	مُكَلَّف	
	انظر: تكليف	
٣٧٧ - ٣٨١	مُكْوَس	١ - ٦
٣٧٧	التعريف	١
٣٧٧	الألفاظ ذات انصبة العشور. احبابه، انصرائب، طراج	٢
٣٧٨	احكام المكابني	٣
٣٧٩	الأحكام المتعلقة بالمكوس	
٣٧٩	احتساب الكس من الزكاة	٧
٣٧٩	* أخذ القمير للمكوس	٨
٣٧٩	المُرُحُذُ المكوس نهر سفوف وجوب الحج	٩
٣٨٠	لشهادة على المكوس	١٠
٣٨٠	معاملة من غلب أمواله حرام	١١
٣٨٢	تراجيم القتهام	
٤٠٧	فهرس لفصلي	



ثم بحمد الله الجزء الثامن والثلاثون من الموسوعة الفقهية
وبإليه الجزء التاسع والثلاثون وأوله مصطلح: ملائكة

